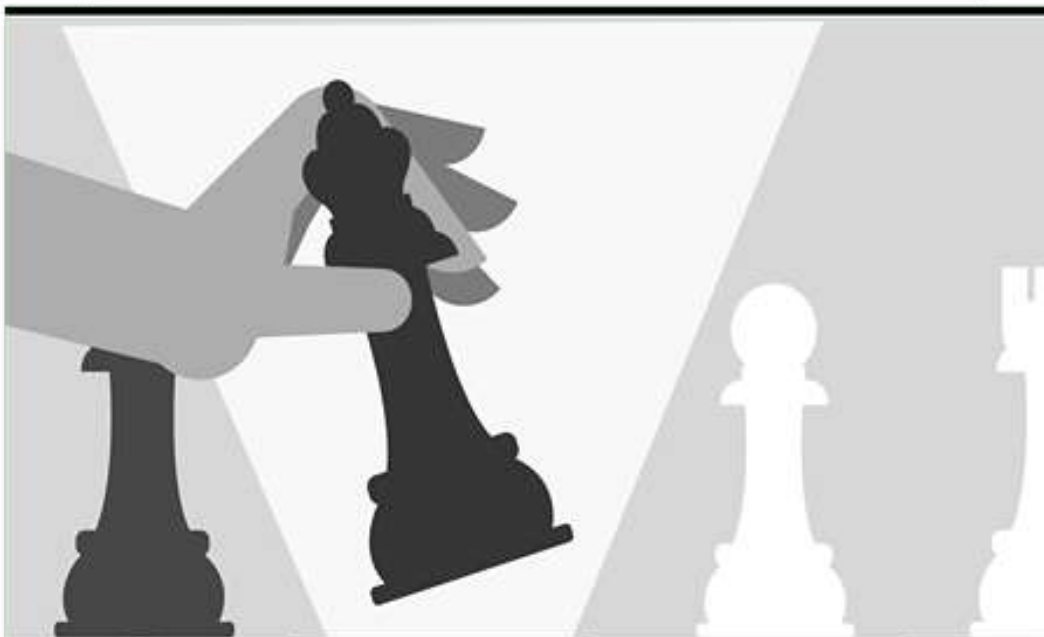


دورية دولية محكمة

مجلة

الدراسات الاستراتيجية والعسكرية



رقم التسجيل: VR.3373.6325.B



مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية

المركز الديمقراطي العربي

**Journal of
Strategic and military studies**
International scientific periodical journal



Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
<http://democraticac.de>

مجلة

الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

Journal
Of Strategic and Military Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN (ONLINE) 2626-093X

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية مجلة دولية محكمة ثلاثية تصدر عن المركز الديمقراطي
العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين.

تعنى المجلة في مجال البحوث المتعلقة بموضوعات الدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأمنية
والجيوسياسية، وفي مجال العلاقات الدولية، وقضايا التخطيط الاستراتيجي للتنمية، وإعداد وتمهئة
المجال والحكمة الترابية، والمواضيع المتعلقة بوضع السياسات والبرامج وتقييمها، إن في المجال
الاقتصادي والمالي أو في المجال الاجتماعي، سواء كانت هذه القضايا ذات بعد وطني، إقليمي أو دولي؛
إضافة إلى البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

تصدر المجلة بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة
لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد
مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية
والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة.



المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التايري

نائب رئيس: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

رئيس اللجنة العلمية: د. المصطفى طایل

تنسيق العدد:

الدكتور يوسف بليط

العدد الرابع والعشرين

المجلد السادس

سبتمبر / أيلول 2024 م

البريد الإلكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

اللجنة العلمية

رئيس اللجنة العلمية:

- د. المصطفى طایل، أستاذ باحث، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

أعضاء اللجنة العلمية:

- د. خالد شيات، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- دة. لیلی الرطيمات، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية والقانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحسن الأول، سطات-المغرب
- دة. مليكة الزخيني، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال، المغرب.
- د. فؤاد الربيع، باحث في القانون والعلاقات الدولية، مركز الشرق للدراسات والأبحاث، المغرب
- د. مصطفى سدني، مختبر: حسن الأداء في القانون الدولي والمقارن، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بالرباط، المغرب
- د. محمد حيتومي، أستاذ باحث في علم الاجتماع، جامعة عبد المالك السعدي-تطوان، المغرب
- د. محمد أحميان، أستاذ باحث في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عبد العزيز بن لحسن، أستاذ باحث، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية، أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات، تازة، جامعة فاس، المغرب.
- د. محمد عسيوي، أستاذ باحث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.
- د. علي بوخلخال، أستاذ باحث، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.
- د. نسيم بلهول. أستاذ التعليم العالي في العلوم السياسية. جامعة البليدة 2. الجزائر.
- د. إدريس آيت الشيخ، أستاذ باحث في العلوم السياسية، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. علا الحسين، أستاذ باحث في الاقتصاد، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، جامعة فاس، المغرب.
- د. باهني عبد الكبير أستاذ باحث في الجغرافية البشرية والتنمية، المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. موسى المالك، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد النور صديق، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

- د. عبد الحق البكوري، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عزي هرو، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. لبيد عماد، أستاذ محاضر قسم أ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر
- د. حازم محفوظ، خبير بوحدة العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر
- د. عبد الحق الصدق، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب
- د. بلباي إكرام، أستاذ محاضر قسم أ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر
- د. فاطمة الزهراء عزيزي، أستاذة باحثة في الاقتصاد، معهد الدراسات الأفريقية جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب
- د. خديجة بوتخيلي، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط.
- د. إدريس بلعابد، أستاذ باحث في التاريخ، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، وجدة، المغرب.
- د. عبد الهادي أحمد عبد الكريم محاضر، كلية العلوم التربوية، جامعة أنجمينا – تشاد
- د. سليمان حامدون حرمة منسق شعبة التنمية المحلية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة نواكشوط العصرية، موريتانيا
- د. فيصل فاتح، أستاذ باحث، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
- دة. شيرين جابر باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، مصر.
- دة. بشرى عبد الكاظم عبيد، باحثة في الجغرافيا السياسية، وزارة التربية العراقية، العراق.
- د. عبد الرحيم فراح، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. امحمد موساوي، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. رضوان بريول، أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات بتازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. هشام المكي، أستاذ باحث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. عبد السلام الأشهب، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. ديمة عبد الله أحمد، أستاذ مساعد، الجامعة العراقية، كلية التربية للبنات، بغداد،
- د. الرواص بدر الدين: دكتوراه في الجغرافيا البشرية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب
- د. ميثم منفي كاظم العميدي: أستاذ مساعد دكتور، قسم القانون، أقسام بابل، جامعته الكاظم، العراق

- د. محمد عصام لعروسي، أستاذ العلاقات الدولية بالأكاديمية الدبلوماسية بأبو ظبي، مدير سابق للبحوث والدراسات بمركز تريندز، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
- دة. بثينة حساني، أستاذة الأدب الفرنسي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب
- د. الهاشمي عقاوي، أستاذ الأدب الإنجليزي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب
- دة. امال بن صويلح، أستاذة محاضرة تخصص حقوق – جامعة 8 ماي 1945 قلعة، الجزائر
- د. أحمد المرابطي، دكتور في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.
- د. المصطفى طایل، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- دة. حياة بوبشير، دكتوراه في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، المغرب، أستاذة زائرة بالمدرسة العليا للتربية والتكوين، وجدة، المغرب

المحتويات

الصفحة	المقال
9	د. محمد مختار إبراهيم أحمد - د. صديق عبد الرحمن شعيب صالح - د. منتصر الهادي مالك بخيت د. أبوبكر عامر محمد لقمة دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات بالتطبيق على أمانة حكومة ولاية غرب كردفان
20	سارة بن خليفة - نوراس ابن الحاج التسويق الترابي لمنتوج الزيتون رافعة أساسية للتنمية المحلية بكتلة زرهون نموذج جماعتي: ويلي ونزلة بني عمار
35	د. عبد الصمد الزو استراتيجيات التكيف الفلاحي مع الجفاف وندرّة الموارد المائية بأرياف المغرب: حالة الجماعتين الترابيتين أولاد يعكوب والفرائطة.
55	أ.م.د. علاء رزاق فاضل النجار الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية (1974- 1977) دراسة وثائقية في العلاقات العسكرية
76	د. حسن علي عثمان فطر النمذجة القياسية للعلاقة السببية بين البطالة والنمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1990- 2022م) باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)
98	أ.د. حيدر علي حسين توظيف الأدوات غير التقليدية في تحقيق التحدي: الاستهداف الإداري لأمن الدولة الوطني (نموذجاً)
114	فتحى فتحى جاد الله الحوشي الحماية الدولية للمدنيين وقت الحرب بين القانون الدولي والإسلام
139	فيصل حياني المنتخب الجماعي ورهانات التنمية الترابية المجلس الجماعي بجماعة قلعة السراغنة نموذجاً
171	محمد جاد - د. التهامي ديبون رهان تئمين إنتاج الزيتون بأرياف تساوت السفلى.
186	أ.م.د. فاضل عبدعلي حسن دور مجلس الأمن في فض النزاعات الدولية
202	محمد قرفاشي الخصائص الأسرية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي لدى مرتكبي جرائم السرقات بمدينة الدار البيضاء
215	عبد الوهاب السحيمي القطاع السياحي بالساحل الشفشاوني ودوره في التنمية المحلية
228	مصطفى عيد إبراهيم الاتفاق العسكري بين اليابان وألمانيا في عالم مضطرب
237	امحمد حالي التدابير الوقائية المتخذة اثناء النزاعات المسلحة، ودورها في حماية المدنيين
247	أ.م.د/ محمد محسن محمد زهير مبادئ الإدارة العامة في عهد الخليفة علي بن أبي طالب لمالك الأشتر "بعد تأصيلها من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة" المجموعتين الثانية والثالثة (من الثلاث)

Sommaire

Article	Page
EL IBRAHIMI OMAYMA La Révolution Numérique : Quels Impacts Sur La Communication Et La Société Moderne Au Maroc ?	302
Nezha Bekkay Communication Et Transformation Numérique : Comment Maximiser Les Avantages De La Technologie Et Comment Garantir Le Respect Des Normes Ethiques ?	310
Maska Elmahjoub L'Afrique Face Aux Rivalités De Puissance : Les Routes De La Soie Et Le Global Gateway	315

دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات بالتطبيق على أمانة حكومة ولاية غرب كردفان

1. د. محمد مختار إبراهيم أحمد – أ. مشارك-جامعة كردفان، كلية الاقتصاد والدراسات التجارية، قسم إدارة الأعمال، السودان-
Dr.mohmukh@gmail.com
2. د. صديق عبد الرحمن شعيب صالح، أ. مساعد، جامعة البطانة، كلية علوم الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الأعمال،
السودان siddignewsss@gmail.com
3. د. منتصر الهادي مالك بخيت – أ. مشارك-جامعة كردفان، كلية الاقتصاد والدراسات التجارية، قسم إدارة الأعمال، السودان-
montseralhady@yahoo.com
4. د. أبوبكر عامر محمد لقمة-أ. مساعد-جامعة السلام، كلية العلوم الإدارية والمالية، قسم إدارة الأعمال، السودان-
abubker.logma@gmail.com

المستخلص:

تناولت الدراسة دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات بالتطبيق على أمانة حكومة ولاية غرب كردفان. وهدفت الدراسة إلى التعرف على الدراسة دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات بالتطبيق على أمانة حكومة ولاية غرب كردفان. واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة، وصممت استبانته لجمع البيانات، حيث وجهت للعاملين بأمانة حكومة ولاية غرب كردفان، ويتكون مجتمع الدراسة (148) مفردة وتم توزيع عدد (107) استبانته. وتم استرداد عدد (100) استبانته صالحة للتحليل بنسبة بلغت (93.45%)، أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: توجد علاقة إيجابية بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات مما يشير إلى أن التخطيط الاستراتيجي واحد من الآليات التي تستخدم في تقليل من الكوارث والأزمات، توجد علاقة إيجابية بين التخطيط الاستراتيجي والكوارث الطبيعية. حيث يساهم تطبيق نظام التخطيط الاستراتيجي في درء الكوارث. وأهم توصيات الدراسة: ضرورة أن توجد آليات بأمانة حكومة ولاية غرب كردفان لمتابعة وتقييم الخطط الإستراتيجية المستخدمة في إدارة الأزمات، كذلك لابد من وضع المشروعات التي تقلل من الكوارث وفق الخطة الإستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: الكوارث الطبيعية، إدارة الأزمات، التخطيط الاستراتيجي، تقليل الأزمات، أمانة حكومة ولاية غرب كردفان

The role of strategic planning in crisis management by application to the Secretariat of the Government of West Kordofan State

Abstract:

The study dealt with the role of strategic planning in crisis management by applying it to the Secretariat of the Government of West Kordofan State. The study aimed to identify the role of strategic planning in crisis management by applying it to the Secretariat of the Government of West Kordofan State. The analytical descriptive approach was used, the study relied on a simple random sample, and a questionnaire was designed to collect data, as it was directed to workers in the Secretariat of the Government of West Kordofan State, and the study population consisted of (148) individuals, and (107) questionnaires were distributed. (100) valid questionnaires were retrieved for analysis, with a rate of (93.45%). The most important findings of the study: There is a positive relationship between strategic planning and crisis management, which indicates that strategic planning is one of the mechanisms used to reduce disasters and crises. There is a positive relationship between strategic planning and natural disasters. The application of the strategic planning system contributes to preventing disasters. The most important recommendations of the study: the need for there to be mechanisms in the secretariat of the government of West Kordofan State to follow up and evaluate the strategic plans used in crisis management, as well as projects that reduce disasters should be developed according to the strategic plan.

Keywords: Natural disasters, crisis management, strategic planning, Reducing crises, West Kordofan State Government Secretariat

مقدمة:

أصبحت الأزمات سمة أساسية للمؤسسات المعاصرة في الألفية الثالثة في البيئة الديناميكية وأصبح كل تنظيم لا ينجو من تأثير الأزمات وبالتالي زاد الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي كأسلوب في مواجهة الأزمات والتكيف مع المتغيرات المفاجئة وغير القابلة للتوقع المسبق فالتخطيط الاستراتيجي لمواجهة الأزمات يعني ان المؤسسات تستخدم وسيلة لاكتشاف فرصها المستقبلية وتجنب المخاطر والأزمات على مستوى المؤسسة والدولة. (عليوة، 2014م).

وأصبحنا اليوم في عصر تكثر فيه الأزمات نتيجة المتغيرات والانفتاح على العالم للتركيز على نظام الجودة ومواجهة الظروف الطارئة المختلفة وبذلك لم يعد أمام موظفي ومدراء المؤسسات في البيئة المعاصرة إلا ان يفكروا ويتصرفوا استراتيجيا ولم يعد في مقدور هؤلاء جميعا ان يتخذوا قدراتهم من خلال سياسات تقليدية او الاعتماد على منهج بسيط للأحداث والمواقف التي تواجههم حيث يجب ان يتوفر لديهم الرؤية في معالجة الأزمات ولاستطلاع الأحداث المستقبلية عند التحديد للأهداف ووضع السياسات وصياغة الاستراتيجيات لمواجهة الأزمات. (أبو هاشم، 2007م).

مشكلة الدراسة:

تعاني المؤسسات العام والخاص بشكل عام من تحديات كبيرة في إدارة الأزمات وخاصة عند تعرض المؤسسة للأزمات الطارئة والظرفية لذلك تعتبر عملية التخطيط الاستراتيجي الملاذ الوحيد الذي يمكن إتباعه لمواجهة الأزمات. فإن مشكلة الدراسة تلخص في أن الأزمات التي يواجهها الموظفون بالقطاع العام والخاص بحاجة لحلول إبداعية جديدة، ويمثل الإلتزام بالتخطيط الاستراتيجي أحد الحلول الجوهرية لهذه الأزمات، فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هو دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات؟
 - ما هو دور التخطيط الاستراتيجي في تقليل الأزمات؟
 - ما هو دور التخطيط الاستراتيجي في درء الكوارث الطبيعية؟
- أهمية الدراسة: يمكن تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال البعدين التاليين:

الأهمية العلمية:

جاءت هذه الدراسة استكمالاً لما بدأته الدراسات السابقة في مجال التخطيط الاستراتيجي ويمكن أن تساهم هذه الدراسة في إثراء المكتبات بشكل عام وبذلك في كونها تبحث في دور التخطيط الاستراتيجي الذي له أثر مباشر في إدارة الأزمات.

الأهمية العملية:

- بيان أهمية التخطيط الاستراتيجي لمواجهة الأزمات والكوارث التي تتعرض لها أمانه حكومة غرب كردفان من خلال إدارتها لها.
 - توضيح المدخل الحديث للتخطيط الاستراتيجي لأمانه حكومة غرب كردفان وهو المدخل الوقائي أي محاولة التنبؤ بما سيحدث.
 - تحفيز المسؤولين خاصة الإدارة العليا الى أهمية اتباع أسلوب التخطيط الاستراتيجي في مواجهة الأزمات.
- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:
- التعرف على دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات.
 - التعرف على مدى مساهمة التخطيط الاستراتيجي في تقليل الأزمات.

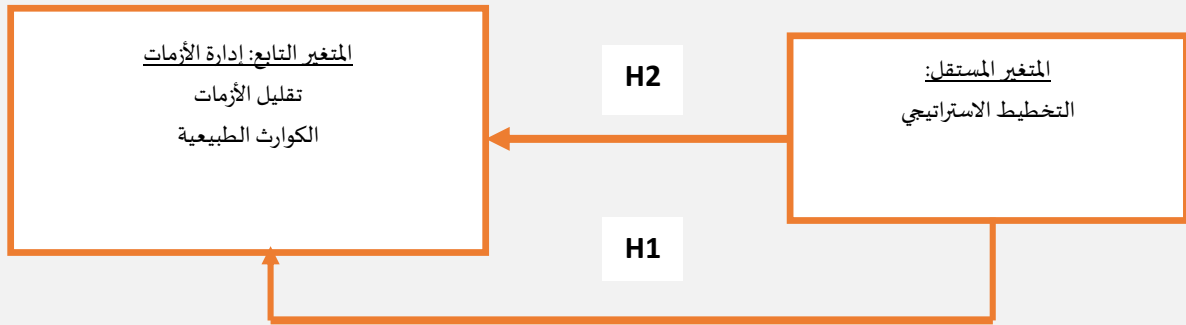
■ توضيح دور التخطيط الاستراتيجي على درء الكوارث الطبيعية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات ويتفرع منها الآتية.

- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي وتقليل الأزمات.
- هنالك علاقة ذات دلالة معنوية بين التخطيط الاستراتيجي والكوارث الطبيعية.
-

شكل (1) يوضح نموذج الدراسة:



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2024م)

الإطار المفاهيمي للدراسة:

التخطيط الاستراتيجي: هو عبارة عن تخطيط بعيد المدى يأخذ هذا التخطيط في الاعتبار جميع التغيرات الداخلية والخارجية ويقوم بتحديد الشرائح والقطاعات المستهدفة إضافة كنوع المنافسة. (عايدة، 2001م، ص 37).

إدارة الأزمات: عبارة عن خلل يؤثر تأثير ماديا على النظام كله كما يصور الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام. وهي نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدث أو خلل مفاجئ يؤثر على المقومات الرئيسية للنظام وتشكل تقريراً صريحاً وواضحاً لبقاء المنظمة أو النظام نفسه. (سعيد، 2014م، ص 36).

الكارثة الطبيعية: بأنها حدث مركز مكانياً وزمانياً يهدد المجتمع أو منطقة ما مع ظهور نتائج غير مرغوبة نتيجة لانهيار الحذر أو الحيلة التي ألفها السكان. (محمد، 2000م، ص 38).

وأضاف يوسف (2009م، ص 47). بأنها حادثة كبيرة مدمره وقعت بصورة فعلية وينجم عنها أضرار فادحة وخسائر كبيرة في الممتلكات والأرواح (في الجوانب المادية والمعنوية) (وهي قد تكون طبيعية ناجمة عن فعل الطبيعة مثل الزلازل والبراكين والسيول) وقد تكون فنية يتسبب فيها الإنسان بصورة عمدية أو بصورة غير عمدية (الإهمال) وتتطلب مواجهة الكارثة معونات على مستوى الدولة وربما تتطلب معونات دولية.

الدراسات السابقة:

دراسة عطية مصلح (2014م): هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التخطيط الاستراتيجي في الوزارات الحكومية في محافظة قلقيلية وفحص وجود أثر لكل من متغيرات العمر والخبرة الوظيفية والمؤهل العلمي والتخصص في المسمى الوظيفي. توصلت الدراسة لنتائج منها، توجد رؤية ورسالة للوزارات وهي مكتوبة ومحددة وهذا بدئي لأنه إذا لم يكن هناك رؤية ورسالة واضحة فلا داعي ولا مسبوغ لوجود هذه الوزارات واتضح من استجابات عينة الدراسة بأنهم لا يشاركون في إعداد الرؤية والرسالة، أن المراجعين لهذه الوزارات معاينون بإنجاز معاملاتهم بسرعة وليس لديهم الوقت للاطلاع على مثل

هذه الأمور بالإضافة الى ذلك فجاء كبير منهم ليس لديه معرفة وخبرة بالتخطيط الاستراتيجي مما يعني عدم اهتمام بهذه الأمور. وأهم التوصيات: ضرورة نشر ثقافة التخطيط الاستراتيجي بين موظفي الوزارات كافة وذلك من خلال عقد محاضرات وتوزيع منشورات تحثهم على الالتزام بالتخطيط الاستراتيجي، إشراك كل المستويات الإدارية والمديرية المنتشرة في أنحاء الوطن في مجال التخطيط الاستراتيجي.

دراسة السهلي (2011م): هدفت الدراسة الى التعرف على دور التخطيط الاستراتيجي الحد من أضرار الكوارث من وجهة نظر ضباط الدفاع المدني في المنطقة الشرقية في مدينة الرياض وأهم النتائج: إن السلوكيات التي تعبر عن ارتفاع مستوى إلمام ضباط الدفاع المدني بالمنطقة الشرقية بأبعاد التخطيط الاستراتيجي في الحد من أضرار الكوارث هي: الاعتماد على التنبؤ الأمني عند وضع سيناريوهات مواجهة الكوارث واتخاذ القرارات الاستراتيجية لمواجهة الكوارث في ضوء واقع البيئة الداخلية والخارجية واستخدام نظام فعال لجمع المعلومات عن الكوارث المحتملة مستقبلاً. إن المتطلبات التي تعبر عن توافر متطلبات التخطيط الاستراتيجي اللازم للحد من أضرار الكوارث من وجهة نظر ضباط الدفاع المدني في المنطقة الشرقية هي: تشكيل فريق عمل يختص بإدارة الكارثة وتوفير غرفة عمليات لإدارة الكوارث وإعطاء كافة السلطات والصلاحيات لفريق إدارة الكارثة.

دراسة: سمر (2006م): هدفت هذه الدراسة الى استكشاف واقع التخطيط الاستراتيجي، في شركات المقاولات في ضوء مدى وضوح مفهومه وأهميته ودرجة استخدامه في تلك الشركات، ودرجة المشاركة في وضع الخطط الاستراتيجية والقدرة عند وضع هذه الخطط، وأظهرت النتائج ان 64% من مدراء شركات المقاولات، لا يدركون المفهوم العلمي المتكامل للتخطيط الاستراتيجي ولكن لديهم توجهات إيجابية نحو مزاياه، ويتم استقلال الموارد المتاحة بنسب متفاوتة، لا تدل على استخدام التخطيط الاستراتيجي بالأسلوب العلمي المناسب.

منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال استخدام أدوات الإحصاء الوصفي التحليلي، وقد اعتمد على نوعين من البيانات هي البيانات الأولية والثانوية، وتم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات الأولية، حيث صممت الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات وتم إعطاء كل مستوى رقم في عملية التحليل وذلك على النحو التالي: (5) أوافق بشدة (4) وأوافق (3) محايد (2) لا أوافق (1) لا أوافق بشدة. وتمت مراعات كل الجوانب الأساسية في صياغة الأسئلة لتحقيق الترابط بين الموضوع، بعد الانتهاء من إعداد الصيغة الأولية لمقاييس الدراسة ومن أجل التحقق من صدق إدارة الدراسة والتأكد من أنها تخدم أهداف الدراسة تم عرضها على مجموعة من المحكمين من أهل الاختصاص بلغ عددهم (4) محكم في مجال إدارة الأعمال، وبعد استرجاع الاستبانة من جميع المحكمين تم إجراء التصويبات المقترحة. وبذلك تم تصميم الاستبانة في صورتها النهائية ويتكون مجتمع الدراسة (148) مفردة وتم توزيع عدد (107) استبانة. وتم استرداد عدد (100) استبانة صالحة للتحليل بنسبة (93.45%)، ويتكون مجتمع الدراسة من العاملين بأمانة حكومة ولاية غرب كردفان، وتم اختيار مفرداتها عن طريق العينة العشوائية البسيطة.

التحليل العاملي الاستكشافي لمتغيرات الدراسة: تأتي أهمية هذا الأجراء لاستبانة الدراسة لقياس الاختلافات بين العبارات التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة حيث يتم توزيع عبارات الاستبانة على متغيرات معيارية يتم فرضها وتوزع عليها العبارات التي تقيس كل متغير على حسب انحرافها عن الوسط الحسابي وتكون العلاقة بين المتغيرات داخل العامل الواحد أقوى من العلاقة مع المتغيرات في العوامل الأخرى. أي أن التحليل العاملي الاستكشافي للمكونات الأساسية

يهدف إلى التحويل الرياضي لعدد كبير من المتغيرات وعدد قليل من المكونات (العوامل) المستقلة المتعامدة ويتم ذلك التحويل على مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات وكل مكون أو عمود يتكون من متغيرات شديدة الترابط مع مكوناتها الأساسي، قليلة الترابط مع المكونات الأخرى. وتحقق طريقة التباين الأقصى Varimax لتدوير المحاور عمودياً ذلك الهدف على نحو كبير ويمكن الحكم على أن متغير ما ينتهي إلى مكون معين من خلال تحميله loading على ذلك العامل وكلما زادت القيمة المطلقة للتحميل زادت المعنوية الإحصائية.

وبمراعاة الشروط التي حددها (Churchill, 1979) و (Hair et al, 2010) التي تتمثل في النقاط التالية:

1. أن يكون معامل الثبات Alpha لكل عبارة أو متغير 0.60 أو أكثر.
2. أن يكون معامل ارتباط كل عبارة أو متغير بالعامل أكبر من 0.50.
3. أن يكون معامل تحميل العبارة أو المتغير على العامل الواحد 0.50 أو أكثر.
4. ألا تكون العبارة قد تم تحميلها على أكثر من عامل واحد في نفس الوقت.
5. ألا تقل قيمة Eigen Value لكل عامل عن واحد صحيح.

التحليل العاملي للمتغير المستقل التخطيط الاستراتيجي:

من خلال استخدام طريقة التباين الأقصى Varimax لتدوير المحاور عمودياً تم حذف بعض العبارات التي لم تستوفي الشروط.

الجدول (1) يوضح التحليل العاملي للتخطيط الاستراتيجي (حجم العينة: 100)

المتغيرات	العبارات	العوامل
التخطيط الاستراتيجي	التخطيط هو الطريقة العلمية لمواجهة المشكلات واتخاذ القرارات وتحديد الأهداف المطلوب تحقيقها	.959
	يمثل التخطيط كافة الخطوات اللازمة من تحديد الأهداف وصياغتها وتقييم واختيار الاستراتيجيات والسياسات والتكتيكات هي الأساس الذي يبنى عليه تنفيذ العمل	.915
	يعتبر التخطيط الاستراتيجي عملية إدارية موجهة لأي مؤسسة تعمل في ظروف عدم التأكد	.807
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy		.614
Bartlett's Test of Sphericity		225.504
Total Variance Explained		80.296

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2024م)

التحليل العاملي للمتغير التابع إدارة الأزمات:

من خلال استخدام طريقة التباين الأقصى Varimax لتدوير المحاور عمودياً تم حذف بعض العبارات التي لم تستوفي الشروط.

الجدول (2) يوضح التحليل العاملي لإدارة الأزمات (حجم العينة: 100)

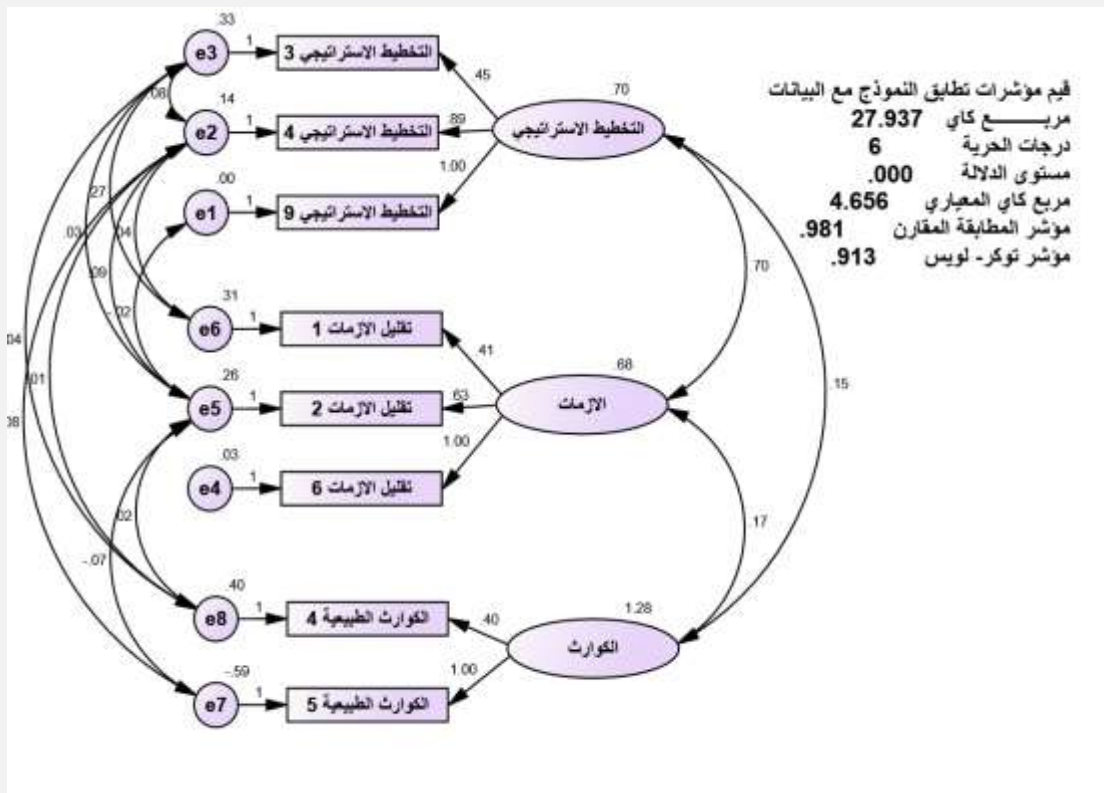
المتغيرات	العبارات	العوامل
تقليل الأزمات	توجد آليات سلمية تستخدم في إدارة الأزمات	.912
	يساهم الوعي بالتخطيط الاستراتيجي في الوقاية من الأزمات	.837
	هنالك العديد من الأزمات بمنطقكم	.792
الكوارث الطبيعية	يساهم تطبيق نظام التخطيط الاستراتيجي في درء الكوارث	.942
	يتم وضع المشروعات التي تقلل من الكوارث وفق خطة استراتيجية	.931
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy		886.
Bartlett's Test of Sphericity		247.130
Total Variance Explained		80.321

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2024م)

التحليل العاملي التوكيدي لجميع متغيرات الدراسة:

تم بناء النموذج الأول للدراسة والذي يتكون من ثلاثة متغيرات رئيسية مستقلة وتابعة وسيطة وتحتوي على أربعة محاور لجميع المتغيرات التي تقيسها (20) عبارة حسب نتائج التحليل العاملي الاستكشافي، وتم التوصل من التحليل إلى أن أبعاد متغيرات الدراسة تتكون من ثلاثة محاور تقيسهم (8) عبارة، وتم اختبار هذا النموذج بتطبيق التحليل العاملي التوكيدي على بيانات الدراسة وتم قياس بناء النموذج لتوضيح أبعاد العلاقة بين محاور النموذج وكانت مقاييس جودة المطابقة التي تم ادخالها في النموذج الأولي قد أعطت مقاييس جودة ذات صلاحية مقبولة كما في الشكل.

شكل (2) يوضح التحليل العاملي التوكيدي لجميع متغيرات الدراسة



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2024م)



الجدول (4) يوضح مؤشرات جودة المطابقة لجميع متغيرات الدراسة

المؤشر	CMIN	DF	P	CMIN/DF	GFI	TIL
النسبة	27.937	6	.000	4.656	.981	.913
التفسير	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2024م)

الاعتمادية وصلاحية متغيرات الدراسة: يستخدم تحليل الاتساق للعثور على الاتساق الداخلي للبيانات ويتراوح من (0 إلى 1)، تم احتساب قيمة (ألفا كرون باخ) للعثور على اتساق البيانات الداخلي، إذا كانت قيم معامل ألفا كرون باخ أقرب إلى 1، يعتبر الاتساق الداخلي للمتغيرات كبير، ولاتخاذ قرار بشأن قيمة ألفا كرون باخ المطلوبة يتوقف ذلك على الغرض من البحث ففي المراحل الأولى من البحوث الأساسية تشير إلى أن المصدقية من (0.50-0.60) تكفي وأن زيادة المصدقية لأكثر من (0.80) وربما تكون إسراف. جدول (5) يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ بعد إجراء التحليل العاملي الاستكشافي واختبار المتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة.

جدول (5) يوضح الاعتمادية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لكل متغيرات الدراسة

المتغيرات	نوع المتغير	الاعتمادية	المتوسطات	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
التخطيط الاستراتيجي	مستقل	877.	3.847	0.723	0.761=%
تقليل الأزمات	تابع	816.	3.850	0.641	0.771=%
الكوارث الطبيعية	تابع	761.	3.650	0.772	0.732=%

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2024م)

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن اختبار الاعتمادية كان مرتفعاً والوسط الحسابي لجميع المتغيرات أكبر من الوسط الفرضي 3 مما يدل على قوة وتجانس العبارات. أما الانحراف المعياري فنجد كل المتغيرات كانت مرتفعة مما يدل على وجود تجانس بين إجابات المبحوثين.

تحليل الارتباط (Person Correlation): تم استخدام تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة بهدف التعرف على العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والوسيط، فكلما كانت درجة الارتباط قريبة من الواحد الصحيح فإن ذلك يعني أن الارتباط قوياً بين المتغيرين وكلما قلت درجة الارتباط عن الواحد الصحيح كلما ضعفت العلاقة بين المتغيرين وقد تكون العلاقة طردية أو عكسية، وبشكل عام تعتبر العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة معامل الارتباط اقل من (0.30) ويمكن اعتبارها متوسطة إذا تراوحت قيمة معامل الارتباط بين (0.30 – 0.70) أما إذا كانت قيمة الارتباط أكثر من (0.70) تعتبر العلاقة قوية بين المتغيرين. أوضح اختبار تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة من خلال الجدول (7) أدناه أن جميع الارتباطات ضعيفة بين متغيرات الدراسة.



الجدول (6) يوضح تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

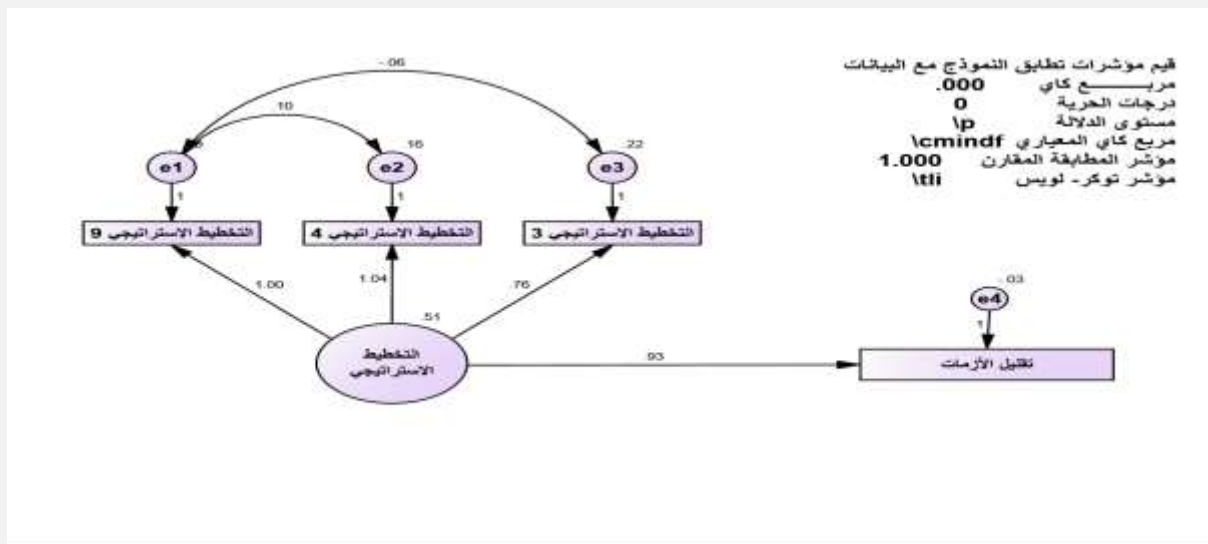
المتغيرات	التخطيط الاستراتيجي	تقليل الأزمات	الكوارث الطبيعية
التخطيط الاستراتيجي	1		
تقليل الأزمات	.965**	1	
الكوارث الطبيعية	.309**	.297**	1

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2024م)

اختبار فرضيات الدراسة بعد تعديل نموذج الدراسة: لاختبار فروض الدراسة لقد تم استخدام اختبار تحليل المسار عن طريق برنامج (AMOS 25) analysis of moment structure والذي يهدف إلى معرفة العلاقة بين سلوك المستهلك الشرائي والحصة السوقية كما في الشكل (5). تم الاعتماد على معامل (Estimate) لمعرفة التغير المتوقع في المتغير التابع بسبب التغير الحاصل في وحدة واحدة من المتغير المستقل ، كما تم الاعتماد على قيمة (R) للتعرف على قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. وقد تم الاعتماد على مستوى الدلالة 0.05 للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحسوب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوب أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) حيث يتم التعرف على المعنوية من خلال المسار الذي ينتقل من المتغير إلى آخر والجدول التالي يوضح قيم تحليل المسار بعد التأكد من جودة المطابقة.

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات بعد (تقليل الأزمات). ويتضح ذلك من خلال الشكل (5) والجدول (7) أدناه.

الشكل (5) اختبار العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وتقليل الأزمات:



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2024م)

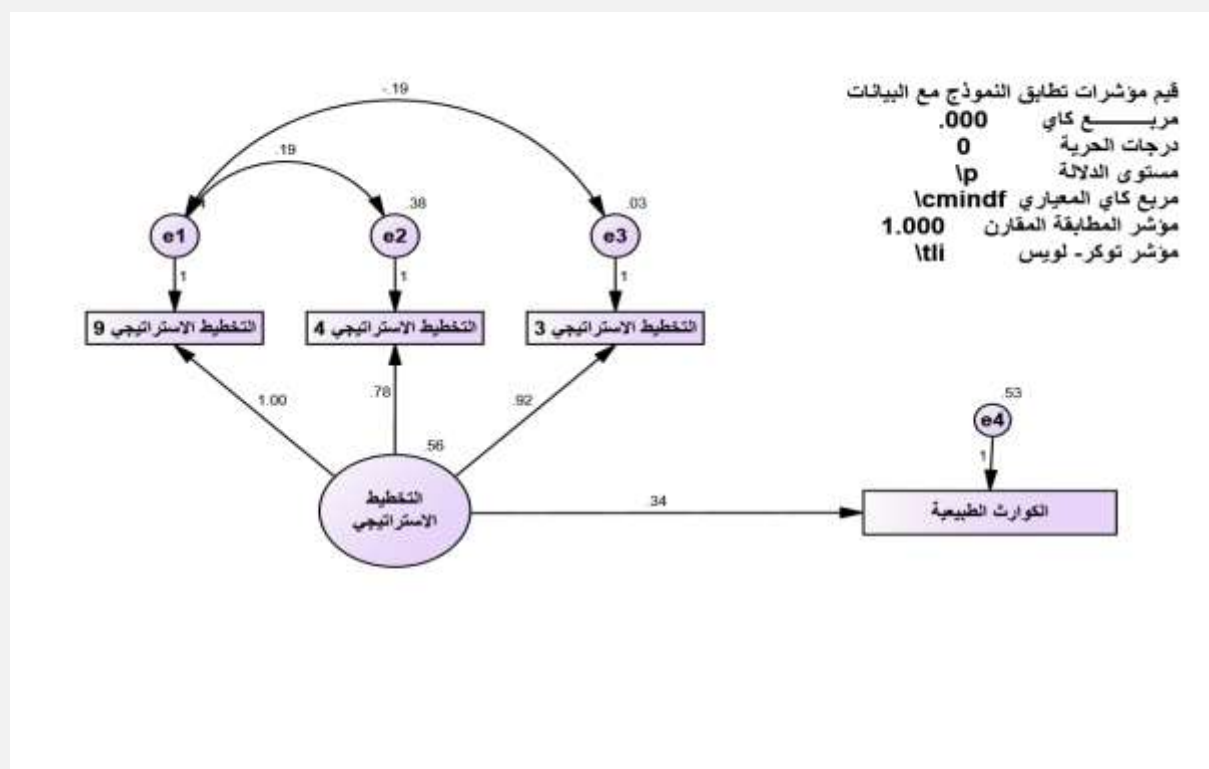
الجدول (7) يوضح تحليل المسار من التخطيط الاستراتيجي الى تقليل الأزمات

P	C.R.	S.E.	Estimate	الفروض			
***	15.862	.059	.933	تقليل الأزمات	<--	التخطيط الاستراتيجي	
TIL	RMSEA	GFI	CFI	CMIN/DF	DF	CMIN	المؤشر
1.000	.021	1.000	1.000	.000	0	.000	النسبة
مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	التفسير

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2024م)

يلاحظ من الجدول أعلاه أن المسار من التخطيط الاستراتيجي الى تقليل الأزمات حيث بلغت التقديرات (0.933). وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.000)، ومما يشير إلى أنه توجد علاقة إيجابية بين التخطيط الاستراتيجي وتقليل الأزمات.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: انه توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التخطيط الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي
الاستراتيجي وإدارة الأزمات بعد (الكوارث الطبيعية). يتضح ذلك من خلال الشكل (6) والجدول (8) أدناه.
الشكل (6) اختبار العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي والكوارث الطبيعية:



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2024م)



الجدول (8) يوضح تحليل المسار من التخطيط الاستراتيجي إلى الكوارث الطبيعية

P	C.R.	S.E.	Estimate	الفروض			
.019	2.353	.143	.337	الكوارث الطبيعية	<--	التخطيط الاستراتيجي	
TIL	RMSEA	GFI	CFI	CMIN/DF	DF	CMIN	المؤشر
1.000	.021	1.000	1.000	.000	0	.000	النسبة
مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	التفسير

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2024م)

يلاحظ من الجدول أعلاه أن المسار من التخطيط الاستراتيجي إلى الكوارث الطبيعية حيث بلغت التقديرات (0.337). وهي دالة أحصائياً عند مستوى دلالة (0.019)، ومما يشير إلى أنه توجد علاقة إيجابية بين التخطيط الاستراتيجي والكوارث الطبيعية.

خلاصة النتائج:

- توجد علاقة إيجابية بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات مما يشير إلى أن التخطيط الاستراتيجي واحد من الآليات التي تستخدم في تقليل من الكوارث والأزمات.
- توجد علاقة إيجابية بين التخطيط الاستراتيجي وتقليل الأزمات. مما يشير إلى أن التخطيط يعمل على مواجهة المشكلات واتخاذ القرارات وتحديد الأهداف المطلوب تحقيقها، وكذلك يساهم الوعي بالتخطيط الاستراتيجي في الوقاية من الأزمات.
- توجد علاقة إيجابية بين التخطيط الاستراتيجي والكوارث الطبيعية. حيث يساهم تطبيق نظام التخطيط الاستراتيجي في درء الكوارث.

التوصيات:

- ضرورة أن تؤمن بأمانة حكومة ولاية غرب كردفان بأهمية التخطيط الاستراتيجي ومن ثم توضح مفهومه للعاملين مما يساهم في تقليل الأزمات.
- ضرورة أن توجد آليات بأمانة حكومة ولاية غرب كردفان لمتابعة وتقييم الخطط الاستراتيجية المستخدمة في إدارة الأزمات.
- لابد من وضع المشروعات التي تقلل من الكوارث وفق الخطة الاستراتيجية.



قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. سعيد عبد العزيز بشير. (2014م). التخطيط الاستراتيجي وأثره على إدارة الأزمات، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ص 36.
2. عائدة سيد خطاب. (2001م). الإدارة والتخطيط الاستراتيجي في قطاع الأعمال والخدمات، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ص 37.
3. عطية مصطلح. (2014م). واقع التخطيط الاستراتيجي في الوزارات الحكومية في محافظة قلقيلية من وجهة نظر موظفيه، القدس: جامعة القدس المفتوحة، رسالة ماجستير غير منشورة.
4. عليوة، السيد. (2014م). إدارة الأزمات والكوارث، مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، دليل صنع القرار، القاهرة: دار الأمين للنشر.
5. محمد صبري محسوب. (2000م). الأخطار والكوارث الطبيعية: دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، ص 38.
6. يوسف احمد أبو فارة. (2009م). إدارة الأزمات، جامعة القدس المفتوحة – فلسطين: الطبعة الرابعة، ص 49.

ثانياً: الرسائل العلمية:

1. أبو هاشم خليل. (2007م). واقع التخطيط الاستراتيجي في مدارس وكالة الغوث في قطاع غزة وسبل تطويرها، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة.
2. السهلي فيحان. (2011م). متطلبات التخطيط الاستراتيجي ودورها في الحد من أضرار الكوارث، رسالة ماجستير منشورة، الرياض.
3. سمر رجب عطية. (2006م). التخطيط الاستراتيجي في شركة المقاولات بقطاع غزة، الزقازيق: جامعة الزقازيق، رسالة ماجستير غير منشورة.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

1. Churchill, G.A. (1979), "A paradigm for developing better measures of marketing constructs", Journal.
2. Hair, J. f, Anderson, R.E, Tat ham, R.L and Black, w.c. (2010) "Multivariate Data Anal y sis"5thed, NJ :Prentice-Hall, Inc., p 10

التسويق الترابي لمنتج الزيتون رافعة أساسية للتنمية المحلية بكتلة زرهون نموذج

جماعتي: وليلي ونزالة بني عمار

سارة بن خليفة¹ / نوراس ابن الحاج²

1: طالبة باحثة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس sarabekhlifa47@gmail.com

2: طالبة باحثة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس belhajnaourass19gmail.com

ملخص:

أمام التحولات المجالية العالمية المتسمة بهيمنة العولمة الاقتصادية، أضى من الضروري على الفلاحين تطوير أساليب إنتاجهم بهدف الرفع من المردودية مع احترام معايير الجودة المعمول بها، حتى يتمكنوا من تسويق مواردهم الترابية التي تعد رافعة أساسية لتحقيق التنمية المحلية. في هذا الإطار قام المغرب بوضع مجموعة من البرامج والاستراتيجيات للنهوض بقطاع المنتوجات المجالية وفي مقدمتها منتج الزيتون، إذ همت العديد من المناطق من بينها كتلة زرهون التي تشكل نموذجا لمجال يتوفر على مؤهلات ترابية متعددة ومتنوعة لتطوير هذا الأخير باعتباره عصب الحياة الاجتماعية والاقتصادية لدى الساكنة المحلية، وكذلك باعتباره ذا آفاق واعدة نظرا لتزايد الطلب العالمي عليه، وهو ما يمنحه نوعا من التميز والتفرد. غير أنه يعاني في نفس الوقت من مجموعة من الإكراهات التي أثرت بشكل واضح على مسار تثمينه، مما ساهم في ضعف قدرته على منافسة المنتوجات العالمية في الأسواق الوطنية والدولية سواء من حيث الجودة أو الأسعار، الأمر الذي يتطلب تبني استراتيجيات ومخططات ترتكز على تطوير هذا القطاع في إطار سلاسل الإنتاج وخلق دينامية مجالية تنطلق من الاستثمار الأمثل لهذا المورد وجعله في خدمة التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: كتلة زرهون- المنتوجات المجالية- الزيتون- التثمين- التسويق الترابي.

Territorial Marketing of Olive Products as a Key Lever for Local Development in the Zerhoun Region: The Case of the Municipalities of Volubilis and Nazala Beni Ammar

Abstract:

In the face of global transformations characterized by the dominance of economic globalization, it has become necessary for peasants to develop their production methods with a view to raising productivity while respecting established quality standards, so that they can market their earthy resources, which are an essential lever for local development. In this context, Morocco has developed a series of programmes and strategies for the promotion of the industry's products, including olive products. Zarhoun Block, which is a model of a field with multiple and diverse earthy qualifications for the development of the latter as the nerve of the social and economic life of the local inhabitant, It also has promising prospects in view of the growing global demand for it, which gives it a kind of excellence and uniqueness. At the same time, however, he suffers from a series of coercions that have clearly affected the course of his valuations, competitiveness in national and international markets, both in terms of quality and prices, This requires the adoption of strategies and schemes based on the development of this sector within the framework of production chains and the creation of a field dynamic based on the optimal investment of this resource and making it in the service of local development.

Keywords: Zarhoun Block - Field Products - Olives - Valuation - Earthy Ma

مقدمة:

في ظل التحولات التي تفرضها العولمة، يأتي الحديث عن دور التسويق الترابي واثمين المنتجات المجالية كرافعة أساسية لتحقيق التنمية الترابية، وذلك بالنظر لتزايد الطلب العالمي على هذه المنتجات لما تمتاز به من جودة عالية وقيمة غذائية كبيرة، ولما تتيحه من عائدات وأرباح مهمة على المستويين الوطني والدولي. وعلى هذا الأساس عمل المغرب على تطوير سلسله الإنتاجية، خاصة منتج الزيتون الذي يعد عصب الحياة الاجتماعية والاقتصادية لدى العديد من الفلاحين، إذ تم وضع مجموعة من البرامج والاستراتيجيات الهادفة إلى تنميته وتطويره بدءاً من الإنتاج وصولاً إلى التسويق.

وفي هذا السياق، يعتبر منتج الزيتون بكتلة زرهون، من أهم المنتجات المجالية التي دأبت الساكنة المحلية على استغلالها بشكل متوارث، حيث شكل منذ القدم أحد أبرز الموارد الاقتصادية التي يقايطها السكان بمنتجات أخرى في الأسواق المحلية. غير أنه كغيره من السلسل الإنتاجية الأخرى، لم يسلم من المشاكل والعراقيل التي تعيق طريقة الاستغلال الناجع، لعل أبرزها ضعف التسويق وكذا غياب التثمين المحلي نتيجة إغفال التركيز على الجوانب التصنيعية والتسويقية، والتي ساهمت في ضعف قدرته على منافسة المنتجات العالمية في الأسواق الوطنية والدولية سواء من حيث الجودة أو الأسعار، إلى جانب صغر حجم الوحدات الإنتاجية والممارسات الخاطئة التي يقوم بها المنتجين بفعل ضعف كفاءة غالبيتهم، إضافة إلى كثرة المتدخلين وغياب التنسيق بينهم.

إشكالية الموضوع:

نحاول من خلال هذا المقال معالجة إشكالية تسويق منتج الزيتون في علاقته بالتنمية الترابية، وذلك بالنظر للدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للساكنة المحلية التي دأبت على استغلاله بشكل متوارث.

وبالتالي فطرحنا لهذا الموضوع يروم محاولة تقديم إجابة للتساؤلات التالية:

- ✓ ما هو واقع حال سلسله الزيتون بالمجال المدروس؟
- ✓ إلى أي حد يمكن أن يساهم التسويق الترابي في النهوض بالتنمية الترابية؟
- ✓ ماهي آفاق ورهانات تسويق هذا المنتج؟

أهداف الموضوع:

تتجلى أهداف هذا المقال في:

- ✓ تشخيص وضعية إنتاج الزيتون بكتلة زرهون.
- ✓ رصد طرق التسويق المعتمدة.
- ✓ التعرف على عوائق التسويق التي تقف في وجه الفلاح والتعاونيات، ووضع تصورات لتنمية هذا القطاع.

منهجية الدراسة:

لا يمكن إنجاز أي بحث علمي جغرافي دون اعتماد منهجية جغرافية محددة، وفي هذا المقال اعتمدنا على منهجية تجمع بين العمل البيبليوغرافي قصد وضع تصور عام حول الموضوع وبلورة إشكالياته، إضافة إلى العمل الميداني عبر الملاحظة الميدانية والاستمارات الموجهة للسكان ومختلف الفاعلين، ثم أخيرا العمل الكارطوغرافي الذي يعتبر من الوسائل المهمة التي سيتم الاعتماد عليها لتمثيل المعطيات، وذلك من أجل تبسيط وتسهيل قراءة الظواهر وتحليلها.

الإطار المفاهيمي:

- التسويق الترابي:

ظهر مفهوم التسويق وتطور في الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية القرن العشرين في المجال الاقتصادي وخاصة في ميدان تدبير المقاولات، بهدف مساعدتها على التأقلم مع المحيط الاقتصادي المطبوع أكثر بالتنافسية، ومنه امتد إلى القطاع العام ليشمل الجماعات الترابية¹.

لهذا، فإذا كان التسويق الترابي في بعده المقاولاتي يعتمد على أسس تسويق المنتجات أو الخدمات، فإن تطبيقه على البعد الترابي يفرض أن يتأقلم مع هذه الوضعية، لأن الجماعات الترابية تسوق ما تتوفر عليه من تجهيزات أساسية وبنيات تحتية وخدمات اجتماعية وكفاءات الفاعلين لديها، كما تسوق الثروات والمؤهلات الاقتصادية والطبيعية التي تمتلكها لتخلق بها جاذبيتها الترابية².

يمكن تعريف التسويق الترابي بأنه "مجموع الأنشطة التي يقوم بها الخواص أو الجماعات نفسها بغاية توسيع شبكة الوحدات الاقتصادية المتواجدة بالجماعة عبر جلب أنشطة اقتصادية"³. في حين تعرف مسألة التسويق الترابي منهجية تدبيرية حديثة لجلب المقاولات لتراب الجماعة وكذا تسهيل أنشطة المقاولات وتسويق صورة جيدة عن الجماعة المعنية سواء كانت حضرية أو قروية، وهو يساعد على وضع إستراتيجية تنموية وتشكيل شخصية اقتصادية للجماعة. كما يعرف التسويق الترابي أيضا بالمجهود المبذول لإضفاء قيمة أكبر على المجال في الأسواق التنافسية للتأثير في سلوك المستثمرين عن طريق تقديم عروض أفضل من تلك المقدمة من لدن المنافسين الآخرين⁴.

1-البوشيخي محمد، شعاعي هشام، زباط عادل (2018)، التسويق الترابي آلية لتثمين الموارد المحلية وأداة لتحقيق التنمية الترابية حالة إقليم مولاي يعقوب، ورد في مجلة المجال والتنمية، العدد الثالث، نونبر 2018، ص9.

2-بودواح محمد، بوهلال عبد السلام (2015)، التسويق الترابي وأفاق التنمية المحلية في المغرب، المشروع الترابي أداة استراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة إغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران، أبريل، فاس، ص88.

3- A ; CHAKOR (2004) ; Le Marketing territorial au service de la bonne gouvernance locale ; REMALD ; série: Managements Stratégiques ; n8 ; p165.

4-البوشيخي محمد، شعاعي هشام، زباط عادل (2018)، المرجع نفسه، ص9.

ويعرف Vincent Gollain رئيس نادي المطورين الاقتصاديين في فرنسا، التسويق الترابي على أنه " الجهد المراد به تقييم التراب وإمكاناته في الأسواق التنافسية لجعله - أي التراب - ذو مؤهلات جذب فعالة، وهذا النشاط يدبر عموما من طرف وكالات التنمية لصالح السلطات العمومية والقطاع الخاص"¹.

- التنمية الترابية:

تشكل التنمية الترابية أسلوبا جديدا للتنمية يمكن اختزاله في المفاهيم التي تحمل دلالة جوهرية في الأدبيات المختصة، وتعتمد اللاتركيز واللاتمركز في فلسفتها العامة. فالسياق الجديد لمفهوم التنمية الترابية يعتمد أساسا على المقاربة التشاركية التشاركية والمندمجة².

وتعتبر التنمية الترابية إطارا للتشخيص الترابي، وتعبئة الفاعلين، وبلورة إستراتيجيات لتصحيح الاختلالات، وتثمين الإمكانيات، وتقوم على إشراك القوى الاجتماعية والفعاليات السياسية في التحليل الاقتصادي، وتهدف من خلال آليات التشارك إلى توفير المحيط الملائم للمبادرة المحلية، قصد تقوية القدرات الفردية والجماعية في الإبداع والإنتاج. وهي أحسن وأفضل نموذج للتنمية باعتبارها شمولية تعمل على تعبئة مختلف موارد الحيز الترابي لخلق أنشطة مدرة للدخل وقابلة للاستدامة، ما يجعل منها إشكالية معاصرة تطرح نفسها بحدة نظرا لكونها تتخذ مظاهر وأبعاد متعددة³.

ومن هنا، فالتنمية الترابية تجعل من التراب إطارا تتفاعل فيه كل الأبعاد، بشكل يجعله مصدرا ومنبعا مستديما، يساعد على التعبئة المثلى للموارد الترابية التي يتم تحويلها وفق سيرورات معينة من مجرد موارد إلى عناصر نشيطة وفاعلة في النسيج الترابي المحلي⁴.

- المنتوجات المجالية:

تتميز المنتوجات المجالية بأصالة مرتبطة بمجال معين، من خصائص فيزيائية للتربة، والإكراهات المصاحبة لإنتاجها، ويعتبر المنتج مميزا للمجال الجغرافي الذي ينتمي إليه، ومن المستحيل على متدخل الجهات الأخرى إنتاج نفس المنتج بالتحديد⁵.

جميع المنتوجات المجالية تكون مسجلة في الزمان والمكان⁶، وتحيل على أصالة التراث المحلي، وتعتمد معيار السمعة والأصالة والجودة والاستخدام. ويعد مفهوم الجودة نواة البناء الاجتماعي للمنتج الترابي⁷. ويعتبر منتوجا غذائيا محليا،

1-Vincent Gollain ; Réussir son marketing en 9 étapes ; aout 2008 ; P4.

2-امحرزي الحسن (2019)، الموارد الترابية والتنمية المحلية بواحات تافيلالت (زيز) نحو بناء مشروع ترابي، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز- فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ص 21.

3-امحرزي الحسن (2019)، المرجع نفسه، ص 22.

4-امحرزي الحسن (2019)، المرجع نفسه، ص 22.

5- الطالب سعاد (2017)، تثمين وتسويق المنتوجات الترابية، أية مساهمة في تنظيم سلسلة إنتاج الزيتون بمنطقة الشياظمة- جماعات أقرمود وحد الدار نموذجاً، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، ص 13.

⁶Berard L. Marchenay P. (1995) ; lieux ; temps et preuves: la construction sociale des produits de terroir ; Terrain 24 ; Pp153-164

⁷-Letablier M. T ; Nicolas F (1994) ; Genèse de la Typicité ; sciences des Aliments ; vol.14 ; n°5 ; Pp 541-556

كل منتج يستفيد منه المستهلكين، علاوة على تسميته والتواصل الذي يدعم تسويقه، ويستفيد كذلك من صورة مجال إنتاجه¹.

وتقترح "مجموعة العمل على التسميات المحمية والمنتجات المحلية في بعض الدول لتثمين التراث المحلي" هذا التعريف: منتج المنشأ، أو الذي يتضمن المكونات الرئيسية لمجال محدد ومتجانس، ويحمل الخصائص التي تميزه بشكل واضح عن المنتجات المماثلة بناء على خصائص هذا المجال². وتعتمد مميزاتها على ما يختص به هذا الوسط، مثل الجيولوجيا، والمناخ، والتضاريس، والدراية المكتسبة، فضلا عن المهارات التقليدية والعصرية. إن تنوع المراتفات يرتبط بمفهوم المنتجات المحلية من خلال:

- ✓ مكان الإنتاج: منتج وطني، أو جهوي، أو محلي...
- ✓ طبيعة المنتجات الفلاحية المستخدمة والتكنولوجيا المعتمدة في الإنتاج: المنتجات الزراعية والمنتجات الحرفية، والمنتجات التقليدية والمنتجات البيولوجية.
- ✓ الخصائص: منتج أصلي وحقيقي، ذو جودة عالية ومميز، ومنتج رفيع الذوق.
- ✓ الاعتراف الرسمي بقيمته: تسمية منشأ المحمية، وعلامة الجودة الفلاحية، والمنتجات البيولوجية.

وقد ركزت مجموعة من الدراسات على إبراز الفرق بين المنتج الأصلي مقارنة مع المنتج الترابي، وخلصت إلى التعاريف التالية:

- ✓ المنتج الأصلي: "يبين الإمكانات الطبيعية والثقافية المحلية التي لها طابع فريد، ولكن هذا ليس بالضرورة نتيجة الدرايات والمهارات التقليدية التي لا تزال مستمرة"³.
- ✓ المنتج التقليدي: هو نتيجة لممارسات ومهارات تقليدية، حيث أن المواد الخام يمكن أن تكون من أي مصدر.
- ✓ منتج الفلاحة البيولوجية: هو نتيجة للزراعة البيولوجية التي تعتمد مجموع الممارسات المتعلقة بتهيئة وإعداد واحترام البيئة وطرق تربية الماشية....، مع ضرورة مراقبة هذه الممارسات.

تحديد مجال الدراسة:

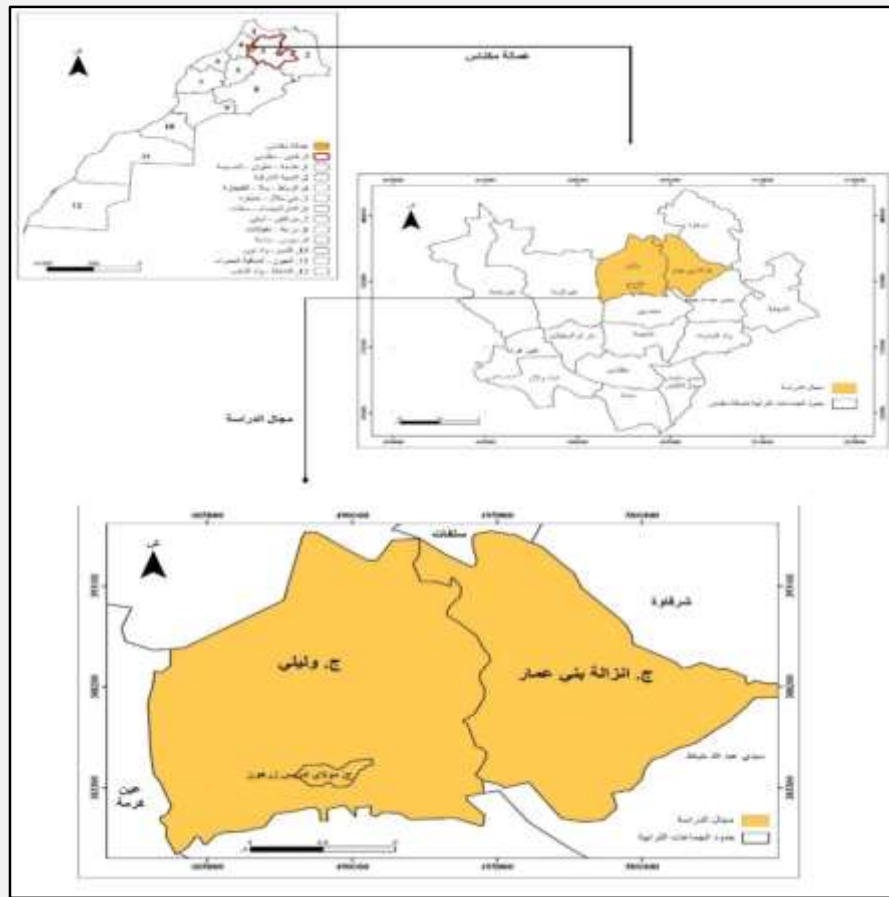
اشتغلنا في هذا المقال على جماعتي وليلي ونزلة بني عمار المنتميتين لكتلة زهون. تحدهما من ناحية الغرب جماعة عين كرم، وجماعة زكوطة في الشمال الغربي، وسلفات شمالا، وجماعة شرقاوة في الشمال الشرقي، وكل من جماعة مكس ولمهاية شرقا، والمغاصيين في الجنوب وسيدي عبد الله الخياط في الجهة الجنوبية الشرقية. وهي تابعة لعمالة مكناس، المنتمية بدورها لجهة فاس مكناس.

¹- Trognon L. (1996) : Typicité et Typicalité : Différences et Complémentarités pour le positionnement des produits alimentaires ; mémoire de DEA en sciences de Gestion ; Clermont FD : Faculté de sciences Economiques ; ENITAC ; Octobre 1996 ; p 102

⁵- أيتيونس رشيد (2014)، تثمين وتسويق المنتجات "الترابية"، أية مساهمة في تنظيم سلسلة الزعفران بدائرة تالوين الأطلس الصغير الغربي، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر- أكادير، ص 8.

³- أيتيونس رشيد (2014)، المرجع نفسه، ص 9.

خريطة رقم 1: توطين جماعتي وليلي ونزالة بني عمار



المصدر: عمل شخصي استنادا على معطيات التقسيم الإداري للجماعات الترابية ذات مقياس 1/100000

1. واقع إنتاج الزيتون بكتلة زرهون

1- نبذة تاريخية عن شجرة الزيتون بكتلة زرهون

شجرة الزيتون، الشجرة المباركة عرفت على مر العصور كرمز للمحبة والسلام، حيث يعتبر زيت الزيتون أول زيت ينتج تاريخيا وقد ورد ذكره في الكتب السماوية الثلاث. وتجدر الإشارة إلى أن هناك جدلا كبيرا بين الباحثين في تحديد الموطن الجغرافي الأصلي لهذه الشجرة، وللخروج من هذا الجدل فإننا نستطيع القول بأن الموطن الأصلي لها هو شرق البحر الأبيض المتوسط "ساحل بلاد الشام"، ثم تعاظمت هذه الغراسة منذ فترة الحضارة الفينيقية في بلدان البحر الأبيض المتوسط، وزاد انتشارها مع الفتوحات الإسلامية.

وتعتبر كتلة زرهون مجالا لانتشار الزيتون بامتياز، باعتباره عنصرا محوريا في الاقتصاد المحلي، إذ تعود غراسته إلى العصور القديمة، وهذا ما أكدته مختلف الكتابات التي تناولت الموضوع، فحسب رواية المؤرخ ابن أبي زرع الفاسي: "كانت وليلي خصبة كثيرة المياه والغروس والزيتون، وكان لها سور عظيم من بنيان الأوائل". نفس الشيء أكده الحسن الوزان حيث

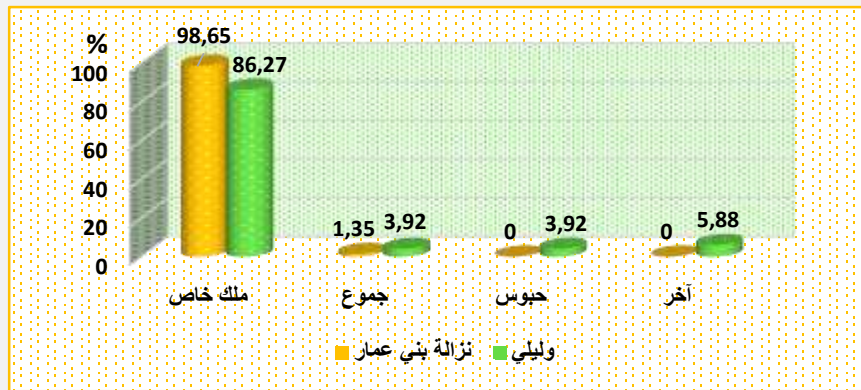


قال: " يبدو هذا الجبل من بعيد مغطى بغابة، خاليا من السكان، لكن جميع الأشجار أشجار الزيتون"¹. كما كشفت الحفريات بموقع وليلي الأثري أن العديد من المعاصر الوليلية يعود تاريخ تشييدها لما قبل منتصف القرن الأول ميلادي، وهو ما يجعلنا نستنتج أن صناعة الزيتون عرفت بالمجال قبل مجيء الرومان.

2- استغلاليات الزيتون بكتلة زرهون بنية عقارية يطغى عليها الملك الخاص

تظهر أهمية قطاع الزيتون بكتلة زرهون من خلال الانتشار الواسع للمساحات المغروسة خاصة الصنف التقليدي الأصيل "Picholine Marocaine" الذي يغطي أكثر من 95% من مجموع الأصناف الأخرى، أما فيما يتعلق بطبيعة النمط العقاري للحيازات فهي تتميز بانتشار ثلاثة أنماط عقارية وهي: الملك الخاص، الحبوس والجموع. مع سيادة واضحة للملك الخاص الناتج عن التطور التاريخي الذي سيطرت فيه الملكية الفردية على حساب الجماعية. وهذا النمط من التنظيم يجد تفسيره في إدراج ساكنة المجال للتعاليم الإسلامية في النظام الجماعي الذي يمنح للأفراد حق التملك عن طريق الإرث، أما بخصوص أراضي الأقباس فهي ترجع بالأساس إلى وهب الساكنة لجزء من أراضيها للمساجد قصد ضمان استقلالية تسييرها. وهو ما يوضحه المبيان التالي:

مبيان رقم (1): الوضعية القانونية للاستغلاليات المغروسة بأشجار الزيتون بكل من وليلي ونزالة بني عمار



المصدر: بحث ميداني 2019

من خلال معطيات المبيان، يتبين لنا أن البنية العقارية للاستغلاليات المغروسة بأشجار الزيتون تتميز بسيادة الملك الخاص بنسبة 93,60%، في حين تشكل أراضي الجموع 2,40%، وأراضي الحبوس 1,60%، أما النسبة المتبقية فهي تتوزع ما بين الكراء والانتفاع.

ومن هنا نستنتج أن النظام العقاري بكل من وليلي ونزالة بني عمار، يتميز بسيادة الملك الخاص، وهو ما يمكن أن يلعب دورا مهما في تحقيق التنمية وجلب الاستثمار، لكنه في نفس الوقت قد يعيقه صغر حجم الاستغلاليات المنتشرة

2- واحد علي (2017)، صناعة الزيت بالمغرب القديم، منشورات مختبر الجيولوجيا التحليلية والتوثيق للتراث المغاربي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية طهر المهرز فاس، ص 52.



بالمجال. وتجدر الإشارة إلى أن جل الأراضي المغروسة بالزيتون تغطي عليها المساحات البورية. الشيء الذي يؤثر بشكل مباشر على الإنتاج الذي يبقى تحت رحمة التساقطات المطرية من سنة لأخرى.

II. التسويق الترابي آلية لتثمين منتج الزيتون

يعد التسويق من أهم المعوقات التي تواجه الفلاحين بالمنطقة، وذلك لغياب سياسة تسويقية واضحة المعالم من طرف الفاعلين. بل تركت هذه مسألة للخوارج كل حسب رغباته وإمكانياته. مما أدى إلى سيادة نوع من العشوائية في تسويق هذا المنتج المجالي، وجعله عرضة للمضاربات من لدن السماسرة الذين يتلاعبون بالأسعار في موسم عرضه في الأسواق¹، مما يؤدي إلى ارتفاع الأثمان، ويبقى المتضرر الوحيد في هذه المرحلة هو الفلاح الصغير والمستهلك.

1 - تعبئة زيت الزيتون

تعتبر هذه العملية أولى مراحل التسويق، وهي مرحلة أساسية وصعبة لكونها تلعب دورا كبيرا في تحديد قيمة المنتج. فاعتمادا عليها يلاحظ أحيانا اختلافا في أثمان البيع بين منتج متجانس من حيث مواصفاته ومعلب بطريقة تستجيب لمعايير السوق، وآخر لم ينل نفس العناية. ومن خلال البحث الميداني اتضح لنا أن أغلب الفلاحين يسوقون منتجاتهم باستخدام قنينات بلاستيكية أو براميل ذات أحجام مختلفة، في المقابل هناك من انفتح على طرق جديدة في عملية التعبئة باستخدام قنينات زجاجية.

صورة رقم (2): الطرق الحديثة لتعبئة زيت الزيتون



صورة رقم (1): الطرق التقليدية لتعبئة زيت الزيتون



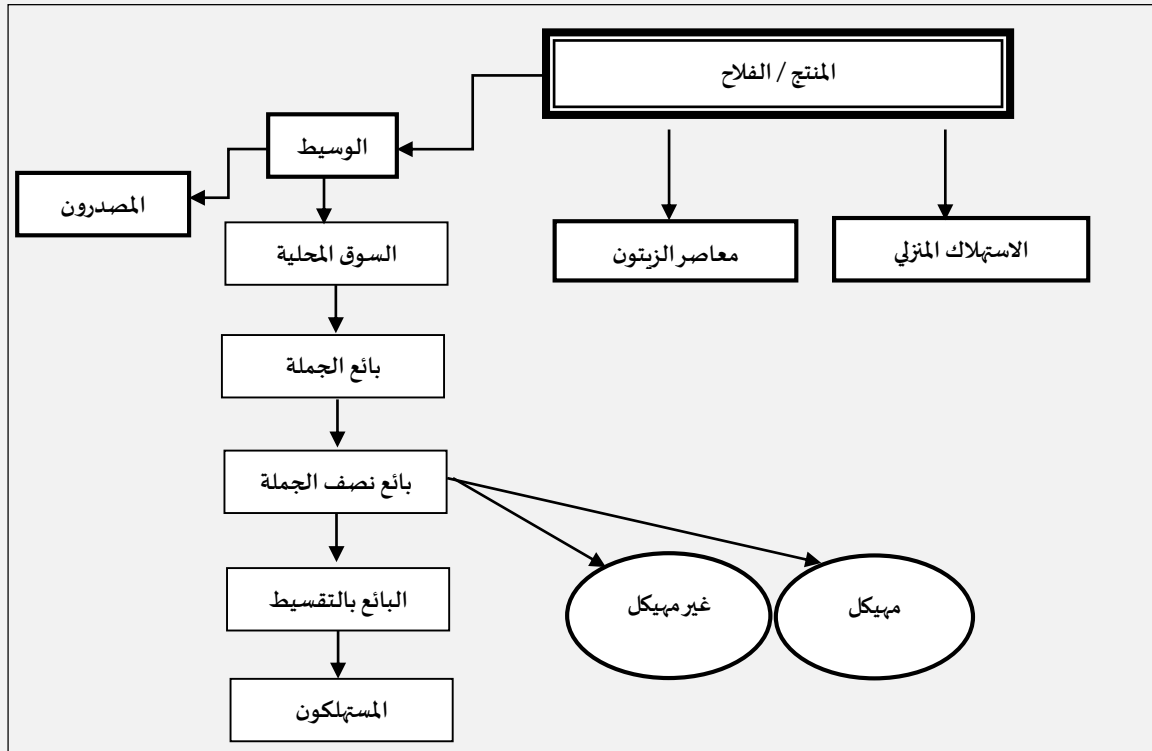
المصدر: تصوير شخصي، 21 مارس 2019

1- ودار الحسن، اوحده عبد الحميد، بلقاسم عبد الحكيم (2018)، المنتجات الزراعية المحلية بالمناطق الجافة: إنتاج التمور وتحديات التسويق الترابي - دراسة حالة واحات زاكورة -، ورد في مجلة المجال والتنمية، العدد 3، ص 293.

2 - القنوات التسويقية للزيتون وزيت الزيتون

من الصعب دراسة وتحديد مسار الزيتون من البداية إلى النهاية، وهذا الأمر راجع لتداخل مراحل الإنتاج والتسويق، كما أن ضعف انخراط الفلاحين في التنظيمات المهنية يسهل عمل الوسطاء، وعموماً يمكن رصد مسار منتج الزيتون فيما يلي:

خطاطة رقم (1): أهم المتدخلين في سلسلة تسويق منتج الزيتون



المصدر: عمل ميداني 2022

يعد المنتج الحلقة الأساسية في هذه المنظومة، إلا أن دوره في تراجع مستمر لصالح مختلف الوسطاء، وإن كان حضور هؤلاء يقتصر مبدئياً على مراحل معينة ومحددة من مسالك التوزيع، فإنهم على العكس من ذلك تعددوا وتنوعوا وأصبحوا يتحكمون في كل من المنتج والسوق والمستهلك، ولم يعد دورهم يقتصر على الأسواق المحلية، بل هناك مجموعة أخرى تجوب مجالات الإنتاج، تتبع تطورات كل من المحصول والسوق، وتتحين الفرص من أجل الشراء في عين المكان. إن الوسطاء يتواجدون بكل المراحل التي يمر عبرها المنتج، لهم حضور متميز بمناطق الإنتاج كمجمعين للسلع، يسيطرون على الأسواق إما كوسطاء أو كتجار جملة ونصف جملة، كما يتدخلون بقوة على مستوى إعادة التوزيع بعد تجميع السلع إما بإمكانة الإنتاج أو بالأسواق المحلية ليعيدوا إرسالها نحو الاتجاهات المرغوب فيها¹.

1- بلقاضي أحمد (2004): قطاع الخضار والفواكه بسوس ماسة بين إكراهات السوق الوطني وتحديات العولمة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص 200.

عموما، يوجد بالإضافة إلى المنتج حوالي خمس فئات من الوسطاء يتمثلون في: السماسرة، الناقلين، تجار الجملة ونصف الجملة، المضاربين والموزعين. منهم من يعتبر وجوده ضروريا، لكن هناك من يلعبون دورا طفيليا ويحققون عن طريق ذلك أرباحا مهمة على حساب كل من المنتج والمستهلك، ويجعلون بذلك المنتج في وضع غير مناسب لتتبع قيم السوق¹.

3 - الأسواق المحلية أهم وجهة لمنتج الزيتون

لقد بينت لنا نتائج البحث الميداني أن نسبة قليلة من الفلاحين يقومون بتخزين جزء من المنتج بهدف الاستهلاك الذاتي، هذه الكمية تختلف حسب عدد أفراد العائلة وحجم الاستغلالية المغروسة بالزيتون. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1): نسبة احتفاظ المستجوبين بالزيت الخاص بهم.

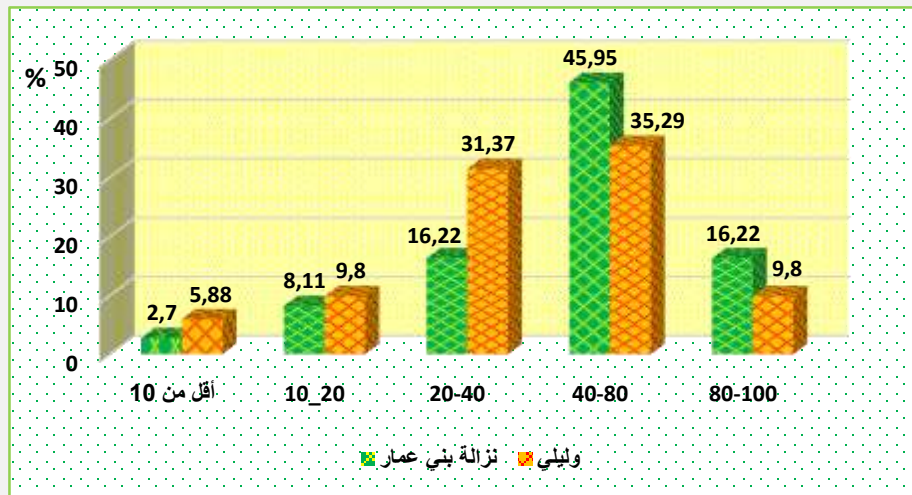
اسم الجماعة	اسم الدوار	العينة	نعم	%	لا	%
جماعة وليلي	بني مرعاز	23	1	4,35	22	95,65
	كرمت	28	3	10,71	25	89,29
	المجموع الجزئي 1	51	4	7,84	47	92,16
جماعة نزالة بني عمار	بني عمار	38	0	0	38	100
	أولاد يوسف	36	8	22,22	28	77,78
	المجموع الجزئي 2	74	8	10,81	66	89,19
المجموع	المجموع الكلي	125	12	9,6	113	90,4

المصدر: عمل ميداني 2019.

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن 90,4% من الفلاحين يوجهون محصولهم للبيع، في حين أن 9,6% منهم يحتفظون به من أجل الاستهلاك الذاتي.

1- بلقاضي أحمد (2004)، المرجع نفسه، ص 201.

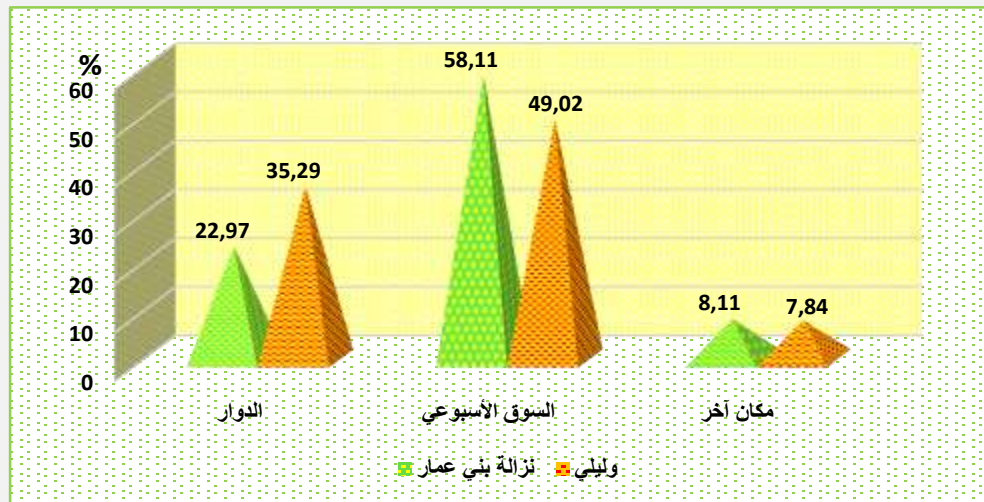
مبيان رقم (2): نسبة المنتج الموجهة للبيع بالمجال المدرس



المصدر: عمل ميداني 2019

تختلف النسبة الموجهة للبيع من فلاح إلى آخر، حيث أن 4% من مجموع الفلاحين يوجهون أقل من 10%، في حين أن 41,6% يوجهون ما بين 40 و 80% من منتوجاتهم للبيع، ويحتفظون بالباقي للاستهلاك الذاتي. هذه القيم تبقى تقريبية إذ أنهم في الغالب لا يعرفون النسبة التي يوجهونها للبيع وذلك راجع لكون عملية البيع تتم بالتقسيط حسب الحاجة.

مبيان رقم (3): وجهة الفلاحين لتسويق الزيت والزيتون



المصدر: عمل ميداني 2019

يتضح من خلال المبيان المبين أعلاه أن 54,4% من الفلاحين يسوقون إنتاجهم على مستوى السوق الأسبوعي، في حين أن 28% منهم يقتصرون على الدوار فقط، أما النسبة المتبقية فهي تعمل على تصريف منتوجها في أماكن متفرقة وغالبا ما يتعلق الأمر بالمدن المجاورة أو المصانع أو بائعي الجملة.

صورتين رقم (3): سوق السبت بمولاي ادريس زرهون



المصدر: تصوير شخصي، 19 مارس 2019.

عموما يمكن القول أن معظم الفلاحين يعتمدون أساليب تقليدية لتسويق منتوجاتهم من الزيتون. بالإضافة إلى كون هذه العملية مازال يهيمن عليها الوسطاء التجاريين، الأمر الذي يؤدي إلى سيادة نوع من العشوائية في تدبير هذا القطاع الحيوي.

IV. آفاق ورهانات التسويق الترابي لمنتوج الزيتون

رغم الأهمية التي يكتسبها قطاع الزيتون بكل من جماعات ويلي، نزالة بني عمار ومولاي ادريس زرهون، إلا أنه مازال يعاني من مجموعة من الاختلالات التي تعيق تطوره وعلى رأسها ضعف التسويق، مما يحد من دوره في تحقيق التنمية الترابية، ولتجاوز هذه الوضعية يمكن اعتماد مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تساهم في تنظيم القطاع وتحسين الطرق المعتمدة في تجميعه وتسويقه:

✓ على مستوى الإنتاج:

- استبدال الزراعات غير المربحة بغراسة الزيتون، مع تطبيق الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر.
- توسيع مساحة أشجار الزيتون في كل المناطق الصالحة للزراعة، وذلك بالعمل على غراستها في الحقول الفارغة وتكثيفها بالحقول غير الكثيفة.
- تأهيل الأشجار الموجودة بتشبيها "خاصة بجماعة نزالة بني عمار" وتحسين جودة منتوجاتها، والعمل على تقليصها مباشرة بعد عملية الجني للتخلص من الأغصان الثانوية والمريضة، وخدمة الأرض مرتين في السنة للمحافظة على المياه والتربة وتهوية جذور الشجرة، مع تخصيب التربة.
- صيانة المغروسات الجديدة حتى تصل إلى مرحلة الإثمار من خلال منع الرعي، والعناية بها عن طريق السقي.
- احترام موعد جني الثمار مع تحديد تاريخ وطرق الجني.
- تقليص المدة ما بين الجني وعملية عصر الزيتون.

- تحسين طرق تخزين ونقل الثمار إلى وحدات التثمين، مع تحسين تقنيات العصر بالمعاصر التقليدية (إزالة الأوراق، غسل الثمار...).
 - محاولة الحد من ظاهرة التناوب عبر تطبيق المسار التقني الملائم لاسيما عمليتي التخصيب والتقليم.
 - عصرنه مختلف مراحل الإنتاج، عن طريق توفير الأدوات العصرية لصيانة الأشجار المثمرة وجمع منتوجاتها، وتحسين شروط تخزينها.
 - تنظيم المنتجين في هذا القطاع على مستويات مختلفة وجمعهم حول فاعل ناجع ومنظم قادر على تنظيم سلسلة الإنتاج.
 - تقديم الدعم المالي للفلاحين وإعطاء الأفضلية لمشاريع التجميع.
 - تسهيل إجراءات الحصول على القروض بالنسبة للملكيات الصغرى.
 - تبسيط المساطر في وجه السكان لخلق جمعيات أو تعاونيات، وتعريفهم بالفرص والامتيازات التي تمنحها الدولة لهذه التنظيمات.
- ✓ على المستوى العقاري:

يشكل تجميع العقار أحد الحلول المقدمة في إطار مخطط المغرب الأخضر باعتباره آلية وشراكة مربحة بين الفاعلين على مختلف المراحل بدءا من الإنتاج وانتهاء بالتسويق. كما سيتمكن من التغلب على المعوقات المرتبطة بالتجزئ، وذلك من خلال العمل على تسهيل استفادة الفلاحين الصغار من التمويل، وتمكينهم من الآلات والتقنيات العصرية التي من شأنها الرفع من المردودية الفلاحية.

✓ على مستوى التسويق:

- العمل على تطوير أساليب الإنتاج وجعلها تستجيب للمعايير الدولية.
- تسهيل ولوج الفلاحين الصغار والمتوسطين إلى الأسواق، مما سيضمن لهم إبعاد الوسطاء.
- إدخال تحسينات على المنتوجات التي يتم تسويقها (طريقة التعبئة والتغليف...).
- القيام بحملات إرشادية عن طريق تنظيم معارض وتظاهرات، وكذا إعداد منشورات لشرح مواصفات الجودة الخاصة بالمنتوجات الفلاحية على الصعيد المحلي.
- تحفيز المنتجين بتشكيل تنظيمات مهنية (تعاونيات، جمعيات) تعنى بإنتاج وتسويق الزيتون والزيت بهدف الرفع من المردودية الاقتصادية.
- المشاركة في المعارض الوطنية والدولية للتعريف بالمنتوجات الفلاحية المتواجدة بالمنطقة.
- تشجيع الاستثمار في مجال تثمين المنتوجات الفلاحية.

خاتمة:

رغم الدور الكبير الذي يلعبه قطاع الزيتون في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي بكتلة زرهون باعتباره النشاط الزراعي الرئيسي المزاوِل بعد الحبوب، إلا أن هناك العديد من الإكراهات والتحديات التي تحول دون تطويره وتحديثه، ولعل أبرزها: صغر حجم الاستغاليات، ضعف الموارد البشرية المؤهلة لتدبير سلسلة الإنتاج، غياب البعد الاستراتيجي في العمل، إلى جانب التدخل العشوائي للسماسة والوسطاء الذين يتلاعبون بالأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع الأثمنة وبالتالي التأثير المباشر على القدرة الشرائية للمستهلكين... الأمر الذي يحول دون تحقيق القدرة على مسايرة التحولات الاقتصادية والتنافسية داخل الأقطار المنافسة للمنتوج المحلي على غزو الأسواق الوطنية والدولية، وهو ما يفوت على الساكنة المحلية فرصة تحقيق التنمية الترابية المنشودة. لذلك يجب العمل على ضرورة اعتماد هيكلية سليمة وتنظيم محكم تتظافر فيه جهود كافة المتدخلين والفاعلين، وتقوم على أساس تأهيل العنصر البشري وتصحيح ثقافة السكان من خلال توعيتهم بأهمية إبداع وابتكار طرق جديدة محكمة ودقيقة لتثمين وتسويق منتوج الزيتون. تكسبه شهرة جهوية، وطنية ودولية. وهو ما سينعكس بشكل إيجابي على مستوى عيش الساكنة من خلال تحسين دخلهم وخلق فرص جديدة للشغل والاستثمار.

البibliوغرافيا:

■ العربية:

- امحرزي الحسن (2019)، الموارد الترابية والتنمية المحلية بواحات تافيلالت (زين) نحو بناء مشروع ترابي، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز - فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله.
- أيت يونس رشيد (2014)، تثمين وتسويق المنتوجات "الترابية"، أية مساهمة في تنظيم سلسلة الزعفران بدائرة تالوين الأطلس الصغير الغربي، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر - أكادير.
- بلقاضي أحمد (2004): قطاع الخضر والفواكه بسوس ماسة بين إكراهات السوق الوطني وتحديات العولمة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.
- بودواح محمد، بوهلال عبد السلام (2015)، التسويق الترابي وآفاق التنمية المحلية في المغرب، المشروع الترابي أداة استراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة إغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران، أبريل، فاس.
- البوشيخي محمد، شعابي هشام، زيباط عادل (2018): التسويق الترابي آلية لتثمين الموارد المحلية وأداة لتحقيق التنمية الترابية حالة إقليم مولاي يعقوب، ورد في مجلة المجال والتنمية، العدد الثالث، نونبر 2018.
- الطالب سعاد (2017)، تثمين وتسويق المنتوجات الترابية، أية مساهمة في تنظيم سلسلة إنتاج الزيتون بمنطقة الشياظمة- جماعات أفرمود وحد الدار نموذجاً-، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

- واحدي علي (2017)، صناعة الزيت بالمغرب القديم، منشورات مختبر الجيولوجيا التحليلية والتوثيق للتراث المغربي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرار فاس.
- ودار الحسن، اوحديو عبد الحميد، بلقاسم عبد الحكيم (2018)، المنتجات الزراعية المحلية بالمناطق الجافة: إنتاج التمور وتحديات التسويق الترابي – دراسة حالة واحات زاكورة -، ورد في مجلة المجال والتنمية، العدد 3.

■ الفرنسية:

- A ; CHAKOR (2004) ; Le Marketing territorial au service de la bonne gouvernance locale ; REMALD ; série: Managements Stratégiques ; n8.
- Berard L. Marchenay P. (1995) ; lieux ; temps et preuves : la construction sociale des produits de terroir ; Terrain 24.
- Letablier M. T ; Nicolas F (1994) ; Genèse de la Typicité ; sciences des Aliments ; vol.14 ; n°5.
- Trognon L. (1996) : Typicité et Typicalité : Différences et Complémentarités pour le positionnement des produits alimentaires ; mémoire de DEA en sciences de Gestion ; Clermont FD : Faculté de sciences Economiques ; ENITAC ; Octobre 1996.

Vincent Gollain ; Réussir son marketin

استراتيجيات التكيف الفلاحي مع الجفاف ونُدرة الموارد المائية بأرياف المغرب: حالة الجماعات الترابيتين أولاد يعقوب والفرائطة.

د. عبد الصمد الزو: أستاذ، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، المغرب.

abdoezzaou@gmail.com

ملخص

تطرح إشكالية ندرة الموارد المائية بشكل ملح، فتطور الفلاحة السقوية والاستغلال المكثف والمفرط للطبقات المائية الجوفية خاصة مع ارتفاع وتيرة النمو الديمغرافي والتقلبات المناخية، وتوالي سنوات الجفاف وتراجع الموارد المائية -يتراوح ما بين 5 إلى 10 أمتار بالطبقة المائية للحوز- كل هذا جعل البلاد تعجز عن تدبير مهيكل ومعلن قادر على تلافي الأزمات، ومستعد لخلق سياسة تنموية تحافظ على هذه الثروة البيئية التي تشهد مشاكل جمة سواء على مستوى التدبير أو التوزيع أو الاستغلال. هذا الأمر جعل المغرب في الآونة الأخيرة من البلدان المرشحة لاجترار تبعات ندرة المياه وشحها خلال 15 سنة المقبلة، خاصة إذا ما تواصلت سياسة التجاهل في التعامل مع ملفات التدبير المائي بالبلاد.

يهدف هذا البحث إلى تشخيص وضعية الإنتاج الفلاحي في ظل الجفاف ونُدرة الموارد المائية، وتناول أهم استراتيجيات التكيف الفلاحي مع هذه الوضعية. والمساهمة في اقتراح تدابير وإجراءات كفيلة بالتكيف مع الجفاف والتدرة. وستعتمد الدراسة على المنهج النسقي التحليلي للإجابة عن مشكلة البحث، إضافة المقاربتين الجغرافية والإحصائية دون أن ننسى أدوات العمل الجغرافي. لقد خلصت الدراسة إلى أن الجفاف ونُدرة المياه أثرا بشكل كبير على وضعية الإنتاج الفلاحي بمجالي أولاد يعقوب والفرائطة، وهو الأمر الذي جعل السكان بجماعتي أولاد يعقوب والفرائطة. يتبنون استراتيجيات مختلفة للتكيف الفلاحي مع الجفاف ونُدرة الموارد المائية.

الكلمات المفتاحية: استراتيجيات، التكيف، الجفاف، الموارد المائية، جماعة ترابية، المغرب.

Strategies for agricultural adaptation to drought and the decline of water resources in rural areas of Morocco: case of territorial collectivities Oulad Yacoub and Fraita.

Abstract

Water scarcity is an urgent problem: the development of robust agriculture and intensive overexploitation of aquifers, especially with high population growth and climate variability, years of prolonged drought and reduced water resources Between 5 and 10 metres in the farm aquifer - all this has made the country unable to provide a structured and reasonable measure capable of avoiding crises and is ready to create a development policy that preserves this environmental wealth, which is experiencing huge problems in terms of management, distribution or exploitation. This has recently made Morocco a candidate for the next 15 years of water scarcity and scarcity, especially if the policy of ignoring the country's water supply issues continues.

This research aims to diagnose the situation of agricultural production in the light of drought and water resource scarcity, and addresses the most important strategies for agricultural adaptation to this situation. and contributing to the proposal of measures and actions to adapt to drought and degradation. The study will build on the analytical methodology for responding to the problem of research, adding geographical and statistical approaches without forgetting geographical tools.

The study concluded that drought and water scarcity had had a significant impact on the agricultural production situation in the fields of Oulad Yacoub and Fraita, which had led the population to adopt different strategies for adapting to drought and the scarcity of water resources.

Keywords: strategy, adaptation, drought, water resources, territorial collectivity, Morocco.

مقدمة:

أصبح الماء يكتسي أهمية كبيرة على كافة المستويات حيث اهتم به الكثير من العلماء والمفكرين باختلاف تخصصاتهم، ويسعى المغرب جاهداً إلى البحث عن استراتيجيات للتكيف مع ندرة الماء في إطار الاقتصاد الإيكولوجي البديل عبر جملة من الإجراءات والتدابير. هذه الاستراتيجيات تتمثل في السياسة الاقتصادية البيئية البديلة التي تعتبر جزءاً من السياسة العامة للدولة، والتي لا تنحصر مهمتها فقط في معالجة الأضرار البيئية الناتجة عن المناخ وإكراهاته، وإنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، وتحقيق التنمية المستدامة على كل المستويات.

ولا شك أن العلاقة بين السياسة الاقتصادية والبيئة هي علاقة معقدة، حيث بدأ العديد من الاقتصاديين في العقد الأخير من القرن الماضي بدراسة وتحليل هذه العلاقة في محاولة لتحديد طبيعتها وأبعادها. ويعتبر بعض الاقتصاديين بأن الطريقة المثالية لتوضيح هذه العلاقة هي طريقة تحليل "التوازن العام"، والتي تقوم على تتبع التأثيرات الاقتصادية والبيئية لإصلاحات الاقتصاد الكلي باتجاه تحسين البيئة وحمايتها والمحافظة عليها، ولا نستطيع تحقيق ذلك إلا من خلال إدراج السياسة البيئية البديلة وتفعيل أدواتها في إطار الإصلاحات الاقتصادية البيئية.

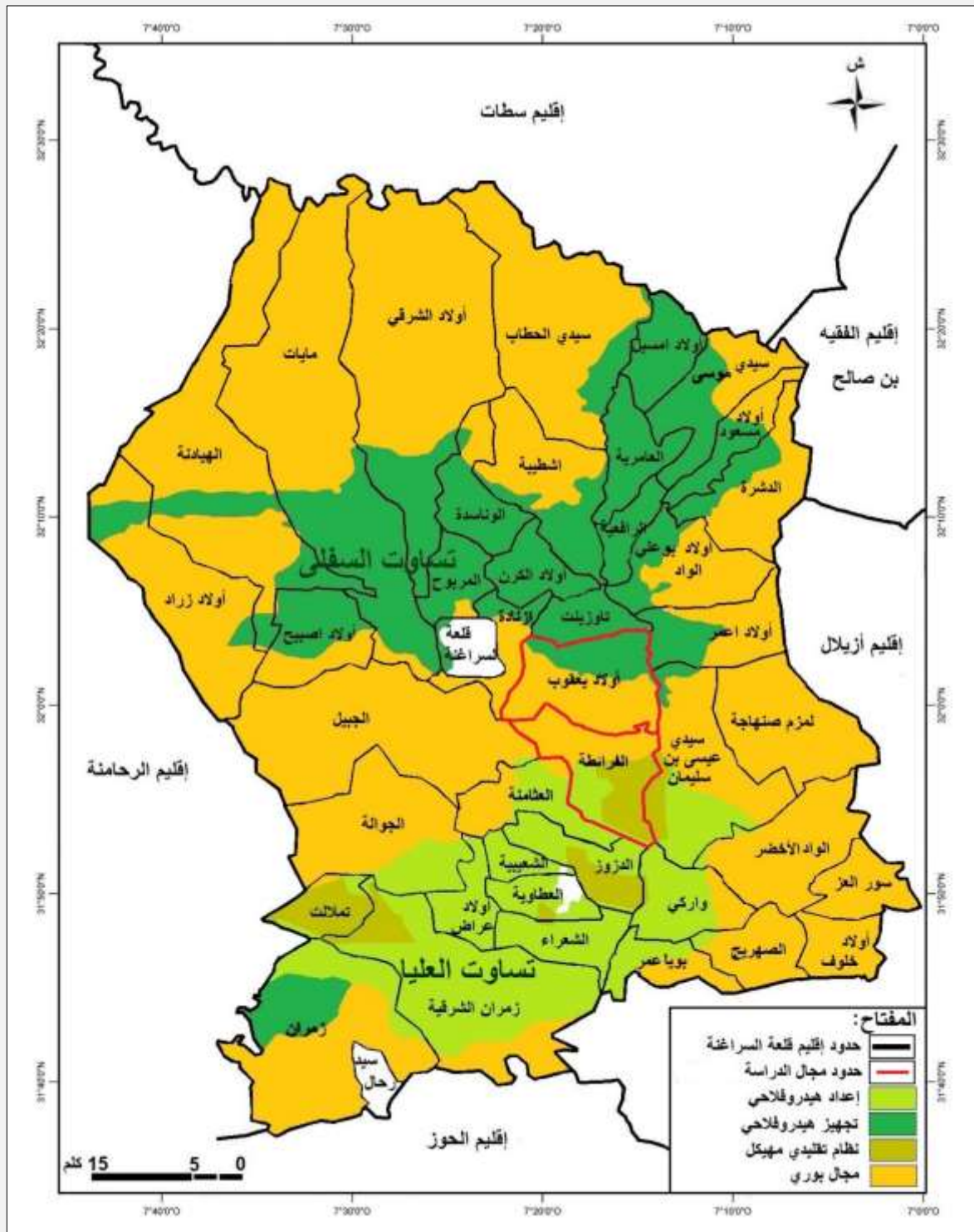
- تقديم مجال البحث.

تنتمي جماعة أولاد يعكوب إلى إقليم قلعة السراغنة المتواجد بدوره ضمن جهة مراكش تانسيفت الحوز، وتبلغ مساحتها 121,36 كلم²، في حين يصل عدد سكانها إلى حوالي 6497 نسمة حسب إحصاء 2004. يحد الجماعة من الشمال الشرقي جماعة أولاد اممر، ومن الجنوب الشرقي جماعة سيدي عيسى بن سليمان، ومن الجنوب الفرياطة، أما من الشمال فتحدها جماعة تاويزنت ومن الغرب جماعة زنادة. أما من الناحية الطبيعية، فتنتهي المنطقة إلى منطقة تساوت السفلى المتواجدة بسهل السراغنة-البحيرة، وتقع بالضبط ضمن الجبيلات الشرقية جنوباً وسهل البحيرة شمالاً بمخروط واد تساوت.

أما جماعة الفرائطة فقد أنشئت في إطار التقسيم الإداري الجماعي لسنة 1964، ويتواجد مركزها بأحد الفرائطة، وتتكون الجماعة من 23 دواراً كبيراً وحوالي 10 دواوير صغيرة. والجماعة تابعة إدارياً لقيادة سيدي أحمد ودائرة العطاوية وتبلغ مساحتها الإجمالية 79.92 كلم². يحدها شمالاً أولاد يعكوب وجنوباً جماعة الدوز والعثامنة وشرقاً جماعة سيدي عيسى وغرباً جماعة العثمانة والجبيل.

وتعتبر المنطقة ذات موقع متميز بين جبال الاطلس الكبير جنوباً وسلسلة الجبيلات شمالاً، وهي تنتمي إلى سهل تساوت العليا أو الحوز الشرقي. كما تمثل المنطقة مجال التقاء محورين هيدروغرافيين هما وادي تساوت والوادي الاخضر، هذا الموقع المتميز للمنطقة مكنها من استقطاب السكان للاستقرار بها وممارسة الفلاحة كنشاط اقتصادي أول.

الخريطة رقم 1: موقع جماعتي أولاد يعكوب والفرائطة بالنسبة للوحدات المجاورة.



المصدر: عمل شخصي اعتمادا على معطيات المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز بقلعة السراغنة، 2024.

– مشكلة البحث

تحكمت الموارد المائية بأرياف منطقة السراغنة بشكل كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان، مما دفع الناس ومنذ القدم إلى تحريك الثروات المائية المتاحة عن طريق شق السواقي وحفر الآبار لتحقيق متطلبات الحياة

اليومية، والتخفيف من وطأة الجفاف ومعالجة مشكلة العجز في التساقطات المطرية. وقد رافق عمليات تحريك هذه الثروة المائية أعراف وتقاليد وأسس تشريعية ظل يعتمد عليها في مختلف عمليات جلب واستخراج وتوزيع الماء، وكذا استعماله وتديره في إطار نوع من التجانس بين قواعد عرفية وتشريعية وأخرى قانونية تشهد على عمليات الاستغلال السقوي المبكر الذي عرفه المجال، وعلى الأهمية الكبرى التي كان ولا زال يولها سكان المنطقة للماء، خاصة مياه الري التي ساهمت في توسيع أشربة خضراء من المشارات.

وقد عرفت عملية استغلال وتدير الموارد المائية بالمنطقة مجموعة من الفترات، كانت بدايتها فترة التدير التقليدي التي انبنت على قواعد عرفية وتشريعية تميزت بسوء تدير حصص المياه وعدم الانتظام في فترات السقي. ثم بعد ذلك فترة التدير القانوني حيث سيعرف المجال تغييرا كبيرا في عملية التدير خاصة مياه السقي، وذلك بعد تدخل المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي وقيامه بالتجهيزات الهيدروفلحية في تسعينيات القرن الماضي.

وأرياف منطقة السراغنة شأنها شأن باقي المجالات الريفية المغربية، مدعوة لتهيئة وتقنين مواردها المائية وطرق استغلالها قصد تلبية حاجيات السكان خاصة فيما يتعلق بمتطلباته بالقطاع السقوي باعتباره المستهلك الأول للماء، لهذا كان من الضروري التوفر على أدوات قانونية وتقنية ناجعة من أجل ترشيد استخدام الموارد المائية المتوفرة ومراقبة استعمالها، وكذا ضمان حمايتها والحفاظ عليها. هذا في وقت يعتبر الطلب على هذه المادة متزايدا بشكل كبير إضافة إلى أن نمط السقي المعتمد في القطاع الفلاحي كأكبر مستهلك للمياه في تساوت السفلى أصبح متجاوزا، إن لم نقل إنه أصبح يتنافى مع مفهوم تدير وعقلنة استعمال الموارد المائية.

وبسبب وقوع أرياف قلعة السراغنة ضمن النطاق شبه الجاف فإن الساكنة بدأت تعرف خصائصا مائية، خاصة مع توالي سنوات الجفاف والضغط السكاني على موارد المياه بسبب النمو الديمغرافي السريع وكذا اعتماد فلاحة مسقية تقليدية مبدرة للماء. إن حالات الخصائص في المياه تظهر وتزايد وقد أصبحت تهم مختلف المناطق، وتسببت حالات الجفاف الأخيرة في نزوب العديد من العيون والآبار مما يدل على أن الموارد أصبحت قليلة ومهددة، ولكن من المؤكد أن الجفاف ليس وحده السبب في أزمة الماء، فالاستغلال المفرط للطبقات المائية عن طريق الضخ يلعب دورا أساسيا في هذا النزوب.

من هنا تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية المركزية التالية: ما مظاهر تأثير القطاع الفلاحي بالجفاف وندرة المياه بالجماعتين الترابيتين أولاد يعكوب والفرائطة؟ وما استراتيجيات التكيف الفلاحي مع هذه الوضعية؟

- فرضيات البحث

ينطلق هذا البحث من الفرضيات التالية:

- ✓ أثر الجفاف وندرة المياه بشكل كبير على وضعية الإنتاج الفلاحي بمجال أولاد يعكوب والفرائطة.
- ✓ تبنت الساكنة عدة استراتيجيات للتكيف الفلاحي مع الجفاف والندرة.
- ✓ ترتبط استراتيجيات التكيف الفلاحي لدى الفلاحين بطبائع المناخ.

- أهمية البحث وأهدافه

تتمثل أهمية البحث في كونه يأتي في وقت باتت الأرياف المغربية تعرف جفافا حادا وندرة في الموارد المائية، إضافة إلى أن وضعية هذه الأخيرة باتت تتطلب تبني استراتيجيات فعالة وناجعة للتكيف الفلاحي مع الوضع المزري. ومن هنا فهذه الدراسة تبتغي:

- ✓ تشخيص وضعية الإنتاج الفلاحي في ظل الجفاف وندرة الموارد المائية؛
- ✓ تناول أهم استراتيجيات التكيف الفلاحي للسكان مع هذه الوضعية؛
- ✓ المساهمة في اقتراح تدابير وإجراءات كفيلة بالتكيف مع الجفاف والتدرة.

- الدراسات السابقة

- أرميل ياسين، 2018، "دينامية المجالات الريفية المسقية واستراتيجيات تكيف الحيازات الفلاحية بالمغرب- حالة سهل تساوت السفلى"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض، مراكش.

يرى الباحث أن معظم الفلاحين بتساوت السفلى يحاولون تطويع عوامل الإكراه الطبيعية وتجاوز سلبياتها، مستخدمين الخبرة المتراكمة لدى أجيال الفلاحين والمزارعين، وخاصة المتوارثة عن الآباء، لاتخاذ الاستراتيجيات التكيفية المناسبة لاستغلال المجال الفلاحي. إلا أن إيقاع التساقطات، وتوزيعها السنوي المتباين، وكذا باقي عناصر المناخ، إضافة إلى محدودية الموارد الإيكولوجية كالتربة الخصبة ووفرة المجاري المائية، خاصة بالمشارات البورية، تجعل هؤلاء الفلاحين، يوزعون أنشطتهم وفق خصائص ومميزات الفترات المناخية المتعاقبة طول السنة، إضافة لاعتمادهم على أساليب الإنتاج التقليدية سواء على مستوى الزراعة أو على مستوى تربية الماشية، الشيء الذي يجعل الاستراتيجيات التكيفية في أغلب مناطق المجال المدروس، ذات طابع معاشي تقليدي. باستثناء المنطقة السقوية التي تدخل في إطار برامج التجهيز الهيدرولوجي، أو التي تعتمد على التقنيات والطرق الحديثة الخاصة بالسقي المقتصد على المياه، والهادف إلى ممارسة الأنماط الزراعية ذات جودة ومردودية عاليتين، فاستراتيجياتها التكيفية بدأت تتجه نحو العصرية والتسويق.

تعتمد الحيازات الفلاحية بتساوت السفلى على منطق خاص، يتمثل في الدمج بين نظامي الزراعة وتربية الماشية، سواء بالمناطق البورية أو المسقية، إذ كل واحد منهما يكمل الآخر، ولا يقوم الفلاح بممارسة أي استراتيجية قد تؤدي إلى التفريق بينهما.

- الناطوس عبد الرحمان، 2021، "المناخ وتحولات الأرياف في منطقة الحوز الشرقي"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة ابن طفيل، القنيطرة.

لقد حاول الباحث القيام بدراسة لأهم الاستراتيجيات التي ينجحها الفلاحون في تأقلمهم وتكيفهم مع الجفاف والتغيرات المناخية في الحوز الشرقي، إذ يتحتم عليهم اختيار أنواع محددة من المزروعات، وقد تتعدى ذلك لتصل إلى تحويل الأرض الزراعية إلى مجال رعوي دون أن يعمل الفلاح على ممارسة أي نشاط زراعي. كما أن ندرة الموارد المائية المتوفرة والظروف المناخية السائدة، جعلت الفلاحين يلجؤون منذ القدم إلى ابتكار مجموعة من التقنيات والوسائل لجلب الماء

والحفاظ عليه من الضياع، إضافة إلى وضع قوانين وأعراف محلية تنظم عملية الاستغلال وتمنح إمكانية التدبير المعقلن للموارد.

إن تكيف الفلاحين في تدبيرهم للمخاطر المناخية بحسب الباحث، يمكن من اتخاذ استراتيجيات فلاحية متعددة، تتباين حسب قساوة الحالة المناخية وحسب أنواع التربة ثم حسب وفرة أو ندرة الماء. فإذا كانت هذه الموارد خفيفة في بعض المجالات، فإن بعض الحيازات لا يعتمد أصحابها إلا على سلوكات بسيطة وخفيفة. في حين، إذا كانت هذه الموارد صعبة، فالسكان ينجون ردود أفعال وسلوكات متنوعة.

• التعقيب على الدراسات السابقة والقيمة المضافة للأطروحة.

تناولت الدراستان السابقتان استراتيجيات تكيف الفلاحين مع التغيرات المناخية والجفاف وندرة الماء بمجالات شاسعة نوعاً ما، فالدراسة الأولى تناولت مجل تساوت السفلى الذي يضم عشرات الجماعات الترابية، ونفس الأمر ينطبق على الدراسة الثانية التي تناولت مجال الحوز الشرقي أو تساوت العليا. هذا الأمر يجعل من الصعب معالجة الإشكالية بدقة، عكس دراستنا التي ستقتصر على جماعتين ترابيتين فقط تنتمي إحداها إلى تساوت السفلى والأخرى إلى تساوت العليا. إن اختيار هذا المجال سيمكننا من ضبط الإشكالية والإحاطة بالمجال خلال العمل الميداني، وأيضاً سيمكننا من اقتصاد الوقت والجهد.

– منهجية الدراسة وأدواتها

ستعتمد الدراسة على المنهج النسقي التحليلي للإجابة عن مشكلة البحث، إضافة المقاربتين الجغرافية والإحصائية. كما أن الدراسة ستعتمد على أدوات العمل الجغرافي: الاستمارة، المقابلة، نظم المعلومات الجغرافية...

1- أثر الجفاف وندرة المياه بشكل كبير على وضعية الإنتاج الفلاحي بمجالي أولاد يعقوب والفرائط.

كان الهدف من التجهيز الهيدرولوجي هو خلق نوع من التحول الاقتصادي والزراعي حيث كانت المزروعات قبل عملية التجهيز تهدف فقط إلى الاكتفاء الذاتي، إلا أن هذه الوضعية تغيرت على مستوى الكم حيث تحسنت الإنتاجية ومردودية الهكتار الواحد، كما تحسنت على مستوى النوع إذ تم إدخال أصناف جديدة من المزروعات إلى المجال، خاصة المزروعات العلفية التي ساهمت في تكريس تربية مهمة للمواشي إضافة إلى الحبوب والزيوتون.

إلا أن القطاع الفلاحي بالمنطقة يواجه إكراهاً حقيقياً متمثلاً في الجفاف وندرة الموارد المائية وتدهورها، وهو ما يؤثر بشكل كبير على الإنتاج بنوعيه النباتي والحيواني.

1.1- وضعية الإنتاج الزراعي في ظل الجفاف وندرة الموارد المائية.

تتوفر المنطقة على مجموعة من المزروعات منها الموسمية والدائمة والتسويقية والمعاشية، لكن أغلبها ينحصر في نوعين أساسيين هما:¹

¹ عبد الصمد الزو، الموارد المائية وتحولات الأرياف وآفاق التنمية بمنطقة السراغنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة ابن طفيل، القنيطرة، 2024، ص 400.

✓ الحبوب: تشغل القسم الأكبر من المساحة المزروعة إذ تصل حوالي 167730 هكتارا جزء مهم منها ينتهي إلى المجال البوري والجزء المتبقي في الحقول التابعة للقطاع المسقي. ويعتبر القمح الصلب والطري والشعير أهم أنواع الحبوب بالمنطقة.

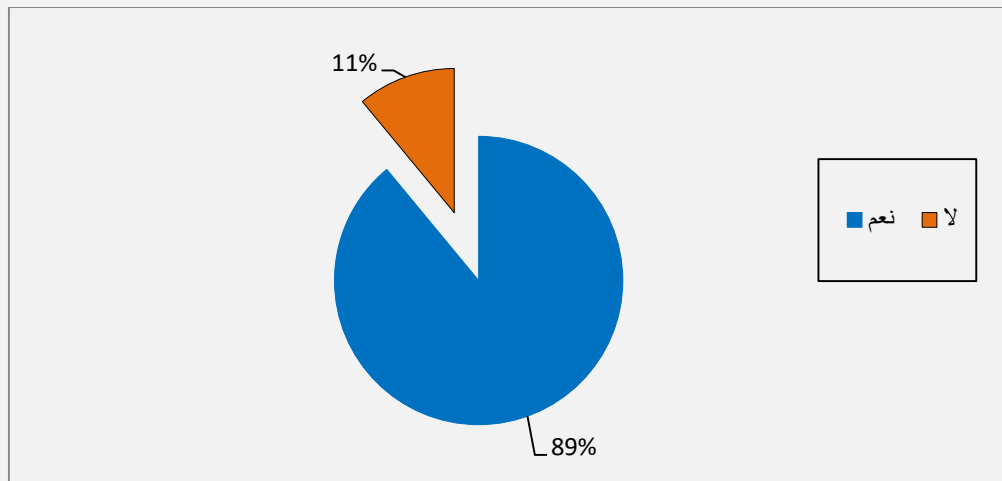
✓ الزيتون: يعتبر من أهم الأشجار المثمرة بالمنطقة التي تندر على الفلاح دخلا مهما، وتغطي هذه الشجرة حوالي 50 ألف هكتار وهي تتوسع على حساب الزراعات بالمنطقة.

ويتم الاهتمام بالحبوب والزيتون من طرف فلاحي المنطقة لسببين اثنين: أولهما الأهمية التي تكتسبها هذه المنتوجات في السوق المحلية والوطنية نظرا لارتفاع الطلب عليها، وثانيهما ملائمتها لمناخ المنطقة شبه الجاف وتأقلمها مع ضعف الموارد المائية. لكن في السنوات الأخيرة عرفت هذه المنتجات تراجعا وتدهورا بسبب توالي فترات الجفاف وتراجع الموارد المائية السطحية والجوفية.

1.1.1- تراجع إنتاج الحبوب بالمنطقة بشكل كبير.

كغيره من الزراعات تتأثر الحبوب بالجفاف وندرة الموارد المائية، فزراعة الحبوب بالمناطق البورية تتحكم فيها التساقطات المطرية أما بالمناطق المسقية فتتحكم فيها كمية مياه السقي وفترات الدورة السقوية. وبخصوص تأثر زراعة الحبوب بندرة الموارد المائية، يظهر أن هناك أثرا كبيرا لهذه الزراعة كما يبين المبيان التالي:

الرسم البياني رقم 1: تأثر زراعة الحبوب بالجفاف وندرة الموارد المائية.



المصدر: العمل الميداني، 2024.

يرى 89% من الفلاحين أن زراعة الحبوب قد تأثرت بتراجع الموارد المائية، بينما ترى نسبة 11% من العينة أن زراعة الحبوب لم تتأثر.

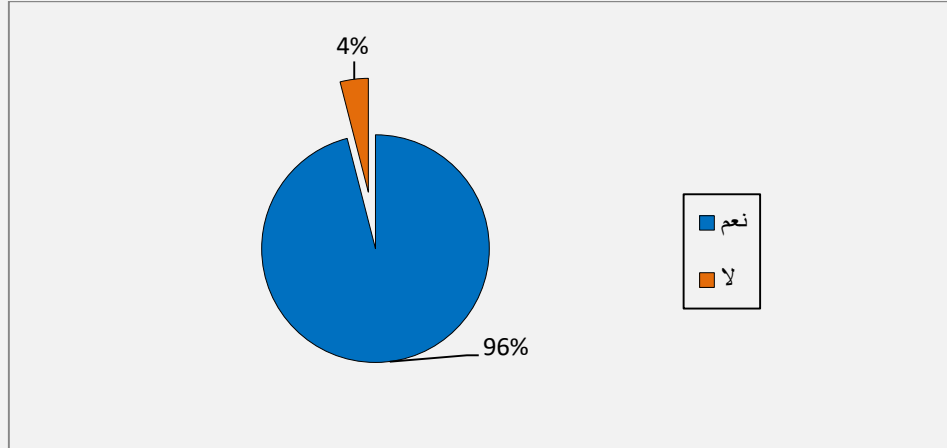
2.1.1- عرفت أشجار الزيتون تدهورا متزايدا خلال السنوات الأخيرة.

جاءت سياسة الإعداد الهيدرولوجي من أجل التخفيف من صعوبة الظروف الطبيعية التي تعرفها منطقة السراغنة، عبر توفير مياه السقي وجلبها من مصادر تجميعها (سد مولاي يوسف، سد بين الويدان) وكذلك ترشيد استغلالها على طول فترات السنة وبمختلف أرياف المنطقة. وتحتل أشجار الزيتون مكانة مهمة بالمنطقة إذ تنتشر على مساحة 50000 هكتار، كما أن لها القدرة على تحمل فترات الجفاف وارتفاع درجة الحرارة، ويرجع ذلك إلى طبيعة تركيبة الأوراق التي تقلل من فقدان الماء عن طريق النتح.

إن توفير القدر الكافي من الماء والعناية الجيدة من شأنه أن يساعد أشجار الزيتون على الإنتاج الجيد، ولهذا يعتبر السقي ضروريا في المناطق التي تقل فيها الأمطار عن 500 ملم/السنة، إذ يتعين سقي الحقل على الأقل مرة كل شهر وبالخصوص في الأشهر الحارة.¹

وأمام تراجع الموارد المائية بالمنطقة نتيجة الجفاف والضغط السكاني، يطرح تساؤل حول تأثير غراسة الزيتون بتراجع الموارد المائية بالمنطقة:

الرسم البياني رقم 2: تأثير أشجار الزيتون بالجفاف وتراجع الموارد المائية



المصدر: العمل الميداني، 2024.

يرى 96% من الفلاحين أن أشجار الزيتون بمجال الدراسة قد تأثرت بتراجع الموارد المائية، بينما ترى نسبة 4% من العينة أن أشجار الزيتون لم تتأثر. ولأن أشجار الزيتون من الزراعات المسقية بالمنطقة فإنها ترتبط بشكل كلي بعملية السقي، إلا أن هذه العملية عرفت مؤخرا عدة مشاكل خاصة بتساوت السفلى التي تزود من سد بين الويدان عبر قناة T2 التي أصبحت جافة طيلة الموسم الفلاحي.

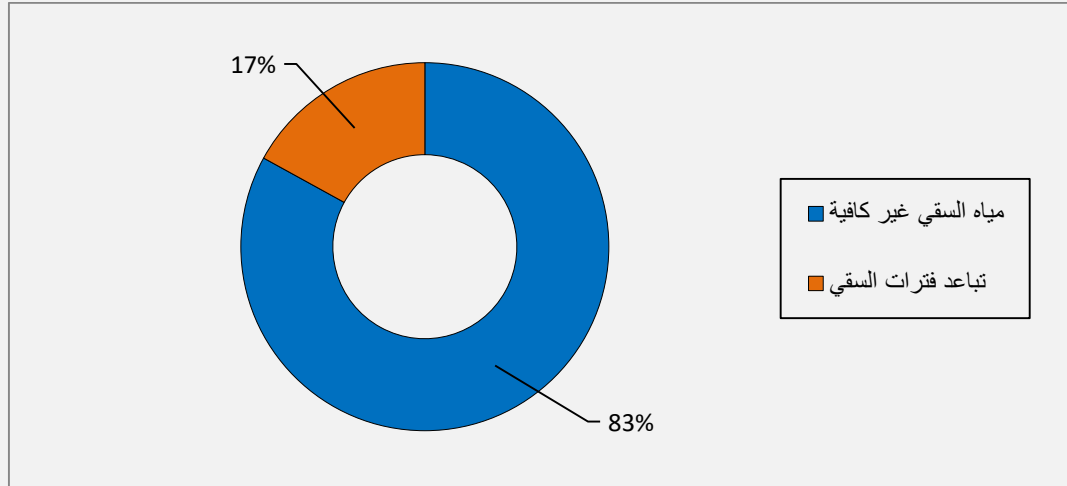
الصورة رقم 1: تدهور أشجار الزيتون بسبب الجفاف وندرة الموارد المائية



3.1.1-تختلف آراء الفلاحين حول أسباب تأثر الإنتاج الزراعي بمنطقة السراغنة:

تبقى مواقف فلاحي المنطقة متباينة حول أسباب تأثر الإنتاج الزراعي إذ ترى فئة أن الأمر يتعلق بعدم كفاية المياه المخصصة للسقي، بينما ترى فئة أخرى أن المشكل يتمثل في تباعد دورات السقي أو قلتها. والمبيان الموالي يلخص لنا آراء الفلاحين:

الرسم البياني رقم 3: آراء الفلاحين حول أسباب تأثر الإنتاج الزراعي



المصدر: العمل الميداني، 2024.

يرجع 83% من الفلاحين سبب تأثر الإنتاج الزراعي إلى عدم كفاية المياه المخصصة لسقي المحاصيل، بينما 17% ترجع السبب إلى تباعد فترات السقي بالمنطقة:

✓ بخصوص توزيع مياه السقي: يعبر الفلاحون عن امتعاضهم من الطريقة التي يتم بها توزيع الحصص المائية، حيث يسجلون عدم رضاهم بخصوص الحصص المخصصة للهكتار الواحد من المياه، ويعتبرونها غير كافية خصوصا في فترات انقطاع التساقطات. إذ يرى هؤلاء أن كمية الماء التي تقوم المراكز الفلاحية بتوزيعها لا تكفي لسقي أشجار الزيتون في أوج الموسم الفلاحي.

✓ بخصوص فترات السقي: تخصص المراكز الفلاحية عدة دورات سقوية يختلف عددها تبعا لفصول السنة وكذلك الشهور، وتتراوح بين دورة واحدة وثلاث دورات خلال الشهر. في هذا الإطار يطالب فلاحو المنطقة بخلق نوع من التوازن فيما يخص فترات السقي، ذلك أن عددا كبيرا من الفلاحين يحصلون على حصصهم المائية في الفترات الليلية طيلة الموسم الفلاحي، ويطالبون بفترات تناوب في عملية السقي بين إخوانهم الذين يحصلون على حصصهم المائية خلال فترة النهار.

ويبرر الفلاحون ذلك بأنه خلال فترة الليل تكون هناك صعوبة كبيرة في استغلال المياه بالنسبة لهم، رغم كون هذه الفترة تبقى مهمة من حيث تناقص كمية التبخر، مما يتيح إمكانية كبرى لاستفادة المغروسات من قسم كبير من مياه السقي.

يتبين إذن أن هناك نقصا كبيرا لمياه السقي يعزى بحسب المسؤولين إلى ضعف التساقطات المطرية، ثم إلى كون الدولة تنتهج سياسة الاقتصاد في الماء خلال فترات الجفاف التي تعرفها المنطقة، والتي ما تزال تعيش تأثيراتها إلى اليوم.

إن أهم مشكل يواجه الفلاح بمنطقة السراغنة هو قلة الماء الممنوح للسقي، حيث إن نسبة 100% من الفئة المستجوبة تعتبر قلة الماء الممنوح لها أهم مشكل يواجهه الفلاح على اعتبار معظم الحيازات لم تروى 100% نظرا لقلة الكمية المائية الموجهة للري. ويرجع ذلك كما أسلفنا إلى سياسة الدولة في الاقتصاد على الماء إزاء فترات الجفاف التي يعيشها المغرب، حيث تعطى الأولوية لضمان إيصال الماء بالكمية الكافية عن طريق قناة الروكاد لمدينة مراكش.¹ هذا النقص الحاصل في مياه السقي كان دائما سببا في احتجاج الفلاحين وإطاراتهم النقابية.²

الصورة رقم 2: احتجاجات الفلاحين على قلة مياه السقي.



وأمام قلة مياه السقي لجأ بعض الفلاحين إلى حفر الآبار وتجهيزها خاصة داخل المجال المستصلح، غير أن فئة أخرى من الفلاحين تعتمد إلى سرقة المياه عبر أنابيب يتم ربطها بالقنوات الإسمنتية، أو من خلال وضع الحجارة وأكياس الرمل والأعشاب بمجرى القنوات.

الصورتان رقم 3: سرقة المياه من القنوات الإسمنتية



¹ العمل الميداني.

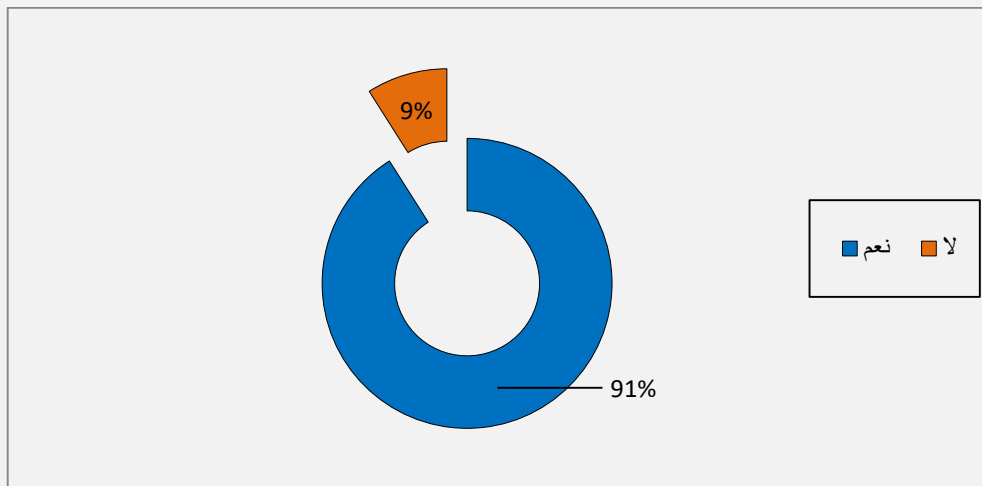
وبالرغم من هذه الوضعية التي تعرفها فلاحا المنطقة إلا أن هناك تباينا في آراء الفلاحين بهذا الخصوص، فبينما ترى فئة أن التجهيز الهيدرولوجي كان له دور مهم في تحسين مردودية القطاع الفلاحي، نجد فئة أخرى غير راضية على مشروع التجهيز لكونه لم يحقق ما كان مرجوا منه، أي توفير الظروف المواتية لاستغلال جميع الحيازات وتوفير مياه كافية لها. وهذه الظروف لا تتعلق فقط بسقي الحبوب وأشجار الزيتون لكن جميع المزروعات التي تم إدخالها مع التجهيز منذ سبعينيات القرن الماضي، وهو الأمر الذي لم يتحقق في نظرهم إذ يشكون من قلة المياه المخصصة لري الاستغلاليات الفلاحية خاصة فيما يتعلق بزراعة الخضروات والأعلاف.

2.1-آثار ندرة الموارد المائية على تربية الماشية.

يعتبر الماء سر الوجود والعنصر الذي تقوم عليه مختلف الأنشطة الفلاحية، لذلك فكما هو الشأن بالنسبة للإنتاج الزراعي فتربية الماشية بدورها تأثرت بشكل كبير بالجفاف وتراجع الموارد المائية.

وحسب الدراسة الميدانية يتضح مدى تأثير تربية الماشية بهذا المعطى القديم الجديد:

الرسم البياني رقم 4: تأثير تربية الماشية بالجفاف وندرة الموارد المائية.



المصدر: العمل الميداني، 2024.

عبر 71% من الفلاحين عن تأثير تربية الماشية بندرة الموارد المائية والجفاف، بينما ترى نسبة 29% أنه ليس هناك أي تأثير بهذا الخصوص.

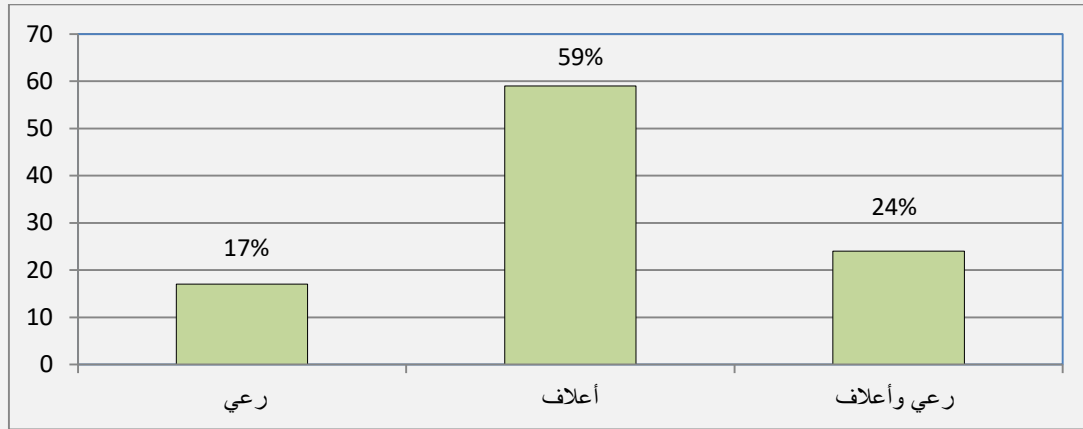
ويرى الفلاحون أن تراجع الموارد المائية سواء الجارية أو مياه الأمطار جعلت من زراعة العلفيات التي تتطلب السقي أمرا صعبا، زد على ذلك أن التغيرات المناخية أدت إلى زيادة تدهور التربة وانتشار التصحر خصوصا في المراعي التي كان يعتمد عليها مربو الماشية لرعي قطعانهم، كما أن توالي سنوات الجفاف أدى إلى انقراض بعض النباتات من المراعي مما أدى إلى استنزافها وضعف توفر العلف للماشية.¹ هذا الأمر نتج عنه تراجع المراعي التقليدية في المنطقة وتزايد تربية الماشية بالطرق العصرية في حظائر، مع ما يرافق ذلك من إكراهات كغلاء الأعلاف.

¹ الناظوس عبد الرحمان، المناخ وتحولات الأرياف بمنطقة الحوز الشرقي، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافية الطبيعية والبيئة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية القنيطرة، جامعة ابن طفيل، المغرب، 2021، ص 279.



ولتجاوز هذه الوضعية الصعبة التي بات يعرفها قطاع تربية الماشية بالمنطقة، يلجأ معظم الفلاحين إلى الاعتماد على الأعلاف كالنخالة والشعير والشمندر والأعلاف المركبة، كما يوضح ذلك المبيان التالي:

الرسم البياني رقم 5: اعتماد مربو الماشية على الأعلاف

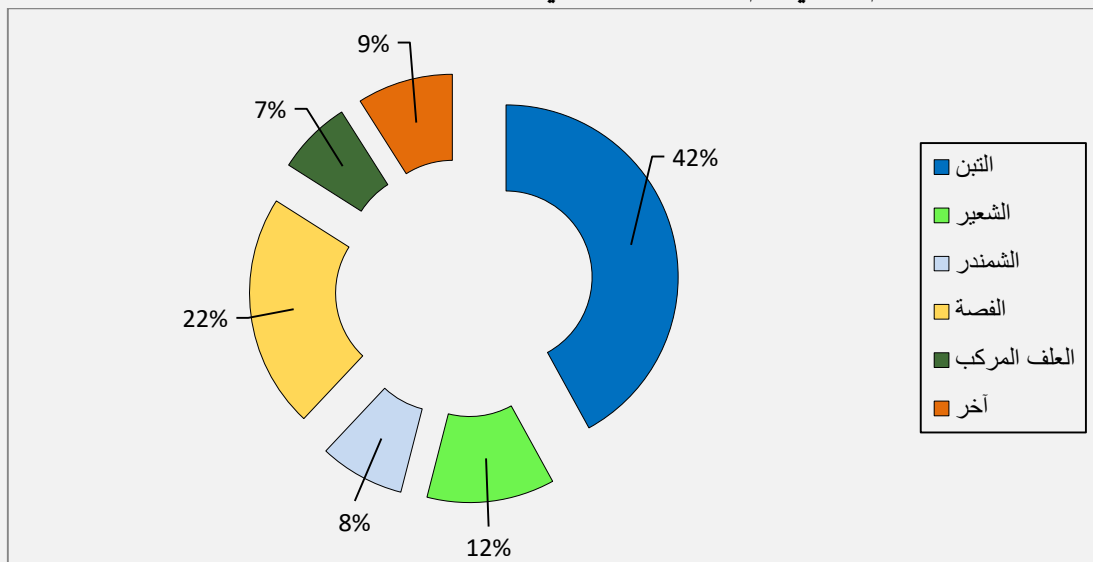


المصدر: العمل الميداني، 2024.

تبقى طرق تربية الماشية مختلفة إذ نجد أن 59% من المربين تعتمد على الأعلاف بشكل كلي، بينما تلجأ نسبة 17% إلى الرعي في حين تزواج نسبة 24% من الفلاحين بين الرعي والأعلاف. لكن الاعتماد على الأعلاف كما سبق الذكر يصطدم بعدة إكراهات لعل أهمها هو ارتفاع أثمانها في الفترات الجافة، وهو ما يكبد الفلاح خسائر فادحة أحياناً وتقليص هامش الربح في أحيان أخرى، مما دفع بعدد كبير إلى التخلي عن هذا النشاط أو التخفيض من عدد القطيع.

وفيما يلي مبيان يوضح توزيع الأعلاف التي يعتمد عليها مربو الماشية بمنطقة السراغنة:

الرسم البياني رقم 6: نسب الأعلاف في التغذية اليومية للماشية بالمنطقة



المصدر: العمل الميداني، 2024.

تبقى الأعلاف التي يعتمد عليها الفلاح السراغيني في تربية ماشيته مختلفة، حيث يأتي التبن في المقدمة بنسبة 42% تليه الفصة بنسبة 22% ثم الشعير بنسبة 12%. أما الشمندر والعلف المركب فتبقى نسبتهما متقاربة 8% و7% على التوالي، بينما تتكون نسبة 9% من أعلاف أخرى كالخبز والذرة والفول.

لقد ساعد استعمال الأعلاف برغم ارتفاع أثمانها في الرفع من إنتاج الحليب وأكسبه جودة عالية طيلة السنة، وهو الأمر الذي جعل الإقليم محط تنافس بين شركات جمع وتحويل الحليب. بيد أنه في السنوات الأخيرة أصبحت هذه





الشركات تفرض على المنتجين الكبار أنواعا خاصة من الأعلاف، وذلك مقابل الرفع من ثمن الحليب الذي وصل إلى 4.5 درهم للتر الواحد، وهو ما ساهم في الرفع من مداخيل المنتجين.¹

2- استراتيجيات التكيف الفلاحي مع الجفاف وندرة الموارد المائية بجماعتي أولاد يعقوب والفرانطة.

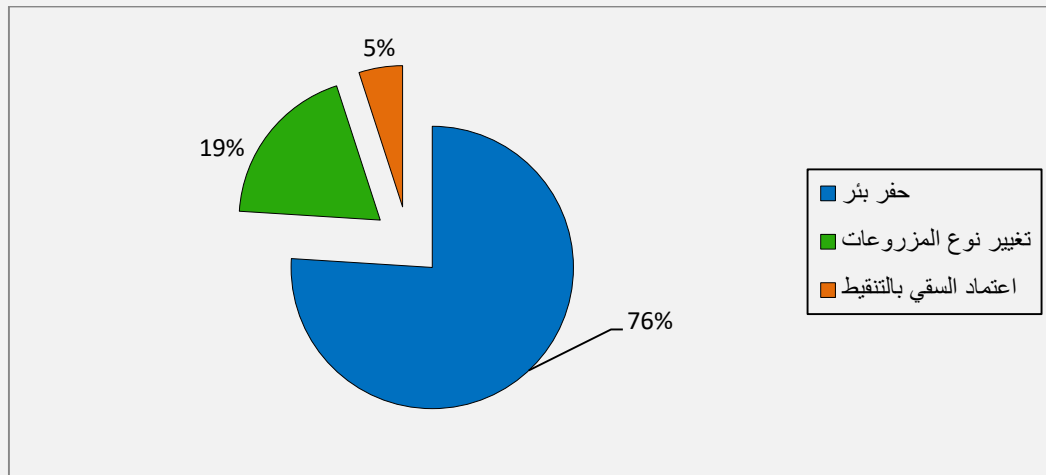
1.2- استراتيجيات التكيف الزراعي مع الجفاف وندرة الموارد المائية.

عرفت منطقة السراغنة تحولا جذريا على مستوى الأنظمة الزراعية التقليدية التي كانت منسجمة مع قلة الموارد المائية المتاحة، حيث تم إدخال مزروعات ومغروسات ذات قيمة نقدية كالأعلاف والمزروعات الصناعية والخضروات والحوامض والبطيخ. كما تم فرض الدورات الزراعية تحت إشراف تقني المكاتب المحلية للاستثمار الفلاحي، ومراقبتهم انطلاقا من الأعمال التمهيدية للأرض إلى حين عملية تسويق المنتجات المدمجة كالقطن والشمندر التي تتم في الوحدات الصناعية والتجميعية كمعامل السكر.²

وقاد هذا التحول في الأنظمة الزراعية إلى تغيير على مستوى الموارد المائية المستهلكة من طرف المزروعات العصرية، ففي السابق كانت الحبوب والزيوتون تتكيف مع المناخ السائد وقلة الماء، وهو ما يضمن استدامة الموارد المائية على المديين البعيد والمتوسط.

إن تراجع كمية الموارد المائية السطحية بالخصوص وتوالي سنوات الجفاف بالمنطقة، دفع الفلاحين إلى تبني وسائل جديدة لمواجهة هذا الوضع الصعب كما يظهر من خلال المبيان الموالي:

الرسم البياني رقم 7: طرق مواجهة تراجع الموارد المائية بمنطقة السراغنة:



المصدر: العمل الميداني، 2024.

تبقى طرق مواجهة تراجع الموارد المائية من طرف الفلاحين مختلفة، فنسبة 76% من الفلاحين عمدت إلى حفر بئر لتوفير مياه السقي الكافية، بينما قامت نسبة 19% من الفلاحين بتغيير نوع المزروعات بالحقل من خلال تعويض الأعلاف

¹ بوجليدة فاطمة الزهراء ومازن هشام، مساهمة إنتاج الحليب في التنمية المحلية القروية بإقليم قلعة السراغنة، ضمن المؤلف الجماعي إقليم قلعة السراغنة التراب الديناميات ورهانات التنمية، تنسيق زهير النامي، 2020، ص 134.

² المباركي حسن، التحديث الريفي: انتشاره ومظاهره التقنية والاقتصادية والسوسيو مجالية لسهل تساوو الوسطى بالحوز الشرقي، أطروحة الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2003، ص 118.



والخضروات المستهلكة للماء بأصناف أخرى أقل استهلاكاً كالشعير والزيتون. أما نسبة 5% فقد قامت بتحويل طريقة السقي من الإنجذابي إلى التنقيط، وذلك بهدف ترشيد الموارد المائية وحسن استغلالها وتفايدي تبذيرها.

من خلال ما ورد في مسألة مواقف واختيارات الفلاحين لاستراتيجياتهم تجاه النقص الحاصل في حصة الماء، تبين لنا أنهم يلجؤون إلى اتخاذ هذه الاستراتيجيات والتدابير رغبة في الحد من آثار الجفاف والتكيف مع قساوة المناخ. لكن رغم ذلك تبقى هذه الاستراتيجيات غير كافية للتغلب بشكل نهائي على الجفاف وتعويض النقص من حيث الموارد المائية للحيازات الفلاحية، وهو ما ساهم بشكل كبير في ميل العديد من الفلاحين إلى ممارسة بعض الأنشطة غير الفلاحية.

نستنتج إذن أن الاستراتيجيات التكيفية التقليدية المرتبطة بالفلاحة المعيشية السائدة بالمجال المدروس تظل غير كافية، إذ لا تلبي حاجيات الفلاحين وانتظاراتهم خلال نهاية كل موسم فلاحي. أضف إلى ذلك ارتباط معظم هذه الاستراتيجيات بالتساقطات المطرية وفق جدولة زمنية دورية، الشيء الذي يجعل معظم هؤلاء الفلاحين غير راضين عنها بسبب توالي سنوات الجفاف وعدم انتظام التساقطات.¹

2.2- استراتيجيات التكيف الرعوي مع ندرة الموارد المائية.

توجه استراتيجيات التكيف الرعوي بالحيازات الفلاحية مجموعة من العوامل، منها ما يتعلق بتجربة الفلاحين في ممارستهم لأشكال القرارات الرعوية ومنها ما يتعلق بمنطق الاكتفاء الذاتي أو التسويق، ثم مختلف الإكراهات التي يواجهها الفلاح أثناء ممارسته لهذه الاستراتيجيات. بالإضافة إلى هذه الآليات هناك عوامل أخرى لها دخل كبير في بنية هذه الاستراتيجيات، وهي المتعلقة بالرضى والتجديد في استراتيجيات التكيف الرعوي.

تشابه مصادر تجربة الفلاحين المستجوبين في تربية الماشية مع مصادر استراتيجياتهم التكيفية التي يتخذونها بأنظمة الإنتاج الزراعي، بحيث تبقى التقاليد الموروثة من الآباء والأجداد هي المهيمنة على جميع مصادر تجربة الفلاحين في استراتيجياتهم التكيفية بأنظمة الإنتاج الرعوي. وحسب الدراسة الميدانية فإن تجارب الفلاحين وخبراتهم لا يمكن تصنيفها إلى تجارب رعوية وأخرى زراعية، فهما معا يشكلان وجهين لعملة واحدة وهي الأنشطة الفلاحية.

1.2.2- يقوم الفلاح بتربية الماشية لمواجهة ندرة الموارد المائية.

يهدف الفلاح من تربيته لقطعان الماشية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، غير أن السيطرة تبقى للمنطق المزدوج المبني على تسويق قطع الماشية وتحقيق الاكتفاء الذاتي للأسرة في آن واحد، حيث بلغت نسبة الفلاحين الذين عبروا عن ذلك حوالي 64.3% من مجموع المستجوبين، بينما تصل نسبة الفلاحين الذين يتحكم في استراتيجياتهم الرعوية منطق التسويق فقط ما يقارب 22.7%. أما بالنسبة إلى الفلاحين الذين يكون هاجسهم الأساسي من مزاولة الأنشطة المرتبطة بتربية الماشية هو تحقيق الاكتفاء الذاتي فتبلغ نسبتهم حوالي 13%، ومن هنا تظهر الأهمية التي تكتسبها تربية الماشية مقارنة بالنشاط الزراعي.²

¹ أرميل ياسين، دينامية المجالات الريفية المسقية واستراتيجيات تكيف الحيازات الفلاحية بالمغرب حالة سهل تساوت السفلى، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، جامعة القاضي عياض، المغرب، 2018، ص ص 256-258.

² نفس المرجع، ص 285.

ويفسر سبب اختيار الفلاحين تسويق منتوجات قطعانهم بالرغبة في توفير احتياجاتهم المتزايدة للمال لتجهيز الحيازة الفلاحية: شراء الأسمدة والبذور، تأدية أجور العاملين في الحرث والحصاد، دفع ثمن كراء العتاد الفلاحي، شراء الأعلاف، تأدية ثمن مياه السقي، وحفر الآبار أو تعميقها، إضافة إلى رد الديون ودفع فواتير الماء والكهرباء... وهو ما يحتم على الفلاح استغلال عائدات القطيع الحيواني لهذا الغرض.

ومن هنا يظهر أن تربية الماشية ترتبط عند منطق الفلاحين بمجموعة من الأهداف المختلفة والمتباينة، لكن يبقى الهدف الأساسي والمباشر منها هو تسويق المنتوجات للحصول على المال إضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، في ظل الإكراه المناخي الذي أدى إلى ندرة الماء الذي تحتاجه الممارسة الزراعية وبالتالي التوجه نحو تربية الماشية كإجراء تكميلي.¹

2.2.2- الجمع بين المزروعات وتربية الماشية.

ركزت مختلف البرامج المتعلقة بتأهيل القطاعات السقوية التقليدية على تطوير تربية الماشية كنشاط من شأنه أن يؤدي دور المحرك الأساسي للاقتصاد الفلاحي، إضافة إلى الرفع من جودة المزروعات وخاصة العلفية منها.² لذلك أصبحنا مؤخراً نرى ازدواجية في القطاع الفلاحي بين ممارسة الأنشطة الزراعية وتربية الماشية من طرف الفلاحين، من خلال الجمع بينها كنشاط واحد متكامل بغية تحقيق الأهداف المنشودة لديهم.

وكباقي أرياف المغرب، يتوجه معظم الفلاحين بمنطقة السراغنة إلى الجمع بين النشاط الزراعي وتربية الماشية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحاجيات التي تحتاجها الأسرة (غذاء، لباس، أداء فواتير الماء والكهرباء، شراء الأسمدة للحيازة...)، أو الرغبة في تحقيق التكامل فيما يخص المداخل السنوية بين القطاعين. وهكذا نجد أن عائدات تسويق القطعان تستغل لتمويل الأنشطة الزراعية داخل الحيازة والعكس صحيح، كما أن هناك بعض الفلاحين الذين يستثمرون في مجال العقار داخل مدينة قلعة السراغنة أو العطاوية أو تملالت وباقي المراكز الصاعدة سواء الحضرية أو القروية.³

تتحكم إذن في منطق استراتيجيات التكيف الرعوي لدى الفلاحين مجموعة من المحددات، ساهمت في التباين الحاصل على مستوى توزيع رؤوس الماشية وهيمنة الأغنام على باقي الأنواع نظراً لقدرتها التكيفية مع الظروف المناخية. كما وجهت هذه المحددات قرارات الفلاح نحو اختيار أصناف السردى بالنسبة للأغنام والصنف الهجين بالنسبة للأبقار، لكن قساوة المناخ وضعف الإمكانيات وغياب عمليات التطوير وضيق المساحات الرعوية والمشاكل المرتبطة بعقود الشراكة ثم غياب مساعدات الدولة، كلها عوامل جعلت من قطاع تربية الماشية يتخبط في العديد من المشاكل، مما أثر على دوره الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة.⁴

وبالرغم من كافة هذه المشاكل فقد عبر معظم الفلاحين عن رضى كبير في ممارستهم لاستراتيجيات التكيف الرعوي، كما أنهم أبدوا رغبة في تجديد هذه الاستراتيجيات التي من شأنها أن تحسن من مردودية المنتوج وتطويره وترفع من مستوى معيشتهم. ومن هنا يظهر أن الاستراتيجيات التكيفية التي يمارسها الفلاح بالحيازة الفلاحية هي بنية معقدة

¹ نفس المرجع، ص 287.

² بوشلخة محمد، أرياف سوس ماسة التحولات الحديثة والدينامية السوسيوإقليمية، المطبعة والوراقة الوطنية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مراكش، 2007، ص 278.

³ الناطوس عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 440.

⁴ نفس المرجع، ص 445.

يتدخل فيها كل مكونات النشاط الفلاحي، فإذا كان منطق الدولة يتجه نحو بلوغ درجات التنمية المندمجة فالفلاح بسلوكاته المختلفة جزء وشريك أساسي بدونه لن تتحقق هذه التنمية.¹

3.2.2- علاقة استراتيجيات التكيف الفلاحي لدى الفلاحين بطبائع المناخ.

بناء على ما تقدم من معلومات حول المقومات الطبيعية للمجال الفلاحي بمنطقة السراغنة، يمكننا القول بأن عاملي التبخر والرياح إضافة إلى التساقطات والحرارة تشكل عوامل إكراه للفلاحين في اتخاذ قراراتهم الفلاحية، وبالتالي يترتب عليها استراتيجيات مختلف، كمحاولة من طرف الفلاحين للتكيف مع طبائع المناخ بأنظمة هذا المجال. وهكذا نجد أن مناخ منطقة السراغنة يتميز بتساقطات قليلة ومتباعدة، وحدة التبخر وتأثير الرياح الحارة والجافة تعرض المزروعات إلى عجز مائي من جهة ثم للتلف من جهة أخرى، وهو الأمر الذي يجعل الفلاح يخسر الكثير من رأسماله الذي اذخره سابقاً.²

الجدول رقم 1: علاقة استراتيجيات التكيف الفلاحي لدى الفلاحين بالفصول وخصائص المناخ

فصول السنة	الشهور	استراتيجيات التكيف الري-زراعي لدى الفلاحين
الخريف	شتنبر	رعي طليق للمواشي
	أكتوبر	استقبال الموسم الفلاحي
	نونبر	حرث مبكر للأرض الفلاحية
الشتاء	دجنبر	رعي محروس للمواشي
	يناير	زراعة الحبوب والشعير
	فبراير	زرع بعض المزروعات الشتوية
الربيع	مارس	تسمين الماشية
	أبريل	زراعات ريعية
	ماي	العناية بالمحاصيل والحقول
الصيف	يونيو	جمع المحاصيل الزراعية
	يوليو	رعي طليق في الحصاد
	غشت	تجديد عقود الماشية بالتكاثر

المصدر: الأسعد محمد، اتخاذ القرار لدى الفلاحين في الأنظمة الري-زراعية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب. دراسة في الإيكولوجيا الثقافية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2002، ص 116.

✓ فصل الخريف (شتنبر، أكتوبر، نونبر): اعتمد الفلاح الاستراتيجيات التي يقوم بها عادة في استقباله للموسم الفلاحي الجديد، والتي تتمثل في تركيزه على الرعي الطليق في بقايا الحصاد الخاص بالموسم الفلاحي السابق، ثم الحرث المبكر للحيازات الفلاحية استعداداً لتساقط الأمطار.

¹ أرميل ياسين، مرجع سابق، ص 294.

² الناطوس عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 446.

✓ **فصل الشتاء (دجنبر، يناير، فبراير):** ساهمت المثيرات المناخية في توجيه قرارات الفلاحين، ويظهر هذا من خلال ممارسته للرعي المحروس إضافة إلى زراعة الأرض التي حرثها بالحبوب، مع اضطراره إلى شراء العلف قصد تسمين الماشية.

✓ **فصل الربيع (مارس، أبريل، ماي):** نظرا لانعدام العلف بالحيازات الفلاحية بسبب قلة التساقطات، يستمر الفلاح في شراء الأعلاف لتسمين الماشية. إلا أن التساقطات المتأخرة غيرت من استراتيجيته الرعوية لينتقل إلى استراتيجية زراعية تتمثل في تبنيه لمزروعات ربيعية، ومن جانب آخر يقوم ببيع بعض رؤوس الماشية التي اعتنى بها لتعويض خسارته في هذا الموسم الجاف.

✓ **فصل الصيف (يونيو، يوليو، غشت):** يتخلى الفلاح عن جمع المحاصيل الزراعية من الحبوب والشعير بسبب خلو السنابل منها وجفافها، ولذلك يعتمد إلى تعويض خسارة موارده المالية عبر اللجوء إلى الرعي الطليق للماشية في حيازاته الفلاحية، ليقوم من جديد بتجديد عقود الماشية قصد التكاثر والتكاثر.

إن الأنشطة الرعوية التي يقوم بها الفلاح مستمرة طول السنة، سواء تعلق الأمر بالرعي الطليق أو بالرعي المحروس أو حتى فترة تكاثر الماشية وتسمينها، إذ تتكيف استراتيجيات الفلاح وقراراته مع الطبائع الجافة للمناخ طوال السنة. أما بالنسبة للأنشطة الزراعية فإن استراتيجياته ترتبط بطبائع المناخ الرطبة فقط، نظرا لتوفر شروط الإنبات والمادة العضوية بشكل كبير، مع التنبيه إلى أن بداية ونهاية الفترة الرطبة غير معروفة بدقة فهي متغيرة نظرا لارتباطها بالتساقطات المطرية.¹

- النتائج

انطلاقا من دراستنا هذه التي تطرقنا فيها إلى استراتيجيات التكيف الفلاحي مع الجفاف وندرة الموارد المائية بأرياف المغرب: حالة الجماعتين الترابيتين أولاد يعكوب والفرائطة، خلصنا إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ أثر الجفاف وندرة المياه بشكل كبير على وضعية الإنتاج الفلاحي بمجالي أولاد يعكوب والفرائطة، إذ تراجع إنتاج الحبوب بالمنطقة بشكل كبير، كما عرفت أشجار الزيتون تدهورا متزايدا خلال السنوات الأخيرة؛
- ✓ تختلف آراء الفلاحين حول أسباب تأثر الإنتاج الزراعي بمنطقة السراغنة، فبينما يرجع 83% من الفلاحين سبب تأثر الإنتاج الزراعي إلى عدم كفاية المياه المخصصة لسقي المحاصيل، نجد أن 17% ترجع السبب إلى تباعد فترات السقي بالمنطقة؛
- ✓ تبقى طرق مواجهة تراجع الموارد المائية من طرف الفلاحين مختلفة، فجزء من لفلاحين عمدوا إلى حفر بئر لتوفير مياه السقي الكافية، بينما قامت فئة أخرى بتغيير نوع المزروعات بالحقل من خلال تعويض الأعلاف والخضروات المستهلكة للماء بأصناف أخرى أقل استهلاكاً كالشعير والزيتون. أما باقي الفلاحين فقد قاموا بتحويل طريقة السقي من الإنجذابي إلى التنقيط، وذلك بهدف ترشيد الموارد المائية وحسن استغلالها وتفاذي تبذيرها.

¹ الناطوس عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 449.

- ✓ تأثرت تربية الماشية بدورها بالجفاف وندرة المياه نظرا لتراجع المراعي. ولتجاوز هذه الوضعية الصعبة التي بات يعرفها قطاع تربية الماشية بالمنطقة، يلجأ معظم الفلاحين إلى الاعتماد على الأعلاف كالنخالة والشعير والشمندر والأعلاف المركبة.
- ✓ نتيجة تأثر تربية الماشية بالجفاف وندرة المياه، فقد عمل الفلاحون على التكيف مع الوضع من خلال الجمع بين المزروعات وتربية الماشية، وترتبط استراتيجيات التكيف الفلاحي لدى الفلاحين بطبائع المناخ.
- ✓ لتجاوز المشاكل المرتبطة بندرة الموارد المائية بمنطقة تساوت، تبنت الدولة عدة برامج وخطط بهدف التدبير الرشيد لهذه الموارد وفي نفس الوقت تحقيق التنمية المحلية: الإعداد الهيدروفلحي لتساوت العليا، التجهيز الهيدروفلحي لتساوت السفلى، المخطط الفلاحي الإقليمي والبرنامج الإقليمي للاقتصاد في الماء الفلاحي.
- ✓ ساهمت هذه البرامج والمخططات في ترشيد استعمال الثروة المائية في الفلاحة، إلا أن الأمر لم يؤت أكله كما كان مخططا له. هذا الأمر يستدعي وضع خطط بديلة تكون أكثر فعالية في مجال حكمة الموارد المائية.

- التوصيات

- هناك عدة آليات أساسية بديلة للتكيف مع الجفاف وندرة المياه، تتجلى من خلال:
- ✓ تعزيز برامج تعبئة الموارد المائية وتقوية شبكة السدود من أجل الحد من خطر الفيضانات؛
- ✓ جمع مياه الأمطار وتحويل المياه من الجهات التي تعرف فائضا إلى التي تعرف عجزا وفق مبدأ التضامن الوطني؛
- ✓ تسريع وثيرة تمديد شبكات الصرف الصحي بكل المناطق القروية والحضرية ثم تزويد الوحدات الصناعية بتقنيات تطهير المياه قبل قذفها؛
- ✓ زراعة القمح والشعير والذرة والزيتون والصبّار والكمون، نظرا لتأقلمها مع قلة المياه.
- ✓ تغيير مقارنة الدولة ونظرة الفرد إزاء الموارد المائية، حيث يتعين على الدولة تجاوز النظرة الضيقة القطاعية التي ظلت تعالج في إطارها المسألة المائية وتبني مقارنة شمولية تعالج هذه المسألة في إطارها الشمولي؛
- ✓ الاقتصاد في استعمال الماء والحد من الهدر خصوصا بقنوات الجر والتوزيع؛
- ✓ مباشرة حملات تحسيس واسعة النطاق لإقرار التعامل العقلاني مع الموارد المائية؛
- ✓ إعادة النظر في الاستراتيجية الخاصة باقتصاد وتثمين الماء على مستوى مخطط المغرب الأخضر؛
- ✓ اللجوء إلى استغلال مصادر المياه غير التقليدية كمياه البحر والمياه العادمة بعد إخضاعها للتصفية والمعالجة السبيل الأمثل لرفع هذا التحدي؛
- ✓ تنويع الاقتصاد وتثمين المنتوجات المحلية، إذ يزخر تراب المنطقة بالعديد من المنتوجات المحلية؛
- ✓ الإعلام والتحسيس ودور المجتمع المدني في القيام بمبادرات تحسيسية تنبني على التدبير المستدام لهذه الموارد.

خاتمة:

تعد سيورة تكيف الفلاحين من أهم الاستراتيجيات التي ينفذونها في تأقلمهم وتكيفهم مع الوسط الريفي في منطقة السراغنة، وهي التي يطلق عليها حالياً ما يعرف بتدبير المخاطر الطبيعية. فالتربة ضعيفة التطور التي تغطي على المنطقة تحتم عليهم اختيار أنواع محددة من المزروعات، وقد تتعدى ذلك لتصل إلى تحويل الأرض الزراعية إلى مجال رعوي دون أن يعمل الفلاح على ممارسة أي نشاط زراعي. كما أن ندرة الموارد المائية المتوفرة والظروف المناخية السائدة، جعلت الفلاحين يلجؤون منذ القدم إلى ابتكار مجموعة من التقنيات والوسائل لجلب الماء والحفاظ عليه من الضياع، إضافة إلى وضع قوانين وأعراف محلية تنظم عملية الاستغلال وتمنح إمكانية التدبير المعقلن لهذا المورد.

ويمكن تكيف الفلاحين في تدبيرهم لمخاطر الجفاف وندرة الموارد المائية، من اتخاذ استراتيجيات فلاحية متعددة تتباين حسب قساوة الحالة المناخية وحسب أنواع التربة ثم حسب وفرة أو ندرة الماء. فإذا كانت صعوبة هذه الظروف بسيطة فإن أصحاب الحيازات يعتمدون على سلوكيات بسيطة وتقليدية، بينما إذا كانت هذه الظروف صعبة وقاسية فالسكان ينفذون ردود أفعال وسلوكيات متنوعة.¹

وركزت مختلف البرامج المتعلقة بتأهيل القطاعات السقوية التقليدية على تطوير تربية الماشية كنشاط من شأنه أن يؤدي دور المحرك الأساسي للاقتصاد الفلاحي، إضافة إلى الرفع من جودة المزروعات وخاصة العلفية منها.² لذلك أصبحنا مؤخراً نرى ازدواجية في القطاع الفلاحي بين ممارسة الأنشطة الزراعية وتربية الماشية من طرف الفلاحين، كل يكمل الآخر في نواقصه ويعالج الخلل الكامن فيه بغية تحقيق الأهداف المنشودة.

وكغيرها من المناطق، يتوجه معظم الفلاحين بالسراغنة إلى الجمع بين النشاط الزراعي وتربية الماشية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ولتوفير تمويلات لحاجيات الأسرة من غذاء وشراب ولباس وأداء واجبات الماء والكهرباء والحصول على الأسمدة والمبيدات للحيازة. وهذا التكامل بين المداخل السنوية بين للنشطين الزراعي والحيواني يعد أمراً إيجابياً وشكلاً من أشكال التكيف مع التحولات، فتارة تمكن عائداً تسويق القطعان من ممارسة الأنشطة الزراعية داخل الحيازة، وتارة أخرى تساهم عائداً المزروعات المحصودة من تطوير قطيع الماشية ومعالجته من الأمراض وبناء الحظائر الخاصة به. وإلى جانب كل هذا، هناك بعض الفلاحين الذين يستثمرون جزءاً من مداخلهم الفلاحية في مجال العقار داخل المدن والمراكز الصاعدة القريبة من أريافهم: قلعة السراغنة، العطاية، تملالت، سيدي رحال، الصهرج، العامرية..

¹ الناطوس عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 501.

² بوشلخة محمد، مرجع سابق، ص 278.

قائمة المصادر والمراجع:

- الأسعد محمد، اتخاذ القرار لدى الفلاحين في الأنظمة الري-زراعية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب. دراسة في الإيكولوجيا الثقافية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2002.
- أرميل ياسين، دينامية المجالات الريفية المسقية واستراتيجيات تكيف الحيازات الفلاحية بالمغرب حالة سهل تساوت السفلى، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض، مراكش، 2018.
- بوشلخة محمد، أرياف سوس ماسة التحولات الحديثة والدينامية السوسيوإقليمية، المطبعة والوراقة الوطنية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مراكش، 2007.
- بوجليدة فاطمة الزهراء ومازن هشام، مساهمة إنتاج الحليب في التنمية المحلية القروية بإقليم قلعة السراغنة، ضمن المؤلف الجماعي إقليم قلعة السراغنة التراب الديناميات ورهانات التنمية، تنسيق زهير النامي، 2020.
- بوشلخة محمد، أرياف سوس ماسة التحولات الحديثة والدينامية السوسيوإقليمية، المطبعة والوراقة الوطنية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مراكش، 2007.
- الناطوس عبد الرحمان، المناخ وتحولات الأرياف بمنطقة الحوز الشرقي، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافية الطبيعية والبيئة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية القنيطرة، جامعة ابن طفيل، المغرب، 2021.
- المباركي حسن، التحديث الريفي: انتشاره ومظاهره التقنية والاقتصادية والسوسيوإقليمية لسهل تساوت الوسطى بالحوز الشرقي، أطروحة الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2003.
- عبد الصمد الزو، الموارد المائية وتحولات الأرياف وآفاق التنمية بمنطقة السراغنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة ابن طفيل، القنيطرة، 2024.

الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية (1974-1977)

دراسة وثائقية في العلاقات العسكرية

أ.م.د. علاء رزاق فاضل النجار: مركز دراسات البصرة والخليج العربي- جامعة البصرة

Alaa.ALNajjar@uobasrah.edu.iq

الملخص

مثل التعاون في المجال العسكري أحد الواجه البارزة في العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية. إذ اقتضت المصالح والاستراتيجيات الامريكية منذ النصف الثاني من القرن العشرين، ان يكون لواشنطن نفوذ قوي في منطقة الخليج العربي، واعتمدت في ذلك على تفوقها العسكري. على حين رأت القيادة السعودية ان بناء دولة قوية، وانشاء جيش متطور، يكون من خلال توثيق علاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة، وهو ما افرز صلات وروابط عسكرية وثيقة بين البلدين. الكلمات المفتاحية: العلاقات العسكرية الامريكية - السعودية، ادارة الرئيس الامريكي جيرالد فورد، الخليج العربي، سباق التسلح، المؤسسة العسكرية السعودية.

The United States of America and Saudi Arabia (1974-1977)

A documentary study in military relations

Abstract

Cooperation in the military field is one of the prominent aspects of relations between the United States and Saudi Arabia. Since the second half of the twentieth century, American interests and strategies have required Washington to have a strong influence in the Arabian Gulf region, and for this it has relied on its military superiority. While the Saudi leadership saw that building a strong state and creating a developed army would be through strengthening its military relations with the United States, which created close military ties and links between the two countries.

Keywords: US military relations - Saudi Arabia, the administration of US President Gerald Ford, the Arabian Gulf, the arms race, the Saudi military establishment.

المقدمة

مرت العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية⁽¹⁾ بكثير من المراحل وعرفت العديد من التحولات، وذلك لأنها كانت تتأثر كثيراً في الحداث الدولية والاقليمية، فضلاً عن الدوافع الكامنة وراء سعي كل منهما لتوثيق صلاته العسكرية مع الطرف الآخر. فمع نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، وبروز الولايات المتحدة بوصفها دولة عظمى واحد اقطاب صراع الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن انسحاب بريطانيا من الخليج العربي عام 1971، حاولت الولايات المتحدة تعزيز تواجدها العسكري في المنطقة بهدف حماية مصالحها الاستراتيجية بما في ذلك امدادات النفط ومنع التوسع السوفيتي هناك، علاوة على حماية حليفها "اسرائيل"، وترسيخ تواجدها في المنطقة العربية.

من جانبها، حاولت السعودية الاستفادة من مواردها النفطية الهائلة، وما كانت تدره عليها من وفرة مالية، في تعزيز وتحديث ترسانتها العسكرية، وتقوية قواتها المسلحة بمختلف صنوفها، وقد وجدت ضالتها المنشودة في الولايات المتحدة، التي كانت تتفوق كثيراً في المجال العسكري والتكنولوجي، الامر الذي نتج عنه وجود بواعث مشتركة بين البلدين، عملت على توثيق وترسيخ العلاقات العسكرية بينهما، على الرغم من حدوث بعض المشكلات في تعاملاتهما ذات الصلة، الا ان القنوات الدبلوماسية كان كفيلة في انهاءها.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في انه سلط الضوء على العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة والسعودية في المدة (1974-1977)، وتوضيح نموها وتطورها، فضلاً عن العقبات التي كانت تقف امامها.

إشكالية البحث: تمثلت إشكالية البحث بمجموعة من الأسئلة:

- 1- بماذا اتصفت العلاقات العسكرية الامريكية - السعودية في عهد ادارة الرئيس الامريكي جيرالد فورد (1974-1977)؟
- 2- هل كانت "اسرائيل" سبباً في تأثر سياسة التسليح الامريكية تجاه السعودية؟
- 3- هل اثرت القوانين الامريكية المتعلقة بمبيعات الاسلحة الخارجية على العلاقات العسكرية بين واشنطن والرياض؟

فرضيات البحث:

تتمثل في الاجابات الاتية:

- 1- تميزت العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية في المجال العسكري، بانها كانت فاعلة ومؤثرة في رسم اطر العلاقات العامة بين البلدين، على الرغم من ظهور بعض المشكلات الناجمة عن عمليات بيع الاسلحة المتطورة الى السعودية، الا الان نجاعة القنوات الدبلوماسية بين البلدين، تمكنت من حلها.
- 2- مثلت المحاباة الامريكية "لإسرائيل" على حساب التطلعات العسكرية للسعودية، عقبة حقيقية عملت على تصدع العلاقات الطبيعية بين الولايات المتحدة والسعودية في بعض الاوقات، اذ كان لمساندة الولايات المتحدة "لإسرائيل" في

(1) ستعتمد تسمية السعودية للدلالة على المملكة العربية السعودية.



حروبها مع العرب، وبالخصوص حرب عام 1973، وكذلك الرّفص السعودي للوجود "الاسرائيلي" في المنطقة، أثره في استمرار سياسة التسليح الامريكية تجاه السعودية في وتيرة متصاعدة.

3- لا شك ان الولايات المتحدة دولة مؤسساتية تحكمها القوانين النافذة التي تحد من سلطات الادارة الامريكية، ولا تسمح لها بتنفيذ كل مخططاتها دون ان يكون هناك قانوناً يحدها. لذلك نجد ان القوانين الامريكية المتعلقة ببيع الاسلحة الى الخارج كانت عاملاً مؤثراً في العلاقات العسكرية بين البلدين، وعملت على تباطؤ الجانب الامريكي في الاستجابة للطلبات العسكرية السعودية في كثير من الحالات.

هدف البحث: يهدف البحث الى توضيح العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة والسعودية ابان المدة (1974-1977)، وكيف حاول الجانبان الاستفادة من المميزات والمقومات التي يمتلكانها في ايجاد علاقات عسكرية تعمل على خدمة مصالحهما على وفق رؤية وتطلعات كل منهما.

منهجية البحث: استند البحث على منهجين: الاول، المنهج التاريخي، اذ تتبع الباحث مسار الاحداث التاريخية على وفق تسلسلها الزمني. اما الثاني فهو المنهج التحليلي، والذي تم اعتماده لإيضاح الاستفهامات الواردة في إشكالية الدراسة والإجابة عليها، ومن ثم تحليل الأحداث بغية الوصول الى أدق الاستنتاجات.

هيكلية البحث: قسم البحث على مقدمة ومبحثان، كرس الاول لدراسة نشوء وتطور العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة والسعودية حتى عام 1974. على حين خصص الثاني لبحث العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة والسعودية ابان عهد ادارة الرئيس الامريكي جيرالد فورد (1974-1977). وتبع ذلك، خاتمة احتوت على أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، وقائمة هوامش ومصادر البحث، الذي اعتمد بشكل رئيس على وثائق وزارة الخارجية الامريكية، التي نشرت عام 2019.

المبحث الأول: نشوء وتطور العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الامريكية والسعودية حتى عام 1974.

سعت الولايات المتحدة الامريكية منذ سنوات الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، الى تعزيز تواجداتها العسكري في الخليج العربي، اذ ارسلت بعثة عسكرية بقيادة الكولونيل التون هوارد Alton Haward، الى السعودية في تموز 1943، لمناقشة مسألة إرسال الأسلحة الأمريكية الى الاخيرة بموجب مرسوم الإعارة والتأجير⁽¹⁾. ثم ارسلت بعثة اخرى برئاسة الجنرال رالف رويس Ralph Royce، الى جدة في ١١ كانون الاول من العام نفسه، اعقبها ارسال بعثة عسكرية برئاسة العقيد كاريت شومبر Garret B. Shomber، والتي وصلت الى السعودية في ٢٣ نيسان ١٩٤٤⁽²⁾.

(1) مرسوم الإعارة والتأجير: هو القرار الذي اتخذه الرئيس الامريكي فرانكلين روزفلت Franklin D. Roosevelt، في آذار 1941، والذي خول السلطة التنفيذية بموجبه، تزويد الحلفاء، بالسلح والعنات والتموين، دون أن تتخلى الولايات المتحدة عن حيادها، وقد نص القرار على وجوب استرداد ثمن الأعتدة والإمدادات بعد الحرب. للمزيد من التفاصيل يراجع: عبد الرزاق حمزة عبدالله، مرسوم الإعارة والتأجير الأمريكي في سنوات الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة بغداد، 2006.

(2) محمد علي محمد، العلاقات الامريكية السعودية 1964 - 1975، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية - جامعة الموصل، 2002، ص 177.



أوصى تقرير رئيس فريق المراقبة العسكرية الأمريكية الجنرال ريتشارد اوكيف Richard J. O'Keefe، الذي وصل الى السعودية في ايلول 1949، بإعداد وتدريب الجيش السعودي، فضلاً عن تزويده بالمعدات والاسلحة العسكرية غير الهجومية مثل الدبابات والطائرات، على مدة السنوات الخمس المقبلة. ويعدّ تقرير اوكيف اول خطة امريكية لتطوير القوات المسلحة السعودية⁽¹⁾. ونتيجة لتقدم العلاقات العسكرية بين البلدين، وقعت الولايات المتحدة أولى اتفاقياتها الدفاعية مع السعودية في ١٨ حزيران ١٩٥١، وبموجب هذه الاتفاقية سمح للولايات المتحدة استخدام قاعدة الظهران الجوية، واقامة بعثة عسكرية دائمة في السعودية⁽²⁾، كما التزمت الولايات المتحدة بموجب الاتفاقية بالإشراف على إعداد وتنظيم الجيش السعودي⁽³⁾.

واصلت الولايات المتحدة تعاونها العسكري مع السعودية، اذ وقع فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي اتفاقاً مع الحكومة السعودية في عام 1951، اقتضى تقديم الفيلق للسعودية خدمات هندسية وإدارية لبناء مجموعة واسعة من المرافق شملت المعسكرات والمدارس والمستشفيات والسكن العائلي والموانئ⁽⁴⁾. وفي حزيران 1953، تبادلت واشنطن والرياض المذكرات بشأن التعاون المشترك على صعيد الدفاع. وهو ما يعدّ أول التزام أمريكي رسمي بالدفاع عن السعودية⁽⁵⁾.

استمر التقدم في العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة والسعودية، ففي آب ١٩٥٥، اشترت الاخيرة (١٨) دبابة من الولايات المتحدة. وفي نهاية العام نفسه، وضعت خطة أمريكية لتزويد السعودية بسرب طائرات من طراز (F-86) النفاثة المقاتلة، وتجهيز لواء آلي بدبابات متوسطة، وتوفير دبابات خفيفة لتطوير قوة بقية ألوية المشاة. وعلى اثر تجديد اتفاقية قاعدة الظهران في 2 نيسان ١٩٥٧، منحت الولايات المتحدة السعودية زيادة قدرها (١٨٠) مليون دولار من القروض والمساعدات الاقتصادية والعسكرية⁽⁶⁾.

وقعت الولايات المتحدة مع السعودية في عام ١٩٦٥، اتفاقاً تضمن حصول الاخيرة على (١٥٠) صاروخ ارض - جو نوع هوك (MIM-23 Hawk)، و (14) طائرة نقل عسكرية من طراز (C-130)⁽⁷⁾. وبموجب اتفاقية اخرى وقعت بين البلدين في 24 ايار من العام نفسه، تم منح فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي المسؤولية عن خدمات إدارة الهندسة والتصميم والتعاقد والبناء لمرافق معينة للقوات المسلحة السعودية، وكان من المحتمل أن تتجاوز القيمة الإجمالية لمشاريع المساعدة

(١) سميرة احمد عمر سنبل، العلاقات السعودية الأمريكية نشأتها وتطورها 1931-1975، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ام القرى- كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، السعودية، 1998، ص 254.

(٢) محمد علي محمد، المصدر السابق، ص 177.

(٣) وليد حمدي الاعظمي، العلاقات الأمريكية السعودية وامن الخليج العربي في وثائق غير منشورة (1965-1991)، ط1، لندن، 1992، ص 173.

(٤) Paper Prepared in the National Security Council, Washington, undated, NO. 170, Cited in: Foreign Relations of the United States, 1969–1976, Vol. E–9, Part 2, Documents on the Middle East Region, 1973–1976, United States Government Publishing Office, Washington, 2019, PP. 571-572. (Hare after Will be Cited as: F.R.U.S.).

(٥) وليد حمدي الاعظمي، المصدر السابق، ص 173.

(٦) Anthony H. Cordesman, The Gulf And The Search For Strategic Stability: Saudi Arabia, The Military Balance In The Gulf, And Trends In The Arab-israeli Military Balance, New York, 1992, PP. 100, 104.

(٧) Odah Sultan Odah, Saudi -American relations 1968-1978 : A study in ambiguity, A thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy, University of Salford, U.K, 1988, P. 157.

الهندسية المتوقع الترخيص بها بموجب هذه الاتفاقية (4) مليارات دولار. ويتضمن ذلك تصميم وبناء معسكرين، يقع أحدهما في خميس مشيط والآخر في تبوك⁽¹⁾.

نفذت وزارة الدفاع الأمريكية في عام 1966، برنامجاً رئيسياً طويل الأجل لصيانة أسطول مركبات الجيش السعودي أطلق عليه اسم (SAMP)⁽²⁾. وفي تشرين الأول ١٩٦٧، وقع وزير الدفاع الأمريكي روبرت ماكنامارا⁽³⁾ Robert McNamara، ووزير الدفاع والطيران السعودي سلطان بن عبد العزيز⁽⁴⁾، على اتفاقية هدفت إلى تحديث الجيش السعودي، إلا أن هذه الاتفاقية اقتصرت على الإدامة والصيانة وتوفير قطع الغيار لسيارات وشاحنات الجيش السعودي، وذلك بسبب خشية الإدارة الأمريكية من إثارة الكيان الصهيوني والجماعات المؤيدة له في الولايات المتحدة التي كانت تعارض بناء أي جيش عربي⁽⁵⁾.

وبعد أن أعلنت السعودية عن نيتها تحديث قواتها الجوية، سعت شركة نورثروب (Northrop Corporation) في عام 1969، إلى الحصول على ممثل محلي لمساعدتها في جهودها لبيع طائراتها المقاتلة إلى السعودية. لذا أجرت شركة نورثروب دراسة استقصائية لممثلي المبيعات العسكرية في الشرق الأوسط واختارت لتلك المهمة عدنان خاشقجي⁽⁶⁾، المالك الرئيسي لمؤسسة تزايد المالية (Triad Financial Establishment). وفي 4 تشرين الأول 1970، أبرمت شركة نورثروب ومؤسسة تزايد اتفاقية تسويق حددت الأخيرة بوصفها الممثل الوحيد لشركة نورثروب لبيع بعض المنتجات والخدمات المحددة إلى السعودية، مقابل حصولها على نسبة مئوية من قيمة العقود⁽⁷⁾. ومن الجدير بالذكر أنه بموجب اللوائح الأمريكية التي تحكم برنامج المبيعات العسكرية الأمريكية الخارجية (FMS) Foreign Military Sales Program، يمكن إدراج عمولات

(¹) Telegram from British Embassy in Jeddah to FCO- Middle East Department, US/Saudi relations : the US corps of engineers , 25 May 1975. Cited in: FCO 8/2575, Political Relations between Saudi Arabia and ANA United States of America, 1975 Jan 1-1975 Dec 31.

(²) Paper Prepared in the National Security Council, Washington, undated, NO. 170, Cited in: F.R.U.S., Op.Cit., P.572.

(³) روبرت ماكنامارا: ولد في سان فرانسيسكو في كاليفورنيا في 9 حزيران 1916. وبعد تخرجه من جامعة كاليفورنيا في عام 1937، حصل على شهادة الدراسات العليا في كلية هارفارد للأعمال عام 1939، وانضم لاحقاً إلى هيئة التدريس بجامعة هارفارد. تم استبعاده من الخدمة القتالية خلال الحرب العالمية الثانية بسبب ضعف الرؤية لديه، وقام بتطوير أنظمة لوجستية للغارات القاذفة وأنظمة إحصائية لمراقبة القوات والإمدادات. أصبح وزيراً للدفاع بين عامي (1961-1968)، ونجح في منصبه في السيطرة على عمليات البنتاغون والبيروقراطية العسكرية، وشجع على تحديث القوات المسلحة، وإعادة هيكلة إجراءات الميزانية، وخفض التكاليف من خلال رفض إنفاق الأموال على ما كان يعتقد أنها أنظمة أسلحة غير ضرورية أو عفا عليها الزمن. وكان ماكنامارا أيضاً في قلب حملة لتغيير الاستراتيجية العسكرية الأمريكية من "الانتقام الشامل" في سنوات الرئيس إيزنهاور إلى "الرد المرن"، مع التركيز على تقنيات مكافحة التمرد والقدرة على توجيه الضربة النووية الثانية. توفي في واشنطن في 6 تموز 2009. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Encyclopedia Britannica, Cited in: <https://www.britannica.com/biography/Robert-S-McNamara>.

(⁴) سلطان بن عبد العزيز: ولد في الرياض عام 1928. نشأ في كنف والده الملك عبد العزيز، وتربى تربية دينية وتعلم القرآن الكريم والعلوم العربية على يد كبار العلماء، ومنذ صغره اكتسب خبرة وحنكة سياسية من والده فأُسند إليه رئاسة الحرس الملكي، ثم عينه أميراً على مدينة الرياض عام 1947، ثم عهد إليه بمنصب وزير الزراعة عام 1953، ثم وزيراً للمواصلات (1955 – 1960)، وفي عام 1962 أصبح وزيراً للدفاع والطيران. توفي في تشرين الأول 2011، اثر وعكة صحية. يراجع: محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011، عمان، 2013، ص 81.

(⁵) محمد علي محمد، المصدر السابق، ص 192.

(⁶) عدنان خاشقجي: رجل أعمال سعودي. ولد في مكة عام 1935، وهو ابن طبيب الملك. تلقى تعليمه في كلية فيكتوريا بالإسكندرية وجامعة ولاية شيكاغو وستانفورد التي تركها بعد فصل دراسي واحد. أسس مؤسسة تزايد، وعمل وسيطاً في سلسلة من الصفقات الضخمة، لاسيما المتعلقة بالأسلحة والطائرات. وكانت له علاقة وثيقة مع وزير الطيران والدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز الذي كان عمه مسؤولاً كبيراً في إدارته. كما ارتبط اسم خاشقجي بالرؤساء الأمريكيين والمشاهير العالميين ورجال الدولة ونجوم السينما. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Robin Bidwell, Dictionary Of Modern Arab History, New York, 2010, P. 231.

(⁷) United States District Court, C.D. California, Northrop Corp. V. Triad Financial Establishment, September 4, 1984, P. 1.

المبيعات العسكرية في العقود دون تحديدها لحكومة المشتري إذا توصلت وزارة الدفاع الأمريكية إلى أنها معقولة⁽¹⁾. بمعنى ان نسبة العمولة لم تكن تثير شكوك وحفيظة الجانب السعودي.

تواصل التعاون العسكري بين الولايات المتحدة والسعودية، اذ تم الاتفاق على برنامج صقر السلام (Peace Hawk) في تموز 1971، والذي مكن السعودية من الحصول على (20) طائرة أمريكية من طراز نورثروب إف-5 (Northrop F-5) بقيمة (42) مليون دولار، بينما بلغت عمولة مؤسسة تراياد المالية (1.2) مليون دولار. وفي ايلول من العام نفسه، وبموجب برنامج صقر السلام الثاني حصلت السعودية على (30) طائرة من طراز (F-5E) بمبلغ (118) مليون دولار، على حين بلغت عمولة مؤسسة تراياد (3.7) مليون دولار⁽²⁾.

واستمراراً للتعاون العسكري الأمريكي - السعودي، تم التوقيع على اتفاقية بين البلدين في شباط ١٩٧٢، تضمنت حصول السعودية على أربع سفن دورية زنة (٧٠٠) طن تحمل صواريخ موجهة، وتسع سفن دورية زنة (٣٠٠) طن لحمل صواريخ موجهة، وأربع سفن تفتيش ساحلية طراز (MSC-322)، وثمانية زوارق صغيرة أخرى، وصواريخ بحر - بحر من طراز هاربون (Harpoon)، ومدافع عيار (٧٦) ملم، وطوربيدات من طراز (mk-46)، وانظمة تحكم بالإطلاق نوع (mk92)، ورادارات بحث أرضية من طراز (AN/SPS)⁽³⁾.

كما وقعت الولايات المتحدة والسعودية على برنامج صقر السلام الثالث في نيسان 1972، والذي تضمن الصيانة والتدريب والبناء لبرنامجي صقر السلام الأول والثاني بقيمة (145) مليون دولار، وبلغت عمولة مؤسسة تراياد المالية (5.7) مليون دولار⁽⁴⁾. وعلى الرغم من ان وزارة الدفاع الأمريكية كانت قد وافقت على تضمن المراحل الثلاث الاولى من برنامج صقر السلام على بند يجيز دفع العمولات الى مؤسسة تراياد المالية، بوصفه جزءاً من سعر العقد المدفوع لشركة نورثروب من قبل حكومة الولايات المتحدة. الا انه وبعد الاتفاق على برنامج صقر السلام الثالث، تم حجب موافقة وزارة الدفاع على عمولة مؤسسة تراياد في انتظار التحقيق الذي كانت تجريه القوات الجوية الأمريكية (United States Air Force (USAF)، في طبيعة المدفوعات. وعلى الرغم من ان القوات الجوية الأمريكية وافقت على نسبة العمولة، الا انها طلبت من شركة نورثروب بأن الموافقة المسبقة على عمولات الوكلاء المدرجة في عقود برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية ستطلب في المستقبل موافقة كتابية صريحة من حكومة المشتري⁽⁵⁾.

نتج عن المحاولات السعودية لتطوير مؤسستها العسكرية، ان تعاقدت مع الولايات المتحدة في تشرين الثاني 1972، على برنامج سلاح الذخائر السعودي (SOCP) خلفاً لبرنامج (SAMP)، والذي هدف الى تحديث أسطول مركبات الجيش السعودي، وتوفير صيانة محدودة للأسلحة، وإنشاء نظام لوجستي حديث لدعم حوالي (9300) مركبة عسكرية تكتيكية.

(¹) Briefing Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Atherton) to Secretary of State Kissinger, Washington, undated, NO.155, Cited in: F.R.U.S., Op.Cit., P. 526.

(²) Briefing Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Atherton) to Secretary of State Kissinger, Washington, undated, NO.155, Cited in: F.R.U.S., Op.Cit., P. 526.

(³) محمد علي محمد، المصدر السابق، ص 189 - 190.

(⁴) Briefing Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Atherton) to Secretary of State Kissinger, Washington, undated, NO.155, Cited in: F.R.U.S., Op.Cit., P. 529.

(⁵) United States District Court, Op.Cit., P. 2.

وفي العام التالي اتفقت واشنطن والرياض على برنامج (SANG) لتحديث الحرس الوطني السعودي في مجالات التنظيم والتدريب والمعدات والصيانة والإمداد والاتصالات والمرافق⁽¹⁾.

لم يستمر صفو العلاقات العسكرية بين البلدين، إذ أدت الحرب العربية - الإسرائيلية في تشرين الأول 1973، إلى توتر العلاقات الأمريكية - السعودية، وغيّرت الديناميكيات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي كانت السائدة في علاقاتهما. فعلى اثر الدعم الأمريكي "لإسرائيل" خلال تلك الحرب، لجأت السعودية وبعض الدول العربية المنتجة للنفط إلى فرض حظر على النفط وخفض إنتاجه⁽²⁾. وعلى الرغم من أن إدارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون⁽³⁾ Nixon حاولت جذب السعوديين إلى المجال الذي يسترضهم وهو مبيعات الأسلحة مقابل رفع الحظر النفطي، فأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٣، عن استعداد الحكومة الأمريكية استئناف بيع الأسلحة للسعودية دون الإنهاء المسبق للحظر النفطي، إلا أن تلك الخطوة لم تثر تقريباً أي رد فعل سعودي. لذلك لجأت الولايات المتحدة إلى التلويح باستخدام القوة ضد الدول العربية من أجل إنهاء الحظر، إلا أن ذلك لم يأتِ بالنتائج التي كانت تتوقعها واشنطن، إذ واصلت الدول العربية استخدام النفط بوصفه سلاحاً ضد "إسرائيل" وحلفائها⁽⁴⁾.

لذا واصلت الدبلوماسية الأمريكية عملها لإيجاد حل سلمي للصراع العربي - الإسرائيلي. وبعد أن نجح مساعد الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي ووزير الخارجية هنري كيسنجر⁽⁵⁾ Henry A. Kissinger، في كانون الثاني 1974، بعقد اتفاق بين مصر "وإسرائيل" بخصوص فض الاشتباك بين قواتهما حول قناة السويس، استئناف رحلاته المكوكية بين العرب "وإسرائيل". وفي ٢ آذار 1974، توقف كيسنجر في السعودية ليُطلع ملك السعودية فيصل بن عبد العزيز⁽⁶⁾، على آخر التطورات، والتباحث معه حول الأعداد لعقد اتفاق لفك الاشتباك بين سوريا "وإسرائيل" مماثل للاتفاق المصري - "الإسرائيلي". وبعدما رأت السعودية ضرورة التجاوب مع النوايا الحسنة المعلنة من الولايات المتحدة، دعت بمعية مصر

(1) Paper Prepared in the National Security Council, Washington, undated, NO. 170, Cited in: F.R.U.S., Op.Cit., P. 571.

(2) Christopher M. Blanchard, Saudi Arabia: Background and U.S. Relations, Congressional Research Service, Washington, November 16, 2009, P.4.

(3) ريتشارد نيكسون: الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة (1969-1974). ولد بولاية كاليفورنيا في 9 كانون الثاني 1913. تخرج من كلية ويتير بكاليفورنيا عام 1934، ومن كلية الحقوق بجامعة ديوك في دورهام بولاية نورث كارولينا عام 1937. تم انتخابه عضواً في مجلس النواب الأمريكي عام 1946. كما انتخب عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي عام 1950. أصبح نائباً للرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور (1953-1961). توفي في نيويورك يوم 22 نيسان 1994. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Encyclopedia Britannica, Cited in: <https://www.britannica.com/biography/Richard-Nixon>.

(4) خليل محمد فؤاد محمد، العلاقات السعودية الأمريكية خلال عهد الملك فيصل 1964 - 1975، مجلة المؤرخ المصري، جامعة القاهرة - كلية الآداب، القاهرة، العدد 39، 2011، ص 346.

(5) هنري كيسنجر: ولد في 27 أيار 1923 في ألمانيا. هاجرت عائلته إلى الولايات المتحدة عام 1938 هرباً من الاضطهاد النازي لليهود. أصبح مواطناً متجنساً عام 1943. خدم في الجيش الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية، وفي الحكومة العسكرية الأمريكية بعد الحرب في ألمانيا. وبعد تركه الخدمة، التحق بجامعة هارفارد، حيث حصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية عام 1950، ودكتوراه عام 1954. أصبح مستشاراً لمجلس الأمن القومي بين عامي (1969-1975)، كما شغل منصب وزيراً للخارجية (1973 - 1977). حصل عام 1973 على جائزة نوبل للسلام بالاشتراك مع لو دو ك ثو من شمال فيتنام لجهودهما في التفاوض على تسوية سلمية لحرب فيتنام. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Encyclopedia Britannica, Cited in: <https://www.britannica.com/biography/Henry-Kissinger>.

(6) فيصل بن عبد العزيز: ولد بالرياض عام 1906. شارك في المعارك الأولى مع والده في نجد وما حولها، وأسهم في حكومة الحجاز عام 1926. شغل منصب وزيراً للخارجية بين عامي (1930-1953)، ثم ولياً للعهد (1953-1964). أصبح ملكاً للمملكة العربية السعودية عام 1964، واستمر كذلك حتى اغتياله عام 1975. للمزيد من التفاصيل يراجع: مفيد الزبيدي، موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث، عمان، 2004، ص 146.

الدول العربية المنتجة للنفط الى عقد اجتماع في طرابلس يومي (13-14) آذار 1974، لإنهاء الحظر النفطي. الا ان الدعوة باءت بالفشل، لذا هددت السعودية بالانسحاب من منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، في حال اصررت الدول العربية على موقفها. الامر الذي نتج عنه اتخاذ قرار رفع الحظر وتصدير النفط الى الولايات المتحدة في اجتماع وزراء النفط الذي عقد في فينينا في 18 آذار 1974⁽¹⁾.

عادت العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية الى سابق عهدها، اذ اصدر الجانبان في 5 نيسان 1974، بياناً مشتركاً عربياً فيه عن استعدادهما لتوسيع التعاون المشترك بينهما في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والصناعة، وتوفير الولايات المتحدة احتياجات السعودية للأغراض الدفاعية، وان النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية السعودي فهد بن عبدالعزيز⁽²⁾، قبل دعوة زيارة الولايات المتحدة في حزيران من العام نفسه، لمناقشة هذه الأمور مع الادارة الامريكية⁽³⁾.

اجتمع فهد اثناء زيارته للولايات المتحدة مع وزير الدفاع الأمريكي جيمس شليسنجر⁽⁴⁾ James R. Schlesinger، ونائبه وليام كليمنتس⁽⁵⁾ William B. Clements، والأدميرال توماس مورر Thomas H. Moorer، ومسؤولون آخرون من وزارة الدفاع الامريكية، إلى جانب مسؤولين من وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي في 6 حزيران 1974، لمناقشة العلاقات المشتركة، والتعاون الأمني، والمبيعات العسكرية. اذ اوضح فهد أن السعودية تعتمد على الولايات المتحدة لسد احتياجاتها العسكرية، وتعزيز قواتها المسلحة، رغبة منها في الدفاع عن نفسها وبالأخص ضد أي هجوم من العراق او جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وليس بدافع الهجوم على الدول الاخرى. وتابع فهد بأنه نظراً للحاجة إلى تطوير الخبرات الفنية السعودية، فإن بلاده ترغب في ارسال أكبر عدد ممكن من ضباطها إلى الولايات المتحدة للتدريب⁽⁶⁾. كما طلب فهد شراء

(1) علي ناجح محمد، اثر الحظر النفطي على العلاقات السعودية - الامريكية 1973-1975، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، المجلد 4، العدد 4، 2018، ص 180 – 181؛ علاء رزاق فاضل، العلاقات السياسية والعسكرية والامنية بين الولايات المتحدة الامريكية والكويت 1971-1974 في ضوء الوثائق الامريكية، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، جامعة المثنى - كلية التربية للعلوم الانسانية، المجلد 15، العدد2، المثنى، 2022، ص 1313 - 1314.

(2) فهد بن عبدالعزيز: ولد عام 1922. تولى وزارة الداخلية في المدة (1962-1975)، ثم اصبح ولياً للعهد في عام 1975. وعقب وفاة الملك خالد في حزيران 1982 اصبح فهد ملكاً للسعودية واتخذ لنفسه لقب خادم الحرمين الشريفين. عمل على تحديث المملكة وادخل الاصلاحات الى الهيكل السياسي فيها فانشأ عام 1992 مجلساً للشورى. توفي عام 2005. للمزيد من التفاصيل راجع: مجموعة مؤلفين، الموسوعة العربية الميسرة، ج 5، ط3، المكتبة العصرية، بيروت، 2009، ص 2463.

(3) Joint statement on Saudi Arabian - United States, Washington, D. C, June 8, 1974, Cited in: FCO 8/2575, Political Relations between Saudi Arabia and ANA United States of America, 1975 Jan 1-1975 Dec 31.

(4) جيمس شليسنجر: ولد في مدينة نيويورك في 15 شباط 1929. حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة هارفارد عام 1956، وقام بتدريس الاقتصاد في جامعة فيرجينيا (1955-1963). عمل في مناصب مختلفة في إدارة ريتشارد نيكسون ابتداءً من عام 1969 في مكتب الميزانية، ثم رئيساً للجنة الطاقة الذرية عام 1971، ومديراً لوكالة المخابرات المركزية من شباط إلى حزيران 1973، عندما رشحه نيكسون وزيراً للدفاع. بقى بمنصبه في حكومة الرئيس جيرالد فورد لكن الخلافات حول قضايا الميزانية والسياسات الأخرى مع هنري كيسنجر أدت إلى إقالته في تشرين الثاني 1975. عينه الرئيس جيمي كارتر وزيراً للطاقة في تشرين الاول 1977، وتنتى عن منصبه في تموز 1979. للمزيد راجع:

Mitchell K. Hall, Historical Dictionary of the Nixon-Ford Era, U.S.A., 2008, PP. 180 – 181.

(5) وليام كليمنتس: ولد في 13 نيسان 1917 في مدينة هايلاند بارك في مقاطعة دالاس. التحق بجامعة ساوترن ميثوديست في دالاس، حيث درس هندسة البترول، لكنه لم يتخرج. وبعد أن خدم بالجيش خلال الحرب العالمية الثانية، أسس شركة الحفر الجنوبية الشرقية عام 1947. اصبح نائباً لوزير الدفاع الامريكي بين عامي (1973 – 1977). ووزير الدفاع بالوكالة في المدة 24 ايار الى 2 تموز 1973، ثم انتخب حاكماً لولاية تكساس (1987 - 1991). توفي عام 2011. للمزيد من التفاصيل راجع:

Cal Jillson, Texas politics Governing the Lone Star State, Seventh Edition, New York, 2019, P.196.

(6) Memorandum of Conversation, Washington, June 6, 1974, , NO. 112, Cited in: F.R.U.S., Op.Cit., P.401.

اسلحة امريكية متنوعة شملت (1000) مدفع رشاش، و(200) قاذفة صواريخ عيار (3.5) بوصة، و(100) مدفع هاون عيار (81) ملم، وبعض الذخيرة، و(25) صهريج، وقطع غيار عسكرية، وانواع مختلفة من الذخيرة⁽¹⁾.

من جانبه اشار شليسنجر الى ان بلاده مستعدة لتدريب أعداد كبيرة من الموظفين السعوديين سواء كان ذلك في الولايات المتحدة او في السعودية بما يتناسب مع الرغبات السعودية. وأشار إلى أهمية ان يكون للتدريب أولوية على مسألة تقديم الاسلحة والمعدات العسكرية، وانه يجب أن تكون المساعدة الامريكية فعالة من حيث التكلفة ومناسبة للاحتياجات السعودية. مبيناً أن الادارة الامريكية مستعدة للتعامل مع الاحتياجات طويلة المدى للسعودية، الا انه يجب أن يكون هناك خطة للعمل عليها⁽²⁾.

ونتيجة للتفاهات التي توصل اليها الجانبان، وقعت الولايات المتحدة والسعودية اتفاقية في واشنطن في 8 حزيران 1974، نصت على إنشاء لجنتين مشتركيتين، إحداهما للتعاون الاقتصادي، والأخرى لتلبية الاحتياجات العسكرية للسعودية. وجاء في الاتفاق أن اللجنة العسكرية المشكلة ستقوم بمراجعة البرامج الجاري تنفيذها بالفعل لتحديث القوات المسلحة السعودية في ضوء متطلبات المملكة الدفاعية خاصة فيما يتعلق بالتدريب⁽³⁾. يتضح مما تقدم ان العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة والسعودية كانت تشهد تقدماً واضحاً، وبدى كأنها تسير في الاتجاه الذي يخدم ويعزز مصالح الطرفين.

المبحث الثاني: العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة والسعودية ابان عهد ادارة الرئيس الامريكي جيرالد فورد (1974-1977)

أثارت استقالة الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون في 9 اب 1974⁽⁴⁾، الشكوك السعودية من جدية التزام الرئيس الامريكي الجديد جيرالد فورد⁽⁵⁾ Gerald Ford، في تنفيذ الاتفاقات المبرمة مع السعودية لاسيما في المجال العسكري⁽⁶⁾. وهو ما تأكد في اللقاء الذي جمع بين السفير الامريكي في جدة جيمس أكينز⁽⁷⁾ James Akins، ووزير الدفاع والطيران السعودي

(1) Information Memorandum From the Principal Deputy Assistant Secretary of Defense for International Security Affairs (Jordan) to the Deputy Secretary of Defense (Clements), Washington, October 5, 1974, NO. 118, Cited in: F.R.U.S. Op.Cit., P. 420.

(2) Memorandum of Conversation, Washington, June 6, 1974, , NO. 112, Cited in: F.R.U.S., Op.Cit., P.402.

(3) Bernard Gwertzman, Milestone' pact is signed by U.S. and Saudi Arabia, The New York Times, June 9, 1974, P.1.

(4) هنري كيسنجر، سنوات التجديد، ترجمة هشام الدجاني، ط 2، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 23، 24.

(5) جيرالد فورد: الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية. ولد عام 1913. درس المحاماة وعمل بها قبل ان يصبح عضواً في مجلس النواب الامريكي عن الحزب الجمهوري بين عامي (1949-1973). اصبح نائباً للرئيس نيكسون في المدة (1973 – 1974). وعلى اثر استقالة الاخير عام 1974 تسلم فورد منصب الرئاسة الامريكية وبقي كذلك حتى عام 1977. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Paula K. Byers and Others, Encyclopedia of World Biography, Vol.6, Second Edition, United States of America, 1998, PP.2-5.

(6) Memorandum From Acting Director of Central Intelligence Walters to the President's Assistant for National Security Affairs Kissinger, Washington, October 2, 1974, NO. 116, Cited in: F.R.U.S. Op.Cit., PP. 416-417.

(7) جيمس أكينز: دبلوماسي، ولد في أكرن في أوهايو بتاريخ 15 تشرين الاول 1926. تخرج من جامعة أكرن وانضم إلى البحرية. قام بأعمال الإغاثة مع منظمة غير ربحية بين عامي (1948 – 1950)، وقام بالتدريس في لبنان في بين عامي (1951-1952). التحق بالسلك الدبلوماسي عام 1954، وخدم على التوالي في نابولي وباريس وستراسبورغ ودمشق وبيروت والكويت وبغداد. اصبح مديراً لمكتب الوقود والطاقة (1967 – 1972)، كما عمل في البيت الأبيض في عامي (1972-1973). اصبح سفيراً لبلاده في السعودية (1973-1975). وفي عام 1976 أصبح مستشاراً للسياسة الخارجية والطاقة في واشنطن. للمزيد من التفاصيل يراجع:

سلطان في 23 ايلول 1974، اذ ابدى الاخير امتعاضه من بطئ الولايات المتحدة في الاستجابة لاحتياجات الدفاع السعودية، لا سيما الطلبات التي قدمها فهد الى الجانب الاميركي اثناء زيارته الاخيرة الى واشنطن. الامر الذي دفع أكينز ان يبعث برقية في اليوم التالي الى وزارة الخارجية الاميركية اوضح فيها ان الحكومة السعودية تشعر بالإحباط بسبب تأخر بلاده في الاستجابة للاحتياجات الدفاعية السعودية، لذا حث أكينز وزارة الدفاع الاميركية على تسريع تلبية الاحتياجات العسكرية السعودية. كما بين في برقيته بانه "إذا فشلنا في أن نصبح أكثر استجابة، فإننا نجازف بفقدان مكانتنا المتميزة هنا لفرنسا والمملكة المتحدة وآخرين حريصين على خدمة السعودية"⁽¹⁾. يبدو ان السفير أكينز كان مدركاً لأهمية ومكانة السعودية، والدور القيادي الذي تؤديه في صناعة الاحداث الاقليمية والدولية، ومن ثم وجب على واشنطن ان لا تخسر علاقاتها مع الرياض لحساب دول اخرى.

وفي السياق نفسه، قدّم مدير المخابرات المركزية بالوكالة فيرنون والترز Vernon A. Walters، في 2 تشرين الاول 1974، مذكرة الى كيسنجر، اشار فيها الى عدم الرضا السعودي عن استقالة نيكسون، وان الحكومة السعودية قررت تأجيل إقامة "علاقة جديدة" مع الولايات المتحدة، وان سبب ذلك هو شكوكها في النوايا الحقيقية للرئيس فورد، بشأن السلام في الشرق الأوسط، وان تصريحاته ومواقفه السابقة تجاه العالم العربي والصراع العربي - الإسرائيلي زاد من الاعتقاد السعودي، لاسيما وان الادارة الاميركية الجديدة لم تفعل شيء لتهدئة هذا القلق⁽²⁾.

مثلت زيارة نائب وزير الدفاع والطيران السعودي تركي بن عبد العزيز الى واشنطن في 22 تشرين الثاني 1974، اول اختبار حقيقي لمدى جدية ادارة فورد في تلبية الاحتياجات العسكرية السعودية. فعند لقاءه مع وزير الدفاع شليسنجر ونائبه كليمنتس، اشار تركي الى ضرورة تعزيز القدرات العسكرية لبلاده، التي لجأت الى الولايات المتحدة بسبب الصداقة التي تربط بينهما، فضلاً عن تفوق الجانب الاميركي في المجال العسكري. ونقل تركي رسالة شفوية من الملك فيصل جاء فيها: "يرجى التأكيد لأصدقائنا في الولايات المتحدة، على حاجتنا الملحة لهم لتلبية طلباتنا العسكرية التي نعتبرها مهمة". وبدوره اوضح شليسنجر ان الولايات المتحدة حريصة على المضي قدماً في أسرع وقت ممكن في تعزيز القدرات العسكرية السعودية، وأن اللجنة المشتركة تبحث هذه المسألة بجدية كبيرة، مبيناً ان قدرة القوى العاملة المدربة المتاحة على استيعاب التدريب والمعدات الإضافية لها اهمية في تسريع عملية تزويد السعودية بالمعدات العسكرية المطلوبة⁽³⁾.

اجتمعت اللجنة الأمنية المشتركة في السعودية في تشرين الثاني ١٩٧٤. وكان أول إنجاز لهذه اللجنة إجراء مسح شامل للمتطلبات الدفاعية للسعودية للسنوات العشر القادمة، ونتيجة لذلك وضعت خطة طويلة المدى لتحسين النظام الدفاعي والبنى الدفاعية السعودية، واعادة صياغة برامج التدريب بما يتلائم مع متطلبات الأمن السعودي. وعلى الرغم

David Shavit, The United States in the Middle East, A historical dictionary, New York, 1988, PP.3-4.

(1) Information Memorandum From the Principal Deputy Assistant Secretary of Defense for International Security Affairs (Jordan) to the Deputy Secretary of Defense (Clements), Washington, October 5, 1974, NO. 118, Cited in: F.R.U.S. Op.Cit., P. 420 — 421, 424.

(2) Memorandum From Acting Director of Central Intelligence Walters to the President's Assistant for National Security Affairs Kissinger, Washington, October 2, 1974, NO. 116, Cited in: F.R.U.S. Op.Cit., PP. 416-417.

(3) Memorandum for the Record, Washington, November 22, 1974, NO. 121, Cited in: F.R.U.S. Op.Cit., P. 430.

من ان البرنامج الذي وضعته هذه اللجنة تميز بكلفته المادية الكبيرة واتساع مداه الزمني، الا ان الحكومة السعودية لم تعترض عليه. اذ احتوى البرنامج على اكثر من مائة توصية كان أهمها: تطوير أربعة ألوية آلية وكل لواء يتكون من ثلاث أفواج مشاة. وتطوير لواء واحد محمول جواً مع ثلاث أفواج مشاة محمولة جواً ومجموعات مساندة. وتطوير كتيبة دبابات وكذلك مجموعة مقرات جوية مع فوجين هجوميين مزودة بالطائرات السمتية وفوج طائرات سميتيه مهاجمة، وفوج قوات إنزال جوي، وسريتين طائرات سميتيه هجومية. كما تضمن البرنامج شراء (٤٤٠) طائرة سميتيه و(٢٦) سفينة تشتمل على زوارق طوربيدية وطرادات دورية وزوارق دوريات مجهزة بالبنادق، وكاسحة الغام^(١).

بعث نائب وزير الدفاع الامريكي كليمنتس رسالة إلى نائب وزير الدفاع والطيران السعودي تركي في 23 كانون الاول 1974، اشار فيها الى ان الموضوعات التي تمت مناقشتها اثناء زيارة الاخير لواشنطن تحظى باهتمام كبير من قبله. كما اشار الى انه لا بد من الاخذ في الاعتبار ان وزارة الدفاع الامريكية يجب ان تحصل على المعلومات اللازمة وتتخذ الإجراءات المطلوبة للرد على الطلبات السعودية في بعض المجالات، وهو ما يتطلب مزيداً من الوقت. كما بين كليمنتس بان المشكلات بين الجانبين ستنشأ من وقت لآخر أثناء تنفيذ برنامج التحديث الشامل الخاص بالقوات المسلحة السعودية، الا انه على ثقة تامة من أن أيّاً من الجانبين لن يسمح لمثل هذه الصعوبات بتعكير صفو العلاقات الجيدة بين البلدين^(٢). يبدو ان كليمنتس كان يحاول ايجاد مبررات لتلك الولايات المتحدة في الاستجابة السريعة للمطالب العسكرية السعودية، لاسيما وانها كانت تمتلك معلومات وافية عن تلك الاحتياجات بفعل خبرائها العسكريون الذين كان يتواجد العديد منهم في السعودية.

تواصل التعاون العسكري بين الولايات المتحدة والسعودية، اذ تم التوقيع على برنامج صقر السلام الرابع في كانون الثاني 1975، والذي تضمن شراء السعودية اربعون طائرة حربية من طراز (F-5E)، وعشرون طائرة حربية من طراز (F-5F)، بقيمة (769) مليون دولار، وبلغت عمولة مؤسسة تزايد المالية (23.0) مليون دولار^(٣).

زار الرياض وفد امريكي مكون من كيسنجر، ووكيل وزير الخارجية تشارلز روبنسون Charles Robinson، ومساعد وزير الخارجية ألفريد أثرتون Alfred L. Atherton، والسفير أكينز في 15 شباط 1975، والتقى الوفد مع النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية فهد بن عبد العزيز، الذي اعرب عن ارتياحه لعمل اللجنة العسكرية، الا انه ابدى رغبته في تسريع عملها. وهو ما علق عليه كيسنجر بالإشارة الى استعداد بلاده لإرسال ضابطاً عسكرياً كبيراً الى السعودية لتسريع العمل، الامر الذي رحب به فهد كثيراً، كما رحب بفكرة كيسنجر الذي اشار الى ان إحدى الطرق لمنح السعودية طائرات أكثر تقدماً هي إرسالها مع طيارين امريكيين إلى الظهران لتدريب الطيارين السعوديين^(٤).

تركزت مناقشات فهد مع وكيل وزارة الخارجية روبنسون في اليوم التالي بشكل كبير على تعزيز الإمكانيات العسكرية للسعودية لجعلها عنصراً أساسياً في استقرار الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية بأكملها. اذ جادل فهد بأن ذلك ضرورياً

(١) محمد علي محمد، المصدر السابق، ص 197 - 198.

(٢) Letter From the Deputy Secretary of Defense (Clements) to Saudi Deputy Minister of Defense and Aviation Prince Turki, Washington, December 23, 1974, NO. 123, Cited in: F.R.U.S. Op.Cit., PP. 442 - 443.

(٣) Briefing Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Atherton) to Secretary of State Kissinger, Washington, undated, NO.155, Cited in: F.R.U.S., Op.Cit., P. 529.

(٤) Memorandum of Conversation, Riyadh, February 15, 1975, NO. 127, Cited in: F.R.U.S. Op.Cit., PP. 450, 452.

إذ أراد لبلاده اداء دوراً في قيادة الدول النفطية بعيداً عن السياسات المتطرفة. وبين ان السعودية قادرة على حماية دول مثل الكويت واليمن الشمالي من قوى راديكالية مثل العراق واليمن الجنوبي، وهو ما يعزز المصالح الأمريكية في جميع أنحاء المنطقة. وبعد ان ابدى فهد رغبة السعودية في شراء مقاتلات من طراز (F-15)، بين ان حكومته غير راضية عن كمية المواد والسرعة التي تتلقى بها المعدات العسكرية الأمريكية، مقارنات مع الإمداد العسكري السوفيتي لسوريا، وان هناك مجموعة داخل الحكومة السعودية تسعى إلى جعل المملكة تتجه إلى الاعتماد على أوروبا لتطوير البلاد على الصعيدين العسكري والمدني، الا انه يعارض هذا التوجه، ويرغب بالحفاظ على الاتصالات الوثيقة مع الولايات المتحدة، الامر الذي يحتم على الاخيرة مساعدته في مسعاها. من جانبه كرر روبنسون نية بلاده إرسال مسؤول رفيع المستوى من وزارة الدفاع الأمريكية إلى السعودية في أقرب وقت ممكن للمساعدة في تطوير العلاقات العسكرية بين البلدين⁽¹⁾.

وبينما كانت الولايات المتحدة والسعودية تتفاوض على برنامج صقر السلام الخامس، والذي تضمن الصيانة والتدريب والبناء لبرنامج صقر السلام الرابع⁽²⁾. بعث مساعد نائب وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي روبرت إلsworth، Robert Ellsworth، رسالة إلى سلطان بن عبد العزيز في 6 اذار 1975، اوضح فيها أهمية برنامج صقر السلام الخامس، لخطط التحديث العسكرية السعودية، وبين ان وزارة الدفاع الامريكية دققت كثيراً البرنامج بسبب حجمه والدور الرئيس الذي سيؤدي في عملية التحديث، فضلاً عن تكلفته التي ستعتمد على دعم المقاولين وبناء المرافق التي ترغب السعودية بها. كما بين إلsworth ان على الاخيرة أن تكون على دراية بميزتين خاصتين لتقدير التكلفة لهذا البرنامج، والتي تتضمن احتواء خطاب العرض على بنداً بقيمة (50) مليون دولار للطوارئ، لتجنب الحاجة إلى معالجة الطلبات الاضافية للحصول على أموال لإضافات البرامج أو زيادات في الأسعار لم تكن متوقعة في وقت تقديم العقد، وكذلك تضمن خطاب العرض حوالي (45) مليون دولار لتغطية التكاليف التي تنطوي على اتفاقية رسوم الوكيل بين شركة نورثروب، ومؤسسة تزايد المالية⁽³⁾.

ورداً على ذلك، بعث سلطان رسالة إلى إلsworth في 17 ايار 1975، اشار فيها الى أنه بمجرد تلقي رسالته أبلغ السفير الأمريكي أكينز، ورئيس البعثة العسكرية الأمريكية في السعودية بالفرض المطلق لما جاء فيها، وعدم القبول التام لأي وسيط - بغض النظر عن مكان أو مكان وجوده - في أي عقد أسلحة بين الحكومتين السعودية والأمريكية. وفي 23 من الشهر نفسه، بعث مدير وكالة المساعدات الأمنية الدفاعية ونائب مساعد وزير الدفاع الامريكي لشؤون الأمن الدولي الفريق هوارد فيش Howard Fish، رسالة الى سلطان ذكره فيها بمبلغ إضافي قدره (23) مليون دولار مستحق الدفع إلى مؤسسة تزايد المالية مدرج في خطابات العرض لبرنامج صقر السلام الرابع، التي وقعها سلطان في 4 كانون الثاني من العام نفسه⁽⁴⁾.

حدثت أزمة أخرى في العلاقات العسكرية بين واشنطن والرياض عندما ناقش مجلس الشيوخ الأمريكي تفاصيل المبيعات العسكرية الأمريكية السابقة إلى السعودية، والعمولات التي تم دفعها للوسطاء. فعند لقاءه مع عضو مجلس

(¹)Telegram From the U.S. Delegation to the Department of State, Riyadh, February 16, 1975, NO.128, Cited in: F.R.U.S. Op.Cit., P. 455.

(²)Briefing Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Atherton) to Secretary of State Kissinger, Washington, undated, NO.155, Cited in: F.R.U.S., Op.Cit., P. 529.

(³)Letter From the Assistant Secretary of Defense for International Security Affairs (Ellsworth) to Prince Sultan ibn Abd al-Aziz Al Sa'ud of Saudi Arabia, Washington, March 6, 1975, NO. 131, Cited in: F.R.U.S. Op.Cit., P. 463.

(⁴)Telegram From the Embassy in Saudi Arabia to the Department of State, Jidda, May 19, 1975, NO. 137, Cited in: F.R.U.S. Op.Cit., Footnote 1, P. 471.

ادارة نورثروب توماس بارجر Thomas Barger، في القاهرة في 3 حزيران 1975، ابدى سلطان استياءه الشديد من جلسات الاستماع في مجلس الشيوخ الامريكي، وبين انها قد تؤدي الى "تشويه سمعة الحكومة السعودية وقواتها المسلحة"⁽¹⁾. ونتيجة لذلك حث كيسنجر السفير أكينز في 5 من الشهر نفسه، على اجراء لقاء مع سلطان وفهد، لمحاولة تهدئة الغضب السعودي واحتواء الضرر الذي قد يلحق بالعلاقات بين البلدين، والتأكيد على أن كشف مناقشات الكونغرس للصفقات العسكرية الى السعودية ليست خطأ الادارة الامريكية، ولا شركة نورثروب، وهي لا تستهدف الحكومة السعودية، بل انها متعلقة بقوانين تصدير الاسلحة الامريكية الى الخارج⁽²⁾. يبدو ان كيسنجر كان يخشى من تبعات تصدع علاقات بلاده العسكرية مع السعودية، التي تعد واحدة من اكبر واهم مستوردي الاسلحة في الشرق الاوسط.

أرسل كيسنجر برقية اخرى الى أكينز في 7 حزيران 1975، طلب فيها منه ان يبعث رسالة الى سلطان يشرح فيها أنه لأسباب قانونية، تحتاج حكومة الولايات المتحدة رداً مكتوباً من الاخير يبين على وجه التحديد موقف الحكومة السعودية من برنامج صقر السلام الرابع. كما اشارت البرقية الى انه في حال رفض سلطان كل أو جزء من عمولة مؤسسة تزايد، فسيكون لدى وزارة الدفاع أساساً للعمل عليه، وستكون لشركة نورثروب حجة قانونية في محاولة لتجنب المسؤولية عن دفع كل أو جزء من العمولة إلى مؤسسة تزايد⁽³⁾.

أوضح سلطان عند لقاءه مع أكينز في جدة في 9 حزيران 1975، إن تحقيقات الكونغرس بشأن المبيعات العسكرية الأمريكية الى السعودية اظهرت مدفوعات بقيمة (450) ألف دولار لعدنان خاشقجي، الا انه لا يوجد دليل على أن هذه الأموال دفعت بالفعل للمسؤولين السعوديين فيما يتعلق بأتعاب الوكلاء. وعندما أشار أكينز إلى أن قضية الرسوم المتعلقة بتنفيذ برنامج صقر السلام الخامس، أوضحتها رسالة سلطان الى السورث في 17 ايار، الا ان قضية الرسوم في إطار برنامج صقر السلام الرابع، يجب حلها بشكل مرض، وبخلاف ذلك فقد تكون شركة نورثروب عرضة لدعاوى قضائية باهظة الثمن، رد سلطان بأنه لم يكن على علم بالعمولات فيما يتعلق ببرامج المبيعات العسكرية الامريكية الخارجية قبل استلام رسالة السورث، وانه يرفض هذا الامر رفضاً قاطعاً. كما حث سلطان الحكومة الامريكية على إصدار بياناً في أسرع وقت ممكن، تؤكد فيه عدم مشاركتها وكذلك الحال بالنسبة للحكومة السعودية في اي "سلوك غير لائق" في قضايا المبيعات العسكرية الخارجية⁽⁴⁾.

رد سلطان في 10 حزيران 1975، على رسالة فيش المؤرخة في 23 مايو من العام نفسه، بان الحكومة السعودية لا توافق على مثل هذه المدفوعات ولن تسمح بها على الإطلاق، وذكره بما ورد في رسالته إلى السورث بتاريخ 17 مايو 1975، بشأن عدم قبول أي وسيط في أي عقد أسلحة بين الحكومة السعودية ونظيرتها الامريكية، بغض النظر عن جنسيته أو الطرف الذي يمثلته. وفي ختام رسالته اشار سلطان الى انه يأمل في ان يكون قد اوضح موقف الحكومة السعودية بشكل لا

(¹) Telegram From the Embassy in Egypt to the Department of State, Cairo, June 3, 1975, NO. 143, Cited in: F.R.U.S. Op.Cit., P. 484.

(²) Telegram From the Department of State to the Embassies in Egypt and Saudi Arabia, Washington, June 5, 1975, NO. 144, Cited in: F.R.U.S. Op.Cit., P. 485.

(³) Telegram From the Department of State to the Embassy in Saudi Arabia, Washington, June 7, 1975, NO. 145, Cited in: F.R.U.S. Op.Cit., P. 486.

(⁴) Telegram From the Embassy in Saudi Arabia to the Department of State, Jidda, June 9, 1975, NO. 146, Cited in: F.R.U.S. Op.Cit., P. 487.

لبس فيه، وابدى رغبته في أن يستمر برنامج التعاون بين البلدين في المجال العسكري كما تم تصميمه مسبقاً وبطريقة صحيحة حسب رغبة الحكومتين⁽¹⁾. يبدو ان تكرار سلطان لجنسية الوسيط عند حديثه عن صفقات الاسلحة السعودية، كانت بدافع درء الشبهات عن نفسه، لا سيما وانه ارتبط بعلاقات وثيقة مع عدنان خاشقجي، ولم تعد قضية عمولة الوكلاء مخفية على الجميع.

وبناءً على تعليمات وزارة الخارجية الامريكية التقى أكينز بسلطان في جدة في 14 تموز 1975، اذ اشار أكينز إلى أنه بموجب شروط عقد خاشقجي مع شركة نورثروب، فان الشركة قد تضطر إلى دفع ما يصل إلى مائة مليون دولار الى خاشقجي، الامر الذي سيؤدي إلى إما افلاس الشركة، أو إجبارها على الانسحاب من جميع العقود العسكرية للسعودية، وفي كلتا الحالتين، فإن هذا سيضر بشكل خطير بتطوير القوة الجوية السعودية. وبدوره وافق سلطان على الاتصال بخاشقجي وحثه على عدم الضغط على شركة نورثروب أو المطالبة بأتعابه منها⁽²⁾.

وعلى الرغم من المشكلات التي كانت عالقة بين الولايات المتحدة والسعودية، الا ان الجانبان وقعا عقداً بقيمة (266) مليون دولار في 29 تموز 1975، اقتضى تمديد العمل ببرنامج صقر السلام الثالث حتى شباط من العام المقبل، بعدما حصل السعوديون على ضمانات من شركة نورثروب بأنها لم ولن تدفع أي عمولة لأي احد. ومن الجدير بالذكر ان شركة نورثروب أبلغت وزارة الدفاع الامريكية، بأنها حصلت على تنازل من مؤسسة تراياد بشأن عمولتها جراء تمديد العمل ببرنامج صقر السلام الثالث⁽³⁾.

أصر خاشقجي اثناء اجتماعه مع شركة نورثروب في لوس أنجلوس في 4 اب 1975، على عدم التنازل عن مستحقاته من برنامج صقر السلام. لذا اوصى أكينز - الذي كان في بلاده آنذاك - القائم بأعمال السفارة الامريكية في السعودية هيوم هوران Hume Horan، تسليم سلطان رسالة شخصية منه تضمنت ان وزارة الدفاع الأمريكية أصدرت تعليمات تحظر دفع أي عمولات لوكلاء المبيعات العسكرية الأجنبية إلى وزارة الدفاع والطيران السعودية، ما لم يتم تحديدها والموافقة عليها كتابياً من قبل الحكومة السعودية. كما اوضحت الرسالة بان خاشقجي رفض التنازل عن مستحقاته عن اجتماعه مع شركة نورثروب. لذا طلب أكينز في رسالته ان يتخذ سلطان الإجراءات المناسبة لحل المشكلة وضمان استمرار سلس لبرنامج صقر السلام⁽⁴⁾.

تسلم سلطان رسالة أكينز في 9 آب 1975، واثناء اجتماعه في اليوم التالي مع هوران، ذكر سلطان إنه لا توجد طريقة يمكنه من خلالها الضغط على مؤسسة تراياد أو التدخل في العلاقات التجارية بينها وبين شركة نورثروب، وألقى باللوم على الحكومة الامريكية لعدم إخباره في وقت سابق بأتعاب الوكلاء، وكرر أنه لا يمكن دفع أي رسوم في المستقبل مقابل برنامج

(¹)Telegram From the Embassy in Saudi Arabia to the Department of State, Jidda, June 11, 1975, NO. 147, Cited in: F.R.U.S. Op.Cit., P. 490.

(²)Telegram From the Embassy in Saudi Arabia to the Department of State, Jidda, July 14, 1975, NO. 151, Cited in: F.R.U.S. Op.Cit., P. 500.

(³)Briefing Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Atherton) to Secretary of State Kissinger, Washington, undated, NO.155, Cited in: F.R.U.S., Op.Cit., P. 529.

(⁴)Telegram From the Department of State to the Embassy in Saudi Arabia, Washington, August 9, 1975, NO. 153, Cited in: F.R.U.S. Op.Cit., PP. 506-508.

صقر السلام. كما شدد سلطان على ان الولايات المتحدة ملزمة بإكمال البرنامج انف الذكر، حتى وان تطلب الامر توفير متعهدين اخرين، واذ تعذر على الولايات المتحدة القيام بذلك، فإن بلاده ستشتري طائرات من دول اخرى وربما حتى من الاتحاد السوفييتي أو الصين⁽¹⁾. وكان ذلك تهديداً واضحاً من سلطان لحث الحكومة الامريكية على تلبية متطلبات السعودية العسكرية دون تجيير قوانين واتفاقيات الشركات المتعمدة والوسيطه لصالحها، حتى انه لم يذكر اسم الدول الشيوعية (الاتحاد السوفييتي والصين) اعتباراً، بل من اجل ممارسة مزيداً من الضغط على الادارة الامريكية.

حاولت الولايات المتحدة تهدأت الاوضاع المتوترة مع السعودية، اذ وصل الى الاخيرة وفد امريكي رفيع المستوى في 2 ايلول 1975، ضم مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي ووزير الخارجية كيسنجر، والسفير أكينز، ووكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية جوزيف سيسكو Joseph J. Sisco، ومدير فريق تخطيط السياسات في وزارة الخارجية وينستون لورد Winston Lord، وموظف مجلس الأمن القومي روبرت أوكلي Robert B. Oakley. والتقى الوفد مع ملك السعودية خالد بن عبد العزيز⁽²⁾، وفهد بن عبد العزيز، وسلطان، والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني السعودي عبد الله بن عبد العزيز⁽³⁾، ووزير الدولة للشؤون الخارجية سعود بن فيصل⁽⁴⁾، ووزير البترول والثروة المعدنية أحمد زكي يمانى، والمستشار الملكي فرعون. وفي اللقاء عبر الملك خالد عن آمله في ان يحاول كيسنجر عند عودته إلى واشنطن، توفير الأسلحة التي تحتاجها السعودية، مبيناً أن البلدين تربطهما علاقات صداقة ومن ثم وجب على الولايات المتحدة تلبية المتطلبات العسكرية التي ترغب بها بلاده. كما حث الملك خالد كيسنجر على التحرك لجعل الكونغرس الامريكي يوافق على طلبات الاسلحة السعودية. من جانبه طمن كيسنجر الملك خالد وبين ان الادارة الامريكية تحاول بالفعل حل جميع المشكلات المتعلقة بصادرات الاسلحة الامريكية الى السعودية⁽⁵⁾.

وثناء لقاءه مع سلطان في الطائف في 10 أيلول 1975، أشار السفير أكينز إلى أن المشكلات المتعلقة ببرنامج صقر السلام ودفع أتعاب الوكيل لم يتم حلها، وان المبلغ الاجمالي المستحق لعدينان خاشقجي في اطار برنامج صقر السلام يمكن ان يتجاوز (80) مليون دولار، وانه لا توجد طريقة يمكن من خلالها لشركة نورثروب عدم دفع هذه المستحقات، ولا بد ان يتم إقناع عدنان خاشقجي بالتخلي عن أتعابه. من جانبه اوضح سلطان إن مشكلات شركة نورثروب لم تكن ذنبه، وان

(1) Telegram From the Embassy in Saudi Arabia to the Department of State, Jidda, August 11, 1975, NO. 154, Cited in: F.R.U.S. Op.Cit., P. 409.

(2) خالد بن عبد العزيز: ولد في الرياض عام 1913. تلقى تعليمه في المدارس القرآنية في السعودية. ولما بلغ الرابعة عشرة من عمره ارسله والده الى الصجرا ليمثل الدولة لدى القبائل ويستمع الى شكواهم ومظالمهم. عين نائباً لرئيس مجلس الوزراء وولياً للعهد عام 1962. اصبح ملكاً للسعودية عام 1975 لغاية عام 1982، وهو العام الذي توفي فيه. للمزيد من التفاصيل يراجع: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة ج 2، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981، ص 602.

(3) عبدالله بن عبد العزيز: ولد في الرياض عام 1924. تلقى تعليمه على يد عدد من المعلمين والعلماء، وكان تعليمه على طريقة الكتاب في المساجد، حيث درس القرآن الكريم والسنة النبوية. اصبح رئيساً للحرس الوطني عام 1963. شغل منصب نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء عام 1975 مع احتفاله بمنصبه السابق. عين عام 1982 ولياً للعهد، ونائباً أول لرئيس مجلس الوزراء، فضلاً عن احتفاله برئاسة الحرس الوطني. وبعد وفاة الملك فهد عام 2005 تولى الحكم حتى وفاته عام 2005. للمزيد يراجع: سعود بن عبد الرحمن السبعاني، ملوك واتباع، ط2، القاهرة، 2014، ص 109 – 131.

(4) سعود الفيصل: ولد في مدينة الطائف عام 1940، وهو ابن الملك فيصل بن عبد العزيز. حصل على شهادة بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة برنستون الأمريكية عام 1965. شغل عددا من المناصب الحكومية الهامة منها وكيلاً لوزير النفط والثروات المعدنية للمدة (1970 – 1974)، ثم وزيراً للخارجية وعضواً لمجلس الوزراء عام 1975. يراجع: محمد سالم الكواز، المصدر السابق، ص 81.

(5) Memorandum of Conversation, Ta'if, September 2, 1975, NO. 159, Cited in: F.R.U.S. Op.Cit., PP. 536 – 537.

لديه عقد مع الحكومة الامريكية، التي يمكنها استبدال شركة نورثروب، أو تغيير قوانينها أو الضغط على خاشقجي للتخلي عن مزاعمه⁽¹⁾.

وتأكيداً للموقف السعودي الراض لدفع عمولات للوكلاء في عقود الاسلحة، أصدر مجلس الوزراء السعودي مرسوماً رقم (1275) في 17 ايلول 1975، والذي نص جزئياً على انه لا يجوز لأي شركة متعاقدة مع الحكومة السعودية لتوريد الأسلحة أو المعدات ذات الصلة، دفع أي مبلغ كعمولة لأي وسيط أو وكيل مبيعات أو مندوب أو وسيط بغض النظر عن جنسيته، وسواء كان العقد قد تم مباشرة بين الشركة والحكومة السعودية أو من خلال دولة أخرى. وان أي عمولة اتفقت عليها الشركات مع أي طرف آخر تعد باطلة وغير ملزمة للحكومة السعودية. كما اكد القرار على انه إذا تبين أن أي من الشركات الأجنبية ملتزمة بدفع العمولة، فيجب إيقاف دفع هذه العمولة بعد إخطار الشركات المعنية بهذا القرار، وان تخصم العمولات ذات الصلة من المبلغ الإجمالي للعقد لحساب الحكومة السعودية⁽²⁾.

وإثناء زيارته للسعودية ولقاءه مع سلطان في جدة في 20 كانون الأول 1975، اوضح مساعد وزير الخارجية الامريكية ألفريد أثيرتون، إن الادارة الامريكية تبذل جهوداً حثيثة لمواصلة التعاون العسكري بين البلدين، وهي تؤكد على انه لا يوجد أي تغيير في سياستها ولا في العروض التي قدمتها للسعودية. كما بين أثيرتون بانه من الممكن جداً عند مناقشة بعض القضايا مع القادة السعوديين، ظهور بعض نقاط الاختلاف بين الجانبين. وأكد أن الادارة الامريكية اجرت مراجعات ومناقشات مكثفة نتج عنها اتخاذ قرار بإعطاء أولوية خاصة لتلبية الاحتياجات الدفاعية السعودية. كما اشار أثيرتون الى ان تحديث المؤسسة العسكرية السعودية الواسع النطاق والسريع يتطلب تدريباً مكثفاً داخل الدولة وتوسيع نطاق دعم المقاولين، وفي حال رغبت السعودية في جلب موظفين إضافيين إلى البلاد، فسيتعين عليها إنشاء قاعدة دعم مناسبة ومساكن إضافية. من جانبه وافق سلطان تماماً على ما اورده أثيرتون⁽³⁾.

واخيراً، وقعت الولايات المتحدة والسعودية على برنامج صقر السلام الخامس في 22 شباط 1976، والذي خصص لدعم برنامج صقر السلام الرابع، وتضمن خدمات مقاولين لا تتجاوز قيمتها (1,543,161,000) دولاراً أمريكياً، ورسوم إدارية بقيمة (30,863,220) دولاراً أمريكياً، بعقد يمتد حتى 15 حزيران 1979، وشمل البرنامج الصيانة، والتدريب اللوجستي، وخدمات الدعم التشغيلي، وخدمات دعم الأفراد، وبناء المرافق التقنية والمساكن⁽⁴⁾. يبدو ان الرفض السعودي لدفع عمولات للوكلاء في صفقات الاسلحة مع الولايات المتحدة، وما صاحبه من اساليب ضغط برع الجانب السعودي فيها، جاءت بنتائج ايجابية، واجبرت الحكومة الامريكية على القبول بان تكون صفقات الاسلحة على وفق هذا المبدأ.

(1) Telegram From the Embassy in Saudi Arabia to the Department of State, Jidda, September 11, 1975, NO. 160, Cited in: F.R.U.S. Op.Cit., P. 537.

(2) United States District Court, Op.Cit., P. 4.

(3) Telegram From the Embassy in Saudi Arabia to the Department of State, Jidda, December 21, 1975, NO. 167, Cited in: F.R.U.S. Op.Cit., PP. 562-564.

(4) Harry T. Drury and Peter J. Glenboski, Peace Hawk: A Case Study of a Foreign Military Sales Program and Its Management, A Thesis Presented to the Faculty of the School of Systems and Logistics of the Air Force Institute of Technology Air University In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science in Logistics Management, Ohio, 1977, P109.

واثناء زيارته لواشنطن ولقاءه بوزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد⁽¹⁾ Donald H. Rumsfeld، في 6 تموز 1976، حث عبد الله بن عبد العزيز وزارة الدفاع الامريكية على الاستمرار في إعطاء أولوية قصوى لمساعدة القوات المسلحة السعودية. وذكر أن البرنامج الامريكي لتحديث الحرس الوطني السعودي يسير بوتيرة جيدة، الا انه بين ان الجيش السعودي كان يضطر في كثير من الأحيان إلى الانتظار لفترات طويلة جداً لاستلام شحنات المعدات الامريكية. لذا طلب عبد الله من الجانب الامريكي ان يكون دعمه اقوى للسعودية، لاسيما وان بلاده تعدّ " الدولة الوحيدة في المنطقة التي تعارض الشيوعية". من جانبه ذكر رامسفيلد أن الرئيس فورد يفهم جيداً التهديد الشيوعي للمنطقة، وهو مصمم على تنفيذ الولايات المتحدة مسؤولياتها لوقف الزحف السوفييتي وتوسعه، الا انه لا بد من الاخذ في الاعتبار أن الكونغرس الامريكي يميل إلى الاستجابة إلى حد ما لإرادة الشعب الأمريكي⁽²⁾. في اشارة واضحة الى معارضة الكونغرس والشعب الامريكي لسياسة التسليح الامريكية تجاه السعودية.

أعرب وزير خارجية السعودية سعود بن فيصل عند لقاءه مع الرئيس فورد في واشنطن في 17 ايلول 1976، عن امله في تقديم الولايات المتحدة مساعداتها لتطوير القوات المسلحة السعودية، وبين ان بلاده لا ترغب في خوض الحروب مع أي دولة، الا ان التهديدات المستمرة في المنطقة تجبرها على ذلك. كما شدد الفيصل على ان القيادة السعودية لا تسعى لتعزيز ترسانتها العسكرية فحسب، بل لبناء المدارس والمستشفيات والثكنات، وما إلى ذلك. وان ما تطلبه حكومته يعدّ أقل حتى مما يراه الخبراء العسكريون الامريكيون أنه ضرورياً. من جانبه اوضح الرئيس فورد انه يتفق تماماً على ان السعودية ليس لديها خطط عدوانية، وهو يدعم جهودها الدفاعية بشكل كامل، الا ان ادارته اضطرت الى تخفيض شحنات الاسلحة الى السعودية من اجل الحصول على موافقة الكونغرس⁽³⁾.

أكمل التدريب والتجهيز الامريكي لأولى كتائب المشاة الأربع للحرس الوطني السعودي في تشرين الاول 1976، وكان من بين المقاولين الأمريكيين الرئيسيين لهذا البرنامج شركة فينيل (Vinnell)، وشركة جنرال إلكتريك (General Electric)، وشركة كاديلاك-غيغ (Cadillac-Gage)، وغيرها من الشركات التي عملت تحت اشراف الجيش الأمريكي، الذي يعدّ الوكيل التنفيذي لهذا المشروع. علاوة على ذلك، شهدت تلك المدة تطوراً واضحاً في المجال العسكري بين الولايات المتحدة والسعودية، اذ كان الأفراد العسكريون السعوديون يحضرون مدارس الخدمة الأمريكية ودورات التدريب الفني في السعودية، في وقت كان فيه ما يقرب من (200) متدرب عسكري سعودي يتدربون على مختلف البرامج العسكرية في الولايات المتحدة⁽⁴⁾. الامر الذي يبين مدى تطور العلاقات العسكرية بين البلدين.

(¹) دونالد رامسفيلد: ولد بولاية إلينوي في 9 تموز 1932. دخل جامعة برينستون وحصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية عام 1954. خدم بعدها في البحرية الامريكية لثلاث سنوات. فاز بعضوية مجلس النواب عن ولاية إلينوي (1962-1969). شغل مناصب عدّة بما فيها مستشاراً للرئيس ريتشارد نيكسون (1969 - 1973)، وممثلاً لبلاده في حلف الناتو (1973-1974)، ورئيساً لموظفي البيت الأبيض (1974-1975)، ووزيراً للدفاع (1975-1977)، (2001-2006). للمزيد من التفاصيل يراجع:

Margaret McAleer and Other, Donald Rumsfeld Papers, Library of Congress, Washington, 2010, PP.5-6.

(²)Memorandum of Conversation, Washington, July 6, 1976, NO. 182, Cited in: F.R.U.S. Op.Cit., PP. 606-606.

(³)Memorandum of Conversation, Washington, September 17, 1976, NO. 188, Cited in: F.R.U.S. Op.Cit., PP. 621-622.

(⁴)Paper Prepared in the National Security Council, Washington, undated, NO. 170, Cited in: F.R.U.S., Op.Cit., P. 573.

أبرزت نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي جرت في تشرين الثاني 1976، فوز المرشح عن الحزب الديمقراطي جيمي كارتر⁽¹⁾ Jimmy Carter. وقبل تولي الإدارة الأمريكية الجديدة مهام عملها بيوم واحد، أعد مجلس الأمن القومي في 19 كانون الثاني 1977، مجموعة من المقترحات التي تدعم فكرة اتباع سياسة جديدة في الشرق الأوسط والخليج العربي وخاصة فيما يتعلق بتصدير الأسلحة الأمريكية إلى هناك، إذ أكدت المقترحات على ضرورة مراجعة عمليات تصدير الأسلحة إلى الشرق الأوسط والخليج العربي، وأنه لا يمكن اتخاذ قرارات جديدة بذلك الشأن إلا بعد مرور أشهر عدة، الأمر الذي سيسهم في إعطاء دافع جديد للتحرك نحو عملية السلام في الشرق الأوسط. كما أوضحت المقترحات أن قرار تجميد صادرات الأسلحة سيضمن "إسرائيل" وإيران وجميع الدول العربية، إلا أنه تم إعطاء السعودية وضعاً خاصاً اقترن باستئناف تصدير الأسلحة إليها في حال واجهت تهديداً خطيراً لأمنها⁽²⁾. وعليه، كان على إدارة الرئيس كارتر أن تضع تلك المقترحات في اعتبارها عند النظر في علاقاتها العسكرية مع السعودية، فضلاً عن جهودها في عملية السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي كان سيؤثر حتماً على العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية أبان المرحلة المقبلة.

الخاتمة

امتازت العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة والسعودية بتطورها ورسوخها بشكل عام، على الرغم من ظهور بعض المعوقات بين مدة وأخرى، إلا أن ذلك لم يؤثر كثيراً على استمرارها وتعزيزها بفعل عوامل عدة ارتبطت باستراتيجيات وأهداف كل الجانبين، إذ كانت الدبلوماسية والحنكة السياسية حاضرة بقوة في رسم الأسس العامة التي سارت عليها العلاقات العسكرية بين البلدين، في تحدٍ واضح لكل الظروف والمعطيات التي مرت بها.

تسبب دعم الولايات المتحدة لحليفها "إسرائيل" على حساب حقوق وتطلعات الشعوب العربية، والخشية من امتلاك السعودية جيشاً قوياً مجهزاً بأحدث الأسلحة والمعدات العسكرية، يمكن استخدامه في المواجهة مع "إسرائيل"، في تلك الولايات المتحدة في تلبية كل الطلبات العسكرية للسعودية، الأمر الذي كاد أن يتسبب بشرخ دائم في العلاقات العسكرية بين الجانبين، لولا أن تداركت واشنطن الأمر، وعملت على تهدئة الأمور مع السعودية.

من الطبيعي أن تشهد البرامج الكبيرة والاتفاقيات العسكرية طويلة الأمد، التي كانت تعقد بين الولايات المتحدة والسعودية، ظهور بعض نقاط الاختلاف بينهما، لاسيما وأن طبيعة نظام الحكم والثقافة السياسية والعسكرية والقوانين النافذة في الولايات المتحدة كانت تختلف عما هو موجود في السعودية، ومن ثم فإن ما أثير من شبهات حول وجود نسب عمولات لوكلاء مبيعات الأسلحة العسكرية الأمريكية إلى السعودية، أو معارضة الكونغرس الأمريكي لجزء من سياسة

(¹) جيمي كارتر: الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (1977 – 1981). ولد في ولاية جورجيا عام 1924. خدم في القوات البحرية بوصفه فيزيائياً حتى عام 1953، بعدها أدار أعمال شركات عائلته. دخل السياسة عام 1962، عندما انتخب عضواً في مجلس شيوخ ولاية جورجيا، وفي عام 1970 انتخب حاكماً للولاية حتى عام 1975. فاز بمنصب الرئاسة الأمريكية عن الحزب الديمقراطي عام 1976، ليصبح أول رئيس من الولايات الجنوبية منذ الحرب الأهلية الأمريكية. لم يتسن له تحقيق الفوز على مرشح الحزب الجمهوري رونالد ريغان في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 1980. توفي عام 1981. للمزيد من التفاصيل راجع:

<https://www.whitehouse.gov/1600/presidents/jimmycarter>; Paula K. Byers and Others, Op.Cit., PP.339 – 342.

(²) Paper Prepared in the National Security Council, Washington, January 19, 1977, NO.30, Cited in: F.R.U.S., Op.Cit., P. 170.

التسليح الامريكية تجاه السعودية، كان امراً وارداً جداً، لاسيما وان العلاقات الدولية في مجال التسليح، غالباً ما يصاحبها بعض المشكلات الناجمة عن فهم كل جانب لبنود الاتفاقيات، علاوة على الاصوات المعارضة لانتشار سباق التسليح بشكل عام.

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

1. Joint statement on Saudi Arabian - United States, Washington, D. C, June 8, 1974, Cited in: FCO 8/2575, Political Relations between Saudi Arabia and ANA United States of America, 1975 Jan 1-1975 Dec 31.
2. Telegram from British Embassy in Jeddah to FCO- Middle East Department, US/Saudi relations : the US corps of engineers , 25 May 1975. Cited in: FCO 8/2575, Political Relations between Saudi Arabia and ANA United States of America, 1975 Jan 1-1975 Dec 31.

ثانياً: الوثائق المنشورة:

1. Foreign Relations of the United States, 1969—1976, Vol. E—9, Part 2, Documents on the Middle East Region, 1973—1976, United States Government Publishing Office, Washington, 2019.
2. United States District Court, C.D. California, Northrop Corp. V. Triad Financial Establishment, September 4, 1984.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

أ- باللغة العربية:

1. سميرة احمد عمر سنبل، العلاقات السعودية الامريكية نشأتها وتطورها 1931-1975، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ام القرى- كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، السعودية، 1998.
2. عبد الرزاق حمزة عبدالله، مرسوم الإعارة والتأجير الأمريكي في سنوات الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة بغداد، 2006 .
3. محمد علي محمد، العلاقات الامريكية السعودية 1964 – 1975، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية – جامعة الموصل، 2002.

ب- باللغة الانكليزية:

1. Harry T. Drury and Peter J. Glenboski, Peace Hawk: A Case Study of a Foreign Military Sales Program and Its Management, A Thesis Presented to the Faculty of the School of Systems and Logistics of the Air Force Institute of Technology Air University In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science in Logistics Management, Ohio, 1977.

2. Odah Sultan Odah, Saudi -American relations 1968-1978 : A study in ambiguity, A thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy, University of Salford, U.K, 1988.

رابعاً: الكتب:

أ- باللغة العربية:

1. سعود بن عبد الرحمن السبعاني، ملوك واتباع، ط2، القاهرة، 2014.
2. محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الايرانية 1979-2011، عمان، 2013.
3. هنري كيسنجر، سنوات التجديد، ترجمة هشام الدجاني، ط2، المملكة العربية السعودية، 2010.
4. وليد حمدي الاعظمي، العلاقات الامريكية السعودية وامن الخليج العربي في وثائق غير منشورة (1965-1991)، ط1، لندن، 1992.

ب- باللغة الانكليزية:

1. Anthony H. Cordesman, The Gulf And The Search For Strategic Stability: Saudi Arabia, The Military Balance In The Gulf, And Trends In The Arab-israeli Military Balance, New York, 1992.
2. Cal Jillson, Texas politics Governing the Lone Star State, Seventh Edition, New York, 2019.

خامساً: البحوث والدراسات:

أ- باللغة العربية:

1. خليل محمد فؤاد محمد، العلاقات السعودية الأمريكية خلال عهد الملك فيصل 1964 - 1975، مجلة المؤرخ المصري، جامعة القاهرة - كلية الآداب، القاهرة، العدد 39، 2011.
2. علاء رزاق فاضل، العلاقات السياسية والعسكرية والامنية بين الولايات المتحدة الامريكية والكويت 1971-1974 في ضوء الوثائق الامريكية، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، جامعة المثني - كلية التربية للعلوم الانسانية، المجلد 15، العدد2، المثني، 2022.
3. علي ناجح محمد، اثر الحظر النفطي على العلاقات السعودية - الامريكية 1973-1975، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، المجلد 4، العدد 4، 2018.

ب- باللغة الانكليزية:

1. Christopher M. Blanchard, Saudi Arabia: Background and U.S. Relations, Congressional Research Service, Washington, November 16, 2009.
2. Margaret McAleer and Other, Donald Rumsfeld Papers, Library of Congress, Washington, 2010.

سادساً: الصحف:

1. Bernard Gwertzman, Milestone' pact is signed by U.S. and Saudi Arabia, The New York Times, June 9, 1974.

سابعاً: الموسوعات:

أ- باللغة العربية:

1. عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ج 2 ، ط 1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1981.
2. مجموعة مؤلفين، الموسوعة العربية الميسرة، ج 5، ط3، المكتبة العصرية، بيروت، 2009.
3. مفيد الزبيدي، موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث، عمان، 2004.

ب- باللغة الانكليزية:

1. Paula K. Byers and Others, Encyclopedia of World Biography, Vol.6, Second Edition, United States of America, 1998.

ثامناً: المعاجم والقواميس:

1. David Shavit, The United States in the Middle East, A historical dictionary, New York, 1988.
2. Mitchell K. Hall, Historical Dictionary of the Nixon-Ford Era, U.S.A., 2008.
3. Robin Bidwell, Dictionary Of Modern Arab History, New York, 2010.

تاسعاً: مواقع شبكة الأنترنت:

1. Encyclopedia Britannica , Cited in: <https://www.britannica.com/biography/Henry-Kissinger>.
 2. Encyclopedia Britannica, Cited in: <https://www.britannica.com/biography/Robert-S-McNamara>.
 3. Encyclopedia Britannica, Cited in: <https://www.britannica.com/biography/Richard-Nixon>.
- <https://www.whitehouse.gov/1600/presidents/jimmycarter>

النمذجة القياسية للعلاقة السببية بين البطالة والنمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1990-2022م) باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)

د. حسن علي عثمان فطر: الأستاذ المشارك - قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والدراسات التجارية - جامعة نيالا -

E-mail: hassan.fatur@gmail.com السودان

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة في السودان، ولتحقيق هذا الهدف تم وبناء وصياغة نموذج قياسي للعلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك خلال الفترة 1990-2022م. تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس: لماذا ترتفع معدلات البطالة في السودان بالرغم من غزارة موارده الطبيعية؟ وكيف يؤثر النمو الاقتصادي على البطالة؟ اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، كما استخدمت في الجانب التطبيقي المنهج الإحصائي بالاعتماد على أدوات الاقتصاد القياسي في التحليل مستخدماً نموذج الانحدار الذاتي (VAR). تم الحصول على بيانات الدراسة لتلك الفترة من الجهاز المركزي للإحصاء، ووزارة العمل والإصلاح الإداري. افترضت الدراسة عدداً من الفرضيات أهمها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي والبطالة في السودان. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد فقط في الأجل الطويل تتجه من البطالة إلى النمو الاقتصادي. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة، وأن النمو الاقتصادي يؤثر بنسبة (6%) على البطالة. أوصت الدراسة بالعمل على تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية والتوسع في التشغيل الذاتي لزيادة النمو الاقتصادي وخفض معدل البطالة.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الانحدار الذاتي، البطالة، نموذج، العلاقة السببية.

Standard Modeling of Causality Relationship between Economic Growth and Unemployment in Sudan for the period (1990 -2022) – by using Vector Autoregressive Model

Abstract:

The study aimed to measuring the impact of economic growth on unemployment in Sudan, to achieve this goal a standard model for the relationship between the variables of the study during the period 1990- 2022 was formulated and constructed. The study problem lies in the main question: why unemployment rate is increasing in Sudan among, massiveness of natural resources and how does economic growth affect unemployment? Descriptive Analytical method was used in theoretical side of the study and tools of econometrics in analysis was used in practical side (Vector Autoregressive Model). The study's data for that period was collected from the Central Bureau of Statistics and Ministry of Labor and Administrative Reform. The study assumed some hypotheses, the most important one is that there is inverse relationship having a negative impact statistically between economic growth and unemployment in Sudan. The study main findings indicated the existence of causality relationship in one side only in the long run from unemployment to economic growth. The study also has concluded to the existence of a negative relationship between economic growth and unemployment, in which economic growth affect unemployment by rate of 6%. The study has recommended to necessity of encouraging foreign and local investment and expansiveness on self- working in order to increase economic growth and decrease rate of unemployment.

Keywords: causality relationship, model, unemployment, autoregressive, economic growth.

المحور الأول: الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة:

البطالة ظاهرة اجتماعية تعاني منها معظم بلدان العالم بغض النظر عن مستوى تطور تلك البلدان، وتعد إحدى المشكلات والاختلالات الكبيرة التي تواجه الدول بنسب متفاوتة، خاصة النامية منها لأنها غالباً لا تعير العاطلين عن العمل أي اهتمام بعكس الدول المتقدمة التي تقدم إعانات شهرية لتلك الفئة مما تساهم في الاستقرار. وقد حظي موضوع البطالة باهتمام كبير في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل من قبل الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين باعتباره موضوعاً يشكل حضوراً دائماً في الساحة الدولية. هنالك العديد من الدراسات التي تؤكد على وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، وقد حظيت تلك العلاقة كذلك باهتمام من قبل الباحثين الاقتصاديين باعتبار أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي يترتب عليه خفض معدلات البطالة. وأن السودان أحد الدول التي تعاني من ظاهرة البطالة بسبب ضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي مما نجم عنه أثراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسية وأمنية بالغة التعقيد والخطورة الأمر الذي يتطلب الجدية في دراسة تلك الظاهرة بإبعادها المختلفة للحد منها ومعالجة آثارها، لذلك تحاول هذه الدراسة التركيز على فهم طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في السودان باستخدام أساليب كمية تساعد على القياس والتنبؤ بمسار حجم البطالة للمساهمة في حل المشكلة.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيار الموضوع إلى أن غالبية المشاكل الاجتماعية والأخلاقية التي يشهدها المجتمع السوداني تعود جذورها إلى انتشار ظاهرة البطالة وسط شريحة الشباب، لذلك تستوجب الدراسة والتحليل، هذا بالإضافة إلى رغبة الباحث في الخروج بنتائج تقدم كتوصيات تساعد السلطات في السودان على حل المشكلة وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

بالرغم من امتلاك السودان موارد طبيعية وبشرية ضخمة إلا أنه يتصف بالتخلف في اقتصاده بأسباب عديدة منها: الحروب الأهلية والعقوبات الاقتصادية المفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية والسياسات الاقتصادية غير المستقرة مما أثرت سلباً على نموه الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة. تتمثل مشكلة الدراسة في فحص كيف يؤثر النمو الاقتصادي على البطالة؟ كما تكمن مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل يؤثر النمو الاقتصادي على البطالة في السودان؟

2- ما مدى أثر النمو الاقتصادي على البطالة في السودان؟

3- هل توجد علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والبطالة؟

3- ما هي طبيعة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والبطالة؟

فرضيات الدراسة:

تري الدراسة أن هناك عدداً من الفرضيات الفرعية تتفرع من السؤال الرئيسي للدراسة: هل السودان يعاني من

ظاهرة البطالة بسبب ضعف النمو الاقتصادي؟ ويمكن صياغتها على النحو التالي:

1- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي والبطالة.

2- هنالك اختلاف في وجهات النظر حول تفسير اتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والبطالة.

3- هنالك علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى البطالة.

4- هنالك علاقة سببية تتجه من البطالة إلى النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على مفاهيم النمو الاقتصادي والبطالة وواقعهما في السودان.

2- دراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والبطالة.

3- قياس أثر العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والبطالة.

4- بناء نموذج قياسي للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في السودان.

5- التوصل إلى النتائج المفسرة لهذه العلاقة ووضع مقترحات لتخفيف حدة البطالة في البلاد.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في حل العقبات التي تواجه تقدم الاقتصاد السوداني ومن هذه العقبات مشكلة البطالة التي تظهر نتيجة لانخفاض مستوى التشغيل وفرص العمل وبالتالي انخفاض الطاقة الإنتاجية مما ينعكس على النمو الاقتصادي. كما تتمثل أهمية الدراسة العملية في الوصول إلى النتائج والتوصيات التي يمكن أن تشكل مرجعاً علمياً وعملياً، يفيد أصحاب القرار في وضع الخطط والسياسات التي يمكن أن تسهم في حل مشكلة البطالة في السودان وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام.

نموذج الدراسة:

استكمالاً لمعالجة مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها، فقد تم بناء نموذج فرضي تعرضه المعادلة الرياضية التالية:

$$U = \alpha - \beta EG + u_i$$

حيث أن:

U: البطالة = متغير تابع.

EG: النمو الاقتصادي = متغير مستقل.

α : الحد الثابت للدالة، ويعكس معدل البطالة عندما يكون معدل النمو الاقتصادي يساوي الصفر.

β : معامل الانحدار.

u_i : المتغير العشوائي.

وفقاً للنظرية الاقتصادية والأدبيات المتعلقة بالبطالة ترى الدراسة أن علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة علاقة عكسية وبالتالي معاملها سيكون سالباً وذلك وفقاً للواقع العملي.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الإحصائي بالاعتماد على أدوات الاقتصاد القياسي في التحليل مستخدماً نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) ومنهج دراسة الحالة؛ حيث تم اختيار السودان لمعرفة مدى أثر النمو الاقتصادي على البطالة.

حدود الدراسة:

الحد المكاني لجمهورية السودان، أما الحد الزمني فتغطي الدراسة الفترة الممتدة من 1990-2022م.

مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة بصورة أساسية على المصادر الثانوية من كتب ومقالات وأوراق علمية وتقارير المؤسسات الحكومية وتقارير المنظمات الدولية، كلها ساهمت في بناء الإطار النظري للدراسة وتغطية الجانب العملي فيها.

محاور الدراسة:

تتكون الدراسة من ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة.

المحور الثالث: منهجية التحليل ونتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة.

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري للدراسة

مفهوم البطالة:

تعرف البطالة بأنها حالة توقف لا إرادي عن العمل لاستحالة وجوده (حسين، 1992م) كما تعرف البطالة بأنها حالة وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل مؤهلين له بالنوع والمستوى المطلوبين وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة (عجمية وآخرون، 2006م). بينما ترى منظمة العمل الدولية أن البطالة هي الحالة الذي يكون فيها الفرد فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد لكنه لا يجده.

أما التعريف الإجرائي للدراسة؛ فهو التوقف الإجباري لجزء من القوى العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة فيه والقدرة عليه.

بناءً على ما سبق تستخلص الدراسة من التعريفات السابقة، أنه ليس كل من لا يعمل عاطلاً؛ فالطلاب والمعاقين والمسنين والمتقاعدين لا يتم تصنيفهم ضمن العاطلين عن العمل، وفي نفس الوقت ليس كل من يبحث عن العمل يقع ضمن دائرة العاطالة لأنهم في الأصل يعملون ولكن يبحثون عن فرص عمل أفضل وبالتالي لا يمكن إدراجهم ضمن مجموعة العاطلين.

قياس معدل البطالة:

معدل البطالة هو عبارة عن البطالة معبراً عنها كنسبة مئوية من القوى العاملة، وهو أحد المقاييس الرئيسة لأداء اقتصاد الدول، وأن السياسة الاقتصادية لكل بلد تركز على إبقاء هذا المعدل منخفضاً على مر الأزمنة قدر الإمكان، ويمكن حسابه على النحو التالي: (الوزني والرفاعي، 2004م).

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة (العاملون + العاطلون عن العمل)}} \times 100$$

أنواع البطالة:

يمكن تصنيف البطالة إلى أنواع عديدة كما يلي:

1- البطالة الاحتكاكية: هي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى (نصر، 2017م).

2- البطالة الهيكلية: هي الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوى العاملة بسبب تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي مثل عدم توافق مؤهلات ومهارات العامل مع الوظائف المتاحة، أو تطور أساليب الإنتاج من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب التقني والتكنولوجي، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توظيف جديدة (حامد، 2017م).

3- البطالة الدورية: هي البطالة المرتبطة بالدورة الاقتصادية، التي تظهر في فترات الكساد والتي تنتج عن قصور في الطلب على الإنتاج وما يصاحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الأسعار والأجور السائدة، فينكمش الإنتاج وقد تتوقف بعض المشاريع كلياً أو جزئياً مما يؤدي إلى تسريح عدد من القوى العاملة وهذا النوع من البطالة يسمى بالبطالة العابرة ويظهر عادة في الدول المتقدمة (حسام داود وآخرون، 2005م).

4- البطالة السلوكية: هي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوى العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف (نصر، 2017م).

5- البطالة المقنعة: هي البطالة التي يوجد فيها أفراد يعملون بأقل من الطاقة الإنتاجية أو في حالة وجود أعداد العاملين في بعض القطاعات دون أن يترتب على وجودهم ناتج صافي أو إضافي، أو حتى أنه قد يترتب أحياناً على توظيفهم نقص الناتج الكلي، أي أنهم في عمالة ظاهرياً فقط بينما عملهم لا يسفر عن خلق سلع أو خدمات، وبالتالي تكون إنتاجيتهم الحدية في الحالة الأولى صفراً وسالبة في الحالة الثانية (عجمية وآخرون، 2006م).

6- البطالة الموسمية: هي البطالة المرتبطة بمواسم معينة، مثل موسم الزراعة أو موسم السياحة أو موسم الحج، وعندما يتوقف العمل بنهاية الموسم تحدث البطالة الموسمية (حامد، 2017م).

7- البطالة المستوردة: هي البطالة التي تواجه جزء من القوى العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع، وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة (نصر، 2017م).

أسباب البطالة في السودان:

هناك عدة أسباب للبطالة في السودان نذكر منها ما يلي: (فطر، وآخرون 2022م)

- 1- ارتفاع معدل النمو السكاني وانخفاض معدل النمو الاقتصادي: من الملاحظ في السودان أن معدل النمو السكاني في زيادة مضطردة تفوق معدل النمو الاقتصادي وذلك بسبب ضعف الإنتاج والاستثمار وقلة رؤوس الأموال.
- 2- الحروب الأهلية وانحراف الموارد عن المشاريع التنموية: إن تفشي ظاهرة الحروب التي استمرت لفترة طويلة منذ الاستقلال، بالإضافة إلى الحرب الدائرة في أطراف البلاد مما يجعل الموارد المالية المخصصة لدعم المشاريع التنموية في البلاد تتجه إلى مواقع الحرب لتأمين المواطنين من ويلات تلك الحرب.
- 3- السياسات الاقتصادية التي تؤثر على العرض والطلب مما يؤدي إلى ظهور البطالة: المعدلات العالية للضرائب وتحديد مستوى عالي لسعر الفائدة ربما أدى إلى مكافحة التضخم لكنه يقلل الطلب الكلي خصوصاً على الاستثمار مما يؤدي إلى البطالة.
- 4- زيادة العمالة الوافدة: تزايد العمالة الوافدة (من دول الجوار) التي تقبل العمل بأجور منخفضة مما يحد من تشغيل المواطنين ويحرمهم من التدريب وإعادة التأهيل، وبالتالي زيادة العطالة الوطنية.
- 5- عدم تخطيط القوى العاملة: هذا يؤدي إلى عدم التقدير السليم والواضح للمهارات الإنسانية المطلوبة لكل مشروع في الخطة وكذلك تحديد نوع ووقت هذه الاحتياجات، وتخطيط القوى العاملة يتضمن تقدير مصادر القوى البشرية المتاحة وتقدير الخطوات الضرورية لتنميتها تنمية سليمة والاستخدام الرشيد لهذه المصادر.
- 6- الهجرة الداخلية: إن للهجرة من الولايات إلى العاصمة أثرها على حجم وطبيعة سوق العمل، فهي تؤدي إلى كثير من المشاكل والتضخم الحضري واختلال عمري للسكان ويترتب على الهجرة مشاركة الوافدين سكان العاصمة في الخدمات وانعكاس ذلك قصور في الخدمات.

واقع البطالة في السودان خلال فترة الدراسة:

تعتبر البطالة من أهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الاقتصاد السوداني والمعيقة له في النمو، ويلاحظ أن أكثر المشاكل الاجتماعية والأخلاقية التي يشهدها المجتمع السوداني تعود جذورها إلى انتشار ظاهرة البطالة وسط فئة الشباب. حيث يعاني السودان من فائض متعطل في القوى العاملة نتيجة لقصور عرض وسائل الإنتاج، ولقد أشارت دراسة أجراها قريب الله حامد، أن تطور نسبة البطالة في السودان أخذ مدتين رئيسيتين: المدة الأولى (1981 – 1999م) وخلال هذه المدة قد لاحظ أن حجم البطالة أخذ اتجاهاً عاماً متناقصاً، حيث انخفض معدل البطالة من 22.3% في العام 1981م إلى 16.6% عام 1990م ثم إلى 12.5% عام 1999م.

أما المدة الثانية (2000 – 2015م) فقد شهدت فيها معدلات البطالة اتجاهاً عاماً متزايداً، حيث ارتفع معدل البطالة من 15.2% عام 2000م إلى 17.5% في العام 2006م، ثم إلى 21.6% بحلول العام 2015م (حامد، 2017م). واستمر ارتفاع معدل البطالة ليصل 29.1% في عام 2022م تقريباً.

بالنظر إلى ما تقدم عرضه من واقع البطالة في السودان، تفسر الدراسة أن انخفاض معدل البطالة في المدة الأولى يعود سببه إلى قلة مؤسسات التعليم العالي التي ترفد سوق العمل بالكادر البشري والاستقرار الأمني الذي ساد أجزاء واسعة من السودان آنذاك عدا جنوبه، بينما يعود سبب ارتفاعه في المدة الثانية إلى انتشار مؤسسات التعليم العالي التي تخرج عدداً كبيراً من الخريجين في مختلف المجالات في تلك الفترة، هذا بالإضافة إلى توسع رقعة الحرب الأهلية لتشمل مناطق أخرى في أطراف البلاد خاصة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق مما نتجت عنه هجرة (نزوح ولجوء) مجموعات كبيرة من السكان من مناطق العمل والإنتاج إلى الإقامة داخل المعسكرات في أطراف المدن، وبذلك أصبحوا عاطلين عن العمل يعتمدون في معاشهم على المعونات التي تأتيهم من قبل منظمات العمل الإنساني، هذا إلى جانب جائحة كورونا التي ضربت كل العالم وانهاج سياسة الفصل التعسفي السياسي لعدد كبير من العاملين في المؤسسات الحكومية من قبل لجنة إزالة التمكين التابعة لحكومة الحرية والتغيير وإيقاف بعض الهيئات والمؤسسات غير الحكومية التي كانت تستوعب عدداً مقدراً من العاملين وترعى بعض العاجزين عن العمل، إضافة إلى ذلك الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد بسبب تطبيق سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين دون وضع أية اعتبارات لظاهرة الفقر المدقع التي تعاني منها شريحة واسعة من المجتمع السوداني. كل ذلك ساهم بشكل كبير في ارتفاع معدل البطالة في البلاد.

مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق الزيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (عجمية وآخرون، 2006م). كما يعرف بأنه مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي نتيجة حدوث تغيرات ضئيلة في مكونات المجتمع الاقتصادي تعكس بصفة تلقائية زيادة في الطاقة الإنتاجية للدولة يتسع بها حجم الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات مع احتفاظ تعداد السكان بمعدل تزايد طبيعي (المأحي، 2010م). ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي.

يلاحظ من خلال التعريف أن النمو الاقتصادي يعني في الغالب حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، الذي يعبر عن الدخل الكلي مقسوماً على عدد السكان؛ فزيادة الدخل الكلي لا تعني بالضرورة زيادة في النمو الاقتصادي؛ إذ أن علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي والسكان يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار؛ وذلك لتأثير نمو السكان على النمو الاقتصادي.

كما يلاحظ أن النمو الاقتصادي لا يطلق عليه حكم الزيادة إلا إذا تحقق فيه شرط الاستمرار، (كأن نستثني مثلاً إعانة حكومية ما مقدمة لدولة فقيرة من حسابات النمو)، ففي تلك المدة تحدث زيادة في الدخل الكلي، ولكنها مؤقتة.

إذاً مفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة.

مقاييس النمو الاقتصادي:

يقاس النمو الاقتصادي بالطرق التالية: (مصطفى، بدون تاريخ)

1- الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما أصطلح عليه تسمية معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديره بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، وما يعاب على هذا المقياس هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس؛ ولذا تستخدم غالباً عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

2- متوسط الدخل الفردي: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداماً وصدقاً لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

كما أن هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، وهما: (فتحية، 2009م)

- 1- طريقة معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.
 - 2- طريقة معدل النمو المركزي: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً.
- ويمكن قياس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على النحو التالي: (عبد الوهاب وفريد، 2005م).

$$\text{معدل النمو الاقتصادي في سنة 2022 م} = \frac{RGDP 2021 - RGDP 2022}{RGDP 2021} \times 100$$

RGDP 2021

العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة:

هناك ارتباط ما بين ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة إذ أن أغلب الاقتصاديين يفسرون هذه العلاقة عن طريق قانون اوكن الذي ينسب للاقتصادي الأمريكي Okun Arthur الذي حاول من خلال الإحصائيات الموجودة تقدير نسبة الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي جراء ارتفاع معدلات البطالة. فقد نجح اوكن في بيان وجود علاقة عكسية تبادلية بين البطالة والنمو الاقتصادي، حيث بين أنه إذا انخفضت البطالة بنسبة 1% فإن ذلك يكون راجعاً إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3% والعكس صحيح، كما بين أنه عند مستوى معين من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي سوف تؤدي إلى تحقيق زيادة في العمالة (شهيناز والبشير، 2016م).

ثانياً: الدراسات السابقة

- دراسة: فطر وآخرون (2022م) محددات البطالة في السودان – دراسة قياسية للمدة (1980-2020م): هدفت الدراسة إلى قياس محددات البطالة في السودان، ولتحقيق هذا الهدف تم بناء وصياغة نموذج قياسي للعلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك خلال الفترة 1980-2020م. تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس: لماذا تتزايد معدلات البطالة في السودان بالرغم من الجهود المبذولة للحكومات المتعاقبة لعلاج هذه الظاهرة؟ افترضت الدراسة عدداً من الفرضيات أهمها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار والبطالة في السودان. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الاستثمار والبطالة، ووجود علاقة طردية بين النمو السكاني والبطالة في السودان. كما توصلت الدراسة إلى أن

المتغيرات المستقلة تؤثر بنسبة (86%) على المتغير التابع. أوصت الدراسة بالعمل على تحسين مناخ الاستثمار بإزالة كافة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون اجتذاب المستثمرين وتدفق رؤوس الأموال من الخارج.

- دراسة: النويران وبني خالد (2017م) أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة في الأردن دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990 - 2015م): هدفت الدراسة إلى قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الأردن خلال الفترة (1990-2015م) من خلال الاطلاع على طبيعة تلك العلاقة، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام السلاسل الزمنية في دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها انتفاء أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الأردن، حيث تم رفض الفرضية القائلة: أن للنمو الاقتصادي أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية على البطالة في الأردن. وقد فسرت هذه النتيجة بأن جزء من البطالة في الأردن لا يرتبط بقدرة الاقتصاد على استحداث فرص العمل، وهو ما يمكن أن نعبر عنه بالبطالة الهيكلية، بالإضافة لوجود العمالة الوافدة والتي تستوعب جزء من أي أثر للنمو الاقتصادي على البطالة سوى كان سلباً أم إيجاباً.

- دراسة: الجنابي ومهدي (2014م) البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي- دراسة قياسية للمدة (1990-2010م): هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (1990-2010م) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لمتجهه لقياس العلاقة الدالية لمتغيرات النموذج وكانت النتيجة وجود علاقة بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي، حيث يؤدي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمقدار 1% إلى انخفاض معدل البطالة العام بمقدار 3.1% بعد سنة، أي وجود تأثير تتجه من النمو الاقتصادي إلى البطالة.

- دراسة: صلاح الدين (2014م) مشكلة البطالة في السودان وطرق معالجتها خلال الفترة من (2004 م- 2013م): هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب البطالة في السودان وطرق معالجتها خلال الفترة من 2004 - 2013 م. توصلت الدراسة إلى أن الارتفاع المتزايد للبطالة في السودان ينحصر في فئة الشباب في الفئة العمرية من (25 - 29) وتمثل هذه الفئة نسبة 35.5% حسب المسح السكاني للعام 2011م. أوضحت نتائج الدراسة عدم موافقة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل. أوصت الدراسة بتوحيد الجهود بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لحل مشكلة البطالة. كما أوصت بضرورة اهتمام الدولة بالتخطيط السليم لسياسات التعليم وربطه بمتطلبات سوق العمل.

المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تتفق هذه الدراسة مع دراسة فطر (2021م) في المتغير التابع والأهداف والمشكلة والمنهجية وطرق جمع البيانات وحدود الدراسة وتختلف معها في المتغيرات المستقلة والفرضيات. وتتفق هذه الدراسة مع دراسة النويران وبني خالد (2017م) في المتغير التابع والمستقل والأهداف والوصف التحليلي والمنهجية المتبعة وتختلف معها من حيث حدود الدراسة وأسلوب تحليل بيانات الدراسة. كما تتفق هذه الدراسة مع دراسة الجنابي ومهدي (2014م) في المتغير التابع والمستقل والأهداف والفرضيات والمنهجية المتبعة في تحليل بيانات الدراسة وتختلف معها من حيث حدود الدراسة. كذلك تتفق هذه الدراسة مع دراسة صلاح الدين (2014م) في المتغير التابع وأهداف الدراسة والمنهجية المتبعة في التحليل والحد المكاني وتختلف معها من حيث المتغيرات المستقلة والفرضيات والحد الزمني للدراسة.

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، أنها استخدمت نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) كمنهجية في تحليل بيانات الدراسة لقياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة باستخدام السببية في السودان، هذا بالإضافة إلى تغطية الدراسة لفترة زمنية طويلة نسبياً (1990-2022م) مما تعطي نتائج تتسم بالدقة والموضوعية.

المحور الثالث: منهجية التحليل ونتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة

يشتمل هذا المحور على منهجية التحليل والنتائج التي تم التوصل إليها من خلال تطبيق نمذجة العلاقات السببية لتحديد طبيعة العلاقة السببية طويلة وقصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد السوداني خلال الفترة (1990م - 2022م) من خلال تطبيق منهجية شعاع الانحدار الذاتي (VAR) وذلك على النحو التالي:

أولاً: توصيف نموذج الدراسة

يتضمن النموذج القياسي والذي يهدف إلى التعرف على العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والبطالة في السودان خلال الفترة (1990م - 2022م) وتشتمل هذه الخطوة على ما يلي:

(1) تحديد متغيرات الدراسة:

بما أن الدراسة تهدف إلى قياس العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والبطالة ولذلك فإن المتغيرات تتمثل في: (EG): معدل النمو الاقتصادي.
(U): معدل البطالة.

(2) منهجية التحليل والشكل الرياضي للنموذج:

اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من أساليب التحليل القياسي المتقدمة لاختبار العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والبطالة في السودان، تتمثل في استخدام منهجية شعاع الانحدار الذاتي (VAR) لأنه من الشائع جداً في الاقتصاد أن يكون هناك نماذج فيها بعض المتغيرات ليست فقط متغيرات مفسرة لمتغير تابع، ولكن هي أيضاً تُفسر بالمتغيرات التي كانت تفسرها. في هذه الحالة نحصل على نماذج المعادلات الآتية، والتي يجب تحديد أي منها داخلية والمتغيرات الخارجية أو المحددة سابقاً. انتقد Sims (1980) قرار التمييز بين المتغيرات. وفقاً لـ Sims إذا كان هناك أية بين عدد من المتغيرات يجب أن تعامل جميع المتغيرات بنفس الطريقة. بمعنى آخر يجب ألا يكون هناك تمييز بين المتغيرات الداخلية والخارجية، بناءً على ذلك جميع المتغيرات تعامل كمتغيرات داخلية، هذا يعني في شكلها المخفض كل معادلة تأخذ نفس المتغيرات مما يقود إلى بناء نماذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) ولذلك فإن سيمس يعتبر أول من جاء بفكرة شعاع الانحدار الذاتي (VAR) كبديل للنماذج البنوية التي تعتمد على المعادلات الآتية.

وتتركز نمذجة شعاع الانحدار الذاتي على فرضية تقارب التطور الاقتصادي لوصف السلوك الديناميكي من N متغيرة x_t مرتبطة خطياً بالماضي. ومثال على ذلك السلسلة الزمنية y_t التي تتأثر بالمتغيرات الحالية والمتغيرات السابقة x_{t-1} وأتياً السلسلة الزمنية x_t تكون سلسلة تتأثر بالقيمة الحالية والقيم المحددة سابقاً للسلسلة الزمنية y_t في هذه الحالة النموذج البسيط ثنائي المتغير يكون كالتالي:

$$-1y_t = \beta_{10} + \beta_{12}x_t + \gamma_{11}y_{t-1} + \gamma_{12}x_{t-1} + u_{yt}$$

$$-2x_t = \beta_{20} + \beta_{21}y_t + \gamma_{21}y_{t-1} + \gamma_{22}x_{t-1} + u_{xt}$$

حيث نفترض X_t, Y_t مستقرة، u_{yt}, u_{xt} حد الخطأ الغير مرتبطة ذاتياً وتتصف بأنها ذات ضجيج أبيض. ويظهر لنا جلياً أن كل معادلة انحدار لعنصر من الشعاع Y على ماضيه وماضي العناصر الأخرى من الشعاع ولذلك نرى في هذه المعادلات نوعاً من الانتظام الإحصائي في إدخال المتغيرات، وبشكل خاص أخذ التأثيرات الديناميكية بين هذه المتغيرات في الحسبان. وأن تقدير النموذج يمكن أن يتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى على كل معادلة ويتطلب بناء نماذج VAR إتباع الخطوات التالية:

(1) اختبار استقرارية متغيرات الدراسة:

قبل استخدام البيانات في تقدير نماذج الدراسة سوف يتم اختبار استقرار وسكون متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استخدام اختبارات جذر الوحدة بهدف التحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسلة (درجة سكونها) حيث يعد شرط السكون شرطاً أساسياً من شروط تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية. وسوف تعتمد الدراسة على تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للتأكد من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

(2) اختبارات التكامل المشترك:

تستخدم الدراسة منهجية التكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل والذي يتطلب أن تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الاختبار غير مستقرة في مستواها ولكنها تتمتع بنفس درجة الاستقرار أي أنها تصبح ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى أو الثانية. حيث يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في أحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن (عطية، 2005م).

وحسب منهج القياس الاقتصادي هناك العديد من طرق اختبار التكامل المشترك ومن أهمها:

أ- طريقة انجل – جرانجر (Engle-granger).

ت- طريقة (Johanson). اختبار الحدود (Bound Test approach).

(3) تحديد درجة التأخير لنماذج الدراسة:

يستوجب قبل تقدير نماذج الدراسة وفقاً لمنهجية (VAR) تحديد درجة التأخير (فترات الإبطاء) المناسبة له وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير من أهمها:

1- معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE) Final Predictor Error Criterion.

2- معيار المعلومات ل (AKAIKE (AIC.

3- معيار المعلومات لشوارتز (SC).

4- معيار المعلومات HOIC (Criterion information Quinn in Hannan).

ملحوظة: يمكن أن نحصل في التطبيق العملي على نتائج مختلفة من هذه المعايير، في هذه الحالة نقوم باختيار التباطؤ الزمني الذي حصلنا عليه في العدد الأكبر من المعايير.

(4) تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة:

من بين الطرق المستخدمة للوصول إلى العلاقة ما بين مجموعة من متغيرات السلاسل الزمنية ما يسمى بطريقة السلاسل الزمنية المتعددة (multivariate time series model) والتي تفسر قيم المتغير الحالية بالقيم السابقة وبالقيم السابقة للمتغيرات الأخرى، لذلك سيستند التحليل القياسي في هذه الدراسة على ما يسمى بفحوصات (multivariate Granger causality test) ضمن إطار نموذج متجه تصحيح الخطأ وخاصة وأن تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية يعتبر مهماً خاصة في المدى القصير من أجل تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات مما يمكننا من الفهم النظري الجيد للظواهر الاقتصادية ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة، ولذلك سوف نبحت في هذه الدراسة إمكانية وجود علاقة سببية متبادلة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد السوداني خلال الفترة (1990م - 2022م) من خلال ما يسمى بفحوصات multivariate Granger causality test خاصة وأن تطور أدوات التحليل القياسي سوف تساعدنا على فحص مثل هذه العلاقة المتبادلة لذلك يعتبر فحص جرانجر للسببية من أشهر الأدوات الإحصائية المستخدمة في استقصاء التأثير المتبادل بين المتغيرات في بيانات السلاسل الزمنية.

(5) نموذج تصحيح متجهات الخطأ (VECM)

إن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات يعنى إمكانية تصميم نموذج متجه انحدار ذاتي (VAR) على هيئة فروق أولى للمتغير مع إضافة فجوة زمنية متباطئة، لذلك ستقوم هذه الدراسة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ بوصفه إحدى التقنيات الإحصائية الحديثة في تحليل سرعة التكيف والتلاؤم مع المتغيرات عبر الزمن، ويعرف انجل معامل تصحيح الخطأ بأنه نسبة عدم التوازن في فترة زمنية معينة والتي صححت في الفترة الزمنية اللاحقة. ويقوم نموذج تصحيح الخطأ في هذه الدراسة على أن هنالك علاقة توازنية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من خلالها تتحدد القيمة التوازنية وتتميز طريقة تصحيح الخطأ عن الطرق الأخرى مثل طريقة انجل -جرانجر وطريقة جوهانسون بقدرتها على فصل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة إلى علاقة في المدى البعيد وأخرى في المدى القصير، بالإضافة إلى فصل معامل حد تصحيح الخطأ.

ويتم الكشف عن العلاقة السببية في المدى الطويل من خلال معنوية معامل الخطأ التصحيحي (ECT) أما المدى القصير فيتم الكشف عن العلاقة السببية من خلال فحص المعنوية المشتركة لمعاملات المتغيرات عند الارتباطات الزمنية التي يتم تحديدها سابقاً والذي يسمى اختبار (F) لمتغيرات الفروق المتباطئة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الدراسة اعتمدت على نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتحديد العلاقة الديناميكية القصيرة والطويلة الأجل واختبارات (Granger Causality) للسببية. وبذلك تصبح الصيغة النهائية للنماذج المراد تقديرها على النحو التالي:

$$EG = B0 + B1U + U_t \quad (1)$$

$$U = C0 + C1EG + U_t \quad (2)$$

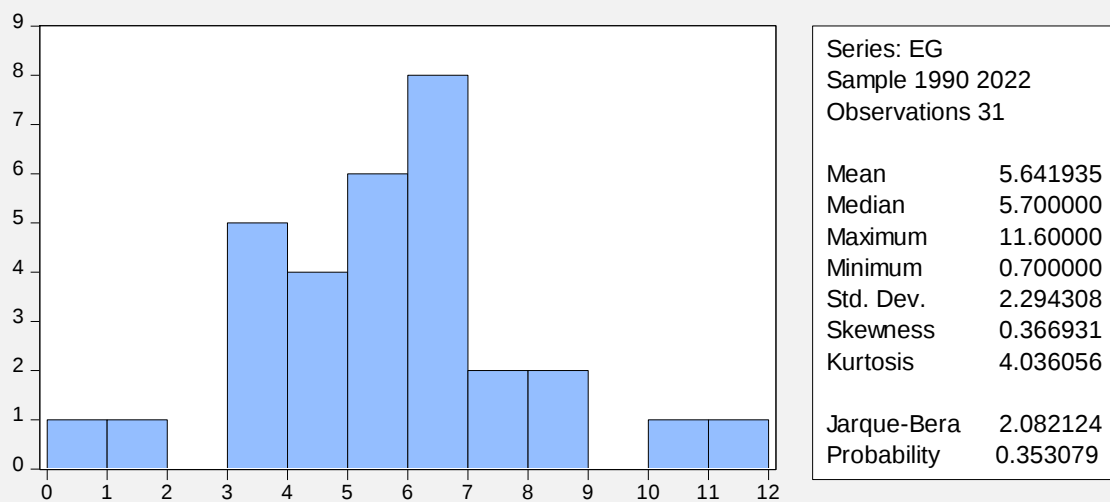
ثانياً: نتائج التحليل لنماذج الدراسة

(1) التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة:

استخدمت الدراسة التحليل الإحصائي الوصفي في أولى مراحل التحليل الإحصائي في تحليل بيانات الدراسة وذلك من أجل وصف وتحليل بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة موضع القياس باستخدام كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمدى لمعرفة أكبر وأقل قيمة وكذلك استخدام معامل الالتواء لتحديد شكل التوزيع للبيانات. وذلك على النحو التالي:

(أ) النمو الاقتصادي:

الشكل رقم (1) يوضح التحليل الإحصائي الوصفي لمتغير النمو الاقتصادي

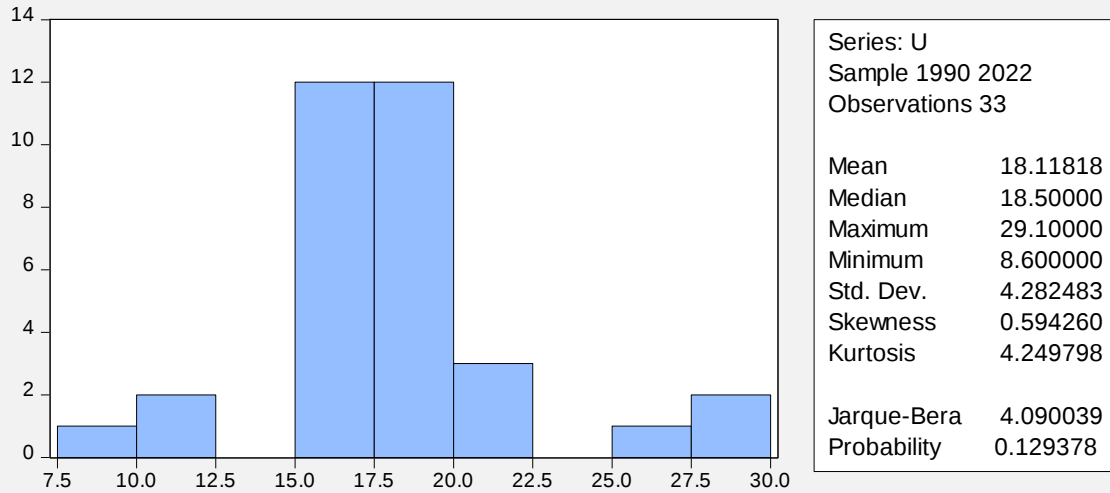


المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامج EViews12، 2023م.

بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1990م - 2022م) (5.64) بانحراف معياري (2.29) وبحد أعلى مقداره (11.6) وذلك في عام (1996م) وحد أدنى مقداره (0.70) في عام (2012م) كما يدل اختبار الالتواء على أن بيانات سلسلة متغير النمو الاقتصادي تتوزع توزيعاً طبيعياً، حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (0.366) كما يدعم ذلك اختبار (Jarque-Bera) حيث بلغت قيمة الاختبار (2.08) بمستوى دلالة معنوية (0.353) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية (0.05).

(ب) البطالة:

الشكل رقم (2) يوضح التحليل الإحصائي الوصفي لمتغير البطالة



المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامج E.Views12، 2023 م.

بلغ متوسط معدل البطالة خلال فترة الدراسة (1990 م - 2022 م) (18.1) بانحراف معياري (4.28) وبحد أعلى مقداره (29.1) وذلك في عام (2022) وحد أدنى مقداره (8.6) في عام (1993) كما يدل اختبار الالتواء على أن بيانات سلسلة متغير البطالة تتوزع توزيعاً طبيعياً، حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (0.594) كما يدعم ذلك اختبار (Jarque-Bera) حيث بلغت قيمة الاختبار (4.09) بمستوى دلالة معنوية (0.129) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية (0.05).

(2) اختبار استقرار بيانات السلاسل الزمنية (اختبارات جذر الوحدة):

بالرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة فإن الدراسة ستعتمد على تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) والجدول (1) يوضح نتائج اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1990 م - 2022 م).

الجدول رقم (1) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1990 م - 2022 م)

القرار	اختبار جذر الوحدة		المتغيرات
	قيمة الاختبار (ADF)	P.value	
مستوى الاستقرار			
الفرق الأول	-5.867	0.0001	1/ النمو الاقتصادي (EG)
الفرق الأول	-7.636	0.0000	2/ البطالة (U)

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناءً على مخرجات برنامج E.Views12، 2023 م.

يتضح من الجدول رقم (1) واعتماداً على اختبار ديكي-فولر الموسع بوجود ثابت واتجاه أن جميع المتغيرات غير ساكنة في مستوياتها ولذلك تم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات، فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد أخذ الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (النمو الاقتصادي، البطالة) متكاملة من الدرجة الأولى (1) وهذا يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

(3) نتائج التكامل المشترك لنماذج الدراسة:

بعد الحصول على نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتم تحديد درجة التكامل لكل متغير والاستنتاج بأن السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من نفس الرتبة ولذلك فإن الاختبار المناسب لاختبار التكامل المشترك هو اختبار (Johanson) للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات موضع الدراسة، وفيما يلي نتائج اختبار التكامل المشترك لعلاقات متغيرات الدراسة.

(أ) اختبار التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والبطالة:

فيما يلي نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك لنموذج العلاقة بين النمو الاقتصادي

والبطالة في السودان خلال الفترة (1990م - 2022م):

الجدول رقم (2) يوضح اختبار التكامل المشترك للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0095	15.49471	20.07008	0.495313	None *
0.6246	3.841466	0.239407	0.008221	At most 1
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0060	14.26460	19.83068	0.495313	None *
0.6246	3.841466	0.239407	0.008221	At most 1

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناءً على مخرجات برنامج EViews12، 2023م.

يتضح من الجدول (2) أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (Eigenvalue Max) وإحصائية الأثر (Trace value) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%. وتشير هذه النتيجة إلى رفض فرضية العدم والتي تعني عدم وجود أي متجه للتكامل وقبول الفرض البديل بوجود متجه وحيد للتكامل المشترك لمتغيرات نموذج أثر البطالة على النمو الاقتصادي مما يعني أن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل وبالتالي فإن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار قصيرة وطويلة المدى.

(ب) اختبار التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والبطالة:

فيما يلي نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك لنموذج العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة:

الجدول رقم (3) يوضح اختبار التكامل المشترك للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0095	15.49471	20.07008	0.495313	None *
0.6246	3.841466	0.239407	0.008221	At most 1
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0060	14.26460	19.83068	0.495313	None *
0.6246	3.841466	0.239407	0.008221	At most 1

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناءً على مخرجات برنامج EViews12، 2023م.

يتضح من الجدول (3) أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (Eigenvalue Max) وإحصائية الأثر (Trace value) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%. وتشير هذه النتيجة إلى رفض فرضية العدم والتي تعني عدم وجود أي متجه للتكامل وقبول الفرض البديل بوجود متجه وحيد للتكامل المشترك لمتغيرات نموذج أثر النمو الاقتصادي على البطالة مما يعني أن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل.

(4) اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق:

بما أن نموذج (VAR) يعتبر حساس جداً للفجوات الزمنية ولذلك تم تحديد فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات في نموذج الدراسة باستخدام متجه انحدار ذاتي غير مقيد Model Unrestricted vector Autoregressive من خلال استخدام خمسة معايير مختلفة لتحديد الفترة (الشوربيجي، 2009م، 157) وهي:

1- معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE).

2- معيار معلومات أكيكلي (AIC).

3- معيار معلومات شوارز (SC).

4- معيار معلومات حنان كوين (Q-H).

5- معيار نسبة الإمكان الأعظم (LR).

ووفقاً لهذه المعايير يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى التي تمتلك لأقل قيمة والتي أجمعت عليه معظم المعايير، ويوضح

الجدول (4) نتائج اختيار فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (4) يوضح معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة

HQ	SC	AIC	FPE	LR	L Log	Lag
9.454312	9.521757	9.425770	42.52462	NA	-125.2479	0
8.170428*	8.372765*	8.084801	11.14387*	39.29436*	-103.1448	1
8.226464	8.563692	8.083753*	11.20819	6.541573	-99.13066	2
8.435660	8.907780	8.235865	13.25440	2.883692	-97.18417	3
8.646030	9.253041	8.389149	15.90059	2.574206	-95.25352	4

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناءً على مخرجات برنامج E.Views12، 2023م.

* تشير إلى العدد الأمثل لفترات الإبطاء الذي يختاره كل معيار عند مستوى معنوية (5%).

ويتضح من الجدول (4) أن العدد الأمثل لفترات الإبطاء والذي أجمعت عليه معظم المعايير المستخدمة والذي يمتلك أقل القيم للمعايير هي فترة إبطاء واحدة وهي التي يتم استخدامها في تقدير العلاقة السببية بين البطالة (U) والنمو الاقتصادي (EG).

(5) تقدير نموذج تصحيح متجهات الخطأ (VCEM)

أولاً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ لقياس أثر البطالة على النمو الاقتصادي

يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ للبطالة (U) كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي (EG) كمتغير تابع وفقاً للنموذج

التالي:

$$DEG = c + \sum_{i=1}^P g \Delta EG_{i-1} + \sum_{i=2}^P g \Delta U_{i-2} + \psi ECT_{t-1}$$

وفيما يلي جدول يوضح نتائج تصحيح الخطأ للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي من خلال تطبيق نموذج VAR

الجدول رقم (5) يوضح نتائج اختبار تصحيح الخطأ للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1281	1.573845	0.201430	0.317020	EG(-1)
0.0498	-2.081387	0.192656	-0.208335	U(-1)
0.6603	0.444843	0.440909	0.196135	C
0.1405	-4.020996	0.265762	-1.068629	EC(-1)
R-squared=0.45				
Adjusted R-squared= 0.39				
F-statistic= 6.967				
Prob(F-statistic)= 0.017				

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views12، 2023م.

يظهر الجدول (5) أن هناك علاقة عكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة معامل البطالة (-0.208) وهي قيمة سالبة وذات دلالة معنوية، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لمعامل البطالة (0.0498) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05). ويدل معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) والذي بلغت قيمته (0.39) أن نسبة

(39%) من التباين في المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغير المستقل (البطالة) بينما (61%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج وهذه النتيجة تدل على عدم جودة توفيق العلاقة.

كما يتضح من الجدول عدم معنوية معامل تصحيح الخطأ $(CointEq(-1)^*)$ حيث بلغت قيمته (-1.06829) بمستوى المعنوية (0.1405) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية (0.05).

ثانياً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ لقياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة

حيث يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنمو الاقتصادي (EG) كمتغير مستقل والبطالة (U) كمتغير تابع وفقاً للنموذج التالي:

$$DU = c + \sum_{i=1}^P g \Delta U_{i-1} + \sum_{i=0}^q \delta_i \Delta EG_{i-1} + \psi ECT_{t-1}$$

وفيما يلي جدول (6) يوضح نتائج تصحيح الخطأ للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة من خلال تطبيق نموذج VAR

الجدول رقم (6) يوضح نتائج اختبار تصحيح الخطأ للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5552	0.597701	0.203195	0.121450	U(-1)
0.1133	-1.638999	0.193997	-0.317961	EG(-1)
0.0835	1.799708	0.438808	0.789726	C
0.4580	-0.753340	0.267845	-0.201778	EC(-1)
R-squared=0.12				
Adjusted R-squared= 0.06				
F-statistic= 6.967				
Prob(F-statistic)= 0.017				

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج EViews12، 2023م.

يظهر الجدول (6) أن هناك علاقة عكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة معامل النمو الاقتصادي (-0.317) وهي قيمة سالبة وليست ذات دلالة معنوية، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.1133) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05). ويدل معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) والذي بلغت قيمته (0.06) أن نسبة (6%) من التباين في المتغير التابع (البطالة) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغير المستقل (النمو الاقتصادي) بينما (94%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج.

كما يتضح من الجدول معنوية معامل تصحيح الخطأ $(CointEq(-1)^*)$ حيث بلغت قيمته

(-0.201778) بمستوى المعنوية (0.4580) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية (0.05).

(6)- تحديد اتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والبطالة:

يشير فريدمان (Freidman 1997م) إلى أن تحليل الانحدار يوفر طرق مفيدة في تلخيص البيانات وعمل التنبؤات اللازمة، ولكنه غير قادر لوحده على اكتشاف العلاقة السببية واتجاهها، ولذلك سنقوم بفحص السببية من أجل معرفة قوة واتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والبطالة.

ويشير جرانجر إلى أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين أو أكثر يعني وجود علاقة سببية بينها في اتجاه واحد على الأقل، ولذلك سوف تعتمد الدراسة اختبار فحص جرانجر للسببية في استقصاء العلاقة السببية المتبادلة بين البطالة والنمو الاقتصادي وفقاً للفرضيتين الآتيتين:

أ- فرض عدم الأول: لا توجد علاقة سببية من البطالة إلى النمو الاقتصادي.

ب- فرض عدم الثاني: لا توجد علاقة سببية من النمو الاقتصادي إلى البطالة.

في حال كانت المتغيرات مستقرة عند المستوى بحيث لا يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك بينها، يتم تحديد وجود علاقة سببية من عدمها باستخدام اختبار (F) في حالة فحص السببية الثنائية لجرانجر أي من خلال مقارنة القيمة المحسوبة ل (F) مع القيمة الحرجة، وكالعادة نرفض الفرضية الصفرية عن وجود علاقة سببية من متغير (X) إلى متغير (Y) إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الحرجة.

أما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة (1) فيتم فحص السببية من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM) أي من خلال مقارنة القيمة المحسوبة ل (Chi-squares) مع القيمة الحرجة، وكالعادة نرفض الفرضية الصفرية وجود علاقة سببية من المتغير (X) إلى المتغير (Y) إذا كانت قيمة (Chi-squares) المحسوبة أكبر من قيمة (Chi-squares) الحرجة.

وبما أن هناك تكامل مشترك بين البطالة والنمو الاقتصادي كما تم إيضاحه سابقاً ولذلك سنقوم هنا باختبار اتجاه العلاقة السببية في المدى القصير والمدى الطويل وذلك باستخدام فحص جرانجر للسببية عن طريق نموذج تصحيح الخطأ، وبما أن هناك تكاملاً مشتركاً بين متغيرات الدراسة يعني أن هناك ثلاثة احتمالات للعلاقة السببية كما يلي:

الاحتمال الأول: أما أن تكون العلاقة من البطالة باتجاه النمو الاقتصادي.

الاحتمال الثاني: أن تكون العلاقة من النمو الاقتصادي باتجاه البطالة.

الاحتمال الثالث: أن تكون العلاقة بكلا الاتجاهين أي من البطالة إلى النمو الاقتصادي ومن النمو الاقتصادي إلى البطالة.

إن العلاقة السببية في المدى الطويل يمكن تحديدها عن طريق معنوية معامل تصحيح الخطأ، فوجود دلالة إحصائية لمعامل تصحيح الخطأ، يعني أن هناك علاقة سببية من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع. أما المدى القصير فيمكن تحديد العلاقة السببية من خلال اختبار Wald لمتغيرات فروق التباطؤ والتي تم الحصول عليها من خلال نظام المعادلات المستخدمة في نموذج تصحيح الخطأ.

أولاً: تحديد اتجاه العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في المدى الطويل

فيما يلي جدول يوضح نتائج تصحيح الخطأ للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي

الجدول رقم (7) يوضح نتائج اختبار تصحيح الخطأ للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي

اتجاه العلاقة	معامل تصحيح الخطأ	مستوى المعنوية	القرار
البطالة إلى النمو الاقتصادي	-1.068629	00050.	قبول
النمو الاقتصادي إلى البطالة	-0.201778	45800.	رفض

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج EViews12، 2023م.

يظهر الجدول (7) عدم معنوية معامل تصحيح الخطأ في حالة النمو الاقتصادي كمتغير تابع والبطالة كمتغير مستقل ووجود علاقة سببية في المدى الطويل تتجه من البطالة إلى النمو الاقتصادي حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية لمعامل تصحيح الخطأ للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي (0.005) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (5%). بينما لا توجد هناك علاقة سببية في المدى الطويل تتجه من النمو الاقتصادي إلى البطالة، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية لمعامل العلاقة بين النمو الاقتصادي كمتغير مستقل والبطالة كمتغير تابع (0.4580) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%). وعليه نخلص من نتائج التحليل إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد في الأجل الطويل تتجه من البطالة إلى النمو الاقتصادي.

ثانياً: تحديد اتجاه العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في المدى القصير

فيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار (Wald) للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الأجل القصير:

الجدول رقم (8) يوضح نتائج اختبار (Wald) للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الأجل القصير

اتجاه العلاقة	قيمة F	مستوى المعنوية	القرار
البطالة إلى النمو الاقتصادي	1.526	2360.	رفض
النمو الاقتصادي إلى البطالة	818.1	1830.	رفض

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج EViews12، 2023م.

يظهر الجدول (8) نتائج اختبار ((Wald)) للعلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والبطالة إلى عدم وجود علاقة سببية في المدى القصير تتجه من البطالة إلى النمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة (F) (1.526) بمستوى المعنوية (0.236) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية 5%. كذلك عدم وجود علاقة سببية في المدى القصير تتجه من النمو الاقتصادي إلى البطالة، حيث بلغت قيمة (F)

(1.818) مستوى المعنوية (0.183) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية 5%. وعليه نخلص من

نتائج التحليل إلى عدم وجود علاقة سببية بين البطالة والنمو الاقتصادي في الأجل القصير.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

توصلت الدراسة لعدد من النتائج كما يلي:

- 1- أظهرت نتائج الدراسة أن النمو الاقتصادي يؤدي دوراً هامشياً في خفض معدل البطالة.
- 2- كشفت نتائج التحليل وجود علاقة عكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي.
- 3- أكدت نتائج التحليل وجود علاقة سببية في اتجاه واحد فقط في الأجل الطويل تتجه من البطالة إلى النمو الاقتصادي.
- 4- أثبتت نتائج التحليل عدم استقرار بيانات الدراسة في المستوى واستقرارها في الفرق الأول.
- 5- دلت نتائج التحليل على عدم وجود علاقة سببية بين البطالة والنمو الاقتصادي في الأجل القصير.
- 6- بينت نتائج التحليل أن نسبة 6% من التغيرات التي تحدث في البطالة تعزى للتغير الذي يحدث في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، بينما النسبة الباقية من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج وهذه النتيجة تدل على عدم جودة توفيق النموذج في تفسير العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والبطالة في السودان خلال فترة الدراسة.
- 7- بينت نتائج الدراسة من جانب آخر أن نسبة 39% من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي تعزى للتغير الذي يحدث في البطالة، بينما النسبة الباقية من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج وهذه النتيجة تدل على عدم جودة توفيق النموذج في تفسير العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والبطالة في السودان خلال فترة الدراسة.

ثانياً: التوصيات

بناءً على النتائج توصي الدراسة بالآتي:

- 1- دفع عجلة الإنتاج الوطني بقوة لخلق نمو اقتصادي عالي قادر على امتصاص البطالة.
- 2- العمل على ترسيخ ثقافة العمل الحر ونشرها في المجتمع.
- 3- الاهتمام بالتخطيط السليم لسياسات التعليم وربطه بمتطلبات سوق العمل.
- 4- العمل على تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية والتوسع في التشغيل الذاتي.
- 5- مراعاة التوافق بين نمو السكان والنمو الاقتصادي، بحيث ينمو الأخير بدرجة أكبر من نمو الأول من أجل المحافظة على معدل منخفض للبطالة.
- 6- العمل على وفق الحرب وإحلال السلام في كل أنحاء البلاد.
- 7- السير في طريق تبني فكرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر أحد أبرز الآليات المهمة لمواجهة مشكلة البطالة مع ضرورة رفع سقف تمويل تلك المشروعات.

المصادر والمراجع:

- صلاح الدين، عائشة حسين (2014م) مشكلة البطالة في السودان وطرق معالجتها خلال الفترة من (2004 م- 2013م) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم.
- الجنابي، نبيل مهدي ومهدي، عيسى محمد (2014م) البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي- دراسة قياسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 2.
- الماحي، محمد محمد (2010م) تخطيط وتمويل التنمية (المناهج- النماذج- التطبيق)، الإسكندرية، بستان المعرفة.
- النويران، ثامر علي وبني خالد، حمود حميدي (2017م) أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة في الأردن - دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990 – 2015م) مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 2، العدد 4، الجزائر.
- الوزني، خالد واصف والرفاعي، أحمد حسين (2004م) مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- حامد، قريب الله عبد المجيد عبد القادر (2017م) المحددات الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في السودان- دراسة قياسية باستخدام انحدار المركبات الرئيسة للمدة (1981 – 2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 100، المجلد 23.
- حسام داود وآخرون (2005م) مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- حسين عمر (1992م) الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر، الطبعة الرابعة، القاهرة.
- شهباز، طالب سوميه والبشير، لبيق محمد (2016م) أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1990- 2012) مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس.
- عبد الوهاب الأمين وفريد بشير طاهر (2005م) مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، المنامة، مملكة البحرين.
- عجمية، محمد عبد العزيز وآخرون (2006م) التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية. مصطفى مقدم (بدون تاريخ) بحث حول التُّمو الاقتصادي، متوفر على شبكة الإنترنت: www.startimes.com
- فتحية بناني (2009م) السياسة النقدية والتُّمو الاقتصادي - دراسة نظرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس.
- فطر، حسن علي عثمان وآخرون (2022م) محددات البطالة في السودان- دراسة قياسية للمدة (1980- 2020م) باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الحادي عشر، الجزء الثاني، الأردن.
- نصر ضو (2017م) أسباب ومظاهر الفقر حالة الجزائر في الفترة (1990- 2013م) رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.

توظيف الأدوات غير التقليدية في تحقيق التحدي: الاستهداف الإدراكي لأمن الدولة الوطني (أنموذجا)

أ.د. حيدر علي حسين : أستاذ السياسة الدولية في كلية العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية، بغداد

مستخلص:

ركزت معظم الاتجاهات المعنية بالأمن اهتمامها على تعريف الأمن الوطني وعناصره ومكوناته من أجل بناء نظام أمني متكامل، مع تنامي حدة التحديات وتعدد مصادرها وأنواعها، وما يتعلق بموضوع هذا البحث، وهو الإدراك، وما علاقته بالتحدي، وكيفية تحويل الإدراك إلى تحدي، ودراسة كيفية استخدام أدوات التأثير بطريقة جديدة. وهنا يأتي الوعي واستخدامه كنموذج واضح لهذه التحديات المستجدة، لذلك لا بد من أن تركز الأبحاث المستقبلية على شرح هذا النوع من التحديات لفهمها بشكل أوسع ومعرفة أسبابها وعواقبها، وبناء مجتمع متكامل. الإمكانيات اللازمة للرد عليه.

كلمات مفتاحية: أمن وطني، تحديات، الإدراك، التحديات الإدراكية، أنماط التحدي، توظيف الإدراك في التحدي

Employing unconventional tools to achieve the challenge of cognitive targeting for national state security (a model)

abstract

Most of the trends concerned with national security have focused their attention on defining national security and its elements and components in order to build an integrated security system, with the challenges, their form and type, and what is related to the subject of this research, which is perception, what is its relationship to the challenge, how to turn perception into a challenge, and studying how to use the tools of influence in a new way. Here comes awareness and its use as a clear model for these emerging challenges, Therefore, it is necessary for future research to focus on explaining this type of challenge in order to understand it more broadly, to know its causes and consequences, and to build the necessary capabilities to respond to it

Keywords

National security, challenges, perception, cognitive challenges, patterns of challenge, using perception in challenges

مقدمة

في ضوء التطورات التي تشهدها البيئة الامنية الدولية فيما يتعلق بمكوناتها وابعادها وطبيعة التحديات التي تفرزها وكيفية مواجهتها، يأتي موضوع تحقيق الامن في مقدمة الاولويات التي ينبغي ان تضعها دوائر صنع القرار في حساباتها، ويسخر لها الامكانيات وتحقق القدرات، وتستجمع الموارد اللازمة للتعامل معها على وفق إدراك يستوعب التحديات الناتجة ويحدد مصادرها ومسبباتها والمساحات التي تستهدفها في بنية الامن الوطني للدولة، ومن ثم يتم تحديد شكل ونمط التصدي والمواجهة.

وتجدر الإشارة الى ان دراسة التحدي كمحور رئيسي تعد محاولة لوضع آليات للعمل وفق معايير تتناسب مع الواقع الأمني المستجد بأنماط التحدي والذي يؤثر في الوجود الكياني للدولة ، على الرغم من أن فرضية تحقيق استتباب امني هي

نسبية وليست مطلقة لارتباطها بعدم القدرة على تحقيق امن مطلق بكل جوانبه مهما امتلكت الدولة من مقومات امنية ، حيث تبقى نقاط ضعف غير واضحة في جوانب معينة تستهدفها التحديات التي اصبحت تأخذ ابعاد ومجالات وانماط مستجدة غير معهودة ، أو قد تواجه الدولة تحديات قد تكون غير تقليدية أو غير مشخصة مثل قوى مجهولة أو سياقات تحدي تطل الادراك والتفكير ومدرجات دوائر وذهنية صانع القرار والتكوين القيمي للمجتمع ، وهي بذلك تتجه الى محاولة الإخلال بصياغة البناء الاستراتيجي للأمن الوطني في الدولة.

والملاحظ ان معظم الاتجاهات التي تعنى بالأمن الوطني قد ركزت جل جهدها في تحديد الامن الوطني وعناصره ومكوناته من اجل صناعة منظومة امن متكاملة ، في حين لم تتطرق هذه الدراسات الا بالقدر اليسير الى التحديات وشكلها ونوعيتها وبالذات ما يخص موضوع هذا البحث وهو الادراك ونمطيته وما علاقته بالتحدي وكيف تحول الادراك الى نمط من انماط التحدي ، فضلا عن دراسة اليات التوظيف لأدوات تأثير بصياغات جديدة. وهنا يأتي الادراك وتوظيفه كأنموذج واضح لهذه التحديات بصياغاتها المستحدثة.

وفي خضم هذه الحالة المتطورة وما افرزته من تحديات تمس امن الدولة ، فان الادراك يأتي بالمرتبة الاولى من بين اليات مواجهة التحدي ، وعلى هذا الاساس فان القول بان (الادراك هو عملية مهمة تدخل في دراسة معطيات الامن الوطني ، ويترتب عليها وضع اسس التفاعل مع ما يتم فهمه من تحديات) يحظى بدرجة عالية من الصحة والقبول ، فكلما جاء هذا الادراك شاملا لمصادر التحدي ، كانت بالمقابل اجراءات المواجهة أكثر فاعلية في الاداء. ولكن المشكلة في هذا الاتجاه لا تتمثل بوجود إدراك من عدمه للتحديات وانما تكمن في التحدي الادراكي بحد ذاته وكيف ان التحدي اصبحت يستهدف البنية الادراكية للدولة ومجتمعاتها ، اي كيف تم توظيف هذا الادراك والتأثير فيه لتغييره والتأثير فيه. وبالتالي بات من الضرورة الملحة ان تركز الجهود البحثية على تفسير هذا النمط المستجد من التحدي لوضع تصورات وتفسيرات وفهمه بشكل اوسع والوقوف عند مسبباته وتداعياته وكذلك بناء القدرات اللازمة للاستجابة له.

وتأتي أهمية البحث مما يمثلته بعده دراسة حديثة تعالج الإطار المحدد للتحديات التي تواجه امن الدولة ، في جزئية مستحدثة تتعلق بالإدراك ، وما له من تأثير في توجهات الدولة وقيادتها في مجال المواجهة. كما تنبع الأهمية من هذه البحث كونه يمثل خطوة في دراسة واسعة تختص بالأدوات غير المشخصة التي توظفها جهات الاستهداف لأمن الدولة ، في سياق تعرض الدولة للتحدي بأنماطه ومستوياته.

ومن خلال الافكار الواردة يمكن ان نتحدد اشكالية هذا الموضوع في إطار ما يمثلته المسار التطوري لأدوات التأثير غير التقليدية في تحقيق تحديات امن الدولة الوطني مع اختيار الادراك كأنموذج لهذا التوظيف. وعلى اساس هذه الاشكالية يمكن ان تطرح مجموعة من التساؤلات التي تستكمل مساحات الدراسة ولعل أهمها:

1- التعرف على جدلية العلاقة بين التحدي والادراك والتوظيف غير التقليدي وادوات التأثير في امن

الدولة

2- كيفية توظيف الادراك في تحقيق التحدي لامن الدولة

3- ما هي القطاعات التي يستهدفها التحدي الادراكي في الدولة

4- ما هي طبيعة ادوات الاستهداف التي توظف الادراك كتحدٍ

وللإجابة على هذه التساؤلات ومدى علاقتها بالتوظيف غير التقليدي لأدوات التأثير يمكن ان تصاغ فرضية البحث على النحو الاتي: يمثل الادراك مجالا من مجالات التوظيف فيما يخص ادوات التأثير غير التقليدية في تحقيق التحدي لأمن الدولة الوطني، بما ينتج قدر من التأثير النابع من استهداف المكون الادراكي والتفكير الاستراتيجي والاداء والسلوك الذي تتبناه الدولة بنظامها وقيادتها ومؤسساتها، ما يعني تعرض قطاع مهم من قطاعات بنية الامن الوطني للخطر والاختراق.

وفي هذا السياق لابد من تبلور منهج محدد بمقاربات ومداخل الاستقراء والوصف والتحليل من اجل التوصل لنتائج واقعية لمعرفة كيفية التوظيف في اطار الادوات غير التقليدية وكيفية تحول الادراك الى مادة لتحقيق التحدي، وعلى هذا الاساس من الرؤية والفكرة المتكونة في هذا البحث يمكن تقسيمه الى محاور مترابطة يناقش كل محور موضوعا محددا ينسجم مع طروحات الافكار التي تم عرضها في البحث، كالإدراك وادوات التأثير وادوات التحدي الادراكي ومساحات الاستهداف الادراكي لأمن الدولة و مسارات التحدي والتوظيف و توظيف الادراك في تحديات الامن الوطني.

المحور الاول: الادراك وأدوات التأثير غير التقليدية

يجسد الأمن أولوية متقدمة من الأولويات الاستراتيجية لاي دولة. وبرغم الاهمية القصوى لمفهوم الامن وشيوع استخدامه، الا انه يصعب تحديد مفهوم واحد او ايجاد قانون يحكم ظاهرة الامن الوطني للدولة، وكذلك الامن الدولي أو العالمي. ويتفاوت مفهوم الأمن ومضمونه من مجتمع لآخر ومن مدة لأخرى، ومرد هذا التفاوت، الاختلاف في الإيديولوجية السائدة في المجتمع، وإلى الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم على تحقيقها فضلا عن طبيعة النظام السياسي، فضلا عن متغير مهم مؤثر في ذلك هو طبيعة ونوعية التحديات والتهديدات التي تواجه الدولة¹

ونتيجة لتزايد التعقيدات المرتبطة به اتسع نطاق فهمه نحو مديات اوسع شملت المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من مجالات تكون امن الدولة، وأصبح بمفهوم شامل متعدد الوجة². هذا التعقيد والتنوع في مساحات امن الدولة الوطني ارتبط ايضا بوجود تحديات متعددة، اتخذت مستويات وانماط مختلفة تستهدف بنية الامن في الدولة بمسارات واتجاهات جديدة، وهذه التحديات لا تتولد من فراغ، وانما هناك جهات تعمل على تحقيق التحدي من خلال استهداف بنية امن الدولة. وهناك تحديات تنبع من داخل الدولة ذاتها، وهنا يكون لزاما ان نشير الى وجود تطور في هذا المجال يتمثل بتوظيف ادوات غير تقليدية في تحديات الامن الوطني للدولة. ففي الوقت الذي تركز الدولة على حماية قطاعات محددة لأمنها الوطني ومواجهة مستويات معروفة ومشخصة من هذه التحديات، برزت انماط من التحديات المتشابكة التي تستهدف إدراك الدولة بنظامها السياسي واجهزتها ومؤسساتها، وامن الدولة كبنية متكاملة بمكوناتها وابعادها التي تشمل المدرجات المجتمعية وقيم الدولة وعناصر منعها وقوتها الذاتية وعقيدتها السياسية وحتى العسكرية، مما يصعب مواجهتها والتعاطي معها عبر الأطر الأمنية والعسكرية التقليدية³. وهذا يعني ان تحديات الامن

1 أرناس بنافي، المعنى المعاصر للأمن القومي، إصدارات مركز وحي للدراسات، على الرابط : <http://wa3efoundation.net/Post/article5> : كذلك ينظر : عبد الفتاح علي الرشدان، تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد، 46، 2019، ص 120

² ينظر: عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، الطبعة 1ط، بيروت، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2014، صص 31-32

³ ينظر للمزيد : سيف الدين زمان الدراجي، التأثير الاستراتيجي لتحديات الأمن السيبراني، مؤسسه مطالعات و تحقيقات بين الملل

ابرار معاصر تهران، على الرابط : <https://tisri.org/?id=lmyp5cmy>

الوطني للدولة اتسعت وتشعبت وتنوعت مستوياتها وانماطها واستجذبت فيها مكونات اوسع، ولعل من أبرز هذه التحديات هو توظيف الجهة المستهدفة لأدوات تأثير وتحويلها الى تحد بألية غير تقليدية كما أشرنا وأبرزها الاستهداف الادراكي كنمط مستجد من انماط التحدي الامني، هذا ما دفع نحو دراسة وصياغة تصورات واضحة للتحدي الادراكي وفهم الية التوظيف غير التقليدي لأدوات التأثير الكامنة والتي يأتي الادراك في مقدمتها.

ويعد توظيف الادوات الإدراكية تطوراً نوعياً في مستويات استهداف الامن الوطني للدولة، اذ يسعى هذا الاستهداف بطبيعته الى ارباك القيم الإدراكية لدى الخصم او الجهة المستهدفة وجعله يدمر نفسه من الداخل. ويمثل الاستهداف الادراكي بعده تحدياً مهماً من تحديات الامن الوطني للدول تغيير السلوكيات والقناعات ويتحدد مجال ادائه نحو الشعوب والأفراد والحكومات ايضاً، ومكوناته إضعاف معنويات الجهة المستهدفة وتحطيم إرادتها وقيمتها ومتبنياتها الفكرية وهنا تكمن قوة تأثير هذا النمط من التوظيف لأدوات التأثير غير التقليدية في تحديات الامن الوطني للدولة

وتجدر الإشارة الى اهم الدوافع التي تقود نحو تفعيل او اتساع مساحة هذا الجانب من توظيف الادوات واللجوء اليه في عملية المواجهة الامنية بين الدول، اذ أصبح من الصعب على الدول تحمل تكاليف الحرب العسكرية المباشرة التي تستنزف طاقاتها المالية والاقتصادية بشكل هائل، فضلاً عن النتائج التي تحققها هذه الاستهدافات التي تقوم على تحقيق التحدي بواسطة ادوات جديدة، لذا بدأت ملامح مستوى متطور من المواجهة يتضح في ضوء سرعة التفاعل الذي تشهده ساحات الأداء الامني بين الدول¹.

يمكن قول، إن الموضوع الاكثر أهمية، فيما يتعلق بتحديات الأمن الوطني للدولة، ينحصر بكيفية إدراك هذه التحديات والوقوف عند مصادرها ومسبباتها، ومن ثم وضع تصورات لمعالجتها، بالقدر الذي يتيح الفرصة لمعالجة الازمات الناتجة عنها والتعامل مع تداعياتها على المستوى الداخلي ووضع الصياغات اللازمة لها وتحجيم امكانية اتساعها وتمددتها. وبما ان الادراك هو عملية مهمة تدخل في دراسة معطيات الأمن الوطني وطبيعة التفاعل مع الازمات والية ادارتها، فانه يكون عرضة للاستهداف من اجل افقاد الجهات المتصدية للتحدي امكانية الفهم الواقعي للتحدي ومساره ومن ثم نتائجه، وهذا هو صلب موضوع هذا البحث، وعلى اساس هذا الاتجاه المتطور في التحدي فأن توظيف الادراك لتحدي مدركات الدولة هو موضوع غاية في الاهمية لما يترتب عليه من نمط مستجد في إطار الامن وتحدياته².

وتجدر الإشارة الى ان توفر الادراك الصحيح لمستويات التحدي، يمنح القيادات القدرات والآليات السياسية اللازمة لإنتاج استراتيجية امنية رصينة، تنقسم الى محاور عدة، يعالج كل منها مجالاً محدداً من مجالات الامن الوطني كالسياسي، والاعلامي والاجتماعي وغيرها، كما يمنح الحكومة القدرة على التكيف مع الازمات الداخلية ومرونة بقدر معين للتفاعل معها، هذا ما يجعل الأمن الوطني الشامل في قمة الأولويات الوطنية، والذي يتضمن أمن الوطن بكل أركانه والحلقات المكونة لتلك الأركان، ودعم وحماية بيئة الاستقرار المجتمعي، وقوة ومكانة و تأثير الدولة بين الدول الاخرى، الى جانب المعرفة التامة بمناطق نفوذ الدولة الجيوبولوتيكية الاستراتيجية محلياً وإقليمياً ودولياً و حمايتها والدفاع عنها ضد المخاطر على المدى القصير والمتوسط والبعيد، والعناية بالربط والتنسيق بين حلقات الأمن الوطني الأخرى الاقتصادية،

¹ ينظر : الحرب الإدراكية: اختبار قدرة المجتمع اليهودي على التحمل، file:///C:/Users/win%208/Desktop

² ينظر : حيدر علي حسين ، امجد زين العابدين طعمة ، التحديات والازمات الامنية .. ادراك المستويات واسلوب الادارة، ورشة عمل ، الجامعة المستنصرية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، 5 / 11 / 2012 ، على الرابط : https://uomustansiriyah.edu.iq/web_article.php?post_id=400:98&lang=ar

والسياسية، والعسكرية، والإدارية، والصحية، والتعليمية، والتقنية وغيرها وحمايتها من مختلف المخاطر. بالإضافة الى نقطة محورية في هذا الجانب تتمثل بالفهم الصحيح لمسار الازمات واحتمالية وقوعها وتدارك تداعياتها والاحاطة بها ومن ثم العمل على تفكيكها¹.

المحور الثاني: التحدي ومسارات التوظيف

يمكن وضع مفهوم مبسط للتحدي او التحديات برؤية مختصرة، بعدها الاحداث والصعوبات والمخاطر الداخلية والخارجية التي تعيق الدولة من تحقيق عمليات التنمية وعلى تحقيق الاستراتيجيات والاهداف والخطط سواء كانت داخلية أو خارجية، والتي تنعكس أثارها السلبية على جميع القطاعات والمجالات². وسياسيا فالتحدي هو مجموعة افعال وردود افعال متضادة ومستمرة على مستويات متنوعة بين أطراف لهم اهداف استراتيجية متعكسة ذات ابعاد حضارية وتقنية وديناميكية تهدف الى اختراق امن الخصم واضعافه وارباكه ومنعه من تحقيق اهدافه الحيوية. وبهذا المعنى فأن مفهوم التحدي يتطلب وجود أطراف او فواعل سواء اكانت هذه الفواعل دولية او غير دولية افراد ام جماعات وهو ينطوي على وجود انسيابية عالية للأفعال وردود الافعال بين أطراف التحدي وعلى مختلف انواعها المباشرة وغير المباشرة³.

كما يمكن توصيف التحديات بأنها الصعوبات والمخاطر بأنواعها التي تواجهها الدولة والتي تنعكس على وتضعف بنيتها وتؤثر على توجهاتها السياسية⁴.

في السابق وقبل ظهور العولمة، كانت التحديات تفسر بطابع عسكري ويتم التعامل معها باستخدام القوة العسكرية، والدول كانت تتسابق فيما بينها في تسليح جيوشها حتى أن بعض الدول كانت تعد امتلاك القوة العسكرية أولوية عليا تفوق باقي الاولويات. وأصبح تحقيق الأمن الوطني للدولة مرتبطا بطبيعة واشكال التحديات. وبظهور عصر المعلومات وتراجع تأثير الحدود السياسية الجغرافية للدول أصبح تحقيق الأمن مرتبطا بالتنمية الامنية، ولم يعد يشمل المجال العسكري فقط، في ضوء تداخل اشكال التحديات والمخاطر المستجدة. اذ لم تعد مرتبطة بالجغرافيا السياسية وأصبحت أغلب دول العالم عاجزة عن التعامل بمفردها مع التحديات والمخاطر المحيطة بأمنها القومي، وتغيرت طبيعة التحديات والإشكاليات التي تواجه الأمن الوطني للدول وتطورت التحديات وتم تحيد القوة العسكرية كمصدر تهديد وتحدي للأمن الوطني للدول، وأصبحت آليات وتحديات وإشكاليات الأمن الوطني تهدد الأفراد والمواطنين مباشرة بواسطة القوى الناعمة وهي تهديدات موجهة في معظمها إلى النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الثقافية، والغرض منها إحداث خلل واضطراب في عناصر قوة الدولة الواحدة وإضعاف جبهتها الداخلية وتمزيق نسيجها المجتمعي، فجميع الحكومات على مستوى العالم تكتسب شرعيتها من رضا مواطنيها من خلال آليات توفر احتياجاتهم المعيشية والأمنية مع تحقيق التنمية وتعمل الحكومات على تطوير نظامها التعليمي والصحي لكسب ثقة مواطنيها وحماية جبهتها الداخلية⁵.

¹ المصدر نفسه

² أسامة أحمد الشركسي، التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي 2011-2016، رسالة ماجستير، منشورة جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2017، ص 16

³ شيماء معروف فرحان، ادراك التهديد واثره في ادارة الازمة الدولية دراسة حالة البرنامج النووي الايراني، بيت الحكمة، بغداد، 2014، ص 23

⁴ أسامة أحمد محمد الشركسي، التحديات السياسية وتأثيرها على الامن المجتمعي العربي 2011-2016، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2017، ص ص 16-17

⁵ وليد نجا، التحديات والإشكاليات التي تواجه الأمن القومي للدول، جريدة اليوم السابع، في 2023/8/16، على الرابط: <https://www.youm7.com/story/2023/8/16>

وللتحدي مفهوم مهم يتمثل بمجموعة افعال ومعاكسها تكون مستمرة على مستويات متعددة بين أطراف لهم اهداف متضادة ذات ابعاد حضارية وتقنية وديناميكية تسعى الى تحقيق اختراق الطرف الاخر واحداث الاربك فيه واضعافه ومنعه من تحقيق اهدافه الحيوية¹.

ولو دققنا النظر في هذا المفهوم لوجدنا ان التحدي كمفهوم يتطلب وجود أطراف او فواعل سواء كانت من الدول او من غيرها ويتضمن انسيابية عالية للأفعال وردود الافعال الموازية بين أطراف التحدي.

وفي استنتاج قائم على التحليل، نذهب الى ان التحديات هي المشاكل والصعوبات او المخاطر التي تواجه الدولة وتحد من تقدمها وسلامتها واستقرارها ومصالحها الحيوية، سواء داخليا او خارجيا، فلا بد ان يكون التهديد هو الشعور بالخطر الذي يستدعي الحاجة الى اتخاذ إجراءات تهدف الى تحقيق الأمن، تلك الإجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية. وهنا يمكن القول ان التهديد في بعده الاستراتيجي يتضمن تلك الحالة التي أصبح فيها أمن الدولة في مواجهة مستويات متقدمة من الخطر، بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، معرضا الأمر الذي قد يضطر الى اللجوء الى استخدام القوة العسكرية من أجل الدفاع عن مصالح الدولة.

ومن المهم ان نشير في هذا الجزء من البحث ونحن بصدد الحديث عن التحديات، الى وجود بعض التمييز بين التحدي والتهديد، ولأهمية هذا الطرح كان لابد من وضع عدد من مؤشرات الاختلاف بين المفهومين. فالتحدي يتميز عن التهديد بالانسيابية العالية للأفعال وردود الافعال بين الاطراف مع وجود تمييز بعنصري الاستمرارية والمكان والزمان، في حين ان التهديد يمكن ان يتوقف قبل تطوره او ينتهي من خلال عدم اتخاذ الطرف المهدد لاي ردة فعل او الاستجابة لمطالب الطرف الأول صاحب التهديد. كما يختلف الاثنان في ان التحدي هم اشمَل والتهديد هو جانب من جوانب التحدي، إذ يتضمن التحدي كل مضامين التهديد السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية، كما لا يفوتنا ان نذكر ان هناك تمييز بين طبيعة التوظيف للموارد والإمكانات، ففي التحدي يكون هناك توظيف شامل للموارد والإمكانات، إما في التهديد فليس هناك ضرورة ان يتم توظيف شامل لتلك الموارد والإمكانات².

وينبغي ان نؤكد ان تحديد مستويات التحدي يتطلب معرفة تأثير هذا التحدي على الامن الوطني، وهو بالتأكيد الهدف الاكبر الذي تسعى التحديات الى تحقيقه سواء كانت التحديات موجّهة بطريقة محددة او موجودة ونابعة من اداء او ضعف او عدم قدرة او نقص او تراجع التخطيط بالنسبة لمحاور الامن في الدولة.

ولابد من توضيح ان هناك علاقة حقيقة بين التحدي والامن مما يحقق مستويات التحدي وأنماطه وهذا ما يتطلب صياغة القدرة لمواجهة هذه التحديات بأنماطها ومستوياتها من قبل الدوائر المتصدية للأمن الوطني في الدولة. لذا فان القول بان اثر التحدي وحتى التهديد يسهم في رسم معالم الامن وتحديد مستوياته ومضامينه اصبح يحظى بجانب كبير من القبول والدقة ، فلو تطرقنا لمستويات التحدي للامن لوجدنا ان التحديات التي تواجهها الدولة سوف تمثل خطرا في مواجهة امنها الوطني سواء في مستواه الخارجي او الداخلي ، كأن تكون هذه التحديات متمثلة بضعف موارد الاقتصاد وتراجع الوعي المجتمعي ومشكلات الهوية، ومشكلات المياه والامن الغذائي وضعف القدرات العسكرية وتراجع القدرة على

¹ نقلا عن علي هادي الحميدي ، تحديات الامن القومي العربي في التسعينات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1991 ، ص6

² شيماء معروف فرحان ، مصدر سابق، ص 25

استدامة الامن¹ وصولاً الى عدم القدرة على اتخاذ القرار في السياسة الخارجية مما سيكون بأثر سلبي على امن الدولة الوطني .

وتجدر الاشارة الى ان هناك تطورات طرأت على الامن واساليب تحقيقه بالتطورات على مستوى التحديات من حيث اشكالها وادوات واساليب ممارستها ومدى تأثيرها ، لذا فان الصياغات الحديثة للأمن بمختلف المستويات اصبحت تتحدد من خلال تحديد مستويات التحدي ومصادره وانماطه المستجدة ، ودرجة تأثير كل نمط ومستوى على الامن ، وكذلك قدرة الدولة على مواجهة ذلك عبر ردود افعالها او طبيعة التعامل مع التحديات.² اذ ان الدول تتخذ تدابير دائمة ومتطورة من أجل ان تكون مستعدة لمواجهة مخاطر التحديات والتي تستدعي تعزيز وتعضيد مقومات المواجهة بالاعتماد على عناصر قوتها الوطنية لتفادي عواقب الإضرار بمصالحها الاستراتيجية ومرتكزات أمنها الوطني.³

المحور الثالث: توظيف الادراك في تحديات الامن الوطني

لا شك فان كل دولة تواجه تحديات خارجية وداخلية تهدد امنها الوطني، تتمثل بمستويات وانماط مختلفة، وهنا لابد من الاشارة الى ان هناك دولاً تعد مثالا واضحا للدول والمجتمعات التي تتحكم بها ادوات التأثير والتحديات التي تهدد امنها الوطني، وتشكل المؤشرات العامة لتكوين البنية الأمنية التي توصف بأنها المحاور والاسس التي لها سمات ثابتة ومتحولة والتي تمثل عنصر لتشكل هيكلية الامن في الدولة، بالاستناد الى عناصر الاستراتيجية التي تضم محددات الجغرافية والاقتصاد، وعناصر السياسة، والاجتماع، والسكان، وهذه العناصر بمجموعها تتأثر بمعطيات البيئة الامنية وبدورها تسهم في صيرورة بنية وتركيبية الامن داخل الدولة بالاشتراك مع العناصر الاخرى المتطورة والتي تأتي على هيئة تحديات ذات طابع مختلف وعلى مستويات متعددة.

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى ان الأمن الوطني لأي بلد يجسد قضية مركزية جوهرية تحتل قمة هرم الأولويات الاستراتيجية، لذا توجه الدول اهتمامها ومواردها من اجل صياغة استراتيجيات أمنية تتضح فيها بشكل جلي مصالحها الحيوية، والتي في ضوئها يتم رسم الأهداف العليا وتحديد وسائل تنفيذها.

ان ما يدور في مختبرات تطوير التحديات يتمحور حول استهداف بيئة التفكير، التي أصبحت ميدان الصراع الحقيقي بين الدول. ورغم أن التحديات وما ينتج عنها من تهديدات تقليدية لا تزال تمثل خطراً فعلياً على الأمن والاستقرار الدوليين كما يحدث حالياً في مناطق عدة من العالم، فإن التحديات الإدراكية تعمل بالتوازي معها وتمثل خطراً أكثر استدامة من الانماط الكلاسيكية من التحدي كونها توسع ساحات المواجهة المستقبلية. ولم تأتي هذه النقطة في تطوير اساليب التحدي من فراغ، وانما ثمة تحولات طرأت على بيئة العمليات، وعلى السياقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية في المواجهة وكذلك على طبيعة المخاطر التي تواجهها الدول والتي مهدت لتنوع انماط التحدي وطريقة الاستهداف والتوجيه ودرجة التأثير. فبرز التوظيف الادراكي لتحقيق التحدي والتأثير المطلوب، بتغيير ساحة

¹ فرج عصام ، وليد العوامير ، أثر التحديات الداخلية والخارجية على الامن القومي العربي: الواقع وآفاق المستقبل ، مجلة علوم الانسان والمجتمع ، المجلد 10، العدد 3، عمان / الاردن ، 2021، ص 135

² شيماء معروف فرحان ، مصدر سابق ، ص 28

³ سيف الدين زمان الدراجي ، التأثير الاستراتيجي لتحديات الأمن السبيرياني، مؤسسه مطالعات و تحقيقات بين الملل

ابرار معاصر تهران، على الرابط : <https://tisri.org/?id=lmyp5cmy>

ومجالات المواجهة والتصدي نحو بيئة اوسع من التحديات لعل المهم منها التحدي المستجد وهو التحدي الادراكي، ضمن سياق التحديات غير المدركة التي تواجه امن الدولة الوطني¹.

وتقليدياً فإن طبيعة التحديات الأكثر شيوعاً أخذت أشكالاً اقتصادية صرفه، او عسكرية او معلوماتية، إلا أن تطور الفكر الاستراتيجي في إطار بناء التحدي صنع نتائج مهمة على مستوى التأثير بالتحدي الموجه، والذي يحقق زعزعة امن واستقرار مجتمعات والعبث بتوجهها الفكري ويربك القيادات السياسية ويحول مفاهيمها القيميّة. وبات ما يعرف باسم التحديات التي قاعدتها الاساسية الأخبار المضللة والمعلومة الزائفة والتأثير الفكري والقيمي والسلوكي وغيرها من المواد المنتشرة بمثابة ذخيرة في بناء هذا النمط من التحديات التي تهدف إلى خلق تصدعات داخلية في المجتمعات، وهو ما يجعلها تشكّل تحدّي أمني معاصر للدول. ليصبح هذا الاتجاه من توظيف العناصر جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التأثير بالتحدي التي تتبناها الدول في إطار صراعاتها التي توظف الاساليب الهجينة المتنوعة في المواجهة².

وتتشرك العديد من العناصر في تكون التحدي الادراكي اذ توظف هذه العناصر في مواجهة مجموعة متنوعة من الجهات المستهدفة، بثقافتها ومعتقداتها وقيمتها وتاريخها وحاضرها ومستقبلها، ويؤدي تحقيق التحدي الادراكي وظائف مهمة لعل الأبرز منها هو احداث خلل في الرؤية الاستراتيجية للدولة واختراق منظومة التفكير واضطراب تشكل الصورة الذهنية في منظومة الامن الوطني، ولابد ان نشير الى الية تكون التحدي الادراكي واسلوبه في الاستهداف وهو على النحو الاتي:

أولاً: تحقيق قدر كاف من الخطر للجانب المستهدف، في جانب التفكير والتخطيط بحيث يكون التحدي بمستوى مؤثر ويمكن ان يحدث التغيير المنشود من استهداف المجتمع بتعريض قدرته على التحمل للخطر.

ثانياً: التفوق على استراتيجية مواجهة التحديات التي تضعها الدولة والحد من تأثيرها عبر امكانية اختراق القطاعات المستهدفة.

ثالثاً: فرض مدركات خاصة تؤثر على ثوابت المنظومة الفكرية والاستيعابية للجهة المستهدفة من خلال صناعة محتوى ادراكي متكون من قيم وافكار، حيث بات من السهل إعادة برمجة وعي الجمهور، وخلق منظومات من القيم الجديدة له، أي خلق مدركات جديدة للطرف الاخر، من خلال نظرية (السيطرة والتوجيه الاستراتيجي) والتي تقوم على اساس تنظيم السيطرة على مسلمات الادراكية للفرد ومن ثمة قبولية مسلماته الفكرية بما يلائم مصالح الطرف الاول، ومن ثم توجيه الدلالات الادراكية للفرد من خلال قلب المنظومة الفكرية بتجاه مسارات الطرف المسير، وبالتالي يكون من

¹ امال بو شارب، القوة الناعمة والحرب الإدراكية في دراسة إيطالية جديدة، عرض كتاب، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/culture/2023/9/30/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A>

² ينظر: الحرب الادراكية الاسرائيلية الاساليب والادوات، مركز الاتحاد للابحاث والتطوير، في 9 حزيران ، 2023، ص 4 على الرابط : <https://apa-inter.com/static/media/uploads/21232f297a57a5a743894a0e4a801fc3/files/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%83%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9.pdf>

السهولة كسر حاجز التأثير للطرف الاخر والسيطرة عليهم من خلال خلق رأي وفكر مصطنع يتم تحريكه من خلال وسائل التأثير والسيطرة العملية والتي اصبح لها منظورها الخاص بعيداً عن العمليات العسكرية¹.

رابعاً: عدم السماح للدولة المستهدفة باستغلال او توظيف قاعدتها ومكوناتها الذاتية من قيم وعمق فكري وبعد حضاري لمواجهة التحديات وتجريدها من ادواتها الادراكية التي توظفها لمواجهة التحدي والتي يمكن ان تتحكم بها وتحويلها الى عناصر مواجهة.

خامساً: تحقيق القدرة على التكيف مع اجراءات الدولة الادراكية في إطار الحد من التأثير وامتلاك عنصر المباغته وبالتالي تهدد أكبر فئة مستهدفة في الدولة⁽²⁾

سادساً: استهداف وتحقيق التأثير في خصوصية الدولة الايديولوجية او القيمية وحتى الفكرية مما يربك سلوكها على مختلف المستويات.

المحور الرابع: مساحات استهداف التحدي الادراكي

يتسع نطاق التحدي الادراكي ليكون فاعلا ومؤثرا في امن الدولة المستهدفة، ويأخذ بذلك اتجاهات وابعاد متعددة، تتوزع على مستويات النظام السياسي والقيادات في الدولة والمجتمع وتشمل ايضا قطاعات اخرى. ومن اهم المساحات التي يستهدفها التحدي الادراكي بالتأثير هي:

اولاً: تحديات تواجه مدركات النظام السياسي:

اذ تكون مساحة هذا التحدي من ناحية التأثير في استهداف فاعلية النظام السياسي ومكوناته واليه عمله واستمراره من خلال التأثير واستهداف مدركاته القيمية والعقائدية والسياسية التي يقوم عليها او يتبنهاها، مما ينتج حالة عدم الاستقرار السياسي، وتشتت بنية النظام، واثارة الاشكاليات الدستورية، والصراعات الحزبية³. فضلاً عن تحديات تواجه قدرة الدولة من خلال نظامها السياسي على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، وقدرتها في الوظائف الأمنية والسيادة، كحفظ النظام العام وحماية الدولة من الاعتداءات أو التدخلات الخارجية⁴

¹ علي زياد العلي، رؤية في حروب الادراك والانكشاف الاستراتيجي، افكار وازاء،

file:///C:/Users/win%208/Desktop/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%83%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%83%D8%B4%D8%A7%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A.html

² - زكريا حسين. مفهوم الأمن الوطني، على الرابط الإلكتروني: www.islamonline.net/mafahem/index/htm، كذلك: عيسى درويش . ركائز

الإستراتيجية في خدمة الأمن القومي، مجلة الفكر الإستراتيجي، دمشق، سوريا، عدد:4، شتاء 1998-1999، ص 50

³ تحديات النظام السياسي العراقي بعد عام 2019، ندوة مركز حمورابي للدراسات ، 2022، على الرابط : <https://www.hcsiraq.net/2777/2022/11/09/>

⁴ مروة عبد المنعم بكر ، الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، المجلد 23، العدد 2، التسلسل

91، ابريل 2022، ص4

ثانياً: تحديات تمس مدركات القيادة السياسية وصنع القرار:

يتولى القائد أو قيادة الدولة عملية صنع القرار وإدارته، فهي من يقوم بعملية تفاعل في إطار سلوكي لتأدية المهام والوظائف¹. وتنطلق القيادة من ادراك تصنعه مجموعة معطيات وعوامل ومؤثرات تفضي بالنتيجة الى تكون الادراك الخاص للقيادة والذي تقوم في ضوئه حركة التفاعل مع البيئة المحيطة ، ويستهدف المحتوى الادراكي لهذا النمط من التحدي هذه المدركات المتكونة أو التي تسير في إطار التكون ويعمل على انحرافها وتغذيتها بالمعلومات الخاطئة مما يؤثر في ادوار القيادة وقراراتها لتبرز قيود كبيرة تنبثق من معطيات ذاتية²، مما يؤثر في طبيعة وقدرة القيادة في تعامل مع تحديات الأمن والاستقرار فضلاً عن التأثير في بناء الرؤية السياسية للدولة بعامة ونوعيتها ومستوياتها فيما يخص طريقة معالجة والتعامل مع التحديات³ فضلاً عن اختلال مركزية القرارات القيادية في معالجة تحديات عدم قدرة القيادة على تحقيق التوافقات الداخلية في تحديد المصالح وبناء القرار الوطني⁴.

ثالثاً: تحديات الأمن الفكري:

يكون أداء هذا التحدي الادراكي في مجال الأمن المخطط الذي تسعى الدولة الى تحقيقه من خلال تشاركية الأمن ومكوناته كافة، بحيث يمثل أي اختراق لأي قطاع أمني اختلالاً في البنية الكاملة للأمن. إذ أن الأمن الوطني كبنية متكاملة يعد من القضايا الجوهرية التي تعول عليها القيادات الاستراتيجية في الدولة، مما يتطلب توفر قدرة على التخطيط الاستراتيجي في المجال الأمني حتى تتمكن الدولة من مواجهة التحديات⁵ وفي إطار هذا النمط من التحدي والجهة التي يستهدفها وادواته ، تجدر الإشارة الى أن الاستخبارات تؤدي دوراً رئيسياً في تحقيق هذا الاتجاه من التحديات الادراكية، حيث يجب على الوكالات الاستخبارية فهم وتقديم الإدراك الأساسي والظرفي لمختلف القطاعات المستهدفة وطرق تشكيلها، من أجل أن تكون قادرة على التأثير على الجهود الإدراكية للقيادة أثناء العملية الموجهة أو أثناء حرب أو حملة استهداف. في هذا الإطار، تتطلب الجهود الادراكية أنواعاً مختلفة من الذكاء، بما في ذلك الذكاء السياسي والعسكري والاجتماعي والثقافي. كما تحتاج وكالات الاستخبارات أيضاً إلى إنتاج محتوى ورسائل تخدم الحملة وتحدد الفرص المستمدة من المعلومات التي تمتلكها، والمعرفة والرؤى الاستخباراتية التي تنتجها. في بعض الأحيان يجب على هذه الوكالات إجراء العمليات الادراكية⁶ بنفسها، بناءً على المعرفة والأدوات التشغيلية التي هي مسؤولة عنها، والتي اتسع نطاقها في عصر المعلومات.

¹ للمزيد يمكن مراجعة: محمد عبد الله الشمري: القيادة والإدراك الاستراتيجي في الشرق الأوسط، تركيا نموذجاً، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٦، ص 18

² جلال عبدالله معوض ، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية دراسة، تاريخ النشر ٢٠١٠/٣/٢١ متاح على الرابط <http://bohothe.blogspot.com> تاريخ الزيارة ٢٣/٩/٢٠٢٣

³ علي عبد الكريم ، اشكاليه عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة كلية التربية ، جامعه واسط ، العراق العدد ٤١ ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٠٦-٢٠٧
⁴ عيسى اسماعيل العبادي ، دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية ، اراء خحول الخليج ، مركز الخليج للابحاث ، 2010 ، على الرابط : https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=2949&catid=9&Itemid=172

⁵ ينظر: مروان سالم العلي ، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية ، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية ، العدد 20 ، 2020 ، ص 66
⁶ ينظر : الحرب الادراكية: اختبار قدرة المجتمع اليهودي على التحمل، file:///C:/Users/win%208/Desktop/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%83%D9%8A%D8%A9_%20%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B1%20%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%87%D9%88%D8%AF%D9%8A%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%89%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%85%D9%84.html

رابعاً: التأثير الإدراكي الاجتماعي:

يهدف إلى تغيير مدركات الجمهور بالقدر الذي يولد ضعفاً في تنمية الشعور بالانتماء والولاء، وتهديد التعايش السلمي بين مكونات المجتمع عبر إثارة التناقضات¹، وهذا المجال يقع ضمن مجالات التأثير الخطيرة، كما أن التحدي الإدراكي يتحدد بالبعد الاجتماعي بتفكيك منظومة القيم الاجتماعية، إذ أن بناء أي مجتمع يرتكز على مجموعة من القيم والعادات والأخلاق والأدراكات التي تتراكم لطبيعة المجتمع والشخصية الوطنية والمقدرات والآثار الحضارية والبعد القومي مما يؤثر في إدارة علاقاته وتعزز من نسيجه الاجتماعي وإن قوة المجتمع بدرجة تقاس بدرجة تماسكه ودرجة تماسكه بالقيم والعقائد التي تمثل الخصائص أو الصفات المرغوب فيها من الجماعة والتي تحددها الثقافة القائمة مثل التسامح والحق والقوة وهي أداة اجتماعية للحفاظ على النظام الاجتماعي والاستقرار بالمجتمع. وتشكل القيم في المجتمع منظومة معيارية تكون الإطار المرجعي للسلوك الإنساني وتؤثر في اختيار الأهداف وتحديد الوسائل والأساليب المؤدية إليها².

خامساً: استهداف مواقف الجمهور في القضايا الاستراتيجية:

يستهدف التحدي الإدراكي مسألة جوهرية وهي تحقيق انحراف أو تغيير في أفكار وتوجهات مجتمعات ودول، وهنا تؤدي المعلومات دوراً مهماً في تحقيق أهداف التحدي الإدراكي، إذ يؤدي نشر معلومات خاطئة ومنتحيزة حول القضايا الاستراتيجية إلى تقويض تصور المواطنين لهذه القضايا. إن تشويه تصور الجمهور للواقع في النظام السياسي يمكن أن يؤثر على عمليات صنع القرار في الأنظمة السياسية، في ضوء الحاجة إلى الحصول على الشرعية العامة لهذه القرارات، ودعم الحكومات³.

المحور الخامس: أدوات تحقيق التحدي الإدراكي

يتمحور التحدي الإدراكي للدولة في أوضاع واتجاهات مختلفة، وتضع الجهة المستهدفة أدوات تنفيذية له بالقدر الذي يحققه وينجز مهمته. ويتطلب التحدي الإدراكي الذي يستهدف الدولة مساحات أداء واسعة حتى يتمكن من التأثير الناجح في القطاعات التي يتوجه إليها، والتي تشمل مستويات فكرية وإيديولوجية وسلوكيات وقيم حتى تصل إلى المتبنيات الحضارية للدولة، وتتوزع على أبعاد سياسية وعسكرية وأمنية وحتى اقتصادية. والمهم من بين ذلك المدركات المتكونة للتحديات ذاتها بغية تغييرها والاخلال بها من الداخل وحرفها عن مسارها الذي يدخل ضمن بنية أمن الدولة الوطني. ولا بد أن نشير في هذا الصدد إلى أهم الأدوات التي توظف في سبيل تحقيق أهداف التحدي الإدراكي للدولة والتي يمكن أن نضع تقسيماً لها وعلى النحو الآتي:

1- ثوابت المنظومة الفكرية والاستيعابية: يسخر هذا النمط من التحدي المنظومة الفكرية ومدياتها الاستيعابية للدولة كأحد أدواته، من أجل التأثير في أمن الدولة الفكري، وهو يعني العمل على أحداث تغييرات في مكانة ودور وطبيعة المرتكزات التي قامت عليها منظومة التفكير في الدولة وعلى مستوى أجهزتها ومؤسساتها من خلال إحلال أنماط تفكير

¹ رائد مصباح أبو دابر، استراتيجية تركيا شرق أوسطياً ودولياً في ضوء علاقتها بإسرائيل (2000 - 2001)، مكتبة المنهل، د.م، ص 117

² د. عيسى الشماس، القيم والمجتمع دراسة اجتماعية من منظار تربوي، وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2022 ص 20

³ الحرب الإدراكية: اختبار قدرة المجتمع اليهودي على التحمل، مصدر سابق

مخالفة ومختربة داخل منظومة الوعي والتفكير في مؤسسة الدولة، بالقدر الذي يحقق انحراف عقائدي في متبنيات الدولة ومركزات تفكيرها، مما يؤثر في بناء الوعي الأمني ومسؤوليات الدولة في هذا المجال. إذ ينتج هذا التحدي حالة من غياب توافق وطني على تعريف مشترك لمفهوم ومكونات التحدي ومدى ارتباطه بالادراك مما يفرز تفسيرات متعددة ومشتتة للسياقات الأمنية لادراك التحدي وسبل المواجهة، وحتى على صعيد بناء المؤسسات الأمنية، وحتى ما يتعلق بتطور وظائف الدولة¹

2- **مدركات المجتمع:** من خلال مجموعة الإجراءات التي من شأنها العبث بفكر المجتمع وطريقة تفكيره وحمايته من التسميم السياسي والغزو الفكري والحرب النفسية التي تؤثر على معنويات الأفراد².

3- **منظومات القيم الأمنية الجديدة:** إذ يتم ذلك من خلال السعي إلى تغيير مبادئ المعرفة الأمنية لدى شرائح اجتماعية مهمة كونها من مرتكزات الوعي الأمني الذي يعتمد على التوجيه السليم للأفراد داخل الدولة³. فضلاً عن أحداث أرباك في توجهات هؤلاء الأفراد داخل المجتمعات المستهدفة حول طبيعة المسؤولية التي تقع على عاتق الفرد داخل الدولة والتي تتمحور حول طابعها الاجتماعي أيضاً، فالشعور والاحساس بالمسؤولية الشخصية والوطنية هي عملية اجتماعية مكتسبة داخل الإطار الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد مما سينتج تحديات بيئية نفسية تتضح في تراجع تأثير العامل النفسي الدافع للأفراد نحو العمل الجماعي، ومسؤولية العمل، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وفقدان الثقة بالدولة، مما يعني فقدان ثقافة بناء وتعزيز مؤسسات أمنية تخلق الوعي الاجتماعي وتحرك العقيدة والتغلب على التحدي، وهذا بدوره يؤثر على عملية تحقيق الأمن ومكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف⁴

3- **القصف المعلوماتي:** يتم عن طريق الضخ المتواصل للمعلومات المضللة والكاذبة بغية تغيير المدركات المعرفية المرتبطة بمخاطر الأمن في الدولة والتي تضع تصورات القيادات الأمنية بشأن قياس درجات التهديد ومعرفة التحديات الكامنة وطبيعتها وآليات تطورها. وهذا ما يفقد دوائر القرار الأمني خاصية تفسير التحديات مما يعني ضياع بوصلة ادراكها⁵.

4- **الأمن غير التقليدي للدولة:** من أدوات التحدي الإدراكي لأمن الدولة، هو التوجه نحو الاضرار بمدركات الدولة في فهم واستيعاب التحديات غير التقليدية التي تواجه أمنها الوطني، بعبارة أخرى تحقيق التباس في فهم نمط التحديات واقتصاره على نمط التحديات التقليدية المشخصة وابعاد الرؤية الأمنية للدولة عن مساحات الاستهداف التي تشمل الأمن غير التقليدي، من خلال مجموعة مصادر التهديد التي تختلف عما يتضمنه تهديد الأمن التقليدي، والذي يمتد من

¹ ينظر للمزيد عن تطور المفاهيم: طه محمد السيد، مفهوم الأمن القومي، الأمن القومي والاستراتيجية، أكاديمية ناصر للدراسات العسكرية العليا، القاهرة، المجلد 1/ العدد 1، يناير 2023، ص 117، كذلك للتوضيح: ينظر جرایة الصادق، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، العدد 8، شباط، 2014، ص ص 17-18

² الأمن الشخصي وركان النظرية الأمنية، -d8a7d984d8a7d985d986-d8a7d984d8b4d8aed8b5d98a-
d988d8a7d8b1d983d8a7d986-d986d8b8d8b1d98ad8aad986d8a7-d8a7d984d8a7d985d986d98ad8a9.doc
[https://alhadidi.files.wordpress.com/2010/08/d8a7d984d8a7d985d986-d8a7d984d8b4d8aed8b5d98a-](https://alhadidi.files.wordpress.com/2010/08/d8a7d984d8a7d985d986-d8a7d984d8b4d8aed8b5d98a-d988d8a7d8b1d983d8a7d986-d986d8b8d8b1d98ad8aad986d8a7-d8a7d984d8a7d985d986d98ad8a9.doc)

³ ينظر: صبيحة بنت اسرار بن حسين مظفر، فاطمة خليفة السيد، دور الوعي الأمني والمسؤولية الاجتماعية في الوقاية من الإرهاب لدى عينة من معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية، مجلة كلية العلوم والآداب، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ص 1312، على الرابط: https://sjam.journals.ekb.eg/article_123057_3324f53207a1948f1721ddae2170a590.pdf

⁴ وزارة التخطيط، المؤتمر العلمي الأول، خارطة طريق في إطار تنموي مستدام، العراق عام 2030، محور الاجتماع، 2016 بغداد

⁵ ينظر: جمال العساف، طارق أبو هزيم، المدركات المعرفية بمخاطر الأمن الوجودي وعلاقتها بركائز الأمن الوطني الأردني: أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نموذج، 0201، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 84، العدد 8، ملحق 1، 2012، ص 417

الإنسان الفرد إلى الوجود الإنساني في مجمله، بما يشمل الدولة، ولكن لا يقتصر عليها بأي حال من الأحوال. ويتسع بالتالي نطاق التحديات الأمنية ليشمل طيفا من المشكلات الاقتصادية، أو البيئية، أو الصحية، أو الاجتماعية، أو السياسية¹ من خلال التفسير المنطقي لهذه الأدوات وجهات استهدافها وكيفية توظيفها نجد انها إذا ما توفرت لها الظروف المناسبة للأداء والتأثير فإنها سوف تضع امن الدولة في سياق التحدي الحقيقي وبخاصة ما يتعلق منه بالإدراك بمدياته وابعاده المكونة، مما يؤثر في درجة منعة امن الدولة وحمايتها وتحديد مرتكزات امنها الشامل، فالإدراك بمضامينه سيكون عرضة للخطر والاختراق وهو ما يمثل قمة المخاطر التي يتعرض لها التفكير الاستراتيجي للدولة.

خاتمة:

تشكل قضية الأمن الوطني اهم المحاور الرئيسة لدى صانع القرار في الدولة، انطلاقا مما تزامن معها من تحديات فرضتها مجمل التحولات السياسية والايديولوجية والاجتماعية المختلفة، والتي خلفت تداعيات واضحة على بنية الامن الوطني على وفق الادراك الواقعي في المرحلة المعاصرة. لذا فان من المهم القول ان جملة التحولات التي شهدتها الدولية في إطار المساحات الامنية للمواجهة تفرض العديد من التحديات والتي مثلت خطرا حقيقياً يواجه استقرار الدول كونها تمس بمكونات بنية الامن وتستهدف قطاعات الدولة المختلفة لا سيما اذا ما كانت مركبة ومعقدة وغير واضحة، مما يؤثر في صياغات السياسات الداخلية للدول وهذا ما يتطلب اتخاذ التدابير والسياسات الكفيلة لضمان مستويات مقبولة من الأمن وبما يعزز من مستلزمات تماسك منظومة امن البلاد والنهوض بها والحفاظ على كيان الدولة

ولابد من الاشارة الى ان الامن الوطني للدول في عالمنا المعاصر يواجه جملة من التحديات تتنوع وتتحدد في إطار التحديات التقليدية والحديثة، والمستجدة والتي تكون بمستويات مختلفة، وعلى درجات من التأثير والخطورة، فضلا عن انماط من التحديات تتوزع بين انماط مشخصة واخرى بنمط كامن تخرج عن إطار الادراك والتشخيص، وهذا التنوع والتعدد نتيجة لمسارات التطور في التكنولوجيا والتفكير والادراك الامني بحد ذاته، مما يتطلب ايجاد صياغات تحدي تستهدف هذا الادراك وتؤثر عليه في صياغة الرؤية الامنية للدولة. وهذا ما سعينا الى توضيحه في هذا البحث عبر المحاور المتسلسلة التي عالجت الفكرة عبر مفردات ومناهج والية تقسيم لنصل بالنهاية الى استنتاجات محددة تتلخص في:

1- الامن صناعة تضع قواعدها الدولة بالاعتماد على رؤية خاصة وعقيدة محددة.

2- يتكون الامن الوطني للدولة من عناصر ومرتكزات وابعاد.

3- تتوزع تحديات الامن الوطني على مستويات بمضامينها وانماط تمثل نوعية هذه التحديات التي لا تقتصر على استهداف قطاع محدد من قطاعات بنية الامن في أي دولة

4- تستهدف تحديات الامن الوطني مجالات متعددة في البنية الامنية للدولة اذ تستهدف الاضرار بها وعلى عدة مسارات.

¹ الأمن غير التقليدي: اتجاهات تهديد موازنة للأمن في المنطقة العربية، في رهانات الثورات .. تصاعد مشكلات الامن غير التقليدي في المنطقة العربية ، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، ملحق السياسة الدولية ، عدد اكتوبر ، 2011، 186، صص 4، 6.

5- تطورت وسائل صناعة التحدي وتنوعت مساحات الاستهداف ومجالات (إدراك الانكشاف) في المواجهة الامنية بين الدول.

6- من اهم القطاعات المستهدفة في بنية امن الدولة هو المكون الادراكي للقيادات السياسية والامنية، حيث تكون هي المسؤولة عن تشخيص التحدي ونوعيته ومدى خطورته.

7- يعد التوظيف من اهم عناصر صناعة التحدي، اذ يسخر ذلك معطيات كثيرة لدى الدولة من اجل تحقيق تحديات تستهدف امن الدول الاخرى.

8- تطور القدرة على التوظيف يعد من السمات الاساسية في قوة الدولة وقدرتها في المواجهة

9- التوظيف اتجه نحو عناصر غير تقليدية بهدف زيادة تأثيرات التحدي

10- توظيف الادراك واستهدافه في ان واحد يعد من ملامح تطور منهج تحقيق التحدي للدولة

11- يحقق الاستهداف الادراكي نتائج مهمة على مستوى الاضرار بقيم ومعتقدات الدولة ومتبنياتها الايديولوجية والفكرية

12- من نتائج التحدي الادراكي، المساس بقدرة الادراك للدولة وتغيير مسارات الادراك الصحيح للمجتمع والمؤسسات الحكومية والنظام السياسي مما يحقق الخلل المطلوب من وراء التحدي.

7- تتركز مدركات دوائر القرار الامني على مستويات محددة من التحديات المعروفة، وهذا يعني وجود حاجة بل ضرورة لتوسيع مديات الادراك واعتماد منهج الادراك الاستراتيجي ليتسع ويشمل التحديات الكامنة وذات المسار الثاني والتي تراكم عناصر قوتها لتبرز بهيئة خطر شاخص يواجة امن الدولة ومؤسساتها.

8- تتعدد أبعاد الظاهرة الأمنية بمضامينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وتتعدد مصادر التحدي الداخلية والخارجية، مما يستلزم إدراك طبيعة العلاقة بين الأمن ومصادر التحدي من جهة والامن ومستويات وانماط هذا التحدي من جهة اخرى.

المراجع:

- 1- أريناس بنافي، المعنى المعاصر للامن القومي ، اصدارات مركز وعي للدراسات ، على الرابط : <http://wa3efoundation.net/Post/article5>
- 2- اسامة احمد الشركسي ، التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي 2011-2016، رسالة ماجستير ، منشورة جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، 2017
- 3- الحرب الادراكية: اختبار قدرة المجتمع اليهودي على التحمل، <file:///C:/Users/win%208/Desktop>
- 4- امال بو شارب ، القوة الناعمة والحرب الإدراكية في دراسة إيطالية جديدة، عرض كتاب ، مركز الجزيرة للدراسات ، على الرابط : <https://www.aljazeera.net/culture>
- 5- الحرب الادراكية الاسرائيلية الاساليب والادوات ، مركز الاتحاد للابحاث والتطوير ، في 9 حزيران ، 2023، على الرابط : <https://apa-inter.com/static/media>
- 6- الامن الشخصي واران النظرية الامنية ، <https://alhadidi.files.wordpress.com>

- 7- الأمن غير التقليدي: اتجاهات تهديد موازنة للأمن في المنطقة العربية، في رهانات الثورات .. تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية ، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، ملحق السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ، 2011 ، 186
- 8- تحديات النظام السياسي العراقي بعد عام 2019، ندوة مركز حمورابي للدراسات ، 2022 ، على الرابط : <https://www.hcsiraq.net/2777/2022/11/09>
- 9- جلال عبدالله معوض ، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية دراسة، تاريخ النشر ٢٠١٠/٣/٢١ متاح على الرابط <http://bohothe.blogspot.com>
- 10- جرية الصادق ، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة الوادي ، العدد 8، شباط ، 2014
- 11- جمال العساف، طارق أبو هزيم ، المدركات المعرفية بمخاطر الأمن الوجودي وعلاقتها ببركاز الأمن الوطني الأردني: أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية ، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 84 ، العدد 8، ملحق 1، 2012
- 12- حيدر علي حسين ، امجد زين العابدين طعمة ، التحديات والازمات الامنية .. ادراك المستويات واسلوب الادارة، ورشة عمل ، الجامعة المستنصرية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، 5 / 11 / 2012 ، على الرابط : https://uomustansiriyah.edu.iq/web_article.php?&post_id=400:98&lang=ar
- 13- رائد مصباح أبو دابر ، إستراتيجية تركيا شرق أوسطيا ودوليا في ضوء علاقتها بإسرائيل (2000 - 2001)، مكتبة المنهل ، بيروت ، 2013
- 14- زكريا حسين. مفهوم الأمن الوطني، على الرابط الإلكتروني: islamonline.net/arabic/mafahem/index/htm.www9
- 15- سيف الدين زمان الدراجي ، التأثير الإستراتيجي لتحديات الأمن السيبراني، مؤسسه مطالعات و تحقيقات بين المللي ابرار معاصر تهران، على الرابط : <https://tisri.org/?id=lmy5cmy>
- 16- شيماء معروف فرحان ، ادراك التهديد واثره في ادارة الازمة الدولية دراسة حالة البرنامج النووي الايراني ، بيت الحكمة ، بغداد، 2014
- 17- صبيحة بنت اسرار بن حسين مظفر ، فاطمة خليفة السيد، دور الوعي الأمني والمسئولية الاجتماعية في الوقاية من الارهاب لدى عينة من معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية، مجلة كلية العلوم والاداب ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ، ص 1312، على الرابط : https://sjam.journals.ekb.eg/article_123057_3324f53207a1948f1721ddae2170a590.pdf
- 18- طه محمد السيد ، مفهوم الأمن القومي ، الأمن القومي والاستراتيجية ، أكاديمية ناصر للدراسات العسكرية العليا ، القاهرة ، المجلد 1/ العدد 1، يناير 2023
- 19- عيسى الشماس ، القيم والمجتمع دراسة اجتماعية من منظار تربوي ، وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق 20
- 20- عبد الفتاح علي الرشدان، تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير ، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد، 46، 2019
- 21- عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، الطبعة 1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014
- 22- علي زياد علي ، رؤية في حروب الادراك والانكشاف الاستراتيجي، افكار واء ، <file:///C:/Users/win%208/Desktop>

23- عيسى درويش . ركائز الإستراتيجية في خدمة الأمن القومي، مجلة الفكر الإستراتيجي، دمشق، سوريا، عدد:4، شتاء

1999-1998

24- علي هادي الحميدي ، تحديات الامن القومي العربي في التسعينات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم

السياسية ، جامعة بغداد ، 1991

25- علي عبد الكريم ، اشكاليه عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة كلية التربية، جامعه واسط ،

العراق العدد ٤١، ٢٠٢٠

26- عيسى اسماعيل العبادي ، دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية ، اراء خحول الخليج ، مركز

الخليج للابحاث ، 2010، على الرابط :

https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=2949&catid=9&Itemid=172

27- فرج عصام ، وليد العوامير ، أثر التحديات الداخلية والخارجية على الامن القومي العربي: الواقع وآفاق المستقبل

، مجلة علوم الانسان والمجتمع ، المجلد 10، العدد 3، عمان / الاردن ، 2021

28- وزارة التخطيط ، المؤتمر العلمي الاول ، خارطة طريق في اطار تنموي مستدام، العراق عام 2030، 2016

29- مروة عبد المنعم بكر ، الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

، جامعة القاهرة ، المجلد 23، العدد 2، التسلسل 91، ابريل 2022

30- محمد عبد الله الشمري: القيادة والإدراك الاستراتيجي في الشرق الأوسط، تركيا نموذجا، أطروحة دكتوراه غير منشورة،

كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، ٢٠١٦

31- مروان سالم العلي ، التحديات الاستراتيجية للامن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية ، مجلة جامعة تكريت للعلوم

السياسية ، العدد 20 ، 2020

32- وليد نجا ، لتحديات والإشكاليات التي تواجه الأمن القومي للدول، جريدة اليوم السابع ، في 2023/8/16، على الرابط :

<https://www.youm7.com/story/2023/8/16>

الحماية الدولية للمدنيين وقت الحرب بين القانون الدولي والإسلام

دكتور/ فتحي جادالله الحوشي: دكتوراه في القانون الدولي العام، كلية الحقوق جامعة المنصورة والمستشار السياسي لوكالة الأمم المتحدة للأنباء، والباحث في النزاعات الدولية

البريد الإلكتروني: drfathygad@gmail.com

ملخص

عانت البشرية من ويلات الحروب على مر العقود خاصة، بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، فإن كانت النزاعات سابقاً تخص المحاربين المشتركين في ميدان القتال ولا تلحق الأذى بالمدنيين ولا غيرهم، ممن لا يقومون بالعمليات العدائية إلا بصورة عرضية ومحدودة، فإنها اليوم أصبحت شأنًا يخص أفراد الدولة بأكملها، بما تسببه لهم من خسائر رهيبية، خصوصاً مع تطور وسائل القتال وأساليبه واستخدام أسلحة الدمار الشامل التي لا تميز بين المحاربين والمدنيين، فدائماً ما يدفع الناس الأبرياء الثمن الباهظ لتلك الحروب. ورغم أن الأمم المتحدة واجهتها المختصة قد عملت على توسيع نطاق عملياتها الإنسانية للمدنيين في الدول والمناطق التي تضررت إنسانياً من الحروب والذي تم ترجمته في شكل بروتوكولات واتفاقيات دولية بعضها قديم ينتهي إلى القانون الدولي الإنساني في مقدمته اتفاقية جنيف الرابعة والبعض الآخر جديد ينتهي إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومع ذلك فرغم أن الأمم المتحدة وأجهزتها قد بدأت في تلك الحماية مطلع القرن العشرين إلا أن الإسلام قد حيى حقوق المدنيين منذ أربعة عشر قرناً وفي إطار أعم واشمل من الأمم المتحدة.

الكلمات المفتاحية: القانون الدولي الإنساني، الأمم المتحدة، الحرب، حماية المدنيين، الإسلام.

International protection of civilians in times of war between international law and Islam

Abstract

Humanity has suffered from the scourge of wars over the decades, especially after the First and Second World Wars. Previously, conflicts concerned combatants participating in the battlefield and did not harm civilians or others, who only carried out hostilities in an occasional and limited manner, today they have become a matter for individuals of the state. As a whole, with the terrible losses it causes them, especially with the development of means and methods of fighting and the use of weapons of mass destruction that do not distinguish between combatants and civilians, innocent people always pay the heavy price for these wars. Although the United Nations and its competent agencies have worked to expand the scope of its humanitarian operations for civilians in countries and regions that have been humanitarily affected by wars, which has been translated into the form of international protocols and agreements, some of which are old and belong to international humanitarian law, most notably the Fourth Geneva Convention, and others are new that belong to international law. However, although the United Nations and its agencies began this protection at the beginning of the twentieth century, Islam has protected the rights of civilians for fourteen centuries and within a broader and more comprehensive framework than the United Nations.

Keywords: international humanitarian law, the United Nations, war, protection of civilians, Islam

المقدمة

شهد العالم حروباً عدة جلبت على الإنسانية مآسي عديدة، حيث تُعتبر الحرب العالمية الأولى والثانية وغيرهما من النزاعات المسلحة في عصرنا الحالي مثلاً لتلك المآسي، وقد عانى العالم من ويلات تلك الحروب وكان من أشد الطوائف معاناة منها الأطفال والنساء والشيوخ، فالحروب والنزاعات المسلحة بشقيها الدولي والداخلي أحد مظاهر الحياة البشرية، حيث عانت البشرية من ويلاتهما على مر العقود.

وإذا كانت النزاعات سابقاً تخص المحاربين المشتركين في ميدان القتال، ولا تلحق الأذى بالمدنيين ولا غيرهم، ممن لا يقومون بالعمليات العدائية إلا بصورة عرضية ومحدودة، فإنها اليوم أصبحت شأنًا يخص أفراد الدولة بأكملها، بما تسببه لهم من خسائر رهيبية، خصوصاً مع تطور وسائل القتال وأساليبه واستخدام أسلحة الدمار الشامل، التي لا تميز بين المحاربين والمدنيين، ورغم أن اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب ويشير إليها باسم اتفاقية جنيف الرابعة هي إحدى المعاهدات الأربع لاتفاقيات جنيف. اعتمدت في أغسطس 1949 وتحدد الحماية الإنسانية للمدنيين في منطقة حرب. يوجد حالياً 196 دولة طرفاً في اتفاقيات جنيف لعام 1949 بما في ذلك المعاهدات الثلاث الأخرى⁽¹⁾. إلا أن الإسلام ومنذ أربعة عشر قرناً من الزمان قد أقر الحماية للمدنيين وبصورة أشمل وأعم.

مشكلة البحث: انتشار ظاهرة الحروب المدمرة وما لها من تداعيات إنسانية على المدنيين مع ارتفاع معدلات الوفيات والاصابات بصفوف المدنيين واللاجئين، فدائماً ما يدفع الناس الأبرياء الثمن الباهظ لهذه الحرب خصوصاً مع تطور وسائل القتال وأساليبه واستخدام أسلحة الدمار الشامل، التي لا تميز بين المحاربين والمدنيين.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تسليط الضوء على تلك المعاناة وبيان إلى أي مدى حظيت باهتمام المجتمع الدولي. والذي تم ترجمته في شكل بروتوكولات واتفاقيات دولية بعضها قديم ينتهي إلى القانون الدولي الإنساني في مقدمته اتفاقية جنيف الرابعة والبعث الآخر جديد ينتهي إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان ولا ننسى أن الإسلام هو أول من وضع حجر الأساس لتلك الحماية من أربعة عشر قرناً من الزمان.

منهج البحث: سيتم اتباع المنهج الاستقرائي التاريخي في البحث لبيان دور الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة في الحد من التداعيات الإنسانية للحروب على المدنيين وذلك من خلال خطة البحث التالية:-

خطة البحث:

المبحث الأول: التعريف بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

المبحث الثاني: دور الأمم المتحدة في حماية المدنيين وقت الحرب

المبحث الثالث: دور الشريعة الإسلامية في حماية المدنيين اثناء الحروب

الخاتمة _ التوصيات _ مراجع البحث.

(1) اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949 علي الرابط التالي / <https://2u.pw/DkaWx/>

المبحث الأول

التعريف بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

يُعتبر القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، هئتان تكمليتان للقانون الدولي، تشاركانه بعض الأهداف، ويسعى القانون الدولي الإنساني وكذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان لحماية أرواح الأفراد وصحتهم وكرامتهم، وإن كان ذلك من زوايا مختلفة، وهذا هو السبب في تشابه جوهر القواعد رغم الاختلاف في الصياغة والأصول، ونطاق التطبيق والهيئات التي تنفذهما، وهذا ما سنعاول التطرق إليه. قبل تبيان أوجه الاختلاف بين القانونين لابد أولاً من تقديم تعريف لكلا القانونين:.

- تعريف القانون الدولي الإنساني

وردت بشأنه العديد من التعاريف نذكر من بينها: "أنه مجموعة المبادئ والأحكام المنظمة للوسائل والطرق الخاصة بالحرب، بالإضافة إلى الحماية للسكان المدنيين، والمرضى والمصابين من المقاتلين أسرى الحرب"⁽¹⁾ كما عرف أيضاً بأنه مجموعة المبادئ والقواعد المتفق عليها دولياً، والتي تهدف إلى الحد من استخدام العنف في وقت النزاعات المسلحة عن طريق حماية الأفراد المشتركين في العمليات الحربية أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، والجرحى والمصابين والأسرى والمدنيين، وكذلك عن طريق جعل العنف في المعارك العسكرية مقتصرًا على تلك الأعمال الضرورية لتحقيق الهدف العسكري⁽²⁾.

- تعريف القانون الدولي لحقوق الإنسان

ما هو القانون الدولي لحقوق الإنسان؟ قانون حقوق الإنسان هو مجموعة من القواعد الدولية، أنشئت بموجب معاهدة أو عرف، وعلى أساسها يمكن للأفراد والجماعات أن تتوقع أو تطلب بعض الحقوق التي يجب احترامها وحمايتها من قبل دولهم. وتحتوي مجموعة معايير حقوق الإنسان الدولية أيضاً على العديد من المبادئ والمبادئ التوجيهية القائمة على غير معاهدة ("قانون غير مُلزم"⁽³⁾).

وترد أدناه المعاهدات الأساسية لقانون حقوق الإنسان:

• أ_ الصكوك العالمية

• اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية 1948.

(1) Ramesh Tharkur, « global norms and international Humanitarian law ». International review of red cross, icrc, Vol83, N841,2000, p19.

راجع/ أيضاً سنانيلاس أتھليك: عرض موجز للقانون الدولي الإنساني، مقال منشور بالمجلة الدولية للصليب الأحمر، عدد يوليو 1984، وايضاً د. الشافعي محمد بشير: المعايير الدولية التي تميز حق الشعوب في تقرير المصير والكفاح المسلح عن الارهاب الدولي، مذكرات تدرس لطلبة القانون العام بكلية حقوق جامعة المنصورة.

(2) راجع/ أ. د عامر عبد الفتاح الجو مرد، د. ننگم اسحاق زيا، " التمييز بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان"، مجلة الرافيدين للحقوق، مجلد8، السنة 18، عدد28، سنة2006، ص226.

(3) القانون الدولي الإنساني (إجابات على أسئلتك). جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ديسمبر 2014، ص34. على الرابط التالي:

<https://q9r.us/SPXwk> اطلع عليه في 7 مارس 2022 م

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1965.
 - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966.
 - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966.
 - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979.
 - اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 1984.
 - اتفاقية حقوق الطفل 1989.
 - الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم 1999.
 - الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري 2006.
 - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2006.
 - ب الصكوك الإقليمية.
 - الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان 1950.
 - الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان 1969.
 - الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1981.
- وتُشرف على هذه المعاهدات هيئات حقوق الإنسان، مثل لجنة حقوق الإنسان بالنسبة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بالنسبة للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان⁽¹⁾.
- ويعرفه البعض بأنه: "مجموعة القواعد والمبادئ المنصوص عليها في عدد من الإعلانات والمعاهدات الدولية، والتي تؤمن حقوق وحريات الأفراد والشعوب في مواجهة الدولة أساساً، وهي حقوق لصيقة بالإنسان وغير قابلة للتنازل عنها، وتلتزم الدولة بحمايتها من الاعتداء أو الانتهاك"⁽²⁾.
- أما الدكتور خيرى أحمد الكباش فيعرفه على أنه: "مجموعة القواعد القانونية المتصفة بالعمومية والتجريد التي ارتضتها الجماعة الدولية، وأصدرتها في صورة معاهدات وبروتوكولات دولية مُلزمة، بقصد حماية حقوق الإنسان المحكوم بوصفه إنساناً وعضواً في المجتمع من عدوان سلطاته الحاكمة أو تقصيرها، وتمثل الحد الأدنى من الحماية التي لا يجوز للدول الأعضاء فيها النزول عنه مطلقاً أو التحلل من بعضها في غير الاستثناءات المقررة فيها"⁽³⁾. وانطلاقاً من التعريفات

(1) مرجع سابق ص 35.

(2) راجع/ د. محمد نور فرحات: تاريخ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان (من كتاب دراسات في القانون الدولي الإنساني)، ط 1، القاهرة، دار المستقبل العربي، 2000، ص 84.

(3) راجع/ د. محمد جلال حسن ومصطفى رسول حسين، "مدى استقلالية القانون الدولي الإنساني عن القانون الدولي لحقوق الإنسان". مجلة زان كوى سليمان، العدد 32، سبتمبر 2011، ص 229.

السابقة، يمكن الإشارة إلى أن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان يشتركان في العديد من النقاط يمكن ذكرها على النحو التالي :-

- 1- الالتقاء في بعض المبادئ المشتركة في كل من القانونين: يتفق القانونين في بعض المبادئ المشتركة وهي: حماية الذات البشرية، تجريم التعذيب، حماية وضمان الملكية الفردية، احترام الشرف والمعتقد والتقاليد العامة.
- 2- الالتقاء من حيث المصدر: يذهب الفقيه القانوني الفرنسي "جان. س. بكتيه" إلى أن كلا القانونين قد نبعا من مصدر واحد، فقد نشأ من الحاجة لحماية الفرد ممن يريدون سحقه، وعليه أدى هذا المفهوم أو المصدر الواحد إلى جهدين مميزين وهما: الحد من شرور الحرب، والدفاع عن الإنسان.
- 3- الالتقاء من حيث تمتع قواعد القانونين بالطبيعة الأمرة: يتمتع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بالطابع الإلزامي الأمر لحماية الفرد الإنساني إلى جانب اتسام بعض من قواعد كلا القانونين بالطابع العرفي الدولي الملزم لاحتوائهما على قواعد عرفية جرت الدول على تطبيقها حتى خارج نطاق أية رابطة تعاقدية. لكن رغم التقاء القانونين في هذه الجوانب إلا أنهما يختلفان في جوانب أخرى على النحو التالي:

1- الأصول: أصول القانون الدولي الإنساني قديمة تم تدوينها في النصف الثاني من القرن 19، بفضل تأثير "هنري دونان" الأب المؤسس للجنة الدولية للصليب الأحمر، أما القانون الدولي لحقوق الإنسان فهو مجموعة قواعد قانونية أحدث، ترجع أصول هذا القانون إلى بعض إعلانات حقوق الإنسان الوطنية، متأثرة بأفكار عصر التنوير مثل إعلان الاستقلال الصادر عن الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776، الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن عام 1789، وظهر حقوق الإنسان ك فرع للقانون الدولي بعد الحرب العالمية الثانية تحت رعاية الأمم المتحدة (1).

2- النطاق الزمني للتطبيق: يطبق القانون الدولي الإنساني حصرياً في النزاع المسلح بينما يطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان من حيث المبدأ في جميع الأوقات، أي في وقت السلم وأثناء النزاع المسلح، ومع ذلك خلافاً للقانون الدولي الإنساني، تسمح بعض معاهدات حقوق الإنسان للحكومات بأن تقيد نص بعض الالتزامات أثناء الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة.

3- النطاق الجغرافي للتطبيق: يطبق القانون الدولي الإنساني الذي يحكم النزاعات الدولية خارج النطاق الإقليمي ليس موضع جدل، نظراً لأن الغرض منه تنظيم تصرف دولة أو أكثر من دولة مشاركة في نزاع مسلح على أراضي دولة أخرى وينطبق نفس المنطق في النزاعات المسلحة غير الدولية مع وجود عنصر نطاق إقليمي خارجي وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان من المعقول أن ينطبق خارج نطاق الإقليم استناداً لجملة أمور منها: قرارات المحاكم الإقليمية والدولية. وتعترف هيئات حقوق الإنسان عموماً بتطبيق قانون حقوق الإنسان خارج الحدود عندما تمارس دولة السيطرة على أراض قبل الاحتلال أو الاحتجاز (2).

(1) القانون الدولي الإنساني (إجابات على أسئلتك). جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ديسمبر 2014، ص 36. على الرابط التالي: <https://q9r.us/SPXwk> اطلع عليه في 7 مارس 2022م

(2) مرجع سابق، ص 36-37.

4- النطاق الشخصي للتطبيق: يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الأشخاص الذين لا يشاركون أو الذين كفوا عن المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية، وهو يحمي المدنيين والمقاتلين العاجزين عن القتال مثل الجرحى والمرضى أو أسرى الحرب. وينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي وضع أساساً لوقت السلم على جميع الأشخاص الخاضعين لولاية الدولة، وخلافاً للقانون الدولي الإنساني، فإنه يميز بين المقاتلين والمدنيين، ولا يتضمن أحكاماً بشأن فئات الشخص المحمي.

5- الأطراف الملزمة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان: يُلزم القانون الدولي الإنساني جميع الأطراف في أي نزاع مسلح، وبالتالي يقيم المساواة في الحقوق والواجبات بين الدولة والجانب غير الحكومي لصالح الجميع الذين يتأثرون بسبب سلوكهم (علاقة أفقية)، وينظم قانون حقوق الإنسان صراحة العلاقة بين الدولة والأشخاص الذين هم على أراضيها أو الخاضعين لولايتها (علاقة عمودية).

6- النطاق الموضوعي للتطبيق: توجد بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان قواعد جوهرية مشتركة مثل "حظر التعذيب"، بيد أنهما يتضمنان أيضاً أحكاماً مختلفة جداً، والقانون الدولي الإنساني يتناول كثيراً من القضايا التي تقع خارج نطاق قانون حقوق الإنسان مثل وضع المقاتلين، أسرى الحرب، وحماية شارتي الهلال الأحمر والصليب الأحمر، ومشروعية أنواع محددة من الأسلحة وبالمثل يتناول قانون حقوق الإنسان جوانب الحياة التي لا ينظمها القانون الدولي الإنساني مثل: حرية الصحافة حرية التجميع،

زيادة على ذلك توجد مجالات ينظمها كل من القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان بيد أنها بطرق مختلفة، وأحياناً متناقضة⁽¹⁾.

- القواعد الأساسية القابلة للانطباق في النزاعات المسلحة الدولية

- اتفاقيات جنيف الأربع.

- البروتوكول الإضافي الأول.

- القانون الدولي الإنساني العرفي المتعلق بالنزاع المسلح الدولي

- ما هي اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية؟

- أصول اتفاقيات جنيف لعام 1949.

اعتمدت في سنة 1864 اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى في الجيوش في الميدان. وروجعت وطوّرت في سنتي 1906 و1929. واعتمدت أيضاً اتفاقية أخرى تتصل بمعاملة أسرى الحرب في سنة 1929. وفي سنة 1934، اجتمع المؤتمر الدولي الخامس عشر للصليب الأحمر في طوكيو وأقرّ نصّ اتفاقية دولية- قامت بصياغتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر- بشأن حماية المدنيين الذين يحملون جنسية العدو على أرض تنتهي إلى أو أرض تحتلها دولة محاربة. ولم يُتخذ أي إجراء بشأن هذا النصّ، حيث كانت الدول ترفض أن تعقد مؤتمراً دبلوماسياً للبت في اعتماده. ونتيجة لذلك،

(¹) مرجع سابق ص 38، 39.

لم تُطبّق الأحكام الواردة في مشروع نصّ طوكيو أثناء الحرب العالمية الثانية. وكان ذلك فحسب سنة 1949، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أن اعتمدت الدول اتفاقيات جنيف الأربع، التي لا تزال هي حجر الأساس للقانون الدولي الإنساني⁽¹⁾. وبينما خرجت اتفاقيات جنيف الثلاث الأوليات لعام 1949 من المعاهدات القائمة بشأن نفس الموضوعات، كانت اتفاقية جنيف الرابعة جديدة كلية، حيث كانت أول معاهدة للقانون الدولي الإنساني تتناول بشكل محدّد حماية المدنيين أثناء النزاع المسلّح. وكانت الخسائر في الأرواح بين المدنيين أثناء الحرب العالمية الثانية أحد الأسباب الداعية إلى تطوير واعتماد مثل هذه المعاهدة.

أصول البروتوكولات الإضافية لعام 1977.

كانت اتفاقيات جنيف لعام 1949 خطوة هائلة للأمام في تطوير القانون الدولي الإنساني. ومع ذلك بعد تصفية الاستعمار، كانت هناك حاجة إلى قواعد قابلة للتطبيق على حروب التحرّر الوطني وكذلك الحروب الأهلية، التي تزايد حدوثها بدرجة كبيرة أثناء الحرب الباردة. وما هو أكثر من ذلك، أن قواعد المعاهدات بشأن إجراء الأعمال العدائية لم يتطوّر منذ قواعد لاهاي لسنة 1907. ونظراً لأن مراجعة اتفاقيات جنيف ربما كانت تُعرّض للخطر بعض خطوات التقدّم التي أُحرزت في سنة 1949، تقرّر اعتماد نصوص جديدة في شكل بروتوكولات إضافية ملحقّة باتفاقيات جنيف، وجرى هذا في حزيران/يونيه 1977.

وفي سنة 2005، اعتُمد بروتوكول إضافي ثالث ملحق باتفاقيات جنيف. ويعترف هذا الصكّ بشارة إضافية، تتألف من إطار أحمر في شكل مرّيع على الحافة بخلفية بيضاء - صارت تُعرف باسم "البُلُورة الحمراء". ولا يُقصد بهذه الشارة الإضافية أن تحل محل الصليب أو الهلال الأحمر، بل لتقدّم خياراً آخر. وتم التوصل إلى شكل واسم هذه الشارة الإضافية بعد عملية اختيار طويلة، والهدف منها إنشاء شارة تخلو من أية معاني إضافية سياسية أو دينية أو غير ذلك وأن يمكن استخدامها في جميع أنحاء العالم.

مضمون اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية

تحمي اتفاقيات جنيف كل فرد أو فئة من الأفراد ليسوا مشاركين أو الذين كفّوا عن المشاركة بشكل ناشط في الأعمال العدائية:

- اتفاقية جنيف الأولى: الجنود الجرحى أو المرضى على البر وأفراد الخدمات الطبية التابعون للقوات المسلحة.
- اتفاقية جنيف الثانية: الأفراد العسكريون الجرحى أو المرضى أو الغرقى في البحر وأفراد الخدمات الطبية التابعون للقوات البحرية.
- اتفاقية جنيف الثالثة: أسرى الحرب.
- اتفاقيات جنيف الأربع: المدنيون، مثل التالي:
 - المدنيون الأجانب على أرض أطراف في النزاع، بمن في ذلك اللاجئون.

⁽¹⁾ مرجع سابق، ص 22.

- المدينون في الأراضي المحتلة.

- المحتجزون والمعتقلون المدنيون.

- أفراد الخدمات الطبية والدينية أو وحدات الدفاع المدني وتوفّر المادة المشتركة (3) الحماية عند حدّها الأدنى في النزاعات المسلحة غير الدولية.

وهي تعتبر بمثابة معاهدة بصيغة مصغرة، حيث تمثّل معياراً أدنى لا ينبغي أن يتجاوزه المحاربون. وتُعتبر القواعد الواردة في المادة المشتركة 3 بمثابة قانون عرفي ويستكمل البروتوكول الإضافي الأول الحماية التي توفرها اتفاقيات جنيف الأربع في

النزاع المسلّح الدولي. وعلى سبيل المثال، إنه يوفّر الحماية للمدنيين الجرحى والمرضى والغرقى والعاملين المدنيين في المجال الطبي. وهو يتضمّن أيضاً قواعد بشأن الالتزام بالبحث عن الأشخاص المفقودين وتوفير المعونة الإنسانية للسكان المدنيين. وتقدّم ضمانات أساسية لجميع الأشخاص بغض النظر عن وضعهم. إضافة إلى ذلك، دَوّن البروتوكول الإضافي الأول عدة قواعد بشأن الحماية للسكان المدنيين من آثار الأعمال العدائية.

وبشأن شروط تطبيق البروتوكول الإضافي الثاني.

يعزز البروتوكول الإضافي الثاني الحماية فيما يتجاوز المعايير الدنيا الواردة في المادة المشتركة (3) وذلك بإدراج إجراءات حظر الهجمات المباشرة على المدنيين والعقاب الجماعي، وأعمال الإرهاب، والاعتصاب، والإكراه على البغاء، والاعتداء الفاحش، والعبودية والسلب. وهو يعرض قواعد بشأن معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم⁽¹⁾.

المبحث الثاني

دور الأمم المتحدة ومنظماتها في حماية المدنيين

كان المدنيون طوال السنتين سنة الماضية ضحايا الحرب الرئيسيين. لذلك تشكل حماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة حجر الأساس في القانون الدولي الإنساني. ويتسع نطاق هذه الحماية ليشمل الممتلكات المدنية العامة والخاصة. ويعرّف القانون الدولي الإنساني أيضاً فئات المدنيين الأكثر ضعفاً مثل النساء والأطفال والنازحين ويمنحها الحماية.

وخلال الحرب العالمية الثانية وفي الكثير من النزاعات التي تلتها، تحمّل المدنيون العبء الأكبر من ويلات النزاع المسلح. وإن كان المدنيون قد عانوا دائماً من شذائد الحروب، إلا أن الآثار الوحشية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية أودت بحياة أعداد كبيرة من المدنيين الذين تعرضوا للإبادة الجماعية والهجمات العشوائية وعمليات الترحيل وأخذ الرهائن والنهب والاعتقال. فكان اعتماد اتفاقية جنيف الرابعة عام 1949 رد المجتمع الدولي على هذه الحرب.

وكانت اتفاقيات جنيف قبل تاريخ 1949 تخص بالحماية الجرحى والمرضى والغرقى والمقاتلين الأسرى. وأدرجت "الاتفاقية المعنية بالمدنيين" تغير طبيعة الحرب وحددت حماية قانونية يتمتع بها كل شخص لا ينتهي إلى قوات مسلحة أو

⁽¹⁾ مرجع سابق ص 24.

جماعات مسلحة. وشملت الحماية أيضا الممتلكات المدنية. وجاء اعتماد البروتوكولين الإضافيين إلى اتفاقية جنيف في 1977 ليؤكد لاحقاً هذه الحماية.

وينص القانون الدولي الإنساني على أن المدنيين الواقعين تحت سيطرة القوات المعادية يجب أن يعاملوا معاملة إنسانية في جميع الظروف، ودون أي تمييز ضار. ويجب حمايتهم ضد كل أشكال العنف والمعاملة المهينة بما فيها القتل والتعذيب. ويحق لهم أيضا في حال محاكمتهم الخضوع لمحاكمة عادلة توفر لهم جميع الضمانات القضائية الأساسية.

وتتسع حماية المدنيين لتشمل الأفراد الذين يحاولون مساعدتهم لاسيما أفراد الوحدات الطبية والمنظمات الإنسانية أو هيئات الإغاثة التي توفر اللوازم الأساسية مثل الغذاء والملبس والإمدادات الطبية. ويُطلب من الأطراف المتحاربة السماح لهذه المنظمات بالوصول إلى الضحايا. وتُلزم اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول بالتحديد الأطراف المتنازعة بتسهيل عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وبينما يشمل القانون الدولي الإنساني جميع المدنيين بالحماية دون أي تمييز، فإنه يخص بالذكر جماعات معينة، إذ يعتبر أن النساء والأطفال والأشخاص المسنين والمرضى يشكلون فئات شديدة الضعف أثناء النزاعات المسلحة، وكذلك الأشخاص الذين يفرون من بيوتهم فيصبحون نازحين داخل بلدانهم أو لاجئين. ويحظر القانون الدولي الإنساني الترحيل القسري عن طريق ممارسة التخويف أو العنف أو التجويع.

وكثيراً ما تؤدي النزاعات المسلحة إلى تشرد العائلات. وعلى الدول أن تأخذ جميع التدابير المناسبة لتفادي وقوع ذلك وأن تبادر بإعادة الاتصالات العائلية من خلال إتاحة المعلومات وتيسير أنشطة البحث عن المفقودين.

والحماية التي تمنحها اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافيان للمدنيين حماية شاملة، أما التطبيق فكان هو المشكلة التي طبعت السنوات الخمسين الماضية. فلم تحترم الدول ولا الجماعات المسلحة من غير الدول التزاماتها على نحو مناسب. وظل المدنيون يعانون معاناة فائقة في كل النزاعات المسلحة تقريباً.

وقد استُهدف المدنيون بوجه خاص في بعض النزاعات وتعرضوا لأعمال وحشية فظيعة لم تقم وزناً لا للأسس المطلقة لاتفاقيات جنيف ولا لاحترام الإنسان. ولهذا السبب، تواصل اللجنة الدولية حث الدول على أن تحترم مبادئ القانون الدولي الإنساني وتكفل احترامها ولاسيما حماية المدنيين⁽¹⁾. ولعل

فكرة الممرات الإنسانية والتي تهدف لإغاثة المدنيين وتجنب كوارث إنسانية. فهل يمكن إساءة استخدامها؟ وما هي أبرز الممرات الإنسانية على مر الحروب؟

يصاحب اندلاع أي حرب في العالم الكثير من المصطلحات التي تتعلق بالنزاعات والمواجهات العسكرية ومن بينها مصطلح "الممرات الإنسانية"، الذي أصبح شائعاً في زمن الحروب. يعتقد المؤرخون أن فكرة إنشاء ممرات إنسانية تعود إلى منتصف القرن العشرين حيث أنقذت هذه الممرات سكان مناطق ومدن تعرضت للحصار خلال المعارك. ويعد من أبرز هذه الممرات برنامج أطلق عليه اسم "كيندر ترانسبورت" يعني بالألمانية "نقل الأطفال" حيث نُقل أطفال اليهود من المناطق الخاضعة للسيطرة النازية، من عام 1938 إلى عام 1939، إلى المملكة المتحدة. وخلال حصار سراييفو، عاصمة البوسنة،

⁽¹⁾ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حماية المدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني، بتاريخ 15 أبريل 2010 على الرابط التالي/ <https://2u.pw/7MJ1oem>

الذي استمر من عام 1992 وحتى 1995، تم إنشاء ممرات إنسانية لإنقاذ السكان المدنيين، فيما تم إنشاء ممرات إنسانية لإجلاء المدنيين من الغوطة الشرقية في ريف دمشق عام 2018.

فما هي الممرات الإنسانية؟

وفقا للأمم المتحدة، فإن الممرات الإنسانية تعد أحد الأشكال المتعددة التي تفضي إلى وقف مؤقت للنزاع المسلح حيث تُعرف هذه الممرات باعتبارها مناطق منزوعة السلاح تتفق الأطراف المتحاربة على إنشائها في مناطق محددة ولفترة زمنية محددة.

الهدف من الممرات الإنسانية؟

يهدف إنشاء الممرات الإنسانية بشكل رئيسي إلى إيصال المواد الغذائية والطبية إلى المناطق التي تشهد معارك وقتالا عسكريا أو لإجلاء المدنيين، خاصة وأن هذه الممرات تصبح ضرورية عندما تُحاصر مدُن، ما يعني حرمان السكان المدنيين من الحصول على المواد الغذائية الأساسية والكهرباء والمياه.

بيد أنه تزداد الحاجة إلى إنشاء ممرات إنسانية لتصبح بمثابة طوق نجاة لإغاثة المدنيين وسط المخاوف من حدوث كوارث إنسانية خلال الحروب جراء انتهاك القانون الدولي، على سبيل قصف أهداف مدنية على نطاق واسع.

من المسؤول عن إنشاء الممرات الإنسانية؟

في أغلب الأحيان، تقع على كاهل الأمم المتحدة مسؤولية التفاوض بين الأطراف المتحاربة لإنشاء الممرات الإنسانية، بيد أنه في بعض الأحيان تقوم الجماعات المحلية على إنشاء هذه الممرات.

ولأنّ جميع الأطراف المتحاربة بحاجة إلى الاتفاق فيما بينها على إنشاء الممرات الإنسانية، تكون هناك مخاطر حدوث انتهاكات عسكرية أو سياسية لهذه الممرات. إذ يمكن مثلا استخدامها لتهريب الأسلحة إلى المدن المحاصرة.

الجهات المحايدة؟

تحدد الأطراف المتحاربة الجهات التي يحق لها الوصول إلى الممرات الإنسانية واستخدامها، وهو الأمر الذي يقتصر في أغلب الأحيان على الجهات الفاعلة المحايدة أو الأمم المتحدة أو منظمات الإغاثة مثل الصليب الأحمر.

كذلك، تحدد الأطراف المتحاربة الفترة الزمنية الخاصة باستخدام الممرات الإنسانية وأيضا نطاقها الجغرافي ووسائل النقل المستخدمة عبر هذه الممرات لإجلاء المدنيين أو لنقل المواد الإنسانية.

ويعد من النادر أن يقوم أحد أطراف النزاع وحده بإنشاء وتنظيم ممرات إنسانية، لكن حدث ذلك إبان حصار برلين من قبل الاتحاد السوفيتي في 1948-1949 حيث تم إنشاء الجسر الجوي الأمريكي، الذي أنقذ غرب برلين من الجوع والعزلة.

كذلك، يمكن استخدام الممرات الإنسانية من قبل مراقبي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والصحفيين للوصول إلى المناطق التي تشهد أعمالا عسكرية للتحقيق في احتمالية ارتكاب جرائم حرب.

ورغم نجاح الممرات الإنسانية في إنقاذ المدنيين خلال الحروب، إلا أن بعض الدعوات لإنشاء ممرات مدنية لم تجد أي صدى ببعض الأماكن، إذ لم تحرز الأمم المتحدة أي تقدم ملموس في المفاوضات الرامية إلى توفير ممرات إنسانية (1).

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: ولاية حماية المدنيين

العديد من بعثات حفظ السلام لديها ولاية حماية المدنيين، ولا سيما هؤلاء المهددين بالأذى الجسدي.

حماية المدنيين هي مسؤولية تشمل جميع قطاعات بعثة حفظ السلام، من وظائف مدنية، وعسكرية ووظائف شرطية. في كثير من الحالات، تكون لدى بعثات حفظ السلام مخولة باستخدام جميع الوسائل الضرورية التي قد تصل يصل إلى وتشمل استخدام القوة القاتلة، لمنع أو للرد على التهديدات بالعنف الجسدي ضد المدنيين، في حدود قدراتها ومناطق العمليات، ودون المساس بمسؤولية الحكومة المضيفة.

ولولاية حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام مجموعة من المبادئ:

- حماية المدنيين هي المسؤولية الأساسية للحكومات.

- قوات حفظ السلام المكلفة بحماية المدنيين لها سلطة ومسؤولية توفير الحماية في حدود قدراتها ومناطق انتشارها حيثما تكون الحكومة غير قادرة أو غير راغبة في حمايتهم.

- ولاية حماية المدنيين هي نشاط لكل البعثة، وليست مهمة عسكرية فقط، ولهذا هي مهمة نشطة طوال الوقت.

- تتم حماية المدنيين بالتعاون مع الجهات الفاعلة الإنسانية واحترام المبادئ الإنسانية.

- تتفق ولاية حماية المدنيين مع مبادئ حفظ السلام، بما في ذلك موافقة الدولة المضيفة، وتنفيذ الولاية بنزاهة، وعدم استخدام القوة إلا دفاعاً عن النفس، أو بإذن من مجلس الأمن.

- ولاية حماية المدنيين الولاية هي أمر ذات أولوية، عملاً بقرارات مجلس الأمن (2).

كيفية اضطلاع البعثات بمهام حماية المدنيين؟

تبعاً لطبيعة الخطر الذي يهدد المدنيين، تقوم البعثة بمجموعة من المهام بما في ذلك المشاركة مع أطراف الصراع والمجتمعات المتضررة منه، وتوفير الحماية المادية وإنشاء بيئة محمية كذلك.

تشارك جميع أطراف البعثة في الحوار وتأييد الحل السياسي، مثل تقديم الدعم للمصالحة، واتفاقات السلام أو الوساطة، والاتصال مع الحكومة، أو حل الصراعات المحلية. وحتى إذا كانت هذه الجهود ليست واضحة دائماً، لا يجب التقليل من أهمية هذا العمل الذي يهدف إلى دعم الحكومة المضيفة في مهامها في حماية المدنيين.

تتخذ قوات حفظ السلام أيضاً إجراءات لتوفير الحماية الجسدية، عادة عن طريق ردع الهجمات على المدنيين، من خلال القيام بدوريات نشطة ولكن عيها عد استخدام القوة إلا إذا لزم الأمر.

(1) دويتش فيله: في زمن الحرب.. الممرات الإنسانية طوق نجاة المدنيين، الثلاثاء 08 مارس 2022 موقع مصراوي على الرابط التالي:

<https://cutt.ly/ZSFJcb0> اطلع عليه يوم 23 مارس 2022م.

(2) الأمم المتحدة: عمليات حفظ السلام، ولاية حماية المدنيين، على الرابط التالي / <https://2u.pw/G6AycP38>

وأخيرًا، تقوم بعثات حفظ السلام أيضًا بالمهام التي تدعم إنشاء بيئة حامية التي تزيد الأمن وتحمي المدنيين من العنف. وتشمل هذه المهام تعزيز قدرات الحكومة المضيفة على الحماية من خلال سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن. على أفراد البعثة المشاركة أيضًا في بناء قدرات السلطات الوطنية لتعزيز واحترام حقوق الإنسان، ومنع والتصدي للعنف ضد الأطفال، والعنف الجنسي، والعنف القائم على النوع.

مستشارو حماية المدنيين

يلعب جميع أفراد عملية حفظ السلام، بما في ذلك الموظفين المدنيين والعسكريين والشرطيين، دورًا في حماية المدنيين. يدعم العاملون المخلصين، بما في ذلك استشاري حماية المدنيين ذو خبرة، تنفيذ هذه الولاية ويتأكدون من تعميم موضوع حماية المدنيين ووضعه في الأولوية على النحو المناسب ضمن البعثة. يضطلعون بمهام استشارية، تنسيقية، وبالرصد والإبلاغ. وعلى وجه التحديد، يكون استشاري حماية المدنيين ذو الخبرة مسؤولاً عن:

- العمل مع أطراف البعثة المختلفين لتطوير وتحديث تقييمات تهديد المدنيين بانتظام، وإنشاء هيكل تنسيقية لحماية المدنيين، وتطوير استراتيجية حماية المدنيين على نطاق البعثة.
- إدارة عمليات السلام وإدارة الدعم العملي في نيويورك يعطيان اهتمامًا كبيرًا لمساعدة جميع أفراد حفظ السلام على الاضطلاع بدورهم في حماية المدنيين بفاعلية وكفاءة من خلال:
- إسداء المشورة لجهات صنع القرار في الأمم المتحدة مثل مجلس الأمن والجمعية العامة حول الأخطار التي تهدد المدنيين في المناطق التي تنتشر فيها قوات حفظ السلام.
- وضع السياسة العامة والإرشادات الخاصة بتقديم المعلومات للبعثات القائمة على تنفيذ ولاية حماية المدنيين.
- دعم البعثات في وضع استراتيجيات شاملة لحماية المدنيين استناداً إلى احتياجات وحالة المهمة، مما يساعد على تسخير جميع الموارد المتاحة للقيام بالمهمة.
- وضع الدورات التدريبية الخاصة بحماية المدنيين التي تستهدف أفراد البعثة قبل نشرها، فضلاً عن تلك التي تستهدف بعثات حفظ السلام المنتشرة بالفعل. وتهدف هذه الدورات تطوير أداء العسكريين، والشرطيين والموظفين المدنيين.

المهام المستمرة المتعلقة بحماية المدنيين

عشرات الآلاف من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يعرضون أنفسهم للأذى كل يوم من أجل حماية المدنيين من آثار العنف الجسدي. بعض الأعمال المستمرة التي تضطلع بها قوات حفظ السلام تشمل:

- توفير الحماية الجسدية لمئات الآلاف من الأشخاص المُشردين داخليًا في مواقع حماية المدنيين، كالتى في جنوب السودان.
- نشر المزيد من الأفراد العسكريين والمدنيين عند اندلاع أزمة لتوفير الحماية، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان وتهيئة بيئة مواتية للمساعدة الإنسانية مثلما جرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- تطوير الآليات، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر، وشبكات إنذار المجتمع، ونظم الاتصالات في المجتمع، والإعلام ونظم الإبلاغ.

عقبات تنفيذ ولاية حماية المدنيين

تواجه عمليات حفظ السلام تحديات في تنفيذ هذه المهمة والمعقدة:

- كثيرًا ما نقوم بحماية المدنيين في ظروف قاسية وفي تضاريس الصعبة، بموارد محدودة، وحيثما لا ترغب أو تعجز الجهات الأخرى في القيام بدورها. وكثيرًا ما يتم نشر قوات حفظ السلام وسط توقعات غير واقعية بأن يكونوا قادرين على حماية جميع المدنيين في جميع الأوقات.
- الطابع الديناميكي للأماكن التي نعمل فيها يعني أنه يمكن تغير الوضع الأمني بشكل سريع جدًا.
- حماية المدنيين ليست مسؤولية قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وحدها. فالدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، وحفظه السلام ليسوا بديلاً عن الالتزام السياسي للتصدي للأسباب الجذرية للصراع والعنف. حماية المدنيين هو جهد مُنظم يشمل:
 - الدولة المضيفة التي تتحمل بشكل أساسي المسؤولية عن حماية المدنيين.
 - مجلس الأمن الذي يعي ولايات حماية المدنيين.
 - إدارة عمليات السلام وإدارة الدعم العملياتي المسؤولين عن وضع الخطط، ونشر القوات، وإدارة عمليات السلام.
 - البلدان المساهمة بقوات عسكرية وشرطية التي توفر الأفراد لعملياتنا.
 - قوات حفظ السلام على الأرض التي تقوم بتنفيذ الولاية الممنوحة لها.
 - المنظمات الإنسانية على أرض الواقع.
 - السكان المحليون، الذين يقدمون معلومات هامة وخطط حرجة.

والحقيقة فقد كان لمجلس الأمن العديد من القرارات والتي أصدرها لحماية المدنيين لعل أبرزها القرار 1261 (1999) الذي اتخذ بالإجماع في 17 أيلول / سبتمبر 1999، وقد ناقش القرار حماية المدنيين أثناء النزاع المسلح لأول مرة. وشدد المجلس على أهمية معالجة القضايا التي تدفع الصراع المسلح حول العالم وحماية المدنيين من خلال النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة والمصالحة الوطنية والحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان⁽¹⁾. وأعرب عن قلقه لأنه خلال النزاع المسلح، لم يكن هناك احترام كبير للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين. كما كان للجماعات الضعيفة، ولا سيما الأطفال، حقوق واحتياجات محددة أثناء النزاعات المسلحة، على النحو المشار إليه في القرار 1261 (1999) وتأثرت النساء أيضًا. وأدان مجلس الأمن الاستهداف المتعمد للمدنيين خلال النزاعات المسلحة. ودُعيت جميع الأطراف المعنية إلى احترام القانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقيتي لاهاي وجنيف. وحث الدول التي لم تصدق على المعاهدات الدولية على أن تفعل ذلك وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ المعاهدات على الصعيد المحلي⁽²⁾. وتم التأكيد على أهمية الوصول الآمن والمأمون ودون عوائق مع حرية الحركة للوكالات الإنسانية الدولية أثناء النزاع المسلح. دخلت الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام 1994 واتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (معاهدة أوتاوا) لعام 1997 حيز التنفيذ. وذكر المجلس بالفائدة التي قد تعود على المدنيين في النزاعات المسلحة. وتم التأكيد على تدريب

¹ Clarke, John N. (2005). "Early Warning Analysis for Humanitarian Preparedness and Conflict Prevention". Civil Wars

² Bellamy, Alex J. (2009). Responsibility to protect: the global effort to end mass atrocities. Polity.

الموظفين ووجود الشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام، بينما تم التأكيد على الأثر المزعزع للاستقرار لانتشار الأسلحة والذخائر.

وأعرب القرار عن استعداده لدراسة كيفية معالجة ولايات حفظ السلام لضرر النزاع المسلح على المدنيين والاستجابة للحالات التي يكون فيها المدنيون مستهدفين بشكل متعمد وعرقلة المساعدات الإنسانية. (1) وسيعمل المجلس أيضاً مع المنظمات الدولية مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات الإقليمية لإيجاد سبل لتعزيز حماية المدنيين. وأخيراً، أنشأ المجلس آلية لاستعراض التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام وأعلن أنه سينظر في التدابير التي يتعين اتخاذها بحلول نيسان / أبريل 2000.

- كذلك الحال مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1270، المتخذ بالإجماع في 22 تشرين الأول / أكتوبر 1999، بعد الإشارة إلى القرارات 1171 (1998) و 1181 (1998) و 1231 (1999) و 1260 (1999) بشأن الحالة في سيراليون والقرار 1265 (1999) بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، أنشأ المجلس بعثة الأمم المتحدة في سيراليون للمساعدة في تنفيذ اتفاق لومي للسلام (2).

- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1674، الذي اتخذ بالإجماع في 28 أبريل 2006، بعد التأكيد على القرارات 1265 (1999) و 1296 (2000) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة والقرار 1631 (2005) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، شدد المجلس على اتباع نهج شامل لمنع نشوب الصراعات المسلحة وتكرارها (3). تم اتخاذ القرار بعد ستة أشهر من النقاش بين أعضاء المجلس (4). كانت هذه هي المرة الأولى التي يعترف فيها مجلس الأمن بمجموعة من المعايير لتشكيل أساس للتدخل الإنساني في حالات النزاع المسلح (5).

- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1894، والذي تم تبنيه بالإجماع في 11 نوفمبر 2009. القرار معرباً عن أسفه العميق لبقاء الغالبية العظمى من الضحايا في النزاعات المسلحة هم من المدنيين، أكد مجلس الأمن اليوم من جديد استعداده للرد على استهداف المدنيين وعرقلة المساعدات الإنسانية، حيث فتح نقاشاً لمدة يوم حول هذه المسألة. اتخذ القرار بالإجماع القرار، وبذلك يصادف الذكرى السنوية العاشرة لعمله المنهجي بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة - طالب المجلس أطراف النزاع بالامتثال الصارم للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين، وكذلك فيما يتعلق بقرارات المجلس التي تدعو إلى حماية المدنيين والوصول دون عوائق إلى المساعدات الإنسانية.

وإذ لاحظ المجلس أن الاستهداف المتعمد للمدنيين، بالإضافة إلى الانتهاكات المنتظمة والصارخة والواسعة النطاق للقانون الدولي، قد يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، أكد المجلس من جديد استعداده للنظر في اتخاذ تدابير مناسبة ضد المخالفين، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ودعا جميع أطراف النزاعات إلى تعزيز حماية المدنيين من خلال زيادة الوعي على

¹) McRae, Robert Grant: Hubert, Don (2001). Human security and the new diplomacy: protecting people, promoting peace. McGill-Queen's Press.

²) security Council establishes UN mission for Sierra Leone to aid with implementation of lame Peace Agreement". United Nations. 22 2012-10-26.

³) Importance of preventing conflict through development, democracy stressed". United Nations. 28.

⁴) Bellamy, Alex J. (2009). Responsibility to protect: the global effort to end mass atrocities. Polity

⁵) Gilbert, Geoff (2010). The Delivery of Human Rights: Essays in Honour of Professor Sir Nigel Rodley. Taylor & Francis

جميع المستويات، لا سيما من خلال التدريب والأوامر والتعليمات الصادرة للقوات المسلحة. وبالنص أيضاً، أقر المجلس بضرورة النظر في الحاجة إلى الحماية في وقت مبكر عند صياغة ولايات حفظ السلام، فضلاً عن التوجيه الشامل في تنفيذ ولايات الحماية. وطلب من الأمين العام أن يضع، بالتشاور مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، مفهوماً تشغيلياً لهذا الغرض. وبعبارة أخرى من النص الواسع النطاق، شدد المجلس على الحاجة إلى نهج شامل لتنفيذ ولايات الحماية - من خلال الاهتمام بالنمو الاقتصادي والحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، من بين اعتبارات أخرى. ⁽¹⁾ وكان هناك أيضاً مناقشة مفتوحة بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة بتاريخ (25 مايو 2017) لمناقشة تقرير الأمين العام حول حماية الأطفال عن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة (10 مايو 2017) ⁽²⁾. دعوة إلى احترام القانون الإنساني الدولي

دعا الأمين العام للأمم المتحدة جميع الأطراف (روسيا وأوكرانيا) إلى احترام القانون الإنساني الدولي واتخاذ الحرص المستمر لتجنب جميع المدنيين والأعيان المدنية الأذى خلال عملياتها العسكرية. كما دعاها إلى تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة واسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان. وقال: "كلما طالّت مدة هذا الهجوم، زادت الخسائر البشرية التي يتكبدها المدنيون. سوف يتغيّب الأطفال عن المدرسة ويواجهون مخاطر أكبر من الأذى الجسدي والزواج والاضطراب العاطفي الشديد." كما تتأثر النساء في كثير من الأحيان بشكل غير متناسب بالنزاع، وتكون النساء أكثر عرضة لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد تتعرض النساء والأطفال لأشكال أخرى من الاستغلال ⁽³⁾.

المبحث الثالث

دور الشريعة الإسلامية في حماية المدنيين وقت الحرب

على مدار قرون تمكن قدامى الفقهاء، بما خلفوه من تراث فقهي مثير للإعجاب، من إضفاء لمحة إنسانية على الحرب، في هذا المقال المهم يتناول الأكاديمي المصري الدكتور أحمد الداودي اجتهادات الفقهاء المسلمين الأوائل في تأسيس قواعد تحمي غير المقاتلين وتضع حدوداً واضحة لما ينبغي وما لا ينبغي فعله أثناء قتال العدو.

يكشف التراث الفقهي الإسلامي العريض والمفصّل المعني بتنظيم النزاع المسلح عن أن قدامى الفقهاء كانت في أذهانهم، بدرجة أو أخرى، الفلسفة والمبادئ ذاتها التي ألهمت القانون الدولي الإنساني الحديث. ومن المثير للاهتمام أن التراث الفقهي الإسلامي المتقدم مَيّز بين النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية (مع أنه لم يستخدم هذه التسمية).

والمغزى هنا ذو شقين: الأول، أن القواعد بشأن استخدام القوة في نزاعات مسلحة غير دولية أشد صرامة وأكثر إنسانية من مثيلها التي تحكم النزاعات المسلحة الدولية؛ والثاني، أن الفقه الإسلامي، بسبب حوادث معينة في التاريخ الإسلامي الباكر، حدد أربعة أنواع من النزاعات المسلحة غير الدولية، لكل منها قواعده المختلفة التي تحكم استخدام القوة. هذه النزاعات هي: حروب الردة، قتال البغاة، الحراة، قتال الخوارج.

¹) Security Council, Expressing Deep Regret Over Toll on Civilians in Armed Conflict, Reaffirms Readiness to Respond to Their Deliberate Targeting". United

²) الأمم المتحدة: عمليات حفظ السلام، ولاية حماية المدنيين سابق الإشارة إليه.

³) مرجع سابق.

وقد طور الفقهاء المسلمون قواعد قانون الحرب في الإسلام، وهي قواعد تضيفي الصبغة الإنسانية على النزاع المسلح، عن طريق حماية أرواح غير المقاتلين، واحترام كرامة مقاتلي العدو، وحظر إلحاق الضرر بممتلكات العدو إلا إذا فرضت الضرورة العسكرية ذلك، أو إذا حدث الاعتداء دون قصد بوصفه ضرراً جانبياً. وفيما يلي المبادئ الإسلامية الأساسية للقانون الدولي الإنساني:

أولاً: حماية المدنيين وغير المقاتلين

يؤكد الفقه الإسلامي بوضوح لا لبس فيه، وجوب حصر أعمال القتال كلها في ميدان المعركة ضد المقاتلين الأعداء وحدهم. ويحظر الفقه الإسلامي استهداف المدنيين وغير المقاتلين عمداً في أثناء سير العمليات القتالية. يقول تعالى: «وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ» (سورة البقرة: 190).

وجاء في الكثير من الأحاديث النبوية ذكر خمس فئات من الناس يتمتعون بحصانة غير المقاتلين و، هم: النساء، والأطفال، والمستنون، والرهبان، والعُصفاء (جمع عسيف) (وهم الأجراء المستقدمون لأداء خدمات ومهام معينة للعدو في ساحة المعركة، لكنهم لا يشاركون في العمليات القتالية الفعلية).

- حق الطفل في الحماية وقت الحروب والغوث والمساعدات عند الكوارث:

وللطفل في حالات الطوارئ والكوارث والمنازعات المسلحة أولوية الحماية والرعاية الخاصة بالمدنيين من حيث عدم جواز قتله أو جرحه أو إيدائه أو أسره، وله أولوية الوفاء بحقوقه في المأوى والغذاء والرعاية الصحية والإغاثة، انطلاقاً من أدب الإسلام في الحروب عموماً؛ حيث أوصى صلى الله عليه وسلم قادة الجيوش قائلاً: "انطلقوا باسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله ولا تقتلوا شيخاً فانياً ولا طفلاً ولا صغيراً ولا امرأة".

إن الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام في العديد من الحالات دعوا الى توفير الحماية والضمان للأطفال وقت الحرب ، ووصي بعدم تعريضهم للمخاطر في الغزوات وعدم التعرض للأطفال والشيوخ والنساء وأمر جنوده بالدعوة قبل القتال ففي الحديث الذي أخرجه مسلم عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً ثم قال: "اغزوا باسم الله في سبيل الله قاتلوا من كفر بالله اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليداً وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال فأيتهم ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين فإن أبوا أن يتحولوا منها فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين ولا يكون لهم في الغنيمة والفيء شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن هم أبوا فسلهم الجزية فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك فإنكم أن تخفروا ذممكم وذمم

أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا⁽¹⁾. رواه الخمسة إلا البخاري.

- حماية حياة الطفل:

من الحقوق التي كفلها الإسلام للطفل حقه في الحياة وصيانتها وتحريم الاعتداء عليها بالقتل سواء وهو جنين في بطن أمه أو بعد ولادته وقضى الإسلام على العادة الجاهلية الذميمة التي كانت معروفة عند العرب قبل الإسلام وهي وأد البنات خوفاً من العار أو السبي وقال صلى الله عليه وسلم إن الله عز وجل حرم عليكم عقوق الأمهات ووأد البنات ومنعها وهات...⁽²⁾ وقد روي في السنة أحاديث كثيرة تنهى عن قتل الأطفال بصفة عامة وتعد قتلهم من أعظم الكبائر بعد الإشراف بالله ففي الصحيحين عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه " أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الذنب أعظم ؟ قال أن تجعل لله ندا وهو خلقك، قلت ثم أي ؟ قال أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك...⁽³⁾ ".

- الرعاية الجسمية والصحية للطفل:

من أبرز المظاهر التي تدل على عناية الإسلام بالطفل منذ مولده ولا سيما فيما يتعلق بالجانب البدني والصحي أن الإسلام قد وجه إلى ضرورة أن تكون الرضاعة من ثدي أمه وأن تكون لمدة عامين كاملين ولما للرضاعة الطبيعية من ثدي الأم من أثر على صحة الطفل الجسمية والنفسية فقد حرص الرسول صلى الله عليه وسلم على أن يحصل كل طفل على حقه من هذا اللبن خلال فترة الرضاعة ومن ثم فقد أقر النبي صلى الله عليه وسلم إقامة حد الزنا على الغامدية حتى ترضع ولدها رضاعة كاملة حتى الفطام فلما فطمته وجاءت بالصبي وفي يده كسرة خبز دلالة على أنه بدأ يأكل الطعام، فسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم الطفل إلى رجل من المسلمين ليقوم على رعايته ثم أقام عليها الحد.

لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخشى على الأطفال والذرية ويغضب إذا علم أن جنده قتلوا صبياً أو طفلاً، ولقد بلغه قتل بعض الأطفال، فوقف رسول الله صلى الله عليه وسلم يصيح في جنوده " ما بال أقوام جاوز بهم القتل حتى قتل الذرية " ألا تقتلوا الذرية ألا تقتلوا الذرية " فرسول الله ينهي أصحابه عن قتل الأطفال رحمة بهم، كذلك سار أصحابه وخلفائه من بعده على سيرته الحسنة العطرة. وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والأطفال أثناء المعارك الحربية ففي فتح مكة رأى امرأة مقتولة فسأل حنظلة الكاتب من قتلها فقال خالد ابن الوليد، فأمره أن يدرك خالدًا وينهاه أن يقتل إمراه أو وليداً أو عسيفاً أو أجيراً⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ راجع/ شرح النووي على مسلم يحيى بن شرف أبو زكريا النووي، دار الخير، سنة النشر: 1416هـ / 1996م عدد الأجزاء: ستة أجزاء الكتب « صحيح مسلم» كتاب الجهاد والسير» باب تأمير الإمام الأمراء على البعث ووصيته إياهم بأداب الغزو وغيرها، المسألة 1731.

⁽²⁾ شرح النووي على مسلم يحيى بن شرف أبو زكريا النووي، دار الخير، سنة النشر: 1416هـ / 1996م عدد الأجزاء: ستة أجزاء الكتب « صحيح مسلم» كتاب الأقضية» باب النبي عن كثرة المسائل من غير حاجة والنبي عن منع وهات وهو الامتناع من أداء حق لزمه أو طلب ما لا يستحقه مسألة رقم 593.

⁽³⁾ الكتب « جزء من حديث أبي العباس الأصم» أي الذنب أعظم؟ قال: أن تجعل لله ندا وهو خلقك. قال ... رقم الحديث 35 راجع/ موسوعة الحديث الشريف على شبكة اسلام ويب على الرابط التالي: <https://2u.pw/dquvMGmi>.

⁽⁴⁾ راجع/ د. محمد عبد الجواد محمد: حماية الطفولة في المواثيق والشريعة الإسلامية، منشأة المعارف، ط1، 1991، ص333.

وها هو الخليفة الأول أبو بكر الصديق رضي الله عنه يوصي "يزيد ابن أبي" قائد جيشه الى الشام ويقول: "إني موصيك بعشر، لا تقتل امرأة ولا صبياً ولا كبيراً هرمأً ولا تقطعن شجراً مثمراً، ولا تحرقن عامراً، ولا تجبن" رواه الامام مالك رضي الله عنه.

كما أوصى سيدنا عمر ابن الخطاب رضي الله عنه القادة في جيوش المسلمين بعدم التعرض للأطفال لافي الحروب، وذلك حفاظاً على سلامتهم، وألا يقاتلوا الا المقاتل في ساحة الحرب ⁽¹⁾. كما جاءت الشريعة الاسلامية بالعديد من القواعد التي تضمن حماية المدنيين وقت الحروب، فكانت سلوكيات القتل مقيدة بألا يقتل إلا المقاتل المشترك في المعركة والقتال ⁽²⁾ ولأهل الذمة على المسلمين حفظ أرواحهم وأموالهم وأعراضهم ما داموا على عهدهم ولم ينكثوا، لقوله صلى الله عليه وسلم: "من آذى ذمياً فأنا خصيمه يوم القيامة" فإن هم نكثوا عهدهم ونقضوا عهدهم حلت دماؤهم دون نساءهم وأطفالهم، لأنه لا يؤخذ المرء بذنب غيره ⁽³⁾.

من الثابت تاريخياً أن من الاوقاف الاسلامية التي أوقفها صلاح الدين الايوبي "خاصة أيام حروبه مع الصليبيين، أنه جعل هناك وقفاً لإمداد الامهات بالحليب وميزابا بالسكر، فتأتى الامهات يومين في كل أسبوع يأخذن ما يحتاجون اليه من الحليب والسكر لأطفالهم ⁽⁴⁾.

هذه هي معاملة الإسلام للأطفال والنساء وقت الحروب، أما ما يحاول به البعض من المزايدة به علينا فليُنظر كيف عامل الغرب الأطفال في الحربين العالميتين الأولى والثانية وغيرهما، ولينظر إلى أطفال فلسطين والبوسنة وغيرهم الكثير، فلنعتز بديننا واسلامنا فهو دين الرحمة والعدل والمساواة وحماية الضعفاء خاصة الأطفال والنساء.

ومن ضمن المهام المتنوعة التي كان يُعهد بها إلى العُصفاء في ساحة المعركة في ذلك الوقت، الاعتناء بالحيوانات والممتلكات الشخصية للمقاتلين. وربما يناظر هذه الفئة في سياق الحرب الحديثة أفراد الطواقم الطبية – العسكرية والمدنية – والمراسلون العسكريون وجميع الفئات الأخرى من الأفراد داخل جيش العدو ممن لا يشاركون في العمليات القتالية الفعلية.

هؤلاء الأفراد أيضاً لا يمكن استهدافهم. استوعب صحابة النبي والأجيال المتعاقبة من الفقهاء المنطق الموجّه لحظر استهداف هذه الفئات الخمس من الناس، ووفّروا حصانة لغير المقاتلين من فئات أخرى أيضاً مثل المرضى والمكفوفين والمقعدين والمجانين والمزارعين والتجار والصناع.

ومع ذلك، فالأفراد المدرجون في هذه الفئات المشمولة بالحماية، يفقدون حصانة غير المقاتلين إذا اشتركوا في العمليات القتالية. وقد تناول الفقهاء بالبحث مسألة اشتراك مثل هؤلاء الأشخاص في أعمال القتال لتحديد إمكانية إباحة استهداف هذه الفئات. تضمنت هذه الحالات ما يلي: امرأة شرعت في قتل جنود المسلمين، أو قذفتهم بالحجارة، أو تؤدي مهام عسس واستطلاع أو تسجّر مالها الخاص لتمويل جيش العدو. وتضمنت نقاشات الفقهاء حالات أخرى، مثل

⁽¹⁾ انظر كتاب الموطأ للأمام مالك رضي الله عنه.

⁽²⁾ . أبو بكر الجزائري: منهاج المسلم، الطبعة الثانية، سنة 1976م، ص 308.

⁽³⁾ د. على عبد الواحد: حقوق الانسان في الاسلام، بدون سنة ومكان النشر، ص 123.

⁽⁴⁾ راجع / د. مصطفى السباعي: من روائع حضارتنا، المكتب الاسلامي، 1979م طبعة بيروت، ص 127.



طفل أو شخص مسنٍ يشارك في الأعمال القتالية المباشرة، وشخص مسنٍ حُمِلَ إلى أرض المعركة ليخطط عمليات العدو (1).

وبغض النظر عن الفروق الدقيقة في تأملاتهم وفتاواهم المختلفة بشأن إمكانية السماح باستهداف هذه الفئات المشمولة بالحماية، فإن إمعانهم النظر في هذه الحالات واستيفاءها بحثاً، حقيقةً مجردة تثبت، بما لا يدع مجالاً للشك، أن مبدئي التمييز وكفالة الحصانة لغير المقاتل، كانا من الشواغل الرئيسية بالنسبة لغالبية قدامى الفقهاء.

ثانياً: حظر استخدام الأسلحة العشوائية

مع أن الأسلحة التي استخدمها المسلمون في بداية التاريخ الإسلامي كانت بدائية، ذات قدرة محدودة على التدمير، فقد حرص الفقهاء المسلمون على تأسيس أحكام بخصوص استخدام أسلحة عشوائية الطابع، مثل المنجنيق (آلة لقذف الحجارة الضخمة) والسهام المسمومة والسهام النارية.

جاء في القرآن الكريم: «مَنْ أَجَلْ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ» (سورة المائدة: 32).

ويشير بحث الفقهاء لاستخدام هذه الأسلحة العشوائية، اهتمامهم الأصيل بممتلكات العدو والرغبة في صونها. وجدير بالذكر في هذا المقام أن السماح باستخدام مثل هذه الأسلحة العشوائية الطابع، خضع للبحث لتعلقها بحالات أخرى غير تلك التي تتضمن قتالاً بين الأفراد.

فعلى سبيل المثال، نظر الفقهاء فيما إذا كانت مثل هذه الأسلحة قد تستخدم ضد عدو يقاتل من وراء مواقع محصنة. في مثل هذه الحالات، من الواضح أنه سيكون من الصعب للغاية تجنب إحداث ضرر جانبي ي طال الأشخاص والأعيان المشمولين بالحماية. يؤكد كل هذا، مرة أخرى، أن مبدأ التمييز كان الأساس لمناقشة إمكانية السماح باستخدام الأسلحة العشوائية الطابع.

وقد أجاز أغلب الفقهاء استهداف تحصينات العدو باستخدام المنجنيق، بموازنة: المبدأ الإنساني ومبدأ الضرورة العسكرية أحدهما مع الآخر. إلا أنهم اختلفوا اختلافاً حاداً بشأن إمكانية السماح باستهداف تحصينات العدو بالسهام النارية: إذ حرّم فريق منهم ذلك بينما أعرب فريق آخر عن نفوره من هذا الأسلوب في الحرب، لكن فريقاً ثالثاً أباحه في الحالات التي تتطلبها الضرورة العسكرية، أو عندما يكون ذلك ردّاً على هجوم من النوع نفسه.

(1) د. أحمد الداودي، مجلة الإنسان، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حماية المدنيين في قلب قانون الحرب في الإسلام حزيران / يونيو 2018، وأيضاً قانون الحرب / مقالات الإسلام والقانون الدولي الإنساني، القانون الدولي الإنساني، ترجمات، قانون الحرب، قانون الحرب في الإسلام، قواعد الحرب، قوانين الحرب، قوانين الحرب في الإسلام، مدونة «القانون الإنساني والسياسات»، نُشر هذا النص في الأصل بالإنجليزية في مدونة «القانون الإنساني والسياسات» المعنية بالنقاش حول التحديات المعاصرة لقانون الحرب. وقد نقله إلى العربية عاطف عثمان. راجع النص الإنجليزي على هذا الرابط/

<https://2u.pw/7Lt9unhn>



تخلق الأحكام المتعارضة من هذا النوع تحديات كبيرة عندما يُستخدم القانون الإسلامي للحرب بوصفه مصدرًا مرجعيًا في النزاعات المسلحة المعاصرة، لأنها يمكن أن تستغل استغلالًا انتقائيًا لتبرير الهجمات ضد المدنيين والأعيان المشمولة بالحماية.

ثالثًا: حظر الهجمات العشوائية

انطلاقًا من الحرص على مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، فصل الفقهاء أحكامًا تتعلق بمسألتين مرتبطتين باستخدام أسلوبين غير تمييزيين من أساليب شن الحرب قد ينجم عنهما قتل أشخاص مشمولين بالحماية، وإلحاق أضرار بالأعيان المشمولة بالحماية. وهذان الأسلوبان هما البيات (أي الإغارة على العدو ليلاً) والتترس (أي استخدام دروع بشرية).

والعلة من بحث مسألة البيات – وهي مسألة أثرت أول ما أثرت بين النبي وصحابته – هو الحرص على عدم تعريض غير المقاتلين للخطر لتعذر الرؤية. كان المنجنيق والأسلحة المشابهة تُستخدم استخدامًا رئيسيًا لاستهداف العدو ليلاً، وهو ما زاد من خطر إصابة الأشخاص والأعيان المشمولة بالحماية. وبالمثل، وجد الفقهاء أن مهاجمة الدروع البشرية ربما يسفر أيضًا عن أضرار جانبية في حالتين أمعنوا النظر فيهما: استخدام أشخاص مشمولين بالحماية كدروع بشرية سواء كانوا من العدو أو من أسرى الحرب المسلمين.

مرة أخرى، كانت الحاجة إلى إحداث توازن بين القواعد الإنسانية الخاصة بالتمييز والتناسب والاحتياط من جهة، ومبدأ الضرورة العسكرية من جهة أخرى، تدفع الفقهاء إلى إصدار أحكام متعارضة: فبعضهم حظر الهجوم ليلاً أو ضد الدروع البشرية، وآخرون كرهوا هذه الأساليب، بينما أباحها فريق ثالث، وإن يكن في حال تتطلبها الضرورة العسكرية بشكل مؤكد. كما اختلف الفقهاء بشأن ما يمثل ضرورة عسكرية. على أية حال، لم تختلف آراؤهم بشأن النقطة الرئيسية، وهي أنه ينبغي ألا يُستهدف الأشخاص والأعيان المشمولون بالحماية عمدًا.

رابعًا: حماية الأعيان

بحسب الرؤية الإسلامية، فكل شيء في هذا العالم ملك لله. والبشر بوصفهم خلفاء الله في أرضه يتحملون أمانة تقضي بحماية ما لله، والإسهام في نماء الحضارة الإنسانية. ومن ثم، فحتى في أثناء سير الأعمال القتالية، فإن التدمير الطائش لممتلكات العدو محظور حظرًا صارمًا.

أمر أول الخلفاء المسلمين أبو بكر (المتوفى في العام 634)، قائد قواته قائلاً: «لا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تہدموا بناء، ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً إلا لمأكله، ولا تُغرِقَنَّ نَخْلًا ولا تحرقنَّها». وأوضح فقيه القرن الثامن الميلادي الإمام عبد الرحمن الأوزاعي (المتوفى في العام 774): «لا يحلّ للمسلمين أن يفعلوا شيئاً مما يرجع إلى التخريب في دار الحرب، لأن ذلك فساد، والله لا يحب الفساد».

تحرّم مثل هذه الأعمال التدميرية لأنها تمثل – كجريمة الإرهاب في الشريعة الإسلامية – جرماً وصفه القرآن الكريم مجازاً بأنه «فساد في الأرض». ومن المثير للاهتمام أن نشير إلى أن فقهاء قلائل ميّزوا بين الجماد وذوات الأرواح المملوكة للعدو. فقال الإمام الشافعي (المتوفى في العام 820) إن ذوات الأرواح قادرة على الشعور بالألم، وعلى ذلك فإن أيّ أذى يلحق بها هو تعذيب لا مبرر له؛ بينما رأى ابن قدامة (المتوفى في العام 1223) أن إلحاق الأذى بذوات الأرواح يقع

ضمن حدود الإفساد في الأرض. ولا يباح استهداف الخيل والحيوانات الأخرى في أثناء سير الأعمال القتالية إلا إذا كان جند العدو يمتطيها أثناء القتال. وهناك أمثلة عديدة في الفقه الإسلامي تتعلق بحرمة الملكية الخاصة والعامّة للعدو. وربما يكفي ذكر مثال واحد في هذا المقام. فقد أجمع قدامى الفقهاء النظر في جواز استهلاك إمدادات الغذاء الخاصة بالعدو أو الأعلاف المستخدمة في تغذية ماشيته. وانتهى هؤلاء الفقهاء إلى إباحة ذلك بشرط ألاّ يجاوز الكميات التي تتطلبها الضرورة العسكرية بالتأكيد، وبالتالي فقد أكدوا حرمة ممتلكات العدو. وعلى ذلك وفي حال إذا لم تقتض الضرورة العسكرية، فالقاعدة هي وضع عاملين في الاعتبار عن استهداف ممتلكات العدو: إجبار العدو على الاستسلام أو وضع حد للقتال؛ والامتناع عن تدمير الممتلكات عن عمد. تحرّم الشريعة الإسلامية التمثيل بالجنث تحريمًا قاطعًا. تتضمن توجيهات النبي بشأن استخدام القوة هذه النواهي: «لا تغلّوا ولا تغدروا ولا تمثّلوا». كما أمر الرسول المسلمين بتجنب مهاجمة العدو عمدًا بضربه في الوجه. وجاءت توجيهات أبي بكر الصديق المكتوبة لأمر حضرموت باليمن متضمنة ما يلي: «إياك والمثلة في الناس فإنها مأمّ ومنفرة». هذا الاعتبار الذي توليه الشريعة للكرامة الإنسانية يستوجب دفن الموتى من الأعداء أو تسليم جثثهم لبلدانهم عقب توقف الأعمال القتالية. ويُذكر في المأثورات التاريخية والشرعية الإسلامية أن النبي أمر بدفن القتلى من الجنود دون أن يسأل ما إذا كانوا من جيش المسلمين أو جيش العدو. وأكد الفقيه الأندلسي ابن حزم (المتوفى عام 1064) أنه يقع على عاتق المسلمين التزام بدفن جثث أعدائهم إذا لم يأخذها العدو، وأنّ تقاعسهم عن الاضطلاع بهذا الالتزام يرقى إلى حد التمثيل بالجنث.

سادسًا: معاملة أسرى الحرب

تبرز بعض سمات الشريعة الإسلامية التي سبق مناقشتها في مسألة التعامل مع أسرى الحرب. وثمة قضيتان رئيسيتان هنا: ما حكم الاسلام في أسرى الحرب؟ وكيف ينبغي معاملتهم؟

تقوم الأحكام الفقهية في الحالتين كليهما، على أساس مرجعية قرآنية وتاريخية وعلى أساس سوابق معينة في بداية التاريخ الإسلامي. وفيما يتعلق بحكم الاسلام في أسرى الحرب، ينقسم قدامى الفقهاء إلى ثلاثة أقسام. القسم الأول، يبني موقفه على الآية الرابعة من سورة «محمد»: «فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالُهُمْ» (محمد: 4)، فأكدوا وجوب إطلاق سراح الأسرى من جانب واحد أو فداء بأسرى الجنود المسلمين. أما القسم الثاني، وهم بعض فقهاء المذهب الحنفي، فقد حاججوا بأنه يُترك للدولة اتخاذ القرار في ذلك وفقًا لما تقتضيه مصلحتها، سواء إعدام الأسرى أو استعبادهم. غير أن بعض الفقهاء الآخرين من المذهب نفسه قالوا بإطلاق سراح أسرى الحرب، لكن مع بقائهم في الدولة الإسلامية لأن السماح لهم بالعودة إلى بلدهم من شأنه أن يعزز قوة العدو.

ويشمل القسم الثالث غالبية الفقهاء، وقد حاججوا أيضًا بأن للدولة أن تقرر ما تفعل وفق مقتضيات مصلحتها، لكنهم قالوا أيضًا إن الأسرى قد يُعدموا أو يُسترقُّوا أو يطلق سراحهم من جانب واحد أو فداء للأسرى من جند المسلمين أو يطلق سراحهم دون السماح لهم بمغادرة الدولة الإسلامية.

ينبغي أن نلاحظ هنا أن الفقهاء الذين أباحوا إعدام الأسرى، بنوا رأيهم على أساس روايات تذكر أن ثلاثة من أسرى الحرب قُتلوا في الحروب بين المسلمين وأعدائهم في أثناء حياة الرسول. لكن وبعد دراسة هذه المصادر، تبين أنه إذا

كانت جميع هذه الروايات أو بعضها صحيحًا، فهؤلاء الأسرى الثلاثة قد أُعدموا بسبب جرائم ارتكبوها قبل الدخول في الحرب.

أما بالنسبة لمعاملة أسرى الحرب، فتوجب الشريعة الإسلامية احترامهم ومعاملتهم معاملة إنسانية. ويجب إطعامهم وسقيهم وكسوتهم إن لزم الأمر، وحمايتهم من الحرارة والبرودة والمعاملة القاسية. ويحرم تعذيب أسرى الحرب لانتزاع معلومات عسكرية، كما أوضح الإمام مالك (المتوفى عام 795م).

سابعاً: الأمان

يطلق مفهوم الأمان على حالتين: أولاً: الحماية والحقوق الخاصة التي تُمنح لغير المسلمين من دولة معادية يعيشون لفترة مؤقتة في دولة مسلمة أو يقومون بزيارة سريعة فيها لأغراض التجارة أو السياحة أو التعليم أو أية أغراض سلمية أخرى.

وبسبب طبيعة مهنتهم تمتع الدبلوماسيون بميزات الأمان منذ عصر ما قبل الإسلام. وثانياً الأمان، بمعنى «عقد حماية يُمنح في أثناء سير الحرب فعلياً لحفظ دماء شخص من الأعداء وماله، أو كتيبة كاملة، أو كل من بداخل حصن ما، أو جيش مُعادٍ بأكمله أو مدينة معادية». ولعقد الأمان نفس الغرض، من بعض الوجوه، في حالة وجود أفراد عاجزين عن القتال، وهو حقن الدم بتعبير الفقهاء المتقدمين.

وعلى ذلك، إذا طلب المقاتلون الأعداء الأمان في أرض المعركة في أثناء سير الأعمال القتالية – سواء كان ذلك مشافهةً أو كتابةً، أو عن طريق إيماءة أو بطريق الإشارة إلى ذلك بوضع أسلحتهم – يجب منحهم إيّاه. بعد ذلك يجب حمايتهم ومنحهم الحقوق نفسها الواجبة للسكان المدنيين المؤقتين في الدولة المسلمة المعنية. ويجب ألا يُعاملوا باعتبارهم أسرى حرب، ولا أن تُقيّد حياتهم بأي طريقة في أثناء مكوثهم في الدولة المسلمة. وتسري هذه الحماية إلى أن يعودوا سالمين إلى أوطانهم⁽¹⁾.

وإيجازاً، فنظام الأمان يوضح بلا أي لبس أن مقاتلي العدو يجب ألا يُستهدفوا إذا لم يكونوا في حالة قتال فعلي. وغني عن البيان أن الخيانة محرمة تحريماً قاطعاً بحسب القانون الإسلامي للحرب، لكن يجوز توظيف الخدع، فالنبي قد قال «الحرب خدعة».

ومن التوصيف السابق ذكره تتضح الفريدة التي يتميز بها القانون الإسلامي، من حيث أصوله ومصادره، في أساليبه لاستحداث قوانين وتطبيقاتها.

والحق أن قدامى الفقهاء نجحوا في تدوين أدبيات قانونية ضخمة تضيف الإنسانية على النزاعات المسلحة. وهم أظهروا أيضاً قدرًا كبيراً من الاهتمام والعناية بغير المقاتلين والمدنيين، وكذلك بأعيان مدنية معينة: فقد حاججوا بأن كل هؤلاء الأشخاص والأعيان مشمولون بالحماية، وأن أي ضرر جانبي يلحق بأيّ منهم لا يمكن تسويغه إلا في حالات الضرورة العسكرية القصوى.

(1) د. أحمد الداودي، مرجع سابق.

وعلى الرغم من ذلك، تشكل بعض القواعد الإسلامية بشأن استخدام القوة تحديات بالنسبة لأنسنة النزاعات المسلحة. يرجع هذا إلى عدم تقنين قانون إسلامي للنزاعات المسلحة في أي مرحلة من مراحل التاريخ الإسلامي، كذلك لم تقن عقوبات ضد انتهاك هذه القواعد. ومع ذلك، نظرًا لأن المعاهدات ملزمة في الشريعة الإسلامية، ولأن مبادئ القانون الدولي الحديث تتفق مع القانون الإسلامي للحرب، فإن القانون الدولي يسدُّ بالأخص هذه الثغرة - كبح الانتهاكات - على نحو مقبول.

الخاتمة

عانى العالم كثيرًا من ويلات الحروب وكان من أشد الطوائف معاناة منها المدنيين خاصة الأطفال والنساء والشيوخ، فالحروب والنزاعات المسلحة بشقيها الدولي والداخلي أحد مظاهر الحياة البشرية، حيث عانت البشرية من ويلاتها على مر العصور. وإذا كانت النزاعات سابقاً تخص المحاربين المشتركين في ميدان القتال، ولا تلحق الأذى بالمدنيين، فإنها اليوم أصبحت شأنًا يخص أفراد الدولة بأكملها، بما تسببه لهم من خسائر رهيبة، خصوصاً مع تطور وسائل القتال وأساليبه واستخدام أسلحة الدمار الشامل، التي لا تميز بين المحاربين والمدنيين، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الوفيات والاصابات واللاجئين فدائمًا ما يدفع الناس الأبرياء الثمن الباهظ لهذه الحرب. وقد قمنا قدر المستطاع بتسليط الضوء على تلك المعاناة وبيان إلى أي مدى حظيت باهتمام المجتمع الدولي. والذي تم ترجمته في شكل بروتوكولات واتفاقيات دولية بعضها قديم ينتهي إلى القانون الدولي الإنساني في مقدمته اتفاقية جنيف الرابعة والبعث الآخر جديد ينتهي إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان. وبينما دور الأمم المتحدة والأجهزة الدولية الأخرى في العمل على توسيع نطاق العمليات الإنسانية في الدول المتحاربة وفي كل المناطق التي تضررت إنسانيا من الحرب" خاصة في صفوف المدنيين الذين لا دخل لهم بالحرب، وبينما كذلك ان الشريعة الإسلامية كان لها السبق والفضل في حماية المدنيين وقت الحرب وان كان بألفاظ مختلفة عن المستعملة حاليا وان كانت تؤدي نفس المعنى والهدف المراد حمايته.

التوصيات

- نوصي جميع الدول خاصة المتحاربة بتجنيب المدنيين ويلات الحروب وعدم استهدافهم.
- العمل على بث الوعي بالقانون الدولي الإنساني هو العامل الأساس لتحقيق أهداف القانون الساعي إلى تخفيف ويلات الحروب والنزاعات، وحماية المدنيين من آثارها المدمرة.
- تهذيب الممارسات القتالية لتجنيب المدنيين والجرحى والأعيان ويلات الحروب.
- إنفاذ القانون الدولي الإنساني من خلال الوعي به، وتثقيف المقاتلين والمدنيين بأهدافه ومضامينه وتعريفهم بأهميته.
- زيادة ونشر الوعي والقناعات بقواعد القانون الدولي الإنساني للتقليل من عدة انتهاكات صارخة شهدها العالم مثل استخدام الأسلحة التي تسبب النزف حتى الموت، واتخاذ البشر من الأسر كفتران تجارب، وضرب خزانات مياه الشرب الخاصة بالمدنيين في الحرب، وإعطاء الأمان ثم القتل... الخ.

- إن "القانون الدولي الإنساني جاء أصلاً لتحقيق توازن بين المتطلبات العسكرية للدول خلال الحروب وبين حماية الأشخاص المدنيين غير المشاركين في القتال بغية ضمان معاملة الإنسان في جميع الأحوال معاملة إنسانية دون أي تمييز تأسيساً على أن الإنسان يحق له التمتع بحقوقه اللصيقة بأدميته وكرامته البشرية أثناء السلم والحرب".
- إن التطبيق الفعلي للقانون الدولي الإنساني واحترام أحكامه يقتضي القيام بالعديد من الإجراءات التي من أهمها: ضرورة تفعيل آليات نفاذ هذا القانون وعدم عرقلتها.
- تشجيع الدول على الانضمام إلى الاتفاقات الدولية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، والتصديق على المعاهدات المتعلقة به.
- العمل على إصدار قوانين داخلية بالدول لتجريم الجرائم الدولية، وتعزيز العمل بالقانون الدولي الإنساني، والاهتمام بنشر ثقافة التطوع والإغاثة في المدارس، والعمل على نشر القانون والتوعية بأهميته بدل فرضه بالقوة.

مراجع البحث

أولاً: العربية:

- أبو بكر الجزائري: منهاج المسلم، الطبعة الثانية، سنة 1976 م.
- أحمد الداودي، مجلة الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حماية المدنيين في قلب قانون الحرب في الإسلام حيران / يونيو 12، 2018، وأيضا قانون الحرب / مقالات الإسلام والقانون الدولي الإنساني، القانون الدولي الإنساني، ترجمات، قانون الحرب، قانون الحرب في الإسلام، قواعد الحرب، قوانين الحرب، قوانين الحرب في الإسلام، مدونة «القانون الإنساني والسياسات.
- دويتش فيله: في زمن الحرب.. الممرات الإنسانية طوق نجاة المدنيين، الثلاثاء 08 مارس 2022 موقع مصرأوي.
- سنانيلاس أهليك: عرض موجز للقانون الدولي الإنساني، مقال منشور بالمجلة الدولية للصليب الأحمر، عدد يوليو 1984.
- الشافعي محمد بشير: المعايير الدولية التي تميز حق الشعوب في تقرير المصير والكفاح المسلح عن الإرهاب الدولي، مذكرات تدرس لطلبة القانون العام بكلية حقوق جامعة المنصورة.
- القانون الدولي الإنساني (إجابات على أسئلتك). جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ديسمبر 2014.
- شرح النووي على مسلم يحيى بن شرف أبو زكريا النووي، دار الخير، سنة النشر: 1416 هـ / 1996 م عدد الأجزاء: ستة أجزاء الكتب «صحيح مسلم» كتاب الأفضية» باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة والنهي عن منع وهات وهو الامتناع من أداء حق لزمه أو طلب ما لا يستحقه مسالة رقم 593.
- عامر عبد الفتاح الجومرد، نغم اسحاق زيا، " التمييز بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان"، مجلة الرافدين للحقوق، مجلد 8، السنة 18، عدد 28، سنة 2006.
- على عبد الواحد: حقوق الإنسان في الاسلام، بدون سنة ومكان النشر، ص 123.
- كتاب الموطأ للأمام مالك رضي الله عنه.
- محمد جلال حسن ومصطفى رسول حسين، "مدى استقلالية القانون الدولي الإنساني عن القانون الدولي لحقوق الإنسان". مجلة زان كوى سليمان، العدد 32، سبتمبر 2011.
- محمد عبد الجواد محمد: حماية الطفولة في المواثيق والشريعة الإسلامية، منشأة المعارف، ط 1991، ص 3331.

- محمد نور فرحات: تاريخ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان (من كتاب دراسات في القانون الدولي الإنساني)، ط1، القاهرة، دار المستقبل العربي، 2000.
- مصطفى السباعي: من روائع حضارتنا، المكتب الإسلامي، 1979م طبعة بيروت، ص 127.
- ميشال بينكي / م ع: في زمن الحرب.. الممرات الإنسانية طوق نجاة المدنيين، DW، made for minds ، سياسة واقتصاد، بتاريخ 8 مارس 2022م.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Bellamy, Alex J. (2009) Responsibility to protect: the global effort to end mass atrocities. Polity.
- Clarke, John N. (2005). "Early Warning Analysis for Humanitarian Preparedness and Conflict Prevention".
- Gilbert, Geoff (2010). The Delivery of Human Rights: Essays in Honour of Professor Sir Nigel Radley. Taylor & Francis.
- Importance of preventing conflict through development, democracy stressed". United Nations. 28
- McRae, Robert Grant ؛Hubert, Don (2001). Human security and the new diplomacy: protecting people, promoting peace. McGill-Queen's Press
- security Council establishes UN mission for Sierra Leone to aid with implementation of Lame Peace Agreement". United Nations. 22 2012-10-26.
- Security Council, Expressing Deep Regret Over Toll on Civilians in Armed Conflict, Reaffirms Readiness to Respond to Their Deliberate Targeting". United
- Ramesh Tharkur, «global norms and international Humanitarian law international review of red cross, icrcVol83, N841,2000, p19.

ثالثا: مواقع تمت زيارتها على شبكة الانترنت

- <https://2u.pw/DkaWx>
- <https://q9r.us/SPXwk>
- <https://q9r.us/SPXwk>
- <https://2u.pw/7MJ1oem>
- <https://cutt.ly/ZSFJcb0>
- <https://2u.pw/G6AycP38>
- <https://2u.pw/dquvMGmi>
- <https://2u.pw/7Lt9unhn>



المنتخب الجماعي ورهانات التنمية الترابية

المجلس الجماعي بجماعة قلعة السراغنة نموذجا

فيصل حياني: طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش

Hayani.fayssal@gmail.com

ملخص:

إن دراسة التنمية الترابية لا يمكن أن يتبلور إلا من خلال الاهتمام بالمنتخب الجماعي باعتباره اللبنة الأولى والخلية القاعدية في هرم الدولة، والمحور لتدبير شؤونها المحلية، وهو نقطة البداية في إرساء نمو ديمقراطي. وهكذا فإن تصور التنمية الترابية بكل تجلياتها يجب أن يرقى بالمنتخب الجماعي إلى موقع مركز متخذي القرار التنموي، والفاعل الترابي النشط في تنمية الجماعة الترابية.

إن واقع جماعة قلعة السراغنة يقتضي منا الوقوف على هذا الواقع، واستنطاق وضعه للتعبير عن سمة الاختلال الذي يطبعه على مختلف الأصعدة، غير أن التركيز على دور المنتخب الجماعي كفاعل ترابي مؤثر داخل تراب الجماعة يبقى ضرورة ملحة لتحديد مراكز القوة، ومواطن القصور التي حالت دون تحقيق تنمية ترابية ناجعة وفاعلة، واستشراف الرهانات الممكنة لتنمية هذا التراب وتحقيق نتائج إيجابية على أرض الواقع.

فدراسة تدخل المنتخب الجماعي في التنمية الترابية لمجال جغرافي محدود تمكن دون شك من البحث عن سبل لتحقيق فرص خلق تنمية متوازنة لمجال ترابي معين عبر نموذج جغرافي ماهد في التنمية الترابية كجماعة قلعة السراغنة.

انطلاقاً من دراستنا لواقع حال المجلس الجماعي، التي سلطنا فيها الضوء على خصائص ومؤثرات المجلس الجماعي والموارد البشرية للجماعة، اتضح لنا أن المجلس يعاني من مجموعة من الإكراهات تقف أمام مسألة التنمية الترابية. ولعل أبرز هذه الإكراهات، تتجلى في ضعف تكوين المنتخب الجماعي وقلة الموارد المالية والعشوائية في التدبير وغياب مبدأ التخطيط، بالإضافة إلى الرقابة المفرطة لسلطة الوصاية... كلها عوامل تحول دون تفعيل تلك الاختصاصات والأدوار الممنوحة للمنتخب الجماعي على أرض الواقع. من هذا المنطلق المتسم بتعدد المعوقات تأتي ضرورة البحث عن حلول واقتراحات تتماشى مع المعوقات التي يعرفها تدبير الشأن العام المحلي من طرف المنتخب الجماعي فالحكام الترابية والارتقاء بالترسانة القانونية المؤطرة لعمل المنتخب، والرفع من الموارد المالية لجماعة قلعة السراغنة، وتبني فكر المقابلة من طرف المنتخبين في تدبير شؤون الجماعة.

كلها اقتراحات ستساهم لا محالة في بلورة استراتيجية حقيقية تركز على بعد تنموي محوره الإنسان في تعدده واختلافه الثقافي.

الكلمات المفتاحية: التنمية الترابية – المنتخب الجماعي – الرهانات التنموية – الحكامة الترابية.

The Communal Elected Official and the Challenges of Territorial Development

The communal council of Kalaat Sraghna commune as a model.

Abstract:

The study of territorial development cannot be crystallized except through the attention to the communal representative, who are the first brick and the basic cell in the state's pyramid, the axis for managing its local affairs, and the starting point for establishing democratic growth. Thus, the concept of territorial development in all its manifestations must elevate local elected officials to the position of center of decision-makers in development, and active territorial actors in the development of the territorial community.

The reality of the commune of Kalaat Sraghna requires us to stand on this reality, and to scrutinize its situation to express the characteristic imbalance that characterizes it on various levels. However, focusing on the role of the communal council as an influential

local actor within the community's territory remains a crucial necessity to identify centers of power and areas of shortcomings that have prevented the achievement of effective and impactful territorial development. Anticipating the possible challenges for the development of this territory and achieving positive results on the ground is essential.

A study of the involvement of the communal council in territorial development within a limited geographical area undoubtedly enables the exploration of ways to create opportunities for achieving balanced development in a specific territorial domain through a geographic model embedded in territorial development, such as the case of the Kalaat Sraghna commune.

Based on our study of the current situation of the communal council, in which we shed light on the characteristics and qualifications of the communal council and the human resources of the commune, it became apparent to us that the council faces various constraints hindering territorial development. One of the most prominent challenges is the inadequate training of the communal council members, insufficient financial resources, administrative randomness, the absence of planning principles, and excessive oversight by the supervisory authority. All these factors impede the activation of the functions and roles assigned to the communal council on the ground.

In light of this context characterized by multiple obstacles, there arises a necessity to search for solutions and proposals that align with these challenges faced in managing local public affairs by the communal council. Therefore, territorial governance, the improvement of the legal framework governing the work of the elected officials, the increase of the financial resources of the commune of Kalaat Sraghna, and the adoption of the entrepreneurial spirit by elected officials in the management of the affairs of the commune are all proposals that will undoubtedly contribute to the formulation of a real strategy that is based on a developmental dimension with the human being at its core, in its diversity and cultural differences.

Keywords: Territorial development – Communal council – Developmental challenges – Territorial governance.

تقديم عام:

تكتسي التنمية الترابية بالمغرب أهمية بالغة، بالنظر إلى المخلفات السلبية للاختلالات الجغرافية التي يعرفها التراب الوطني، وأيضاً ضرورة خلق دينامية مجالية مؤهلة للإنسان، ومستثمرة للمجال في آن واحد.

ما استدعى نهج سياسة ذات بعد استراتيجي شمولي للتنمية على مستوى التراب الوطني على المدى البعيد، مع توفير وسائل تأهيل المجال وتدييره، بتبني مقاربة ترابية جديدة تهدف إلى إعادة التوازن للتراب الوطني باعتبار أن عائد هذه التنمية يأتي في صورة محسوسة وملموسة يستشعرها الجميع، ويستطيعون من خلالها إدراك مدى قدرتها على الاستجابة لتحقيق طموحاتهم. كما أن تناول قضايا التنمية الترابية من زاوية الجغرافي المتخصص يعد أمراً مفيداً من الناحية المنهجية.

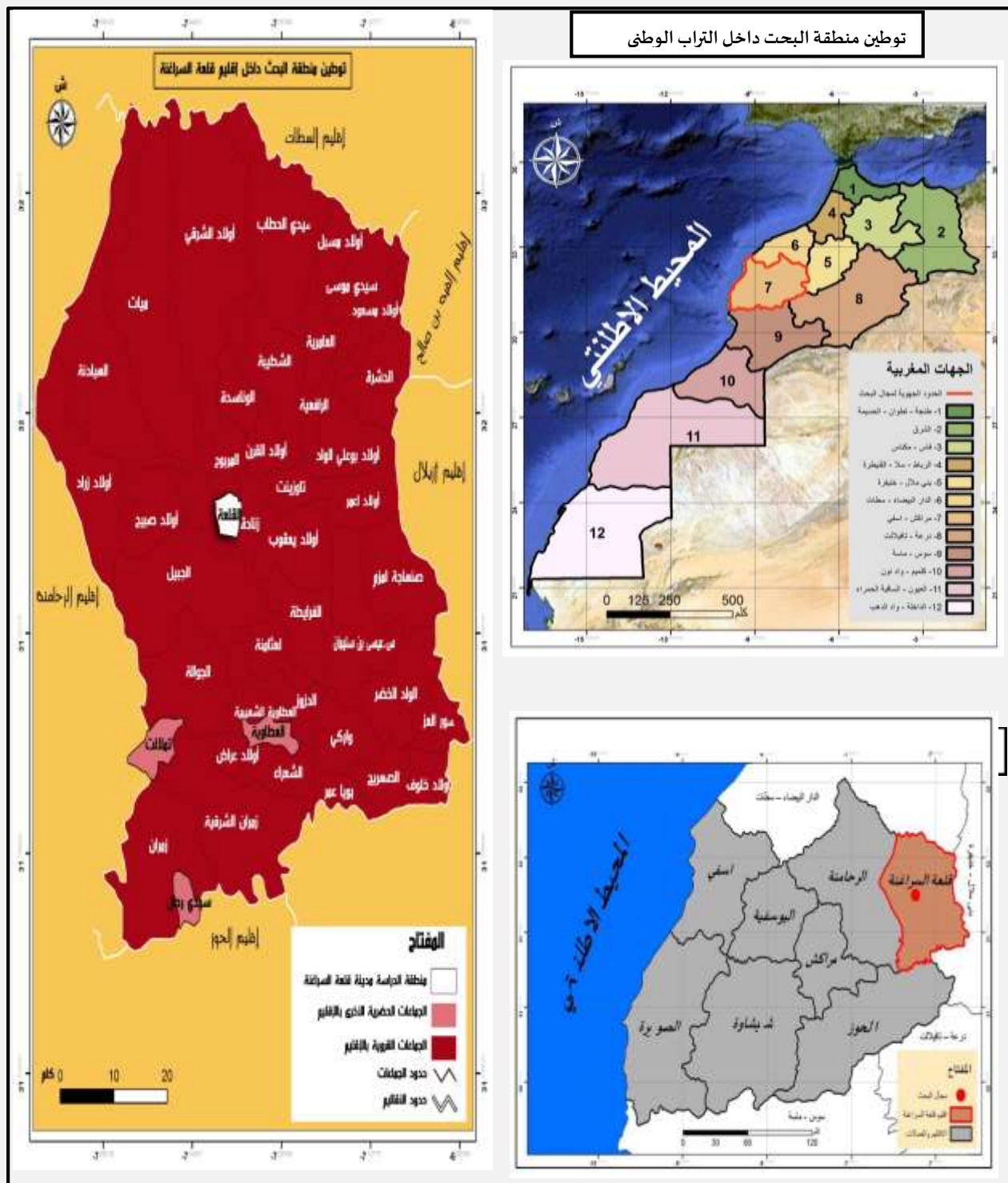
لذا يمكن القول إن دراسة التنمية الترابية لا يمكن أن يتبلور إلا من خلال الاهتمام بالمنتخب الجماعي باعتباره اللبنة الأولى والخلية القاعدية في هرم الدولة، والمحور لتدبير شؤونها المحلية، وهو نقطة البداية في إرساء نمو ديمقراطي.

وهكذا فإن تصور التنمية الترابية بكل تجلياتها يجب أن يرقى بالمنتخب الجماعي إلى موقع مركز متخذي القرار التنموي، والفاعل الترابي النشط في تنمية الجماعة الترابية، وتدبير شؤونها ومواردها، والاستجابة لرغبات وطموحات وتطلعات السكان الذين قلدهم الأمانة وحملوه مسؤولية تمثيلهم بجعله مصدراً للسلطة، وصاحباً للقرار، وحاملاً لاختصاص حقيقي يحقق المشاركة الشعبية من خلال شعور المواطن بتواجد المنتخب، وحضوره الفعلي إلى جانبه خدمة لمصالحه.

إن واقع حال المجال الترابي المغربي يقتضي منا الوقوف على هذا الواقع، واستنطاق وضعه للتعبير عن سمة الاختلال الذي يطبعه على مختلف الأصعدة، غير أن التركيز على دور المنتخب الجماعي كفاعل ترابي مؤثر داخل التراب الوطني يبقى ضرورة ملحة لتحديد مراكز القوة، ومواطن القصور التي حالت دون تحقيق تنمية ترابية ناجعة وفاعلة، واستشراف الرهانات الممكنة لتنمية هذا التراب وتحقيق نتائج إيجابية على أرض الواقع.

فدراسة تدخل المنتخب الجماعي في التنمية الترابية لمجال جغرافي محدود تمكن دون شك من البحث عن سبل لتحقيق فرص خلق تنمية متوازنة لمجال ترابي معين، عبر نموذج جغرافي ماهد في التنمية الترابية كجماعة قلعة السراغنة.

تقديم مجال الدراسة:



المصدر: التقسيم الإداري 2015 (عمل شخصي)

أهمية البحث في الدراسات الجغرافية:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على عناصر غير معروفة من ظروف اشتغال المنتخب الجماعي في تنمية التراب بجماعة قلعة السراغنة باعتباره مجال جغرافي للبحث. وستمكننا من نشر المعارف وتعميق المدارك، حول مسألة الدينامية المجالية للفعل التنموي وعلاقتها بالتنمية الترابية، وتجلى مساهمة

الباحث الجغرافي في تطوير المعرفة حول التنمية الترابية خصوصاً على مستوى الوظائف، والأدوار، ومؤهلات المنتخب الجماعي، وإبراز علاقات تأثير القائمة بين المجال ومكوناته، وبحث نوعية العلاقة بين الفعل وتنمية التراب وأبعادها انطلاقاً من أسس ومضامين المقاربة الترابية، وبالاعتماد على مناهج البحث الجغرافي.

كما تعتمزم هذه الدراسة بحث سبل حالة معادلة التنمية الترابية من زاوية التدخل المحلي للمنتخب الجماعي في جماعة قلعة السراغنة (مجال الدراسة)، كونه مجال يعرف تنوعاً في مصادر ومستويات التدخل التنموي من خلال التعرف على مجالات تدخل المنتخب الجماعي، كفاعل في المجال من خلال الميادين الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية، ومن جهة مقارنة الفرص المتاحة لهوض الفاعل الترابي (المنتخب الجماعي) بالمجال، ومجابهة الاكراهات التي تعوق تحقيق تنمية ترابية، وذلك بالسعي لاستشراف آفاق بديلة لتنمية ترابية مندمجة بالمدينة.

إشكالية الدراسة:

تندرج إشكالية هذه الدراسة ضمن مشروع شمولي، يتعلق الأمر بالمنتخب الجماعي والرهانات المرجوة منه في سبيل تحقيق تنمية ترابية. وللإحاطة بكل جوانب الإشكالية نطرح مجموعة من الأسئلة، التي سنحاول من خلالها تسليط الضوء على مساهمة المنتخب الجماعي في التنمية الترابية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

كيف يتعامل المنتخب الجماعي مع مسألة التنمية الترابية؟

وهل استطاعت السياسات الترابية، على اختلاف مستوياتها، وتعدد محركها خلق دينامية تنموية محلية حقيقية؟

كيف نفسر ضعف المنتخب الجماعي باعتباره فاعلاً ترابياً؟

ما هي آفاق الارتقاء بمستويات التدخل التنموي الترابي للمنتخب الجماعي؟

ما هي الإكراهات التي تحد من مساهمة المنتخب الجماعي في التنمية الترابية؟

ما هي المقترحات الكفيلة بجعل المنتخب يقوم بأدواره التنموية؟

منهجية الدراسة:

اعتباراً لارتباط موضوع البحث بقضايا التنمية الترابية والتراب يظهر جلياً ضرورة الاعتماد على المقاربات النظرية المعمول بها في هذا المجال، المقاربة الترابية أنموذجاً، إذ لا يمكن إنجاز أي بحث دون اعتماد منهجية جغرافية محضة، والتي تقتضي منا كخطوة أولى الوقوف عند العمل البيبليوغرافي، مما فرض إلزامية الاطلاع على مجموعة من المراجع والأبحاث والدراسات والتقارير، التي تناولت الموضوع من زوايا وإشكاليات مختلفة.

كما لا يمكن لبحثنا هذا تجاوز المقاربة التجريبية أو التطبيقية من خلال دراسة نموذج جماعة قلعة السراغنة، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي سيمكننا من دراسة رهانات المنتخب الجماعي، عن طريق استحضار مجموعة من الأدوات الإجرائية الضرورية.

أولاً: المجلس الجماعي لقلعة السراغنة: إمكانات وموارد مهمة:

تعتبر جماعة قلعة السراغنة، نموذجاً معبراً عن المدن المتوسطة الصاعدة التي هي في طور النمو، وتسير من طرف مجلس جماعي منتخب من المفروض أن يكون من أحد الفاعلين الأساسيين في الجماعة الترابية، وذلك بالنظر إلى ما يتوفر عليه من سلطات واختصاصات واسعة في مجال الإشراف على الشأن العام المحلي، ما يؤهله أن يلعب أدواراً طلائعية في صنع القرار الجماعي. وتبقى هذه الأدوار (الطلائعية) التي من المحتمل أن يلعبها المجلس رهينة بالخصائص والإمكانات المالية التي تتوفر عليها الجماعة الترابية والموارد البشرية المؤهلة، والقادرة على المساهمة إلى جانب المنتخب في التنمية الترابية.

- المجلس الجماعي بقلعة السراغنة الخصائص والمؤهلات:

أفرز لنا اقتراع 08 أكتوبر 2021 مجلساً جماعياً بتوليفة غير مستقرة وغير منسجمة، لا من حيث الانتماء الحزبي ولا العمري ولا أيضاً التعليمي، مما انعكس على أداء الجماعة الترابية وعلى عطاء المنتخبين الجماعيين داخلها. كما كان له تأثير لا محالة في الواقع التنموي للمدينة.

1- مجلس بتأليفه متنوعة تفتقد إلى الانسجام:

نظراً لطبيعة النظام الانتخابي الذي لا يساعد بتاتاً على تشكيل مجالس محلية متجانسة ومنسجمة التوجهات والأهداف، فإن المجلس يمكن أن يضم العديد من الأحزاب السياسية المتباينة الإيديولوجيات والبرامج، الشيء الذي يطرح صعوبة وضع برامج وخطط عمل موحدة، هذا ما أسفرت عليه الانتخابات الجماعية الأخيرة لسنة 2021 لمدينة قلعة السراغنة، بتركيبة تتكون من 31 مقعداً، تتوزع حسب الانتماء السياسي على 13 لائحة، وتنتظم على الشكل التالي:

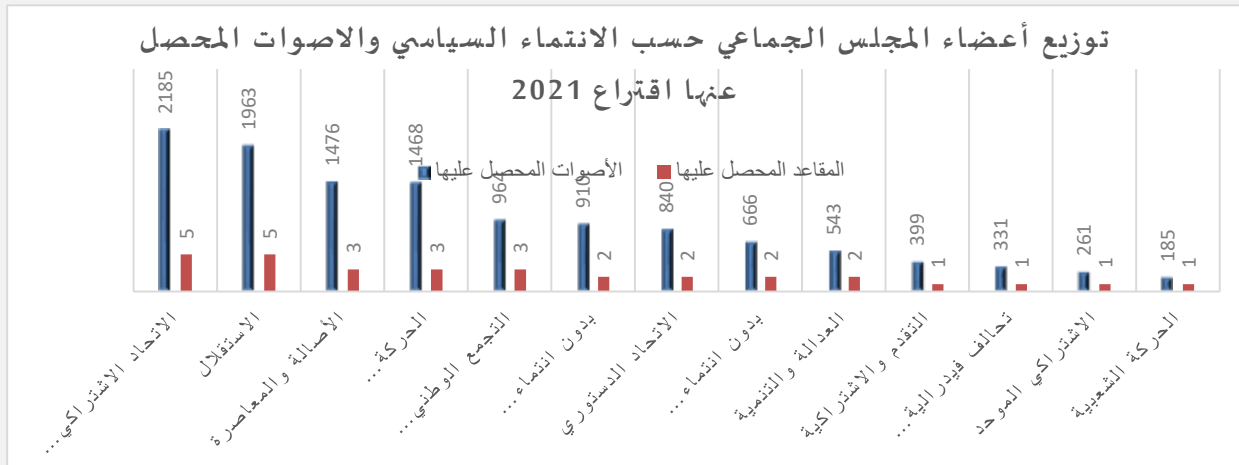
جدول رقم 01: توزيع أعضاء المجلس الجماعي بقلعة السراغنة

حسب الانتماء السياسي والاصوات المحصل عنها

الانتماء السياسي	الأصوات المحصل عليها	المقاعد المحصل عليها
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	2185	05
الاستقلال	1963	05
الأصالة والمعاصرة	1476	03
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	1468	03
التجمع الوطني للأحرار	964	03
بدون انتماء سياسي (الكرسي)	910	02
الاتحاد الدستوري	840	02
بدون انتماء سياسي (العداء)	666	02
العدالة والتنمية	543	02
التقدم والاشتراكية	399	01
تحالف فيدرالية اليسار	331	01
الاشتراكي الموحد	261	01
الحركة الشعبية	185	01



المبيان رقم 01: توزيع أعضاء المجلس الجماعي بقلعة السراغنة حسب الانتماء السياسي والاصوات المحصل عنها اقتراع 2021م



المصدر: <http://www.elections.ma/elections/communales/resultats.aspx>

مما يلاحظ في مجلس جماعة قلعة السراغنة هو عدم الانسجام نتيجة تواجد 11 حزباً بمرجعيات مختلفة، ولانحيتين مستقلتين بدون انتماء سياسي، إذ نجد في مقدمة اللوائح حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" ب 05 مقاعد، أي بنسبة 16.13% من مجموع أعضاء المجلس الذي كان وكيل لائحته يقود الولاية السابقة، يليه حزب الاستقلال بخمسة 05 مقاعد أي 16.13%، والذي كان يتموقع في المعارضة في الولاية السابقة، ويأتي من ورائه لائحتان مستقلتان بأربعة مقاعد أي 12.90%. أما أحزاب الأصالة والمعاصرة، والحركة الديمقراطية الاجتماعية والتجمع الوطني للأحرار، فقد حصلوا فقط على ثلاثة مقاعد بنسبة 9.68%. أما لائحة الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية، فقد تحصلوا على مقعدين لكل واحد منهما، أي بنسبة 6.45%. في حين استطاع حزب الاشتراكي الموحد والتقدم والاشتراكية والحركة الشعبية، الحصول على مقعد واحد بنسبة تقدر 3.23%. وتدل هذه النسب على أن كل حزب من هذه الأحزاب لم يستطع ضمان أغلبية مريحة تمكنه من تشكيل المكتب بأريحية، فضلاً على أن تغيير الانتماء السياسي بسبب الترحال السياسي من طرف 10 مستشارين شاركوا في الولاية السابقة.

هذه التوليفة جعلت أعضاء المجلس هم أقرب إلى الأعيان من المناضلين السياسيين المتشبعين بأفكار أحزابهم والمتشبثين بمبادئها والمدافعين على برامجها الانتخابية. فأغلب المستشارين الجماعيين لا يرون في الحزب إلا آلية دستورية ومؤسسية تمنحهم تزكية الترشيح الانتخابي، وتوفر لهم الغطاء الحزبي للفوز بالعضوية، بدليل أن أغلب المستشارين الحاليين غيروا تلويناتهم الحزبية أكثر من مرة.

أما إذا تحدثنا عن عملية اختيار هؤلاء المنتخبين من طرف الساكنة، فتجدها محكومة بمجموعة من الاعتبارات غير سياسية، حيث يميل المواطنون في الغالب إلى التصويت على الأشخاص، وليس على الأحزاب أو البرامج، وبالتالي فهم يفضلون التصويت من أجل قضاء مصالحهم الخاصة، أو جلب بعض الخدمات أو التجهيزات الأساسية لفائدة الأحياء التي ينتمون إليها، أو تلبية بعض المصالح الإدارية والاجتماعية، وهي أهداف بعيدة كل البعد عن الرؤية المتكاملة التي تطمح إلى النهوض بالمشروع التنموي للمدينة ككل.

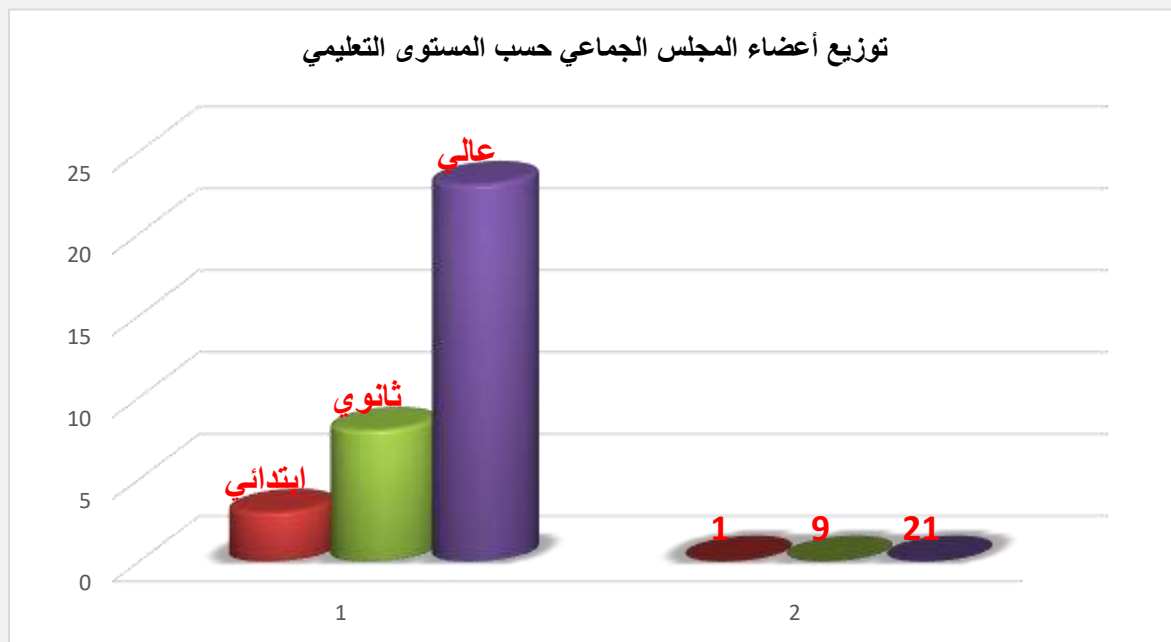


لهذا غالباً ما تتم عملية التصويت هذه في إطار بعض الولاءات، أو من أجل القرب من بعض المستشارين الجماعيين. وهكذا يكون التصويت مرتبطاً بهذه الاعتبارات الذاتية أكثر من الكفاءة والتأهيل المطلوبين في المنتخب الجماعي.

2- مجلس ينحونحو انتخاب نخب بتكوين عال:

إن تعقيدات الشأن العام المحلي وتنوعه يفرضه ضرورة أن يتولى قيادته ومسؤوليته مستشارين جماعيين يتوفرون على الحد الأدنى من التعليم والكفاءة، باعتبارهما شرطين أساسيين للتدبير الجيد لشؤون الساكنة التي وضعت فيهم ثقتهما، إذ من غير المقبول تدبير شؤون الجماعة الترابية بالإرادات الحسنة والنوايا الطيبة. فهي لا تكفي في ظل الحديث عن مفاهيم جديدة من قبيل التسويق الترابي، المنافسة الترابية والحكمة الترابية. فهذه المفاهيم الضخمة شكلاً ومضموناً تتطلب كفاءات محلية مؤهلة من أجل بلورتها وتجسيدها على أرض الواقع.

مبيان رقم 02: توزيع أعضاء المجلس الجماعي بجماعة قلعة السراغنة حسب المستوى التعليمي



المصدر: مصلحة الشؤون الإدارية والقانونية 2023م

من خلال استعراضنا للمستويات التعليمية لأعضاء المجلس الجماعي الحضري للمدينة، يظهر لنا أن المستوى التعليمي في عمومها ينحونحو النزعة الإيجابية، وذلك أن أكثر من 68% من مجموع المستشارين من الفئات المتعلمة ذات تكوين جامعي وعال، ونسجل أيضاً أن 19% من مجموع المستشارين ذوي مستوى ثانوي فما فوق، مما قد ينعكس إيجاباً على التسيير الأمثل للموارد الجماعية، والرفع من قدرات المجال الترابي ومواكبة الحاجات الملحة وانتظارات الساكنة المتزايدة.



3- مجلس مكون من جيل صاعد ومؤهل سمته انخراط الشباب:

تتميز البنية العمرية للمستشارين الجماعيين بقلعة السراغنة بوجود جيل صاعد من الشباب، وفريق من الكهول داخل مرحلة النضج. لقد شكلت مسألة وصول ثلثة من الشباب دون سن الأربعين إلى المجلس الجماعي ظاهرة حديثة، أساسها تجديد النخب المحلية بعدما هيمنت ولعقود فئة الشيوخ، مما انعكس سلباً على مسلسل التنمية، وأداء المجلس الجماعي.

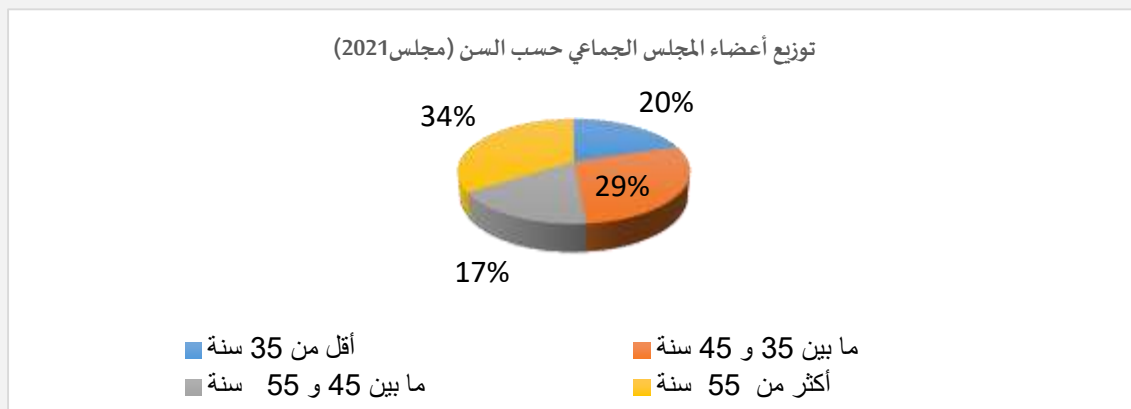
وباختلاف معدلات سن أعضاء المجلس تختلف الرهانات والتحديات. فإذا كانت فئة الشباب تميل إلى الابتكار والخلق ورفع رهان التنمية وفق منظور استراتيجي، فإن الفئة الأكثر من الأربعين سنة يهيمن عليها هاجس التدبير اليومي يغيب التخطيط الاستراتيجي وعدم استحضار أبعاد التنمية الترابية.

جدول رقم 02: توزيع أعضاء المجلس الجماعي بجماعة قلعة السراغنة حسب السن

الفئة العمرية	العدد
أقل من 35 سنة	03
ما بين 35 و 45 سنة	12
ما بين 45 و 55 سنة	10
أكثر من 50 سنة	06

المصدر: مصلحة الشؤون الإدارية والقانونية 2023م

مبيان رقم 03: توزيع أعضاء المجلس الجماعي
لمدينة قلعة السراغنة حسب السن



المصدر: مصلحة الشؤون الإدارية والقانونية 2023م

وجدير بالذكر أن المجلس الجماعي يضم 11 من النساء من أصل 31 عضواً أي نسبة 35.48%، وهي المقاعد التي ضمنتها النساء كمكسب عن اللائحة النسائية الإضافية. ورغم ذلك تبقى هذه النسبة ضعيفة إذا ما استحضرننا منطوق دستور سنة 2011م الذي يدعو إلى المناصفة، فلا يمكن نمو ديمقراطية محلية ناجحة دون مساهمة النساء، ليس وفق منطق ترضية الخواطر أو جبر الضرر، لكن وفق منطق الكفاءة والمردودية.



4 - تتنوع البنية السوسيو مهنية لأعضاء المجلس الجماعي:

يوضح توزيع أعضاء المجلس الجماعي بقلعة السراغنة انطلاقاً من المعايير السوسيو مهنية، ونوع النشاط الذي يمارسه المستشارون، الحضور القوي لفئة الموظفين ضمن توزيع المواقع الاجتماعية للمجلس. إذ تبلغ 39% وهو بمثابة مكسب، تسعى هذه الشريحة للحفاظ عليه، نتيجة تراكم تجاربها ضمن هذا المجلس وتميز ممارستها اليومية للفعل السياسي داخل الأحزاب والنقابات التعليمية.

كما نسجل تواجد لفئة التجار ورجال الأعمال بنسبة 26%، وهي فئة مازالت تؤكد حضورها ضمن بنية المجلس الجماعي، ما يبين الدور السياسي الذي تلعبه النخب الاقتصادية المرتبطة بالسلطة داخل الحقل السياسي المحلي، الذي أصبح بالنسبة لهم ميدان استثمار اقتصادي يسعون من خلاله الحصول على امتيازات السلطة، والاستفادة من اقتصاد الربح أي تحقيق أهداف بعيدة عن المسؤولية التنموية المحلية الموكولة للمستشار الجماعي.

كما أننا نسجل حضور فئة المتقاعدين بنسبة 10%. ناهيك عن فئة المحامين التي اقتحمت عالم السياسة بعدما راکمت أموالاً أهلتها لتدبير الشأن المحلي الذي يعتبر بالنسبة لها ترفاً سياسياً. والجدير بالملاحظة هو غياب فئات العمال والمأجورين والصناع التقليديين رغم أن أغلبيتهم ضمن النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمدينة.

جدول رقم 03: توزيع أعضاء المجلس الجماعي قلعة السراغنة

حسب الفئات السوسيو مهنية

النسبة	العدد	الفئة
39%	12	موظفون
26%	8	رجال اعمال وتجار
10%	3	المتقاعدون
19%	6	مهن حرة
06%	2	آخر

المصدر: مصلحة الشؤون الإدارية والقانونية 2023م

ثانياً: المنتخب الجماعي ورهانات التنمية الترابية:

تضطلع المجالس المنتخبة بدور مهم في مجال التنمية الترابية، لذلك خول لها المشرع المغربي مجموعة من الاختصاصات تهدف النهوض بهذا الدور الحيوي. إذ بتعدد هذه الاختصاصات تتعدد مجالات التدخل ومستوياته. ولعل جداول الأعمال والمقررات المتضمنة في محاضر اجتماعات المكتب والمجلس تعكس بجلاء هذه الاختصاصات، وتوضح مجالات التدخل.

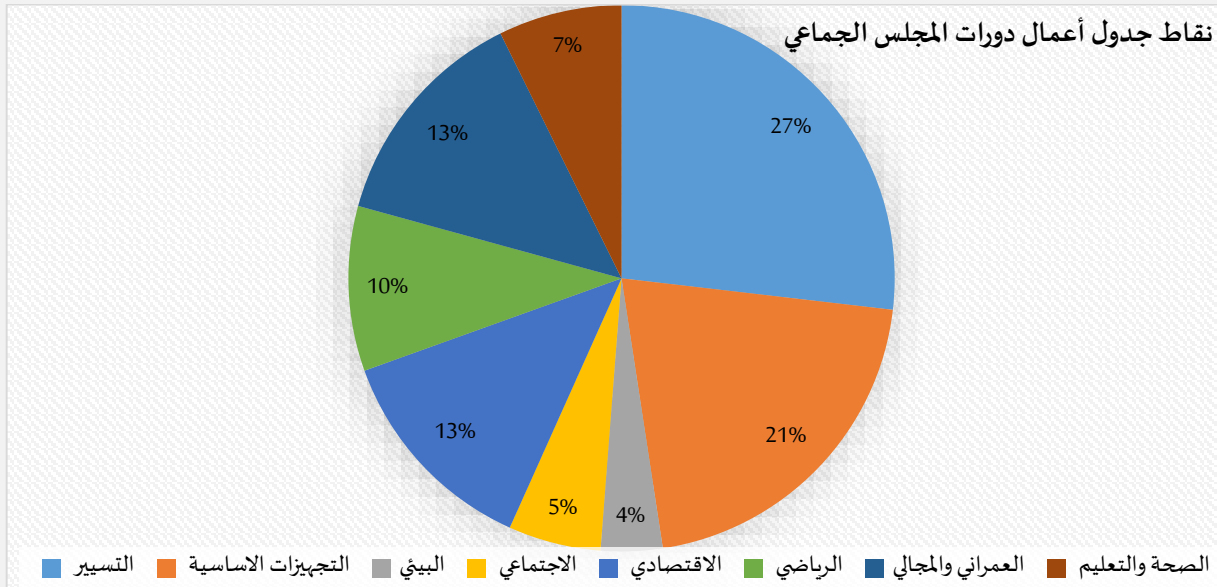
وسنقوم انطلاقاً من النقاط المدرجة بقراءة تمحيضية لنقاط جداول أعمال المجلس، وسنعرف من خلالها طبيعة الاهتمام التي يوليها للقطاعات التي تدخل في صلب اختصاصاته القانونية، وأيضاً التي تحظى بالأسبقية، في فكرة المنتخب الجماعي.

1 - يحظى قطاع التسيير بالأولوية القصوى:

تختلف القطاعات التي يتدخل فيها المجلس الجماعي بقلعة السراغنة، حسب الأهمية التي تكتسبها، وحسب أولويات المجلس التي تتحدد انطلاقاً من حاجيات الساكنة. إذ نجد قطاع التسيير في المرتبة الأولى

بنسبة 27%، يليه مجال التجهيزات الأساسية بنسبة 21%، ثم القطاع العمراني والمجالي بنسبة 13%، فقطاع الاقتصادي بنسبة 13%، فالقطاع الرياضي بنسبة 10%، ثم قطاع الصحة والتعليم بما نسبته 7%، بينما يأتي القطاع الاجتماعي ب 5%. وفي الأخير قطاع البيئة 4%. وهذا ما يتضح من خلال المبيان التالي:

المبيان رقم 04: توزيع نقاط جدول أعمال دورات المجلس الجماعي 2021-2023م



المصدر: مصلحة الشؤون الإدارية والقانونية 2023م

إن قطاع التسيير يأتي في المرتبة الأولى من اهتمامات المجلس الجماعي. إذ تصل نسبة تداول قضايا تسيير المجلس وتسيير شؤونه إلى حدود 27% ضمن مجموع النقاط المدرجة في جداول الأعمال خلال الفترة الانتدابية الحالية. ويهم هذا القطاع مسألة إعداد الميزانية والدراسة وبرمجة الفائص، وتحويل بعض الفصول في الميزانية، وأيضاً دفاتر التحملات وبعض السومات الكرائية، ومسألة الدراسات أيضاً، وكل ما له ارتباط بالشؤون المالية والإدارية للمجلس، من هيكلة إدارية وتعويضات ومنح. فإذا كانت مسألة التسيير تحظى بأهمية بالغة في ميزانية الجماعة، فهي تحظى بأولوية ضمن تدخل المجلس.

2 - تحسين جودة الحياة بتراب الجماعة عبر تقوية بنياته التحتية:

إذا كان قطاع التسيير يأتي على رأس أولويات المجلس، فإن قطاع التجهيزات يأتي في المرتبة الثانية بحوالي 21% ما يبرز الأهمية الحيوية للقطاعات المهيكلة للجماعة، والتي تدخل في صلب اختصاصات المجلس المحددة في القانون التنظيمي 14-113.

ويهم هذا القطاع على وجه الخصوص مسألة البنيات التحتية، وصيانة وتعبيد الطرق وكل عمليات إعداد الدراسات والأبحاث التي تهتم الجانب الطرقي. وتهتم أيضاً عمليات شراء الأراضي قصد شق طرق، بالإضافة إلى ترميم وتعبيد أخرى. إذ لا يخفى على أحد مدى أهمية الطرق والشوارع في حياة المدينة، ونشاط سكانها فهي تعتبر الشريان الأساسي الذي يغذي جهات المدينة بالحياة والحركة. كما أنها تربط بين مختلف أطرافها السكنية والوظيفية، وتقرب بين جميع مرافقها الاقتصادية والصناعية والتجارية.

وتعد جودة شبكة الطرق الحضرية من أهم العوامل التي تساهم في تأهيل المدينة لاستقبال الاستثمارات، وتفك العزلة عن مناطقها. وعلى هذا الأساس، اعتبر المجلس الجماعي بجماعة قلعة السراغنة بناء وإصلاح وتجهيز الطرق من أولى أولويات، فضلاً عن قطاع الإنارة العمومية لما يكتسي من مكانة مهمة، ويحل ضمن أولويات سياسة المدينة، التي تهدف إلى تحسين إطار عيش الساكنة وتحرص على المساهمة في تأمين السلامة والأمن على وجه الخصوص، لما يطرحه هذا القطاع من مشاكل بفعل النمو الديموغرافي المتزايد في الوسط الحضري نتيجة الهجرة القروية، وكذا بحكم توسع المدينة، وتقادم وتآكل شبكات الإنارة العمومية، مما أصبح يفرض إصلاح وصيانة هذه الشبكات، وتوسيع العرض بفعل التحاق مجموعة من الدواوير بالمجال الحضري (البانكة-الكدية-دوار الكرديني-جنان بنعرش). فالإنارة العمومية تلهم الجزء الكبير من ميزانية الجماعة، الشيء الذي يفرض على المجلس الانخراط في السياسة الطاقية في مجال النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة، وأيضاً في إطار التخفيف من ثقل الفاتورة الطاقية على ميزانية الجماعة، فيما يتعلق بالاستهلاك، وذلك من خلال تجويد حالة التجهيزات وإصلاحها، وضمان الاشتغال العادي بالاعتماد على برامج دقيقة.

يراهن المجلس الجماعي على خلق بيئة سليمة تجعل قلعة السراغنة مدينة نظيفة، حسب مواصفات تقنية مضبوطة متعارف عليها عالمياً ودولياً. والمستهدف الحقيقي من هذه الانشغالات هو المواطن الذي يسعى المجلس الى تحسين محيطه البيئي وظروف عيشه، وحماية صحته. ولهذا عمل المجلس الجماعي على تجريب التدبير المفوض، وحرصت الجماعة على مواكبة التمدد العمراني، وحاجات التجزئات السكنية والأحياء الجديدة.

كما تم اعتماد طريقة التدبير المفوض في قطاع النظافة، بعدما أثبت التدبير المباشر عدم نجاعته، وأصبح غير قادر على مواجهة المشاكل اليومية للقطاع وتعقيداته، خصوصاً في مجالي مراقبة الانجاز والتدخل الاستعجالي. ونظراً أيضاً لارتفاع تكاليف هذه الخدمة من محروقات وقطع الغيار، وإصلاح وصيانة مرآب الشاحنات وأجور الأعوان العرضيين، وغيرها من النفقات المرتبطة بهذا المجال التي تثقل كاهل ميزانية الجماعة.

ويعتبر القطاع العمراني دعامة أساسية لتأهيل التراب، اذ يساهم الجانب العمراني في تعزيز مالية الجماعة، انطلاقاً من الرخص ذات الصلة بالقطاع. وهو يعتبر قاطرة للتنمية الترابية بالجماعة، باعتباره القطاع الاقتصادي الأكثر أهمية، لأنه يساهم في خلق الثروات ومناصب الشغل، ويحفز الأسر على التوفير، ويؤثر على المجالات والأنشطة الاقتصادية الأخرى الصناعية منها والتجارية والخدماتية. وبالتالي فهو يساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية للمدينة.

3- يساهم المجلس في خلق تنمية من خلال المجالات الاجتماعية والاقتصادية:

3-1 القطاع الثقافي والرياضي والاجتماعي:

تفعيلاً لمضامين القانون التنظيمي 14-113 الداعي إلى مساهمة المجلس في اتخاذ كل الأعمال الضرورية لإنعاش الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان تنمية الجماعة اقتصادياً واجتماعياً. إذ يساهم المجلس في توفير البنيات والتسيير والتأطير ودعم البرامج وأيضاً

التنشيط. وهو ما يبدو لنا من خلال نسبة اهتمام المجلس الجماعي بهذا القطاع، إذ يأتي القطاع الرياضي بـ 10 %، ثم قطاع الصحة والتعليم بما نسبته 7 %، بينما يأتي القطاع الاجتماعي بـ 5 % من انشغالات المجلس ضمن جداول أعمال دوراته ويهم بالأساس:

قطاع التنمية البشرية: لقد تم إحداث مجموعة من المنشآت الرياضية الحديثة في المدينة، لما لها من نتائج إيجابية على المستوى الاجتماعي، ولدورها في خدمة الشباب والمجتمع صحياً وتربوياً، ونجاعتها في الوقاية من الانحراف. وكذلك من أجل زيادة عدد الممارسين وصقل موهبة الموهوبين، وإمكانية ممارسة الرياضة والعمل الجمعوي على الوجه الأكمل.

وهكذا، فقد شهدت جماعة قلعة السراغنة إنشاء خمسة ملاعب للقرب بالعشب الاصطناعي، بإضافة دعم جمعيات المجتمع المدني الحاملة لمبادرات ثقافية أو تظاهرات فنية، وبناء أربع مراكز متعددة التخصصات، ودار للجمعيات والمبادرات المحلية، بالإضافة إلى دار الشباب.

كما سجل الاهتمام النسبي للمجلس بقطاعي التعليم والصحة، نظراً للقدرة التمويلية للدولة في توفير المؤسسات التعليمية والصحية وتجهيزها. إذ ينحصر اهتمام المجلس في هذين القطاعين بتوفير الكتب المدرسية وإصلاح وصيانة وتأهيل الفضاءات التعليمية ومحيطها، أو دعم الجمعيات المحلية للقيام ببعض الحملات التحسيسية، والعوامل الصحية. والملاحظ في إطار المبادرة، توفير مجموعة من المعدات والأجهزة "سكانير" لصالح المستشفى الإقليمي، وتوظيف بعض الممرضين في إطار العقدة.

2-3 يساهم المجلس الجماعي في التنشيط الثقافي والرياضي من خلال الدعم الممنوح للجمعيات:

في إطار انفتاح المجلس على مكونات المجتمع المحلي عموماً، وعلى مكونات المجتمع المدني بصفة خاصة، باعتبارها شريكاً حقيقياً في تدبير الشأن المحلي، وتحقيقاً لمبادئ الشراكة والتعاون البنائين، يخصص المجلس الجماعي قلعة السراغنة اعتمادات لدعم الجمعيات تشمل بالإضافة إلى الجمعيات الرياضية، مختلف أصناف الجمعيات العاملة بالمدينة "اجتماعية، سكنية، تربوية، حقوقية" بهدف خلق ديناميكية ثقافية واجتماعية ورياضية بالجماعة الترابية، توفر تنشيطاً للمدينة على طول السنة.

كما ينظم المجلس الجماعي منذ سنة 2011 حفل الأوائل للاحتفاء بالمتفوقين دراسياً في مختلف المستويات انطلاقاً من الابتدائي فالإعدادي والثانوي. إذ يتم الاحتفاء سنوياً بمجموعة من التلاميذ والطلبة، كما يعرف الاحتفاء بالسلك الجامعي والتكوين المهني.

ويكون هذا الاحتفاء عبارة عن جوائز تضم حواسيب ولوحات إلكترونية ومناهج ومناهل. ويعد مثل هذا النشاط من الأنشطة التي تبصم على استحسان المواطنين، وتشجع وتحمس التلاميذ والطلبة على البذل والعطاء بغية إحراز المراتب الأولى.

وإيماناً منه بالدور الذي يلعبه التعليم في بناء المستقبل المزهر للأمة. ودعماً منه للجهود المبذولة للحد من آفة الهدر المدرسي، دأب المجلس الجماعي قلعة السراغنة منذ سنة 2011، على المساهمة في الدخول المدرسي، وذلك من خلال تخصيص الزي المدرسي، والمحفظات والأدوات المدرسية والمقررات المدرسية لتلامذة مختلف المستويات الابتدائية والإعدادية والثانوية.

وتأكيداً منه لتبنيه للنهج التشاركي المبني على الحوار وتبادل الرأي مع الفعاليات المسؤولة على هذا القطاع، عقدت مجموعة من الاجتماعات التشاورية مع مديري التعليم الأساسي والإعدادي والثانوي، وخلصت هذه الاجتماعات إلى تأكيد الدور الفعال للمجلس الجماعي كداعم أساسي للتلاميذ المتمدرسين، وخاصة أولئك الذين يعانون من الإقصاء والهشاشة، واضعين الصيغ الملائمة لهذا الدعم.

تأسيساً لفعل رياضي بناء يترجم الاهتمام الكبير الذي يوليه المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة للرياضة، ووعياً منه لدوره كفاعل أساسي في دعم الرياضة والرياضيين المحليين، واحتفالاً بشهر رمضان، وسعياً لتوفير الترفيه المناسب لساكنة المدينة فيه، بادر المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة إلى تنظيم دوري رمضان لفرق الأحياء انطلاقاً من سنة 2011 إلى تنظيم دوري المصالح الإدارية بالمدينة الذي انطلقت دورته الأولى سنة من 2015، حتى تمر مجريات هذه التظاهرات في أحسن الظروف، فقد وفر المجلس الجماعي بقلعة السراغنة لها كل الوسائل البشرية والمادية الضرورية.

كما دأب المجلس الجماعي أيضاً على تنظيم حفل إشراقات رمضان بمنااسبة شهر رمضان الأبرك، وذلك من أجل خلق جو روحاني تعبدي يليق بهذا الشهر الفضيل، وذلك بتنظيم عدة أنشطة دينية: مسابقة في تجويد القرآن، ليلة السماع والمديح، ليلة تلاوة القرآن الكريم وتكريم الفقهاء، تكريم النساء المسنات حاملات لكتاب الله، واللاتي لم يسبق لهن التمدريس، وتخصيص هدايا لهن، ليلة الإنشاد النسوي وتكريم النساء الحاملات لكتاب الله.

3-3 يعمل المجلس على تنشيط القطاع الاقتصادي:

تعكس نسبة حضور القطاعات الاقتصادية في نقاط جداول أعمال دورات المجلس على ضعف اهتمامه بهذه القطاعات الاقتصادية، إذ لا تتعدى نسبة 13%، والتي يعتبرها مسألة تدخل ضمن صلب اهتمامات الخواص، لكنه يساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية عن طريق تهيئة الأحياء الصناعية والأسواق اليومية بالأحياء من أجل تنشيط مناخ الأعمال والرفع من الاستثمارات، وهذا ما تفسره اتفاقية التأهيل الحضري⁽¹⁾، التي تهدف إلى تهيئة المحطة الطرقية وبناء أسواق بالأحياء من أجل الباعة الجائلين وتهيئة الطرق وإنجاز طرق مدارية جديدة بالمدينة، ومشروع تجديد الشبكة الطرقية بالحي الصناعي النخيل. وكل هذا بغية تشجيع الاستثمار وتحريك العجلة الاقتصادية. وقد عمل المجلس الجماعي في إطار اتفاقية شراكة تضم 7 شركاء على إحداث مجمع صناعي على مساحة تقدر ب 56 هكتار تابع للجماعة السلالية أهل الغابة أزناده، بتكلفة مالية قدرت ب 106.503.591.00 درهم.

¹ التأهيل الحضري: عبارة عن اتفاقية شراكة بين عدة أطراف وزارة الداخلية ووزارة الإسكان والتعمير والتهيئة الحضرية. المكتب الوطني للماء والكهرباء. المجلس الاقليمي. المبادرة الوطنية الجماعات المحلية ووكالة الحوض المائي أم الربيع. مجموعة العمران. مجموعة شركة المنارة. شركة إقامة الريحان وتهدف إلى تأهيل المركز الحضري.

كما يقوم المجلس بشكل مستمر بتسليم رخص لمزاولة أنشطة تجارية وحرفية متنوعة لتلبية الضغط المتزايد على طلب هذه التراخيص، والتي تدخل ضمن نطاق اختصاصه، خاصة مع اتساع المجال الحضري للمدينة، ما يفسر هذا التزايد للحركية التجارية والاقتصادية التي تعرفها المدينة.

ثالثاً: معيقات تحد من دور المنتخب الجماعي:

مما لا شك فيه أن المجلس الجماعي لجماعة قلعة السراغنة، يواجه مجموعة من المعوقات والإكراهات، المالية، الإدارية والذاتية التي تحول دون تحقيق التنمية الترابية بالشكل المطلوب. ويتضح ذلك من خلال الخصائص التي تعرفه مختلف الجماعات الترابية في بعض المرافق العمومية الضرورية، والنقص الحاصل في الخدمات الأساسية، وتطوير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة للتنمية الترابية. إلا أن التحديات والمسؤوليات الكبيرة التي أصبح المنتخب الجماعي مطالب بتحملها، جعلته يواجه إكراهات قانونية وإدارية ومالية، لتكريس دوره كفاعل سياسي في جهود التنمية الترابية، إلى جانب كل من الدولة والقطاع الخاص. إلا أن الإكراهات والمعيقات التي تواجهها الجماعات الترابية عديدة ومتداخلة، ومرتبطة بطبيعة المسؤوليات، والمهام المنوطة بها في مختلف مجالات التنمية سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية.

1- سلطة رقابية مفرطة:

إن أول المعيقات التي تحد من حرية المجالس الجماعية، نجد الرقابة الإدارية والمراقبة المالية المفرطة التي تعاني منها الجماعات، والتي وبالرغم من النداءات المتكررة والمتعاقبة من الأحزاب والفعاليات الحقوقية والمجتمع المدني، لم تعرف تطوراً تجاه تحقيقها. فهي تشكل في حقيقة الأمر، المقياس الذي يكشف مدى استقلالية المجالس الجماعية في تدبير الشأن المحلي. فالاختصاصات المتنوعة والصلاحيات الواسعة التي أتي بها القانون التنظيمي في مختلف المجالات، تعد خطوة إيجابية. ولكن في المقابل إذا كانت المجالس الجماعية خاضعة لسلطة رقابية قوية، فإن هذه الأخيرة تفرغ تلك الاختصاصات من محتواها.

وكما رأينا فقد خصص المشرع مواد خاصة لأعمال السلطة الرقابية الممثلة في شخص عامل الإقليم، حدد من خلالها عملية تشكيل وتنظيم مجلس الجماعة، وأيضاً الرقابة الإدارية والمنازعات، بالإضافة إلى سلطات العامل من خلال التأشير على الميزانية، وعلى أعمال المجلس ومقرراته.

فرغم هذا التحديد القانوني لهذه الرقابة، والتي تحدد علاقة المجلس الجماعي بسلطة الوصاية وأشكال مراقبتها لعمله: قبلية أو بعدية، ففي ظل سيف الرقابة المسلط على رقاب المجالس الجماعية، يصعب الحديث عن حرية المبادرة أو استقلال مالي لهذه المؤسسات التمثيلية لتمكين من تحقيق تنميتها، كما أن هذه الممارسة، رغم أنها مؤطرة بقانون فإنها تخضع إلى منطق الانتقائية، في الوقت الذي يرتكب فيه الجميع نفس الأفعال، ما يطرح معه مجموعة من الأسئلة حول الغاية التي تسعى إليها السلطة الإدارية من وراء هذه القرارات في نيتها ودوافعها الحقيقية.

إن الرقابة الإدارية المتمثلة في وصاية وزارة الداخلية، ومراقبة الوزارة المكلفة بالمالية. وإذا كانت تشكل أهم مكون من مكونات نظام الرقابة على الجماعات الترابية بالمغرب، فإنها تعتبر أكثر المظاهر والتجليات الرقابية اختلالاً وتأثيراً بالنسبة للتنمية الترابية بصفة خاصة، وللحكمة الترابية عموماً. لكن في المقابل، فإن

الحقيقة التي لا ريب فيها هي أن الوصاية أو الرقابة الإدارية بصفة عامة، رغم شدتها وصرامتها وتضخم الأجهزة الممارسة لها، ورغم الحاجة الملحة إلى تحديثها تقليصاً من هياكلها وتخفيفاً من تدخلاتها، فإنه لا يمكن الاستغناء عنها بشكل كلي وكامل، وتعويضها بالرقابة القضائية الصرفة. وذلك أولاً، لأن ممارسة الرقابة الإدارية على الجماعات الترابية من طرف الدولة، تعتبر ركناً من أركان اللامركزية الترابية، ثم نظراً لكون تلك الرقابة تتسم بالقرب والشمولية. فالرقابة الإدارية ورغم الانتقادات الموجهة إليها تبقى هي الأقرب للجماعات الترابية، وهي قاب قوسين أو أدنى دائماً من خباياها ومشاكلها. أما من حيث نطاقها فهي الأكثر تدقيقاً وشمولية، بحيث تشمل جميع وظائف واختصاصات المجالس الجماعية المنتخبة، ومن هنا تأتي أهميتها ومكانتها، خاصة إذا تمت ملاءمتها لمتطلبات الجماعات الترابية، ولمستلزمات التنمية والحكومة الترابية مستقبلاً.

2- يقف تكوين المنتخب الجماعي عائقاً أمام تحقيق التنمية:

إن تعقد العمل الجماعي وتشعبه يفرض توفر المستشارين الجماعيين على مستويات تعليمية وثقافية مقبولة، تيسر لهم القيام بمهامهم الجماعية بشكل جيد، وممارسة اختصاصاتهم الواسعة والهائلة التي منحها لهم المشرع لكي يصبحوا حقيقة فاعلين أساسيين في وضع برامج العمل، والسهر على تنفيذها بفعالية ونجاعة وشفافية. فالمستوى التعليمي للمجلس الجماعي قلعة السراغنة هو بشكل عام إيجابي، ذلك أن أكثر من 97% من مجموع المستشارين يتوفرون على المستوى الثانوي فما فوق. فتأهيل الجماعة وانخراطها في مسلسل التحولات والتغيرات، يمر عبر نخب محلية في المستوى المطلوب، فالتوفر على مستوى تعليمي مقبول ليس محدداً أساسياً للرقى وتحقيق التنمية الترابية، فضعف التدبير والتسيير بالانتقال من النظرية التسييرية الضيقة إلى المقاربة التدييرية الحديثة، وعدم إلمام المنتخب الجماعي بحقوقه، وعدم وعيه بواجباته ومسؤولياته وضبطه لاختصاصاته، فالتكوين هو السبيل الناجع لتحسين أداء العمل الجماعي وتجاوز مختلف الاختلالات والإكراهات، وهو ضرورة ملحة لكونه يضمن للمنتخب مواكبة وتقييم المؤسسة الجماعية على صعيد التنظيم والاختصاصات.

فالمهام المتشعبة والمتنوعة التي يمارسها المنتخب سواء على مستوى الجهاز التنفيذي أو الجهاز التداولي تقتضي منه الإلمام بالقوانين والأنظمة والإجراءات لامتلاكه المعرفة الضرورية واللازمة لاتخاذ القرارات، والتي لا يضمنها سوى حصوله على تكوين مناسب، فإن انعدام الخبرة والتكوين للمنتخبين قد يرهنون مستقبل الجماعات لمدة طويلة، ويفوتون عليها فرص إنجاز عدة مشاريع تنموية تعود بالنفع على الساكنة والمحيط. فلا يمكن للمنتخب ممارسة اختصاصاته التنموية في غياب تكوين يؤهله إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والرياضية، وكذا في مجال مساهمتها في المبادرة البشرية.

كل هذه الميادين تتطلب توفر المنتخبين على مستوى ثقافي وتكويني معين، ومؤهلات وكفاءة ضرورية من أجل ممارستها بشكل أفضل، حتى يصبحوا أداة تنمية وليس مظهر من مظاهر التخلف والكسل. فإذا لم يكن هناك نضج للفئات المنتخبة واستيعابها لمضامين الشأن المحلي على المستويين القانوني والتسييري، إذ هو أهم مكسب يمكن أن ينزع آلية الوصاية من محتواها. فالتدبير الجيد والتسيير المتقن لمصالح الجماعة من طرف فئات منتخبة تستوعب فعلاً حقوقها، والالتزامات الملقاة عليها سيضع حداً لتدخل وتعسف

السلطات الرقابية. فالعيب ليس في سلطة الرقابة وحدها، وإنما العيب في تطبيق هذا النظام، وجهل المنتخب نتيجة ضعف أو انعدام التكوين.

3- قلة الموارد المالية والإنفاق الغير التنموي لا تساهم في استشراف التنمية

يحد تواضع الموارد المالية والخصاص المالي البنيوي بجماعة قلعة السراغنة من تفعيل مقومات التنمية، سواء في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية أو الثقافية. إذ تبقى بعيدة والهدف صعب الوصول والطموح، بل يبقى مجرد أمل، بالنظر إلى الإمكانيات المالية المحدودة التي تتوفر عليها جماعة قلعة السراغنة، حيث لا تتجاوز المداخيل الذاتية 37.26%⁽¹⁾ من مداخيل الجماعة. بالإضافة إلى الارتفاع المتزايد لقيمة الباقي استخلاصه الناتج عن عدم التحصيل، يضاف إلى ذلك الهرب والتملص الضريبي⁽²⁾. إذ نجد أغلب المنتخبين يحافظون على علاقات طيبة مع الساكنة تفادياً للمشاكل التي قد تؤثر على التصويت في العملية الانتخابية، مما يجعل عملية تحصيل الضرائب والرسوم المحلية غالباً ما تخضع لاعتبارات سياسية وليست موضوعية. وهذا من طبيعة الحال يبقى على حساب التنمية الترابية، وهكذا فالمجلس يتماطل في أداء ما هو مطلوب منه، ويتقاعس عن دوره الذي يتطلب منه مجهودات وتضحية بالوقت ومنهجية في العمل، وذلك لأنه يعلم مسبقاً أن الدولة ستعطيه إعانات مالية لا تكلفه شيئاً، عكس عملية تحصيل الضرائب والرسوم التي في كثير من الأحيان تسبب له عدة مشاكل. وتشكل هذه الإعانات الركيزة الأساس في ميزانية المجلس بنسبة 43.74 % من الضريبة على القيمة المضافة و19% من المداخيل المحولة من مصالح المالية⁽³⁾.

أمام هذا الضعف في المداخيل الذي يعتبر من العوامل الرئيسية التي تعرقل عملية التنمية، فتنفيذ البرامج وإعداد المخططات وتوجيه المشاريع يكون مرتبطاً بمدى إمكانيات المجلس الجماعي وبأهمية مداخيله، وهو ما ينعكس على مستوى متطلبات وأهداف التنمية والحاجيات المتنامية للسكان. فرغم شح المداخيل، هناك إكراه آخر يتمثل في ارتفاع نسبة التسيير من بين مصاريف الميزانية، حيث يحظى هذا القطاع بالأولوية القصوى في تمثلات المجلس الجماعي بمعدل 27%، مما يؤثر على إمكانيات تمويل ميزانية التجهيز.

أمام هذا الوضع الذي يتسم بعجز الموارد المالية وعدم التمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي، يضطر المجلس إلى الاقتراض من صندوق التجهيز الجماعي، مما يؤدي إلى معاناة المجلس من ثقل المديونية والتأثير على استقلاليتها، حيث يبقى المجلس تحت رقابة سلطات الرقابة لكون النسبة الأعلى في المداخيل راجعة إلى إمدادات الدولة، وأيضاً لكونها المانحة للدين.

وهكذا يتضح أن المجلس الجماعي بقلعة السراغنة يشكو من محدودية الموارد الذاتية، الشيء الذي يضعه أمام تحد يرتبط بعاملين أساسيين: الأول يخص تدعيم نسبة استقلالية ميزانية الجماعة من

1 مصلحة الميزانية والمحاسبة والصفقات، جماعة قلعة السراغنة.

2 مصلحة الموارد المالية، جماعة قلعة السراغنة.

3 مصلحة الميزانية والمحاسبة والصفقات، جماعة قلعة السراغنة.

إمدادات الدولة، والثاني يتعلق بتقليص مصاريف التسيير التي تهيمن على الميزانية، والتي لا تتحرك هامشاً كبيراً للاستثمار والتدخل الاقتصادي.

تشكل المالية المحلية أهمية كبيرة باعتبارها أداة لتحقيق التنمية الترابية، والرفع من مستوى الخدمات المقدمة للسكان. ولذلك فإن الاستقلال المالي من أهم مبادئ وأسس اللامركزية، كعنصر أساسي لممارسة الاختصاصات وتدير الشؤون المحلية، باعتباره وسيلة تضمن السير العادي والطبيعي للجماعة، وتؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

ولقد كشفت الممارسة المالية أن الإنفاق المحلي التنموي يتميز بالضعف والهشاشة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب مثل تعسف المسؤولين في أوجه الإنفاق، عن جهل أو عن قصد من خلال إغفال تحصيل بعض المداخل المستحقة للجماعة، لأسباب سياسية أو شخصية، أو من خلال المبالغة في بعض أوجه الإنفاق غير التنموي.

تجدر الإشارة هنا إلى عدم فعالية المنظومة الجبائية المحلية نظراً لعدم هيكلتها، مقارنة مع الإدارة الجبائية للدولة. إضافة إلى ذلك يلاحظ غياب المراقبة الجبائية، الأمر الذي يؤدي بشكل واضح إلى ارتفاع قيمة الباقي استخلاصه من الضرائب. وفي نفس السياق، وعلى مستوى النخب المرشحة لتدبير الشأن العام المحلي، لابد من وضع معايير صارمة من شأنها إفراز مستشارين قادرين على تدبير شؤون الجماعات الترابية باحترافية عالية، وتمكينها من لعب دورها التنموي المطلوب منها على أحسن وجه.

4- يغيب على المجلس مبدأ التخطيط ويسود منطق العشوائية في التدبير:

تتسم أعمال المجلس الجماعي بقلعة السراغنة بالارتجالية لعدم خضوعها إلى استراتيجية واضحة المعالم، وذات أهداف محددة تركز بالأساس على تشخيص الإمكانيات، وتحديد الحاجيات ذات الأولوية، وتقدير الموارد والنفقات. الشيء الذي يؤثر بشكل كبير على وضع ميزانيات الجماعة التي تبين أنها لا تعمل في إطار تخطيط، أو في إطار سياسة اقتصادية واجتماعية معينة على المدى القريب والمتوسط منبثقة من برنامج عمل الجماعة، رغم أن المشرع ينص على وضع برنامج عمل للجماعة⁽¹⁾ في السنة الأولى من انتدابها، إلا أن جماعة قلعة السراغنة لم تضع برنامجها التنموي برسم 2021-2027 إلى الآن، مما يجعله مجرد إجراء لا معنى له، على اعتبار أنه لا يلزم المجلس الذي سيتم انتخابه في الولاية اللاحقة، وهكذا فعمل المجلس طيلة فترة ولايته أي منذ سنة 2021 إلى غاية دجنبر 2023 مازال يعمل بشكل ارتجالي يغيب عنه التخطيط والبعد الاستراتيجي.

5- تساهم كل من توليفة المجلس وعلاقة الأغلبية والأقلية في ضعف فعالية المجلس:

إن اللعبة الديمقراطية داخل المجالس التداولية الجماعية تقتضي وجود أغلبية وأقلية، وضمن هذه الأغلبية هناك من المنتخبين من تناط به مهمة التسيير والمساندة، في حين قد تكون الأقلية معارضة، وبالتالي تبقى أعمالها منحصرة عموماً في مراقبة عمل الأغلبية داخل المجلس، وكذلك عن طريق اللجوء إلى المنابر

¹ المادة 78 من القانون التنظيمي 14-113 تضع الجماعة تحت إشراف رئيس مجلسها برنامج عمل الجماعة وتعمل على تتبعه وتحينه وتقييمه.

الإعلامية لاستنفار الرأي العام، كلما تبين لها أن الأغلبية قامت بتصرفات أو انتهاكات تمس مصالح المواطنين أو المصلحة العامة للجماعة. فإذا كان وجود الأغلبية والأقلية هما وجهان لعملة المؤسسة التداولية، ولازمتان لا مناص منهما للممارسة الديمقراطية الجماعية. فالعلاقة التي تربط بينهما يغلب عليها التوتر، وحتى داخل الأغلبية نفسها هناك نوع من عدم الانسجام، مرده إلى المنطق المعتمد في التحالفات، حيث لا يقوم على أساس الالتزام الحزبي أو الإيديولوجي، أو التقييد بالبرامج الحزبية والتحالفات الكبرى. فمسألة التحالفات لا تمت بصلة لمنطق الانضباط السياسي، بل هي تحالفات غير طبيعية وهجينة وغير مستقرة وموسمية، تخضع لمنطق الترحال السياسي الظرفي ولبعض المقاومات والضغوط الخارجية، سواء من طرف السلطات المحلية أو الأحزاب أو الجمعيات واللوبيات المهنية، وأيضاً لنفوذ الأعيان والانتماء العائلي والمصالح الخاصة. إذ إن علاقة الأغلبية بالأقلية مثلاً موسومة بالحزازات السياسية والصراعات الانتخابية والشخصية، والتوتر الناجم عن التهميش ولا مبالاة الأغلبية العديدة للأقلية. كما أن العلاقة بين هذين المكونين يجب أن تقوم على مبادئ التعاون المثمر والمسؤولية وتقدير الواجب، والعمل الجاد في إطار أغلبية مساندة ومعارضة بناءة.

رابعا: توصيات كفيلة للارتقاء بمساهمة المنتخب الجماعي في التنمية الترابية:

إن نجاح العمل الجماعي رهين بتفعيل وترسيخ اللامركزية الترابية، المتمثلة في الدور المفترض والذي حدده المشرع المغربي للجماعات الترابية، لتحقيق داخل نفوذ تراها بمختلف أبعادها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

وهذا لن يتأتى إلا بوجود منتخب جماعي قادر على بلورة استراتيجية تنموية مسلحاً بموارد بشرية قادرة على تدبير الشأن المحلي بمعيته تديراً فعالاً إذا مردودية، وإمكانات قادرة على تنزيل مختلف الاستراتيجيات في إطار حكمة ترابية تروم الترشيد والمحاسبة.

وبعد تحقيق هذه الأبعاد، نخلص إلى مفهوم التنمية الترابية التي هي في خلاصتها قرار سياسي، وفي غياب القرار السياسي المحلي يصبح الحديث عن الحكامة الترابية في كل تجلياتها حديث بدون روح. وفي هذا الإطار نرصد مجموعة من الحلول تماشياً مع الإشكالات التي يعرفها المجلس الجماعي لقلعة السراغنة من أجل تحقيق تنمية ترابية مندمجة تتمثل فيما يلي:

1- نحو حكمة ترابية جيدة:

مفهوم الحكامة الجيدة يحمل في طياته العديد من المبادئ التي تتوخى تحقيق وتسيير وتدبير جيد للشأن العام المحلي وبأقل تكلفة ممكنة، على اعتبار أن الديمقراطية المحلية تعتبر في الجانب الأكبر منها ترجمة محلية لسياسة القرب التي تركز أحد الأبعاد الأساسية للامركزية، إذا استثنينا من الحكامة البعد الأخلاقي المتمثل في الاستقامة ونظافة اليد، وطهارة الذمة وقيم الشرف وتقدير الواجب وروح المواطنة. فالجانب الآخر منها ينحصر عموماً في سبيل البحث عن الفعالية والنجاعة المتمثلة في اتخاذ القرار الصائب من قبل الشخص المؤهل في الوقت المناسب في إطار مقارنة توفيق بين الاستغلال الأمثل للمؤهلات المحلية والتوظيف الأفضل للأموال العمومية، وبين تلبية حاجيات ومتطلبات المواطن المتزايدة.

وتكمن الحكامة الجيدة في ممارسة الاختصاصات في إطار القانون وفق الإجراءات والمساطر المنصوص عليها، والحيلولة دون أن تأتي تلك الاختصاصات خارج إطار الشرعية ومبادئ حسن التسيير والتدبير التي تتوخى إرساء البيانات المحلية على أسس من شأنها منع التصرفات غير المرغوب فيها كالرشوة والاختلاس والانحراف وسوء استخدام السلطة ومخالفة القانون. كما أن الحكامة الجيدة تعني مواكبة الإدارة المحلية للمستجدات والتطورات والتحول، مع الاستخدام الأمثل للآليات والتقنيات المتطورة لتسهيل العمل الإداري المحلي والتدبير الجيد للوقت⁽¹⁾ حيث إن الفصل الأول من الدستور المغربي لفاتح يوليوز 2011 ينص على أن يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط وتوازنها وتعاونها على قيم الديمقراطية والمواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

فالمشروع الدستوري أقر مبدأ الحكامة الجيدة الذي أصبح نصاً دستورياً معمول به، كما أن المنتخب الجماعي عبر تبنيه لمفهوم الحكامة الجيدة، سيتمكن من الترشيد الأمثل والتدبير الأنجع للموارد المالية والبشرية للجماعة. ويشكل التراب حجر الزاوية لهذه الحكامة. إذ أن كل تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية تدعمها ديناميات ترابية لتسيير تلك الموارد، لكون التراب شكل الفضاء الأكثر ملاءمة، والأكثر إيجابية لتنفيذ وتقدير أو تقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية اعتماداً على مقارنة ترابية تفرض نفسها⁽²⁾.

ومن الملاحظات البارزة أيضاً على القانون التنظيمي للجماعات تخصيصه لقسم خاص بقواعد الحكامة الجيدة، حيث تضمن القسم الثامن منه التأكيد على أهمية تخليق تدبير الجماعات، وتحديثه عبر تبني التدبير حسب "الأهداف". مع وضع منظومات للتتبع والتقييم المستمر لضمان تحقيق الأهداف المسطرة في أحسن الظروف على أساس المؤشرات الفعالية. وذلك تطبيقاً للمقتضيات العامة التي نص عليها الباب الثاني عشر من الدستور الخاص بالحكامة الجيدة. بناء على مجموعة من المبادئ نذكر منها: الحق في الولوج إلى المعلومات التي تمتلكها الجماعة المحلية، وتسيير الولوج إلى الوظائف الجماعية حسب الاستحقاق، والتوزيع المنصف للمرافق والتجهيزات الأساسية على عموم تراب الجماعة، في إطار إنصاف ترابي، والمساواة بين المواطنين في الاستفادة من خدمات هذه المرافق، انسجاماً مع مبادئ العدالة الاجتماعية والشفافية والمحاسبة وحكم القانون والنزاهة وخدمة المصلحة العامة.

2- الارتقاء بالترسانة القانونية المؤطرة لعمل المنتخب الجماعي:

لقد أبانت الممارسة الجماعية على مجموعة من مواطن القصور لهذا القانون، وهذا ما تجسد من خلال تقديم الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات لجملة من الاقتراحات إلى الوزارة الوصية، يتم من خلالها رصد مواطن ضعف هذا القانون، وذلك عبر مجموعة من الاقتراحات نجملها في الآتي:

¹ الميثاق الجماعي، قراءة تحليلية، ط 2009 م، ص 53.

² رشيد السعيد - كريم لحرش - الحكامة الجيدة بالمغرب ومتطلبات التنمية البشرية المستدامة - مطبعة طوب بريس، الرباط، ط 1، ص 41.

- تمتيع المجالس الجماعية بالاستقلالية التامة عن السلطات المحلية والإقليمية والتنفيذية، سواء تعلق الأمر بالتقرير أو التنفيذ، مع مراعاة التنسيق الإقليمي والجهوي والوطني والسعي الحثيث إلى القيام بتنمية اقتصادية، اجتماعية وثقافية وتوفير شروط أحسن لساكنة الجماعة.

- مراجعة القانون التنظيمي لإزالة كل ما يتعارض مع الممارسة الديمقراطية الحققة، ومع إعطاء الاستقلالية للمجلس الجماعي. وتمكين جميع أعضائه من ممارسة الرقابة على المكتب بصفة عامة، وعلى الرئيس بصفة خاصة، خصوصاً إذا كانت هي الأقلية المعارضة. إذ أن دستور 2011م قوى دور المعارضة، ووضع حداً للوصاية المفرطة للسلطات المحلية حتى تصبح مجرد مساعد للمجلس على تنفيذ برامج التنمية، ومراقب له ومحاسب قانوني. وحين يتضمن القانون الجماعي بنوداً واضحة حول التقرير والتنفيذ، والتمويل والصرف والتوظيف حتى لا تبقى مجالات التلاعب بمصير الجماعة، في أفق جعل الجماعة أداة تنمية رائدة.

- تقويم الاختلال القائم في القانون التنظيمي الذي يمنح المجالس استقلاليتهما عن سلطة الوصاية في تدبير الشأن الجماعي على مستوى التسيير والتقرير، وعلى مستوى البحث عن موارد جديدة لتنمية الجماعة.

- أفرزت مجانية الانتداب نخبة محلية تتكون من الأعيان والأغنياء الذين لا يتمتعون بتكوين سياسي وإداري، همهم الوحيد هو البحث عن مصالحهم الشخصية، مما جعل منصب المنتخب الجماعي عرضة للتباهي. كما أن نظام التعويضات الممنوحة للمنتخبين يشمل الرئيس وأعضاء المكتب وكاتب المجلس، بينما يحرم رؤساء اللجن الاستفادة من التعويضات التي تعتبر هزيلة ومتواضعة مقارنة مع حجم المهام الملقاة على عاتقهم، خاصة في ظل الحديث عن تسيير الإدارة الترابية بعقل المفاوض، إذ لا يمكن الوصول إلى هذا الهدف إلا بتحسين وضعية المنتخبين لكونهم يملكون حق التصرف في أموال مهمة.

- التفكير في طرق انتخابية جديدة تمكن من تحقيق مجالس جماعية متجانسة ومنسجمة التوجهات، إذ يمكن للمجلس الواحد أن يضم العديد من الأحزاب السياسية المتباينة البرامج،

وبالتالي تطرح صعوبة وضع برامج وخطط عمل موحدة. وهو ما يمكن أن ينعكس على أداء الجماعات المحلية، وعلى أعضاء المنتخبين المحليين، فليس بالضرورة أن ينتموا إلى حزب واحد أو إلى جهة واحدة، بل على الأقل أن ينتسبوا إلى أحزاب تتقارب في البرامج المطبقة ولديها الالتزام الحزبي.

- الأخذ بنظام انتخاب رئيس المجلس بصفة مباشرة من لدن السكان، على غرار العديد من الدول الديمقراطية وذلك لترسيخ مبدأ المسؤولية والمحاسبة الشعبية، وبالتالي تكريس ديمقراطية محلية نموذجية تقطع مع كل أشكال شراء الذمم والفساد أثناء مرحلة تشكيل المكتب وانتخاب الرئيس.

- اشتراط مستوى ثقافي مقبول لممارسة وظيفة الرئيس. فالقانون ينص على اشتراط مستوى نهاية الدروس الابتدائية وهذا في نظرنا غير كاف بحكم الصلاحيات والاختصاصات والموارد المالية التي يديرها الرئيس.

- التنمية والعمل الجماعي الجاد لا يتحقق إلا بتوفير شروط محددة، يأتي على رأسها أن يكون المجلس الجماعي معبراً عن إدارة الناخبين بصفة عامة، وعن إرادة المواطنين في الدائرة الجماعية بصفة خاصة أي أن تكون ديمقراطية من الشعب وإلى الشعب، ديمقراطية حقيقية بمضمون اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي.

- وضع مدونة سلوك أخلاقي يشترط فيها أن يتمتع المنتخب الجماعي، بالمردودية والإخلاص والنزاهة.
- السماح بالتفرغ للرئيس وأعضاء المكتب خصوصاً المفوضون في مهام داخل المجلس، من أجل الاضطلاع بمسؤولياتهم التي ما انفكت تتشعب، ليس بفعل توسع الاختصاصات فقط، بل أيضاً مع ازدياد الحاجيات والمشاكل وتطور السكان.

يأتي الجانب القانوني في مقدمة المحددات، إذ هو العنصر المؤسس لنوعية الأدوار التي سيقوم بها المنتخب الجماعي في سبيل تحقيق تنمية ترابية، وبعد الارتقاء به من بين أهم الشروط الكفيلة بتحقيق تلك التنمية.

3- الارتقاء بالموارد البشرية قاطرة نحو تحقيق التنمية الترابية:

التدبير الأمثل للموارد البشرية يعتبر من الخطوات الأساسية لتطوير تدبير الجماعات لشؤونها، والرفع من جودة الخدمات التي كلفت بأدائها، وبالتالي وجب العمل على تحديث الوظيفة العمومية الجماعية، وتجاوز ما يشوبها من نقائص والتي من أبرزها :

- تضخم تكلفة الأجور التي ناهزت 3 مليار سنتيم نتيجة العدد الهائل للموظفين في مقابل عدم استجابة التوظيفات للحاجيات الحقيقية.

- العجز في التنظيم وانعدام الكفاءة والمردودية.

- سوء استخدام الكفاءات المتوفرة.

- الضعف الشديد في معدلات التأطير وعدم ملائمة التكوين للوظائف التي يتم شغلها.

- النقص في تأهيل الموظفين بالنظر إلى المهام المسندة إليهم.

وعلى هذا الأساس، يتبين أن هذا الميدان يتطلب جهداً أكثر للنهوض به، الأمر الذي يقتضي اعتماد سياسة شمولية لتكوين الموظفين، وتأهيلهم بما يمكنهم من تأدية عملهم على الوجه المطلوب. فسوء الأداء في تقديم الخدمات العمومية غالباً ما يرجع إلى ضعف التكوين لدى العاملين، وعدم ملائمة معارفهم النظرية والتطبيقية مع تطور حاجيات التدبير العمومي، ومتطلبات المواطنين المتزايدة.

من هذا المنطلق، فإن هدف كل سياسة للتكوين هو ضمان توظيف الموظفين لمعارفهم ومؤهلاتهم العلمية والعملية، وتعريفهم بمهام الأقسام والمصالح المشتغلين بها أو المسؤولين عنها، والتمكن من قدر معقول من القدرات التي يتطلبها إنجاز العمل.

هذا إلى جانب تمكينهم من التكيف مع متغيرات الوظيفة ومستجداتها، خاصة مع تنامي الاعتماد على التقنيات التكنولوجية الحديثة في الإدارات العمومية، وهو ما يستدعي تدريب الموظفين على طرق استخدامه. بالإضافة إلى تمكينهم من اكتساب القدرة على تبني وتنفيذ ومواكبة مختلف المشاريع والبرامج التنموية، وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة. وتبرز أهمية التكوين المستمر كذلك في كونه يهدف بصفة عامة إلى رفع مستوى الموظف، وتأمين قدرته المهنية من أجل ضمان تقديم الخدمات، وأداء الأعمال الإدارية بفعالية وكفاءة عالية.

فرغم المجهودات المبذولة في اختيار الأطر والعاملين، فإن هؤلاء يظلون دائماً في حاجة ماسة إلى صقل وزيادة معارفهم، وتطوير قدراتهم التديرية بما يستجد في مجال عملهم. فالتكوين الحديث لا يقتصر فقط على الجوانب «الجوهرية» لعمل وتخصص الموظفين، بل يشمل كذلك تقنيات التواصل مع المواطنين، وتمكينهم من آليات صياغة الاستراتيجيات التنموية لمواكبة الحاجيات المستجدة والمستقبلية للمواطنين، والمساهمة الفعلية في إعداد التصورات التنموية الطموحة على المدى البعيد، وإن كان التدير الترابي اليوم يتطلب معارف أكثر عمقاً تهم مجالي التدير الإستراتيجي والمقاولاتي، وغيرها من المفاهيم المرتبطة بالتدير العمومي الحديث. وهو ما يقتضي بذل جهود كبيرة من الدولة بتنسيق مع الجماعات الترابية للعمل على النهوض بمستوى الموظفين الجماعيين عبر الرفع من عدد الدورات والندوات التكوينية، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي، وذلك وفق برامج تكوين حديثة وعلى مدار السنة لجعل الموظف الجماعي مواكباً للمستجدات القانونية والتديرية.

4- تنمية الموارد المالية دعامة أساسية لكسب رهان التنمية:

إن المجلس الجماعي بقلعة السراغنة يعاني من إشكالات ومعوقات تجعله بلا مضمون ملموس، ومرد ذلك إلى تواضع الموارد المالية للجماعة الترابية لقلعة السراغنة. فالتنصيب على منح المنتخب الجماعي اختصاصات هائلة، ذاتية ومنقولة، وأخرى ذات طابع اقتراحي تشمل جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا يكفي لجعل الجماعة قطب إشعاع للتنمية، إذ أن الوسائل المالية تظل دون مستوى متطلبات وأهداف التنمية الترابية والحاجيات المتنامية للسكان. وهذه بعض التوصيات التي تهدف إلى الرفع من مالية جماعة قلعة السراغنة، نجملها فيما يلي:

- إلغاء الضرائب والرسوم عديمة الاستخلاص، التي تساهم في تراكم الباقي استخلاصه، وتحرم الجماعة من تحسين حصتها من الضريبة على القيمة المضافة.
- حث وكلاء سوق الجملة لبيع الخضر والفواكه بالقيام بالمهام المنوطة بهم، طبقاً للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل، وإعداد تصور جديد لتدير سوق الجملة لبيع الخضر والفواكه.
- متابعة الأحكام الصادرة في حكم المكترين للأمالك الجماعية.
- حصر النفقات في حدود مماثلة لنمو المداخل حفاظاً على التوازن البنيوي للميزانية، والذي يقتضي ربط نمو وتيرة النفقات بنمو وتيرة المداخل.
- تعديل القرار الجبائي الجماعي، في إطار تنمية المداخل، وذلك بالرفع من قيمة مجموعة من الرسوم.
- تفعيل اتفاقية الشراكة التي أبرمت بين المجلس الإقليمي والمجلس الجماعي والخزينة الإقليمية في مجال تحصيل الديون والضرائب والرسوم الجماعية.
- دعم السلطات الإقليمية في شخص الباشا والقواد لعملية تحصيل الضرائب والرسوم من خلال استدعاء كبار المزمين وحثهم على الأداء، وكذا التدخل لدى المصالح الخارجية، من أجل مساعدة مصالح الوعاء ومصالح التحصيل من خلال إرساء آليات تبادل المعلومات.

إن هذه التوصيات التي هي بمثابة حلول ينتظر أن ترى النور، كلها تصب في اتجاه واحد وهو الرفع من الموارد المالية للمجلس الجماعي بقلعة السراغنة. ويمكننا أن نضيف مجموعة من المقترحات والحلول

- نراها من الممكن أن تدعم المجلس الجماعي في تسطير البرامج والمخططات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي التصرف بحرية في إطار استقلالية عن سلطات الرقابة:
- إعفاء المجلس من بعض النفقات الإجبارية التي يؤديها المجلس على شكل مساهمات.
 - توفير الرصيد العقاري اللازم لإنجاز مشاريع استثمارية.
 - إحصاء وتقييم الوعاء العقاري وأخذه كمعطى أساسي لإنعاش التنمية.
 - العمل على تحقيق التوازن بين نسبة التآطير في مختلف الميادين، وعدد الموظفين المرتفع الذي ينقل كاهل المجلس، إذ تتحول المهمة الأساسية للمجلس إلى عملية صرف أجور الموظفين.
 - احترام مبدأ المنافسة فيما يتعلق بعمليات كراء المحلات التجارية التابعة للمجلس، إذ بتطبيق هذا المبدأ سيتمح موارد إضافية له.
 - تحسين وتجويد آليات توزيع عائدات الضريبة على القيمة المضافة، بالنظر إلى ارتفاع عدد السكان وأيضا معدل التحصيل الجبائي.
 - مراجعة المقتضيات المنظمة لبعض الضرائب والرسوم المحلية (الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية، رسم اتلاف الطرق....)
 - توفر المجلس على نوع من الاستقلالية المالية عبر الرفع من الموارد الذاتية.
 - تشجيع الاستثمار من خلال إعفاءات ضريبية.
 - نظام للتحفيز لفائدة الموظفين الجماعيين العاملين بمصلحة وكالة المداخل.
 - الانتقال من ثقافة تسييرية إلى ثقافة تدييرية.
 - مراقبة صحة الإقرارات المدلى بها من طرف الملزمين بمختلف أصناف الرسوم، والتي على أساسها يتم تقدير نسبة الضريبة الواجب أدائها. حيث يعتمد الملزمون في الغالب إلى إخفاء قيمة مداخيلهم الحقيقية.
 - تجاوز اختلالات تدبير العائدات الجبائية ذات الطبيعة العقارية، كغياب إحصاء الأراضي غير المبنية والتقصير في إعداد الأوامر باستخلاص الرسوم المستحقة من عمليات البناء. بالإضافة إلى افتقاد التنسيق والتواصل في المسطرة المتبعة في تدبير الرسم على عمليات البناء.
 - تحيين هوية الملزمين، وتحديد المبالغ الواجب استخلاصها للحد من تراكم الباقي استخلاصه من الضرائب المستحقة، حتى لا تفوت الفرصة على الجماعة من الاستفادة من مبالغ هامة، والتي تواصل التراكم في غياب حلول فعلية لتصفية هذه الديون الجبائية.
 - حتى لو افترضنا أن المجلس يتوفر على طاقم إداري وتقني مؤهل لإعداد وتنفيذ المشاريع الانمائية. ويتوفر كذلك على منتخب مؤهل يستوعب كل الاختصاصات التي سيمارسها، وأن قواعد التسيير والتدبير تخضع لمبادئ الحكامة الجيدة، فإنها لن تستطيع القيام بالأدوار المختلفة المنتظر منها الاضطلاع بها.

فإذا كانت مواردها الذاتية لا تعطي ولو جزء من نفقات التسيير⁽¹⁾، وبالأحرى أن تفكر في التجهيز وفي التنمية في مختلف المجالات على جميع الأصعدة، لهذا وجب العمل على الرفع من هذه الموارد التي تعتبر المحرك الأساسي لكل فعل تنموي .

5- دعوة الأحزاب السياسية للمساهمة في إفراز نخب محلية مؤهلة:

إن التسيير الجيد للشأن الجماعي، يستلزم توفر موارد مالية كافية بالموازاة مع التدبير المعقلن، بيد أن قدرة النخب على رسم سياسات محلية قادرة على تحقيق التنمية وتنويع المداخل وحسن استغلال الاختصاصات الموكولة للمنتخبين، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتجربتهم السياسية ونزاهتهم ومستواهم الثقافي وتكوينهم السياسي.

ووجود هذه الشروط من عدمها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمسؤولية الأخلاقية للأحزاب التي يوكل لها عملية التأطير والتكوين. فقد نص الفصل السابع من دستور المملكة على وجوب أن "تعمل الأحزاب السياسية على تأطير المواطنين والمواطنات وتكوينهم السياسي، وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية في تدبير الشأن العام"، فدور الأحزاب في تنشيط الحياة السياسية وتطويرها أمر بديهي، لذلك كان من باب أولى أن تولي الهيئات الحزبية أهمية قصوى لتفريغ النخب وتكوينها، وخاصة المنتخبين المحليين لارتباطهم العضوي بالممارسات اليومية للمواطنين والمواطنات، وبالتالي فهي المسؤولة عن صناعة النخب المحلية القادرة على خلق التنمية، وألا يكون تعاطيها مع الانتخابات الجماعية تعاملاً موسمياً ينتهي بإغلاق سوق الانتخابات.

وبناء عليه، يتوجب على الأحزاب السياسية ضرورة العمل على إفراز كفاءات ونخب مؤهلة، لتدبير الشأن العام المحلي، خاصة في ظل ما يخوله القانون للجماعات الترابية من اختصاصات، ولضخ دماء جديدة داخل مؤسساتنا المنتخبة. إذ على الأحزاب السياسية أن تقوم بدورها الدستوري في تخليق المشهد الجماعي، من خلال توقيع ميثاق شرف تلتزم فيه بترشيح الأطر والنخب ذات التكوين الجيد، والمؤهلة لقيادة سفينة المجالس الجماعية، وبعدم منح التزكية للأشخاص الذين لا يتوفرون على أي مستوى تعليمي، والذين سبقوا أن تورطوا في الفساد الانتخابي، أو ارتكبوا خروقات خلال ولايتهم الانتدابية. فإذا قامت الأحزاب بهذه الخطوة ستعيد الاعتبار للعمل الحزبي، وستفتح الباب في وجه النخب لتدبير الشأن المحلي، وتمكين الجماعات المحلية بالقيام بدورها التنموي في إطار تدبير جماعي عقلاني وجداني، يتأسس على الحكامة الجيدة.

ونقترح أن يضم هذا الميثاق الأخلاقي مجموعة من الشروط أو الضوابط التي تروم تخليق المشهد السياسي، وبعث الروح في المجالس المنتخبة:

- تمتع المنتخب بحسن السيرة والسلوك والنزاهة.
- أن يكون المنتخب متوفراً على الحد الأدنى من التجربة العملية، والإلمام الثقافي والسياسي الكافي لسير الشأن العام المحلي.

¹ الميثاق الجماعي قراءة تحليلية، ط1، 2009، ص: 62.

- أن يتصف بصفة الديمقراطية ويجعلها شعاره في كل الجوانب التديرية لجماعته، بعيداً كل البعد عن الأشكال السلطوية.
- أن يضع المنتخب نصب عينه المصلحة العامة لجماعته وساكنتها، وتغليب المصلحة الجماعية على المصالح الشخصية والخاصة.
- ضرورة توفير الكفاءة العلمية والأدبية والقانونية في المترشحين لشغل عضوية الجماعة.

هذه بعض المقترحات التي نرى أنها ضرورية لدفع الأحزاب إلى فرز نخب، وتجديد دمائها والاعتماد على طاقاتها البشرية، بدل التهافت على الأعيان عشية كل استحقاق انتخابي. ولتحقيق ذلك يجب توفر إدارة سياسية حقيقية لتخليق الحياة السياسية، من طرف جميع الشركاء، الأحزاب من جهة، والدولة من جهة أخرى، بغية تدوير عجلة الأجيال السياسية، وتسليم المشعل لنخب صاعدة تعمل بكفاءة وواقعية.

6- المجلس الجماعي بجماعة قلعة السراغنة بروح مقاولاتية:

أصبحت فلسفة التدبير تعتمد على الأفكار والأساليب الإدارية الحديثة، بغية تطوير الممارسات الإدارية. كما أن نجاح أي إدارة رهين بصياغة وتنفيذ الإستراتيجيات من طرف المنتخب الجماعي بمعية الجهاز الإداري والشركاء، ومن ثم بلورتها وأجرتها قصد ترشيد التدبير المحلي. إذ انتقلت من الدور الاستشاري إلى المتدخل الاقتصادي، والمسؤول الأساسي عن بلورة العمل التنموي.

من هنا يأتي التفكير في جعل الجماعة الترابية الحضرية قلعة السراغنة جماعة بروح مقاولاتية، فلم يعد من المقبول أن يسير المجلس الجماعي للمدينة، تسييراً عشوائياً وتقليدياً، بل أصبح الاعتماد على الفكر المقاولاتي ضرورة ملحة تفرضها متطلبات التنمية الترابية.

فالمرحلة الجديدة التي دشنتها الممارسة الجماعية مع القانون التنظيمي لسنة 2014 كمقاولاتية، تتطلب رئيساً جماعياً بمواصفات المقاول الناجح. إذ ينبغي عليه كأمراً بالصرف أن يقوم بدور مدير المؤسسة أو المقاولاتية، وأن يطلع عن كثب على مناهج التدبير والإدارة المحلية، وابتكر الحلول للمشاكل التي تعترض سبيله في حدود القوانين والأنظمة الجاري بها العمل. ويعمل على تنفيذ المنجزات التي ينتظرها منه السكان المحليون. ومن هذا المنطلق، تفرض الظروف المحلية والارتفاع المتزايد لحاجيات السكان، مسيراً جماعياً يندمج مع روح العصر، وشكل التنمية المتطورة⁽¹⁾.

مما لا شك فيه أن النمو بفكرة الجماعة المقاولاتية تحتاج إلى رئيس جماعي يتقن فن التدبير، ويكون على علم واسع بالعلوم التجارية والمالية والاقتصادية والتفاوضية والتواصلية⁽²⁾، إذن فعلى رئيس المجلس الجماعي أن يتحلى بصفات القيادة، لكسب رهان الجماعة المقاولاتية. ومن هنا تكمن أهمية القيادة في التفكير في المستقبل، لأن القادة لا ينتظرون المستقبل، بل يستشرفونه وذلك بمعية المستشارين الجماعيين.

¹ الفاهي خليل : لمجالس الجماعة والتنمية نحو صياغة دور جديد للعمل الجماعي في ظل بلورة دور جديد للسلطة، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة "دراسات" العدد 15، 2000. م، ص: 50.

² حركات محمد: التدبير الإستراتيجي والمنافسة، مطبعة فضالة، المحمدية، 1997. م، ص: 53.

فالمستشار الجماعي يعتبر اللبنة الأساسية في البناء التنموي. فعندما تفرز الانتخابات مستشاراً صالحاً يعرف مشاكل جماعته، ويتسم بالوعي الكافي، وبالجدية والإحساس بالانتماء إليها، يكون مستعداً لخدمتها، والعمل على الرفع من مستواها. وبذلك تكون الجماعة قد اكتسبت العنصر الأساسي لتنميتها⁽¹⁾.

ويعتبر تكوين المنتخب الجماعي مدخلاً أساسياً لترجمة أهداف وطموحات الجماعة المحلية المقاوله، فلا يكفي تعديل القوانين أو تحيينها، إنما يستلزم الأمر تأهيل مطبقها وتلقيهم مستجدات هذه القوانين، ذلك أن ضعف التدبير والتسيير الذي يعرفه المجلس الجماعي بقلعة السراغنة، راجع في جزء أساسي منه، إلى كون المنتخب الجماعي غير مؤهل للقيام بمهامه، بسبب عدم إلمامه بحقوقه، وعدم وعيه بواجباته ومسؤولياته.

وعليه فالتكوين هو السبيل الناجع لتحسين أداء العمل الجماعي ليرقى إلى الطموحات، فتكوين المستشار الجماعي عنصر لا محيد عنه في كل إستراتيجية حقيقية للامركزية، باعتباره يكفل له الرفع من كفاءته وتلقيه المعرفة الضرورية لكل تنمية محلية شمولية. كما أن تحسين مهارة المنتخب وإغناء تجاربه وتنمية مؤهلاته في التخطيط والتدبير، سيساعد على خلق تنمية ترابية شاملة ومندمجة، وبروز فكرة الجماعة المقاوله التي ترقى بمنظومتها البشرية إلى مستوى يضمن لها خلق الشروط والظروف التي تبعث على العمل الجاد، في ابتكار الحلول للأشكاليات التنموية انطلاقاً من الخصوصية المحلية للجماعة الترابية. إلا أن ترجمة هذه الأهداف وأجرائها يتطلب مجموعة من الدعامات:

-الموظف الجماعي: دعامة نوعية للتدبير المقاولاتي:

إن بناء الجماعة المقاوله يقوم أساساً على العنصر البشري، الذي يضع الرؤية الإستراتيجية للمسار التنموي طبقاً للحكامة المحلية، التي تستدعي دخول فاعلين جدد في إطار إستراتيجية الفعل العمومي، بحثاً عن المردودية والإنتاجية، التي تجعل من التدبير الذي تقوده قيادات سياسية منتخبة وأطر إدارية، تروم تحسين نوعية حياة المواطنين، وتحقيق رفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم، في إطار من التعاون والتضامن والتكامل الوظيفي⁽²⁾.

وانطلاقاً من مسلمة كون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب إدارة كفأة وفعالة، وجب الاعتماد على العنصر البشري -الأطر الإدارية والتقنية- وإشراكه في التنمية المحلية. كما يجب احترام الاختصاصات بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وفتح المجال للطاقات الشابة ذات التكوين العالي وإعطائها فرصة التدبير المحلي. فالوظيفة الجماعية تشكل محور الترابط في العمل الجماعي، سواء في علاقتها بالرئيس أو المستشارين الجماعيين. وبذلك فإن تنمية العنصر البشري ذو الكفاءة والتكوين، يشكل عنصراً أساسياً لأي إستراتيجية تنموية مستدامة. كما أن حسن توظيف هذا الأخير، يجب أن يتم بطريقة تمكن من استغلاله واستثماره لتنمية الجماعة المقاوله، والرفع من تنافسيتها.

¹ الوزاني الحسن الشاهدي: النظام الأساسي للمنتخب على ضوء الميثاق الجماعي الجديد، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضع الساعة، عدد 44، ص: 115.

² شنفار عبد الله: الإدارة المغربية ومتطلبات التنمية، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مؤلفات جامعية، عدد 19، 2000م، ص: 187.

- الاستراتيجية المالية للجماعة المقاول:

تعتبر الموارد المالية في كل مستوى من مستويات الإدارة المحلية، حجر الزاوية لنجاح اللامركزية في أداء مهامها. إذ يشكل الجانب المالي أحد أساسيات التنمية الترابية، لأنه يكتسي أهمية كبيرة من حيث اقترانه بالأهداف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وتأسيساً على ذلك، يعتبر المال عصب حياة الجماعات الترابية سواء كانت إدارية أو اقتصادية، حيث تتأرجح معادلة التمويل بين كفتي المداخيل والمصاريف. فالمالية المحلية هي مجموع الظواهر والقواعد المتعلقة بالإيرادات والنفقات التي تخص المجالس المنتخبة، ولها مميزات منها أن الموارد تعتبر معياراً ومؤشراً فاعلاً، يمكن من خلاله أن يظهر عمل المجلس المنتخب وقدرته على التسيير⁽¹⁾.

فالموارد المالية المحلية هي الرأسمال الذي تتحرك بواسطته الجماعة الترابية في مختلف الميادين والمجالات، فهي تبعث الروح في الجسم الإداري المحلي، وتجعله قادراً على تنفيذ وترجمة السياسة الاقتصادية والاجتماعية المحلية، التي يتم رسمها من طرف الهيئة المنتخبة، لتحقيق الوصول بالجماعة إلى مرتبة المقاول في تدبير ماليها.

- إعداد استراتيجية للتسويق الترابي:

تعد مسألة إعداد البنيات التحتية شرطاً لازماً لتشجيع الاستثمار، وبالتالي تحقيق التنمية، لكنها غير كافية ما لم يتم اصطحاب كل ذلك باستراتيجية تسويقية قادرة على التعريف بمختلف المقومات والإمكانيات التي يزخر بها المجال، وكذلك مختلف الفرص الممكنة والمتاحة للاستثمار. إذ تفرض نظرية التسويق المجالي، إعداد سياسة تواصلية للتعريف بصورة الجماعة الترابية الحضرية والامتيازات التي تخولها، ومعرفة هل تتسم بالانسجام والتنظيم والتشارك والوضوح لأجل جلب المستثمر، بغية تحقيق منافع كبرى على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والسياحي، مع التعريف بالمجال الترابي خارجياً، وبلورة خاصية تنافسية له⁽²⁾. فالهدف الأساسي من هذا التسويق المقترح للوحدات الترابية، للجماعة الترابية بقلعة السراغنة، هو جذب الاستثمارات الأجنبية، وخلق نوع من الدينامية التنموية التي تعيد رسم معالم المجال، وجعله في الاتجاه الصحيح الذي يخدم الإنسان بالدرجة الأولى ويضمن له الرفاه والطمأنينة⁽³⁾.

- الذكاء الترابي:

الذكاء الترابي هو مجموعة من الطرق العلمية، والأدوات التحليلية. كما أنه نظام من المعايير، لتعبئة الفاعلين داخل تراب معين لبلوغ معرفة جيدة، وتقويم بتقدير الحساب ومتطلبات المواطنين. وبما أن أي تراب أو مجال له القدرة على التأثير، وإيجاد أجوبة ملائمة حسب الخصوصيات المحلية، فإن منهج الذكاء

¹ الشخيلي عبد الرزاق: الإدارة المحلية، دار المسيرة للنشر، عمان، 2001م، ص: 119.

² محمد الغالي: محاضرات في القانون وسياسة المجال، ص: 20.

³ بهيجة هسكر: الجماعات المقاول بالمغرب الأسس، المقومات والرهانات، مطبعة طوب بريس، الرباط، 2010 ط1، م، ص: 16.

الترابي يعرف مشاركة جميع الفاعلين من بينهم المنتخب الجماعي كأهم الفاعلين في المجال، الذين لهم القدرة على تحديد وتحرير جميع الأعمال المميزة لخدمة الصالح العام (مواطنين، مقاولات)، مع تفاعل للمكونات الأساسية الثلاث للتنمية المستدامة: النجاعة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والمحافظة على البيئة.

إن مجموع الفاعلين في التنمية معبؤون لتبادل المعلومة وتيسير التعاون في قلب المبادرات والكفاءات والحاجيات من أجل بناء تراب مجال متوازن. وهو أيضاً مجموعة من المعارف المتعددة الأبعاد والضرورية للتأثير في التراب.

إذن فالذكاء الترابي يتمثل في إطلاق مبادرات جماعية تستهدف التنمية المستدامة. واعتباراً للتجارب الدولية وللتفكير في هذا الموضوع، يتبين أن المقولة تلعب دوراً مركزياً في إستراتيجية التنمية المحلية، وفي تطوير الأوساط المخترنة للطاقت الابتكارية، مع احترام الإمكانات الطبيعية لتجديد ذاتها. ومن ناحية ثانية، فإن الحاجة لوضع تدبير استراتيجي للتنمية المحلية، يعتمد على تقنيات الذكاء الاقتصادي التي تؤدي إلى رسم سياسات الذكاء الترابي لخدمة الابتكار والتنمية الترابية⁽¹⁾.

7- إنعاش مناخ الأعمال بالمجال الترابي الجماعي:

لم يعد أسلوب الترويج والاستقطاب حيس عالم المقاوله، المنتمي إلى التدبير الخاص، فحتى الجماعات الترابية وفق المقاربة الجديدة للعمل الجهوي، بإمكانها كذلك استخدام هذا الأسلوب، وإدخال ضمن مجالاتها التديريه، لاسيما تلك المتعلقة بتحسين العرض الترابي، وإظهار ما يزر به هذا الأخير من مواصفات ومميزات، على غرار ما هو معمول به في إطار المقاوله. حيث إن هذه الأخيرة دائماً تسعى لترويج سلعتها أو خدماتها، وذلك باستعمال العديد من الأساليب الدعائية والإشهارية مستفيدة من تقنيات العصر فيما يخص الجانب التواصلي.

وحتى يستطيع المنتخب الجماعي جلب الاستثمارات والمنعشين الاقتصاديين بصفة عامة، فإن الجماعة الترابية تعمل على تطوير أساليب استقطابها وحسن توظيفها للخصائص التي تنفرد بها مجالاتها الترابية من مؤهلات وإمكانات، سواء منها الطبيعية أو الذاتية. ففي ظل التدبير الجديد يجب أن يكون هاجس هذه الجماعات هو تحسين جاذبية مجالاتها الترابية. وكذلك اتخاذ كل التدابير المناسبة حتى تجعل من ترابها، تراباً ذكياً ومهيئاً، له كل القدرات الاستقطابية، من خلال التعريف به. ومن ثم إعطاء وتقديم تشخيص مناسب حوله، وكذا بيان الفرص الاستثمارية التي يمكن أن يقدمها، سواء على المدى القريب، المتوسط، أو الطويل.

فالجماعات الترابية في ظل التدبير الاستراتيجي، ستكون مدعوة بنفسها للتعريف بخصائصها، سواء منها الجغرافية، أو التاريخية، السياحية، الثقافية. وهذا يشكل كذلك مكتسباً للجماعات، لأنها في النهاية هي من ستعمل على تبني ما تراه مناسباً لتنمية مجالها الترابي، ومن ثم هي من ستتحمل مسؤولية اختياراتها. وبالمقابل سيتطلب منها الأمر أيضاً نهج سياسة للتهيئة الجيدة في تهيئة مناخ للأعمال يكون في المستوى

¹ أحمد العبدى: الذكاء الترابي الجهوية والأدوار الجديدة للدولة، الاتحاد الاشتراكي 9-12-2010م.

المطلوب. فالتسويق الجيد للمجال الترابي، سيمكن لا محالة من جذب المشاريع التنموية من النوع الجيد، لاسيما وأن تبني إستراتيجية مناخ الأعمال سيحدد بالنسبة للجماعات الترابية العديد من الاختيارات التنموية، خصوصاً في المجال الاقتصادي والسياحي والثقافي. من هنا، تأتي ضرورة ترسيخ هذه الاستراتيجية في ممارسة التدبير الجماعي، خصوصاً إن توافرت الظروف لإنجاحه، من خلال الإجراءات المواكبة، ووضع استراتيجية تسويقية ترابية. لذلك تعتمد في أقصى غاياتها على الأسلوب الاتصالي⁽¹⁾ فيفضل المضامين الجديدة للتدبير الاستراتيجي الحديث لتحسن إمكانية التواصل داخل التراب المحلي، الذي ينبغي تحقيق هدفين موضوعيين⁽²⁾، هدف خارجي -اقتصادي- يركز على تنمية التراب، بجذب المستثمرين، وهدف داخلي -سياسي- يفسر ويشجع لعمل المجالس الترابية. إذ تم تطوير الطريقة التقليدية للتسويق التي كانت تركز على تعريف البنية التحتية، النقل، تخفيف الضرائب... إلخ، إلى طريقة تقوم على فن تقديم تموضع الجماعات الترابية بمختلف مكوناتها، وتفاعلها مع العوامل المؤثرة في التراب، بتوظيف مفهوم الانتماء بهدف الرفع من جاذبية الاستثمار، خلق دينامية بين الفاعلين، تعزيز هوية المجال الترابي تنمية شبكة التعاون.

وتأسيساً على ذلك، فعلى الجماعات من الآن فصاعداً إعطاء صورة تتسم بجودة التراب⁽³⁾، بحيث إن كل جماعة ترابية تطغى عليها اللمسة الحضرية أو القروية، أو جهة لها خصوصياتها الثقافية والجغرافية، ومؤهلاتها البشرية والاقتصادية، تجعلها تبرز كقطب إما سياحي، أو فلاح، أو صناعي، كما هو الحال في عدد كبير من المدن التي لها مميزاتها، فجماعة قلعة السراغنة مثلاً تتميز بموسم الزيتون. ويمكن إجمال مضمون التدبير الحديث للجماعات الترابية المبني على مفاهيم: مناخ الأعمال، الذكاء الترابي، الجذب الترابي، في ثلاث نقاط أساسية:

1- يوفر للجماعة إمكانية معرفة حاجيات ساكنتها ومن خلالها السوق، وذلك من خلال منهج علمي يعتمد على معرفة الحاجيات التنموية التي يتطلبها السكان المقيمون بالجماعة. ومن ثم العمل على تحليل دقيق لأهم نقاط القوة والضعف بالجماعة، وكذا مميزاتها ومواردها، وذلك بغرض استخدامها كمعطى تسويقي لإقناع المقاولات بالاستقرار بالجماعة.

2- يمكن الجماعة من تحليل الحاجيات التي تتطلبها المقاولات، سواء الصغرى أو المتوسطة، والتي تراهن الجماعة على إقناعهم بالاستثمار فوق ترابها، وكذا معرفة الحاجيات التي تتطلبها الوحدات الاقتصادية الكبرى.

3- من بين أهم الأهداف أيضاً، أن يجعل من الجماعة نقطة تأثير وجلب للمقاولات، ومن خلال ذلك ضمان وسيلة لتشغيل عدد مهم من العاطلين، وكذا الاستفادة من موارد جبائيه إضافية وتسخيرها في تجهيز الجماعة، وإعدادها للتشجيع واستقطاب استثمارات تنموية أخرى⁽⁴⁾.

¹ مقال الجماعات الترابية وتحسين مناخ الأعمال في جلب مشاريع الاستثمار، مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية، العدد 3، عبد الرزاق لعقابي.

² Hassan Azouaoui : « Le Marketing Territorial Et La Gouvernance Locale Au Maroc ». Op, Cite, p: 189.

³ Hassan Azouaoui : « Le Marketing Territorial Et La Gouvernance Locale Au Maroc ». Op, Cite, p: 190

⁴ مقال الجماعات الترابية وتحسين مناخ الأعمال في جلب مشاريع الاستثمار، مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية، العدد 3، عبد الرزاق لعقابي

من الواجب على المنتخب الجماعي أن يطمح دائماً إلى تحقيق تنمية ترابية شاملة ومندمجة، الأمر الذي يجعله مطالب بتوفير وتهيئة الجو المناسب لاستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الكبرى التي من شأنها إنجاز المشاريع العملاقة في كافة المجالات، سواء فيما يتعلق بالبنية التحتية، أو ما يتعلق بالخدمات، أو ما يهم مجال الدراسات.

بيد أن جلب الاستثمارات يستلزم توفير شروط وظروف اقتصادية وسياسية وقانونية تمنح المستثمر ضمانات حقيقية تشجع على استثمار أموال، خاصة إذا ما ربط علاقات تعاقدية مع الجماعة الترابية، ذلك أن قيام هذه الأخيرة بالوظائف التي أصبحت تضطلع بها سواء من حيث النهوض بالأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية، لا يمكن أن تتم دون اللجوء إلى آليات الجماعة المقاولنة، وعلى رأسها آلية تحسين مناخ الأعمال، لتمكين هذه الأخيرة من إشباع حاجياتها المختلفة. فالعمل بهذه الآلية يشكل أداة تدخلية جديدة ستساهم لا محالة في ترسيم ملامح برامج العمل وترجم توجهات الاستثمار، خصوصاً على المستوى الترابي.

خاتمة:

عموماً من خلال الوقوف على خصائص ومؤهلات المجلس الجماعي الذي يتميز بوجود نخب ذات مستوى تعليمي جيد وبنية عمرية متباينة، سمّتها البارزة هي انخراط الشباب في مسلسل تدبير شأن العام المحلي. يلاحظ افتقار الانسجام بين مكونات المجلس الجماعي بقلعة السراغنة، وهذا راجع بالأساس إلى مجموعة من الاعتبارات الداخلية (الذاتية، التحالفات)، والخارجية (سلط الرقابة). ولذلك لن يستقيم عمل المنتخب الجماعي، إلا إذا توفر على موظفين أكفاء قادرين على بلورة وأجراً كل المشاريع والبرامج التي يسطرها المنتخب، وهذا ما لم نلمسه في الجماعة الترابية قلعة السراغنة، إذ يغيب بها هيكل تنظيمي يسن اختصاصات كل قسم أو مصلحة على حدة، وعلى ضوءه تتحدد المسؤوليات ويقسم العمل. والملاحظ أيضاً هو ضعف التكوين والتأطير لهؤلاء الموظفين، ما يفقد العمل الجماعي المردودية والنجاعة المطلوبتين، بالإضافة إلى ضعف ومحدودية الموارد المالية.

وهكذا يتضح أن المجلس الجماعي بحاضرة قلعة السراغنة يشكو من محدودية موارده الذاتية، ومن ثقل المديونية. مما يحد مجالات تدخل المجلس المنتخب على المستوى الاجتماعي والثقافي. فتدخلات المجلس في هذه المجالات تختلف حسب الأهمية والأولوية، إذ يحظى قطاع التسيير بالأسبقية، ثم يليه قطاع التجهيزات الأساسية والذي يتجلى دوره في إنشاء وصيانة وإصلاح وترميم كل ما له علاقة بالبنيات والتجهيزات الأساسية. أما تدخل المجلس على المستوى الاجتماعي والثقافي والرياضي والاقتصادي، فيكمن في تنظيمه لأنشطة سنوية، كحفل الأوائل لفائدة التلاميذ والطلبة المتوجين، ودعمه لجمعيات المدينة، وأيضاً دعم التمدريس ومحاربة الهدر المدرسي. أما على مستوى القطاع الاقتصادي، فيتم تنشيطه عبر تهيئة الأحياء الصناعية والأسواق اليومية، وتنشيط مناخ الأعمال والرفع من الاستثمارات وتحريك العجلة الاقتصادية.

ويبقى خيار الحكامة الترابية وتبني الفكر المقاوлатي وبلورة تخطيط استراتيجي يراعي الخصوصيات والمؤهلات المحلية، أسلوبا تديرياً عصرياً وحديثاً، يكرس تحقيق التنمية الترابية المنشودة في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

قائمة المراجع:

- "الميثاق الجماعي قراءة تحليلية" الطبعة الأولى 2009 م.
- أحمد العبدى "الذكاء الترابي الجهوية والأدوار الجديدة للدولة"، الاتحاد الاشتراكي 9-12-2010 م.
- بهيجة هسك، "الجماعات المقاولات بالمغرب" (الأسس، المقومات والرهانات) مطبعة طوب بريس الرباط 2010، ط 1.
- التأهيل الحضري: عبارة عن اتفاقية شراكة بين عدة أطراف وزارة الداخلية ووزارة الإسكان والتعمير والتهيئة الحضرية. المكتب الوطني للماء والكهرباء. المجلس الاقليمي. المبادرة الوطنية الجماعات المحلية ووكالة الحوض المائي أم الربيع مجموعة العمران. مجموعة شركة المنارة. شركة إقامة الريحان وتهدف إلى تأهيل المركز الحضري.
- حركات محمد "التدبير الإستراتيجي والمنافسة"، مطبعة فضالة، المحمدية، 1997 م.
- رشيد السعيد - كريم لحرش - الحكامة الجيدة بالمغرب ومتطلبات التنمية البشرية المستدامة - مطبعة طوب بريس الرباط طبعة 1.
- شنفار عبدالله "الإدارة المغربية ومتطلبات التنمية"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مؤلفات جامعية، عدد 19، 2000.
- الشخيلي عبدالرزاق "الإدارة المحلية"، دار المسيرة للنشر، عمان 2001 م.
- الفاهي خليل "المجالس الجماعية والتنمية: نحو صياغة دور جديد للعمل الجماعي في ظل بلورة دور جديد للسلطة"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة "دراسات" العدد 15، 2000 م.
- محمد الغالي "محاضرات في القانون وسياسة المجال".
- مصلحة الموارد المالية جماعة قلعة السراغنة
- مصلحة الميزانية والمحاسبة والصفقات جماعة قلعة السراغنة
- مصلحة الميزانية والمحاسبة والصفقات جماعة قلعة السراغنة
- مقال الجماعات الترابية وتحسين مناخ الأعمال في جلب مشاريع الاستثمار، مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية، العدد 3، عبد الرزاق لعقابي.
- الوزاني الحسن الشاهدي: "النظام الأساسي للمنتخب على ضوء الميثاق الجماعي الجديد"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 44.

المراجع الأجنبية :

-Hassan Azouaoui : « Le Marketing Territorial Et La Gouvernance Locale Au Maroc » .

رهان تئمين إنتاج الزيتون بأرياف تساوت السفلى.

محمد جاد: طالب بسلک الدكتوراه جامعة بن طفيل، المغرب. Mohammed609jad@gmail.com

د. التهامي ديبون: أستاذ بجامعة بن طفيل، القنيطرة، المغرب. thami.daiboun@uit.ac.ma

الملخص:

تتميز أرياف تساوت السفلى بمشهد زراعي تغطي عليه أشجار الزيتون، التي تعد أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة، غير أن قساوة المناخ المتميز بارتفاع درجات الحرارة وقلة التساقطات، بات يهدد هذا المورد الاقتصادي ويسهم في تراجعها، خصوصا في مناطق الاستغلال التقليدي وفي ظل محدودية تدخل الدولة عبر مخطط المغرب الأخضر لتنمية سلسلة إنتاج الزيتون، بنهج مشاريع التئمين والاستدامة.

وتكتسي هذه الدراسة أهميتها من كونها بحثا علميا ميدانيا حول ظروف إنتاج الزيتون وتحدياته بأرياف تساوت السفلى، يحاول إثارة انتباه القراء والمسؤولين إلى محدودية تدخل الدولة لتحسين إنتاجيته.

كما تسعى هذه الدراسة تحقيق عدة أهداف كتشخيص وضعية إنتاج الزيتون بالمنطقة والتحديات التي تواجهها، وكذا الوقوف عند أهم البرامج والمخططات المنتهجة من طرف الدولة في سبيل تنمية إنتاج الزيتون وتئمينه، ثم رصد حصيلة هذه البرامج الرامية إلى النهوض بقطاع الزيتون.

الكلمات المفتاحية: منتج الزيتون _ الأرياف _ الفاعلون _ الاقتصاد الأخضر _ التئمين.

bet on valuing olive production in the lower Tassaout rural areas

Abstract:

The lower Tassaout countryside is characterized by an agricultural landscape dominated by olive trees, which are the basis of economic and social development in the region. However, the harsh climate, characterized by high temperatures and low precipitation, threatens this economic resource and contributes to its decline, especially in areas of traditional exploitation and in light of the limited state intervention through... The Green Morocco Plan for the development of the olive production chain, using the approach of valorization and sustainability projects.

This study is important in that it is scientific field research on the conditions and challenges of olive production in the countryside of Lower Tassaout, which attempts to draw the attention of readers and officials to the limited state intervention to improve its productivity.

This study also seeks to achieve several goals, such as diagnosing the situation of olive production in the region and the challenges facing it, as well as identifying the most important programs and plans pursued by the state for the sake of developing and valorizing olive production, and then monitoring the outcome of these programs aimed at advancing the olive sector.

Key Words: Olive product_ rural areas _actors_ green economy _valuation.

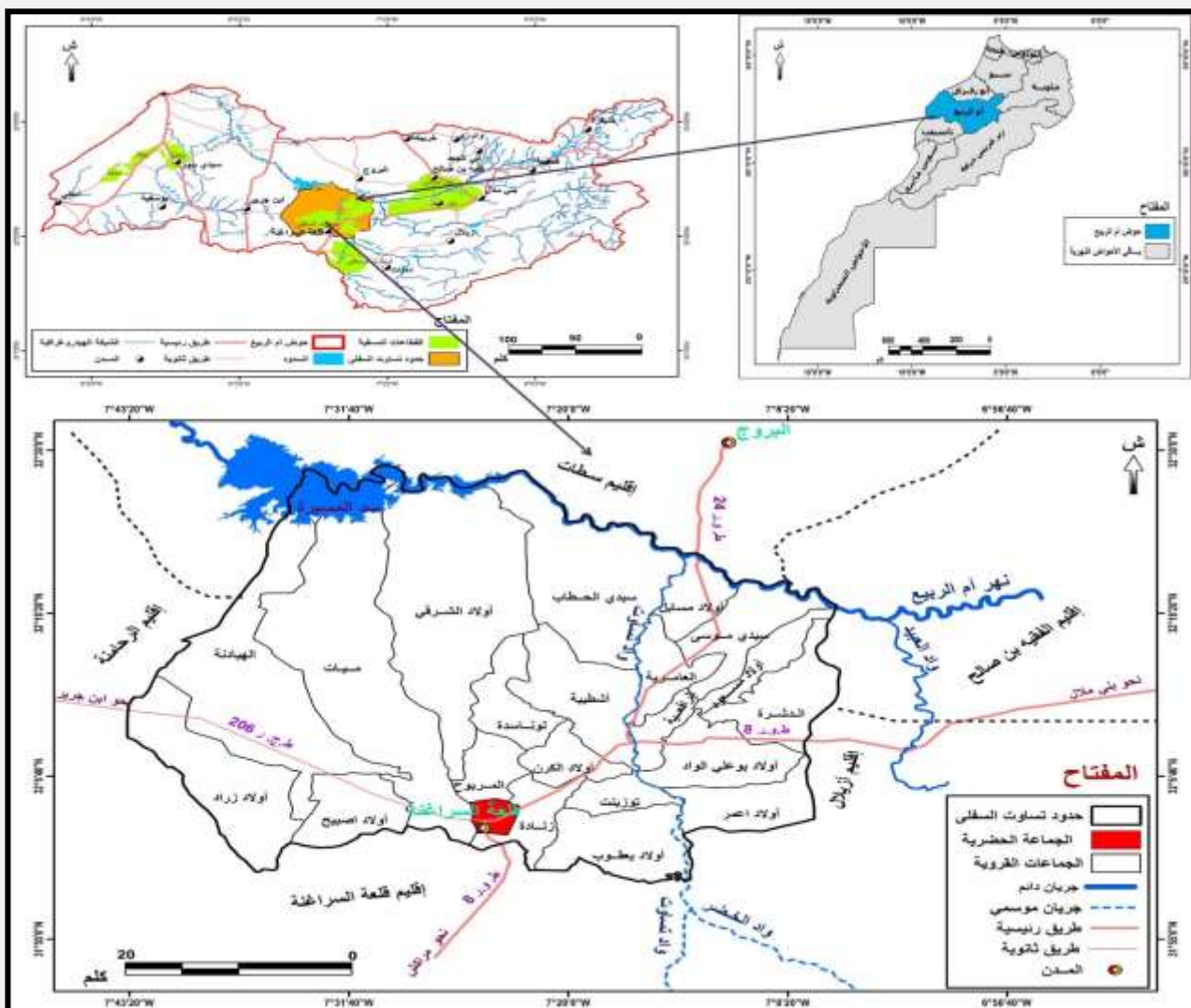
مقدمة

تعتمد أرياف تساوت السفلى على الإنتاج الفلاحي، خاصة منتوج الزيتون، الذي يعد من أهم المحاصيل الزراعية وأساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة، كما أن شجرة الزيتون شجرة قديمة بحيث يعود تاريخها إلى آلاف السنين، لاسيما في منطقة حوض البحر المتوسط لما تعرفه هذه المنطقة بزراعة أشجار الزيتون، ويظل المغرب من الدول الرائدة في إنتاج الزيتون، إلا أن استخلاص زيت الزيتون ينتج عنه نفايات سائلة تدعى "المرجان" وأخرى صلبة تسمى "الفيتور"، ورغم أهمية صناعة زيت الزيتون على المستوى الاقتصادي والغذائي، إلا أنها مازالت تعتبر صناعة ملوثة، وذلك بسبب الطريقة المعتمدة في صناعته، والتي تخلف تأثيرات سلبية على عناصر البيئة الطبيعية.

• مجال الدراسة.

ينتمي مجال البحث إلى إقليم قلعة السراغنة، الذي يمتد على مساحة إجمالية تقدر ب 4193,58 كلم²، منها 8,34 كلم² مجال حضري. أي ما يزيد على 232600 هكتار أي 2326,68 كيلومتر مربع¹، وهو يوافق المجال الحدودي المعروف جغرافيا باسم: تساوت السفلى، الذي يقع بين خطي عرض 32° و 32°25' شمال خط الاستواء، وبين خطي طول 7° و 7°25' غرب خط غرينيتش²، ويعد واد تساوت المجرى الرئيسي في المنطقة.

خريطة رقم 1، 2، 3: موقع تساوت السفلى ضمن الإطار الطبيعي والإداري.



المصدر: خريطة التقسيم الجماعي للمغرب 2002/ مونوغرافية قلعة السراغنة 2017/ الخرائط الطبوغرافية (مشعر الحمري، مزبوة، جبل خرو، قلعة السراغنة، بزو، اثنين المحرة، الصهرج، العطاوية الشعبية وتماللت، مقياس 1/50000)، عبد الرحيم السريغني، تدبير الموارد المائية والتنمية الترابية بأرياف تساوت السفلى، 2019، ص 10.

• إشكالية الدراسة

تعتبر غراسة الزيتون وانتشار أشجاره المشهد العام المميز للمجال الزراعي بأرياف تساوت السفلى، وذلك لكونه قادر على التأقلم مع الظروف المناخية المحلية، وكذا بحكم الارتباط التاريخي الوثيق لفلاحي المنطقة بشجرة الزيتون. إلا أن التغيرات المناخية ساهمت في تراجع مساحات مشجرة هامة منه، كما أن طريقة إنتاج زيت الزيتون باتت تهدد سلامة البيئة بالمنطقة.

وفي هذا السياق، يمكن طرح السؤال الإشكالي التالي: فما ظروف إنتاج واثمين إنتاج الزيتون في ظل التغيرات المناخية والتهديدات البيئية؟

ومن خلال الإشكالية المركزية، يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما خصائص إنتاج الزيتون وانعكاساته؟

- وما تدابير مخطط المغرب الأخضر لتنمية منتوج الزيتون؟

- وما أفق تثمين إنتاج الزيتون واستدامته بالمنطقة؟

• فرضيات الدراسة.

بعد طرح الإشكالية الأساسية والأسئلة الفرعية حول موضوع الدراسة الذي يعالج رهان تثمين إنتاج الزيتون بأرياف تساوت السفلى، فإن الفرضيات الأساسية التي سنحاول في هذا البحث تأكيدها أو نفياها هي:

- يعد قطاع الزيتون من القطاعات الواعدة بتساوت السفلى وأساس تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

- اهتم مخطط المغرب الأخضر بتنمية سلسلة إنتاج الزيتون بالمنطقة.

- يرتهن الحفاظ على إنتاج الزيتون بتثمينه وضمان استدامته.

• أهمية الدراسة وأهدافها.

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من كونها بحثا علميا ميدانيا حول ظروف إنتاج الزيتون وتحدياته بأرياف تساوت السفلى، يحاول إثارة انتباه القراء والمسؤولين إلى محدودية تدخل الدولة لتحسين إنتاجية الزيتون. وفي نفس الوقت تحقيق الأهداف التالية:

_ تشخيص وضعية إنتاج الزيتون بالمنطقة والتحديات التي تواجهه.

_ الوقوف عند أهم البرامج والمخططات المنتهجة في سبيل تنمية إنتاج الزيتون وتثمينه.

_ حصيلة برامج تدخل الدولة للنهوض بقطاع الزيتون.

• الدراسات السابقة.

قليلة هي الدراسات التي ركزت على موضوع إنتاج الزيتون بالمنطقة، ما عدا بعض بحوث الإجازة وأطاح عالجت الموضوع، في جزء لا يتجزأ من دراستها، وفي مجالات جغرافية أخرى، ومن هذه الدراسات نذكر:

_ عبد اللطيف الشرقاوي وكريمة المعزوزي، مخلفات معاصر زيت الزيتون وتأثيرها على البيئة نموذج جماعة أولاد أمسيل، بحث لنيل شهادة الإجازة، جامعة القاضي عياض، المركز الجامعي المتعدد التخصصات، قلعة السراغنة، السنة 2010-2011.

_ محمد القاسمي شكري ومراد عزيز، القطاع الفلاحي بإقليم قلعة السراغنة ونظام الإعانات، بحث لنيل شهادة الإجازة، جامعة القاضي عياض، المركز الجامعي المتعدد التخصصات، قلعة السراغنة، السنة 2012-2013.

_ عبد الرحمان الناطوس، المناخ وتحولات الأرياف في منطقة الحوز الشرقي، أطروحة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالقنيطرة، السنة الجامعية 2020_2021.

وقد لامست هذه الدراسات موضوع إنتاج الزيتون ومخلفاته دون الإحاطة بتحدياته في ظل التغيرات المناخية وأفق تثمينه في سياق مخطط المغرب الأخضر، لذا يكتسي موضوعنا هذا راهبته، لكونه يعالج إنتاج الزيتون في ظل دينامية مجالية متعددة، أصبحت تفرض ضرورة تثمين الإنتاج والبحث عن بدائل أخرى أكثر تكيفا مع الظروف المناخية الصعبة.

• منهجية الدراسة وأدواتها.

اعتمدنا في هذه الدراسة على خطوات منهجية تركز على مقارنة تاريخية وتشخيصية للوقوف على أهم التغيرات المجالية التي شهدتها أرياف تساوت السفلى، كما ركزنا على المنهج الوصفي التفسيري الذي مكننا من تتبع سلسلة إنتاج الزيتون وتفسيرها، ثم التعبير عنها بأساليب بيانية وكارطوغرافية لتيسير فهمها. ثم استخلاص جملة من الاستنتاجات. كما قمنا إلى جانب ذلك بزيارة مجموعة من الإدارات، والاطلاع على بعض الكتب والتقارير والبحوث السابقة، وأجرينا مقابلات شفوية استهدفت عينة من فلاحي المنطقة وبعض ساكنها.

1. أشجار الزيتون مورد اقتصادي أساسي بأرياف تساوت السفلى.

1.1. عراقة أشجار الزيتون في المغرب.

يعد المغرب من أكثر الدول في العالم العربي إنتاجا للزيتون، فقد احتل المرتبة الأولى عربيا والسادسة عالميا في سنة 2016 بعد الاتحاد الأوروبي وإسبانيا، إيطاليا، اليونان وتركيا بحوالي 1.416.000 طنا من الزيتون. ويعتبر الزيتون من بين الأشجار الأكثر زراعا في المغرب حيث نجد أكثر من مليون هكتار من الزيتون يتركز أغلبه بشمال المغرب، وحسب الإحصائيات فقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالزيتون سنة 2016 حوالي 1.008.000 هكتارًا.

وتعتبر شجرة الزيتون شجرة مقدسة فلسطينية الأصل، فقد تمت الإشارة للزيت والزيتون في مختلف الديانات السماوية كالإنجيل والتوراة والقرآن الكريم، ويرجح أن زراعة الزيتون ظهرت مع ظهور الإنسانية، لكن زراعتها في المغرب تعود إلى 2000 سنة، وقد جاءت من الشرق الأوسط (ذجلة والفرات) المعروفة بظهور الكتابة والفلاحة وظهور أول زراعة لشجرة الزيتون. ثم بعد ذلك نقلت زراعة الزيتون بحوض البحر الأبيض المتوسط بسبب الفينيقيين عن طريق التبادلات التجارية مع سكان هذه المنطقة، لكن الفضل يرجع لليونانيين والرومان الذين ساهموا في نشر ثقافة زراعة شجرة الزيتون وتكريسها في بلدان البحر الأبيض المتوسط، لتعرف زراعة الزيتون بعد ذلك تراجعاً في الإنتاج بسبب تراجع الإمبراطورية الرومانية. لكنها عرفت انتعاشاً كبيراً خاصة في الأندلس. ويبدو أن شتلات الزيتون في مكناس بمنطقة مولاي إدريس زرهون

بوليلي معاصرة للحقبة الرومانية، مما يعنى أن ظهور شجرة الزيتون في المغرب، يعود إلى تلك الحقبة وبالتالي فشجر الزيتون في المغرب يوجد منذ 2000 عام، لينتشر بعد ذلك في باقي مناطق المغرب وبالأخص بهضبة سايس والحوز ومراكش¹.

وقد أدى التجهيز الهيدرولوجي بأرياف تساوت السفلى، والذي شمل خصوصا بعض الأراضي البورية والمسقية، إلى تغير طرق استغلال المجال التساوتي، حيث شجع الفلاحون على الاهتمام بالمغروسات الشجرية المتنوعة بالأراضي البورية خاصة أشجار الزيتون، التي اكتسحت مجالات واسعة، فأصبحت بذلك المشهد الجغرافي المميز لمختلف محاطات مجال البحث، مما أكسب المنطقة شهرة وطنية بإنتاج زيت الزيتون. ويسجل التاريخ أن المنطقة عرفت فترات شح قاسية وسنوات عجاف على مر العصور ومع كل ذلك بقيت شجرة الزيتون التي عمرت المنطقة لمئات السنين، صامدة في وجه قساوة المناخ، فكانت لها عوائد مهمة، كارتفاع مداخيل الفلاحين وتحسين مستوى معيشتهم، بحكم تزايد كمية الإنتاج وتميزه بالجودة الرفيعة مقارنة بمناطق أخرى من المغرب، مما أهل المنطقة اقتصاديا على الصعيد الوطني.

2.1. غراسة الزيتون في سياق مخطط المغرب الأخضر.

استفاد إقليم قلعة السراغنة من ثلاثة مشاريع للدعامة الأولى بخصوص سلاسل الزيتون تقدر بـ 1.1 مليار درهم، لفائدة 13 ألف فلاح، ومن 7 مشاريع للدعامة الثانية بخصوص سلاسل الزيتون والصببار والرمان، باستثمارات تقدر بـ 307 ملايين درهم، لفائدة 11.500 فلاح.

لقد سعى المخطط الجهوي الفلاحي لجهة مراكش-آسفي للنهوض بمنتوج الزيتون، من خلال برمجة عدة مشاريع واستثمارات لتنمية المنتج، وذلك بتوسيع المساحات المغروسة، وإنشاء وحدات عصرية نموذجية لإنتاج زيت الزيتون، بالإضافة إلى تقوية وتعزيز دور التنظيم المهني لسلاسل إنتاج الزيتون.

ويسعى في هذا الإطار، المخطط الإقليمي للفلاحة بإقليم قلعة السراغنة، إلى إنعاش وتعزيز الاستثمار بقطاع الزيتون، وتعزيز التبادل التجاري، إضافة إلى تشجيع تجميع المنتجين من خلال وحدات كبرى لتثمين وتحويل المنتج، للرفع من دخل الفلاح والتنافسية، تحسين المردودية، ومحاربة الفقر والهشاشة.

وحسب ما أدلى به المنسق الإقليمي لمكتب الحوز بقلعة السراغنة، فإن مساحة أشجار الزيتون تبلغ حوالي 60.000 هكتار، تسمح بإنتاج سنوي يقدر بـ 149.000 طن، تمثل تقريبا 20 % من الإنتاج الوطني. فهذه الأرقام مازالت في ارتفاع مستمر إلى حدود سنة 2020. ومع ذلك لا يمكننا دائما ربط زيادة حجم الإنتاج بتوسيع المساحة المغروسة، فمستوى التكثيف الزراعي الذي ينهجه الفلاحون كاستراتيجيات تكيفية في ظل الإعداد، أدت إلى ارتفاع إنتاج الزيتون وحجم المساحة المستغلة منه بشكل كبير.

وقد عرفت زراعة الزيتون تحسين الإنتاجية من 1 إلى 4.5 أطنان للهكتار، وتحسين دخل الفلاحين من 3300 إلى 18.880 درهما للهكتار، والرفع من القيمة المضافة من 12500 إلى 21630 درهما للهكتار، فضلا عن خلق 123550 يوم عمل جديد، وتتجلى مكونات المشروع في الإعداد الهيدرولوجي، من خلال استصلاح السواقي على طول 66 كلم، وغرس أشجار الزيتون على مساحة 2500 هكتار، والعناية بأشجار الزيتون المغروسة على مساحة 2000 هكتار².

¹ <https://blog.flaha.ma/best-type-of-olive>. consulté le 22/06/2024 à 00h10min.

² المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز قلعة السراغنة 2024.

3.1. خصائص إنتاج الزيتون.

1.3.1. أنواع أشجار الزيتون.

يوجد بالمنطقة أصناف متنوعة من الزيتون كالبيشوليين المغربية، الحوزية، المنارة، مسلالة، الذهبية، والصنف الغالب هو البيشوليين بنسبة 96%، الذي يتكيف مع مناخ المنطقة، لكن مؤخرا ومع توالي سنوات الجفاف وقلة التساقطات، بدأ يعرف تراجعاً في الإنتاج والغرس، مما فتح المجال لظهور أصناف أخرى أكثر إنتاجية ومنافسة من قبيل التونسية والأركوين الإسبانية. كما أن 65% من إنتاج الزيتون يوجه لاستخراج زيت الزيتون والباقي يوجه للتصبير. وتتميز أنواع الزيتون بالخصائص التالية:

- البيشوليين المغربي: يعد زيتون البيشوليين المهيمن إذ نجده يستحوذ نسبة 96% من أشجار الزيتون. ويصلح هذا النوع لصنع الزيت وكذا التصبير وهو بيضاوي، متحد، مستدير القمة. وينتج من 25 إلى 30% من الزيت.
- الحوزية: شكل الحبة مستدير وبيضاوي، يصلح للزيت والتصبير نسبة الزيت فيه 20%.
- المنارة/مينارة: صغير حجمه لكنه يستخدم في الزيت والتصبير نسبة الزيت فيه 20%.
- الذهبية: شكل حبة الزيتون كبيرة ومستطيلة، لونها أسود، يصلح للزيت فقط نسبة الزيت فيه 17%.
- أربيكانا: يصلح للزيت فقط ونسبة الزيت فيه من 24 إلى 28%.
- أربوسانا: يصلح للزيت فقط نسبة الزيت فيه من 18 إلى 24%.
- الأربيكينا الإسبانية: ينمو هذا النوع من الزيتون في درجات الحرارة العالية والمنخفضة، فهو من النوع الذي لا يتأثر بدرجة الحرارة، بالإضافة إلى كونه غني للغاية بزيت الزيتون بسبب احتوائه على نسبة 85% من زيت الزيتون بالإضافة إلى ثمارها من الزيتون ذات لون فاتح وطعم رائع. ويتواجد هذا الزيتون بدولة فلسطين وفرنسا وأمريكا الجنوبية والمغرب والأردن.

بالنسبة لأفضل شجرة زيتون تنصح وزارة الفلاحة، بزيتون الحوزية لما له من خصائص تميزه عن باقي الأنواع، فهو من النوع الذي ينضج باكراً وتتميز شجرة زيتون الحوزية بصلاية ثمارها، بالإضافة إلى سهولة غرس أشجارها، إذ تتم زراعة شتلة بغصن واحد وتسقى مباشرة في تربة حمراء مع إضافة سماد من مخلفات المواشي.¹

2.3.1. الظروف المساعدة على إنتاج الزيتون.

تعتبر أشجار الزيتون رمز بلاد السراغنة، تنتشر بمختلف مجالات تساوت السفلى سواء في الأراضي المسقية المجهزة أو في بعض المناطق البورية التي أصبحت تشهد انتشاراً للسكن والزيتون اعتماداً على السقي بمياه الفرشة الباطنية عبر حفر العديد من الآبار، ويقدر متوسط حجم إنتاج الهكتار الواحد من الزيتون 3,5 طن سنوياً، لكن في حالة توفر الظروف المناخية المساعدة على الإنتاج والتي تتجلى في:

- درجات الحرارة: في فصل الشتاء يمكن أن تتحمل شجرة الزيتون درجات الحرارة من 8°- إلى 10°- ولكن أثناء الإزهار، قد تتسبب درجات الحرارة القريبة من 0 درجة في حدوث أضرار كبيرة. وعند درجة حرارة تتراوح بين

¹ <https://blog.flaha.ma/best-type-of-olive>. consulté le 22/06/2024 à 00h10min.

35 و38 درجة، يتوقف النمو النباتي لكن ارتفاع درجة الحرارة التي قد تبلغ 40° أو أعلى يمكن أن تؤدي إلى إلحاق ضرر بالشجرة وتلف المحصول، خاصة إذا كان الري غير كافٍ، كما تحتاج أشجار الزيتون إلى إضاءة عالية.

- التساقطات: تحتاج أشجار الزيتون لحوالي 600 ملم من الأمطار موزعة جيدا للحصول على نباتات جيدة. وأقل من 200 مم، لتكون زراعة الزيتون مربحة أثناء الإزهار. لكن التقلبات المناخية خاصة في فصل الشتاء قد تؤدي إلى فساد المحصول وسقوطه من الأشجار. إذ يؤدي الضباب أو البرد أو الرياح شديدة الحرارة أو البرودة إلى تلف المحاصيل، لذلك يجب على الفلاحين اتخاذ الحيلة والقيام بإجراءات استباقية لحماية محاصيلهم من الضياع.

كما يساعد اتجاه الأشجار وكثافة المزارع على تحقيق إنتاجية عالية، كما يجب أن تكون الحفرة عميقة، مع ضرورة إحداث توازن جيد بين العناصر الدقيقة والخشنة للتربة مع درجة حموضة أقصى من 8.

3.3.1. مراحل نمو فاكهة الزيتون

تمر شجرة الزيتون خلال دورة نموها السنوية بعدة مراحل تتمثل في:

الجدول رقم 1: مراحل النمو السنوي لفاكهة الزيتون.

الجدول رقم 1: الشهور أو الفترات	الجدول رقم 2: مراحل النمو
الجدول رقم 3: يناير/فبراير	الجدول رقم 4: التدريب التعريفي والتوجيهي والتمايز الزهري.
الجدول رقم 5: مارس	الجدول رقم 6: نمو وتطور الأوراق التي تحملها فروع السنة السابقة.
الجدول رقم 7: أبريل	الجدول رقم 8: ازدهار كامل.
الجدول رقم 9: أواخر أبريل – أوائل ماي	الجدول رقم 10: توالد و نمو الفاكهة.
الجدول رقم 11: يونيو	الجدول رقم 12: النمو المبكر ونمو الفاكهة.
الجدول رقم 13: سبتمبر	الجدول رقم 14: بداية النضج.
الجدول رقم 15: أكتوبر	الجدول رقم 16: نضج الفاكهة وإثرائها بالزيت.
الجدول رقم 17: من منتصف نوفمبر إلى يناير	الجدول رقم 18: حصاد الفاكهة.

Source : <https://blog.flaha.ma/best-type-of-olive>, consulté le 22/06/2024 à 00h10min.

إن وقت ذروة شجرة الزيتون التي تكون في حاجة للمياه والعناصر الغذائية تكون أثناء الفترة من مارس إلى يونيو أي خلال المراحل الأولى لتكوين حبات الزيتون، مع عدم التعرض للعواصف الرعدية وموجات رياح الشرقي خلال فترة الإزهار، وذلك لتحقيق مردودية مهمة في السنة. ويختلف إنتاج كل شجرة ومحصولها باختلاف العديد من العناصر (المنطقة، ورعاية الري المناخ وما إلى ذلك). ومن الممكن أن يمتد عمر شجرة الزيتون على مدى عدة عقود إلى قرون من الزمان. ويجب مراعاة

العديد من المعايير لتحديد أفضل أنواع شتلات الزيتون، إذ يجب اختيار الأشجار ذات الإنتاجية العالية، ومراعاة كل منطقة والظروف المناخية الخاصة بها ومدى ملائمة الشجرة لذلك ثم مدى مقاومتها للأمراض والحشرات.¹

4.1. انعكاسات إنتاج الزيتون على السكان

تنطلق عملية جني المحصول السنوي لأشجار الزيتون نهاية شهر أكتوبر، هذه العملية التي يتجند لها ساكنة المنطقة ويشارك فيها الكبار والصغار، وتساهم في خلق دينامية قروية مهمة وعدد مهم من أيام العمل وتوفر للشباب مناصب شغل موسمية وللزيتون دخلا مهما، وإن كان جزء مهم من دخل هذا الأخير يتم صرفه لتغطية مصاريف الإنتاج والعمل ومياه السقي. وتستمر عملية الجني تقريبا 4 أشهر حتى نهاية شهر فبراير، وخلال هذه الفترة يلاحظ الانتشار الواسع لنقط بيع وشراء المنتج المحلي للزيتون في أسواق متعددة أعدت لهذا الغرض بمختلف جماعات مجال البحث. ويستغل الفلاح المحلي جزءا من إنتاج أرضه من الزيتون، لتلبية حاجيات أسرته الغذائية من هذه المادة الضرورية، ويتم عصر حبوب الزيتون في العديد من المعاصر المنتشرة فوق تراب تساوت السفلى.

تنتج هذه المعاصر كميات مهمة من الزيت ويتم ذلك سواء في المعاصر التقليدية أو العصرية، هذه الأخيرة عرفت تزايدا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، وأصبحت تحتكر جزءا مهما من إنتاج الزيت محليا، في ظل تراجع المعاصر التقليدية التي أغلق جلها بسبب ظروف الإنتاج التقليدي بها، وعدم توفرها على الشروط الصحية، وإن كان جزء مهم من السكان يفضلون عصر منتجوهم في هذه المعاصر بحجة إنتاجها للزيت بطريقة أكثر تمهلا وبجودة عالية، ويتم استهلاك جزءا من المنتج محليا والباقي يتم تسويقه، إذ تزايد مؤخرا الإقبال على زيت الزيتون، الذي اتخذ تسويقه بعدا وطنيا.

5.1. مشاكل تسويق الزيتون

تزرع أرياف تساوت السفلى بمؤهلات متعددة، وتواجه في نفس الوقت اختلالات كبيرة، ومن بين أهم الموارد التي تميز مجال البحث منتوج الزيتون، الذي يعتبر موردا أساسيا في التنمية الاقتصادية بالمنطقة، غير أن التحديات التي تواجهه، تحول دون الوصول إلى التنمية المرغوب فيها، ومن بينها نذكر:

- استعمال الفلاحين لوسائل وتقنيات تقليدية في جل مراحل إنتاج الزيتون، وضعف البنية التحتية.
- تدخل الوسطاء في عمليات إنتاج الزيتون، وما يترتب عنه ضعف القيمة المضافة للفلاحين الصغار.
- منافسة أصناف جديدة لشجر الزيتون من الصنف المحلي الأصيل.
- تضرر شجر الزيتون بفعل الحشرات و الأوبئة (بعض الحشرات الضارة كالحشرة القرمزية...).
- قساوة مناخ المنطقة المتسم بارتفاع درجات الحرارة و قلة التساقطات.
- تراجع مهول للموارد المائية وسوء تديرها (توزيع غير متكافئ وتبذير في استعمال مياه السقي...).
- ضعف الإرشاد الفلاحي وغياب انخراط الفلاحين والمنتجين في التعاونيات، والتأمين الفلاحي.

¹<https://blog.flaha.ma/best-type-of-olive.consulté le 22/06/2024 à 00h>.

فإذا توفرت الشروط المناخية الملائمة يكون الإنتاج وافرا وذو جودة عالية، ويتم استهلاك المنتج في جزء منه محليا لتحقيق حاجيات ساكنة المنطقة، بينما يوجه الجزء المهم المتبقي إلى التسويق، خصوصا في الأسواق المركزية بمنطقة البحث كسوق سيدي موسى، بني عامر، الوناسة...

ويواجه منتج الزيتون مشكل التسويق، والتي تجعل الفلاح يعاني من الاحتكار والمنافسة المحكمة، مما يصعب عليه بيع المنتج بأحسن ثمن، سببه عدم وجود سوق موحدة للزيتون، حيث يختلف الثمن باختلاف الأسواق، فأسواق الزيتون تخضع لسمسة علنية، ويلاحظ كل متتبع لها سيطرة أشخاص معلومين، هم الذين يحتكرون شراءها، للتحكم في السوق وكذلك في الثمن بتنسيق واتفاق مع أرباب الوحدات الصناعية الكبرى التي تعمل على تحويل المنتج، وتكون المنافسة قوية، لكن على حساب مصالح الفلاح الذي يضطر لبيع المنتج بأبخص ثمن دون مراعاة الخسارة، أما العامل الثاني فيتجلى في غياب وحدات صناعية تحويلية للزيتون في المنطقة.

2. آفات وأمراض الزيتون.

تتأثر أشجار الزيتون بالتغيرات المناخية كتعاقب الجفاف وقلة التساقطات، وتهددها الأمراض التالية:

الجدول رقم 2: بعض الأمراض التي تصيب أشجار الزيتون بسبب التغيرات المناخية.

الجدول رقم 19: الاسم	الجدول رقم 20: الأعراض والأضرار	الجدول رقم 21: وس اثر الوقاية
الجدول رقم 22: عين الطاووس Eil de paon	الجدول رقم 23: - ظهور بقع دائرية بالجهة العليا للأوراق ذات لون بني وأصفر يتجاوز قطرها 1 سنتيم. الجدول رقم 24: - سقوط الأوراق وتوقف نمو الأغصان ونقص في كمية وجودة الإنتاج. الجدول رقم 25:	الجدول رقم 26: - اختيار صنف الزيتون المقاوم للمرض. وتقليم محكم الأشجار وتفاذي ركود الماء في الحقول.
الجدول رقم 27: سل الزيتون tuberculosis	الجدول رقم 28: - انتفاخ على الأفرع والأغصان والأوراق ذو لون غامق. الجدول رقم 29: - تساقط الأوراق وجفاف الأفرع المصابة وأحيانا موت الشجرة في الإصابة الشديدة	الجدول رقم 30: - تجنب الجني بالعصي وتعقيم الأدوات المستعملة في التقليم. الجدول رقم 31: - مكافحة حشرات الزيتون كذبابة الثمار وغرس أصناف مقاومة للمرض وحرق الأفرع المصابة.
الجدول رقم 32: ذبابة ثمار الزيتون des olives Mouche	الجدول رقم 33: - ثقب خروج الذبابة و لدغات سوداء اللون على الثمار. الجدول رقم 34: - سقوط الفواكه المصابة وفسادها وارتفاع نسبة الحموضة في الزيت، وإتلاف لب الثمار وفقدان ما بين 3 إلى 20 % من وزنها.	الجدول رقم 35: - الجني المبكر للثمار لتجنب الإصابات الخريفية. وحرث الأرض في بداية الربيع وتقليم ملائم للأشجار
الجدول رقم 36: فراشة الزيتون La teigne	الجدول رقم 37: تتغذى يرقات الجيل الأول على براعم الأزهار، وتنسج خيوط حريرية، والثاني على نواة ثمار الزيتون، والثالث على الأوراق، ويحفر بداخلها أنفاق. الجدول رقم 38: - تعيق عقد الأزهار التي تصبح يابسة وذات لون بني ثم تسقط. الجدول رقم 39: - جفاف وتساقط الثمار قبل نضجها، ثم حفر ثقب بالثمار المصابة مما تتسبب في تساقطها.	الجدول رقم 40: - التقليل من الملائم بعد الجني يساعد على الحد من الجيل الزهري

الجدول رقم 44:	الجدول رقم 42: - تفرز اليرقات نسيجا قطنيا حول نفسها يكون مصحوبا بالندوة العسلية، ثم تتغذى على الأزهار والأغصان. الجدول رقم 43: - جفاف الأزهار وسقوطها بسبب القطن وضعف نمو الشجرة نتيجة إفرازات الندوة العسلية و فطريات العفن الأسود.	الجدول رقم 41: حشرة أو قطن الزيتون Le psylle
الجدول رقم 48: النقل يم الجيد للأشجار مع إزالة الأجزاء المصابة من الشجرة وحرقها. الجدول رقم 49:	الجدول رقم 46: - تمتص الحشرة العصارة النباتية من الأوراق والفروع والأغصان وتفرز الحشرة بغزارة الندوة العسلية على الأوراق والفروع فينمو عليها العفن الأسود فيغطي سطحها بالكامل. الجدول رقم 47: - ضعف الشجرة بشكل عام وتساقط الأوراق.	الجدول رقم 45: القملة السوداء أو قشرية الزيتون Cochenille noir
الجدول رقم 52: إخب ار مصالح وقاية النباتات، في حالة أسراب الطيور الكبيرة.	الجدول رقم 51: - تتجمع الطيور على شكل أسراب قد تبلغ 100000 طائر، وتتغذى على الثمار الناضجة.	الجدول رقم 50: الزرزور Sturinus vulgaris
الجدول رقم 57: است عمال آلة الرش المجهزة بأنابيب كبيرة تحت ضغط عالي لمعالجة أوراق الأشجار من كل الجهات، في جو ملائم ومستقر.	الجدول رقم 54: - إنتاج مادة بيضاء تشبه القطن وتنتج مادة معسلة تجلب إليها مرض فطري أسود اللون على الأوراق وفروع وأغصان الزيتون. الجدول رقم 55: - سقوط الثمار تحت تأثير أسراب الطيور، مما ينتج عنه أضرار كبيرة. الجدول رقم 56: معالجة فراشة فرع الزيتون في بداية الربيع بتزامن مع الجبل الأول للحشرة القطنية.	الجدول رقم 53: الحشرة القطنية للزيتون
الجدول رقم 61: ١ - استعمال شتائل معتمد. الجدول رقم 62: - استعمال الطرق الوقائية. الجدول رقم 63: - قطع الأغصان المصابة. الجدول رقم 64: - السقي المعقلن.	الجدول رقم 60: ذبول الشجرة وهو نوعان: الذبول السريع في الخريف والشتاء، ثم التفاف الأوراق واتخاذها لونا بنيا، بينما الميتة منها تبقى معلقة على الأغصان، أما التدهور البطيء من الربيع إلى الصيف حيث تتساقط الأوراق وتموت الأزهار.	الجدول رقم 58: مرض الذبول الجدول رقم 59: الفرت مسيلي
الجدول رقم 67: اعت ماد شتائل معتمدة، وتشذيب مناسب وإزالة الأغصان المصابة، ومداواة مناسبة للحشرة واليرقات.	الجدول رقم 66: تشوه الثمار وانخفاض المردودية كما وكيفا. ثم ذبول الأغصان المصابة.	الجدول رقم 65: الحشرة القشرية
الجدول رقم 72: المعا لجة الكيماوية: تبقى السبيل الوحيد الأنجع لكن ضد اليرقات عند تفقيس البيض باستعمال مبيدات ذات فعالية طويلة.	الجدول رقم 69: - انتفاخ الساق نتيجة تواجد اليرقات تحت القشرة. الجدول رقم 70: - اصفرار وذبول كلى للأشجار المصابة. الجدول رقم 71: تمنع الانفاق التي تحفرها اليرقات في ساق أشجار وأغصان الزيتون، مرور الماء والمواد المعدنية إلى باقي أجزاء الشجرة وبالتالي اصفرارها وموتها.	الجدول رقم 68: الفراشة النارية للزيتون
الجدول رقم 76:	الجدول رقم 74: تصيب أشجار الزيتون والمشمش والأجاص والبرقوق والأركان والحوامض والدالية. الجدول رقم 75: تصيب أشجار الزيتون المجاورة لأشجار الطلح والأركان في فصل الربيع وفي بداية الصيف تحفر هذه الخنفساء ممرا داخل الأغصان الفتية.	الجدول رقم 73: خنفساء الكزبلوميدس

المصدر: عبد الرحمان الناطوس، المناخ وتحولات الأرياف بالحوز الشرقي، بالاعتماد على معطيات المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية قلعة السراغنة، 2019.

الصور من 1 إلى 6: توضح بعض أمراض الزيتون.



Source: <https://www.fallah.tv/> consulté le 03/07/2024 à 12h15min.

توضح الصور بعض الأمراض التي تصيب أشجار الزيتون وفاكهته، خاصة في ظل الظروف الحالية بسبب قلة الموارد المائية وعدم انتظام الدورة السقوية، إذ يشير معظم فلاحي المنطقة إلى أن هذه الأمراض سببها إهمال الأشجار ونقص المياه، فأشجار الزيتون تحتاج إلى عناية موازية لنموها السنوي، تتوقف على تقليم الأشجار ثم الحرث ومزاولة الزراعة بينها، إضافة إلى السقي المنتظم والجني الجيد، لأن هذه الرعاية الدورية كفيلة بتحقيق مردودية جيدة وتجنب الإصابة بالأمراض السابقة الذكر.

3. تـثـمـين مـنـتـوج الـزـيـتـون

يعد إنتاج الزيتون من أقدم وأكثر المنتجات وطنيا ومحليا، وقد حظي برعاية كبيرة من طرف الدولة في السنوات الأخيرة، إلا أن الفئة المنتجة للزيتون خاصة الفلاحين الصغار بالدرجة الأولى تبقى الحلقة الأضعف، التي لا تستفيد إلا من النزر اليسير، لذلك يستوجب التفكير في طرق إنتاج الزيتون لمساعدة الفلاحين على الاستفادة بشكل كبير من عائدات هذا الإنتاج وتثمين الزيتون بالمنطقة لمواجهة المضاربين والسماسرة، ثم المنافسة الوطنية والدولية وذلك بخلق مشروع متكامل يبدأ بغرس شجر الزيتون واستغلال المنتج في كل مراحله ليصل إلى المستهلك.

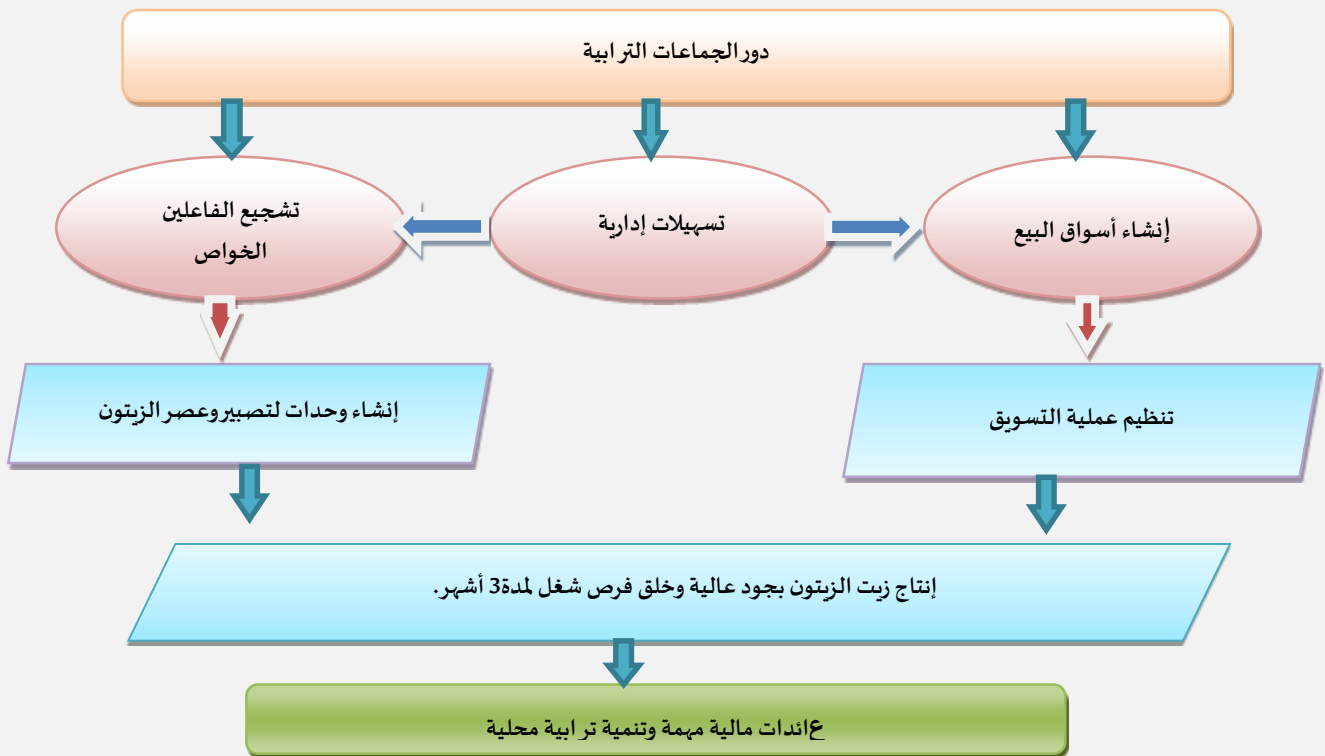
1.3. أهداف التثمين

- إتباع عمليات ومراحل الإنتاج باعتماد التقنيات الحديثة من سقي وجني وتصبير وتسويق.
- حماية المنتج المحلي الأصيل لشجرة الزيتون من المنافسة الوطنية والدولية وإعطائه مكانة متميزة.
- حماية فئة الفلاحين الصغار، وضمان انخراطهم في التعااضديات والتأمينات المهنية.
- ضمان دخل للفلاحين يوفر له كل متطلباتهم. وذلك بتوفير فرص شغل قارة وأخرى مؤقتة طيلة السنة.
- حماية البيئة خاصة باعتماد وسائل بديلة في صرف مخلفات إنتاج الزيتون. وتقليل تكاليف الإنتاج باعتماد الطاقات البديلة في الإنتاج.

2.3. تنظيم عمليات الإنتاج والتسويق

يرتكز تثمين منتج الزيتون على خلق أنشطة اقتصادية أخرى مرتبطة به، خاصة منها التجارية والصناعية، وذلك باستثمار كل الإمكانيات المتاحة بالمنطقة، لإتاحة الفرصة لمختلف الفاعلين بالمجال الانخراط والاستفادة من سلسلة تثمين المنتج المحلي، بغية تحقيق التنمية الترابية، وهذا ما سنحاول تبينه من خلال الخطاطة التالية:

الخطاطة رقم 1: دور الجماعات الترابية في تثمين منتج الزيتون.



المصدر: عمل شخصي سنة 2024.

3.3. تثمين مخلفات الزيتون

1.3.3. أضرار بقايا الزيتون

تخلف عملية إنتاج زيت الزيتون مواد سامة ومضرة بالبيئة تسمى محليا "بالمرجان"، وهو عبارة عن سائل عكر لونه بني أو أحمر يميل إلى السواد، يتكون من خليط من المواد الغازية الملوثة تشكل في مجموعها مخلفات صلبة متكونة من لب

الزيتون والنواة مع خليط من المياه الطبيعية المتوفرة في ثمار الزيتون تضاف إليها المياه المستعملة عند غسل وتطهير الزيتون وعملية السحق والتصفية، حيث يساهم في تلوث الفرشاة المائية السطحية والباطنية والغطاء النباتي والتربة.¹

الصورة رقم 7: رمي المرجان والفيتور في الطبيعة. الصورة رقم 8: تجيع مرجان الزيتون في أحواض.



المصدر: عبد الرحمان الناطوس، المناخ وتحولات الأرياف بالحوز الشرقي، 2021، ص 472.

المصدر: تصوير شخصي

تشكل الكميات الكبيرة من المرجان المنتجة في كل موسم فلاحي، والتي غالبا ما يتم التخلص منها بشكل عشوائي خطرا على البيئة، نظرا لاحتوائها على كميات مهمة من المواد العضوية خاصة الفينولات والحموضة (pH) والملوحة المرتفعتين، ثم تكونه من بقايا الزيوت وضعف تحلله الإحيائي، مما يجعل معالجة هذه النفايات مكلفة ماديا وصعبة تقنيا، وفي ظل غياب كذلك لمشاريع بالمنطقة تعنى بمعالجة هذه المخلفات وتثمينها.

2.3.3. أهم الاقتراحات لتثمين مخلفات الزيتون.

رسم توضيحي لمخلفات طن واحد من الزيتون.



المصدر: مخلفات معاصر زيت الزيتون وتأثيرها على البيئة، عبد اللطيف الشرقاوي وكريمة الشرقاوي، سنة 2011، ص 39.

¹ دراسة ميدانية لمصالح القسم الاقتصادي بعمالة إقليم قلعة السراغنة، نشر في جريدة الصحراء المغربية يوم 15 مارس 2011.

يخلف عصر الزيتون لإنتاج الزيت في المعاصر مواد صلبة تسمى محليا بـ "الفيتور" أو التفل وهي بقايا لب الزيتون والنواة، وأخرى سائلة تدعى المرجان، وبحكم آثار هذه المخلفات السلبية على البيئة، يمكن إتباع بعض الطرق والتجارب في كيفية التخلص منها وتثمينها، وهذا ما توضحه الخطاطة التالية:

الخطاطة رقم 2: خيارات تثمين مخلفات المرجان.

الخيار الأول:

بناء أحواض مكسوة بالخرسانة، ومفروشة بصفائح البلاستيك للتخلص من سائل المرجان بواسطة التبخر والمواد الصلبة بعد التبخر.

الخيار الثاني:

اعتماد طريقة إيكولوجية توظف آلات حديثة لاستخراج زيت الزيتون دون إفراز مرجان.

الخيار الثالث:

بالنسبة للمعاصر العصرية يجب انجاز محطة إقليمية مختصة في معالجة مادة المرجان وبالمعاصر التقليدية يتم رمي أكوام من التبن بأحواض المرجان المبلطة لتجميعه وتجفيفه، ثم استعماله كوقود في الأفرنة والحمامات.

الخيار الرابع:

الاستعانة بالخبرة الإسبانية والإيطالية والاستفادة من التجربة الوطنية الناجحة المعتمدة بإقليم تاونات في تصنيع مخلفات الزيتون وتحويلها كسمدة للأراضي الفلاحية.

المصدر: دراسة ميدانية لمصالح القسم الاقتصادي بعمالة إقليم قلعة السراغنة، نشر في جريدة الصحراء المغربية يوم 15 مارس 2011.

خلاصة

يعتبر منتج الزيتون من أهم المنتوجات بأرياف تساوت السفلى ، والذي يرجى منه المساهمة في نمو الاقتصاد المحلي، بالرفع من الإنتاج والقدرة الشرائية ، وخلق فرص الشغل ومحاربة الفقر ، وكذا ضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل، إضافة إلى انجاز مشاريع مندمجة، من أجل تحسين إنتاجية وجودة منتج الزيتون، وتطويره وتثمينه بشكل قوي ومستدام، إذا أن تثمين السلاسل الإنتاجية الفلاحية، وخاصة منتج الزيتون، يدخل كذلك ضمن مشروع زراعة الأشجار المثمرة، الذي يندرج ضمن مخطط المغرب الأخضر ومشروع تحدي الألفية، ويرمي هذا المشروع إلى تشجيع الاعتماد على الزراعات المثمرة الأقل استهلاكاً للماء، وأهمها أشجار الزيتون، وتثمين عملية الجني والتسويق، وغيرها من التدخلات التي تهدف بالأساس إلى خلق الشروط الضرورية لرفع إنتاجية وتنافسية هذه السلاسل الإنتاجية، والمساهمة في تحسين النمو، وخفض نسب الفقر، وتتوخى هذه التدخلات أيضا التوصل إلى تحول عميق على صعيد نظم الإنتاج الحالية، التي تهيمن عليها زراعة الحبوب، وذلك بغية الانتقال من فلاحية تقليدية، تتأثر بالتقلبات المناخية إلى فلاحية أكثر إنتاجية وتنافسية واستدامة، مندمجة داخل الأسواق الوطنية والدولية.

وقد حاولت هذه الدراسة، معالجة موضوع رهان تثمان منتوج الزيتون بأرياف تساوت السفلى، في سياق مخطط المغرب الأخضر بهدف تحقيق استدامة هذا المورد، وذلك بتتبع مسار الجهود المبذولة والمشاريع المنجزة في سبيل تحقيق ذلك، وقد مكنتنا هذه الدراسة استخلاص الاستنتاجات التالية:

- يعد قطاع الزيتون من القطاعات الواعدة بتساوت السفلى وأساس تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.
- محدودية تدابير مخطط المغرب الأخضر لتنمية سلسلة إنتاج الزيتون ومواجهة التحديات المناخية.
- قصور جهود تثمان منتوج الزيتون وضمان استدامته.
- وخلاصة القول، نؤكد صحة الفرضية الأولى التي اعتبرت إنتاج الزيتون من القطاعات الأساسية بالمنطقة وأساس تنميتها، في حين تبقى الفرضية الثانية عارية من الصحة والتي مفادها اهتمام مخطط المغرب الأخضر بتنمية سلسلة إنتاج الزيتون بأرياف تساوت السفلى، لأن مشاريع هذا المخطط ظلت محدودة وتفتقر للمواكبة، أما الفرضية الثالثة التي ربطت بين الحفاظ على منتوج الزيتون وضرورة تثمانه وضمان استدامته، فهي صحيحة.

المراجع المعتمدة.

- المراجع بالعربية.
- عبد الرحيم السريغيني، دكتوراه تدبير الموارد المائية والتنمية الترابية بأرياف تساوت السفلى، 2019، ص 10.
- عبد الرحمان الناطوس، دكتوراه المناخ وتحولات الأرياف بالحوز الشرقي سنة 2021.
- مخلفات معاصر زيت الزيتون وتأثيرها على البيئة، عبد اللطيف الشرقاوي وكريمة الشرقاوي، بحث إجازة، سنة 2011، ص 39.
- دراسة ميدانية لمصالح القسم الاقتصادي بعمالة إقليم قلعة السراغنة، نشر في جريدة الصحراء المغربية يوم 15 مارس 2011.
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، مخطط المغرب الأخضر، الحصيلة والآثار، 2008-2018، ص 62-63.
- المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز قلعة السراغنة 2024.
- المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية قلعة السراغنة، 2019.

• المراجع بالفرنسية.

- _ Monographie d'el kelaa des sraghna 2017 .
- _ Agence du Bassin Hydraulique de l'Oum Er Rbia, " Etude hydrogéologique de la nappe de la Tessaout Aval", mission 1: Synthèse géologique, hydrogéologique, hydro chimique et actualisation des données, Rapport intermédiaire n°1, p:9.
- _ <https://blog.flaha.ma/best-type-of-olive>.consulté le 22/06/2024 à 00h.
- _ <https://www.fallah.tv/>consulté le 03/07/2024 à 12h15min.

دور مجلس الأمن في فض النزاعات الدولية

أ.م.د. فاضل عبدعلي حسن: مركز ذي قار للدراسات التاريخية، رئاسة جامعة ذي قار/ العراق

Fadhelabd2014@gmail.com

المستخلص

يعد مجلس الأمن الجهاز التنفيذي الرئيس لمنظمة الأمم المتحدة، وللدول الأعضاء الدائمين فيه تأثيراً كبيراً في اتخاذ قراراته الموضوعية التي تتطلب موافقة الدول الأعضاء الخمسة الدائمين مجتمعين دون أن يستخدم أيّاً منهم حق النقض (الفيتو)، من هنا فهناك العديد من الدعوات من أجل إصلاح منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وإجراء بعض التغييرات في صلاحيات المجلس، من أجل إشراك أكبر عدد ممكن كأعضاء دائمين، ويكون هؤلاء الأعضاء الدائمين الجدد من بين الدول الكبرى والصاعدة ذات الاقتصادات الكبيرة مثل ألمانيا واليابان والهند والبرازيل وغيرها من الدول الأخرى الكبيرة، ولكن هذه الدعوات واجهتها معوقات ومحددات كبيرة حالت دون إجراء أي تعديل أو إصلاح في منظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبقي الأمر على ما هو عليه لصعوبة إجراء تلك التعديلات والإصلاحات، ومن خلال هذه الدراسة سنوضح دور المجلس في معالجة النزاعات الدولية والمعوقات والمحددات التي تواجه المجلس .

الكلمات المفتاحية (الأمن، النزاعات، مجلس، الدولية، دور)

The role of the Security Council in resolving international conflicts

Abstract

The Security Council is the main executive body of the United Nations, and its permanent member states have a great influence in making its substantive decisions that require the approval of the five permanent member states collectively without any of them using the right of veto. Hence, there are many calls for reform of the United Nations. The United Nations and the Security Council and make some changes in the powers of the Council, in order to include the largest possible number as permanent members, and these new permanent members will be from among the major and emerging countries with large economies such as Germany, Japan, India, Brazil and other large countries, But these calls faced major obstacles and limitations that prevented any amendment or reform in the United Nations system and the Security Council, and the matter remained as it was due to the difficulty of making these amendments and reforms. Through this study, we will clarify the role of the Council in addressing international conflicts and the obstacles and limitations facing the Council.

Keywords (security, conflicts, council, international, role)

مقدمة

تواجه منظمة الأمم المتحدة تحديات كبيرة في ظل النظام الدولي والمتغيرات الدولية فهذه المنظمة تعد من بين أكبر المنظمات الدولية في العالم فقد تجاوز عدد أعضائها مائتي عضواً، إلا أن هذه المنظمة وأجهزتها الرئيسة الجمعية العامة ومجلس الأمن باتت عرضة للتدخلات الدولية لا سيما الدول الكبرى دائمة العضوية في المجلس وهي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا، ومن الجدير بالذكر فإن تأسيس المنظمة في عام 1945 قد تم على أنقاض نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن هنا فقد تأثر هذا التأسيس بسطوة المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي جعل مجلس الأمن في المنظمة باعتباره الجهاز الرئيس فيها لم يقوم بدوره بشكل فاعل ومهي، بسبب حق النقض الفيتو هذا الحق الذي بات تستخدمه الدول دائمة العضوية وفقاً لمصالحها، فأى قرار موضوعي دولي يتخذه مجلس الأمن لا يمكن البت فيه من قبل المجلس إلا بموافقة الدول دائمة العضوية (الخمسة الكبار)، وهذا قطعاً يعد قيداً كبيراً على آلية العمل في مجلس الأمن.

من هنا فقد إرتأت بعض الآراء الدعوة الى إصلاح منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وإجراء بعض التغييرات وصلاحيات مجلس الأمن من أجل اشراك أكبر عدد ممكن كأعضاء دائمين ويكون هؤلاء الأعضاء الدائمين الجدد من قبل الدول الكبرى والصاعدة ذات الاقتصاد الكبير مثل ألمانيا واليابان والهند والبرازيل وغيرها من الدول الأخرى الكبيرة، ولكن هذه الدعوات تمت مواجهتها بمعوقات ومحددات كبيرة حالت دون إجراء أي تعديل أو إصلاح في منظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبقي الأمر على ما هو عليه لصعوبة إجراء تلك التعديلات والإصلاحات، وهذا ما سنبينه عبر هذه الدراسة.

أهمية الموضوع: تعد هذه الدراسة من بين الدراسات المهمة في حقل الدراسات الدولية لما يوليه من أهمية كبيرة في دراسة طبيعة منظمة الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة العالمية الأم ومجلس الأمن الذي تعد قراراته ملزمة لأعضاء منظمة الأمم المتحدة وإلى غير الأعضاء في المنظمة لا سيما قرارات الفصل السابع من الميثاق الأممي، من هنا فالعدوة الى إجراء إصلاحات في المنظمة والمجلس هي من بين الدعوات المهمة التي تبحث عن استقرار النظام الدولي.

الإشكالية: من خلال التطورات في النظام الدولي عبر التحولات في القطبية الدولية من نظام ثنائي القطب متمثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق ومن ثم التحول الى نظام أحادي القطب بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والتفرد والهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي فضلاً عن بروز دول صاعدة ومنظمات دولية مهمة كمنظمة شنغهاي للتعاون وتكتل بريكس، فهل تنجح تلك الدعوات المطالبة بإجراء إصلاحات لمنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الأمر الذي يحدث تحولاً كبيراً في النظام الدولي.

الفرضية: يبدو بأن محاولات إجراء الإصلاحات في منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ستواجه محدّدات وعقبات كثيرة وعديدة بسبب المصالح الدولية، سيما وأن منظمة الأمم المتحدة قد تم تأسيسها وفقاً لمصالح الدول الخمس الكبرى والتي باتت تشكل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والتي لا يمكن لأي قرار دولي المرور دون موافقة هذه الدول الخمس، بالتالي فإن هذه المحاولات للإصلاح ربما لن ترى النور في ظل هذه المصالح الدولية والتي من مصلحتها أن يبقى النظام الدولي على ما هو عليه.

الهيكلية : قد تم تقسيم البحث الى مقدمة ثلاثة مباحث وكل مبحث مطلبين وخاتمة، فكان المبحث الأول بعنوان : تأسيس منظمة الأمم المتحدة والمطلب الأول بعنوان الجمعية العامة في المنظمة والمطلب الثاني فقد كان بعنوان : مجلس الأمن في المنظمة، أما المبحث الثاني فقد بعنوان: مجلس الأمن إبان الحرب الباردة وبعدها، وقد كان المطلب الأول بعنوان: مجلس الأمن إبان الحرب الباردة، والمطلب الثاني بعنوان مجلس الأمن بعد الحرب الباردة، والمبحث الثالث جاء بعنوان : مجلس الأمن في ظل التحديات الراهنة وضرورات الإصلاح، وكان المطلب الأول بعنوان: الأسباب والمبررات لإصلاح مجلس الأمن، والمطلب الثاني جاء بعنوان: محددات إصلاح مجلس الأمن، ومن ثم الخاتمة والمصادر والمراجع .

المبحث الأول: تأسيس منظمة الأمم المتحدة

لا شك أن التفاعل الدولي يرسم ملامح حركة التاريخ والمتغيرات الدولية التي تحصل في النظام العالمي، فقد كانت عصبية الأمم هي نتاج طبيعي وتعبير عن رؤية ومصالح التحالف المنتصر في الحرب العالمية الأولى، فمنظمة الأمم المتحدة جاءت أيضاً كانعكاس لرؤية مصالح الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، من هنا فان منظمة الأمم المتحدة هي منظمة لها الأثر الكبير في ديناميكية العلاقات الدولية وتسوية النزاعات الدولية، إلا أنها لم تكن بمعزل عن المحددات التي تؤثر بسير عملها ودورها الاقليمي والدولي، ومن خلال هذا المبحث سنبحث في الجمعية العامة كأحد الأجهزة الرئيسية في المنظمة بالإضافة الى مجلس الأمن.

المطلب الأول: الجمعية العامة في المنظمة

أسفرت الحرب العالمية الثانية 1939-1945 تغيرات ومؤثرات كبيرة في هيكل وموازين القوى الدولية والتوازن الدولي الذي يحكم النظام العالمي اليوم، فقد أدى اندلاع تلك الحرب الى ظهور نمط جديد من التحالفات الدولية لم يكن يتوقع حدوثها من قبل، فقد ظلت بريطانيا تواجه القوات الألمانية بشكل انفرادي، بعد تمكن الأخيرة من هزيمة فرنسا واحتلالها 1941، وعندما قررت المانية غزو الاتحاد السوفيتي آنذاك وقد أطلق تشرشل قولته الشهيرة " بأنه على استعداد للتحالف مع الشيطان نفسه لمواجهة هتلر"، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أخذت جانب سياسة العزلة ونأت بنفسها بعيداً عن المشاركة الرسمية في الحرب الى أن شنت اليابان هجوماً على ميناء بيرل هاربر الشهير 1941⁽¹⁾، لتجد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تقاتل جنباً الى جنب مع الاتحاد السوفيتي والصين ضد المانيا وايطاليا واليابان⁽²⁾.

ان الهدف الرئيس لإنشاء وتأسيس منظمة الأمم المتحدة هو لحفظ السلم والأمن الدوليين ومن أجل تحقيق هذه الغاية اتخذت المنظمة مجموعة من التدابير اللازمة تتمثل بتأطير الجهود الجماعية للدول، لمنع الأسباب التي تهدد السلم

⁽¹⁾ بيرل هاربر : هي غارة جوية مباغتة نفذتها القوات البحرية الإمبراطورية اليابانية في 7 كانون الأول 1941 على الأسطول الأمريكي المتمركز في المحيط الهادئ في قاعدته البحرية في ميناء بيرل هاربر بجزر هاواي، وقد غير هذا الحدث مجرى التاريخ وأرغم الولايات المتحدة على دخول الحرب العالمية الثانية. وقد كانت تلك الضربة وقائية لإبعاد الأسطول الأمريكي القابع في المحيط الهادئ عن الحرب التي كانت تخطط لها اليابان في جنوب شرق آسيا ضد بريطانيا وهولندا والولايات المتحدة، وقد تمحور الهجوم الياباني عبر غارة جوية شملت موجتين جويتين بمجموع 353 طائرة حربية يابانية انطلقت من ستة حاملات طائرات إضافة إلى عدة غواصات قزمية لضرب الأسطول الأمريكي في بيرل هناك وتدمير الطائرات الحربية الأمريكية المرابطة على الأرض، وقد نتج عن الهجوم إغراق أربع بواخر حربية من البحرية الأمريكية، كما دُمّرت أربع بارجات أخرى، وأغرق اليابانيون أيضاً ثلاثة طراريذ، وثلاث مدفّرات، وزارعة ألغام هناك، بالإضافة إلى تدمير 188 طائرة، وقد أسفرت الهجمات عن مقتل 2,402 شخص أمريكي وجرح 1,282 آخرين، بينما كانت الخسائر اليابانية ضئيلة، فقد دُمّرت 29 طائرة وأربع غواصات قزمية، وقُتل أو أُصيب 65 جندياً فقط. ينظر :

https://ar.wikipedia.org/wiki/الهجوم_على_ميناء_بيرل_هاربر/تاريخ_المشاهدة_2024/3/30

⁽²⁾ حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، قطر 2009، ص 39.

والأمن الدوليين وازالتها، فضلاً عن اتخاذ تدابير قمعية ضد أعمال العدوان وغيرها من أعمال تهديد السلم والأمن الدوليين أو الإخلال به، وبالسعي لإيجاد تسويات وحلول للمنازعات الدولية التي من شأنها أن تؤدي إلى الإخلال بالسلم الدولي، وذلك عن طريق الوسائل السلمية وفقاً إلى مبادئ العدل والقانون الدولي، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن كل من السلم والأمن الدوليين ضرورة بالنسبة للآخر، فالسلم لن يتحقق إذا تعرض الأمن للخطر والأمن الحقيقي لا يتوفر إلا إذا ساد السلام⁽¹⁾، ومن أجل أن تؤدي منظمة الأمم المتحدة دورها وعملها الريادي في معالجة المشاكل كافة التي تحدث ما بين الدول، بالإضافة إلى النزاعات والصراعات الدولية، فلا بد من وجود أجهزة فاعلة لهذه المنظمة، يعمل كل جهاز منها في مهام معينة قد تكون سياسية أو اقتصادية أو غيرها.

فمجلس الأمن والجمعية العامة هما الأجهزة الرئيسة والفاعلة في آلية عمل منظمة الأمم المتحدة، وقد منحهم ميثاق المنظمة صلاحيات واسعة، لاسيما مجلس الأمن، وهنالك شواهد عديدة توضح ما أسفرت عنه آليات عمل الجهازين المهمين، ولذا أشار الميثاق في (الفقرة 3 من المادة الثانية) حاثاً الدول على حل النزاعات بالطرق والوسائل السلمية بشكل لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر، بالإضافة إلى ما جاءت به الفقرة الرابعة من المادة ذاتها التي ألزمت الدول في علاقاتهم الدولية بالكف عن التهديد عن طريق استخدام القوة ضد الآخر بشكل لا يتفق ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة⁽²⁾.

وتتكون الجمعية العامة من جميع أعضاء الأمم المتحدة ويجوز أن يكون للعضو الواحد فيها حتى خمسة مندوبين حسب (المادة 9) من الميثاق، كما يمكن تعيين عدد من المستشارين والخبراء والمعاونين الذين يمكن أن يحلوا محل الأعضاء الأصليين بموافقة رئيس وفد الدولة لدى الجمعية العامة، ويتقدم بالدعوة إلى دورات الانعقاد الخاصة بالأمن العام للأمم المتحدة بناءً على طلب من مجلس الأمن، أي تسعة من أعضاء أو أغلبية أعضاء الأمم المتحدة، وتُعقد الجمعية العامة دورة اعتيادية سنوية في شهر أيلول من كل عام وتُعقد دورات استثنائية أو خاصة بحسب ما تدعوا إليه الحاجة⁽³⁾.

وأهم ما يميز عمل واختصاصات الجمعية العامة شموليتها وعموميتها في العمل باعتبارها الجهاز الأكثر تمثيلاً لمنظمة الأمم المتحدة والذي يتطلب مشاركة جميع الدول الأعضاء لمناقشة جميع القضايا التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة كما هو منصوص في (المادة العاشرة) بما في ذلك القضايا المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، سواءً على مستوى دراسة المبادئ العامة كما في (المادة الحادية عشرة/ فقرة 1) أو على صعيد التدخل لمناقشة القضايا الفعلية واتخاذ تدابير لمواجهتها وخاصة فيما يتعلق بـ (المادة الحادية عشرة الفقرة الثانية) و (المادة الخامسة والثلاثين الفقرة 1)⁽⁴⁾، يحق للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أي أمر يدخل في نطاق ميثاق الهيئة أو يتصل بسلطات فرع من فروعها أو بوظائفها، وأن توصي أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن أو كليهما بما تراه في تلك المسائل والأمر بحسب (المادة العاشرة)، على أن هذا الحق يضيق مداه أو يتسع وفقاً لما إذا كان الأمر يتعلق بشؤون سياسية أو بشؤون أخرى⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ ناتشا لطفي سعد، هيئة الأمم المتحدة وعصر الانهيارات، رشاد برس، للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص 110.

⁽²⁾ خالد ذنون مرعي، الأمم المتحدة وإدارة النزاع الدولي، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 9، السنة الثالثة، ص 243.

⁽³⁾ فخري رشي المهنّا، صلاح ياسين داود، المنظمات الدولية، توزيع المكتبة القانونية، بغداد، دون تاريخ نشر، ص 267.

⁽⁴⁾ خالد ذنون مرعي، مصدر سبق ذكره، ص 254.

⁽⁵⁾ نزيه رعد، المنظمات الدولية والاقليمية، مؤسسة الحديث للكتاب، لبنان، 2013، ص 32-33.

وما يترتب على ذلك فان اختصاصات مجلس الأمن من حيث المناقشة واتخاذ القرارات المناسبة ويتضح ذلك عبر (المادة 35) في اطار الفصل السابع، إلا أن ما يرد على سلطة الجمعية العامة من قيود هو ما يتعلق بأن مناقشة أية قضية بما فيها قضايا السلم والأمن واتخاذ قرارات مناسبة، القيود ترد على القيمة القانونية لهذه القرارات لا بما له علاقة بحفظ السلم والأمن الدوليين لأن قرارات الجمعية العامة في العلاقات الدولية هي توصيات وليس قرارات ملزمة، القيد الثاني: فهو حصر الاختصاص بمجلس الأمن في مناقشة قضايا السلم والأمن الدوليين عندما تقضي تلك القضايا اتخاذ عمل قسري، الأمر الذي يتطلب من الجمعية حلها الى المجلس⁽¹⁾.

والجمعية العامة هي التي تنتخب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين كما أنها تنتخب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأعضاء المختارين في مجلس الوصايا، وهي أيضاً التي تنتخب قضاة محكمة العدل الدولية بالاشتراك مع مجلس الأمن وهي أيضاً التي تعين الأمين العام بناءً على توصية من مجلس الأمن، وللجمعية أيضاً قبول الأعضاء الجدد في المنظمة وفصل من ثبت من الأعضاء انتهاك مبادئ الميثاق ووقف من يتخذ مجلس الأمن ضده منهم عملاً من أعمال القسر وذلك بناءً على توصية من مجلس الأمن أيضاً، وللجمعية أيضاً أن تنظر في تعديل أحكام ومواد ميثاق الأمم المتحدة أو أن تقرر عقد مؤتمر عام لإجراء هذا التعديل، ويكون التعديل الذي تقره الجمعية العامة أو لمؤتمر المذكور نافذاً بموافقة ثلثي أعضاء الأمم المتحدة على أن يكون من بينهم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين⁽²⁾.

وبناءً على ما تقدم فان للجمعية العامة الحق في معالجة النزاعات والصراعات الدولية التي تنشأ ما بين الدول في حال تلكوا مجلس الأمن في تأدية مهامه، وهنا تكون قراراتها لها قوة الالتزام والتطبيق وحسب (المادة 10) من الميثاق، وهذا ما حصل في الأزمة الكورية عام 1952 ومسألة الاتحاد من أجل السلام⁽³⁾.

المطلب الثاني: مجلس الأمن في المنظمة

يعد مجلس الأمن هو الجهاز التنفيذي في منظمة الأمم المتحدة والمسؤولية الأولى تقع على المجلس في حفظ السلم والأمن الدوليين وتكون قراراته ملزمة لجميع أطراف النزاع، وهو جهاز تنفيذي للمنظمة ذو تمثيل محدود فيتألف من

⁽¹⁾ خالد دنون مرعي، مصدر سبق ذكره، ص 254.

⁽²⁾ أحداث البوسنة في العام 1992. لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد المجذوب، الوسيط في القانون الدولي العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت 1999، ص 695-696.

⁽³⁾ الجمعية العامة باستطاعتها تنبيه مجلس الأمن الى المواقف التي تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين، وباستطاعتها أن توصي باتخاذ التدابير اللازمة لتسوية أي نزاع بالطرق السلمية، إلا أن تلك التوصية غير ملزمة لأطراف النزاع، ومن أجل عدم التداخل في الاختصاصات ما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن فرضت المادتين 11 و 12 على الجمعية العامة بعدم التقدم بأية توصية لمجلس الأمن في حال قام الأخير مباشرة عمله أزاء موقف أو نزاع دولي معين، إلا إذا طلب منها المجلس ذلك، وكذلك عندما يتم عرض موقف دولي على الجمعية ويكون في هذا الموقف ضرورة القيام بعمل من أعمال القمع أو المنع، فيجب إحالة هذا الطلب الى المجلس فوراً لاتخاذ ما يلزم كونه يندرج تحت طائلة الفصل السابع، إلا أنه بسبب الممارسة السيئة واستعمال حق النقض (الفيتو) من قبل الأعضاء الدائمين الأمر الذي سهّل ومهد الطريق أمام الجمعية لتجاوز القيود التي فرضها الميثاق في حال تقاعس المجلس في أداء مهامه الحقيقية ومعالجة النزاعات تم اصدار قرار (الاتحاد من أجل السلام الصادر في 1950/11/3) وهو يسمح للجمعية الحلول محل مجلس الأمن في حال تلكوا الأخير في أداء مهامه في حفظ السلم والأمن الدوليين، إلا أنه هذه الصلاحيات للجمعية لم تصل الى مستوى المادة 41 في الميثاق والتي تشير الى استخدام وسائل القمع بل بقيت في مستوى حل النزاعات بالطرق السلمية، وقد طبق القرار من أجل السلام في حالات عدة وهي :

1- العدوان الثلاثي على مصر وثورة المجر في العام 1956.

2- أحداث لبنان الداخلية في العام 1958.

3- النزاع بين الهند والباكستان 1971.

4- أحداث الأردن وأفغانستان في العام 1980.

5- أحداث ناميبيا في العام 1981.

6- أحداث البوسنة في العام 1992. لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد المجذوب، مصدر سبق ذكره، ص 695-696.

خمس أعضاء دائمي العضوية وعشرة أعضاء غير دائمي العضوية يتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة بشكل دوري عن طريق الاقتراع السري وبأغلبية ثلثي الأعضاء ولمدة سنتين⁽¹⁾، ولا يسمح بإعادة انتخابهم مباشرة بعد انتهاء مدة عضويتهم حتى تتاح فرصة التمثيل في المجلس لأكثر عدد ممكن من الدول الأعضاء مما يسمح بتحقيق شيء من الاستقرار في تكوين المجلس واتجاهاته⁽²⁾.

وعبر مباشرة مجلس الأمن في وظيفته كجهاز رئيس للأمم المتحدة فعندئذ يجب أن تكون الإجراءات التي يقرها المجلس تتفق وأهداف منظمة الأمم المتحدة، وهذا ما تبيحه له المادة 2/24 والتي يعمل بموجبها ليمارس اختصاصه الدقيق، ومن الممكن أن نميز ما بين مسألتين لدور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين وهما كالآتي⁽³⁾:

الحالة الأولى : تسوية المنازعات بالطرق السلمية : وفي هذه الحالة يمارس المجلس اختصاصه عبر الفصل السادس من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وتشير المادة 2/2 من الميثاق على الالتزام باتباع الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية، فهناك نوعين من المنازعات الأول الذي يؤدي استمراره الى تهديد السلم والأمن الدوليين، والثاني الذي لا تكون له هذه الطبيعة، ويهتم ميثاق المنظمة بالنوع الأول ويجعل مجلس الأمن مسؤولاً عنه، ومع ذلك فإن الميثاق ترك للدول الأعضاء حرية اختيار الحل المناسب للخلاف عن طريق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والقضاء الدولي والمنظمات الدولية الاقليمية كما هو مبين في المادة 33 من الميثاق، ومن هنا يستمر عمل المجلس وفق مواد الميثاق حتى الوصول للمادة 39 من الميثاق التي تحدد نوع النزاع ان يهدد باستخدام القوة أو التلويح باستخدامها، وتعد هذه المادة هي الفاحصة للحدث أو النزاع الدولي وعلى ضوءها يحدد الإجراء المناسب للنزاع .

الحالة الثانية : وجود تهديد للسلم الدولي أو الإخلال به أو وقوع العدوان : وفي هذه الحالة التي يقرها للمجلس الفصل السابع من الميثاق وهي تمثل وجود حالة تهديد للسلم الدولي أو الإخلال به أو نوع من أنواع العدوان، وفي هذه الحالة فإن مجلس الأمن يملك صلاحيات واسعة وملزمة كونه يتدخل في هذه الحالة كسلطة رادعة مهمتها حفظ السلم والأمن الدوليين أو أعادته الى نصابه، فبعد عرض حالة النزاع الدولي على المجلس وفق المادة 39 من الميثاق فإن الأمر من الممكن ان يتطور ويصل الى الفصل السابع في حال عدم ايجاد حلول مناسبة له عبر الفصل السادس .

أما مسألة التصويت في مجلس الأمن فيكون وفقاً للمادة 27 من الميثاق، فاستصدار القرارات في المسائل الإجرائية تكون بأغلبية 9 أصوات من أصل 15 صوت دون تفرقة ما بين أصوات الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، أما إصدار القرارات في المسائل الموضوعية بأغلبية 9 أصوات من أصل 15 صوت شريطة أن تكون من بينها أصوات الأعضاء الخمسة الدائمين متفقين، ولا يعتبر الامتناع عن التصويت أو ما يسمى بالتحفظ من جانب إحدى الدول الخمسة الدائمين في مسألة موضوعية مبطلاً للقرار الصادر في هذه المسألة ولا يؤثر على صحتها، باستثناء استخدام حق النقض (الفيتو)

⁽¹⁾ ان عضوية مجلس الأمن المؤقتة أو غير الدائمة ما إلا حق طارئ تتداوله جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مع مراعاة التوزيع الجغرافي العادل عند اختيارهم وذلك وفقاً لما نص عليه القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة عشرة عام 1963، وحسب التقسيم التالي : أولاً : خمسة أعضاء من الدول الآسيوية والأفريقية، ثانياً : عضواً واحداً من دول أوروبا الشرقية، ثانياً : عضوين من دول أمريكا اللاتينية، رابعاً : عضوين من دول أوروبا الغربية، ويجوز لكل عضو من أعضاء منظمة الأمم المتحدة ان يشترك دون أن يكون له حق التصويت . ينظر : أمين محمد قائد اليوسفي، تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، دار الحدادة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان 1997، ص 114.

⁽²⁾ أمين محمد قائد اليوسفي، مصدر سبق ذكره، ص 113-114.

⁽³⁾ أحمد سيد أحمد، مجلس الأمن فشل مزمّن وإصلاح ممكن، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة 2010، ص 19-20.

الذي يؤثر في عملية التصويت ويعد مبطلاً لها، أما رئاسة المجلس فتكون بشكل دوري للدول الأعضاء دائمين وغير دائمين في المجلس وتكون مدة الرئاسة شهر واحد فقط (1).

ومن خلال ما تقدم نرى يتضح بأن مجلس الأمن لديه صلاحيات واسعة تفوق صلاحيات الجمعية العامة وله الحق أيضاً بإصدار قرارات وتكون ملزمة لجميع الأطراف على العكس من الجمعية العامة التي تكون قراراتها غير ملزمة وتستطيع فقط في اصدار التوصيات، ولكن الجمعية العامة يكون لها الحق أن تكون توصياتها ملزمة في مواضع معينة وسنتحدث فيها في المباحث القادمة من هذا البحث بشيء من التفصيل.

المبحث الثاني: مجلس الأمن إبان الحرب الباردة وبعدها

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية انقسم العالم الى معسكرين متصارعين أحدهما غربي رأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والآخر اشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي أدى الى اندلاع حرب باردة بين المعسكرين، حتى أخذ كل معسكر يعمل ينظم شؤونه السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية بعيداً عن منظمة الأمم المتحدة، لمحاولة بسط نفوذهم خارج حدود منطقة معسكره، فتقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع مارشال لإعادة اعمار أوروبا الغربية وتقويتها اقتصادياً لتمكين من الصمود في وجه الكتلة الشرقية، وبادرت في انشاء حلف شمال الأطلسي لتنظيم شؤون الدفاع والأمن بالنسبة للمعسكر الغربي، بالمقابل قام الاتحاد السوفيتي بمبادرات مشابهة لتنظيم شؤون المعسكر الذي يقوده، وكادت الحرب الباردة أن تتحول الى ساحة حرب ساخنة بعد أن قامت كوريا الشمالية بمحاولة لتوحيد الكوريتين بالقوة عام 1950 لكن موازين القوى أجبرت المعسكرين على العودة الى الخطوط التي كانا عليها قبل اندلاع هذه الأزمة، من هنا فقد شكلت هذه التطورات وهذه الأحداث المتوالية الى انهيار نظام الأمن الجماعي وشلل تام في عمل مجلس الأمن (2)، وعليه سندرس عبر هذا المبحث الوضع الدولي لمجلس الأمن في فترة الحرب الباردة وما بعدها.

المطلب الأول: مجلس الأمن إبان الحرب الباردة (3)

خلال الأربعة عقود التي سادت عبرها القطبية الثنائية اتخذت الصراعات الدولية في العالم مهما بلغ حجمها ومهما تنوعت اسبابها شكل التجاذب بين القطبين، فحضور القطبين بقي ماثلاً في جميع الخلافات التي عرفها العالم في تلك المرحلة، ففي كل مرة كانت تقع الحرب فيها، كان القطبان يتقاسمان أطراف النزاع لرسم أبعاد هذه الحروب وأثارها على المتحاربين وعلى مناطق النفوذ الدولية مما جعل النزاعات المحلية والاقليمية تبدو وكأنها حروب بالوكالة، ومن الأمور التي كانت تدفع القوتين العظميين الى التدخل هما اثنان، الأول كسب مواقع جديدة في مناطق النزاع بدعم حلفائها، والثاني هو الحيلولة دون التطور في هذه النزاعات لتجاوز الأقاليم المتنازع عليها وهذا ما يسمى بالحروب الاقليمية أو المحدودة (4).

(1) نزيه رعد، مصدر سبق ذكره، ص 43-45.

(2) حسن نافعة، اصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2009، ص 57.

(3) ان مفهوم الحرب الباردة اصطلاح شاع استخدامه في العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث العداء الواضح ما بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، وأهم ما في الحرب الباردة شموليتها كونها تشمل عدداً كبيراً من الدول ومناطق كثيرة في العالم، وانها تحتوي كذلك على تناقضات جذرية في المصالح وتباين في مضمون المعتقدات الأيديولوجية التي تعتنقها كل من الكتلتين، ولكن كل تلك التناقضات لم تصل في ذروة تأزمها الى حد حرب عالمية ساخنة بل بقيت جميع الوسائل والادوات المستخدمة في ادارة الصراع الدولي دون مستوى العنف المسلح. ينظر: ناتاشا لطفي سعد، هيئة الأمم المتحدة وعصر الانهيارات والتفرد القطبي، دار رشاد برس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 2010، ص 79.

(4) المصدر نفسه، ص 81.

فقد كان من أبرز نتائج الحرب الباردة تراجع دور مجلس الأمن في مسألة حفظ السلم والأمن الدوليين بسبب انتشار ظاهر استخدام حق النقض (الفيتو) من قبل القوتين العظميين، وقد عجز حينها المجلس من التدخل في الكثير من الصراعات والأزمات الدولية، كما أن نظام الأمن الجماعي الذي وضعه الميثاق ولد مشلولاً ولم تتح له الفرصة في التطبيق العملي كما هو المطلوب منه⁽¹⁾.

فقد أدت الحرب الى توسيع الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وامتداده الى معظم المسائل المهمة، وبما أن الاتحاد السوفيتي تولد لديه احساس بالعزلة لا سيما بعد تبني الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الاحتواء، وبما أنه لا يستطيع في ظل منطق الحرب الباردة أن يدافع عن مصالحه عبر التنسيق مع دول أخرى لتشكيل أغلبية يصعب حشدتها أو اقناعها بوجهة نظرها سواء داخل مجلس الأمن أو من داخل الجمعية العامة، فقد أصبح الفيتو⁽²⁾، سلاحه الوحيد للدفاع عن مصالحه وخاصة في السنوات الأولى لوجود منظمة الأمم المتحدة، بالإضافة الى أن مرحلة الحرب الباردة ليست متجانسة من حيث التحالفات أو السياسات، فقد طرأ على هيكل علاقات القوى في النظام الدولي تغيير كبير خلال تلك الفترة التي بلغت نحو أربعين عاماً، وقد أدى هذا التغيير الى تغيير في نمط استخدام الفيتو كسلاح من جانب الدول الخمس دائمة العضوية، وبما أن الاتحاد السوفيتي كان هو الأكثر استخداماً لحق النقض الفيتو مقارنةً مع الدول الأخرى حتى منتصف الستينات، فقد بدأ المنحنى ينعكس تماماً وأصبحت الدول الغربية عموماً والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة هي الأكثر استخداماً للفيتو اعتباراً من ذلك التاريخ⁽³⁾.

إن وجود حق النقض الفيتو الذي تم منحه الى الدول الكبرى الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن قد أوجد وسيلة ملائمة للتعبير عن عدم الثقة ما بين الدول ذاتها وبينها وبين الدول الأخرى، ومما لاشك فيه فإن حق النقض الفيتو ليس هو السبب الوحيد في تبرير عجز المجلس عن القيام بأعماله ووظائفه ولكنه يعد السبب الأقوى والمباشر في التراجع في دور مجلس الأمن، وعلى الرغم من أن الفيتو يعد مظهراً من مظاهر لمقاومة الكبار لقاعدة التصويت بالأغلبية ولكنه لم يمنع المنظمة من أداء مهمها وإن كان العمل يسير ببطء شديد⁽⁴⁾، وتأسيساً على ما تقدم فقد ظهرت تصريحات وتوصيات تدعو الى التقييد الذاتي في استعمال حق النقض الفيتو من قبل الدول الخمس الكبار في مجلس الأمن، ولعل أهم هذه الدعوات التي كانت توجهها الجمعية العامة للأمم المتحدة في صور توصيات دعت فيها الدول الدائمة العضوية أن تعمل برضاها على التقييد والتخفيف من استعمال حق النقض⁽⁵⁾.

ومن خلال ما تقدم نرى بأن مجلس الأمن باعتباره الجاهز الرئيس في منظمة الأمم المتحدة لم يستطع القيام بأعماله وواجباته كمجلس تنفيذي في المنظمة، وذلك السبب يعود الى التنافس الدولي ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد

⁽¹⁾ أحمد سيد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 14.

⁽²⁾ حق النقض والمعروف بحق الفيتو هو حق الاعتراض على أي قرار يقدم لمجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة دون إبداء أسباب ويمنح للأعضاء الخمس دائمي العضوية في مجلس الأمن وهم كل من (روسيا والصين وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية)، وأن امتناع أو غياب العضو الدائم عن التصويت لا يعيق اعتماد مشروع القرار، ومن المهم أن نلاحظ أن حق النقض الفيتو هذا لا يمتد إلى التصويت الإجرائي، وهو القرار الذي يتخذه الأعضاء الدائمون أنفسهم، بل يكون في القرارات الموضوعية التي يتطلب فيها موافقة كل الأعضاء الدائمي العضوية وغير الدائمين، وهنا من حق الدول الخمس الكبار استخدام حق النقض الفيتو في تلك القرارات. ينظر: موقع ويكيبيديا عبر الرابط التالي:

https://ar.wikipedia.org/wiki/تاريخ_المشاهدة/2024/4/3

⁽³⁾ حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، ص 69-70.

⁽⁴⁾ محمد حسين كاظم العيساوي، حق النقض الفيتو في مجلس الأمن دراسة من منظور القانون الدولي، مجلة أهل البيت، العدد الحادي عشر، ص 245.

⁽⁵⁾ محمد حسين كاظم العيساوي، حق النقض الفيتو في مجلس الأمن دراسة من منظور القانون الدولي، مصدر سبق ذكره، ص 246.

السوفيتي، بالإضافة الى كثرة استخدام حق النقض الفيتو في القرارات الموضوعية حينما تكون تلك القرارات بالضد من مصلحة أي طرف من تلك الأطراف، الأمر الذي عرض مجلس الأمن الى شلل تمام في أعماله وواجباته.

المطلب الثاني: مجلس الأمن بعد الحرب الباردة

أسفرت نتائج الحرب الباردة تحولات جذرية في النظام الدولي العالمي لم يمر العالم بها سابقاً، مما ترك أثراً كبيراً على سلطات منظمة الأمم المتحدة بشكل عام وأثراً مباشراً على سلطات مجلس الأمن، ومن بين أهم تلك التحولات التي أصابت النظام الدولي هي انتهاء حقبة الإيديولوجيات التي ظل العالم متصارع حولها لأكثر من أربعة عقود من الزمن، بالإضافة الى ظهور مفاهيم وقواعد وعلاقات ومراكز قوى جديدة، ولقد سبقت هذه التحولات مقدمات تمثلت بتفكك الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى فضلاً عن تعاظم دور الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية المتمثل بالانفراد الأمريكي كقوة احادية عظمى، كما برزت قوة جديدة صاعدة مثل الصين واليابان واروبا بما تملك من قدرات اقتصادية وتقنية عملاقة بالإضافة الى ظهور قضايا عالمية جديدة على الساحة الدولية⁽¹⁾.

إن التطور في دور مجلس الأمن في ظل ظروف المجتمع الدولي التي سادت العالم آنذاك بعد نهاية الحرب الباردة خلال العقد الأخير من القرن العشرين الذي استتم بالقطبية الأحادية في مجال القوة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وزاله من الساحة الدولية كدولة عظمى موازية الى قوة الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل بيئة دولية سياسية غير متوازنة نرى أن مجلس الأمن ذهب بعيداً في توصيفه الى المهام التي ينبغي له أن يؤديها، لذلك فان توجه المجلس زادت فعالياته في اتجاهات متعددة، منها ما هو داخلي في صميم اختصاصه المشار اليها في الميثاق ومنها ما هو غير مذكور في الميثاق ولا يدخل مهامه في حفظ السلم والأمن الدوليين، ومن الاتجاهات التي ذهب اليها المجلس هي مراقبة الانتخابات وترسيم الحدود وتوطين اللاجئين، فضلاً عن التوجه الى القيام بمهام هي أصلاً من اختصاص المنظمات الاقليمية وتدخل ضمن نطاق وصلاحيات الدول وسيادتها وغيرها من المهام التي تشغل المجلس عن أعماله الحقيقية والمهمة⁽²⁾.

لقد باتت ظاهرة تبعية وخضوع مجلس الأمن لإرادة اعضائه دائمي العضوية الأمر الأخطر في مسيرة مجلس الأمن بعد انتهاء الحرب الباردة كون هؤلاء الأعضاء يتمتعون بميزات كبيرة يفتر اليها غيرهم من الأعضاء غير دائمي العضوية في المجلس، فالمجلس مغلق في عضويته الدائمة على خمس دول فقط والمقاعد الأخرى موزعة بين قارات العالم، وهذا الأمر بات معمولاً به منذ التعديل الأخير الذي حصل في سنة 1965، فالمشاورات تتم بصيغة اجتماعات مغلقة وان مشاريع القرارات المهمة والخطير (الموضوعية) يتم اتخاذها في تلك الاجتماعات المغلقة بين الدول الكبيرة، وان اي عضو من الأعضاء غير دائمي العضوية لا يمكنه أن يلعب دوراً بارزاً وهاماً في صياغة مشاريع هذه القرارات أو نقضها، بسبب سلطة حق النقض الفيتو وهي ميزة وكما هو معروف للأعضاء دائمي العضوية فقط وان أي مساس بهذه الثوابت يعد مساس بالسلم الدولي⁽³⁾.

(1) عمر عبد الحميد عمر، حدود جزاءات مجلس الأمن الدولي بعد الحرب الباردة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون جامعة تكريت، ص 277.

(2) خالد عكاك حسون، طبيعة دور مجلس الأمن بعد نهاية الحرب الباردة، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 3 لسنة 2009، ص 2.

(3) المصدر نفسه، ص 9.

ومما لا شك فيه فان الهيمنة التي يمارسها أعضاء المجلس دائمي العضوية لا تتلاءم وموقع المجلس كونه راعياً للسلم والأمن الدولي، وذلك لأن هذه الدول الكبيرة التي تسيطر على المجلس وقراراته المهمة تبحث عما يتطابق ومصالحها المحلية والدولية عبر أساليب المساومات والهيمنة والقوة، من هنا فانه من الواضح وبعد نهاية الحرب الباردة فان أداء مجلس الأمن مجافياً للشرعية القانونية لصالح أهداف وأغراض سياسية للدول الأعضاء دائمي العضوية في المجلس، الأمر الذي أثار مخاوف حقيقية وتساؤلات جمة، كون هذا الأمر يثير اشكاليات كبيرة في عمل المجلس ومنظومة العدالة الدولية وقواعد القانون الدولي التي ينبغي أن تكون سارية على الجميع وبالتساوي لأن أهم شروط القاعدة القانونية سواء أكانت داخلية أو خارجية تتصف بالعمومية والتجريد وتسري على الكل⁽¹⁾.

وتأسيساً على ما تقدم فان حفظ السلم والأمن الدوليين وتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية هو الشغل الشاغل لمنظمة الأمم المتحدة عبر أجهزتها الرئيسة مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، إلا أن منظمة الأمن ومجلس الأمن قد تعرضا الى تقييد كبير في أعمالهما من قبل الدول الكبرى المسيطرة على مجلس الأمن سيما الدول دائمة العضوية فيه، الأمر الذي قيد كثيراً عمل المجلس وهذا ما يتضح جلياً عبر استخدام حق النقض (الفيتو) الذي استخدمته الدول الكبرى في حال تعرض مصالحها الى الخطر عبر اتخاذ القرارات الموضوعية في مسألة تتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين.

المبحث الثالث: مجلس الأمن في ظل التحديات الراهنة وضرورات الإصلاح

في ظل مصادر التهديد ومظاهر النزاعات الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وعجز مجلس الأمن عن معالجة ومواجهة تلك التهديدات وتراجع دوره في حفظ السلم والأمن الدوليين، فهل يمكن لمجلس الأمن بتركيبته الحالية وعدد اعضائه دائمي وغير دائمي العضوية وفي ظل نظام أحادي القطبية الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، أن يؤدي مجلس الأمن دوره في بفاعلية في حفظ السلم والأمن الدوليين، وهل يمكن اصلاح المجلس لمواكبة التغيرات الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة⁽²⁾، من هنا فما هي المبررات التي تقف بوجه إصلاح مجلس الأمن وهل الاصلاح يكمن في عدد اعضاءه أم في بروز نظام دولي متعدد الأقطاب.

المطلب الأول: الأسباب والمبررات لإصلاح مجلس الأمن

مضى على تأسيس منظمة الأمم المتحدة وتأسيس ميثاقها نحو ثمانية عقود من الزمن، طرأت خلالها عدة تغييرات في النظام الدولي الذي تمارس منظمة الأمم المتحدة عملها في إطاره ومن الطبيعي فان أي نص مهما كانت درجة صياغته فمؤكد هو بحاجة الى مراجعة دورية وإعادة صياغة لمعالجة أي تعارض أو سد أية ثغرة تظهر عبر أعمال مجلس الأمن، وعليه فبعد مرور هذه الفترة الزمنية الكبيرة هناك حاجة لإعادة النظر في العديد من المبادئ والقواعد التي يتضمنها الميثاق والتي أظهرت الممارسة انها تخضع الى تفسيرات مختلفة بهدف توضيحها ومنع الازدواجية في تطبيق المعايير ومن بين هذه القواعد عدم التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع الشرعي عن النفس⁽³⁾.

⁽¹⁾ المصدر نفسه، ص 11.

⁽²⁾ احمد سيد احمد، مصدر سبق ذكره، ص 302.

⁽³⁾ احمد سيد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 302.

وفي مساعي حثيثة تهدف الى زيادة فاعلية الأمم المتحدة ومجلس الأمن عبر زيادة أعضائه وعدد مقاعده بما يسهم في مسايرة توازنات القوى في النظام الدولي، وان مسألة التفكير بتوسيع العضوية ليس بالأمر الجديد بل هو يرتبط ببواكير تأسيسها، فلم تكن الأسرة الدولية تنظر بعين الارتياح الى تركيبة مجلس الأمن أو بألية اتخاذ القرارات فيه، من هنا واستجابة الى هذه التحولات فقد أجريت للمرة الأولى عملية توسيع العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن عام 1963 من أجل تشكيلة تتناسب مع الزيادة الحاصلة في عدد الدول الأعضاء، بإجراء أول تعديل على الميثاق للمادتين (23، 27) الذي صادقت عليه الجمعية العامة في 17 كانون الأول من العام نفسه، ليدخل حيز النفاذ في 31 آب 1965، وفق المادة 108 من الميثاق⁽¹⁾، اذ نص تعديل المادة 23 على زيادة أعضاء المجلس غير دائمي العضوية من 6-10 أعضاء، والمادة 27 فنص تعديلها على تعديل النصاب اللازم للتصويت على القرارات من 7-9، غير أن هذا التعديل لم يتجاوز حديد الشكليات فقد تم توسيع العضوية في عدد الأعضاء غير دائمي العضوية دون أن يؤثر هذا الأمر على مكانة ودور القوى المؤثرة في عملية صنع القرارات في المنظمة، لأن اتخاذ القرارات الموضوعية يحتاج موافقة الدول الخمس دائمي العضوية في المجلس متفقين دون استخدام حق النقض الفيتو⁽²⁾.

ومن الجدير بالذكر فان لجوء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لاستخدام حق النقض الفيتو بصورة مستمرة فهو بحق يعبر عن مصالح خاصة لتلك الدول، اذ أصبح هذا الحق يخدم تلك المصالح لتلك الدول دون الدول الأخرى، ما أثر ذلك في تحقيق المساواة بين الدول وجعل فوارق بينها، لا بل أصبح أي قرار يصدر من مجلس الأمن يعبر عن مصلحة أحد الدول دائمة العضوية دون غيرها من الدول غير دائمة العضوية أو الدول الأخرى الأمر الذي يعد انتهاكاً لما جاء به ميثاق الأمم المتحدة، من هنا فان السلبيات العديدة والكبيرة التي يخلفها استخدام الفيتو من قبل الدول دائمة العضوية دون ضابط أو حدود أدى الى أن يصاب مجلس الأمن بالشلل التام لا سيما فترة الحرب الباردة واستخدام الفيتو من قبل الاتحاد السوفيتي، بالإضافة الى اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي قرارات دولية وأغلبها تحت طائلة الفصل السابع الأمر الذي أربك العمل في مجلس الأمن وسبب تعطيله عن أداء مهامه⁽³⁾.

ويشير عدنان السيد حسين بأن إصلاح مجلس الأمن مسألة حتمية لتمكينه من ممارسة دوره الأساسي في حفظ السلم والأمن الدوليين، وهذا يأتي عبر تقييد استخدام حق النقض الفيتو التي تستخدمه الدول دائمة العضوية، بالإضافة الى التشدد بتطبيق معايير موحدة على كافة الأزمات والنزاعات الإقليمية والدولية، فلا وجود لازدواجية معايير القرارات والممارسات الدولية حتى لا تستطيع منظمة الأمم المتحدة في القيام بدورها وحتى يمكن إعادة الاعتبار الى نظام الأمن الجماعي في العلاقات الدولية، كما يمكن أن يكون الإصلاح عبر توسيع نطاق العضوية وتمكين دول الجنوب من المشاركة

⁽¹⁾ تنص المادة 108 من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي: التعديلات التي تدخل على هذا الميثاق تسري على جميع أعضاء "الأمم المتحدة" إذا صدرت بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة وصدق عليها ثلثا أعضاء "الأمم المتحدة" ومن بينهم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين، وفقاً للأوضاع الدستورية في كل دولة. ينظر ميثاق الأمم المتحدة.

⁽²⁾ راند صالح علي، جهود المجتمع الدولي من أجل توسيع العضوية في مجلس الأمن، مجلة كلية العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، العدد الأول سنة 2017، ص 123-125.

⁽³⁾ مروة ابراهيم محمد، إصلاح حق النقض الفيتو لمجلس الأمن الدولي ضرورة لحفظ السلم والأمن الدوليين، دوار المؤتمر العلمي الثالث عشر المعنون / الإصلاح التشريعي وأفاق التجديد والابتكار، لقسم دراسات المجتمع المدني وحقوق الانسان بالتعاون مع كلية الحقوق جامعة النهرين، المجلد الأول، العدد 6، الكلية التقنية الهندسية الكهرابائية، الجامعة الوطنية الوسطى، ص 373.

بصورة أفضل، ومراعاة المتغيرات الدولية على صعيد تبدل مراكز القوة وذلك بصورة مرنة ويشكل دوري، فلقد ارتفع عدد الدول الأعضاء من 51 عضواً في العام 1945 الى 113 عضواً في العام 1963، فقد جرى تعديل للميثاق آنذاك ليرتفع عدد أعضاء مجلس الأمن الى 15 عضواً بدلاً من 11 عضواً، كما أن تحديد 5 دول دائمة العضوية في مجلس الأمن هو نتيجة لموازن القوى السائد عقب الحرب العالمية الثانية، وهذا تغير بعد ما صعدت دول جديدة الى مستوى التأثير في النظام الدولي مثل اليابان وألمانيا والأدوار الأخرى البارزة لعدد من الدول المهمة كاليهند والبرازيل والأرجنتين الكوريتين ونيجيريا وغيرها من الدول الأخرى المهمة⁽¹⁾.

وتأسيساً على ما تقدم فإن الاستخدام المفرط لحق النقض الفيتو يساهم بدرجة كبيرة في زعزعة السلم المجتمعي والأمن الدولي، وعلية فمن الضرورة بمكان ان يتم معالجة هذا الخلل البنوي في آليات عمل مجلس الأمن وإلا فإن المجتمع الدولي لا يمكن أن يكون مستقراً، وسيكون هذا الخلل منتجاً للكثير من الاشكاليات في عدم التوازن في حقوق جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة.

المطلب الثاني: محددات اصلاح مجلس الأمن

مما شك فيه فإن عملية إصلاح مجلس الأمن لا بد ان تكون من الأساس في مدار إدراك صناع القرار والنخب الحاكمة وقادة الفكر والرأي العام ومن الضرورة بمكان اقتناعهم بهذا الإصلاح واستعدادهم للعامل بموجبه ومن أجل تحقيقه، من هنا فاذا تأملنا أوضاع المجتمع الدولي نجدها غير مهيأة ومستعدة للشروع في الإصلاحات وحتى الشروع في تشكيل جيش دولي تنفيذاً بالالتزامات التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة في المادة 34، وعليه فبالنسبة لإمكان وجود تحرك جماعي دولي لمواجهة الفقر والجوع باعتباره أحد المصادر غير التقليدية التي تهدد الأمن الدولي نجد أن هذا الإمكان يتضاءل أمام أمرين أساسيين⁽²⁾:

الأول : عدم اعتماد الدول المتقدمة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة إنما تفضل العمل عبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمي، ومع غياب تكتل اقتصادي فاعل من جانب الدول النامية والفقيرة فإن الدول الغنية لن تجد نفسها مضطرة أو لديها دافع في أن تنقل مسرح المفاوضات حول أولويات النظام الدولي والشروط الأفضل لتحقيق التنمية المستدامة الى ساحة الأمم المتحدة، كما أن الدول الغنية والكبرى يتركز جهدها في الأساس على اقامة تكتلات اقتصادية كبرى مثل الاتحاد الأوروبي ونافتا وآسيان وتراجع اهتمامها بالمشكلات والمخاطر الدولية التي تنجم عن الفقر.

الثاني: إن الدول النامية حتى الآن لا تزال تفضل صيغة المساعدات الثنائية والتي غالباً ما تكون مصحوبة بشروط أساسية تهدف بالأساس الى خدمة مصالح تلك الدول، كذلك تعتمد على صيغة المساعدات الجماعية التي تفقد الدول المانحة أي قدرة على توجيهها فضلاً عن الانتقائية في تقديم المساعدات.

⁽¹⁾ عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار أمواج للنشر والتوزيع، مطبعة سيكو، بيروت 2003، ص 237-238.

⁽²⁾ أحمد سيد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 305.

وفي السياق ذاته الى الآن ما تزال الخلافات السياسية محتمدة ما بين الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة حول مجمل القضايا المتعلقة بتوسيع مجلس الأمن وإجراء عدداً من الإصلاحات في المجلس، والجدل لم يزل محتدم ليس فقط حول شروط ومعايير العضوية الدائمة أو غير الدائمة ولكن الخلاف حول الدول التي يمكن أن تنطبق عليها هذه المعايير الآن وفي المستقبل، ففي حين أعلنت لولايات المتحدة الأمريكية بعدم ممانعتها لشغل اليابان وألمانيا مقاعد دائمة في مجلس الأمن لأسباب اقتصادية في الغالب، أعلنت في مقابل معظم دول العالم رفضها الى هذه اقتصار توسيع مجلس الأمن على ألمانيا واليابان فقط، وبات واضحاً بشكل جلي بأن هنالك صراع وتنافس شديد ما بين دول العالم لشغل مقاعد مجلس الأمن، ففي أوروبا مثلاً ترى ايطاليا بأنها ليست أقل استحقاقاً من ألمانيا بهذا الخصوص، وفي آسيا أيضاً تعترض باكستان على تفرد الهند بمقعد دائم وتطالب بمقعد دائم لها أيضاً، والأمر نفسه في أمريكا اللاتينية تتنافس الأرجنتين مع البرازيل على مقعد دائم في مجلس الأمن، وفي أفريقيا تتنافس أيضاً جنوب أفريقيا ومصر ونيجيريا على مقعد دائم في مجلس الأمن، وقد أنتجت هذه التفاعلات الى تأسيس تحالف رباعي يضم البرازيل والهند وألمانيا واليابان، وكان التصور بأن هذا التكتل قد يصنع حلولاً ناجعة لإصلاح مجلس الأمن إلا أن هذا التكتل زاد من حدة الصراع والتوتر في المجلس⁽¹⁾.

هذه الشواهد وغيرها تشير الى أن المجتمع الدولي عامة والدول الكبرى خاصة، لم يصل بعد الى حالة النضج التي تمكنه من التوافق على صيغة لتطوير نظام الأمن الجماعي، ولم يكن أمام المجتمع الدولي في الواقع سوى الاختيار بين ثلاثة بدائل أولها القيام بعملية تجديد شامل لهذا النظام في سياق عملية إصلاح جذري لكل هياكل وآليات صنع القرار في الأمم المتحدة، وثانيهما ترك الأمور على ما هي عليه دون تعديل، وثالثهما ادخال تعديلات على الشكل والمظهر الخارجي دون مساس بمضمون النظام القائم⁽²⁾.

ومن الجدير بالذكر فان عملية إصلاح مجلس الأمن واجبة تحديات كبيرة وعديدة ومنها تحديات داخلية تتعلق بمسألة عدم إمكانية معالجة استخدام حق النقض الفيتو والحد منها، بالإضافة الى الاعتراض على زيادة عدد الأعضاء الدائمين في المجلس، فضلاً عن مسألة تعديل الميثاق، ومما لاشك فيه فان هذه المسائل الخوض في هذه المعالجات لم تكن مسألة سهلة على الإطلاق، فهناك من يرى بأن اقتراح تعديل عدد أعضاء المجلس الدائمين هو أمر غاية في الخطورة كونه سيفتح الباب على مصراعيه لمطالبة غالبية أعضاء الأمم المتحدة بمنحهم مقعد دائم في المجلس، لذا فمن الأفضل حسب الرأي الموضوعي بأن تكون التوسعة بعدد الأعضاء غير الدائمين في المجلس دون المساس بعدد الأعضاء الدائمين، أما مسألة إلغاء حق النقض الفيتو فانه من المؤكد سيقابل بالنقض، كون أن مسألة إلغاء حق النقض الفيتو لم يتم النص عليها في بنود ميثاق منظمة الأمم المتحدة أي من الممكن إلغاء هذا الحق من دون موافقة الدول الخمسة الكبار دائمي العضوية، بالمقابل فانه من الطبيعي جداً بأن لا تقبل تلك الدول الكبيرة بإلغاء حق النقض الفيتو وهو الحق الذي يوفر لهم صلاحيات واسعة لتمرير قرارات دولية تتماشى ومصالحهم وإيقاف قرارات دولية تتعارض مع مصالحهم⁽³⁾.

(1) حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، ص 205.

(2) المصدر نفسه، ص 205.

(3) رياض مهدي عبد الكاظم، موقوفات إصلاح مجلس الأمن والمتغيرات الدولية الجديدة، مجلة العلوم السياسية، العدد 60، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، 2020، ص 106.

وهناك إشكالية أخرى أيضاً تتعلق بمسألة تعديل الميثاق، إذ لم ينص ميثاق منظمة الأمم المتحدة على آلية تعيين أعضاء جدد دائمي العضوية وإن أي زيادة لعدد الأعضاء الدائمين أو غير الدائمين يتطلب تعديلاً للميثاق وتعديل للميثاق يتطلب أيضاً موافقة الأعضاء دائمي العضوية جميعهم متفقين على هذا التعديل، على الرغم من نص الميثاق على آلية التعديل لنفسه في المادتين التاليتين 108 و 109، من هنا يتبين لنا بأن أي تعديل في هذا الميثاق سواء بعدد الأعضاء أو تعديل للميثاق نفسه يتطلب موافقة الأعضاء الدائمين حصرياً متفقين على أي إجراء من هذا النوع⁽¹⁾.

وعلى الرغم من وجود تحديات وعوامل داخلية تحد من إجراء التعديلات على عمل المجلس، توجد هنالك تحديات خارجية أيضاً، تتمثل في مصالح الدول دائمة العضوية، فإن تلك الدول ترى زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن دائمي العضوية يسبب خللاً كبيراً في أداء مجلس الأمن وعدم فاعلية المجلس، ففرنسا مثلاً ترغب بالتمسك بزعامتها الأوروبية عبر مقعدها الدائم في المجلس وتحاول في عدم امتلاك ألمانيا مقعداً دائماً في المجلس، وعلى صعيد آخر تطرح الصين نفسها ممثلاً شرعياً إلى آسيا في المجلس ولن تقبل لليابان بأن تمتلك مقعداً دائماً في المجلس، بالإضافة إلى أن روسيا هي الأخرى لا تقبل بمجيء قوة دولية اقتصادية أخرى في مجلس الأمن تساهم في انزال روسيا إلى مستوى التهميش في بعض الملفات الدولية، أما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا همنا الدولتان اللتان لم تبديان مخاوفهما من توسع مجلس الأمن لأتهما تعودا على فرض آراؤهما في منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن⁽²⁾.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة التي ناقشت موضوع الأمم المتحدة ومجلس الأمن والرؤية نحو إصلاح مجلس الأمن والآلية المتبعة في اتخاذ القرارات الدولية والتي تؤدي دوراً مهماً وبارزاً في العلاقات الدولية في النظام الدولي القائم، وقد كانت هنالك دعوات أخرى مماثلة لإصلاح منظمة الأمم المتحدة وتعديل الميثاق ومعالجة مسألة حق النقض الفيتو، ولكن كل هذه الدعوات لم تحظى بالقبول بل قوبلت بالاعتراض والمواجهة من قبل الدول الكبيرة دائمي العضوية في مجلس الأمن. وهذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة التأسيس لمنظمة الأمم المتحدة إبان انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، من هنا فقد تأسست هذه المنظمة من قبل الدول المنتصرة في تلك الحرب، الأمر الذي جعل هذه الدول من صياغة ميثاق لتلك المنظمة يتناسب ومصالحها ولا يتعارض أبداً مع ما تقرره أو تشرع به، فأصبحت الدول الخمس الكبار دائمة العضوية في المجلس تطرح نفسها ممثلاً عن بقية الدول الأخرى كل حسب القارة التي تنتمي إليها جغرافياً ولا تقبل بأي إصلاح أو اقتراح جديد ينم عن زيادة عدد الأعضاء دائمي العضوية في المجلس، على الرغم من أهمية تلك الدول الجديدة الصاعدة على المستوى الدولي الاقتصادي والسياسي ومكانتها المهمة بين الدول مثل الهند واليابان وألمانيا والبرازيل وغيرها من الأول الأخرى، بالتالي فعملية الإصلاحات لآلية عمل مجلس الأمن وتعديل الميثاق وغيرها من الإصلاحات الأخرى في عمل المنظمة أو المجلس أمر في غاية الصعوبة في عالم اليوم، ولكن من الممكن أن نشهد هذه الإصلاحات في مراحل أخرى مستقبلية في ظل التراجع النسبي في مكانة الولايات المتحدة الأمريكية والتقدم الحاصل في المستوى الاقتصادي والسياسي لدى بعض الدول

⁽¹⁾ المصدر نفسه، ص 107.

⁽²⁾ المصدر نفسه، ص 108.

الصاعدة، حينها من الممكن الحديث عن إصلاحات في حال تغير الجغرافية السياسية والخارطة السياسية في عالم اليوم، وهذا الأمر لا يخلو من المصالح الدولية في حال تم إقامة هذه الإصلاحات من عدمها.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق: ميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً: الكتب العربية:

- 1- أحمد سيد أحمد، مجلس الأمن فشل مزمّن وإصلاح ممكن، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة 2010 .
- 2- أمين محمد قائد اليوسفي، تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان 1997 .
- 3- حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2009.
- 4- حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، قطر 2009 .
- 5- رائد صالح علي، جهود المجتمع الدولي من أجل توسيع العضوية في مجلس الأمن، مجلة كلية العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، العدد الأول سنة 2017.
- 6- عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار أمواج للنشر والتوزيع، مطبعة سيكو، بيروت 2003 .
- 7- فخري رشي المهنا، صلاح ياسين داود، المنظمات الدولية، توزيع المكتبة القانونية، بغداد، دون تاريخ نشر .
- 8- محمد المجذوب، الوسيط في القانون الدولي العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت 1999 .
- 9- محمد حسين كاظم العيساوي، حق النقض الفيتو في مجلس الأمن دراسة من منظور القانون الدولي، مجلة أهل البيت، العدد الحادي عشر 2011 .
- 10- مروة ابراهيم محمد، إصلاح حق النقض الفيتو لمجلس الأمن الدولي ضرورة لحفظ السلم والأمن الدوليين، دوار المؤتمر العلمي الثالث عشر المعنون / الإصلاح التشريعي وآفاق التجديد والابتكار /، لقسم دراسات المجتمع المدني وحقوق الانسان بالتعاون مع كلية الحقوق جامعة الهرين، المجلد الأول ، العدد 6، الكلية التقنية الهندسية الكهربائية، الجامعة الوطنية الوسطى .
- 11- ناتاشا لطفي سعد، هيئة الأمم المتحدة وعصر الانهيارات والتفرد القطبي، دار رشاد برس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 2010 .
- 12- نزيه رعد، المنظمات الدولية والاقليمية، مؤسسة الحديث للكتاب، لبنان 2013 .

ثالثاً: المجلات والدوريات

- 1- خالد ذنون مرعي، الأمم المتحدة وإدارة النزاع الدولي، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 9، السنة الثالثة 2011.
- 2- خالد عكّاب حسون، طبيعة دور مجلس الأمن بعد نهاية الحرب الباردة، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 3 لسنة 2009 .
- 3- رياض مهدي عبدالكاظم، معوقات إصلاح مجلس الأمن والمتغيرات الدولية الجديدة، مجلة العلوم السياسية، العدد 60، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، 2020 .
- 4- عمر عبدالحميد عمر، حدود جزاءات مجلس الأمن الدولي بعد الحرب الباردة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون جامعة تكريت 2012.

رابعاً: مواقع الانترنت

- 1- https://ar.wikipedia.org/wiki/الهجوم_على_ميناء_بيرل_هاربر/تاريخ_المشاهدة_2024/3/30
- 2- https://ar.wikipedia.org/wiki/تاريخ_المشاهدة_2024/4/3

الخصائص الأسرية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي لدى مرتكبي جرائم السرقات بمدينة الدار البيضاء

الباحث. محمد قرفاشي حاصل على الدكتوراه في الجغرافيا البشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية -المحمدية- جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء (المغرب)

الملخص

تشكل المتغيرات الأسرية التي يعيشها الفرد منذ ولادته أساس العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية بشكل عام، الشيء الذي دفع علماء الاجرام عامة وجغرافية الجريمة على وجه الخصوص الى دراسة التركيب التعليمي لأبوي الجاني ومدى تأثيره على سلوك الأبناء داخل الأسرة، والحالة الاجتماعية للأبوين وخاصة في حالة طلاقهم، حيث يحرم الطفل من مصدر مهم للرعاية والتهديب، وبالتالي تفكك الأسرة. ثم المستوى الاقتصادي والاجتماعي للجناة من خلال حجم أسرهم، فكلما زاد عدد الأبناء الا وازدادت المشاكل الأسرية بفعل عامل الاكتظاظ المنزلي الذي تعانيه هذه الأسر. ان مدينة الدار البيضاء باعتبارها مجالا للدراسة، تشهد ارتفاعا كبيرا لجرائم السرقات بأنواعها المختلفة: السرقة، السرقة الموصوفة وجرائم إخفاء مسروق، فالخصائص المرتبطة بكل ما هو اجتماعي واقتصادي للأسر، وعامل الإدمان على المخدرات، ساهمت في ظهور سلوكيات منحرفة وإجرامية لدى الأبناء. الشيء الذي أكدته الدراسة الميدانية المنجزة التي أجريت على عينة 10% من مرتكبي جرائم السرقات المحكومين والمعتقلين بمختلف المؤسسات السجنية بالمدينة، أي أولئك الذين تبث في حقهم ارتكاب الفعل الجرمي، خلال الفترة الزمنية الممتدة بين سنتي 2016 و2020.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، جرائم السرقات، الدار البيضاء، المغرب.

The family characteristics and their relationship with the criminal behavior of perpetrators of theft crimes in the city of Casablanca

Summary:

The family variables that an individual experiences since his birth form the basis of the factors affecting socialization in general, which prompted criminologists in general and the geography of crime in particular to study the educational composition of the perpetrator's parents and the extent of its impact on the behavior of the children within the family, and the marital status of the parents, especially in the event of their divorce. The child is deprived of an important source of care and education, thus disintegrating the family. Then the economic and social level of the perpetrators through the size of their families. The more children there are, the greater the family problems due to the factor of domestic overcrowding that these families suffer from. The city of Casablanca, as a field of study, is witnessing a significant increase in theft crimes of various types: theft, described theft, and crimes of concealing stolen goods. The characteristics associated with everything that is social and economic for families, and the factor of drug addiction, have contributed to the emergence of deviant and criminal behaviors among children. This was confirmed by the completed field study conducted on a sample of 10% of theft perpetrators convicted and detained in various prison institutions in the city, that is, those who were accused of committing the criminal act, during the time period extending between the years 2016 and 2020.

Keywords: Family, Theft crimes, Casablanca, Maroc.

مقدمة

الأسرة هي أول مجتمع يصادفه الإنسان بعد الولادة، وبالتالي فدورها كبير في تأسيس شخصية الطفل وتأهيله للاندماج داخل الحياة الاجتماعية بكل ايجابية، فالطفل يتأثر بها في كل ما يتعرض له أو ما يتطبع في مشاعره مما يتلقاه من قوة أو حنان أو عنف أو رقة أو إهمال أو عناية، ومنه فان الأسرة التي تعرف توازنا في الاهتمام والعناية بالأبناء، من خلال المدفئ العائلي والحب والحنان وسد الحاجيات والمتطلبات، لاشك في أن الطفل فيها ينشأ سويا صحيحا سليما إلا في حالات شاذة ونادرة، في حين أن العائلة المتصدعة الدائمة الشجار أو تعاطي الأب للمخدرات واستعمال العنف ضد الأبناء أو الأم، يكون الأطفال بها أكثر عدوانية. فالتفكك الذي يصيب أسرة الشخص والناتج عن عامل طلاق الأبوين أو هجر أحدهما أو الهجرة، يحرم الطفل من مصدر مهم من مصادر العناية والتهديب، يؤثر على توازنه من حيث الاستفادة من الحنان والرعاية، مما يؤثر على سلوكه الذي قد يترجمه إلى معانقة الإجرام. فالطلاق ينظر إليه في كافة المجتمعات الإنسانية على أنه مأساة أو كارثة تحل بالإفراد وبالتالي بالمجتمع، كما يعتبر الطلاق كمؤشر خطر يدل على أن النظام الأسري في المجتمع لا يعمل بشكل سليم، بل يهدد أمن المجتمع واستقراره، مما يؤدي إلى رفع معدلات الانحراف والجريمة، وخاصة جرائم وجنح الأحداث بشكل أو بآخر.¹

إن دراسة الخصائص الأسرية لمرتكبي جرائم السرقات بمدينة الدار البيضاء، تعتبر من المؤشرات الأساسية في معالجة مختلف الظواهر في جغرافية الجريمة عموما، وذلك راجع للعلاقة الارتباطية القوية بين كل هذه المتغيرات الجغرافية وارتكاب هذه النوعية من الجرائم. فالوضعيات الأسرية للجناة والعوامل السوسيواقتصادية والسكنية والنفسية لهم، إضافة الى عامل الإدمان على المخدرات، تعتبر من أهم مسببات ارتفاع معدلات جرائم السرقات بالعاصمة الاقتصادية للمملكة المغربية، الشيء الذي كان له تأثير سلبي على الوضعية الأمنية عموما داخل المدينة. وهو ما سنعمل على تبيانها في هذه الدراسة، من خلال جرد عام للخصائص الأسرية لمرتكبي جرائم السرقات، والمرتبطة أساسا بالمستوى التعليمي لأبوي الجاني، وحالة الوالدين الاجتماعية ووفاتهم، ومدى سوابقهم الجنائية.

1- إشكالية البحث

جرائم السرقات هي من أخطر الجرائم المنتشرة داخل المجتمعات وتهدد تماسكها، على اعتبار أن انتشارها داخل بلد أو مدينة أو منطقة ما هو الا تهديد مباشرة على التنمية البشرية والمستدامة داخل ذلك المجال الجغرافي، ومنه التطور الاقتصادي له. فدراسة العوامل التي تدفع الجناة لارتكاب مثل هذه النوعية من الجرائم دفعنا من خلال هذه الدراسة الى ربط المتغيرات الأسرية بسلوكهم الاجرامي. الشيء الذي أحالنا الى طرح التساؤل الاشكالي المحوري التالي:

كيف تأثر الخصائص الأسرية لمرتكبي جرائم السرقات بمدينة الدار البيضاء على سلوكهم الاجرامي؟

2- الفرضيات

من الاشكالية العامة للبحث يمكن أن نعرض فرضيتين أساسيتين:

- يوجد تأثير مباشر للخصائص الأسرية لمرتكبي جرائم السرقات على سلوكياتهم الاجرامية.

¹ تماضر حسون وحسين الرفاعي "المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها" دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض ص 140.

- تختلف المتغيرات الأسرية المرتبطة بالتفكك الأسري أو غياب أحد الأبوين عن الأسرة في علاقتها بسلوكهم الإجرامي لدى فئات مختلفة من الجناة، البالغين منهم والأحداث.

3-أهداف البحث

يهدف البحث الى جرد المتغيرات الأسرية لمرتكي جرائم السرقات بمدينة الدار البيضاء، لتوضيح علاقتها بسلوكهم الإجرامي. من خلال حجم الأسرة، والمستوى التعليمي للوالدين، وحالتهم الاجتماعية أو الوفاة، وسوابقهم الإجرامية.

1- المستوى التعليمي لأبوي الجاني وعلاقته بالسلوك الإجرامي لديه

إن المستوى التعليمي للأب والأم له دور كبير في ضبط سلوك الأبناء ووقايتهم من خطر ارتكابهم للجرائم والانحراف عموماً، وخاصة من ناحية الأب، فكلما ارتفع المستوى التعليمي له، الا وانعكس ذلك على تربية ابنائه بشكل ايجابي والعكس صحيح، أما الأم فالعديد من الدراسات أقرت على أن انخفاض مستواها التعليمي له تأثيراً كبيراً على التنشئة الاجتماعية الكلية للأبناء، وخاصة خلال عميلة الحماية المفرطة للطفل التي تجعله غير قادر على مواجهة مشاكله، وبالتالي التأثير المباشر على تكوين شخصيته¹.

فتحليل معطيات الاستمارة الميدانية من خلال الجدول أسفله تبين أن المستوى التعليمي لأبوي الجناة يتناسب عكسياً مع السلوك الإجرامي لدى أبنائهم، إذ كلما ارتفع المستوى التعليمي لأبوي الجاني الا وانخفض السلوك الإجرامي لدى الجناة، والدليل على ذلك أن النسبة الأكبر من الجناة المجرمين أباءهم من مستوى تعليمي أمي، إذ بلغ عددهم 308 جاني مشكلين نسبة قدرها 52,5% من مجموع الجناة بمدينة الدار البيضاء، ثم في المرتبة الثانية مرتكي الجرائم من مستوى أبوين الطور الابتدائي، إذ بلغ عددهم 174 جاني وشكلوا ما نسبته 29,8% من مجموع جناة عينة الدراسة، تتبعها في المرتبة الثالثة الجناة من المستوى التعليمي للأبوين إعدادي ثانوي إذ بلغ عددهم 55 جاني وشكلوا نسبة قدرها 9,5% من مجموع الجناة، ثم المستوى التعليمي الثانوي التأهيلي للأبوين والذي بلغ عدد الجناة ضمن هذا المستوى 35 جاني وجانية مشكلين نسبة قدرها 6%، يليه المستوى التعليمي للأبوين جامعي والذي في المرتبة الأخيرة بعدد جناة لم يتجاوز 13 جاني وجانية بنسبة 2,1% فقط. أما فيما يخص التباين المجالي للتركيب التعليمي للأبوين وعلاقته بالسلوك الإجرامي لدى الجناة، فقد تبين أن فئة الجناة من أباء أميين احتلوا المرتبة الأولى من مجموع مرتكي ومرتكات جرائم السرقات بالدار البيضاء بمقاطعة الحي الحسني بنسبة 12,7%، فيما احتلت مقاطعة ابن امسيك المرتبة الأخيرة نظراً لعدم تسجيلها لأية حالة من الجناة من أصل أبوين أميين. أما فئة الجناة من أبوين مستواهم الدراسي ابتدائي، فقد سجلت مقاطعتي الحي الحسني وسيدي عثمان نسبة 14,4% لكل مقاطعة على حدا بعمالة الدار البيضاء، فيما احتلت مقاطعة الفداء المرتبة الأخيرة بنسبة لم تتجاوز 1,1%، أما فيما يخص مقاطعة سيدي مومن، فقد احتلت المرتبة الأولى ضمن فئة الجناة أبويهم من المستوى الإعدادي الثانوي، بنسبة 12,7% من مجموع الجناة بالدار البيضاء، فيما لم تسجل كل من مقاطعات ابن امسيك والصخور السوداء والفداء وسيدي بليوط أية حالة ضمن هذا المستوى، أما مستوى الثانوي التأهيلي فقد احتلت مقاطعة الحي الحسني الصدارة من خلال 35 من الجناة الذين يتوفر أبويهم على نفس المستوى أي بنسبة 34,3%، فيما احتلت المرتبة الأخيرة داخل هذا المستوى كل من مقاطعات ابن امسيك وسيدي مومن وعين السبع والصخور السوداء والفداء ومرس السلطان والمعاري وسيد بليوط بعدم تسجيل أية حالة، في حين أن مقاطعة الحي الحسني قد سجلت فيها النسبة الأكبر من الجناة الذين

¹ لزرق سجيدة 2013 "التنشئة الاجتماعية الوالدية وجنوح الأحداث" رسالة ماجستير كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران الجزائر ص 07.

يصل أباؤهم الى المستوى التعليمي جامعي، إذ شكلت تلك الفئة ما نسبته 23,1% من أصل 13 جاني فقط من مجموع مرتكبي ومرتكبات جرائم السرقات داخل عمالة الدار البيضاء، ولم تسجل اغلب المقاطعات أية حالة ضمن هذا الصنف من الجناة، باستثناء مقاطعة الحي المحمدي والتي سجلت حالة واحدة مشكلة بها نسبة 7,7%، ومقاطعة سيدي عثمان ب 15,4%، ثم مقاطعة مولاي رشيد بنسبة 15,4%.

أما بخصوص الجناة الغير القاطنين داخل عمالة الدار البيضاء، فالملاحظ هو عدم خروجهم عن سيورة النتائج المحصل عليها بالنسبة للجناة من قاطني مقاطعات عمالة الدار البيضاء، فمن أصل أبوين أميين وصل حجم جناة جرائم السرقات الى 56 جاني وجانية، يليه 20 من الجناة المتوفر أباؤهم على المستوى الابتدائي، فيما المستوى الإعدادي الثانوي والجامعي فسجل كل واحد منها 5 من مجموع الجناة، ليأتي المستوى التعليمي الثانوي التأهيلي في المرتبة الأخيرة، إذ لم يتعدى عدد الجناة من أباؤ ضمن هذا المستوى 4 فقط. فالتباينات المجالية التي تميزت بالاختلاف بين كل المستويات التعليمية لأبوي جناة جرائم السرقات بالدار البيضاء، توضح بالملاموس العلاقة بين السلوك الإجرامي لدى مرتكبي هذه النوعية من الجرائم، وكيفية تأثرها بالمستويات التعليمية لأبائهم، فكلما ارتفع المستوى التعليمي لدى الأبوين، إلا وقل السلوك الإجرامي لدى أبنائهم من الجناة، ففئة المتعلمين هي الأكثر إدراكا ووعيا بمخاطر الجريمة والانحراف عموما.¹

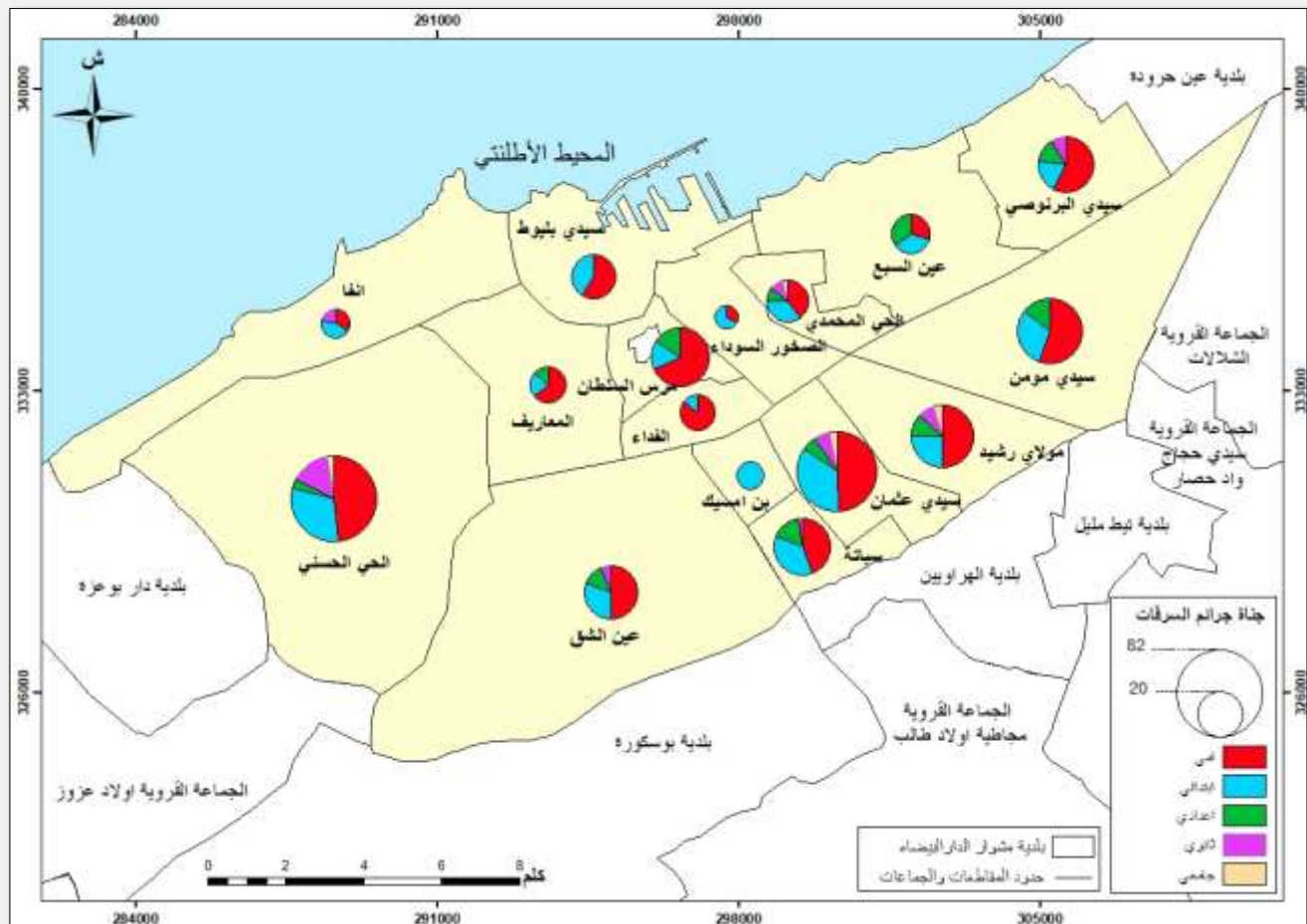
¹ باسم عبد العزيز، عمر العثمان 2014 "الجغرافية الاجتماعية مبادئ وأسس وتطبيقات" دار الوضاح الطبقة الأولى عمان الأردن ص 323.

الجدول رقم 1. المستوى التعليمي لأبوي الجاني وعلاقته بالسلوك الإجرامي لديه بحسب مقاطعات الدار البيضاء

الوحدات الإدارية	أمي	النسبة %	ابتدائي	النسبة %	إعدادي	النسبة %	ثانوي	النسبة %	جامعي	النسبة %	المجموع
بن امسيك	0	0	8	100	0	0	0	0	0	0	8
اسباطة	16	44,4	13	36,1	6	16,7	1	2,8	0	0	36
سيدي البرنوصي	20	57,1	7	20	5	14,3	3	8,6	0	0	35
سيدي مومن	26	55,3	14	29,8	7	14,9	0	0	0	0	47
الحي الحسني	39	47,6	25	30,5	3	3,7	12	14,6	3	3,7	82
عين الشق	16	50	10	31,3	4	12,5	2	6,3	0	0	32
عين السبع	5	29,4	6	35,3	6	35,3	0	0	0	0	17
الحي المحمدي	8	40	7	35	2	10	2	10	1	5	20
الصخور السوداء	2	33,3	4	66,7	0	0	0	0	0	0	6
الفداء	12	85,7	2	14,3	0	0	0	0	0	0	14
مرس السلطان	26	68,4	6	15,8	6	15,8	0	0	0	0	38
انفا	3	33,3	4	44,4	0	0	2	22,2	0	0	9
المعاريف	9	64,3	3	21,4	2	14,3	0	0	0	0	14
سيدي بليوط	13	59,1	9	40,9	0	0	0	0	0	0	22
سيدي عثمان	35	49,3	25	35,2	4	5,6	5	7	2	2,8	71
مولاي رشيد	22	50	11	25	5	11,4	4	9,1	2	4,5	44
خارج عمالة الدار البيضاء	56	62,2	20	22,3	5	5,5	4	4,5	5	5,5	90
المجموع	308	52,5	174	29,8	55	9,5	35	6,0	13	2,2	585

المصدر: البحث الميداني 2020

الخريطة رقم 1. المستوى التعليمي لأبوي الجاني بحسب مقاطعات الدار البيضاء



المصدر: البحث الميداني 2020

II- الحالة الاجتماعية للوالدين وعلاقتها بالسلوك الإجرامي لدى الجناة

يتضح من بيانات الجدول رقم 2، أن نسبته 85,1% من مرتكبي جرائم السرقات بمدينة الدار البيضاء الحالة الاجتماعية لوالديهم تندرج ضمن الأب والأم مرتبطان، في حين أن نسبة 13,4% من مجموع الجناة من الأب والأم منفصلان، أما الجناة ممن أحد الوالدين متزوج بشخص آخر فلم تتعدى نسبتهم 2,4% فقط. فالملاحظ من خلال نتائج الاستمارة الميدانية المنجزة، أن الجناة الأحداث هم أكثر فئات مرتكبي جرائم السرقات أبوين منفصلين، ويعتبر هذا العامل من أهم الأسباب التي تؤدي بهذه الفئة لارتكاب أفعالها الإجرامية، فانفصال الأبوين يؤدي بنسبة كبيرة إلى الانفصال على الأبناء، مما يترتب عليه انحرافهم وممارستهم للأنشطة التي تتنافى مع عادات وتقاليد المجتمع الذي يعيشون فيه. أما فيما يخص التوزيع المجالي للحالة الاجتماعية للوالدين وعلاقتها بالسلوك الإجرامي لدى الأبناء الجناة بحسب الوحدات الإدارية لمدينة الدار البيضاء، فإن 13,9% من مرتكبي هذه الجرائم بمقاطعة الحي الحسني هم من فئة الأب والأم مرتبطان، وما نسبته 17,8% مشكلين من أب وأم منفصلان، في حين لم تسجل هذه المقاطعة أية حالة بخصوص الجناة من أبوين متزوجين من أشخاص آخرين، أما مقاطعة سيدي عثمان فإن النسبة الأكبر من الجناة داخلها هم من أب وأم مرتبطان والتي بلغت 12,93%، وفئة الأبوين منفصلين فإن نسبتهم قاربت 9,6%، في حين لم تعرف هي الأخرى أية حالة ضمن الجناة ممن أباءهم متزوجون من أشخاص آخرين، لتأتي مقاطعة سيدي مومن بعدها، إذ عرفت أعلى نسبة مقارنة مع باقي الوحدات الإدارية الأخرى فيما يخص الجناة من زواج الوالد على الوالدة أو العكس والتي فاقت 14,3%، فيما لم تتعدى نسبة 6,9% بالنسبة

لفئة الأب والأم منفصلان، و8% من أب وأم مرتبطان، في حين أن مقاطعة مرس السلطان عرفت نسبة 11% من أب وأم منفصلان، و6% من أبوين مرتبطان، ولم تسجل أية حالة في زواج الوالد على الوالدة أو العكس.

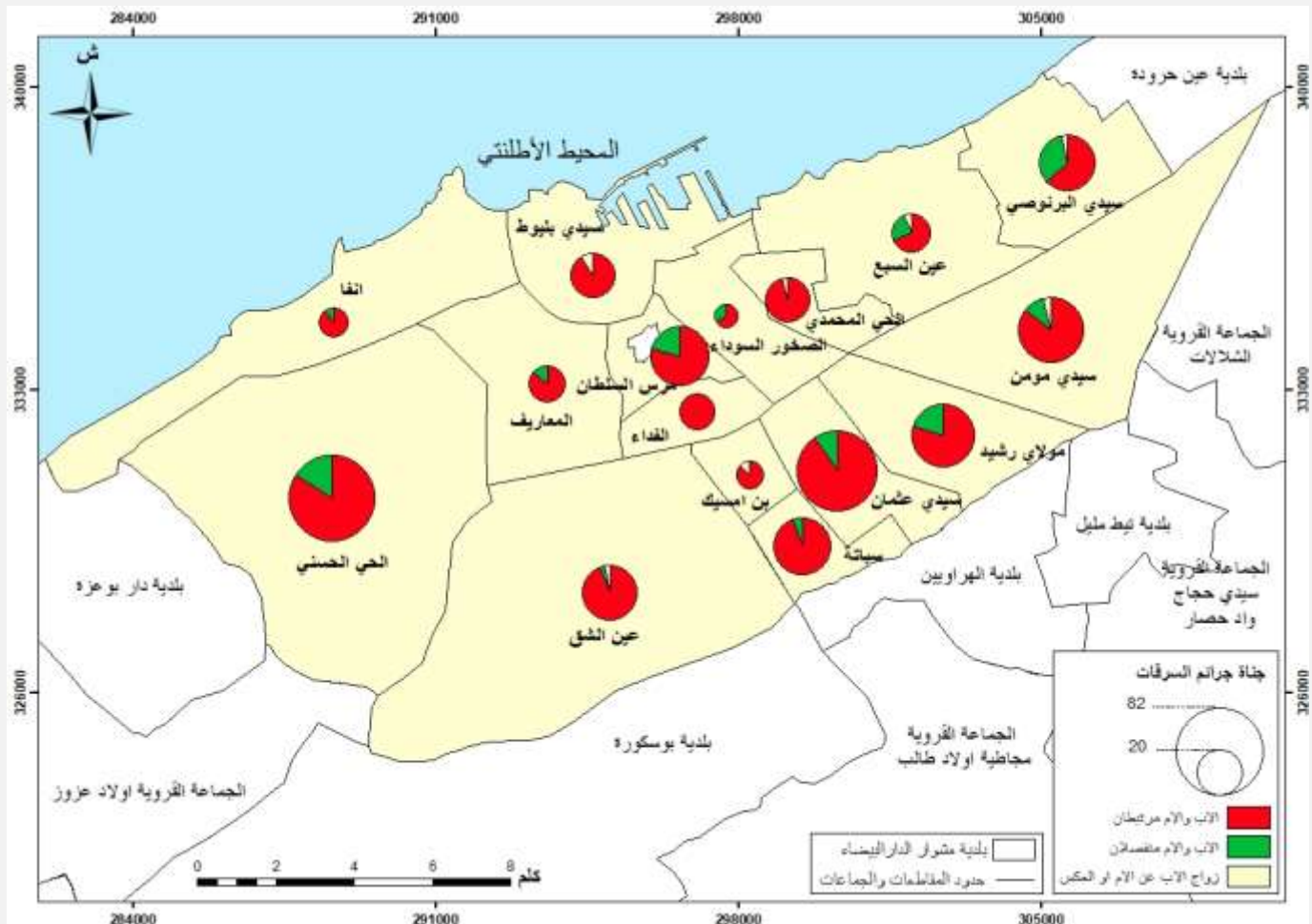
أما عن بقية الوحدات الإدارية المشكلة لعمالة الدار البيضاء، فإنها سجلت نفس التباين المجالي فيما يخص الحالة الاجتماعية للوالدين، والتي كانت من بين الأسباب التي أدت إلى ارتكاب هذه الفئات لهذه النوعية من الجرائم داخل المجال الترابي للدار البيضاء، الأمر نفسه بالنسبة للجنّة من القاطنين خارج مجال عمالة المدينة، والذين تباينت نسبهم بين مختلف الفئات، لكن الملاحظ هو أن زواج الوالد على الوالدة أو العكس، شكلوا نسبة مهمة جدا والتي فاقت 35,7%. وهي الأعلى إذا ما قورنت مع تمثيلية هذه الفئة داخل جل المقاطعات بالدار البيضاء، في حين شكل الجنّة من أبوين منفصلين 9,5%، وبنسبة 15,7% من أبوين مرتبطين، وهذا ما يوضح دور عامل التفكك الأسري الخاص بهذه النوعية من مرتكبي الجرائم في اقتراف جرائمهم، فانفصال الأبوين أدى إلى عدم مراقبة الأبناء، وبالتالي انعدام المراقبة والتتبع، وهو ما حدا بهم إلى التنقل من مدن اقامتهم الأصلية بالضواحي على الخصوص الى مدينة الدار البيضاء لممارسة أفعالهم الإجرامية من السرقات بمختلف أنواعها.

الجدول رقم 2. الحالة الاجتماعية للوالدين وعلاقتها بالسلوك الإجرامي لدى الجنّة بالدار البيضاء

الوحدات الإدارية	الأب والأم مرتبطان	النسبة %	الأب والأم منفصلان	النسبة %	زواج الوالد على الوالدة أو العكس	النسبة %	المجموع
ابن مسيك	7	41,	0	0	1	7,1	8
اسبطة	34	86,	2	2,6	0	0	36
سيدي البرنوصي	22	44,	12	15,4	1	7,1	35
سيدي مومن	40	0,8	5	6,4	2	14,3	47
الحي الحسني	69	913,	13	16,7	0	0	82
عين الشق	31	2,6	1	1,3	1	7,1	33
عين السبع	11	22,	4	5,1	1	7,1	16
الحي المحمدي	20	9,4	0	0	1	7,1	21
الصخور السوداء	4	0,8	2	2,6	0	0	6
الفداء	14	82,	0	0	0	0	14
مرس السلطان	30	0,6	8	10,3	0	0	38
انفا	8	61,	1	1,3	0	0	9
المعاريف	12	42,	2	2,6	0	0	14
سيدي بليوط	19	3,6	0	0	2	14,3	21
مولاي رشيد	35	0,7	9	11,5	0	0	44
سيدي عثمان	64	912,	7	9	0	0	71
خارج عمالة الدار البيضاء	78	6,51	7	5,9	5	35,7	90
المجموع	498	185,	73	4,31	14	42,	585

المصدر: البحث الميداني 2020

الخريطة رقم 2. الحالة الاجتماعية للوالدين وعلاقتها بالسلوك الإجرامي لدى الجناة بحسب مقاطعات الدار البيضاء

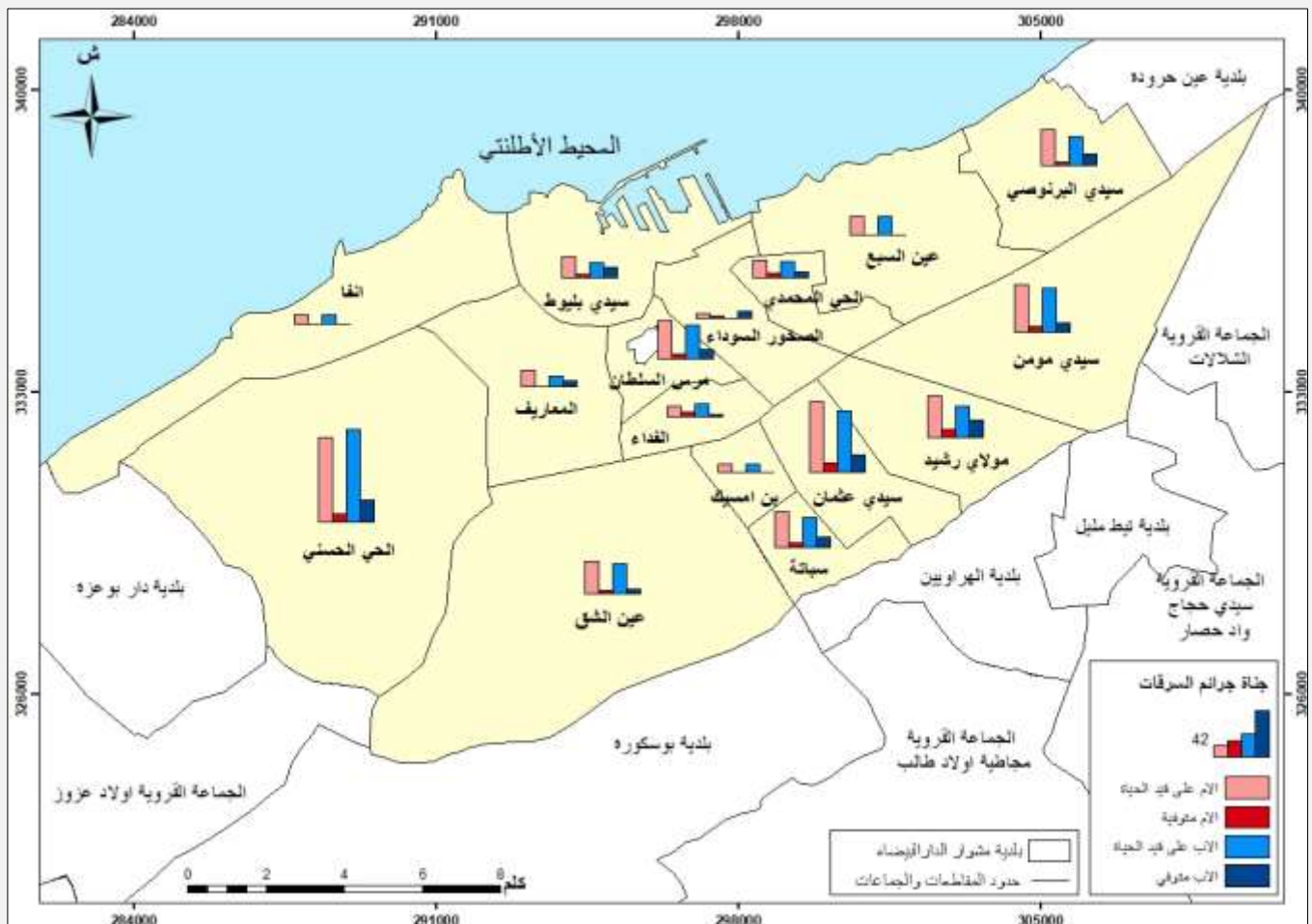


المصدر: البحث الميداني 2020

III- وفاة الأبوين أو أحدهما وعلاقته بالسلوك الإجرامي لدى الجناة

ذكرت العديد من الدراسات على وجود علاقة بين وفاة الأبوين أو أحدهما والسلوكات الإجرامية لدى الأبناء، لدى كان من الواجب العمل على الإحاطة بهذا الجانب خلال الدراسة الميدانية التي تم إنجازها، بحيث اتضح من بيانات الجدول رقم 3 أن ما نسبته 90% من مرتكبي جرائم السرقات أمهاتهم على قيد الحياة، وأن نسبة 10% فقط أمهاتهم متوفيات، في حين أن ما نسبته 76% من مرتكبي جرائم السرقات بمدينة الدار البيضاء من أبناء على قيد الحياة، فيما نسبة 23,4% المتبقية من أبناء متوفين، وهذا يعني أن وفاة الأبوين أو أحدهما له تأثير نسبي فقط على انحراف الأبناء، وهو ما جاء مخالفا لهذه الدراسات. أما فيما يخص التوزيع المجالي للجناة من أبوين متوفين أو أحدهما وعلاقته بالسلوك الإجرامي لديهم، فقد تبين أن أغلب الوحدات الإدارية المكونة لعمالة الدار البيضاء، قد شكلت فئة الجناة أبناءهم على قيد الحياة النسبة الأكبر من مجموع جناة هذه النوعية الإجرامية، في حين أن مرتكبي الجرائم الذين يعانون من وفاة أبويهم أو أحدهما في علاقة ذلك بسلوكهم الإجرامي فهم قلائل، وهذا ما أكد وبجلاء أن وفاة الوالدين له دور نسبي فقط في التأثير على السلوك الإجرامي بشكل عام لدى المستجوبين من مرتكبي جرائم السرقات بالدار البيضاء.

الجدول رقم 3. وفاة الأبوين أو أحدهما وعلاقته بالسلوك الإجرامي لدى الجناة بحسب مقاطعات الدار البيضاء



المصدر: البحث الميداني 2020

IV- السوابق الجنائية للوالد

يتضح من الجدول رقم 4 أن ما نسبته 12,6% فقط من مرتكبي جرائم السرقات بمدينة الدار البيضاء، من آباء سبق أن توبعوا بأحد القضايا أو ذو سوابق جنائية، بينما أكثر من 87,4% لم يسبق لأبائهم أن تمت إدانتهم أو محاكمتهم بجرائم جنائية، وهو ما يؤكد عن عدم تبوُّث العلاقة بين السابقة الجنائية للوالد وبين السلوك الإجرامي للجاني، فارتفاع معدلات مرتكبي جرائم السرقات من آباء لا توجد لديهم سوابق جنائية يعزى سببه الأساسي في ذلك إلى عدم مقدرة الآباء على التحكم في تصرفات أبنائهم، ومنه كفهم على سلوكياتهم المخالفة للقانون.

الجدول رقم 4. توزيع جناة جرائم السرقات حسب السوابق الجنائية للوالد من عدمها

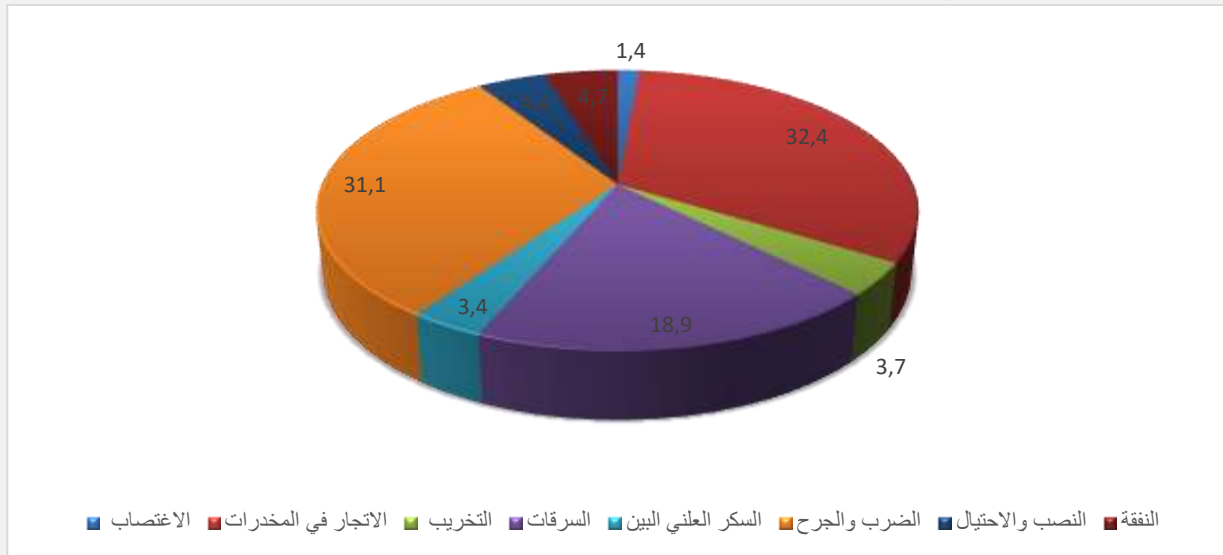
النسبة %	المجموع	النسبة %	الأحداث	النسبة %	البالغين	وجود سوابق جنائية للوالد
12,6	74	19,2	25	10,8	49	نعم
87,4	511	80,8	105	89,2	406	لا
100	585	22,2	130	77,8	455	المجموع

المصدر: البحث الميداني 2020

٧- نوع السابقة الجنائية للوالد

يتبن من خلال معطيات الرسم البياني رقم 1 أن نوعية الجرائم الأكثر ارتكاباً من طرف أباء جناة جرائم السرقات من عينة 12,6% التي أكدت على وجود سوابق جنائية للوالد خلال مرحلة البحث الميداني، هم من مرتكبي جرائم الاتجار في المخدرات بنسبة 32,4%، وجرائم الضرب والجرح ب 31,1%، في حين شكل الآباء من مرتكبي نفس نوعية جرائم أبنائهم وهي السرقات نسبة 18,9%.

الرسم البياني رقم 1. التوزيع النسبي لوالد مرتكبي جرائم السرقات حسب الأنواع الإجرامية



المصدر: البحث الميداني 2020

٧١- حجم الأسرة وعلاقته بالسلوك الإجرامي لدى مرتكبي جرائم السرقات بمقاطعات الدار البيضاء

يعد حجم الأسرة من المتغيرات الديموغرافية التي تتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والحضرية، كالخصوبة والمهنة والمستوى التعليمي، بالإضافة إلى نمط السكن ونوعيته¹، ويعتبر حجم الأسرة ظاهرة غير مستقرة زمنياً ومجالياً وفي حالة تغير مستمرة تبعاً لمتغيرات الولادات والوفيات والهجرة².

فالأسر التي تتكون من عدد كبير من الأبناء تكون في غالب الأحيان ذات مستوى معيشي وتعليمي منخفض مما يضطرها لدفع أبنائها للعمل وترك الدراسة والتعليم، وبالتالي الاختلاط في مجال العمل بالأصدقاء وأقران السوء، كما أن لكبر حجم الأسرة أيضاً دور في ظهور الكثير من المشاكل العائلية والاقتصادية، إضافة إلى غياب أو ضعف القدرة على الضبط الاجتماعي لدى الآباء والأمهات بالنسبة إلى أبنائهم، ومنه خلق الحالات التي تتصف بالضائقة المالية والتي تدفع رب الأسرة إلى الانحراف والجنوح³. فالعينة من مرتكبي جرائم السرقات بالدار البيضاء، يتضح من خلالها كما هو مبين بالجدول 5 والخريطة 5 أن أعلى نسبة من مرتكبي جرائم السرقات تتألف أسرهم ما بين 4 و 6 أفراد بنسبة بلغت حوالي 56,0% من إجمالي كلي بلغ 327 من الجناة، تلمها في المرتبة الثانية بعدد أفراد الأسرة التي تتكون من 7 أشخاص فأكثر ب 140 أي بنسبة

¹ سهاونة فوزي 1982 "مبادئ الديموغرافية" المطبعة الأردنية، الطبعة الثانية، الأردن ص152.

² ناجي سهم ريسن 2007 "حجم الأسرة في محافظة واسط (دراسة في جغرافية السكان)" مجلة كلية الآداب، جامعة الكوفة، العدد الثاني.

³ مضر خليل العمر، محمد احمد عقله المومني 2000 "التركيب الاجتماعي للمدينة والجريمة" الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع ص 92.

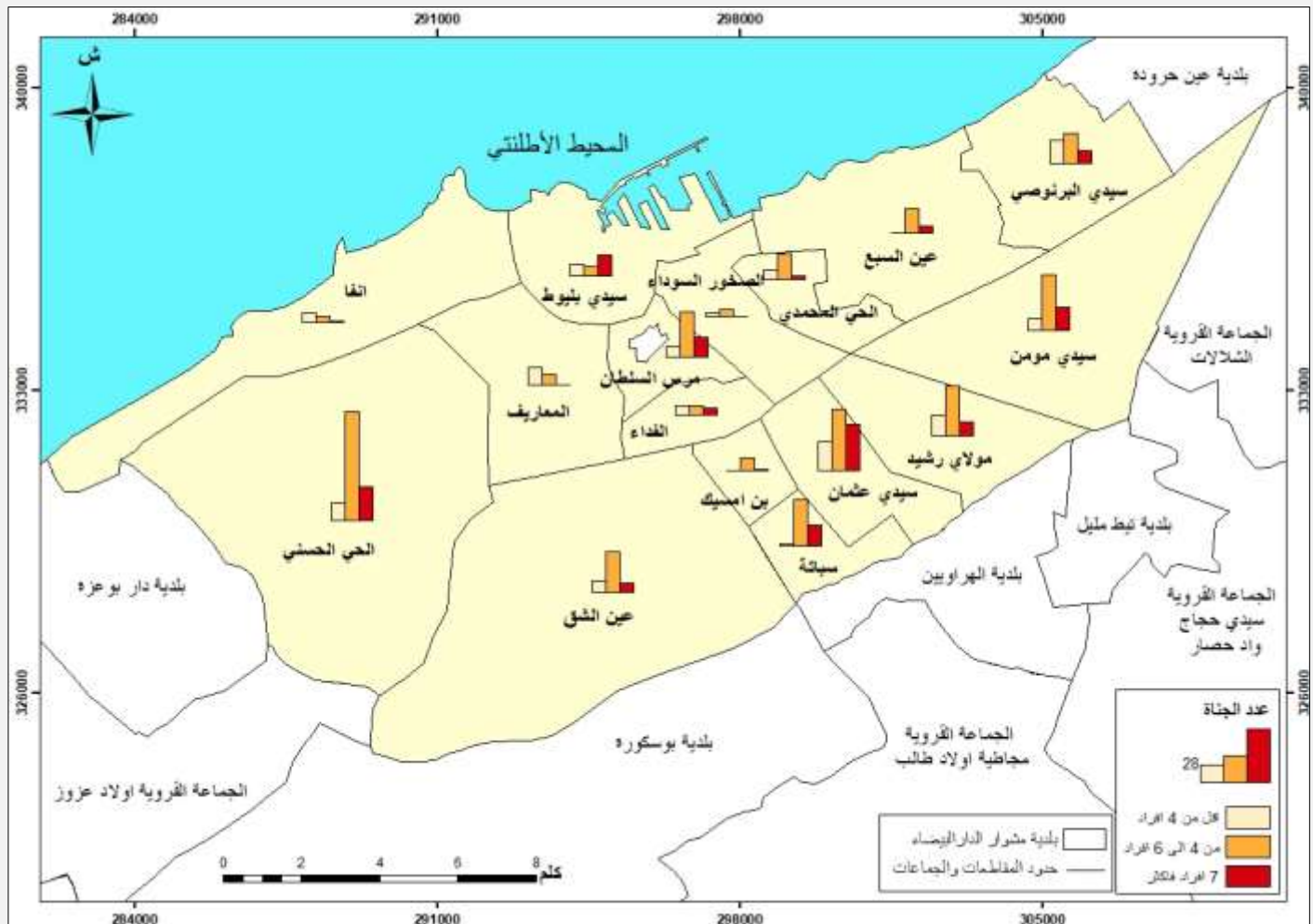
تمثل 24%، بينما نالت الأسر التي يتراوح عدد أفرادها أقل من 4 نسبة بلغت 20,0% بواقع 118 جاني وجانية. ويستنتج مما سبق بأن أكثر من نصف مرتكبي جرائم السرقات بالدار البيضاء أفراد عائلاتهم بين 4 و6، ومما يزيد الأمر سوءاً وتعقيداً أن هذه الأسر زيادة على كبر حجمها فهي تسكن في منازل معظمها شقق صغيرة من السكن الاقتصادي، ومنازل ببعض الأحياء العشوائية، والتي تمثل مناطق شعبية ذات كثافة سكانية كبيرة، وتفتقر إلى الخدمات الضرورية.

الجدول رقم 5. حجم الأسر الخاصة بالجناة من مرتكبي جرائم السرقات حسب مقاطعات الدار البيضاء

المجموع	حجم الأسرة في المنزل الواحد						الوحدات الادارية
	النسبة %	7 فأكثر	النسبة %	من 4 إلى 6 أفراد	النسبة %	اقل من 4 أفراد	
8	12,5	1	87,5	7	0	0	بن أمسيك
36	30,6	11	66,7	24	2,8	1	اسيطة
35	20	7	45,7	16	34,3	12	سيدي البرنوصي
47	25,5	12	61,7	29	12,8	6	سيدي مومن
82	20,7	17	68,3	56	11,0	9	الحي الحسني
32	15,6	5	65,6	21	18,8	6	عين الشق
20	10	2	65	13	25	5	الحي المحمدي
17	23,5	4	76,5	13	0	0	عين السبع
6	0	0	66,7	4	33,3	2	الصخور السوداء
14	28,6	4	35,7	5	35,7	5	الفداء
38	26,3	10	60,5	23	13,2	5	مرس السلطان
9	11,1	1	33,3	3	55,6	5	انفا
14	0	0	35,7	5	64,3	9	المعاريف
22	50	11	22,7	5	27,3	6	سيدي بليوط
71	33,8	24	45,1	32	21,1	15	سيدي عثمان
44	15,9	7	59,1	26	25	11	مولاي رشيد
90	24,4	24	53,8	45	21,8	21	خارج عمالة الدار البيضاء
585	24,0	140	56,0	327	20,0	118	المجموع

المصدر: البحث الميداني 2020

الخريطة رقم 5. توزيع حجم الأسرة وعلاقته بالسلوك الإجرامي لدى جناة جرائم السرقات



المصدر: البحث الميداني 2020

إن تراجع حجم الاسر لدى جناة العينة المستجوبة ساهمت فيه مجموعة من العوامل، منها ما يرتبط بالتطور الديمغرافي الذي سار في اتجاه تقلص معدل الخصوبة وعدد الصغار. ومنها ما يرتبط بالوضع الاجتماعي المتمثل على الخصوص في البحث عن مزيد من الاستقلالية، والعزوف عن التساكن، والميل إلى التخلي عن الأسرة الأبوية، ولا تقتصر هذه الحالة على الأزواج بل تمتد إلى العازبين والمطلقين والأرامل، وقد يرافقها ظهور أسر لا قرابة عائلية بين أفرادها، كما أن من العوامل الأخرى ما يرتبط بالوضع الاقتصادي، كارتفاع مستوى عيش شريحة من أفراد المجتمع وخروج المرأة للعمل أو بالوضع الثقافي والنفسي. ويتفاوت تأثير هذه العوامل داخل المجال الحضري، وهو ما يلاحظ بمقاطعات مدينة الدار البيضاء، حيث عدد الجناة الذين يتسم نمط توزيع أسرهم بالمحدود شكوا نواة تتكون فقط من مقاطعات أنفا والمعاريف والصحور السوداء، وهي الوحدات الإدارية نفسها التي تعرف تواجد عدد منخفض من مرتكبي جرائم السرقات من العينة المستجوبة. وإذا كان توزيع الأسر الصغيرة يتماشى إلى حد كبير مع توزيع الفئات السوسيو مهنية والمستوى التعليمي، فإن ذلك لا ينبغي أن يسقطنا في مسألة الحتمية، لأن المناطق التي ترتفع فيها تمثيلية هذه الأسر تعرف ظروفًا أخرى تفسر هذا الارتفاع. صحيح أن الارتباط الإحصائي قوي وموجب بين متغير حجم الأسر الصغيرة وانخفاض وارتفاع حجم مرتكبي جرائم السرقات، لكنه أيضا يظل قويا نسبيا بين هذا المتغير ومتغيرات اجتماعية أخرى على الخصوص، أما تلك المتعلقة بارتفاع

نسبة الطلاق والتمرل وبالأسر المكترية للمسكن والأسر التي تقيم بمساكن قديمة، والتي عرفت نزوحاً لعدد من أفرادها مما تساهم في تقلص أحجامها.

النتائج

- 1- أثبتت الدراسة الميدانية المنجزة على أن جناة جرائم السرقات بمدينة الدار البيضاء من أبوين أميين هم الأكثر تمثيلية بأكثر من نصف العينة بـ 52,5%، في حين لم تتجاوز النسبة 2,2% فقط من أبوين مستواهم التعليمي جامعي. فيما تباينت المستويات التعليمية الأخرى، بين 29,8% لمستوى الأبوين ابتدائي، و 9,5% اعدادي، أما الثانوي التأهيلي فلم تتجاوز نسبتهم 6,0%.
- 2- اتضح من الدراسة أن الجناة من أبوين منفصلين بسبب طلاقهما أو مغادرة أحدهما بيت الزوجية لم تتعدى نسبتهم 13,4%، أما الجناة من أحد الوالدين متزوج بشخص آخر فنسبتهم 2,4% فقط، في حين كانت النسبة الأعلى 85,1% من مرتكبي جرائم السرقات بمدينة الدار البيضاء الحالة الاجتماعية لوالديهم تندرج ضمن الأب والأم مرتبطان.
- 3- أظهرت الدراسة أن عدد الجناة من أبوين على قيد الحياة مرتفعة مقارنة مع أبوين متوفيين، على الرغم من اختلافهما في النسب الخاصة بالأمهات والأباء، الشيء الذي يوضح باللموس أن الفعل الإجرامي لدى مرتكبي جرائم السرقات بالدار البيضاء لا يرتبط بوفاة الأبوين أو أحدهما، وإنما مرتبط بعوامل أخرى، أساسها سوسيواقتصادي، إضافة إلى الإدمان على المخدرات، ومناطق سكن هذه الفئة المجتمعية.
- 4- بينت الدراسة أن جناة جرائم السرقات من أباء سبق أن توبعوا بأحد القضايا أو ذو سوابق جنائية لم تتجاوز نسبتهم 12,6% فقط، فيما تعدت النسبة 87,4% ممن لم يسبق لأبائهم أن تمت إدانتهم أو محاكمتهم بجرائم جنائية، الشيء الذي يوضح باللموس عدم تأثير مرتكبي هذه الأنواع الإجرامية بإمكانية وجود سوابق جنائية لأبائهم.

المصادر

بالعربية

- 1- لزرقي سجيدة 2013 "التنشئة الاجتماعية الوالدية وجنوح الأحداث" رسالة ماجستير كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران الجزائر.
- 2- باسم عبد العزيز، عمر العثمان 2014 "الجغرافية الاجتماعية: مبادئ وأسس وتطبيقات" دار الوضاح الطبقة الأولى، عمان الأردن.
- 3- تماضر حسون والرفاعي حسين "المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها" دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض المملكة العربية السعودية.
- 4- سهاونة فوزي 1982 "مبادئ الديموغرافية" المطبعة الأردنية، الطبعة الثانية، الأردن.
- 5- ناجي سهم رسن 2007 "حجم الأسرة في محافظة واسط (دراسة في جغرافية السكان)" مجلة كلية الآداب، العدد الثاني، جامعة الكوفة.
- 6- مضر خليل العمر، عقله المومني محمد احمد 2000 "التركيب الاجتماعي للمدينة والجريمة" الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع.

القطاع السياحي بالساحل الشفشاوني ودوره في التنمية المحلية

عبد الوهاب السحيبي

حاصل على شهادة الدكتوراه في الآداب، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان.

shaimiabdelwahab78@gmail.com

ملخص

يعتبر الساحل الشفشاوني من بين أهم الوجهات السياحية بالمملكة المغربية، حيث يعرف رواجاً سياحياً ملحوظاً بفضل مؤهلاته الطبيعية، خاصة شواطئه الممتدة التي تستقطب عدداً كبيراً من الزوار من مختلف مدن المغرب وكذلك الأجانب لاسيما في فصل الصيف. هذه الدينامية السياحية تُنعش العديد من الأنشطة الاقتصادية في المنطقة، لذلك يعتبر فصل الصيف بساحل إقليم شفشاون الفصل الأهم للسكان حيث يندر عليها مداخيل مهمة نظير الإقبال الكبير للسياح على شواطئها مما يخلق حركية اقتصادية ملموسة تساهم في تحقيق التنمية المحلية. لكل ذلك، سنسعى في هذه الدراسة الإحاطة بمختلف المقومات الطبيعية والثقافية والبشرية التي يزخر بها ساحل إقليم شفشاون، والتي تجعل منه قبلة سياحية وطنية ودولية مهمة. كذلك، سنحاول تسليط الضوء على مدى مساهمة هذا النشاط الاقتصادي الهام في تحقيق التنمية المحلية بمختلف أبعادها.

الكلمات المفتاحية: القطاع السياحي – التنمية المحلية – الساحل الشفشاوني – الأنشطة الاقتصادية

The tourism sector in the Chefchaouen coast and its role in local development

Abstract

The Chefchaouen coast is one of the most important tourist destinations in the Kingdom of Morocco, where it witnesses a remarkable tourism boom thanks to its natural resources, especially its extended beaches, which attract a large number of visitors from different cities in Morocco as well as foreigners, especially in the summer season.

This tourism dynamism revitalizes many economic activities in the region, so the summer season in the coast of Chefchaouen is considered the most important season for the population, as it generates important incomes due to the large number of tourists on its beaches, which creates a tangible economic movement that contributes to local development.

In this study, we will try to highlight the various natural, cultural and human resources that make the coast of Chefchaouen an important national and international tourist destination. We will also try to shed light on the extent to which this important economic activity contributes to local development in all its dimensions.

Keywords: Tourism Sector - Local Development - Chefchaouen Coast - Economic Activities

مقدمة

يمثل القطاع السياحي بالنسبة للمغرب قطاعا اقتصاديا محوريا. فخلال السنوات الأخيرة، تقوى رهبانه على القطاع السياحي، مما أفرز جملة من البرامج والمشاريع السياحية كان الهدف منها الانفتاح على السوق الدولية وتعزيز دور هذا القطاع في التنمية الاقتصادية للبلاد. بالإضافة إلى مشاريع همت تكوين العنصر البشري في هذا المجال عبر فتح تخصصات سياحية في مراكز التكوين المهني لفائدة الطلاب.

تصنف جهة طنجة تطوان الحسيمة من بين المناطق الساحلية التي تشهد إقبالا سياحيا مهما حيث تمتد شواطئها الذهبية من مدينة أصيلا غربا إلى مدينة السعيدية شرقا مروراً بشواطئ طنجة، وتطوان، وشفشاون، والحسيمة، والناظور. ينتعش هذا الساحل الممتد على حوالي 530 كلم، بفضل النشاط السياحي خاصة في فصل الصيف حيث تشهد شواطئه التي تتوفر على مؤهلات طبيعية وثقافية وتاريخية، رواجا تجاريا مهما واستقبالا كثيفا لمختلف السياح سواء الأجانب أو المغاربة.

يعتبر ساحل إقليم شفشاون الذي يضم ست جماعات ترابية قروية (تيزكان، واسطحة، وبني بوزرة، وأمتار، وبني اسميح، وامتيوة)، من بين أهم الوجهات السياحية الوطنية في المغرب وخاصة السياحة الشاطئية. بفضل رماله الذهبية وبعده عن الاكتظاظ الذي تعرفه معظم شواطئ المملكة، يعرف الساحل الشفشاوني حركية ونشاطا كبيرين خلال فصل الصيف بفعل الإقبال الكبير للزوار عليه، مما يترك أثرا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. وهذا ما دفعنا إلى طرح الإشكالية الآتية: ما هي حدود الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للنشاط السياحي بساحل إقليم شفشاون؟ ما هي أبرز التحديات التي تواجه القطاع السياحي بساحل إقليم شفشاون؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح الفرضيات الآتية:

- يتوفر الساحل الشفشاوني على مقومات سياحية متنوعة تساهم في تنشيط القطاع السياحي خصوصا الساحة الشاطئية؛
- تلعب السياحة دورا محوريا في تحريك الاقتصاد المحلي التضامني وخلق تنمية محلية مهمة؛
- يعاني القطاع السياحي بساحل إقليم شفشاون من عدة إكراهات وتحديات تحد من ديناميته الاقتصادية والتنموية.

1- توطين مجال الدراسة

يعتبر الساحل الشفشاوني إحدى الوجهات السياحية المهمة الواقعة على البحر المتوسط. فهو يمتد على تراب ست جماعات ترابية قروية، هي: تيزكان، واسطحة، وبني بوزرة، وأمتار، وبني اسميح، وامتيوة، ويقع بالجهة الشمالية لإقليم شفشاون، على مساحة إجمالية تقدر ب 728,34 كلم²، وذلك كما يوضح الجدول الآتي:

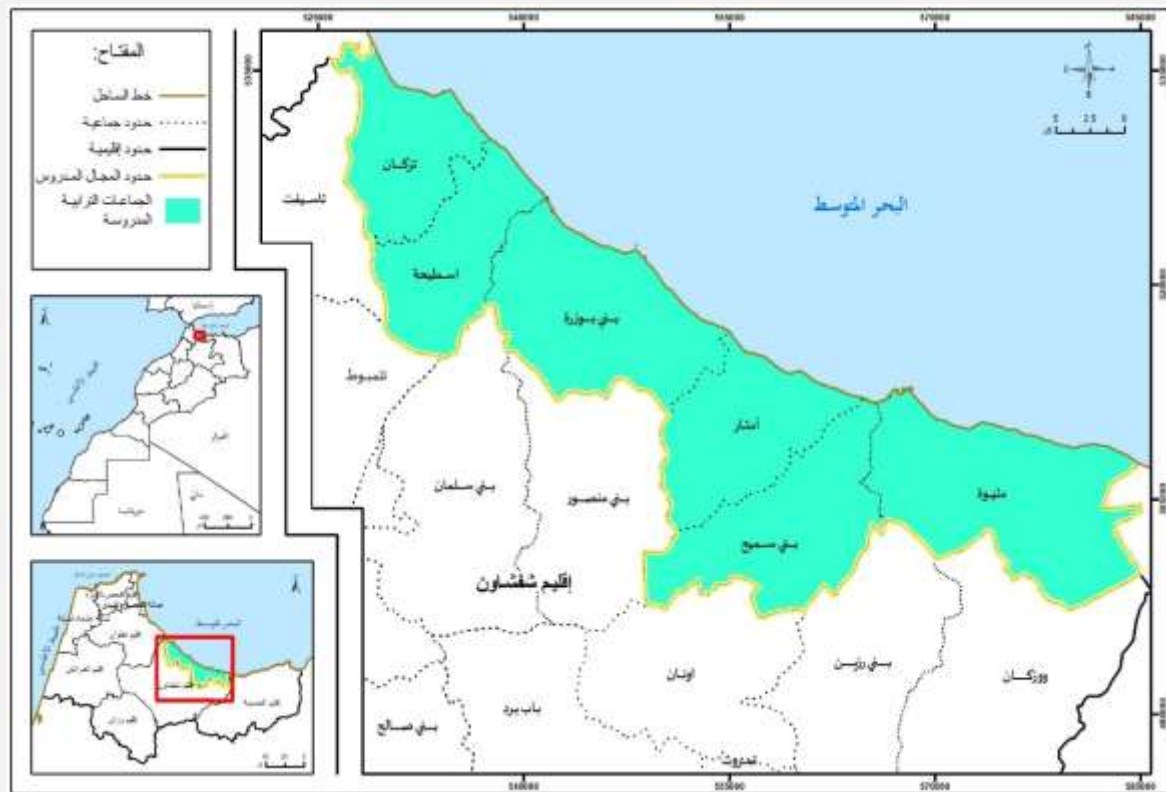
الجدول رقم 1: مساحات الجماعات الترابية المكونة لساحل إقليم شفشاون

المساحة ب: كلم ²	الجماعة
100,34	تيزكان
94,2	اسطريحة
166,2	بني بوزرة
106,57	أمتار
117,07	بني اسميح
144	متيوة
728,38	المجموع

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014/ معطيات برنامج عمل الجماعات الست المدروسة، 2022/2017

يجمع الساحل الشفشاوني بين عنصرين: عنصر جبلي وعنصر ساحلي منبسط، ما جعله مجالا جديرا بالدراسة. أسهم موقع المجال المدروس باعتباره يطل على البحر المتوسط في خلق دينامية سياحية، جعلها نقطة جذب سياحي مهم؛ ومرد ذلك إلى جودة شواطئه، ومساهمة المحور الطريقي المنجز سنة 2012 (الطريق الوطنية رقم 16)، في زيادة التعريف بالمنطقة وتسهيل الولوج إليها.

خريطة 1: توطين المجال المدروس



المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على معطيات إحصائية بعمالة إقليم شفشاون (2022)

يحد الساحل الشفشاوني، كما توضح الخريطة رقم 1، من الجهة الشمالية البحر الأبيض المتوسط، وإقليم الحسيمة من الجهة الشرقية، ومن الجهة الجنوبية تحده جماعات: تلمبوط، بني سلمان، بني منصور، أونان، بني الرزين وجماعة أوزكان، فيما تحده جماعة تاسيفت وإقليم تطوان من الجهة الغربية.

2- نتائج الدراسة

يتوفر الساحل الشفشاوني على مؤهلات طبيعية يمكن أن ترتقي به إلى قطب سياحي مهم بالمجال الساحلي المتوسطي المغربي. غير أنه لا يمكننا الاعتماد على هذا الجانب لوحده في عملية الاستقطاب السياحي، إذ لابد من توفر الظروف الضرورية لتحفيز الزوار للتوافد على هذا المجال، خاصة بنيات الاستقبال السياحي التي تعد القاعدة الأساسية داخل المنظومة السياحية بشكل عام. تعمل التجهيزات الأساسية مطاعم وبنية تحتية ومقومات لوجيستكية، من جهة على جذب السياح من مختلف المناطق بتوفير وسائل الترفيه والراحة، ومن جهة ثانية تساهم على امتصاص أعداد الوافدين على المجال وتثبيتهم لمدة زمنية مهمة تستفيد على إثرها المنطقة من عائداتهم.

إن تواجد الساحل الشفشاوني بالقرب من مدن ذات استقطاب سياحي كبير على الصعيد الوطني سواء المرتبطة بالسياحة الشاطئية (شواطئ: واد لاو، مارتيل، الحسيمة...)، أو السياحة الثقافية (شفشاون)، أو السياحة الجبلية (أقشور)، يجعلها في منافسة شديدة مع هذه المناطق لجذب واستقطاب أكبر عدد من السياح خاصة في فصل الصيف. ولتشجيع السياح على زيارة الساحل الشفشاوني والإقامة به، يتطلب الأمر بذل جهود كبيرة للنهوض بهذا النشاط الذي تعول عليها الساكنة كثيرا لخلق رواج تجاري ولو موسميا (في فصل الصيف)، خاصة على مستوى توفير وتطوير بنيات الاستقبال السياحي كتدعيم الشبكة الطرقية.

يتميز ساحل إقليم شفشاون ببنية طرقية هشة مما يحد من تنمية النشاط السياحي به ومواجهات التحديات التي تواجهه خاصة المنافسة الشديدة من المجالات السياحية المحاذية له. فإذا أخذنا بعين الاعتبار طول المسالك المتواجدة فوق تراب الجماعات التي تفوق مساحتها 728,38 كلم²، نجد مقطعا طريقيا وحيدا في المنطقة هو الممتد على مسافة 80 كلم للطريق الوطنية رقم 16 والمار على الجزء الشمالي للجماعات، إضافة إلى ثلاث طرق إقليمية، وهي كالآتي:

- طريق إقليمية تحمل رقم 4111، تربط بين مركز بواحمد ومركز خميس المضيق (جماعة بني سلمان) حيث الطريق الوطنية رقم 2؛
- طريق إقليمية تحمل رقم 4113 تربط بين مركز الجهة ومركز بني اسميح وبني رزين؛
- طريق إقليمية تحمل رقم 4115، تربط بين مركز الجهة ومركز بني رزين عبر مركز أوزكان.

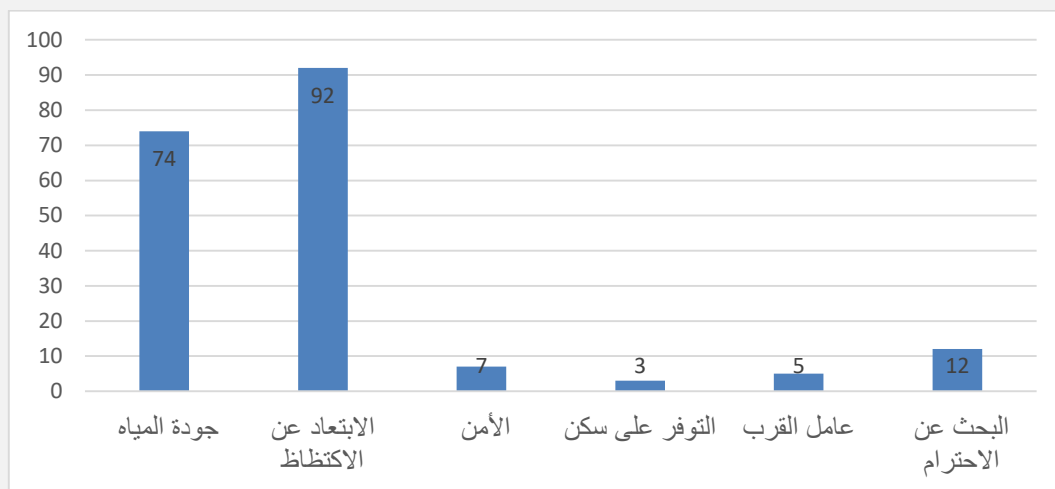
[illegible]

3- يتمتع الساحل الشفشاوني بمؤهلات سياحية مهمة

1.3 السياحة الشاطئية

يمتاز الساحل الشفشاوني بمؤهلات سياحية مهمة، حيث يتوفر على شواطئ رفيعة تستقطب سنوياً أعداداً كبيرة من المصطافين. وقد ازداد الإقبال على شواطئ المجال المدروس بعد تهيئة الطريق الوطنية رقم 16 الرابطة بين طنجة والسعيدية. وتعود أسباب اختيار المصطافين لشواطئ ساحل إقليم شفشاون، أساساً، إلى البعد عن الاكتظاظ بشواطئ مارتيل والمضيق ووادي لو، وكذا لجودة المياه بها.

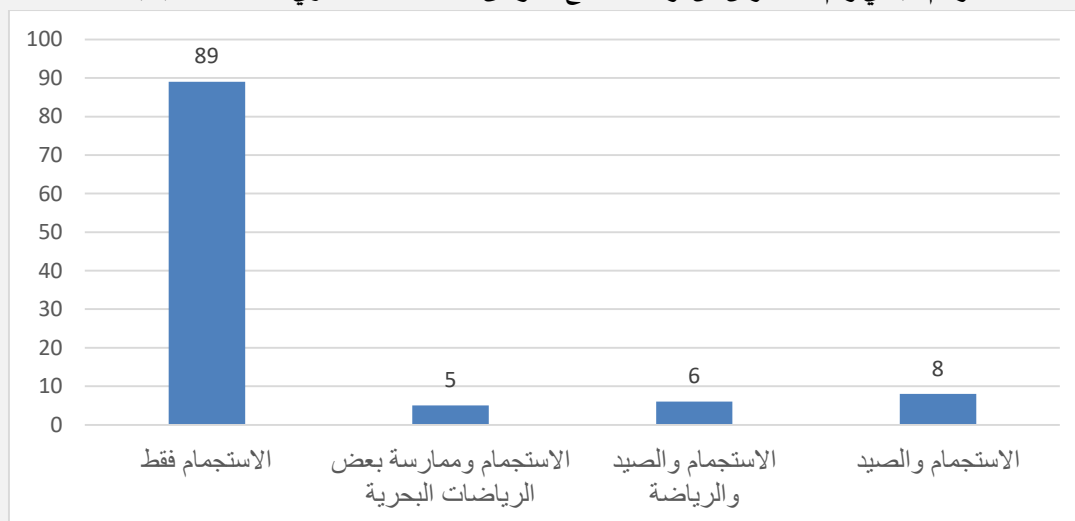
الرسم البياني رقم 1: دواعي اختيار السياح لشواطئ الساحل الشفشاوني سنة 2022



المصدر: استغلال شخصي لنتائج العمل الميداني، 2022

جل من يترددون على شواطئ المجال المدروس، يقصدونها بهدف الاستجمام والسياحة، بينما تبقى فئة من يقصدونها بهدف أمور أخرى كالرياضات البحرية وعلى رأسها ركوب الدراجات البحرية، محدودة جدا، وذلك كما يوضح الشكل الآتي:

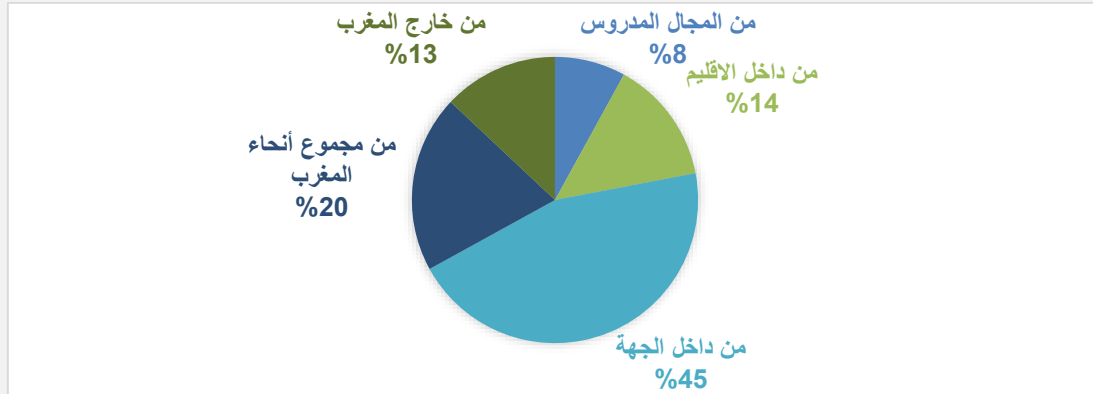
الرسم البياني رقم 2: الغرض من ارتياد السياح لشواطئ الساحل الشفشاوني سنة 2022 (%)



المصدر: استغلال شخصي لنتائج العمل الميداني، 2022

جل الوافدين على شواطئ الجماعات الترابية الساحلية لإقليم شفشاون بغرض الاصطياف قادمون من مناطق مختلفة بالمغرب، حيث لا يشكل المصطافون المحليون سوى 8 % من مجموع الرواد. وتعكس هذه النسبة مدى الطلب الخارجي لإقليم شفشاون، حيث تتوزع النسب المتبقية منهم ما بين المغرب وخارجه وذلك كما يبين الشكل:

الرسم البياني رقم 3: الأصول الجغرافية لسياح شواطئ الساحل الشفشاوني سنة 2022

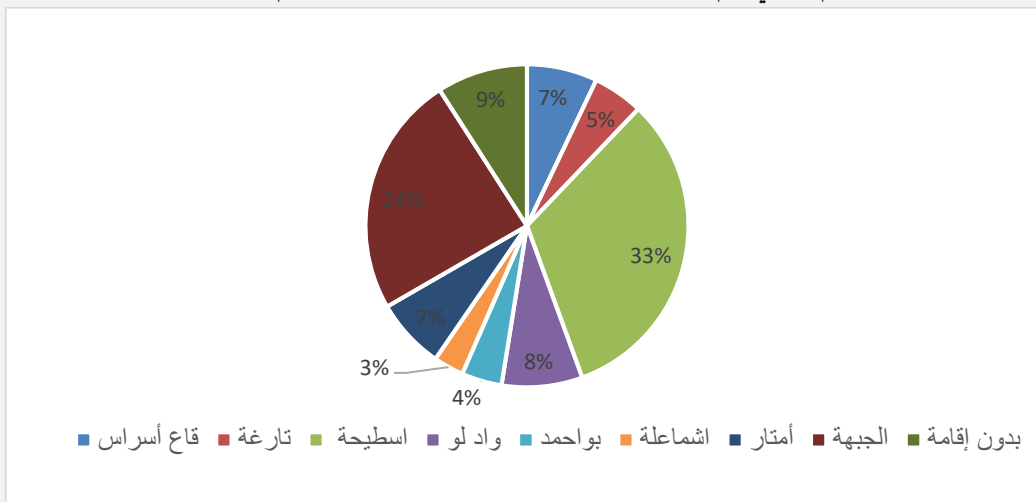


المصدر: استغلال شخصي لنتائج العمل الميداني، يوليوز/غشت 2022

من خلال الرسم البياني، يتضح أن جهة طنجة تطوان الحسيمة بما في ذلك إقليم شفشاون، تحتل الصدارة من حيث عدد المصطافين الوافدين على شواطئ المجال المدروس بنسبة تقدر بـ 45 %، كما يحتل الوافدون من مجموع أنحاء المغرب نسبة مهمة تقدر بحوالي 20 %، وتعكس هذه النسب الإشعاع الوطني الذي بدأت تأخذه شواطئ السفح الساحلي لإقليم شفشاون. زيادة على التوافدات من مناطق مختلفة من داخل المغرب، تعرف شواطئ الجماعات الترابية الساحلية لإقليم شفشاون قدوم للمصطافين من خارج المغرب تقدر بحوالي 13 % جهم من فرنسا واسبانيا.

أما على مستوى مكان الإقامة، فيتخذ معظم المصطافين من مراكز الجماعات الترابية الساحلية لإقليم شفشاون مكانا لإقامتهم. كما أن إشعاع مركزي اسطيحة والجهة يمتد للمناطق المجاورة الشيء الذي جعلهما يشهدان توافدات قصد الإقامة من شواطئ قاع أسراس وتارغة وجنان النيش واعران وأمتار وتغسة... في حين يشكل المصطافون الذين ليس لهم مكان إقامة أي أنهم يقضون يوم اصطياف واحد دون مبيت حوالي 9 %.

الرسم البياني رقم 4: مكان إقامة المصطافين بشواطئ ساحل إقليم شفشاون سنة 2022 (%)

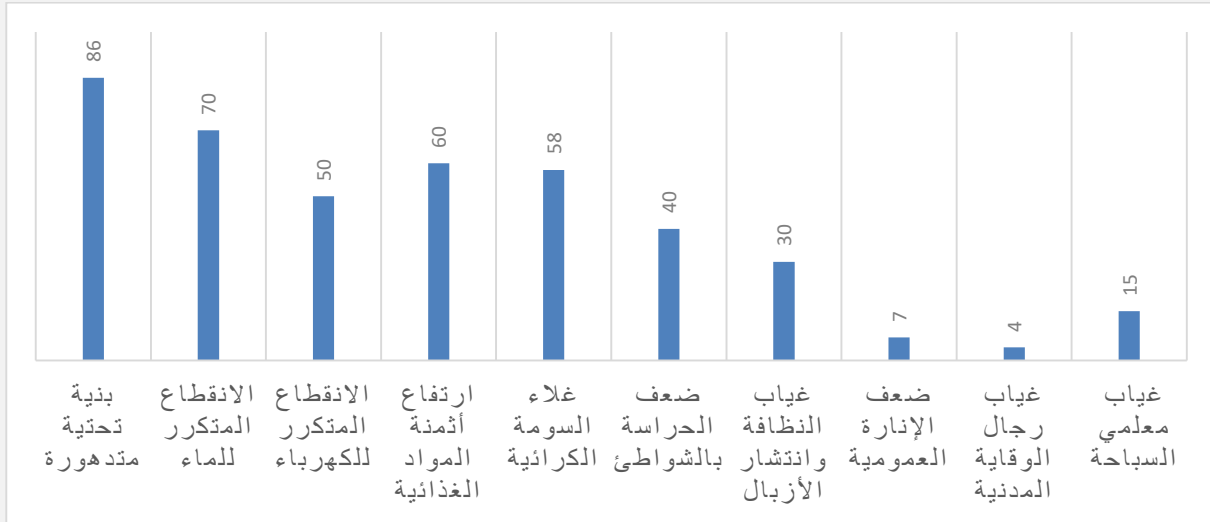


المصدر: استغلال شخصي لنتائج العمل الميداني، يوليوز/غشت 2022

ورغم جودة مياه البحر والهدوء المميز لشواطئ الساحل الشفشاوني إلا أنها تعاني من عدة مشاكل وصعوبات تحول دون تحويله إلى وجهة متميزة للسياحة الشاطئية ببلادنا. وحتى لا نكون بصدد إعطاء صورة قاتمة عن واقع السياحة

بالجماعات الترابية الساحلية لإقليم شفشاون، يظهر الشكل أسفله أبرز المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي بمجالنا المدروس وذلك وفق نتائج العمل الميداني.

الرسم البياني رقم 5: المشاكل التي تعاني منها السياحة الشاطئية سنة 2022



المصدر: استغلال شخصي لنتائج العمل الميداني غشت 2022

من بين أبرز الصعوبات والمشاكل التي تواجه السياحة الشاطئية بساحل إقليم شفشاون، نجد ضعف البنية التحتية وانعدام التجهيزات السياحية، حيث صرح 86 % من المصطافين أن التجهيزات والبنية التحتية المتواجدة بالشواطئ لا تليق بإشعاع المنطقة السياحي؛ كيف يعقل أن لا نجد في مراكز الجماعات المعنية بالدراسة (باستثناء الجهة مركز جماعة متيوة) وكالة بنكية واحدة عدا وكالة بريد المغرب بمركز اسطيحة والتي بدورها تعاني العديد من المشاكل تتعلق بضعف التغطية وشباك في أغلب الأوقات معطل؟ هذا الأمر يحتم على المصطافين قطع مسافة طويلة قد تصل إلى 80 كلم لسحب نقودهم من أقرب مركز هو واد لو.

من الأمور التي يعاني منها المصطافون كذلك، هو الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشرب والكهرباء خاصة في فصل الصيف. ينضاف إلى ذلك غياب الإنارة العمومية بأغلب الشوارع. كما يشتكي عموم المصطافين من كثرة الأزبال وانعدام النظافة بالشواطئ وبمراكز الجماعات على حد سواء.

هذا وتشهد المراكز القروية في فصل الصيف ارتفاعا صاروخيا في أسعار المواد الغذائية، فقد اشتكى 60 % من المصطافين من غلاء أثمان هذه المواد، الشيء الذي جعل البعض يفضل اقتناء حاجياته الضرورية من مدينة واد لو عوض مراكز الجماعات الترابية. وليست المواد الغذائية بمفردها من تعرف ارتفاعا كبيرا بل يرافقها كذلك ارتفاعا صاروخيا في ثمن التنقل من وإلى مراكز الجماعات الترابية الساحلية لإقليم شفشاون.

علاقة بالمشاكل والصعوبات التي تعاني منها السياحة الشاطئية بالجماعات الترابية الساحلية لإقليم شفشاون، لا يفوتنا أن نذكر بالارتفاع الذي تشهده أثمان المنازل المعدة للكراء، خاصة في ظل غياب أي وحدة فندقية في المنطقة. وهذا الأمر ينعكس بشكل سلبي على أعداد الوافدين، على اعتبار أن جل المستجوبين يشكون لهيب أسعار الكراء على طول الشريط الساحلي المتوسطي.

تزرخ السياحة الشاطئية بالسفح الساحلي لإقليم شفشاون بإمكانيات تخول لها أن تلعب دورا هاما في تنشيط الدورة الاقتصادية؛ وبعد الوقوف على الإكراهات والمعيقات التي تعترض نمو هذا النشاط الاقتصادي في المنطقة، سنمر في المحور الموالي إلى دراسة نوع سياحي آخر لا يقل أهمية عن السياحة الشاطئية، ويتعلق الأمر بالسياحة الجبلية خاصة مع توفر جبال الساحل الشفشاوني على مؤهلات طبيعية غنية نذكر منها المؤهلات التي يقدمها واد القنار الذي أضى قبلة سياحة وطنية ودولية جد هامة.

3.2 السياحة الجبلية بالساحل الشفشاوني

يعتبر القطاع السياحي من بين أهم ركائز الاقتصاد الوطني، غير أن اعتماده على الأنواع السياحية التقليدية التي تتسم بالموسمية كالسياحة الشاطئية جعل القطاع يغلب عليه طابع الموسمية ما يؤثر بدرجة كبيرة على مداخيله. من هذا المنطلق، امتد الاهتمام على المستوى الوطني ليشمل مجالات جد نائية كالجبال التي تتوفر على مؤهلات سياحية مهمة يمكن الاستفادة منها في تطوير هذا النشاط الذي أصبح ينظر إليه كحلقة أساسية في تنمية هذه المناطق، لما تتوفر عليه من مؤهلات تخدم القطاع. لعل أهمها الثروات المائية والغابوية والحيوانية، زيادة على أنماط العيش المتباينة والتقاليد العريقة التي يتميز بها سكان الجبال¹.

تشكل الثروات الطبيعية وتراث المنطقة، أهم منتج يتم تقديمه للتعريف بهذه القبلة السياحية الجديدة التي تستقطب السياح المهتمين بالمغامرة والاكتشاف وكذا ممارسي الرياضات الجبلية، كالترحلق على الثلوج وتسلق قمم الجبال... ويتطلب ذلك زيادة على الحفاظ على البيئة "العمل على ترقية الثقافة والتراث المحليين، وذلك من خلال التحسيس والتوعية بعملية تأهيل الموارد البشرية من خلال ترشيد التعامل مع المحيط المباشر"².

ستساهم السياحة الجبلية بما لا شك فيه، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المستقبلية، وذلك عبر إيجاد فرص جديدة للعمل مدرة للدخل بالنسبة للسكان المحلية داخل مواطنهم الأصلية، وهو ما سيققل من حدة الفقر والبطالة والعزلة التي يعاني منها هؤلاء في هذه المجالات؛ هذا الأمر سينعكس بصفة مباشرة على المدن، عبر التقليل من مشاكلها بفعل تراجع ظاهرة الهجرة القروية.

ونظرا لكون جزء كبير من الساحل الشفشاوني ينتمي لتراب المنتزه الوطني تلاسماطان، الذي يعد أحد أكثر المواقع التي تكشف غنى التنوع البيئي بالمغرب، لتمييزه بمناظر خلابة فضلا عن ثروته النباتية والحيوانية. ومن أجل التعريف بهذا المنتزه وتسهيل التجول فيه، تم إحداث العديد من المسارات السياحية التي تخترقه طولا وعرضا، إضافة إلى إحداث العديد من المآوي القروية بالعديد من المداشر، والتي تتولى الساكنة تسييرها بهدف توفير موارد مدرة للدخل. هذا كله في إطار فضاء الاستقبال السياحي (المرحلة الأولى) الذي ينبنى على "أساس هيكلة العرض السياحي القروي على نطاق ترابي محدد

1 - جنان (الحسن)، 1990، إشكالية التنمية المحلية في المناطق الجبلية وهوامشها"، في مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية بتطوان، عدد خاص بندوة "جبال الريف: المجال والإنسان"، إعداد شعبة الجغرافية، جامعة عبد المالك السعدي، العدد 4، ص 60.

2 - سبتي (بشري)، 2009، "السياحة الجبلية-التنمية البشرية بعد استراتيجي معادلة التكامل الوظيفي والنهوض الاجتماعي"، في: مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية، جماعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، العدد 16، ص 115.

بدقة، ويتمتع بأكبر عدد ممكن من نقاط الاستقبال السياحي وبهوية ونوعية خاصة، ويتميز في نفس الوقت بوجود إرادة لدى الفاعلين المحليين لإنشاء فضاء الاستقبال السياحي¹.

لقد تم إبرام اتفاقية برنامج الاستقبال السياحي الخاصة بمنطقة شفشاون سنة 2003، من أجل إنشاء بناية خاصة سعتها 100 متر مربع و5 مأو و5 مخيمات في الهواء الطلق، وإعادة الاعتبار لبعض المآثر كالقلعة التاريخية، وخلق أورش خاصة بالحرف والمهن التقليدية. بالإضافة إلى وضع خريطة وإشارات خاصة بمدار الرحلات تهم مختلف المواقع السكنية بإقليم شفشاون وكذا المنتزه الوطني تلاسماطان. وقد رصدت لهذا المشروع نحو 5,4 مليون درهم تساهم فيه وزارة السياحة بحوالي 1,8 مليون درهم، والمندوبية السامية للمياه والغابات بنحو 2,2 مليون درهم، ووكالة تنمية أقاليم الشمال بمبلغ 1,4 مليون درهم، ووكالة التنمية الاجتماعية ب 500 ألف درهم، وبلدية شفشاون ب 150 ألف درهم².

يزخر المنتزه الوطني تلاسماطان بمجموعة من المناظر الطبيعية الخلابة التي تؤثثها مجموعة من الكهوف والمغارات التي لعبت الطبيعة الجيولوجية دورا كبيرا في تكوينها. ومن بين هذه المعالم الجيولوجية المتواجدة بهذا المنتزه على الخصوص نجد: كهف تغويت وكهف العنصر وكهف عين السياج المتواجد بجماعة بني سلمان على الحدود مع مجالنا المدروس. إضافة إلى المغارات والكهوف، يتميز المنتزه الوطني لتلاسماطان بوجود أودية وخنادق غاية في الروعة، كما هو الحال بالنسبة لخنادق واد لاو، هذا الأخير تتخلله مشاهد خلابة مازالت لم تستغل بالشكل المطلوب.

تعتبر المناطق الجبلية خزان المغرب الثقافي لغناها على مستوى عادات وتقاليد المجموعات البشرية التي تقطنها، وتعتبر بذلك موطنًا لثقافات محلية غنية تعزز مكانة الرصيد الثقافي الوطني من الحضارة الانسانية³. وعلى هذا الأساس تزخر قبائل اغمارة بصفة عامة بمؤهلات ثقافية مهمة، يمكن إدراجها في الرأسمال اللامادي واستغلالها إلى جانب التنوع الطبيعي في خدمة المنتج السياحي الجبلي بالمنطقة.

تتجلى هذه المؤهلات أساسا في الأولياء والأضرحة رغم قلتها داخل تراب ساحل إقليم شفشاون، وتعدد العادات والتقاليد، متمثلة في حياة الانسان المحلي بكل أصالته وطباعه وأخلاقه وسلوكه ومختلف طقوسه الأخرى التي تتعلق بالأفراح والأحزان وأصول المعاملات الاجتماعية من خطبة وزواج وما إلى ذلك من أمور كثيرة ذات تفاصيل متشعبة، والتي تشكل في مجملها موروثا حضاريا، فيما تسعى كل الشعوب قاطبة إلى المحافظة عليه⁴، وهو يمثل أفضل ما يمكن استغلاله

1 - المغراوي (محمد)، 2006/2008، "الرهانات التنموية للسياحة القروية بإقليم شفشاون"، بحث لنيل درجة الماستر، الماستر الوطني لتدبير التراث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، ص 61.

2 - ميمون (معاد) 2009، "مقاربة جغرافية لرهانات التنمية المستدامة بالريف الغربي"، بحث لنيل الإجازة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، ص 67.

3 - جنان (حسن)، 1990، مرجع سابق، ص 53.

4 - احمامو (مصطفى)، 2011، "الديناميات الترابية بالذروة الكلسية وهوامشها بإقليم شفشاون"، بحث لنيل شهادة الماستر، ماستر المجالات الانتقالية وقواعد التهيئة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، ص 114.

لإغناء مقومات السياحة الجبلية بهذه المناطق. ينضاف إلى ذلك المأكّل والملبس والمشرب وغيرها من الأمور التي تميز هذه المناطق الجبلية، والتي بدأت تعرف نوعاً من التراجع في ظل التحوّلات المتسارعة التي تشهدها هذه المجالات.

لعبت المسارات السياحية التي تغطي جل مناطق المنتزه الوطني تلامس طناً دوراً كبيراً في التعريف به، ويعدّ جبل تازوات من بين المناطق التي ساهمت هذه المسارات في التعريف بها، والذي أصبح يعدّ من بين الوجهات السياحية داخل المنطقة. فقد سهّلت إعادة تهيئة الطريق الوطنية رقم 16 من مأمورية السياح في ولوج هذا المنتزه من الناحية الشمالية والشمالية الشرقية على متن السيارات والحافلات والدراجات... بيد أن الجزء الغربي والجنوبي منه يبقى هو المستقطب الأول للسياح نظراً لغناه الطبيعي المتمثل في جبل القرع وجبل صفيحة الثلج ومنطقة أقشور... وكذا لإشعاع مدينة شفشاون على هذا المستوى لاستحواذها على التجهيزات الفندقية بالمنطقة.

بالإضافة إلى جبل تازوات، فإن الساحل الشفشاوني يتوفّر على مسار سياحي خاص بواد القنار، يبتدئ بالطريق الوطنية رقم 16، مروراً بالطريق المؤدية لسوق أحد بني زيات على طول جنبات واد القنار. ويسمح هذا المسار بالإضافة إلى التعرف على طبيعة المكان – التعرف كذلك على أحد أعرق الأسواق بمنطقة اغمارة "سوق أحد بني زيات"، وينتهي عند التقاء واد القنار بواد أدلمان، حيث بداية خوانق أدلمان (الصورة رقم 1 أسفله).

صور رقم 1: خوانق أدلمان المنتمية لجماعة بني سلمان المحاذية لجماعة السطحية



(الصورة بعدسة محمد النّتي، 2014).

لعبت العوامل الجيولوجية دوراً كبيراً في نشوء هذه المعالم الطبيعية، فخوانق أدلمان تحاكي نظيرتها المتواجدة بجماعة وادي لو، بيد أنها غير مستغلة بالشكل المطلوب، مع العلم أنها تعدّ من أهم ما يمكن استغلاله سياحياً من أجل إيجاد مداخل تكميلية للسكان المحلية.

من خلال دراسة هذا المحور المتعلق النشاط السياحي، تبين أن ساحل إقليم شفشاون يمتاز بمؤهلات سياحية مهمة، حيث تتوفر على عدة شواطئ رفيعة، تستقطب سنوياً أعداداً كبيرة من المصطافين. كما تزخر المنطقة بمؤهلات سياحية جبلية واعدة تتخذ من مشاهد المنتزه الوطني لتلامس طناً الطبيعية ركيزة لها. فأين تتجلى أهمية هذا القطاع على الساكنة المحلية؟ وما هي انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية؟

4- أهمية القطاع السياحي بساحل إقليم شفشاون وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية

تساهم السياحة في تحسين ميزان الأداءات والزيادة في المداخل الضريبية التي يؤديها مهنيو القطاع السياحي ومزودو المنشآت والمقاولات السياحية بمختلف البضائع والخدمات إضافة إلى تنشيط الاستثمارات، حيث يتطلب إحداث المنتجعات السياحية القيام باستثمارات لتوفير التجهيزات الضرورية وبناء المؤسسات الإيوائية السياحية والمرافق الترفيهية الموازية، إذ تساهم هذه الاستثمارات في تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كالأشغال العمومية ومواد البناء والصناعات المنزلية والغذائية والأنسجة والمواد التذكارية¹.

1.4 الانعكاسات الاقتصادية:

تنحصر استفادة القطاع السياحي بساحل إقليم شفشاون في فترات معينة من السنة والتي تتحدد أساسا في موسم الصيف بسبب توافد أعداد مهمة من السياح الذين يشكلون سوقا سياحية واسعة، حيث تنشط جميع المرافق المرتبطة بهذا النشاط. على مستوى الرواج التجاري، يساهم في خلق الكثير من فرص الشغل تستفيد منها الساكنة المحلية. فمن خلال المعائنات الميدانية نلاحظ انتعاش عدة مهن وتجاوزات متنوعة سواء كانت مقننة أو غير مهيكلة، ناهيك عن رواج بنيات الاستقبال السياحي.

أما على مستوى التشغيل، فيوفر القطاع السياحي بساحل إقليم شفشاون فرص شغل مهمة مرتبطة أساسا بالقطاع غير المهيكل: موقف السيارات، سماسرة، باعة جائلون... إضافة إلى انتشار ظاهرة كراء المنازل والشقق العائلية التي تعتبر أكبر عامل مباشر في تطوير الدخل الفردي لأصحاب هذه البيوت محدودي الإمكانيات.

تنتعش الساكنة المحلية بساحل إقليم شفشاون، من رواج سياحي، عبر ممارستهم لمهن متنوعة يصنف أغلبها كأنشطة غير مهيكلة مما يطرح عدة مشاكل، لكنها تبقى مصدر دخل أساسي لأهالي المنطقة رغم موسميته.

2.4 الانعكاسات الاجتماعية:

تؤثر السياحة على كل من السائح ساكنة المنطقة المستقبلة لهم، حيث يختلف حجم هذا التأثير حسب عدد السياح وكثافة أنشطتهم ومدة إقامتهم وتمركزهم في الزمان والمكان، وتكون أهمية هذا التأثير أيضا حسب خصائص النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالمنطقة واستعداد سكانها لتقليد عادات وسلوكيات السياح الوافدين إضافة إلى دور وسائل الإعلام والإشهار²، ويكون هذا التأثير أقوى عند الأشخاص الذين يحتكون باستمرار بالسياح كالعاملين والمستخدمين في مختلف بنيات الاستقبال السياحي.

وبالنسبة للسياح، فهم يتأثرون أيضا بالساكنة المحلية المستقبلة لهم. هذا التثاقف يظهر بشكل جلي في مجتمع المنطقة المدروسة التي تستقبل سنويا شرائح اجتماعية مختلفة من الزوار ذات أصول جغرافية متباينة ومرجعيات فكرية وثقافية مختلفة مما يعطي لساكنة ساحل إقليم شفشاون فرصة الانفتاح الاجتماعي والثقافي والفكري مع السياح الوافدين. هذا الانفتاح يساهم بشكل كبير في ترسيخ ثقافة التسامح والتعايش السلمي واحترام حقوق وحريات الآخرين بعيدا عن أشكال الانغلاق الذاتي والكراهية كالميز العنصري والتعصب الديني أو ما شابه ذلك.

إن المداخل التي توفرها الساكنة من أنشطتها الاقتصادية المرتبطة أساسا بالسياحة تمكنها من تحسين ظروف عيشهم وتحقيق مطلب الرقي الاجتماعي، وهذا هو المبتغى من أي نشاط اقتصادي. عموما، يلعب النشاط السياحي بساحل

¹ عمران (إسماعيل)، 2004، "التنمية السياحية بالمغرب: واقع وأبعاد ورهانات"، الجزء الأول، مطبعة الكرامة، الطبعة 1، الرباط، ص 54.

² عمران (إسماعيل)، 2004، مرجع سابق، ص 59.

إقليم شفشاون دورا ملموسا للنهوض بالأنشطة الاقتصادية في المنطقة وبالتالي تحقيق التنمية المحلية رغم موسمية حركيته، والتي تتحدد أساسا في موسم الصيف، إلا أنه يعاني من عدة إكراهات وتحديات تحد من توسعه وتطوره.

5- تحديات القطاع السياحي بساحل إقليم شفشاون

معلوم أنه لأي قطاع اقتصادي مشاكل وتحديات تحول دون خلق دينامية حقيقية ومساهمة بشكل فعال في التنمية، مما يفرض على الجهات المعنية مجابهة كل الإكراهات التي تعترض القطاع بالمجال. وبالسنة للساحل الشفشاوني، يمكن تلخيص العراقيل التي توصلنا إليها، بعد دراسة القطاع السياحي والزيارات المتكررة للمنطقة، في العناصر الآتية:

- مشكل الإيواء: فالغياب التام للفنادق بالمجال المدروس يجعل الزوار يبحثون عن بدائل كالمنازل المعدة للكرء اليومي...
- ضعف التسويق السياحي: رغم المجهودات المبذولة في هذا الخصوص في السنوات الأخيرة، إلا أن الساحل الشفشاوني يظل مجهولا عند العديد من المغاربة كوجهة سياحية خاصة في ظل المنافسة الشديدة مع باقي شواطئ المتوسط ذات الإشعاع الكبير.
- عدم الاهتمام بالسياحة الجبلية في المنطقة: يتوفر ساحل شفشاون على مؤهلات سياحية جبلية جد مهمة أبرزها واد القنار وخوانق أدلمان... يمكن أن تلعب دورا سياحيا محوريا في حالة الاهتمام بها عبر تهيئة المسالك المؤدية إليها والتعريف بها.

بعد تقديم أبرز التحديات التي تحول دون خلق دينامية سياحية، والتي تفرض على الجهات المعنية العمل على تجاوزها، يبقى السؤال المطروح هو كيف يمكن النهوض بالقطاع السياحي بساحل إقليم شفشاون؟

6- اقتراحات للنهوض بالقطاع السياحي بساحل إقليم شفشاون

- يعتمد النهوض بالقطاع السياحي بساحل إقليم شفشاون على قدرته التنافسية وجذب السياح وتحقيق الأهداف التنموية طويلة المدى، والتي تتلخص أساسا في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية عبر:
- تنوع العرض السياحي وتأهيله: إن تأهيل العرض السياحي تتم من خلال إعداد خريطة استثمار سياحية تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الطبيعية والثقافية والاجتماعية للمجال، والانطلاق منها في تصور مشاريع سياحية محلية، تساهم في التنمية الترابية وتأصيل الثقافة السياحية وبناء بنية خدماتية تضمن استدامة العائدات والمجتمعات نفسها.
 - إلزامية تدخل الدولة في إنعاش السياحة: يتوجب على الوزارة الوصية على القطاع السياحي وضع مقاربة تشاركية مع جميع الفاعلين السياحيين، وفيما يلي بعض الاقتراحات والحلول الواجب التفكير في اتخاذها لإنعاش القطاع السياحي:
 - ✓ التنسيق مع جميع الفاعلين السياحيين للتعريف بالمنطقة، وبالتالي تنشيط سياحي باستمرار...
 - ✓ إحداث المخطط الرقمي في جميع الأنشطة السياحية وفي عمليات التخطيط والتسويق للمواقع السياحية.
 - ✓ إعطاء أهمية للقطاع السياحي باعتباره أحد الأعمدة الاقتصادية والوطنية الذي يساهم في خلق فرصة عمل جديدة وجلب العملة الصعبة وتقوية العلاقات الدبلوماسية ونشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب.

خلاصة

بناء على النتائج المتوصل إليها، وعلى ضوء المشاكل التي تم التطرق إليها، والتي تشكل عائقاً أمام تقدم القطاع السياحي بالمنطقة. تعتبر السياحة بساحل إقليم شفشاون قطاعاً حيوياً إذ يعتبر الراج السياحي القلب النابض لمختلف الميادين الاقتصادية. وقد ساهم هذا القطاع بشكل كبير في النهوض بالمنطقة من خلال تنمية مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضرية والبيئية.

يلعب القطاع السياحي دوراً حيوياً في إنعاش المهن والخدمات سواء كانت مقننة أو غير مهيكلة، ومن ناحية أخرى تساهم في زيادة الوعي الثقافي وتحسين المستوى الاجتماعي عبر العائدات التي تدرها على الساكنة عبر التعاملات بين الأفراد والسياح.

بالرغم من إيرادات القطاع السياحي بساحل إقليم شفشاون، إلا أنه لا يزال يعاني من عدة إكراهات تقف عائقاً أمام تطويره وتحقيق مبتغاه المنوط به، حيث تشكل موسمية هذه القطاع أهم إكراه يعيق تقدمه نحو تنمية شمولية هدفها الإنسان والبيئة. من جهة أخرى، تشكل بعض الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلية تحدياً أمام تسويق منتج سياحي راق يراعي الشروط المطلوبة، في ظل ارتباطه الكبير بالسياحة الشاطئية مما يجعله أمام تراجع مكانته وطنياً لصالح وجهات أخرى خاصة.

البيبليوغرافيا:

- احمامو (مصطفى)، 2011، "الديناميات الترابية بالذروة الكلسية وهوامشها بإقليم شفشاون"، بحث لنيل شهادة الماستر، ماستر المجالات الانتقالية وقواعد التهيئة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، 317 صفحة.
- جنان (لحسن)، 1990، إشكالية التنمية المحلية في المناطق الجبلية وهوامشها"، في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، عدد خاص بندوة "جبال الريف: المجال والإنسان"، إعداد شعبة الجغرافية، جامعة عبد المالك السعدي، العدد 4.
- سبتي (بشرى)، 2009، "السياحة الجبلية-التنمية البشرية بعد استراتيجي لمعادلة التكامل الوظيفي والنهوض الاجتماعي"، في: مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جماعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، العدد 16.
- عمران (إسماعيل)، 2004، "التنمية السياحية بالمغرب: واقع وأبعاد ورهانات"، الجزء الأول، مطبعة الكرامة، الطبعة 1، الرباط.
- المغراوي (محمد)، 2006/2008، "الرهانات التنموية للسياحة القروية بإقليم شفشاون"، بحث لنيل درجة الماستر، الماستر الوطني لتدبير التراث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان.
- ميمون (معاد)، 2009، "مقاربة جغرافية لرهانات التنمية المستدامة بالريف الغربي"، بحث لنيل الإجازة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان.
- تقرير برنامج عمل جماعات: تيزكان، اسطجة، بني بوزرة، أمتار، بني اسميح، امتيوة، إقليم شفشاون، 2022/2017.

الاتفاق العسكري بين اليابان وألمانيا في عالم مضطرب

الدكتور مصطفى عيد إبراهيم: مفكر استراتيجي ومستشار الشؤون السياسية والاقتصادية

dr.mousteid@gmail.com

الملخص التنفيذي:

يتشابه النموذج الألماني مع النموذج الياباني في عدة أوجه، فلقد تبني النموذجان سلوك عسكري عدواني في المحيط الجغرافي لكل منهما، حتى مني كلاهما بهزيمة شتعاء في الحرب العالمية الثانية. وسيطر الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على كل من اليابان وألمانيا (الغربية) بعد تقسيمها. ثم بدأت الدولتان في الانتعاش الاقتصادي بمساعدة الغرب وخاصة مع دخول النظام العالمي في حرب باردة وسعي الغرب لمواجهة التهديد الشيوعي. وازداد الاهتمام بتنمية القدرات الدفاعية وتعزيز التعاون العسكري بين الدولتين مع الصعود الصيني والتهديد من سلوك الصين في مضيق تايوان، وكذا سلوك روسيا الاتحادية في ظل طموح بوتين للتصدي لتوسع حلف الناتو في أوروبا. ونظرا للتشابه الكبير بين النموذجين، فلقد تسارع التعاون المشترك بينهما خاصة في المجال العسكري وفي ظل تواجد تهديد مشترك ورغبة مشتركة في تعزيز القدرات العسكرية الذاتية والمشاركة بين الدولتين مما تتطلب تعديل في القيود التي كانت مفروضة على دستورهما. ورغم وجود بعض التحديات التي تواجه تعزيز التعاون العسكري بين الدولتين، ألا أنه من المحتمل ان تزداد وتيرة التعاون العسكري بين الدولتين في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: ألمانيا – اليابان – التعاون العسكري- البيئة الاستراتيجية – العلاقات الدولية

The military agreement between Japan and Germany in a turbulent world

Executive Summary:

Both the German and Japanese models are similar in several aspects. Both models adopted aggressive military behaviour in their respective geographical surroundings, until both suffered a disastrous defeat in World War II. The West, led by The United States, controlled both Japan and (West) Germany after its division. The two countries then began to recover economically with the help of the West, especially with the global system entering a Cold War. Then the West was seeking to confront the communist threat. The two countries develop its defence capabilities and enhance military cooperation, especially with the rise of the threat of China's behaviour in the Taiwan Strait, as well as the behaviour of the Russian Federation in light of Putin's ambition to confront NATO's expansion in Europe. Given the great similarity between the two models, the presence of a common threat and the common desire to enhance the self- and joint-military capabilities between the two countries, which requires amending the restrictions that were imposed on their constitutions. joint cooperation between them has accelerated, especially in the military field. Despite some challenges facing the enhancement of military cooperation between the two countries, it is likely that the military cooperation between the two countries will continue to increase in the future.

Keywords : German – Japan – Military Cooperation – Strategic environment – international relations

مقدمة

أبرمت كل من اليابان وألمانيا في أوائل العام الجاري¹ 2024، اتفاق عسكري بين الدولتين والذي وقعته كل من وزير الخارجية الياباني والسفير الألماني في طوكيو تحت اسم اتفاقية الاستحواذ والخدمات الشاملة. وبموجب هذه الاتفاقية يتم تسهيل عملية تقاسم الغذاء والذخيرة بين قوات الدفاع الذاتي اليابانية والجيش الألماني للمساهمة بشكل استباقي في السلام والامن في المجتمع الدولي. كما يسمح الاتفاق باستخدام منشآت كل جانب خلال التدريبات المشتركة بعد موافقة البرلمان²، وذلك بهدف توسيع نطاق التعاون الدفاعي بينهما في منطقتي المحيط الهندي والهادئ. وفي شهر يوليو 2024 قام المستشار الألماني شولتز، بعقد اجتماع مع رئيس الوزراء الياباني كيشيدا، خلال زيارة الأخير لبرلين (ردا على زيارة شولتز لليابان) والاتفاق على انشاء إطار لحوار الامن الاقتصادي من اجل تعزيز سلاسل التوريد لأشباه الموصلات والمعادن الحيوية. وفي هذا السياق، ذكر رئيس الوزراء الياباني ان الامن في أوروبا والمحيط الأطلسي لا يمكن فصله عن الامن في منطقتي المحيط الهندي والهادئ. وان هذا التعاون وفق رئيس الوزراء الياباني يهدف لمواجهة التعاون العسكري المتنامي بين روسيا وكوريا الشمالية وتحركات الصين المتعلقة بالغزو الروسي لأوكرانيا³.

من جانبه ذكر المستشار الألماني الى ان هناك خطة لإرسال طائرات عسكرية المانية وفرقاطة لزيارة اليابان في صيف 2024 للتأكيد على عمق التعاون الدفاعي بين كل من ألمانيا واليابان⁴.

ويشار في هذا السياق ان البرلمان الياباني قد أقر قانون الأمن الاقتصادي في 2023 بهدف حماية التكنولوجيا وتعزيز سلاسل الامداد الحساسة. في الوقت الذي تعتمد فيه ألمانيا على الاقتصاد الصيني بشكل كبير حيث اشارت بيانات مكتب الإحصاء الألماني ان التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ نحو 298 مليار يورو في 2021 وبارتفاع قدره 21٪ مقارنة بعام 2021. اما اليابان فهي الشريك التجاري الثاني لألمانيا في اسيا بعد الصين وبفارق كبير، حيث ان حجم التبادل التجاري بين ألمانيا واليابان قد بلغت نحو 46 مليار يورو في 2022⁵.

وكانت اليابان قد وقعت أيضا اتفاقية مع المملكة المتحدة تعد هي الأولى من نوعها في نحو مائة عام، حيث ان اخر اتفاقية بين الدولتين كانت في عام 1902. وجاء توقيع الاتفاقية خلال زيارة قام رئيس الوزراء الياباني للمملكة المتحدة في أوائل 2023 وبموجب الاتفاقية يتم السماح بوجود جنود بريطانيين على الأراضي اليابانية وكذلك الدفاع المشترك في حال تعرض أي من البلدين لأي هجوم. وقبلها كانت اليابان قد وقعت اتفاقية ثلاثية مع استراليا والولايات المتحدة (او كس) علما بان الجيش الياباني يعد اقوى ثامن جيش، وان البريطاني يعد الخامس على مستوى العالم⁶.

¹ -- press release, July, 12, 2024. www.mofa.go.jp

² - التعاون الدفاعي بين ألمانيا واليابان <https://www.eletihad.ae/news>

³ - التعاون الدفاعي بين اليابان وألمانيا <https://www.youm7.com/story>

⁴ - التعاون الدفاعي بين ألمانيا واليابان <https://www.undefense.info/thr>

⁵ - التعاون التجاري بين ألمانيا والصين واليابان <https://usharq.com/politics>

⁶ - التعاون العسكري الياباني مع ألمانيا والمملكة المتحدة www.aljazeera.net

النقاط الرئيسية:

- التعاون العسكري بين ألمانيا واليابان له جذور تاريخية.
- التعاون العسكري بين ألمانيا واليابان يشهد تزايداً، ويواجه بعض التحديات.
- توجد دوافع لكل من ألمانيا واليابان لتعزيز التعاون العسكري بين البلدين.
- غزو روسيا لأوكرانيا، والسلوك الصيني في مضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي، أدى إلى تغير استراتيجيات التعاون الدفاعية في إقليم الاندو-باسفيك.

أولاً: دوافع تفكير اليابان في تطوير منظومتها الدفاعية¹

تواجه اليابان تحدياً بين رغبتها الجادة في تطوير قوتها العسكرية والدفاعية من ناحية، وقيود الدستور وتهديدات الأمن القومي من ناحية أخرى. وفي هذا السياق يرى الباحث في شئون اليابان كيتاؤكا، أن ثمة قلق قد تنامي لدى اليابان في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا إضافة إلى التوترات التي تثيرها الصين في مضيق تايوان. الأمر الذي حدا باليابان ومتخذي القرار السياسي بها على إعطاء أولوية واضحة للسياسات الدفاعية ومراجعة استراتيجية الأمن القومي لليابان وطرح مقترحات لإحداث زيادة كبيرة في الانفاق الدفاعي.

وتجدر الإشارة إلى أن اليابان قد وافقت من قبل على استراتيجية الأمن القومي في ديسمبر 2013، حيث لم يكن لدى اليابان وثيقة أمن شاملة. وكانت لليابان تتبنى فقط سياسة للدفاع الوطني والتي اعتمدها رئيس الوزراء الياباني كيسي نوبوسوكي في مايو 1957 والتي نصت على أن الهدف من الدفاع الوطني هو منع العدوان المباشر وغير المباشر وذلك حال تعرض البلاد للغزو لصعد هذا العدوان ومن ثم الحفاظ على استقلال و سلام اليابان على أسس الديمقراطية.

كما ركزت الوثيقة على:

- دعم أنشطة الأمم المتحدة وتعزيز التعاون الدولي والالتزام لتحقيق السلام العالمي.
 - استقرار حياة الشعب وتعزيز حب الوطن، وإرساء الأسس اللازمة للأمن الوطني.
 - بناء قدرات دفاعية رشيدة على مراحل في الحدود اللازمة للدفاع عن النفس وفق القوة والوضع الوطني.
 - التعامل مع العدوان الخارجي على أساس الترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة حتى تتمكن الأمم المتحدة من أداء وظيفتها في وقف العدوان بشكل فعال في المستقبل، علماً بأن اليابان للأمم المتحدة في عام 1956.
- أما استراتيجية 2013 فأنها تمثل نقطة تحول في صياغة أهداف السياسة الأمنية لليابان حيث أوضحت بالتفصيل التحديات الأمنية التي تواجه اليابان. وتاريخياً، منذ نهاية الحرب الباردة وضعت الحكومة اليابانية مبادئ توجيهية جديدة لبرنامج الدفاع الوطني خمس مرات في أعوام 1995-2004-2010-2013-2018. وفيها يتم دعوة مجلس القدرات الأمنية والدفاعية. أما الإصلاحات الجزئية فجاءت مع رئيس الوزراء شيزو أبي 2012-2020 وفيها تم تمرير تشريع لحماية المعلومات الأمنية الحساسة من الكشف العلني ومعاينة تسريب هذه المعلومات مما شجع الشركاء العالميين على مشاركة المعلومات الاستخباراتية الهامة مع اليابان. كما أقر البرلمان قانوناً لإنشاء مجلس الأمن القومي بجانب أمانة الأمن القومي. وفي عام

¹ - كيتاؤكا شينيتشي، تطوير اليابان لقوتها العسكرية، أكتوبر ٢٠٢٢ ><https://www.nippon.com>

2014 تبنت اليابان مبادئ ثلاثة بنقل معدات وتكنولوجيا الدفاع والتي كانت محظورة من قبل بموجب الدستور الياباني، ومن ثم تم إعادة تفسير الدستور الياباني في 2014 والذي ينبد الحرب من أجل الرفع الجزئي للحظر المفروض على المشاركة في الدفاع الجماعي عن النفس وفي عام 2015 تم تغيير بعض القوانين التي تتعلق بالجيش وإمكانية تعبئته خارج حدود البلاد حال توافر ثلاثة شروط، وهي إذا تم الهجوم على اليابان أو تم الهجوم على أي من حلفاء اليابان، وهدد ذلك بقاء اليابان ومثل ذلك خطر على الشعب وبحيث لا توجد وسيلة متاحة لسد الهجوم. على صعيد آخر، طرح رئيس الوزراء الياباني ابي، مبادرته بشأن منطقتي المحيطين الهندي والهادئ والتي وصف بالمبادرة الحرة والمفتوحة. وقد لاقت المبادرة الموافقة والترحيب من جانب الولايات المتحدة ومجموعة الدول السبع الصناعية.

ويشار الى النفقات الدفاعية لليابان لا تتعدى 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب الضغوط التي يفرضها الشعب الياباني حتى لا تتأثر بنود الانفاق الأخرى. الا أن الولايات المتحدة كانت تضغط على اليابان لشراء أنظمة الأسلحة الأمريكية الأكثر تقدماً. وبتقييم الحالة العسكرية اليابانية، نجد انها تمتلك أسلحة متطورة ولكنها تعاني من عجز في الأفراد والذخيرة. لذلك تستعيز اليابان هذا العجز عبر التحول الى الأنظمة والعمليات غير المأهولة ولافع الأجور والمزايا التي تؤدي الى مشاركة المرأة. بل ان الامر قد وصل الى حد طرح الاستعانة بالمرتزقة بزعم ان اليابان بالفعل تستخدم شركات الامن والتي تستأجرها لحماية المقرات الدبلوماسية اليابانية في الخارج.

ثانيا: دوافع المانيا لتعزيز قدراتها العسكرية¹

تحاول المانيا عبر وزير دفاعها اقناع العالم بانها تسعى لان تكون قوة عسكرية مرة أخرى وهو الامر الذي تجلى في محاضرة القاها وزير الدفاع الألماني في كلية الدراسات الدولية المتقدمة في واشنطن والذي تحدث فيها عن النهضة العسكرية لألمانيا. وذكر ان المانيا قدمت دبابات ومركبات مشاة قتالية ومدافع الهاوترز وأنظمة الدفاع الجوي لأوكرانيا في حربها ضد روسيا. وهذا النوع من الحديث لم يكن مألوف أو معتاد من المانيا ومسئولها، حيث كان السياسيين الالمان يتحاشون استخدام هذه اللغة العسكرية ويكتفوا بإعلان الاعتماد على الولايات المتحدة وحلفائها في الناتو في هذه الناحية.

والحقيقة ان التحول التاريخي قد حدث عندما أعلن المستشار الألماني شولتز في 2020 عن احياء الجيش الألماني لمواجهة التهديد الروسي. وأصبحت المانيا ثاني أكبر مانح للأسلحة لأوكرانيا كما وافقت المانيا على تغيير دستورها والسماح بإنشاء صندوق دفاع خاص بقيمة 100 مليار يورو. الا ان هناك بعض التحديات التي تواجه المانيا خاصة على الصعيد الداخلي. فعلى سبيل المثال، هناك هوة كبيرة بين المستشار الألماني ووزير دفاعه حول حجم وكيفية تعزيز قدرات المانيا الدفاعية. لذلك تجاهل المستشار الألماني اقتراح وزير دفاعه بإعادة العمل بالتجنيد الاجباري الذي الغته المستشارية ميركل في عام 2011.

وتشير التقديرات التي نشرتها دويتش فيله ان هناك حاجة لنحو 108 مليار يورو لتعزيز المنظومة العسكرية لألمانيا حتى 2027 في حين ان الموازنة للعام 2023 ترصد نحو نصف هذا المبلغ فقط وبنحو 52 مليار دولار (حوالي 45 مليار يورو). مما يعني الحاجة الى التقشف في نفقات أخرى في حين يرى روديش كيزيفتر، خبير شؤون الدفاع في الاتحاد الديمقراطي

¹ - هل يتم تحديث الجيش الألماني على حساب المساعدات الاجتماعية www.dw.com

المسيحي، ان الجيش الألماني يحتاج لمزيد من الأموال حتى يتمكن من العمل كجيش حديث فعلا، مضيفا انه بدون امن فان الاقتصاد سينهار¹.

وتعد ميزانية الدفاع الألمانية هي الثانية من حيث الحجم بعد بريطانيا في أوروبا، وتحتل المركز السابع على مستوى العالم الذي ينفق نحو ٢,٢ تريليون دولار على التسليح. كما شيدت المانيا شركة الأسلحة راينميثال لزيادة انتاجها من الذخيرة بحيث أدى ذلك الى زيادة نفقاتها العسكرية خلال عقد من 2014-2023 بنسبة 48٪².

وفي موازنة 2024، وافق البرلمان الألماني على زيادة الانفاق العسكري وتخصيص 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي وبمبلغ يقدر بنحو 73.31 مليار دولار وتخصيص حزمة مساعدات لأوكرانيا. وعلى صعيد الاستعداد النوي، فان المانيا تسعى للحصول على أسلحة نووية خاصة بها وانشاء استراتيجية احتياطية للردع النووي بالتعاون مع فرنسا وبريطانيا حال غياب الولايات المتحدة ويقدر الخبراء ان هذا الامر قد يحتاج الى نحو خمسة عشر عاما لتطوير درع نوي.

ثالثا: البيئة الأمنية الاستراتيجية ودو افع التعاون العسكري الياباني الألماني

أفادت شبكة الصين العسكرية اون لاي³ ان التعاون والتبادل العسكري بين كل من المانيا واليابان قد شهد تطورا في السنوات الأخيرة، وأشار الموقع الى انه في عام 2017 توصل الجانبان الى اتفاقية حول نقل المعدات العسكرية والتكنولوجيا. وفي عام 2021 وقع الجانبان اتفاقا حول امن المعلومات بهدف انشاء الية لتقاسم المعلومات الهامة في العمليات المشتركة بين البلدين وتشمل البيانات التكتيكية والامن السيبراني ومعلومات حول مواجهة الإرهاب. وفي نفس العام أيضا تم عقد اول اجتماع للجنة 2+2 والتي تضم وزيري الدفاع والخارجية من البلدين. وفي هذا السياق فان الرؤية الصينية – غير الرسمية- ترى ان توقيع مثل الاتفاقيات من جانب اليابان يساعدها على التحرر من القيود التي كان يفرضها الدستور الياباني، لتتجه الى بناء تحالفات عسكرية أكثر ومع عدد من الدول مثل الولايات المتحدة وبناء تحالف مع دول الناتو وانشاء خط خاص لتبادل المعلومات الحساسة.

أيضا وتحت غطاء هذه الاتفاقيات ستمكن اليابان من تصدير أسلحة تكنولوجية. ومازال هناك حاجة لتطوير هذا التعاون، فمثلا المانيا تعمل على تحديث طائرات الدوريات البحرية بحلول عام 2025، الا انها لم تدرج اليابان في قائمة هذا التعاون نتيجة الحاجة الى عقد اتفاق بهذا الشأن.

وأخيرا، فان رئيس الوزراء الياباني الراحل شيزو ابي هو من اتخذ إجراءات للعمل في إطار استراتيجية الولايات المتحدة الاندو الباسفيك وذلك من خلال طرحه لمبادرة الاندو باسفيك الحرة والمفتوحة.

لذلك فان منطقة اسيا الباسفيك تشهد تقارب متزايد نحو الناتو وأوروبا بفعل الإجراءات التي تتخذها اليابان ونظام التحالفات التي تقوده الولايات المتحدة والعمل على تواجد نسخة من الناتو في اسيا يتجه نحو التزايد وهو ما تراه الصين العسكرية اون لاي تحديا ويحتاج الى وضع الاستعداد.

¹ - ينس ثوروا، هل يتم تحديث الجيش على حساب المساعدات الاجتماعية، فبراير ٢٠٢٤. Amp.dw.com

² - امن المانيا بين الدوافع والأسباب، يوليو ٢٠٢٤، www.emoparabct.com

³ - Zi Ge, Japan, Germany sign new agreement to deepen defence cooperation, August,2,2024.

على صعيد آخر، فإن البيئة الاستراتيجية الأمنية قد شهدت تطورات ومتغيرات جعلت كل من الدولتين اللتين خرجتا مهزومتين من الحرب العالمية الثانية وتم وضع قيود صارمة على دستورهما للحيلولة دون تطور قدراتهما العسكرية، قد شهدت تطورات تجعل ضرورة إعادة النظر في مواد الدستور وبترحيب كامل من الولايات المتحدة الأمريكية وكافة دول الناتو ال 32. حيث باتت الدولتين من أكبر حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، وتغيرت خريطة التحالفات والتهديدات بحيث باتت روسيا الاتحادية تمثل تهديد واضح بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في تسعينيات القرن الماضي وخاصة بعد أحداث القرم وغزو أوكرانيا. وكذلك الصين والتوترات في مضيق تايوان وفي منطقة الاندو باسفيك. لذلك تعمل كل من اليابان وألمانيا على إعادة تشكيل شبكة التحالفات وعقد الاتفاقيات التي تعزز التعاون العسكري فيما بينهما.

ويشار إلى النظام الأمني في منطقة الاندو باسفيك منذ انتهاء الحرب الكورية 1950-1953، قائم على نظام أمني تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في ظل تحالفات تعرف بـ hub-and-spokes system وهو نظام جماعي دفاعي متعدد على غرار الناتو في أوروبا. إلا أنه في عام 2014 بدأت الصين تطور افكارها لإعادة تشكيل نظام الأمن الإقليمي مشيرة إلى النظام الذي أسسته الولايات المتحدة الأمريكية يعد من بقايا الحرب الباردة، ونادت الصين بتأسيس نظام أمني جديد من خلال الاسيويين ولصالح الاسيويين (وفق رؤيتهم ومصالحهم)¹.

على صعيد آخر، فإن تجربة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في البيت الأبيض، قد أعطت درساً مهماً سواء لدول الناتو أو دول الاندو باسفيك، وذلك عبر ضرورة تعظيم التعاون العسكري بين أوروبا ومنطقة الاندو باسفيك سواء بتواجد الولايات المتحدة الأمريكية أو بافتراض عدم تواجدها على النحو الكلاسيكي كحليف رئيسي. والعمل على ضرورة رفع القدرات والنفقات العسكرية إلى 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي تحسباً أيضاً لعودة ترامب إلى البيت الأبيض مرة أخرى، أو احتمالية أن يعود من هو على شاكلته في المستقبل المتوسط أو البعيد وبحيث لا يتم الاعتماد كلية على الولايات المتحدة في الدفاع الذاتي عن أمن هذه الدول وحماية أراضيها.

كما أن منطقة الشرق الأوسط قد تعطي أيضاً تنبيهاً لدول أوروبا ومنطقة الاندو باسفيك، حيث تعمل الولايات المتحدة على الانسحاب من المنطقة رغم أهميتها لها من خلال إعادة تشكيل المنطقة جغرافياً واستراتيجياً لكي تعمل على حماية ذاتها ومن خلال إشراف الولايات المتحدة الأمريكية دون الانخراط الكامل في مشكلات الإقليم. لذلك عملت هذه الدول على إعادة النظر في رسم استراتيجيتها طويلة الأمد خاصة في ظل التنامي المتزايد للصين، وزيادة التطلعات الروسية في أوروبا.

رابعاً: تقييم التعاون الألماني الياباني والتحديات المستقبلية²

في الإطار السياسي التوجيهي الذي صاغته الحكومة الفيدرالية الألمانية عام 2020، تلاحظ اهتمام الوثيقة التي جاءت في نحو 68 ورقة بالصين بدرجة كبيرة حيث تم الإشارة إلى الصين نحو 62 مرة، في حين تمت الإشارة إلى اليابان بنحو 28 مرة فقط. ولكن بعد ذلك بعامين، تم إصدار تقرير يرصد ويقم تنفيذ الإطار السياسي التوجيهي والذي جاء في نحو

¹ - security in the indo-pacific www.swp-berlin.org

² - Weijing Xing, Germany's quietly growing relations with Japan, the diplomat, Nov.,8,2022.

11 صفحة. وفي التقرير التقييبي، تلاحظ حدوث تغير كبير، حيث تمت الإشارة الى الصين مرتين فقط، في حين تمت الإشارة الى اليابان عشر مرات وهو ما يوضح تزايد أهمية اليابان بالنسبة لألمانيا في الأعوام الماضية الأخيرة.

وتلاحظ ان تعزيز التعاون مع الصين عبر الأعوام القليلة الماضية تركّز على المجالات الزراعية، في حين تركّز التعاون مع اليابان على تبادل المعلومات والتغير المناخي والتدريبات العسكرية المشتركة والزيارات رفيعة المستوى وتحولت اليابان الى محور هام في اهتمامات العلاقات الألمانية الخارجية.

كما أشار وزير الخارجية الألماني ان ألمانيا تعتمد بنحو مائة في المائة على اليابان في منطقة الاندو باسفيك لأن طوكيو وقفت بشكل مباشر وصريح ضد الغزو الروسي لأوكرانيا، وان استراتيجية الاتصالات اليابانية تلعب دور هام في تقريب برلين نحو طوكيو. وفي حديث للرئيس الألماني، ذكر ان ألمانيا ينبغي ان تتعلم من اليابان ومن قدرتها على احداث التوازن بين الامن والاقتصاد والتعامل مع الصين على انها ليست شريك فقط بل انها منافس وربما ما هو أبعد من ذلك.

ومع ذلك فان هناك العديد من التحديات التي تواجه العلاقات الاستراتيجية الألمانية اليابانية في الاجل القصير والمتوسط مثل الاعتمادية التجارية على الصين خاصة فيما يتعلق بألمانيا والاعتماد الياباني على مصادر الطاقة من روسيا الاتحادية.

الخاتمة

أن النظام العالمي الحالي يشهد حرباً باردة ولكنها بملامح جديدة، نظراً لتداخل النماذج الاقتصادية وسلاسل التوريد العالمية مع بعضها البعض. كما يشهد النظام العالمي تأكل في دور المنظمات الدولية وفي دور القانون الدولي وفاعليته للحد في الصراعات. وان محاصرة روسيا الاتحادية من جانب الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قد يؤدي الى قيام تحالف مباشر أو غير مباشر بين الصين وروسيا على غرار ما حدث قديماً أبان عزو اليابان للصين.

كما ان تجربة الناتو قبل غزو روسيا الاتحادية لأوكرانيا تعد من الخبرات التي اثارت قلقاً لدى ألمانيا ومن ثم اليابان. حيث دعت الولايات المتحدة في ظل إدارة أوباما على ضرورة رفع حصة ألمانيا الى 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ثم جاءت فترة ترامب الذي أعلن فيها الربط بين التجارة والامن وانه لا يمكن الحصول على الامن الأمريكي دون مقابل. لذا عملت كل من ألمانيا واليابان على تشجيع الصناعات العسكرية على المستوى الفردي، أو من خلال تعزيز علاقتهما مع الدول الأوروبية او بتعزيز العلاقات البينية لمواجهة التهديدات المشتركة لكل من الدولتين.

وفي سبيل التمهيد لهذا التعاون، عملت كل من الدولتين على تذليل كافة العقبات الدستورية مما تتطلب تعديل في بعض مواد الدستور في كل من ألمانيا واليابان. ثم التوجه نحو تعزيز الصناعات العسكرية كما حدث في اليابان منذ عام 2009 وانطلاق البحوث من أجل بناء طائرة مقاتلة من الجيل السادس وذلك بالتعاون مع بريطانيا وإيطاليا، حيث تهتم اليابان بالتفوق الجوي. اما ألمانيا فلقد تحولت تحولاً كاملاً خاصة مع وصول حكومة جديدة في نهاية 2021. ثم تكمل تغير توجهات السياسات الدفاعية لألمانيا واليابان بتوقيع اتفاقيات عسكرية مشتركة تعمل تسهيل عملية تقاسم الغذاء والذخيرة بين قوات الدفاع الذاتي اليابانية والجيش الألماني للمساهمة بشكل استباقي في السلام والامن في المجتمع الدولي.

كما يسمح الاتفاق باستخدام منشآت كل جانب خلال التدريبات المشتركة بعد موافقة البرلمان، وذلك بهدف توسيع نطاق التعاون الدفاعي بينهما في منطقتي المحيط الهندي والهادئ.

المراجع:

- زابينة كيمكارتس، ترجمة محمد فرحان، صناعة الأسلحة الألمانية والرياح العاتية التي تواجهها، ابريل 2024. Amp.dw.com
- ساتو هيغو، تحول استراتيجي في اليابان.. تطوير مقاتلات الجيل القادم وتخفيف قيود تصدير الأسلحة المفروضة منذ 50 عاما، اليابان بالعربي، ابريل 2024.
- شادي عبد الحافظ، "الخطة ميتسوبيشي".. لماذا تسعى اليابان لبناء أقوى مقاتلة جوية في العالم؟، الجزيرة، يوليو 2024.
- كيتاؤكا شينيتشي، تطوير اليابان لقوتها العسكرية، أكتوبر 2022
- الشرق، المانيا واليابان تتفقان على تعزيز التعاون في الامن الاقتصادي والدفاع، مارس 2023. asharaq.com
- اليابان بالعربي، اليابان وألمانيا تعززان شراكتهم الدفاعية، يوليو 2024 www.nippon.com
- امن المانيا- استراتيجية التسليح والصناعات العسكرية، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، بون، يوليو 2024.
- امن المانيا- الدوافع والأسباب لتصعيد الانفاق العسكري والتسلح، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، يوليو 2024.

التدابير الوقائية المتخذة أثناء النزاعات المسلحة، ودورها في حماية المدنيين:

امحمد هالي: دكتور في القانون الدولي الإنساني، كلية الحقوق جامعة سيدي محمد بن عبد الله – فاس.

mhamed.hali@gmail.com

ملخص:

إن ظاهرة الحرب هي إحدى أبرز الصور التي حكمت العلاقات البشرية منذ النشأة، والتي غالبا ما تصل اضرارها الجانبية إلى المدنيين، وذلك بالنظر لما يطالهم من انعكاسات للأعمال العدائية. وعلى الرغم من مساهمة العرف الدولي والشرائع الدينية في الحد من آثار الحروب على المدنيين، إلا أن ذلك لم يمنع من بروز الحاجة الملحة إلى إبرام الاتفاقيات الدولية، في مسعى حثيث لتنظيم العمليات العدائية، وفق ضوابط توافق ما بين العمليات العسكرية والمتطلبات الإنسانية، وهو ما سعت قواعد القانون الدولي الإنساني لتكريسه.

ويسلط هذا المقال الضوء على الدور الحاسم الذي تلعبه التدابير الوقائية في حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، وهي التدابير المستندة إلى الأطر القانونية والأخلاقية الدولية، والهادفة إلى تقليل الأضرار التي تلحق بالمدنيين وضمان سلامتهم في ظل الظروف العنيفة والمعقدة للنزاع، وذلك بما يضمن التخفيف من معاناة المدنيين، وتعزيز احترام القانون الدولي والشرعية الدولية. الكلمات المفتاحية: النزاعات المسلحة – المدنيين – القانون الدولي الإنساني – التدابير الوقائية-الجيش.

PREVENTIVE MEASURES TAKEN DURING ARMED CONFLICTS AND THEIR ROLE IN PROTECTING CIVILIANS :

Abstract :

The phenomenon of war is one of the most prominent aspects That have governed human relations since the beginning, often resulting in collateral damage to civilians due to the repercussions of hostile actions. Despite the contribution of international customs and religious laws in mitigating the effects of wars on civilians, there remains a pressing need for international agreements to regulate hostilities, balancing military operations with humanitarian requirements. This is the essence of what international humanitarian law seeks to establish.

This article highlights the crucial role that preventive measures play in protecting civilians during armed conflicts. These measures are based on international legal and ethical frameworks and aim to minimize the harm inflicted on civilians and ensure their safety amid the violent and complex circumstances of conflict. This ensures the alleviation of civilian suffering and reinforces respect for international law and legitimacy.

Keywords : Armed Conflicts – Civilians – International Humanitarian Law – Preventive Measures- The armies .

مقدمة:

تتزايد أهمية التدابير الاحترازية كأداة فعالة في حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، وذلك في ظل تعقد الصراعات الحديثة وانتشارها المتزايد في مختلف أنحاء العالم. ولعل ما يواجهه المدنيون من خطر الاستهداف المباشر وغير المباشر، هو ما يجعل من الضروري تبني سياسات تهدف إلى تقليل الأضرار والخسائر البشرية. وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات الوقائية والتدخلات التي تسعى للحفاظ على حياة المدنيين وضمان سلامتهم.

وعلى الرغم من وجود مجموعة من المبادئ والقيم الأخلاقية والعرفية المنظمة لاستخدام القوة أثناء الحروب، إلا أن البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977 كان أكثر وضوحا في تناول الموضوع، ليلزم أطراف النزاع المسلح باتخاذ العديد من

التدابير المساعدة في توفير حماية أكثر للسكان المدنيين، وذلك من خلال إلزام الأطراف المتحاربة باتخاذ العديد من الاحتياطات الممكنة لتفادي استهداف المدنيين من جراء العمليات العدائية.

أهمية الدراسة:

ولعل أهمية البحث في هذا الموضوع تتجلى أساساً من خلال ما تشكله التدابير الوقائية من دور مساعد في حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، وذلك كإجراءات تكميلية لقواعد الحماية التي كرستها صكوك القانون الدولي الإنساني، والتي لا يمكن إعمالها بدون التزام بتلك التدابير الوقائية المتخذة أثناء العمليات العسكرية.

إشكالية الدراسة:

وانسجاماً وما سبق تبرز مشكلة البحث في غياب حدود واضحة للتدابير الوقائية أثناء النزاعات المسلحة، وهو ما قد يؤدي إلى تفسيرها بشكل قد يتماشى ومصالح الأطراف المتحاربة بشكل مخالف للقواعد القانونية المنظمة، وهوما يستدعي منا البحث في طبيعة تلك التدابير وأنواعها؟ مع إبراز مدى مساهمتها في تكريس الحماية المقررة للمدنيين أثناء النزاعات المسلحة؟

منهج الدراسة:

ولغرض ذلك، سنعتمد المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال إبراز أهم أنواع التدابير الوقائية التي يجب على الأطراف المتحاربة اعتمادها، والتعرف على خصائصها، مع تناول الأساس القانوني لتلك التدابير.

تقسيم الدراسة:

ولأجله، سنقسم الدراسة إلى مطلبين: سنتناول في المطلب الأول التدابير الوقائية المتخذة أثناء الهجوم (إيجابية)، وبالمطلب الثاني سنتناول التدابير الوقائية المتخذة ضد آثار الهجوم (سلبية).

المطلب الأول: التدابير التي يتخذها القائم بالهجوم – احتياطات إيجابية:

بالإضافة إلى ما حدده البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977 من حظر للهجمات ضد المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، فإنه ألزم أطراف النزاع ببذل رعاية متواصلة أثناء إدارة العمليات العسكرية، وذلك من خلال مجموعة من الضوابط والإجراءات التي تضمنتها المادة 57 الفقرة 2 من البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977، وقبله تمت الإشارة إلى تلك التدابير الوقائية ضمن الفصل الثالث من مشروع القواعد الذي أعدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر سنة 1956، للحد من الأخطار التي يتعرض لها السكان المدنيون، والمعنون بـ "الاحتياطات أثناء الهجوم على الأهداف العسكرية"، وهي الاحتياطات المتمثلة في ما يلي:

أولاً: التحقق من كون الأهداف عسكرية:

ويقع هذا الالتزام على عاتق من يخطط لهجوم أو يتخذ قراراً بشأنه، ففي حالة العمليات العسكرية الكبرى يكون هذا الشخص هو القائد العام وهيئة الأركان، أما في العمليات القتالية الصغيرة التي تقوم بها دورية من بضعة جنود أو مجموعة صغيرة من رجال حرب العصابات، فيكون ذلك الشخص هو قائد الوحدة أو القيادة الجماعية لها.

وقد ورد النص على هذا الإجراء ضمن المادة 57/2/أ/أ، من البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977، والتي نصت على أن "يبدل ما في طاقته عمليا للتحقق من أن الأهداف المقرر مهاجمتها ليست أشخاصا مدنيين أو أعيانا مدنية، وأنها غير مشمولة بحماية خاصة، ولكنها أهداف عسكرية في منطوق الفقرة 2 من المادة 57، ومن أنه غير محظور مهاجمتها بمقتضى احكام هذا البروتوكول".

وفي حالة ما إذا ثار الشك حول الهدف المقرر مهاجمته إن كان مدنيا أو عسكريا، فينبغي على الطرف القائم بالهجوم أن يتأكد من أن الهدف المراد استهدافه ليس شخصا مدنيا، وذلك من خلال كل الوسائل الممكنة والمتاحة للاستطلاع الجوي مثلا أو المعلومات الاستخباراتية¹. كل ذلك مع استحضار قاعدة كون الشك يفسر لصالح الشخص المحمي، إذ إن الشخص يبقى متمتع بالحماية كشخص مدني ولا يجوز استهدافه، وذلك انسجاما وما نصت عليه المادة 50 الفقرة 1 من البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977².

والحقيقة ان ما ورد في المادة 57 الفقرة 02، يثير العديد من الإشكالات التي تفتح مجالا كبيرا للتحاليل والاجتهادات، خاصة تلك العبارة الملزمة لمن يخطط للهجوم بان "يبدل ما في طاقته" من أجل التحقق من كون الأهداف المقرر مهاجمتها هي أهداف عسكرية.

وهو ما يثير العديد من الصعوبات المتعلقة بالتقدير، فهناك أولا مشكلة تقدير ما إذا كان الهدف المختار هو هدف عسكري بالفعل ام لا، ولنقل انه (مدرسة يوجد في فنائها بعض المركبات المدرعة) فإذا كان الامر كذلك هل يتمتع الهدف مع هذا بالحماية، وهو ما يدعوا القائم بالهجوم إلى أن يكون على دراية بكل هذه المسائل طيلة الفترة التي تستغرقها العملية العسكرية سواء اثناء مرحلة التخطيط أو اتخاذ القرار، أو في مرحلة التنفيذ، إذ أنه من الوارد جدا أن يكتشف الشخص أو الوحدة المكلفة بتنفيذ الهجوم – على أساس ملاحظته الخاصة – أن الهدف ليس أو لم يعد يمثل هدفا عسكريا تجوز مهاجمته (مغادرة المدرعات لفناء المدرسة مثلا، حسب المثال السابق)³.

ثانيا: احتياطات عند اختيار وسائل وأساليب الهجوم:

وقد ورد النص على ذلك ضمن المادة 57 من البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977، التي ألزمت الطرف القائم بالهجوم بأن: "يتخذ جميع الاحتياطات المستطاعة عند تحديد وسائل وأساليب الهجوم من أجل تجنب إحداث خسائر في أرواح المدنيين أو الحاق الإصابة بهم، أو الإضرار بالأعيان المدنية وذلك بصفة عرضية، وعلى أي الأحوال حصر ذلك في أضيق نطاق"⁴.

¹ - جون ماري هنكرتس و لويز دوزوالد بك، القانون الدولي الإنساني العرفي: المجلد الأول القواعد، إصدارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2009، الصفحة 49.

² - "المدني هو أي شخص لا ينتمي إلى فئة من فئات الأشخاص المشار إليها في البنود الأول والثاني والثالث والسادس من الفقرة (أ) من المادة الرابعة من الاتفاقية الثالثة والمادة 43 من هذا اللحق "البروتوكول". وإذا ثار الشك حول ما إذا كان شخص ما مدنيا أم غير مدني فإن ذلك الشخص يعد مدنيا...."

³ - فريتش كالمسوفن وليزابيت تسغفلد، ضوابط تحكم خوض الحرب – مدخل للقانون الدولي الإنساني، ترجمة احمد عبد العليم، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2004، الصفحة 127.

⁴ - موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، اعداد شريف عتلم ومحمد ماهر عبد الواحد، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، الطبعة 10، 2010، الصفحة 298.

ويقصد بهذا الإجراء الاحتياطي، أن يلتزم الطرف القائم بالهجوم باستخدام القوة الضرورية لتحقيق الهدف من القتال والمتمثل أساساً في شل قوة الخصم والانتصار عليه، ومن ثم فإن كل استخدام للقوة المسلحة بما يتجاوز تحقيق الهدف المشروع من الهجوم، يؤدي إلى تجاوز مبدأ الضرورة العسكرية، ومن ثم يعد عملاً غير مشروع.

وتلزم هذه القاعدة المهاجم باختيار السلاح الذي يساهم في تحقيق الهدف من العملية العسكرية دون إفراط، وعلى الرغم من أن "اختيار وسائل الهجوم" ليس بالأمر المتاح دائماً للمهاجم، إلا أنه وإن أتيح فقد تواجهه عراقيل عدة، فمثلاً "إذا وجد مدفع رشاش بالقرب من جسر، يتعين على المهاجم أن يختار ذخيرة قادرة على تعطيل موقع المدفع الرشاش دون أن تلحق أضراراً بالجسر، بدلاً من أن يختار قنبلة ثقيلة تدمر الإثنان معاً"¹.

وقد جاء بالفقرة السالفة الذكر، بأنه على المهاجم أن "يتخذ جميع الاحتياطات المستطاعة" أثناء اختيار وسائل وأساليب الهجوم. وقد جاءت المادة 03 من البروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأشراك الخداعية لسنة 1996 الملحق باتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة لسنة 1980، بتقديم تعريف للاحتياطات المستطاعة لحماية المدنيين، وذلك بالنص على أن "تتخذ جميع الاحتياطات المستطاعة لحماية المدنيين من آثار الأسلحة التي تنطبق عليها هذه المادة، ويراد بتعبير الاحتياطات المستطاعة تلك الاحتياطات القابلة للتأخذ أو الممكنة عملياً، مع مراعاة جميع الظروف القائمة في حينها، بما في ذلك الاعتبارات الإنسانية والعسكرية"².

وبذلك يرتبط الأخذ بالاحتياطات بالظروف الموجودة أثناء الهجوم، كما تؤخذ في الحسبان الاعتبارات الإنسانية والعسكرية. وقد انتهت المادة 2/57/أ/ ثانياً، بعبارة "على أي الأحوال حصر ذلك في أضيق نطاق"، وهي الصيغة التي كان من الممكن الاستغناء عنها من أجل تقوية الحماية، وذلك بعبارة أفضل كالقول "بالحد من الخسائر العرضية إلى الحد الأدنى"، أما حصر هذه الخسائر في أضيق نطاق فهو هدف لا يطرح نفسه إلا إذا تعذر تجنب الخسائر تماماً.

ثالثاً: الاحتياطات الواجبة أثناء إدارة وتنفيذ الهجوم:

وهي الاحتياطات التي تناولتها المادة 2/57/أ/ ثالثاً من البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977، وذلك حينما ألزمت الطرف القائم بالهجوم بأن: "يمتنع عن اتخاذ قرار بشأن أي هجوم يتوقع منه بصفة عرضية، أن يحدث خسائر في أرواح المدنيين أو إلحاق الإصابة بهم أو الإضرار بالأعيان المدنية، أو أن يحدث خلط من هذه الخسائر والأضرار مما يفرض في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة".

وهو ما يفهم منه بأن على الطرف القائم بالهجوم الالتزام بتفادي أي هجوم يترتب عنه أضرار جانبية³، وهو الالتزام الذي يعد تحصيل حاصل للقاعدة الأساسية التي تضمنتها المادة 48 من البروتوكول الإضافي الأول، والتي ألزمت أطراف النزاع المسلح على العمل على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين، وبين الأهداف المدنية والعسكرية، وما يقتضيه ذلك

¹ - فريتس كالهوفن وإليزابيت تسغفلد، مرجع سابق، الصفحة 127 و128.

² - موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني ن مرجع سابق ن الصفحة 513.

³ - هي الأضرار التي قد تصيب المدنيين أو الأعيان المدنية من جراء هجوم مشروع على هدف مشروع، راجع في الموضوع: ايناس حميرة، الأضرار الجانبية في النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد السادس، الصفحات 107-135، يونيو 2015، الصفحة 108.

من توجيه للعمليات العسكرية ضد الأهداف العسكرية دون غيرها، بما يتماشى وحصانة المدنيين والاعيان المدنيين من الاستهداف.

واستنادا الى ذلك، فإنه وفي حالة ما إذا تبين ان الهدف ليس هدفا عسكريا أو انه مشمول بحماية خاصة، أو ان الهجوم قد يتوقع منه أن يحدث خسائر في أرواح المدنيين او الحاق الأذى بهم، وذلك بصفة عرضية تفرط في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة، كان بالتالي إلزاما على الطرف القائم بالهجوم ان يلغي أو يعلق هذا الهجوم¹.

ولا شك أن كل ذلك قد يواجه الأشخاص المعنيين بالعديد من الأسئلة البالغة التعقيد، فما هي على وجه الدقة الميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوخاة؟ وما هي الخسائر والاصابات العرضية في أرواح المدنيين والأضرار في الأعيان المدنية التي يمكن توقعها فعلا؟ ثم كيف يمكن تقدير التناسب بين الإثنين؟

وفي هذا السياق يرى كل من "فريتس كالسهورف" و "ليزابيث تسغفلد" بأنه: "لا يمكن أن نتوقع من المقاتل إجراء عملية موازنة بالغة الدقة، فهو ليس ملزما بالامتناع عن شن الهجوم الا اذا اصبح من الواضح عدم التناسب بين طرفي المعادلة، على ان القرار ليس متروكا كلية للتقدير الذاتي للمهاجم، فالسؤال الحاسم هنا هو إذا ما كان بوسع مقاتل على درجة عادية من اليقظة ولديه قدر معقول من المعلومات، وقادر فضلا عن ذلك على استخدام المعلومات المتاحة استخداما معقولا، أن يتوقع أن تكون هناك خسائر مفرطة بين السكان المدنيين"².

رابعا: واجب الإنذار المسبق للسكان المدنيين:

وقد نصت على ذلك الفقرة (ج) من المادة 57 من البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977، وذلك بالنص على أن "يوجه إنذار مسبق وبوسائل مجدية في حالة الهجمات التي قد تمس السكان المدنيين، ما لم تحل الظروف دون ذلك".

ويشكل واجب توجيه إنذار مسبق وفعال قبل الهجوم الذي يمكن ان يؤثر على السكان المدنيين، قاعدة قديمة العهد في القانون الدولي العرفي، حيث أقرته مدونة ليبر من خلال المادة 19، وكذا إعلان بروكسيل من خلال المادة 16، إضافة الى دليل أكسفورد للحرب البحرية من خلال المادة 33³، كما أقرته لائحة الحرب البرية الملحقه باتفاقية لاهاي الرابعة لسنة 1907، وذلك من خلال المادة 26 التي أوجبت أنه "يتعين على قائد الوحدات المهاجمة قبل الشروع في القصف أن يبذل قصارى جهده لتحذير السلطات باستثناء حالات الهجوم عنوة"⁴.

وغالبا ما يكون مثل هذا الإنذار في المناطق الحضرية والمفتوحة من أجل إخلاء المناطق التي سيتم قصفها، وقد شهدت الحرب العالمية الثانية طرق عدة لإنذار السكان المدنيين يقول عنها الفقيه Claude Pilloud: "خلال الحرب العالمية الثانية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالأهداف الموجودة في الأراضي المحتلة، كانت التحذيرات تصدر عن طريق الراديو أو

¹ - بوزيد خالدي، الآليات القانونية لحماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية ن جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، السنة الجامعية 2017/2018، الصفحة 242.

² - فريتس كالسهورف وليزابيث تسغفلد، مرجع سابق، الصفحة 128.

³ - جون ماري هنكرتس ولويز دوزوالد بك، مرجع سابق، الصفحة 56.

⁴ - موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، الصفحة 20.

عن طريق التحليق المنخفض للطائرات ، مما يمنح المدنيين او العمال والسكان الوقت للفرار ، طبعاً مثل هذه التحذيرات تعتمد إلى حد كبير على السيطرة على المجال الجوي ووسائل الدفاع"¹.

وإن كان ورود عبارة " ما لم تحل الظروف دون ذلك " يأتي للتأكيد على مبدأ الضرورة الحربية الذي قد يقيد اللجوء الى هذا الإنذار، حيث يحتفظ الخصوم بحقهم في المباغتة واغتنام عنصر المفاجئة في مهاجمة الأهداف العسكرية للعدو، إلا ان تلك العبارة قد تتعرض للكثير من الانتقاد خاصة وأنها قد تكون محلاً لسوء الاستخدام، وبالتالي تفرغ المادة من محتواها.

كما هو الحال أيضاً بالنسبة للمدة الزمنية بين الإنذار وبدء الهجوم، فغالبا ما نلاحظ تحايلاً من قبل الأطراف المتحاربة وذلك من خلال عدم منح الوقت الكافي للمدنيين قبل بدء الهجوم، وهو ما يؤدي الى وقوع الكثير من الضحايا من المدنيين الذين لم يجدوا الوقت الكافي للمغادرة، ولعل خير مثال على ذلك هو حجم الكارثة الإنسانية التي تقع بغزة بعد الهجوم الإسرائيلي على المنطقة المكتظة وذات الكثافة السكانية العالية.

خامساً: سريان التدابير الوقائية على العمليات العسكرية البحرية والجوية:

جاء النص على ذلك ضمن الفقرة 4 من المادة 57 من البروتوكول الإضافي الأول، والتي ألزمت أطراف النزاع بأن:

" يتخذ كل طرف كافة الاحتياطات المعقولة عند إدارة العمليات العسكرية في البحر أو في الجو، لما له من حقوق وعليه من واجبات بمقتضى قواعد القانون الدولي الإنساني التي تطبق في المنازعات المسلحة، لتجنب الخسائر في أرواح المدنيين وإلحاق الخسائر بالمتلكات المدنية "

وتمثل هذه الفقرة إحدى المناسبات النادرة التي يتناول فيها البروتوكول العمليات العسكرية في البحر أو في الجو بقدر من الإسهاب، ويوجب البروتوكول من خلال هذه الفقرة، أن يتخذ كل طرف في النزاع وفقاً لما له من حقوق وعليه من واجبات بمقتضى قواعد القانون الدولي الواجبة التطبيق في النزاعات المسلحة، كافة الاحتياطات المعقولة " لتجنب إحداث خسائر في أرواح المدنيين والإضرار بالأعيان المدنية". وعلى الرغم من ذلك يرى كل من " كالمسوفن " و " تسغفلد "، بأن العبارة الأخيرة لا تعدو ان تكون نوعاً من تحصيل الحاصل، لا يسهم إسهاماً يذكر في تأكيد وتطوير قانون الحرب في البحر أو في الجو.²

وبالنظر إلى ما طبع صياغة المادة 57 من عبارات مقتضبة، من قبيل (أن يبذل ما في طاقته، أن يتخذ جميع الاحتياطات المستطاعة، على أي الأحوال حصر ذلك في اضيق نطاق، ما لم تحل الظروف دون ذلك ..)، وهي العبارات التي قد توجي بإضعاف قدرة المادة 57 في توفير الحماية اللازمة للمدنيين والأعيان المدنية، وذلك من خلال إيجاد مبررات لاستهدافهم من طرف الأطراف. وهو ما سعت ذات المادة إلى استدراكه من خلال فقرتها 05 بالنص على انه " لا يجوز تفسير أي من أحكام هذه المادة بأنه يجيز شن أي هجوم ضد السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين أو الأعيان المدنية ".

¹ - Cité par : Yves Sandoz et autres : commentaire des protocoles additionnels du 8 juin 1977 aux conventions de Genève, CICR, pay-bas, 1986, p 708.

² - فريتس كالمسوفن وليزابيث تسغفلد، ضوابط تحكم خوض الحرب، مرجع سابق، الصفحة 129.

وعموماً فإننا ومن خلال الفقرات السابقة، نكون قد تطرقنا إلى ما يقع على الطرف القائم بالهجوم من التزامات وفق ما أقرته المادة 57 من البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977، وهي الضمانات التي تكملها التدابير الوقائية التي أقرتها المادة 58 من ذات البروتوكول، من خلال النص على مجموعة من الضوابط والاحتياطات المفروضة على عاتق الطرف المتحمل للهجوم، أو الذي يقع المدنيون تحت سلطته.

المطلب الثاني: التدابير الواجب اتخاذها من الطرف الذي يتحمل الهجوم-احتياطات سلبية:

بالتوازي مع تلك الاحتياطات المفروضة على الطرف القائم بالهجوم، هناك أيضاً مجموعة من التدابير التي يجب أن يتخذها الطرف الذي يتحمل الهجوم لصالح المدنيين والأعيان المدنية، وهو ما نهت إليه العديد من القرارات التي كانت سبقة إلى إقرار تلك الاحتياطات. ففي العام 1965 اعتمد المؤتمر الدولي العشرون للصليب الأحمر قراراً يطلب من الحكومات والسلطات الأخرى المسؤولة عن القتال في كافة النزاعات المسلحة تفادي السكان المدنيين قدر المستطاع¹.

الا أن أبرز إشارة إلى تلك التدابير هو ما أورده المادة 58 من البروتوكول الإضافي الأول – وإن بشكل مقتضب وأقل تفصيلاً من المادة 57- وذلك من خلال مجموعة التدابير الاحتياطية ضد آثار الهجوم، والتي جاءت كالآتي:

أولاً: نقل ما تحت السيطرة من المدنيين بعيداً عن الأهداف العسكرية:

وقد نصت على هذا الإجراء الفقرة الأولى من المادة 58 من البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977، وذلك كنتيجة لتلقائية لتفعيل الحماية العامة المقررة للمدنيين ضد المخاطر الناجمة عن العمليات العدائية. ولا شك أن هذا الإجراء يعد كذلك تجسيداً عملياً لمبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، انطلاقاً من سعيه إلى تجنب المدنيين مخاطر العمليات العسكرية المباشرة والعرضية، وبالتالي حصر العمليات في الأهداف العسكرية.

ويبقى إجراء نقل المدنيين بعيداً عن المناطق المجاورة للأهداف العسكرية غير مطلق، حيث أخضعت المادة 58 من البروتوكول الإضافي الأول في فقرتها الأولى لمجموعة من الضوابط التي تضمنتها المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949، والتي نصت على أنه: "يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي أي دولة أخرى محتلة أو غير محتلة، أي كانت دواعيه"².

ورغم أن المادة 49 أجازت من خلال فقرتها 02 أن تقوم دولة الاحتلال بإخلاء كلي أو جزئي لمنطقة محتلة معينة إذا اقتضى ذلك أمن السكان أو لأسباب عسكرية قهرية، إلا أنها لم تجز أن يترتب على عمليات الإجلاء تلك نزوح الأشخاص المحميين إلا في حدود الأراضي المحتلة، ما لم يتعذر ذلك من الناحية المادية، وعليه يجب إعادة السكان المنقولين على هذا النحو إلى مواطنهم بمجرد توقف الأعمال العدائية في هذا القطاع³.

وقد جرى العمل الدولي عادة بإخلاء فئات معينة من ساحة الحرب، كالأطفال والنساء والمرضى والمسنين، وفي حالات أخرى إخلاء كل السكان المدنيين في حال اشتداد الخطر. وتشترط المادة 49 في عملية النقل هذه توفير كل الظروف الملائمة للتكفل بهم من الناحية الإنسانية والصحية، كما تشترط إعادة السكان لمناطقهم بعد انتهاء الأعمال العدائية، وفي

¹ - نقلاً عن: جون ماري هنكرتس و لويز دوزوالد بك، مرجع سابق ن الصفحة 62.

² - موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني ن مرجع سابق، الصفحة 292.

³ - المرجع نفسه.

حالة الممتلكات المنقولة تأخذ هذه الممتلكات حكم السكان المدنيين كالأغذية أو الآثار المحمولة أو غيرها من الممتلكات، والتي يجب نقلها إلى مناطق آمنة ومحمية بعيدا عن مناطق المواجهة العسكرية وذلك لحمايتها تمهيدا لإعادتها¹.

وعموما فإن اجراء نقل المدنيين بعيدا عن المناطق المجاورة للأهداف العسكرية هو إجراء ظرفي مرتبط بانتهاء العمليات العدائية، إذ أن انتهاء الأخيرة يحتم على أطراف النزاع إعادة المدنيين المنقولين إلى مواطن اقامتهم العادية.

ثانيا: اتخاذ الاحتياطات لحماية المدنيين من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية:

وقد اشارت الى هذا الاجراء المادة 58 في فقرتها (ج)، من خلال النص على ضرورة اتخاذ اطراف النزاع " الاحتياطات الأخرى اللازمة لحماية ما تحت سيطرتها من سكان مدنيين وأفراد وأعيان مدنية من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية "، وهو الاجراء الذي يرى بعض الباحثين بأنه تكميلي لما تضمنته المادة 58 في فقرتها (أ) و (ب)².

ويسعى هذا الإجراء الى إيجاد احتياطات إضافية لحماية السكان المدنيين والاعيان المدنية، وأكثر هذه التدابير الاحترازية يتجلى في استعدادات الدولة لمواجهة أي مساس محتمل بالمدنيين " كإنشاء الملاجئ والمناطق الآمنة والمحمية، وتسهيل عمل الهيئات الإغاثية وأجهزة الدفاع المدني، وتجهيز كل الموارد المادية والبشرية لاحتمال تعرض المدنيين لأي مخاطر مباشرة من الهجوم أو غير مباشرة عن طريق الكوارث". ورغم عدم توضيحها وحصرها في المادة مع إضافة عبارات الإمكانية، إلا انها تعد – أي الإجراءات – ضرورية وفارقة في الكثير من الأحيان في تخفيف الفاتورة الإنسانية لأي هجوم³.

ثالثا: تجنب إقامة اهداف عسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها:

وقد ورد هذا الإجراء الاحتياطي والذي يعد بمثابة تنزيل عملي لمبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، في المادة 58 الفقرة (ب) من البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977. كما ان البروتوكول الإضافي الثاني وإن لم يقر صراحة باتخاذ الاحتياطات ضد آثار الهجمات، إلا انه نص ضمنا على ذلك من خلال الفقرة 01 من المادة 13 منه، والتي أقرت حماية عامة للسكان المدنيين ضد الاخطار الناجمة عن العمليات العسكرية، كما أدرج هذا المطلب في قانون تعاهدي أكثر حداثة، وهو البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية من خلال مادته 408⁴.

وقد قدمت المادة 52 الفقرة 02 من البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977، تعريفا للهدف العسكري بكونه " تلك الأعيان التي تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري، سواء كان ذلك بطبيعتها ام بموقعها أم بغايتها أم باستخدامها، والتي يحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة حينذاك ميزة عسكرية اكيدة"⁵.

¹ - العقون مساعد، ضوابط سير الاعمال العدائية في القانون الدولي الإنساني، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2014-2015، الصفحة 115.

² - Mohamed Arrassen, conduite des hostilités – droit des conflits armés et désarmement, Bruylant, Bruxelles, 1986, p 134.

³ - العقون مساعد، مرجع سابق، الصفحة 116.

⁴ - جون ماري هنكرتس ولويس دوزوالد بك، مرجع سابق، الصفحة 65.

⁵ - موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق ن الصفحة 295.

وتشمل الأهداف العسكرية تلك الثابتة والمتحركة، فبالنسبة للأولى يتوجب على اطراف النزاع ان تمتنع عن بناء الثكنات العسكرية ومخازن الذخيرة وغيرها في المناطق المكتظة بالسكان، اما بالنسبة للأهداف العسكرية المتحركة فيجب أن لا يتمركز الجنود والتجهيزات العسكرية أو وسائل النقل العسكري في المناطق المكتظة بالسكان¹.

وبقدر ارتباط هذا الإجراء بمبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين ، فإن له ارتباط وثيق بما أقرته صكوك القانون الدولي الإنساني من حظر لاستخدام المدنيين كدروع بشرية ، والذي أكدته المادة 51 الفقرة 07 من البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977 بالقول: "لا يجوز التوصل بوجود السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين أو تحركاتهم في حماية نقاط أو مناطق معينة ضد العمليات العسكرية ، ولا سيما في محاولة درء الهجوم عن الأهداف العسكرية أو تغطية أو تحييد أو إعاقة العمليات العسكرية ، ولا يجوز ان يوجه اطراف النزاع تحركات السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين بقصد محاولة درء الهجمات عن الأهداف العسكرية أو تغطية العمليات العسكرية"².

وبالتالي فإنه من المحظور وفق هذا الإجراء، أي استغلال لتواجد المدنيين أو نقلهم إلى مناطق ما بهدف إعاقة الهجوم على أهداف عسكرية وما يعنيه ذلك من جعل للمدنيين في مواجهة الخطر المباشر بتعريضهم للهجوم سواء بقصد أو بدونه من طرف المهاجم، وبذلك يحظر استخدام المدنيين كدروع بشرية من قبل الأطراف المتصارعة، أو جعلهم أهدافا مباشرة من طرف أحد الأطراف للتغطية على العمليات العسكرية.

وبذلك قد وقفنا على واحد من أهم قواعد حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة ، والمتمثل في حظر الهجمات التي تستهدف المدنيين غير المشاركين في الأعمال العدائية بغض النظر عن نوعية تلك الهجمات، وهو الحظر الذي بموجبه ألزمت صكوك القانون الدولي الإنساني أطراف النزاع باتخاذ العديد من التدابير الوقائية والاحتياطية ، سواء من طرف القائم بالهجوم الذي يتوجب عليه توجيه عملياته إلى المقاتلين والأهداف العسكرية دون سواهم ، وكذلك إنذار السكان المدنيين لدراء أي تهديد محتمل ، كما ألزمت الطرف المتحمل للهجوم بإجراءات أخرى من قبيل إبعاد المدنيين عن الأهداف العسكرية دون نية الترحيل ، وعدم إقامة أي اهداف عسكرية بين السكان المدنيين .

خاتمة :

في ختام هذا المقال، يتبين أن التدابير الاحترازية أثناء العمليات العسكرية، تلعب دوراً حاسماً في حماية المدنيين وتقليل الأضرار الناجمة عن النزاعات المسلحة. تعد هذه التدابير جزءاً أساسياً من المسؤولية القانونية والأخلاقية التي تقع على عاتق الأطراف المتحاربة، حيث تهدف إلى الحفاظ على أرواح المدنيين وتخفيف معاناتهم خلال العمليات العسكرية. ولتحقيق أقصى استفادة من تلك التدابير وتعزيز قدرتها على حماية المدنيين، يمكننا استنتاج النتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

1. أثبتت التدابير الاحترازية فعاليتها في تقليل الأضرار التي تلحق بالمدنيين، من خلال ما يتيح الالتزام بتلك التدابير من تخطيط للعمليات العسكرية بعناية، وتجنب استهداف المناطق السكانية قدر الإمكان.

¹ - احمد خضر شعبان، الحماية الدولية والشرعية لضحايا النزاعات المسلحة الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2015.الصفحة 311.

² - موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق ن الصفحة 294.

2. يؤدي التزام الأطراف المتحاربة بتلك التدابير إلى تحسين الممارسات العسكرية وتعزيز الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني أثناء العمليات العدائية
3. رغم أهمية تلك التدابير، لا تزال هناك العديد من التحديات المتعلقة بالتطبيق الفعال، مثل عدم القدرة على تحديد الأهداف بدقة في بعض الحالات، أو الاستجابة غير الكافية للأوضاع المتغيرة على الأرض، وهي التحديات المرتبطة بتفسير القاعدة القانونية وكذا بالوضع العملي على الأرض.

التوصيات:

1. يجب على الأطراف المتحاربة تعزيز تدريب القوات المسلحة على تطبيق التدابير الاحترازية بشكل فعال، ونشر القانون الدولي الإنساني في صفوفها، بما يساهم في توفير الحماية الفعالة للمدنيين.
2. تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة التي تساعد في تحسين دقة الهجمات العسكرية وتجنب الأضرار الجانبية، والتي يمكن أن تساهم - رغم ما قد تطرحه من تحديات - في تحديد الأهداف بدقة أكبر، وتقليل المخاطر على المدنيين.
3. من الضروري السعي نحو تنمية القواعد القانونية الموجودة بما يرقى للإجابة عن الانشغالات المطروحة، وكذلك العمل على إنشاء آليات فعالة للرقابة والمساءلة، لضمان الالتزام بالتدابير الاحترازية، ومعالجة أي انتهاكات قد تحدث، وتعزيز الشفافية في تقييم الأضرار التي تحدث.
4. ضرورة تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الإنسانية لضمان تبادل المعرفة والخبرات حول تطبيق التدابير الاحترازية بشكل فعال، وتنسيق الجهود لتقديم الدعم والمساعدة للمدنيين المتضررين والجيش على حد سواء. ومن خلال تبني تلك التوصيات، يمكن تعزيز فعالية التدابير الاحترازية أثناء العمليات العسكرية، مما يساهم في حماية المدنيين وتقليل الأضرار التي تلحق بهم خلال النزاعات المسلحة، تماشياً وما تسعى إليه قواعد القانون الدولي الإنساني.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. احمد خضر شعبان، الحماية الدولية والشرعية لضحايا النزاعات المسلحة الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2015.
2. ايناس حميرة، الأضرار الجانبية في النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد السادس، الصفحات 107-135، يونيو 2015.
3. العقون ساعد، ضوابط سير الاعمال العدائية في القانون الدولي الإنساني، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2014-2015.
4. بوزيد خالدي، الآليات القانونية لحماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية ن جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، السنة الجامعية 2017/2018.
5. جون ماري هنكرتس و لويز دوزوالد بك، القانون الدولي الإنساني العرفي: المجلد الأول القواعد، إصدارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2009.

6. فريتس كالسهورف و ليزابيت تسغفلد، ضوابط تحكم خوض الحرب – مدخل للقانون الدولي الإنساني، ترجمة احمد عبد العليم، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2004.

7. موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، اعداد شريف عتلم ومحمد ماهر عبد الواحد، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، الطبعة 10 ، 2010.

المراجع باللغات الأجنبية:

1. Cité par :Yves Sandoz et autres : commentaire des protocoles additionnels du 8 juin 1977 aux conventions de Genève, CICR, pay-bas,1986, p 708.
2. Mohamed Arrassen, conduite des hostilités – droit des conflits armés et désarmement, Bruylant, Bruxelles, 1986, p 134.

مبادئ الإدارة العامة في عهد الخليفة علي بن أبي طالب لمالك الأشتر

"بعد تأصيلها من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة"

المجموعتين الثانية والثالثة (من الثلاث)

أ.م.د/ محمد محسن محمد زهير

أستاذ القانون العام المشارك بكلية الشرطة- أكاديمية الشرطة- الجمهورية اليمنية- صنعاء

Email: zhyrm62@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى إظهار الجانب الحضاري للنظرية الإدارية الإسلامية في عهد الخليفة علي بن أبي طالب لمالك الأشتر مؤصلاً من القرآن والسنة نموذجاً، وسبقها في وضع مبادئ ومفاهيم ونظم تعاملات الإدارة العامة قبل أن يتناولها علماء الإدارة في العصر الحديث؛ وإثبات صلاحية تطبيق هذه المبادئ على إدارة الدولة الإسلامية في أي عصر كونها استندت إلى أصول شرعية إلهية من وضع الخالق سبحانه وتعالى، وقائمة على منهجية راقية متصفة بالمرونة والشمولية.

استُخدم لبحث الدراسة منهجين من مناهج البحث العلمي خدمةً لغاية الدراسة، وهما: المنهج التاريخي: لبحث واستقصاء الماضي وسجل الخبرات الماضية، لتوظيف أحداث التاريخ لمصلحة موضوع البحث. والمنهج الوصفي التحليلي: لتحليل المعلومات ومدى جدوى تطبيقها على الواقع العملي المعاصر.

توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها: ثبوت حقيقة أن النظام الإداري الإسلامي بمبادئه ومفاهيمه يغلب عليه الطابع القيّم المقاصدي الديني، محوره الأساس العقيدة والإيمان، وبها يتجاوز الفرد المسلم المنافع الشخصية الدنيوية إلى سعة التكليف الربّاني الذي يجعل الحياة كلها لله، وعلى أساس الأخوة والمساواة والعدل واحترام إنسانية الموظف وحقوقه، والتركيز على أهمية شغل الوظائف وفق معاييرها التخصصية والكفاءة، وحماية ورعاية مصالح كافة المواطنين.

ومما أوصت به الدراسة: ضرورة العناية بتقوية الجوانب المعنوية والروحية للعاملين في الإدارة العامة بثقافة مستقاة من المصادر الإسلامية الصحيحة. وتنمية وتشجيع روح الاجتهاد والابتكار والمشاركة في اتخاذ القرارات لدى العاملين، وتهئية كوادر إدارية وقيادية مؤهلة بقدرات ومهارات تخصصية متميزة تتخلّق بأخلاقيات الإسلام، ثم تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب، وضمان توفّر حالة الكفاف المادي الكامل لهم.

الكلمات المفتاحية: مبادئ- الإدارة- العامة- عهد- الخليفة- علي بن أبي طالب- الأشتر.

The Principles of Public Administration In The Era of Caliph Ali bin Abi Talib For The Malik Al-Ashtar

"After rooting it in the Holy Qur'an and the Noble Prophet's Sunnah"

The second and third groups (of the three)

Abstract

The study aimed to show the civilizational aspect of the Islamic administrative theory during the era of Caliph Ali bin Abi Talib to Malik Al-Ashtar, based on the Qur'an and Sunnah as a model, and its precedence in establishing principles, concepts and systems of public administration dealings before they were addressed by modern administration scholars; and to prove the validity of applying these principles to the administration of the Islamic state in any era, as they were based on divine legal principles established by the Creator, Glory be to Him, and based on a sophisticated methodology characterized by flexibility and comprehensiveness.

Two scientific research methods were used to investigate the study in order to serve the purpose of the study, namely: The historical method: to investigate and investigate the past and record past experiences,

to employ historical events for the benefit of the research topic. And the descriptive analytical method: to analyze information and the extent of the feasibility of applying it to contemporary practical reality.

The study reached many results, the most important of which are: Proving the fact that the Islamic administrative system, with its principles and concepts, is dominated by the religious objective value character, its main focus is belief and faith, and through it the Muslim individual transcends personal worldly benefits to the breadth of the divine assignment that makes life entirely for God, and on the basis of brotherhood, equality, justice, and respect for the humanity of the employee and his rights, and focusing on the importance of filling jobs according to their specialized and efficient standards, and protecting and caring for the interests of all citizens.

The study recommended: The necessity of taking care to strengthen the moral and spiritual aspects of workers in public administration with a culture derived from correct Islamic sources. Developing and encouraging the spirit of diligence, innovation, and participation in decision-making among workers, and preparing qualified administrative and leadership cadres with distinguished specialized capabilities and skills that are characterized by Islamic ethics, then appointing the right person in the right place, and ensuring the availability of a state of complete material sufficiency for them.

Keywords: Principles - Public Administration - Era - Caliph - Ali bin Abi Talib - Al-Ashtar.

المقدمة

الحمد لله الذي علّا بِحَوْلِهِ وَدَنَا بِطَوْلِهِ⁽¹⁾، مانحٌ كُلَّ غَنِيمَةٍ وَفَضْلٍ، وكاشِفٌ كُلَّ عَظِيمَةٍ وَأَزْلٍ⁽²⁾، والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

النظام الإداري في الإسلام هو مجموعة الأحكام والتشريعات لتنظيم جهود البشر جماعياً وفردياً وتوجيههم وجهة هادفة لتحقيق مصالحهم، وسد حاجاتهم الدنيوية والأخروية، وحفزهم بها إلى فعل الخير والبعد عن الشرّ ومنع الإفساد في الأرض. ولأجل ذلك وجدت النظرية الإسلامية في الإدارة العامة - في فكر الخليفة علي بن أبي طالب كنموذج -، المشتملة على مجموعة من المبادئ والمفاهيم والأفكار والأحكام والقيم والأهداف المرتبطة بإعداد الإنسان المسلم حسب الأصول الإسلامية، مرتكزة على الأصول الشرعية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة المتصفة بالثبات والمرونة والخلود، لأنها من وضع الخالق سبحانه وتعالى، وكونها كذلك فإنها تتصف بالشمولية لكل البشر وكافة المعارف والأساليب والوسائل الإدارية، وصالحة للتطبيق في كل زمان بما يلائمه.

الهدف الرئيسي من إقامة نظام إداري إسلامي هو إقامة عقيدة التوحيد التي تقوم على مبدأ تخليص البشر من عبوديتهم لغير الله وتحرير الإنسان من الخضوع لأي مخلوق. وبهذا فإن أهداف نظرية الإدارة الإسلامية تكون هي ذاتها أهداف ومقاصد الشريعة الإسلامية والتي تسعى الإدارة العامة لتحقيقها من خلال ممارسة النشاطات المباحة شرعاً من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة التي تتفق مع روح المصلحة العامة، وهي: (عمارة الأرض - رعاية الكليات الخمس التي تتمثل في حفظ "الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال" - تحصيل المصالح العامة والمحافظة عليها)، تنفيذاً لقول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾⁽³⁾. فتعمل على توجيه السلوك الإنساني وقيمه، انطلاقاً من موقع العبودية لله - سبحانه وتعالى - وفقاً للمنهج الأخلاقي الذي ينظم حياة البشر وفق قيم أصيلة لا مصالح مؤقتة، التزاماً بالهدف الأخروي والرقابة الإلهية التي تمنع الإنسان من الظلم

¹ بطّوْلِهِ: عطائه وإحسانه.

² الأَزْل: الضيق والشدة.

³ الحج 41.

والانحراف. معتمدة على التفاعل ما بين النظرية العلمية والممارسة العملية، بحسب المنهج العلمي المبني على المنطق والمنهجية في التفكير واعتماد الدليل والبرهان، فالإسلام دين عمل وجهاد.

أولاً: مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث من خلال التساؤلين التاليين ليكون البحث جواباً عليهما:

- ما هي المبادئ الإدارية المفضلة لتطبيقها في الإدارة العامة للدولة؟
- ما أثر تطبيق نظرية الإدارة الإسلامية -وفق منهج الخليفة علي بن أبي طالب في منظمات الإدارة العامة لأي دولة إسلامية في أي زمان وفي أي مكان؟

ثانياً: أهمية البحث:

بما أننا لم نجد على المستوى المحلي من خاض في بحث وتناول هذا الموضوع علمياً بالتأصل من القرآن والسنة، وإنما ما وجدناه اقتصر على تناول مبادئ الإدارة العامة في العهد فقط من غير تأصيل أو تناولها من وجهة نظر إدارية معاصرة بحثة من خلال البحث في النظريات والأفكار التي وضعها مفكرون وعلماء معاصرون، فلزم ضرورة التعريف بأن الشريعة الإسلامية هي السبّاقة في مواكبة أي تطور علمي أو حضاري في المجال الإداري، فجاءت الأهمية لما يأتي:

التعرّف على مفهوم المبادئ الإدارية ومفهوم الإدارة العامة ومعناها في النظام الإسلامي⁽¹⁾.

استخلاص مبادئ الإدارة العامة في النظرية الإدارية الإسلامية من خلال نصوص عهد الخليفة علي بن أبي طالب لملك الأشر، وأيضاً من خلال فكره ومواقفه مع ولاته وعمّاله؛ كل ذلك بعد أن يتم التأصيل لكل مبدأ من هذه المبادئ من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

المساهمة في إبراز معلومات مهمة عن النظرية الإدارية الإسلامية وما تضمنته من مبادئ من أجل أن تكون منهج علمي ومرجع عملي للعاملين في الجهات الإدارية ومتخذي القرار، وأيضاً توفير أدبيات كمراجع لإعداد المناهج الأكاديمية المتضمنة لمبادئ الإدارة العامة المقررة على الكليات المتخصصة والجامعات.

ثالثاً: أهداف البحث:

تتلخّص الأهداف في:

- إظهار الجانب الحضاري لسبق النظرية الإدارية الإسلامية في وضع مبادئ ومفاهيم وأفكار ونظم وقوانين تعاملات الإدارة العامة، قبل أن يتناولها علماء الإدارة في العصر الحديث.
- إثبات صلاحية تطبيق مبادئ الإدارة العامة الإسلامية في الواقع العملي كونها استندت إلى أصول شرعية إلهية من وضع الخالق سبحانه وتعالى، وقائمة على منهجية راقية متصفة بالمرونة والشمولية والصلاحية للتطبيق في كل زمان جعلتها قادرة على إحداث ومواكبة التطور في كافة المجالات.
- رفد المكتبة العلمية بمرجعية بحثية علمية في مبادئ الإدارة العامة الإسلامية لتكون مرشداً ومساعداً لذوي الشأن في مجال إدارة الدولة والقائمين على إعداد وتدريب مناهج الإدارة العامة والباحثين.

رابعاً: سبب اختيار موضوع البحث:

يأتي سبب اختار بحث موضوع مبادئ الإدارة العامة في عهد الخليفة علي بن أبي طالب لملك الأشر "بعد تأصيلها من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة" من ناحيتين:

¹ تم تناول هذا البند ضمن بحث المجموعة الأولى من هذه المبادئ والمنشور في العدد 23 يونيو 2024م من مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية / ألمانيا - برلين. للاطلاع راجع ذلك البحث.

الأولى: تنبثق من أهمية الموضوع ذاته كون إثبات مدى فاعلية تطبيق نظرية الإدارة العامة الإسلامية ومبادئها في إحداث التغيير الحقيقي نحو تقدم الشعوب والدول في مختلف المجالات وكافة مناحي الحياة، لأنها اشتملت على المنهج الإلهي الخالي من كل مظاهر الفساد والتخلف، والموجه بالأخذ بكل مقومات النجاح والتطور والنمو.

الثانية: السعي للتعريف بنظرية الإدارة العامة الإسلامية في أوساط العاملين الإداريين في الدولة، والقائمين على التدريس الأكاديمي وكل باحث عنها، ونشر ما تضمنته من مبادئ وأفكار وقيم ذات أصول ربّانية، مما يستوجب ضرورة جعل هذه المبادئ والقيم والأفكار هي الموجه الأساس لكل تنظيماتهم وتعاملاتهم الإدارية والأكاديمية لثبوت نجاعة وتفوق النهج الإداري الإسلامي في منع الفساد وإحداث النهضة في مختلف مجالات الحياة البشرية.

خامساً: منهجية البحث:

استُخدم لبحث موضوع هذه الدراسة منهجين من مناهج البحث العلمي للعلوم الإنسانية والاجتماعية، والتي يؤمل أن تخدم الغاية من هذا البحث، وهما كما يلي:

- **المنهج التاريخي:** اعتبر التاريخ بصورة عامة أنه بحث واستقصاء الماضي أو سجل الخبرات الماضية، والبحث التاريخي هو البحث الذي يوظف التاريخ إما من أجل معرفة علمية لأحداث الماضي، أو لمصلحة البحث العلمي لواقع الظواهر المعاصرة.
 - **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك بجمع المعلومات اللازمة للمفاهيم المرتبطة بالموضوع، من أجل استخلاصها من عهد الخليفة لمالك الأشتر للعمل لتأصيلها ثم تحليلها للوصول إلى حقيقة جدوى تطبيقها على الواقع العملي.
- سادساً: حدود الدراسة:**

الحدود الزمانية: تتراوح الحدود الزمانية لهذا البحث فترتي: (العهد النبوي، وعهد الخليفة علي بن أبي طالب).
المراجع: استندت الدراسة إلى كتابات المفكرين المعاصرين في مختلف المصادر والتأصيل من القرآن والسنة.

سابعاً: تقسيمات البحث:

تحكّمت في تقسيم هذا البحث طبيعة موضوعه وارتباطه بتعداد مبادئ الإدارة العامة الذي استوجب تناوله في ثلاث مسائل. بيان مفهوم المبادئ الإدارية ومفهوم الإدارة العامة في مسألتين سبق تناولهما⁽¹⁾، ثم المسألة الثالثة تضمنت السير في البحث وفق المنهج السردى لعدد ستة عشر مبدأً من المبادئ الإدارية على التوالي.

المسألة الثالثة: مبادئ الإدارة المستخلصة من عهد الخليفة علي بن أبي طالب لمالك الأشتر:

بعد أن تعرّفنا على مفهوم (مبدأ) ومفهوم (إدارة عامة) المتناول في كتب الإدارة خلال البحث في المسألتين الأولى والثانية⁽²⁾. وعلى أساس هذا المفهوم تأملنا في عهد الخليفة علي بن أبي طالب لمالك الأشتر حين ولّاه على مصر⁽³⁾، واستلهمنا منه أهم مبادئ الإدارة العامة المقترحة بعد البحث عن أصل كل مبدأ في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وأهم ما يتعلق بالقدرات والخصائص اللازمة للإدارة العامة، وواجبات الإدارة، فالذي وجدنا بأنه يمكن استخلاص مفاهيم كثيرة من ذلك العهد، إلا أن تبينها يحتاج إلى بحوث أخرى. لذا تم الاقتصار على بيان ستة عشر مبدأً كأهم تلك المبادئ من وجهة نظرنا، نذكرها إجمالاً ثم يلي ذلك تفصيلاً كما يلي:

¹ تم تناول المسألتين ضمن بحث المجموعة الأولى من هذه المبادئ والمنشور في العدد 23 يونيو 2024م من مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية السابق ذكرها. فلن يرد الاطلاع براجع ذلك البحث.

² والتي سبق تناولها ضمن بحث المجموعة الأولى من هذه المبادئ والمنشور في العدد 23 يونيو 2024م من مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية السابق ذكرها. فلن يرد الاطلاع براجع ذلك البحث.

³ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، نص: عهد الإمام علي لمالك الأشتر، تحقيق وتصحيح: صبحي الصالح، قم، الناشر: هجرت، ط1، 1414هـ، ص 426-445. مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?& oldid title =261011>

- الأول: مبدأ الاعتقاد (الإدارة من موقع العبودية).
 - الثاني: مبدأ الحفاظ على السنّة الصالحة:
 - الثالث: مبدأ سيادة الأمة وسلطان الرأي العام.
 - الرابع: مبدأ تعميم الإنصاف والعدل الاجتماعي.
 - الخامس: مبدأ المساواة.
 - السادس: مبدأ تطبيق التشريعات والضوابط وتجنب العلاقات⁽¹⁾.
 - السابع: مبدأ الإدارة الأبوية (الرحمة بالموظفين والرعية).
 - الثامن: مبدأ العمل الجماعي والمشاركة في صنع القرار.
 - التاسع: مبدأ الملاءمة بين العمل والعامل (وضع الشخص المناسب في المكان المناسب).
 - العاشر: مبدأ وحدة إصدار الأوامر وسلسلة المراتب.
 - الحادي عشر: مبدأ التلازم والتناسب بين السلطة والمسؤولية.
 - الثاني عشر: مبدأ خضوع المصلحة الخاصة للمصلحة العامة.
 - الثالث عشر: مبدأ حفظ الأسرار.
 - الرابع عشر: مبدأ الرقابة الواعية والتقويم.
 - الخامس عشر: مبدأ الإحسان والمرتب والمكافأة.
 - السادس عشر: مبدأ الشورى.
- نبيّن في هذا البحث المجموعتين الثانية والثالثة من هذه المبادئ وهي عشرة مبادئ تبدأ بالمبدأ السابع وتنتهي بالمبدأ السادس عشر وذلك على النحو التالي:

¹ تم تناول الستة الأولى ضمن بحث المجموعة الأولى من هذه المبادئ والمنشور في العدد 23 يونيو 2024م من مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية السابق ذكرها. فلمن يريد الاطلاع يراجع ذلك البحث.

السابع

مبدأ الإدارة الأبوية (الرحمة بالموظفين والرحمة)

إن من يريد النجاح في مهامه الإدارية في الدنيا وينال الثواب والأجر من الله في الآخرة لابد أن يكسب ودّ الناس وحبهم له، ولن يستطيع أحد أن يكسب الناس بالعنف والغلبة، إنّما بالرحمة واللين والرفق قال تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾⁽¹⁾. وقال تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾⁽²⁾.

روي أنّ رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: "من مشى في عون أخيه ومنفعته فله ثواب المجاهدين في سبيل الله"⁽³⁾. وعن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال: "جبلت القلوب على حب من أحسن إليها، وبغض من أساء إليها"⁽⁴⁾. كما روي عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال: "صنفان من الناس إذا صلحا صلح الناس وإذا فسد فسد الناس: العلماء والأمرء"⁽⁵⁾ والمراد بهم المسؤولون الإداريون والعلماء. وقال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: "أفضل الصدقة صدقة اللسان، قيل: يا رسول الله ما صدقة اللسان؟ قال: الشفاعة تفك بها الأسير، وتحقق بها الدم، وتجزّ بها المعروف والإحسان إلى أخيك، وتدفع عنه الكربة"⁽⁶⁾.

وكما أنّ كلّ موظف أو عامل إذا كانت له حاجة عند غيره يحب أن يعامله غيره معاملة حسنة، فيجب عليه أن يعامل غيره معاملة حسنة، وهنا قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: "فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُرْجَحَ عَنِ النَّارِ وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ فَلَتَاتِهِ مَنِيَّتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلِيَأْتِيَ إِلَى النَّاسِ الَّذِي يَحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ"⁽⁷⁾. وقال -صلى الله عليه وآله وسلم-: "لا يؤمن أحدكم حتى يُحِبَّ لأخيه ما يحب لنفسه"⁽⁸⁾. والمعنى: عامل الناس بمثل ما تحب أن يعاملوك به.

وكلّ رئيس في العمل سيُسأل عن نفسه ومرؤوسيه، قال -صلى الله عليه وآله وسلم-: "كلّكم راع ومسؤول عن رعيته"⁽⁹⁾، فالإداري المسؤول على الآخرين هو راع عليهم وهو مسؤول عنهم، والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عنهم، والمرأة راعية على بيت بعلها وولده وهي مسؤولة عنهم، والعبد راع على مال سيده وهو مسؤول عنه، "ألا فكلّكم راع وكلّكم مسؤول عن رعيته"⁽¹⁰⁾.

مما تقدم يتبيّن لنا التوجيهات الشرعية بوجوب أن تكون الروح التي تستند إليها العلاقة في أداء الواجبات والمسؤوليات الإدارية -روح المسؤول الإداري- هي روح تشعر بالمسؤولية تجاه الآخرين والرحمة والرفقة واللين والإحسان

¹ آل عمران 159.

² التوبة 128.

³ رواه جعفر بن محمد الصادق -عليه السلام- عن أبيه عن جده عن الإمام علي -عليه السلام-. أنظر: <https://www.habous.gov>.

⁴ رواه ابن مسعود، وقال الشيخان والدارقطني: متروك. أنظر: <https://www.islamweb.net>.

⁵ رواه أبو نعيم في (الحلية) عن ابن عباس، وذكره السيوطي في الجامع الصغير ورمز له بالضعف. أنظر: <https://al-fatawa.com>.

⁶ رواه الطبراني في (المكارم) عن سمر بن جندب. أنظر: <https://www.habous.gov>.

⁷ رواه مسلم (1844) في حديث طويل عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

⁸ رواه البخاري (13) ومسلم (45) عن أنس.

⁹ رواه البخاري (2554) ومسلم (1829) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

¹⁰ رواه البخاري (2554) ومسلم (1829) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

والتسامح والعفو والصفح وحسن الظن من قبل الرئيس الإداري إزاء مرؤوسيه، فالحياة مبنية على الرحمة والمرونة لا على الظلم والخشونة، فمن أراد العيش فيها بسلام فلا بد أن يكتسب المرونة، أما من أراد النجاح إدارياً فلا بد أن يكون أكثر مرونة من غيره، لأن الرحمة والرفق والمرونة تترك أثرها الإيجابي على الإنسان أكثر من أي شيء آخر، فمهن بركات لا تعد، وهنّ رأس الحكمة⁽¹⁾.

فالحياة مرنة أكثر مما نتصور، و مرونتها ليست محدودة بوقت محدد أو مجال معين. فلا وجود لأحكام مطلقة في القضايا الحياتية، فحتى أحكام العبادات تتغير بتغير الظروف، فالصلاة تأخذ شكل القيام أو الجلوس أو الاستلقاء أو مجرد الإيماء حسب وضعية المصلي الصحية، والصوم يتأثر بالمرض والسفر، وكما في العبادات كذلك في بقية أحكام المعاملات الشرعية.

فلا تُعمم أحكام الحياة في ظرف معين على كل الظروف، فإذا فشلت في أمر ما، في يوم ما، فلا تيأس فلربما تنجح في يوم آخر بشرط أن تغير أوضاعك وطريقتك، فالتصّلب تطرف وأصحاب العقلية المتحجرة محكومون بالفشل حتماً. فالمسؤول الإداري هو أب قبل أن يكون صاحب سلطة على غيره، فيجب عليه أن يتعامل مع موظفيه على أنهم أبناءه، فمثلما يتحمل الأب تربية أبنائه كذلك يتحمل الإداري مسؤولية إعداد ورعاية تابعيه من الموظفين⁽²⁾، والاتصاف بالتواضع لهم والذي يقصد به: "ضبط النفس عن الكبر والعجب والغرور ومعرفة النفس قدرها"⁽³⁾. قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾⁽⁴⁾.

إن تأثير العلاقات الودية للمدراء واهتمامهم بالعاملين معهم هو سر معروف إكتشف أهميته علماء الإدارة الحديثة والمتخصصون في رفع المعنويات والتعلق بالعمل وزيادة كمية الإنتاج وتحسين كفاءته⁽⁵⁾. ولكننا نجد الأصل لكل تلك الأفكار والمفاهيم الحديثة في تشريعاتنا الإسلامية من خلال ما ورد في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية المتقدم ذكرها وما نستخلصه من بعض ما ورد في عهد أمير المؤمنين -عليه السلام- ممالك الأشر عندما يوصيه بموظفيه وبكافة الرعاية وذلك بالآتي:

■ **الرحمة:** "وأشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللفظ بهم، ولا تكوننّ عليهم سبعا ضاريا تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان إما أخ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق"⁽⁶⁾. يبنّ في هذا المقطع العلاقة بين الرئيس والمرؤوسين في العمل الإداري، أو بين الرئيس والرعية من عامة الشعب؛ فالعلاقة بينهم في النظام الإسلامي يجب أن تسودها الشعور الباطني المتمثل بالرحمة والشفقة واللين وزرع الثقة بين الحاكم المتصدي والأمة التي تكون تحت رعايته ومسؤوليته. فالإمام -عليه السلام- يوصي مالكا أن ينظر بالرحمة والمحبة واللفظ إلى جميع الناس من دون أن يميّز بين طبقات المجتمع، أي اجعل شعارك في الحكم عنوانه المحبة واللفظ والشفقة للرعية. ثم ينتقل الإمام -

¹ هادي المدرسي، عوامل النجاح، لا توجد أي بيانات للمرجع.

² د. علي محمد الصلابي، الإدارة في عهد علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) - الحلقة الثامنة والأربعون، جمادى الآخر 1441 هـ - فبراير 2020 م. أنظر: http://alsallabi.com/s2/_lib/file/doc/Book161C.pdf

³ د. علي فرحان الفكيكي، مبادئ الإدارة وفق المنهج القرآني، مرجع سابق، ص 41-42.

⁴ سورة القصص، الآية 83.

⁵ م.م. هاشم فوزي العبادي، مبادئ الإدارة من منظور قيم الإمام علي، مرجع سابق، ص 116.

⁶ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

عليه السلام- إلى عنصر آخر وهو التشديد على إبقاء مبدأ الرحمة والمحبة والتودد إلى الناس والتحذير من القسوة والغلظة والاعتداء على الناس بقوله -عليه السلام- محذرا الوالي من القسوة وسلب حقوق الآخرين "ولا تكوننّ عليهم سبعا ضاريا تغتנם أكلهم".

■ **الرفق بالرعية:** "إن ظنت الرعية بك حيقاً فأصحر لهم بعذرک، واعدل عنک ظنوتهم بإصحرارک، فإنّ في ذلك رياضة منك لنفسک، ورفقاً برعيتک، وإعذاراً تبلغ به حاجتک من تقويمهم على الحق"(1). أكد الإمام -عليه السلام- هنا على الرفق بالرعية ومراعاة عواطفها، وإذا ظنت به حيقاً فعليه أن ينطلق إلى ساحتها ويقدم لها الاعتذار، وهنا يتبيّن لنا مدى العمق في سياسة الإمام -عليه السلام- في تأكيد وسائل ارتباط الحكومة مع الشعب، وجعلهما جسداً واحداً.

■ **العفو والصفح:** "يفرط منهم الزلل، وتعرض لهم العلل، ويؤتى على أيديهم في العمد والخطأ فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب أن يعطيك الله من عفوه وصفحه، فإنك فوقهم ووالي الأمر عليك فوقك، والله فوق من ولاك... ولا تندمن على عفو"(2). نجده -عليه السلام- يطلب من الوالي أن يتعامل مع الناس على أساس مبدأ العفو والصفح عن الزلل والخطأ في الموارد الميسورة والممكنة، وصرف النظر عن العقاب في الموارد التي يمكن للحاكم أن يغض النظر فيها، وإزالة العقوبة على الخطأ الميسور من ذهن الحاكم وجعلها في طي النسيان، مع مراعاة حقوق العامة المغصوبة، إذ لا بد للوالي من إرجاعها إلى أهلها؛ ولا ينبغي للحاكم التعامل بهذا المبدأ مع الوضع الذي يكون فيه إخلال بقوانين ونظم الدولة في تضییع حقوق الناس، كالعفو عن المجرمين المتلبسين بقتل الأبرياء المظلومين. ثم إن المراد هنا هو العفو والصفح عن من يستحقون العفو، لا الأشخاص المجرمون الذين يحملهم العفو والصفح على مزيد من الإجرام، وينتهي بهم إلى الجرأة أكثر(3).

■ **ستر العيوب:** "وليكن أبعد رعيتك منك وأشنؤهم عندك أطلهم لمعائب الناس، فإن في الناس عيوباً والي أحق من سترها. فلا تكشفن عما غاب عنك منها، فإنما عليك تطهير ما ظهر لك، والله يحكم على ما غاب عنك. فاستر العورة ما استطعت يستر الله منك ما تحب ستره من رعيتك"(4)، يظهر في هذا النص منهج الإمام -عليه السلام- بالتوجيه للولاة بطرد وإبعاد الساعين لذكر معائب الناس، ولزوم ستر معائب العاملين والمواطنين، لأنّ في إعلان مثالب الناس ما يؤدي إلى إسقاط كرامتهم وتحطيم منزلتهم، وهذا مما يرفضه الدين الإسلامي الذي جهد على تهذيب المجتمع وحسن سلوكه(5). ويبين -عليه السلام- أنّ أولوية المسؤول في المنظومة الإدارية هو ستر عيوب الناس، وينهى من تتبع عثرات الناس وعيوبهم(6).

¹ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، المرجع السابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?& oldid>

² محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، المرجع السابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?& oldid>

³ الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، مدرسة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، ط1، التصحيح الثالث، 1426هـ، ص699.

⁴ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?& oldid>

⁵ باقر شريف القرشي، شرح العهد الدولي للإمام أمير المؤمنين -عليه السلام- لمالك الأشتر، تحقيق: مهدي باقر القرشي، مرجع سابق، ص22.

⁶ م.م. ياسمين حاتم بديد الإبراهيمي وسجاد عبد الحليم الربيعي، مرجع سابق، ص164-165.

- **غض النظر والتغافل:** "وتغاب عن كل ما لا يضح لك، ولا تعجلن إلى تصديق ساع فإن الساعي غاش، وإن تشبه بالناصحين" (1). يتحدث -عليه السلام- في هذا المقطع عن سمتين لابد من توافرها في الإداري وكل من يتصدى للمسؤولية: الأولى غض النظر والتغافل عن كل ما يمكن أن يتم التغافل عنه، والثانية أن تصديق النمامين والوشاة يؤدي إلى انهيار المنظومة الإدارية.
- **عدم العجلة في الأمور:** "وإياك والعجلة بالأمر قبل أوانها، أو التسقط فيها عند إمكانها، أو اللجاجة فيها إذا تنكرت، أو الوهن عنها إذا استوضحت. فضع كل أمر موضعه وأوقع كل عمل موقعه" (2)، حذر أمير المؤمنين -عليه السلام- من العجلة في الأمور قبل أوانها، فإن ذلك مما لا يليق بالوالي، وأوصى بأن على الوالي وضع كل شيء من أموره الاجتماعية أو الإدارية أو السياسية في موضعه من دون عجلة، فإن العجلة قد ينتج عنها خطأ في التقدير واتخاذ القرار، وهذا مما يهبط بمستوى الوالي شعبياً، وينم عن عدم توازنه في سلوكه (3).
- **ترك التكبر والغرور:** "وإذا أحدث لك ما أنت فيه من سلطانك أبهة أو مخيلة فانظر إلى عظم ملك الله فوقك وقدرته منك على ما لا تقدر عليه من نفسك، فإن ذلك يطامن إليك من طماحك، ويكف عنك من غررك، ويفي إليك بما عذب عنك من عقلك، إياك ومساماة الله في عظمتة والتشبه به في جبروته، فإن الله يذل كل جبار ويهين كل مختال" (4). هنا نهي وتحذير من التكبر على المرؤوسين والرعية، فإن التكبر مفسدة للدين ومحيط للعمل، وقد علمه الوسيلة التي ينجو بها ويتخلص من التكبر، وهي أن ينظر إلى عظمة الله تعالى المالك القادر الذي هو فوق كل شيء فإنه يكف عنه هذا الداء وينجيه من هذا الشر.
- **الإدارة الأبوية:** "ثم تفقد من أمورهم ما يتفقد الوالدان من ولدهما" (5)، فيجب أن يتعامل المسؤول مع العاملون معاملة الوالد لولده: يرضى أبناءه؛ يعفو عنه عندما يسيء، وعندما يعاقبه فعقوبته تربية له.
- **عدم الإكراه على عمل دون مقابل:** "واعلم أنه ليس شيء بأدعى إلى حسن ظن راع برعيته من إحسانه إليهم... وترك استكراهه إياهم على ما ليس له قبلهم" (6)، حيث يوصي -عليه السلام- الوالي بأن لا يُطلب من الناس أن يقوموا بأعمال ومهام خارج حدود مسؤولياتهم وطاقاتهم، كما هو متعارف في المجتمعات القديمة، فيما ينقل عن المجتمع المصري حيث كان الفراعنة يأخذون الناس بالقهر والقوة، ويستخدمونهم في مجالات شتى من دون أجور، حتى أن البعض منهم كان يموت من شدة المشقة الكبيرة التي يتعرضون لها. وتسمى هذه الأعمال السخرة، ما يسمى عند البعض من الناس بـ (المجهود الحربي). ويسمى عند بعض الدول كما في روسيا والصين (معسكرات العمل) وهو استخدام الطاقة البشرية من دون مقابل (7).

¹ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

² محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

³ باقر شريف القرشي، شرح العهد الدولي للإمام أمير المؤمنين -عليه السلام- لمالك الأشتري، مرجع سابق، ص 60-61.

⁴ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

⁵ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، المرجع السابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

⁶ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، المرجع السابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

⁷ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي -عليه السلام- لمالك الأشتري، مرجع سابق، ص 275-281.

■ تخفيف المؤمن: "... وتخفيفه المؤمنات عليهم"(1). هنا تأكيد منه -عليه السلام- بأن من الوسائل التي تحقق تحسين العلاقة المتبادلة بين الحاكم والأمة هو تخفيف المؤمن عليهم؛ تخفيض الضرائب وأجور الخدمات العامة، كأجور شبكات المياه والكهرباء والصحة والمواصلات والاتصالات...، وعدم تحميلهم ما لا يطيقون، لأن التحميل بما لا يطاق مذموم عقلا وشرعا(2).

نجد الحالة هذه في عهد الإمام -عليه السلام- لمالك الأشتر عندما ولاه مصر بأنها عبارة عن استحضار تاريخ مصر العريق، وما فعله الحكام السابقون في تلك البلاد، من نهب خيراتها والتسلط على أهلها بالقوة من خلال فرض الضرائب المهلكة التي كانت تفوق كل إيراداتهم المالية مما اضطرهم إلى بيع بعض السلع المنزلية لتسديد هذه الضرائب.

¹ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?& oldid>

² الشيخ سجاد عبد الحلیم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي -عليه السلام- لمالك الأشتر، ص 275- 281.

الثامن

مبدأ العمل الجماعي والمشاركة في صنع القرار

يقول الله عز وجل: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾⁽¹⁾، وقال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾⁽²⁾. وقال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً"⁽³⁾، وقال -صلى الله عليه وآله وسلم-: "مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى"⁽⁴⁾.

الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة تثبت أن المنهج الإسلامي يحث على العمل الجماعي، فنجد أن جميع العبادات تجمع بين التكليف الفردي والأداء الجماعي، وأن العمل الجماعي يؤدي إلى تنمية روح الجماعة، ولا شك أن هذا يتطابق مع مبدأ مشاركة العاملين في إدارة شؤون الدولة العامة، وضرورة العمل بروح الفريق الواحد المبني على التعاون لتحقيق أهداف العمل المنشودة⁽⁵⁾. كما أن العمل الجماعي يوِّلد الشعور بالمسؤولية لقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾⁽⁶⁾، وهذه الآية توجد لدى المسلم شعور بالمسؤولية الكاملة تجاه جميع أعماله وأقواله وجوارحه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾⁽⁷⁾.

فمنذ أن خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان ووهبه نعمة العقل والتفكير والتدبر والتحليل واكتشاف الحقائق كلفه بإدارة الأرض وعمارتها وخلافتها، ولا يخفى على أحد أن العمارة والإدارة والخلافة تحتاج إلى عوامل إنتاجية مكملية لبعضها البعض (الموارد الطبيعية، التقنيات، رأس المال، موارد بشرية) للوصول إلى مخرجات تلك الفعاليات، وما يرتب عليها من آثار على مختلف الأزمنة والعصور.

تبين لعلماء الإدارة الحديثة بعد دراسة معمقة حول أهمية عناصر الإنتاج وتحديد أولوياتها أن مبادئ الإدارة على وفق المنهج القرآني وتوفر موارد مادية، طبيعية، تقنية، معلوماتية... لا يمكن أن تصل إلى المصدر الحقيقي لتكوين القدرات التنافسية المستمرة إن لم تتوفر فيها عنصرين رئيسيين هما: الأول: موارد بشرية مختارة بدقة ومعدة وفق أسس مهنية وعلمية، الثاني: قيادات مؤثرة مطلعة على أنماط وقوانين وأنظمة العمل. إذ إن مساهمة القيادات الإدارية في خلق أجواء العمل الجماعي بين العاملين ومختلف الإدارات والفروع، ونشر الوعي التنظيمي الداعي للمشاركة وتناقل الأفكار، وإنشاء أنظمة الاتصال بين مختلف المستويات تتميز بالسهولة والانسائية في حركتها؛ تركت بصمة واضحة في التقدم الحاصل في مختلف المجالات التي نشهدها اليوم⁽⁸⁾.

¹ التوبة 71.

² المائدة 2.

³ متفق عليه. أنظر: <https://www.alshareyah.com>

⁴ رواه مسلم، في صحيحه عن النعمان بن بشير، (2586). أنظر: <https://hadeethshareef.com>

⁵ مهندس: محمود عبد اللطيف، مفاهيم الجودة من منظور إسلامي، أنظر: <https://www.ienajah.com>.

⁶ المدثر 38.

⁷ الإسراء 36.

⁸ د. علي فرحان الفكيكي، مبادئ الإدارة وفق المنهج القرآني، مرجع سابق، ص 17-18.

إذا ما أعدنا قراءة نصوص الآيات القرآنية التي تحثُّ على المشاورة؛ لوجدنا أن الغاية من هذا الحث هو إيجاد مقدار من المشاركة في صنع القرار. ومعنى المشاورة والمشورة: التنصيح، والاستشارة: طلب الرأي، والشورة: الشُرْكة بالأراء. والشورى في القرآن الكريم هي النهج اللازم لأمر المؤمنين العام لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾⁽¹⁾. فالشورى ليست أمراً مندوباً في القرارات الإدارية، أو في علاقات المجتمع، بل هي منهج ينتهي بعد تداول الرأي إلى القرار بالإجماع، والإجماع ليس هو قرار الجميع إيجاباً على رأي واحد، ولكن؛ هو في اللغة العربية ذلك الوفاق الشامل لكل المتشاورين، أو قرار السواد الأعظم، فروح الدين لا تناسها كلمة الغلب، وليس في الإسلام صراع الأغلبية والأقلية، وإنما الإجماع هو الغاية، فالمؤمنون إذا اجتمعوا للشورى يجتهدون أن ينتهوا إلى وفاق لا يشذ عنه أحد⁽²⁾.

وعرض الخليفة علي بن أبي طالب في عهده لمالك أقسام الرعية وأصنافها، ويبيّن أن كل قسم منها يحتاج للقسم الآخر ومرتبطة به ارتباطاً عضوياً، حيث إن كل تلك الأقسام تشكل نظاماً متكاملًا متماسكاً، فهي بمثابة الجسم الواحد، وعيّن لكل صنف مسؤوليته ومهمته حتى لا تتداخل الأمور وبالتالي تسود الفوضى. ويبيّن فيه كل صنف من الأصناف⁽³⁾ يقول -عليه السلام-: "واعلم أن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض. فمنها جنود الله، ومنها كتاب العامة والخاصة، ومنها قضاة العدل، ومنها عمال الإنصاف والرفق، ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة الناس، ومنها التجار وأهل الصناعات، ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجة والمسكنة وكلاً قد سعى الله سهمه، ووضع على حده فريضته في كتابه أو سنة نبيه، عهداً منه عندنا محفوظاً"⁽⁴⁾.

ويقول -عليه السلام-: "ولا تقولن إني مؤمّر أمر فأطاع فإن ذلك إدغال في القلب ومنهكة للدين، وتقرب من الغير"⁽⁵⁾. يتحدث الإمام -عليه السلام- هنا حول النهي والتحذير من الاستبداد بالمسؤولية والانفراد بالرأي عند اتخاذ القرارات الإدارية دون إشراك بقية العاملين والاستماع لأرائهم ومقترحاتهم، فينبغي لكل من يتصدى للمسؤولية ألا يقول أنا مؤمّر ويجب أن أطاع، لكي لا يقع في مصائد الشيطان ولا يجعل حب الرئاسة الإدارية يملكه، لأنه عند حب الرئاسة سوف تتولد لديه حالة التجبر والتكبر والاستبداد والنجسية، فعندما يصاب المسؤول الإداري أو الحاكم بهذه الأمراض الخلقية يعرض الحكومة والدولة بشكل عام للدخول في مطبات ومشاكل لا تُحمد عقباه، والتاريخ مليء بالعبر عندما يتحدث عن الحكم الاستبدادي والآثار المأساوية المترتبة عليه⁽⁶⁾.

ويؤيد هذا المعنى في مورد الاستبداد بالرأي وعدم مشاركة الآخرين للنقاش وسماع آرائهم ومقترحاتهم من أجل اتخاذ القرارات الإدارية والآثار المترتبة عليه قوله -عليه السلام-: "من استبد برأيه هلك، ومن شاور الرجال شاركها في عقولها"، وقوله -عليه السلام-: "من استبد برأيه زل"⁽⁷⁾. إذ يُعد الإمام -عليه السلام- جميع هذه السمات سمات خاطئة ولا يمكن أن تحقق النتيجة المطلوبة. فالعمل عبر فريق أسلوب فعّال ومثمر لأنه يتيح لكل فرد في المنظمة الإدارية أن يشعر بالامتلاك

¹ الشورى 38.

² أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط3، دار النهضة العربية - القاهرة، 1968م، ص16.

³ علي شكر فايز، الرعية في عهد الإمام علي -عليه السلام- لمالك الأشتر، أنظر: http://www.haydarya.com/maktaba_moktasah/17/16.htm

http://www.haydarya.com/maktaba_moktasah/17/16.htm تاريخ الزيارة 2016/11/20.

⁴ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

⁵ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، المرجع السابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

⁶ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر، مرجع سابق، ص244-246.

⁷ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، المرجع السابق، ص245-247.

والمسئولية، كما أنّ ذلك يساعد الناس على تحقيق تقدير أفضل للذات، ويجعلهم أكثر التزاماً وإصراراً على تحقيق نتائج أفضل، كما أنّ العمل بروح الفريق يحسن الاتصالات الإدارية بين مختلف العاملين، ويخلق علاقات أفضل، ويزيد الإنتاجية، وكذلك تكون النتائج النهائية هي الوصول لتحقيق الهدف بكفاءة عالية⁽¹⁾.

¹ د. إبراهيم الفقي، أسرار قادة التميز (دليل الانطلاق وتحرير الطاقات الكامنة)، ترجمة : أميرة عرفة- مراجعة د. عبدالرحمن توفيق، أنظر: PDF

التاسع

مبدأ الملاءمة بين العمل والعامل (وضع الشخص المناسب في المكان المناسب)

إنَّ الله تبارك تعالی قد خلق السماوات والأرض والجبال وأتقن خلقه قال تعالی: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَّ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾⁽¹⁾، بحيث أنك لا ترى فيهن من فطور أو فساد أو خلل أو نقصان ومهما دققت من النظر لا ترى إلا الجودة والإتقان، وقد خلقنا أساساً لكي يبلونا أيُّنا أحسن عملاً!⁽²⁾، قال تعالی: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ* الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾⁽³⁾. أيُّنا أحسن عملاً في كل شيء نعمله في حياتنا، لهذا يتطلب الإتقان والجودة لأي عمل إداري مستهدف أثناء ممارسة الوظيفة العامة تلبية لخدمة الأمة والوطن.

إنَّ من شروط التعيين في الوظيفة العامة القوة والكفاءة والأمانة، فالأمانة ترجع إلى خشية الله تعالی وترك خشية الناس، أما القوة فتعني بمفهومها الواسع في المنظومة الإدارية والقيادية بأنها: مجمل السمات والصفات التي تجعل القائم على العمل الإداري قادراً على إنجاز الأعمال لتحقيق الأهداف بالوسائل المتاحة والصحيحة والطبيعية المألوفة؛ فالقوة هي العلم والكفاءة والمعرفة المهنية اللازمة لأداء العمل، والقوة تكون في كل وظيفة بحسبها.

فالقوة في الحكم بين الناس ترجع إلى العلم بالعدل الذي دلَّ عليه كتاب الله تعالی وسنة رسوله -صلى الله عليه وآله وسلم-⁽⁴⁾، والقوة في الوظيفة المالية هي العلم والمعرفة التامة بالأمور المحاسبية والمصرفية كافة؛ وبهذا فالواجب أن يتم تعيين الأصلح لأداء العمل بحسبه، أي بما يتطلبه هذا المنصب بعينه من كفاءات وقدرات وخبرات فنية أو مهنية، ووجوب أن يوجد التناسب (التخصص) بين العمل والموظف الإداري الذي سيكلف على هذا العمل، قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: "استعينوا على كل صنعة بصالح أهلها"⁽⁵⁾، وعن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: (بينما النبيُّ في مجلس يُحدِّث القوم، جاءه أعرابيُّ فقال: متى الساعة؟ فمضى رسول الله يُحدِّث، فقال بعضُ القوم: سمع ما قال فكره ما قال، وقال بعضهم: بل لم يسمع، حتى إذا قضى حديثه قال: "أين أراه السائل عن الساعة؟" قال: ها أنا يا رسول الله، قال: "إذا ضُيِّعت الأمانة فانتظر الساعة"، قال: كيف إضاعتها؟ قال: "إذا وُسِّدَ الأمرُ إلى غير أهله فانتظر الساعة"⁽⁶⁾). وبهذا يتضح وجوب الأخذ بمعيار التخصص والأفضلية عند التعيين لشغل الوظائف العامة، بحيث يكون الموظف قادراً على أداء العمل نوعياً ومكانياً وإجرائياً، وعلمه بكل تفاصيله، وبواجبات الوظيفة وكل تفاصيلها وحقوقها واختصاصات القائم بها (وهو ما يسمى بتوصيف الوظيفة)، ومقدرته للعمل على تحقيق أهدافها بكفاءة؛ كل ذلك بهدف إجادة العمل وجني ثمار النجاح بأعلى مستوياته⁽⁷⁾.

في هذا الشأن يؤكد أمير المؤمنين -عليه السلام- على أهمية أن يكون الوالي على أي عمل إداري صاحب خبرة وعلم ومقدرة، فإذا كان كذلك فله حق الطاعة، وإلا فإنه لا طاعة له، يقول أمير المؤمنين -عليه السلام-: "عليكم بطاعة من لا

¹ النمل 88.

² هادي المدرسي، عوامل النجاح، لا توجد أي بيانات للمرجع.

³ الملك 1-2.

⁴ د. القطب محمد القطب طبلية، نظام الإدارة في الإسلام "دراسة مقارنة بالنظم المعاصرة"، دار الفكر العربي - القاهرة، ط1- 1978م، ص121-124.

⁵ ذكره المناوي في (كنوز الحقائق) ورمز له برمز الحاكم، كتاب منتهى السؤال على وسائل الوصول إلى شمائل الرسول، المكتبة الشاملة، ص297.

أنظر: <https://shamela.ws/book/23683/1624#p12>.

⁶ رواه البخاري (59).

⁷ د. القطب محمد القطب طبلية، مرجع سابق، ص134-135.

تعذرون بجهالتهم⁽¹⁾. فإذا كان الوالي جاهلاً فإن المرؤوسين أو العامة من الأمة معذورون؛ فلا طاعة للجاهل؛ لأن الجاهل يأخذهم إلى الهلاك. والجاهل غير العارف بالأمر ينتهي أمره إلى معصية الخالق بأمر مخالف. ويقول -عليه السلام- في إحدى خطبه: "أيها الناس إن أحق الناس بهذا الأمر أقواهم عليه وأعلمهم بأمر الله فيه، فإن شغب شاغب استعجب، فإن أبي قوتل⁽²⁾. ومعنى: الشغب: تهيج الفساد. والاستعجاب: الاسترضاء⁽³⁾. فمن كانت لديه الأهلية والقدرة على التصدي للوظيفة الإدارية يجوز له أن يتصدى لمواقع المسؤولية، وخلاف ذلك لا يجوز له وإذا تصدى ارتكب كبيرة من الكبائر، لأن مصالح البلاد والعباد تحتاج إلى متصد قادر حسن الأداء⁽⁴⁾.

يؤكد الإمام علي -عليه السلام- في عهده لما لك على وجوب توافر قدرات وخصائص متعددة في المدراء والعاملين. إذ أكد على وجود التناسب بين المسؤول أو العامل الإداري والوظيفة الإدارية التي سيشغلها، وينظر إلى موضوع القدرات والخصائص اللازمة للمدراء والعاملين نظرة شاملة وواسعة⁽⁵⁾؛ فيقول -عليه السلام-: "فولّ من جنودك أنصحهم في نفسك لله ولرسوله ولإمامك، وأنقاهم جيها، وأفضلهم حلما ممن يبطل عن الغضب ويستريح إلى العذر، ويرأف بالضعفاء، ولا ينبو على الأقوياء، وممن لا يثيره العنف ولا يقعد به الضعف⁽⁶⁾". يتحدث -عليه السلام- عن سياسته في اختيار الولاة على الوظيفة الإدارية العامة ويستعرض بالتفصيل شروط تناسب العمل مع الموظف، كون الصفات اللازمة توفّر في الرؤساء والعاملين الإداريين المتوافقة مع ما تتطلبه الوظيفة من تخصص ومهارة تؤدي إلى: أولاً: أن يعيش الشخص الإداري هاجس الحق ويفكر في نصرة الدين وإعلاء كلمة التوحيد؛ ثانياً: أن يسعى في هذا الطريق من موقع الإخلاص والتفاني؛ ثالثاً: أن يعمل على تدبير أمور الوظيفة العامة بآليات المدارة والعقلانية والخبرة الكافية⁽⁷⁾.

أما في موضع المفاضلة بين المتقدمين أو المرشحين لشغل الوظيفة الإدارية فيؤكد -عليه السلام- على شروط ومعايير التناسب بين العمل والعامل والتي يجب توافرها في من يتم تعيينه⁽⁸⁾ بقوله: "ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك ممن لا تضيق به الأمور، ولا تمحكه الخصوم، ولا يتمادى في الزلة، ولا يحصر من الفياء إلى الحق إذا عرفه، ولا تشرف نفسه على طمع، ولا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه، وأوقفهم في الشبهات، وأخذهم بالحجج، وأقلهم تبرها بمراجعة الخصم، وأصبرهم على تكشف الأمور، وأصرهم عند انضاح الحكم⁽⁹⁾".

وفي معيار تناسب الكفاءة والأمانة والعلم والإبداع والتواضع يقول -عليه السلام-: "ثم انظر في حال كتابك فولّ على أمورك خيرهم، واخصص رسائلك التي تدخل فيها مكائلك وأسراك بأجمعهم لوجود صالح الأخلاق، ممن لا تبطره الكرامة فيجترئ بها عليك في خلاف لك بحضرة مأل، ولا تقصر به الغفلة عن إيراد مكاتبات عمالك عليك، وإصدار جواباتها على الصواب عنك وفيما يأخذ لك ويعطي منك. ولا يضعف عقدا اعتقده لك، ولا يعجز عن إطلاق ما عقد عليك، ولا

¹ د. علي محمد الصلابي، مرجع سابق، الموقع: http://alsallabi.com/s2/_lib/file/doc/Book161C.pdf

² الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، مرجع سابق، ص 147.

³ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، المرجع السابق، ص 48-50.

⁴ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، المرجع السابق، ص 239.

⁵ م.م. هاشم فوزي العبادي، مرجع سابق، ص 114.

⁶ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?& oldid>

⁷ الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، نفحات الولاية، مرجع سابق ص 370.

⁸ م.م. ياسمين حاتم بديد الإبراهيمي وسجاد عبد الحليم الربيعي، مرجع سابق، ص 160.

⁹ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?& oldid>

يجعل مبلغ قدر نفسه في الأمور، فإن الجاهل بقدر نفسه يكون بقدر غيره أجهل... فاعمد لأحسنهم كان في العامة أثراً، وأعرفهم بالأمانة وجهاً، فإن ذلك دليل على نصيحتك لله ولبن وليت أمره⁽¹⁾. وفي مجال القدرة على تنفيذ العمل عن علم ومعرفة بتفاصيله يقول -عليه السلام-: "واجعل لرأس كل أمر من أمورك رأساً منهم لا يقهره كبيرها، ولا يتشتت عليه كثيرها"⁽²⁾. وهذا يتبين أن التزام الأخذ بمبدأ التناسب بين العمل والعامل يؤدي إلى رضا الفرد وفاعلية المؤسسة⁽³⁾. قال -عليه السلام-: "فانظر في ذلك نظراً بليغاً"⁽⁴⁾.

قد قيل لحكيم: ما بال انقراض دولة آل ساسان؟ قال: لأنهم استعملوا أصاغر العمال على أعظم الأعمال فلم يخرجوا من عهدها، واستعملوا أعظم العمال على أصاغر الأعمال فلم يعتنوا عليها، فعاد وفاقهم إلى الشتات ونظامهم إلى البتات. وإذا اعتبرت القوة في العمال فكيف بنفس الأئمة المفوض إليهم إدارة الأمة⁽⁵⁾.

فإذا لم يوجد من المرشحين لشغل الوظيفة الإدارية من تتوفر فيه الشروط التخصصية المهنية والمعرفية كلها عين خير الموجودين⁽⁶⁾، فيتم اختيار الأمثل فالأمثل في كل منصب بحسبه، ذلك أنه لا تكليف بغير المستطاع، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾⁽⁷⁾، وقال جل ثناؤه: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾⁽⁸⁾، ويقول الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم-: "إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم"⁽⁹⁾.

أما في شأن الأعمال التي يكره الأشخاص الإداريون على تنفيذها، يقول -عليه السلام- في عهده: "وترك استكراهه إياهم على ما ليس له قبلهم"⁽¹⁰⁾، حيث يوجه الوالي بأن لا يطلب من الناس القيام بأعمال ومهام خارج حدود مسؤولياتهم وطاقاتهم. فالمسؤول الذي يريد أن يوطد ويقوي العلاقة بينه وبين رؤوسيه عليه أن لا يحملهم بما لا يطيقون، أو يطلب منهم ما هو خارج عن قدراتهم الجسدية والمادية والذهنية⁽¹¹⁾.

وبقراءة العهد يتبين أنه لم يقتصر على بيان ضرورة تواجد شروط ومعايير التناسب بين العمل والعامل المتطلبية في من سيشغل الوظيفة الإدارية عند تعيينه فحسب، بل نجده -عليه السلام- كان يضعهم تحت التجربة عند التعيين في العمل لمدة من الزمن⁽¹²⁾. فيقول -عليه السلام-: "ثم تفقد أعمالهم، وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم، فإن تعاهدك في السر لأموهم حدوة لهم على استعمال الأمانة والرفق بالرعية"⁽¹³⁾.

¹ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، المرجع السابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

² محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، المرجع السابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

³ م.م. هاشم فوزي العبادي، مرجع سابق، ص 117-118.

⁴ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

⁵ الشيخ المنتظري، دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، ج 1، مرجع سابق، ص 327.

⁶ وإنما تعيين الموظفين العامين هدفه القيام بجلب المصالح العامة للأمة ودرء المفساد عنها، لذلك يجب تعيين الأصلح، إلا أن يكون هذا الأصلح بغيضاً عند الناس أو محتقراً عندهم ويكون الصالح محبباً إليهم عظيماً في أعينهم، فيقدم الصالح على الأصلح، يلاحظ أن المفاضلة هنا بين صالح وأصلح وليس بين فاسد وصالح، وقد عدل عن الأصلح لوجود معارض. أنظر: د. القطب محمد القطب طبلية، مرجع سابق، ص 124.

⁷ التغاين 16.

⁸ البقرة 286.

⁹ رواه البخاري ومسلم والنسائي من حديث أبي هريرة. أنظر: <https://shamela.ws/book/2615/455#p6>

¹⁰ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

¹¹ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، مرجع سابق، ص 278.

¹² د. علي فرحان الفكيكي، مرجع سابق، ص 49-53.

¹³ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

كما وجه الإمام -عليه السلام- بلزوم مراقبة أدايمهم من خلال مجموعة من الطرق التي وضعها، فإذا لمس من هؤلاء أي تقصير في أداء أعمالهم، يكتب إليهم من أجل تنبيههم إلى الخلل، الذي ربما يكون غير مقصود؛ كما أن هدف الرقابة على العاملين أيضاً الكشف عن عدم مقدرتهم على تنفيذ المهام والأعمال الإدارية الموكلة إليهم والتي تتطلب مهارات فنية ومعارف خاصة، أو عدم علمهم بالأساليب والطرق الخاصة بتنفيذها، وهنا يجب على الوالي التدخل لحلها وتزويد العاملين بالتوجيهات والإرشادات والتعليمات اللازمة أو تعزيزهم بالكوادر المتخصصة الكفؤة لتنفيذ تلك الأعمال، حيث يقول -عليه السلام-: "ثم أمور من أمورك لا بد لك من مباشرتها: منها إجابة عمالك بما يعيا عنه كتابك" (1).

¹ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

العاشر

مبدأ وحدة إصدار الأوامر وسلسلة المراتب

وحدة إصدار الأوامر تعني: أن كل موظف يجب أن يتسلم الأوامر في عمله من مدير واحد ويزوده بالتقارير⁽¹⁾. سلسلة المراتب تعني: أن العلاقة في المناصب الإدارية والصلاحيات تكون متسلسلة من الأعلى إلى الأسفل على شكل هرمي. بغرض توزيع الصلاحيات والعمل الجماعي، الذي هو سمة من سمات المنظومة الإدارية في الإسلام كون العمل المشترك الجماعي يمثل القاعدة المثلى للإدارة الصحيحة الناجحة التي تستنفر الطاقات والإمكانات البشرية والمادية في خدمة الإدارة الصالحة التي تعتمد على توزيع الصلاحيات من المسؤول الأعلى لمن هو دونه في سلسلة المراتب⁽²⁾. التشريع الإسلامي حدد التدرج الرئاسي في الإدارة وضوابطه والهدف منه، ووجوب طاعة المرؤوس لرئيسه، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾⁽³⁾، وبين أن هذا التفاوت بين البشر في مجال الأعمال طبقاً لتفاوتهم في العلم والمعرفة، قال تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾⁽⁴⁾. وقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية"⁽⁵⁾. يقول الإمام علي -عليه السلام- في عهده لمالك: "واعلم أن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض. فمنها جنود الله، ومنها كُتّاب العامة والخاصة، ومنها قضاة العدل، ومنها عمال الإنصاف والرفق، ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة الناس، ومنها التجار وأهل الصناعات، ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجة والمسكنة وكلا قد سعى الله سهمه، ووضع على حده فريضة في كتابه أو سنة نبيه، عهدا منه عندنا محفوظاً! فالجنود بإذن الله حصون الرعية، وزين الولاة، وعز الدين، وسبل الأمن، وليس تقوم الرعية إلا بهم. ثم لا قوام للجنود إلا بما يخرج الله لهم من الخراج الذي يقوون به في جهاد عدوهم، ويعتمدون عليه فيما يصلحهم، ويكون من وراء حاجتهم. ثم لا قوام لهذين الصنفين إلا بالصنف الثالث من القضاة والعمال والكتاب لما يحكمون من المعاهد، ويجمعون من المنافع، ويؤتمنون عليه من خواص الأمور وعوامها. ولا قوام لهم جميعاً إلا بالتجار وذوي الصناعات فيما يجتمعون عليه من مرافقهم، وقيموه من أسواقهم، وكفونهم من الترفق بأيديهم ما لا يبلغه رفق غيرهم. ثم الطبقة السفلى من أهل الحاجة والمسكنة الذين يحق ردهم ومعونتهم، وفي الله لكل سعة، ولكل على الوالي حق بقدر ما يصلحه. وليس يخرج الوالي من حقيقة ما ألزمه الله من ذلك إلا بالاهتمام والاستعانة بالله، وتوطين نفسه على لزوم الحق، والصبر عليه فيما خف عليه أو ثقل"⁽⁶⁾.

¹ م.م. هاشم فوزي العبادي، مبادئ الإدارة من منظور قيم الإمام علي، مرجع سابق، ص 111.

² م.م. هاشم فوزي العبادي، مبادئ الإدارة من منظور قيم الإمام علي، مرجع سابق، ص 111-112.

³ النساء 59.

⁴ المجادلة 11.

⁵ رواه البخاري ومسلم. أنظر: <https://www.alukah.net>

⁶ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>



عرض الإمام -عليه السلام- أقسام الرعية وأصنافها، وبين أن كل قسم منها يحتاج للقسم الآخر ومرتببط به ارتباطاً عضوياً، حيث إن كل تلك الأقسام تشكل نظاماً متكاملًا متماسكاً، فهي بمثابة الجسم الواحد⁽¹⁾، وحدد لكل صنف ذات السياق الواحد (الأعمال والتخصصات المتشابهة) مسؤوليته ومهمته وخضوعه لإدارة مدير واحد يكون مشرفاً على كل الممارسات المطلوبة من قبل المرؤوسين وفقاً لمبدأ توحيد الأوامر وسلسلة المراتب، حتى لا يكون هناك خلل وازدواج في العملية الإشرافية والرقابية التي يتولى أمرها المدراء في المنظومة الإدارية.

ومقصوده -عليه السلام- من قوله: "واعلم أن الرعية طبقات" ليس اثبات الطبقات بهذا المعنى بل بيان اختلاف الرعية في ما تنصدي له من شؤون الحياة البشرية، حيث أن الإنسان مدني الطبع يحتاج إلى حوائج كثيرة في معاشه من المأكل والملبس والسكن ولا يقدر فرد واحد بل أفراد على إدارة كل هذه الأمور، فلا بد وأن تنقسم الرعية بحسب مشاغلها إلى طبقات (أي إلى تخصصات) وتنصدي كل طبقة لشأن من الشؤون وشغلا من المشاغل ثم يتبادل حاصل أعمالهم بعضهم مع بعض حتى يتم أمر معيشتهم ويكمل حوائج حياتهم⁽²⁾.

كل واحد من هذه المستويات يمتلك صلاحية لما دونه من سلطة، وهذا يعد تنظيماً للحياة البشرية في جميع جوانبها المختلفة على أساس تسلسل المراتب ف سلسلة المراتب عند الإمام -عليه السلام- تبدأ من العامل ثم المسؤول الأعلى منه وتنتهي عند الإمام ثم الله تعالى فوق الإمام وعلى الجميع.

ف سلسلة المراتب هي نوع من بسط النفوذ والرؤية السلطوية، ومن الظواهر التي نشاهدها كل يوم في حياتنا الاجتماعية ينبغي للمدير ضمن الصلاحيات الممنوحة له في التسلسل الوظيفي أن يكون مرناً لكي يستشعر النتائج الإيجابية في التسلسل الرتبى لما دونه، فالرؤية الإسلامية في الإدارة لها أبعاد واسعة في العمل ولم تكن نوعاً من الطبقية والتمييز بين الأفراد وإنما هي حالة تنظيمية للعمل وإدارة شؤون الناس⁽³⁾.

يقول أمير المؤمنين -عليه السلام- في رسالة بعثها إلى الأشعث بن قيس عامله على أذربيجان: "وإن عملك ليس لك بطعمة لكنه أمانة في عنقك والمال مال الله وأنت من خزائي عليه حتى تسلمه إليّ إن شاء الله، وعلى ألا أكون شر ولا تك". أنت موظف، والوظيفة أمانة في عنقك لله والمسلمين، وليست مزرعة لك ومتجراً. "وأنت مسترعى لمن فوقك". إنَّ عليك لحسيا ورقيباً -وهو الخليفة- يحصي أعمالك، ويأخذك بها إن خنت وخالفت. "ليس لك أن تفتت في رعية" أي تستبد وتستغل الرعية التي أنت لها خادم وأجير⁽⁴⁾.

وأعطى الإمام -عليه السلام- لمالك الأشتر (رضوان الله عليه) رسالة ينقلها إلى أهل مصر إضافة إلى العهد وحمله فيها إدارة مصر وحدد له واجباته الإدارية، والطريقة التي ينبغي لأهل مصر التعامل بها مع الوالي الجديد. قوله: "أما بعد، فقد بعثت إليكم عبداً من عباد الله لا ينام أيام الخوف، ولا ينكل عن الأعداء ساعات الروع. أشد على الكفار من حريق النار. وهو مالك بن الحارث، أخو مذحج، فاسمعوا له وأطيعوا أمره. فيما طابق الحق، فإنه سيف من سيوف الله، لا كليل

¹ علي شكر فايز، الرعية في عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر، أنظر: http://www.haydarya.com/maktaba_moktasah/17/16.htm

http://www.haydarya.com/maktaba_moktasah/17/16.htm تاريخ الزيارة 2016/11/20.

² الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر، مرجع سابق، ص 49.

³ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، المرجع السابق، ص 48-53.

⁴ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، المرجع السابق، ص 51.

الطبة، ولا نابي الضريبة. فإن أمركم أن تنفروا فانفروا، وإن أمركم أن تقيموا فأقيموا، فإنه لا يقدم ولا يحجم ولا يؤخر ولا يقدم إلا عن أمري، وقد أثرتمكم به على نفسي، لنصيحته لكم وشدة شكيمته على عدوكم" (1).

أول خطوة قام بها الإمام في رسالته هذه هي تعريف مالك بأنه -عبد الله- يريد أن يستحضر الإمام في نفوس أهل مصر أنه لم يرسل إليهم شخصاً عنيفاً متكبراً (دكتاتوري) وسلطاناً يتأمر عليهم، بل هو عبد من عباد الله عز وجل بكل ما تتسع له العبودية من معان. ويقول لهم بأنه لا يتساهل مع الانحرافات والاعوجاج الذي يصيب المجتمع.

ثم يأمرهم بطاعته بما كان مطابقاً للحق؛ وهذا يدل على أن للطاعة حدوداً معينة ليس هناك أمر مطلق، فإذا كان المسؤول في المنظومة الإدارية مطابقاً للحق تجب طاعته وإلا فلا يجب إذا كان منحرفاً وغير مطابقاً للحق، قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: "السمع والطاعة حق مالم يؤمر بمعصية، فلا سمع ولا طاعة" (2).

ما مدى قابلية مرونة (هذا المبدأ) أمام (القانون)؟ بالنظر لمفاد العهد يمكن الكشف عن مدى مرونته من خلال تأكيده على الإشراف المتعدد الجوانب للإدارة، حيث بين وجوب إطاعة الله وأوامره وأحكامه، وإطاعة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأوامره في سنته، وإطاعة أولى الأمر؛ بمعنى الإشراف المتعدد الجوانب والإشراف التخصصي (3). وكل واحد من هذه المستويات يمتلك صلاحية المرجعية بالنسبة للمستويات الأدنى منه. وأن مرونة تسلسل المدراء في مستوى الإشراف التخصصي جائزة إلى حد ما؛ أي حينما تقتضي الضرورة. ويتبين أنه متى ما التزم بإتباع التسلسل الوظيفي الرسمي لكنه لم يثمر عن نتائج مناسبة في الوقت المناسب فإن المدراء بإمكانهم اختيار أقصر الطرق وصولاً لتحقيق النتيجة. وهذه الصلاحية لا يمتلكها سوى المدراء اللائقين وأهل الصلاح من ناحيتي العقيدة والتجربة وفي حالات الضرورة فقط (4). حيث قال -عليه السلام-: "ثم أمور من أمورك لا بد لك من مباشرتها، منها إجابة عمالك بما يعيا عنه كتابك، ومنها إصدار حاجات الناس يوم ورودها عليك بما تخرج به صدور أعوانك" (5).

ونحن هنا أمام حالة ألغي فيها التسلسل الوظيفي إلغاء تاماً، وإذا لم يستطيع الوالي على القيام بهذه المهمة؛ فإنه ينتدب بعض خلائه لذلك، فيقول -عليه السلام-: "وتفقد أمور من لا يصل إليك منهم ممن تقتحمه العيون وتحقره الرجال، ففرغ لأولئك ثقتك من أهل الخشية والتواضع، فليرفع إليك أمورهم" (6)؛ وهذا تجاوز واضح على الإدارة البيروقراطية التي ترى أن كل شيء يجب أن يتم ضمن التسلسل الإداري، ولا حق لأحد في إلغاء هذا التسلسل، ومن يلغي ذلك يعتبر متجاوزاً على التنظيم.

ثم إنه -عليه السلام- يوضح مضارّ التقيد غير المسؤول بالتسلسل الوظيفي بقوله: "إن احتجاب الولاة عن الرعاية شعبة من الضيق، وقلة علم بالأمور، والاحتجاب عنهم يقطع عنهم علم ما احتجبوا عنه؛ فيصغر عندهم الكبير، ويعظم الصغير، ويقبح الحسن، ويحسن القبيح، ويشاب الحق بالباطل" (7). هذه هي مضار التسلسل الإداري والتقيد الحرفي به؛

¹ الشيخ المنتظري، دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، ج1، مرجع سابق، ص326.

² رواه أبو داود. أنظر: <https://www.alukah.net>

³ م.م. هاشم فوزي العبادي، مبادئ الإدارة من منظور قيم الإمام علي، مرجع سابق، ص111-112.

⁴ م.م. هاشم فوزي العبادي، مبادئ الإدارة من منظور قيم الإمام علي، مرجع سابق، ص112-113.

⁵ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

⁶ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، المرجع السابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

⁷ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، المرجع السابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

فتباطؤ الأمور بين هذه السلسلة الطويلة وانتقالها من مسؤول إلى مسؤول، ومنه إلى مسؤول ثالث فراجع وخامس حتى وصولها إلى الناس العاديين، هذه السلسلة التي تجري بعيداً عن مباشرة الرئيس الأعلى قد تغير الأمور وتقلبها رأساً على عقب، فيصبح الصغير كبيراً، والحق باطلاً، والحسن قبيحاً، والقبيح حسناً. وهو ما تعاني منه التنظيمات البيروقراطية؛ لأنها تعتمد على سلسلة تنتقل عبرها المسائل والقضايا، فتتحرف عن أهدافها ومراميها⁽¹⁾.

والعلاج كما يقدمه أمير المؤمنين -عليه السلام- هو: أن لا يحتجب المسؤول عن رؤوسيه فاحتجابه يتسبب في تغيير قراراته، أو تطبيقها -في أحسن الظروف- تطبيقاً متحجراً بعيداً عن الأهداف التي طمح من أجلها. ومهمة الرئيس ليست محصورة في لقاء المرؤوسين، بل عليه أن يوفر الأجواء المطمئنة التي تجعل المرؤوس قادراً على طرح مشاكله بطمأنينة وبدون خوف؛ لأن الغاية ليست هي المقابلات الفجة، بل الهدف هو أن يكون هذا اللقاء مفيداً، لا بد من خلق الأجواء المناسبة لهذه اللقاءات⁽²⁾، يقول -عليه السلام- في ذلك: "واجعل لذوي الحاجات منك قسماً تفرغ لهم فيه شخصك، وتجلس لهم مجلساً عاماً فتتواضع فيه لله الذي خلقك، وتقعده عنهم جندك وأعوانك من أحراسك وشرطك حتى يكلمك متكلمهم غير متعتع"⁽³⁾.

¹ د. علي محمد الصلابي، مرجع سابق، أنظر: http://alsallabi.com/s2/_lib/file/doc/Book161C.pdf

² د. علي محمد الصلابي، مرجع سابق، أنظر: http://alsallabi.com/s2/_lib/file/doc/Book161C.pdf

³ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?& oldid>

الحادي عشر

مبدأ التلازم والتناسب بين السلطة والمسؤولية

بناء على السلطة الممنوحة للشخص الإداري قرر الإسلام المسؤولية بكافة أنواعها على أوسع نطاق، وأبعد مدى، أبعد مما هو معروف من الأنظمة الحديثة⁽¹⁾. فالموظف الإداري في الإسلام مسؤول عن أعماله جميعاً⁽²⁾؛ بدليل قوله تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾⁽³⁾ دلالة على أن جميع البشر سيُسألون عن كل أعمالهم وتصرفاتهم، وقال جل ثناؤه: ﴿وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾⁽⁴⁾، دلالة على الأمر بالعمل والاجتهاد فيه وإتقانه، وتأكيد على وجود الرقابة بأنواعها الإلهية (الذاتية) والرئاسية والشعبية بغرض التأكد من حسن الأعمال والمساءلة في حالة التقصير أو الانحراف. وهذا ما أكدته رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- في قوله: "...أَلَا فَلَئَكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ"⁽⁵⁾.

أكد أمير المؤمنين -عليه السلام- في عهده لمالك على هذا المبدأ، حيث قال: "فإنك فوقهم ووالي الأمر عليك فوقك، والله فوق من ولّك"⁽⁶⁾، وقال: "فإن أحد منهم بسط يده إلى خيانة اجتمعت بها عليه عندك أخبار عيونك اكتفيت بذلك شاهداً، فبسطت عليه العقوبة في بدنه وأخذته بما أصاب من عمله، ثم نصبته بمقام المذلة ووسمته بالخيانة، وقلدته عار التهمة"⁽⁷⁾، تأكيد على منح السلطة ثم تراتبية الرقابة بغرض المساءلة والمحاسبة على التقصير والمخالفة والانحراف في السلطة.

تُعرّف السلطة الإدارية بأنها: "الحق المشروع أو القانوني في اتخاذ القرارات وإصدار الأوامر والتعليمات وتوجيه أداء وسلوك المرؤوسين للقيام بواجباتهم. أو الحق في القيام بتصريف معين بقصد تحقيق أهداف المنظمة الإدارية"⁽⁸⁾. كما عُرِّفت بأنها: "قوة وحق الشخص في استخدام الموارد وتخصيصها بكفاءة، واتخاذ القرارات وإعطاء الأوامر لتحقيق الأهداف التنظيمية"⁽⁹⁾؛ ويجب أن تكون السلطة محددة جيداً، فيجب على جميع الأشخاص الذين لديهم السلطة أن يعرفوا ما هو نطاق سلطتهم، وعليهم ألا يسيئوا استخدامها.

السلطة قد تكون رسمية أو شخصية: فالسلطة الرسمية هي: الحق الرسمي والقانوني الذي من خلالها يتمكن المسؤول الإداري من اتخاذ القرارات وتوجيه الأوامر لتحقيق أهداف المنظمة. أما السلطة الشخصية فهي: قوة الشخصية أو القدرة في التأثير على سلوك الآخرين وأعمالهم من خلال الشخصية المقبولة، فإذا اجتمعت لدى المسؤول الإداري السلطة الرسمية والشخصية سمي قائداً؛ وقد تكون سلطة بدون قوة شخصية، كما هو الحال في مسؤول ضعيف الشخصية تم تعيينه قانوناً لكنه لا يمتلك قدرة التأثير على الآخرين واستمالتهم لإطاعته عن رغبة منهم، وقد توجد قوة

¹ حازم عبد العال الصعيدي، الإسلام والخلافة في العصر الحديث، ط1، مكتبة الآداب ومطبعتها - القاهرة، 1984م، ص164.

² محمد علي محمود صبح، إدارة الدولة في الإسلام، مرجع سابق، ص103.

³ الأنبياء 23.

⁴ التوبة 105.

⁵ رواه البخاري (2554) ومسلم (1829) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

⁶ محمد بن الحسين الشريفي الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

⁷ محمد بن الحسين الشريفي الرضي، نهج البلاغة، المرجع السابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

⁸ عادل عامر، تلازم المسؤولية مع السلطة، أنظر دنيا الوطن: <https://pulpit.alwatanvoice.com>

⁹ محمد خطاب، الفرق بين السلطة والمسؤولية، أنظر: <https://www.business4lions.com>

الشخصية بدون سلطة رسمية كما هو الحال في شخص قوي التأثير على الآخرين بشخصيته المقبولة لديهم لكنه لا يمتلك السلطة الرسمية التي تمنح له بقرار أو بقانون.

تعريف المسؤولية: المسؤولية تتعلق بالمهام والنشاطات الإدارية؛ فكونك مسؤولاً عن نشاط إداري معين يعني أنه من واجبك تنفيذ المهام المرتبطة به، ويمكن لأكثر من شخص واحد أن يتقاسم المسؤولية، مثل مجموعة من الموظفين المسؤولين بشكل جماعي عن تنفيذ نشاط إداري محدد أو التعامل مع مشكلة ما، عادةً ما يكون واحد منهم فقط مسؤولاً عن عواقبها؛ وغالباً ما يتعين على الفرد المسؤول إعادة سرد ما حدث بعد وقوع الحادث ويمكن استجوابه فيما يتعلق بواجباته، فإذا كانت هناك حاجة إلى التعويض عن العواقب السلبية، فسيطلب من الشخص المسؤول القيام بذلك، ويمكن أن يكون هذا في شكل تعويض أو إجراء تأديبي؛ فعلى سبيل المثال، قائد الفريق الذي يعين المهام ويشرف عليها، قد لا يكون مسؤول عن المهام التي يتم القيام بها، ولكنه سيخضع للمساءلة إذا لم ينته الفريق من النشاط الإداري بحلول موعد الأجل المحدد لإنجازه وبالشكل المتفق عليه. ولذلك غالباً ما ترتبط المسؤولية بالنتيجة المطلوبة؛ فالمسؤولية هي نتيجة طبيعية ولازمة للسلطة، والمسؤولية مفترضة، أي أنها متأصلة في المهمة الموكلة⁽¹⁾.

التلازم بين السلطة والمسؤولية: وهو مبدأ تفرضه اعتبارات العدالة، فضلاً عن مقتضيات حسن سير العمل في الإدارة العامة. فالتلازم بين السلطة والمسؤولية ضروري، وجوداً وعدماً، بمعنى أنه حيث تكون السلطة تكون المسؤولية وحيث تنتفى السلطة تنتفى المسؤولية. حينما يعهد إلى الموظف بأداء المسؤوليات والواجبات فإنه لا يستطيع القيام بذلك ولا يمكن مساءلته بدون منحه سلطة رسمية بقدر واجباته ومهامه. فالسلطة أساس المسؤولية وهي التي تربط أجزاء ووحدات المنظمة الإدارية ببعضها البعض وتحدد العلاقات الرأسية والأفقية فيها.

والسلطة بدون مسؤولية تتنافى مع العدالة لما يؤدي إليه عدم المحاسبة والمساءلة عن ممارستها أو التعسف في استعمالها من تحكم واستبداد، فضلاً عن أنه لا يضمن أداء الواجبات وإنجاز الأهداف التي منحت من أجلها، ومن ناحية أخرى: فإن المسؤولية بدون سلطة أمر تأباه العدالة، كما أنه قد يكون نتيجة لنقل المسؤولية بإعفاء صاحب السلطة الحقيقي منها، كحالة التفويض مثلاً؛ فيجب تحقيق التلازم بين كليهما للحصول على أفضل النتائج⁽²⁾.

التناسب بين السلطة والمسؤولية: لا يكفي أن يتحقق التلازم بين السلطة والمسؤولية -وجوداً وعدماً- وإنما يلزم أن يتحقق التناسب والتوازن والتعادل بينهما، فعلى قدر السلطة تكون المسؤولية، وذلك يعني وجوب منح الموظف القدر الضروري من السلطة لإنجاز الأعمال المكلف بها، فلو كانت السلطة دون القدر الضروري لأدى ذلك إلى العجز عن تحقيق الأهداف المنشودة والارتباك في العمل، ولتأذت العدالة من مساءلة الموظف عنه طالما أنه لا يرجع إلى قصيره، وإنما يرجع إلى عدم كفاية الوسائل والسلطات الممنوحة له؛ على سبيل المثال: إذا تم تكليف عامل ما بمسؤولية إنتاج 100 وحدة من منتج معين في غضون أسبوع واحد ولكن لم يتم منحه سلطة شراء المواد الخام، ولم تكن هناك مواد أولية متوفرة في المخزن، ونتيجة لذلك لم يتمكن العامل من استكمال هدف إنتاج 100 وحدة من المنتج في الوقت المحدد؛ فلا يمكن إلقاء اللوم على العامل لعدم إكماله المهمة في الوقت المحدد لأنه تم منحه المسؤولية فقط وليس السلطة اللازمة لمواصلة العمل. ومن جهة أخرى ينبغي ألا يمنح الموظف سلطات تفوق ما يلزم لإنجاز الأهداف المرجوة، لأنه قد يسئ استخدام السلطة

¹ عادل عامر، المرج السابق. ومحمد خطاب، المرجع السابق.

² عادل عامر، المرج السابق. ومحمد خطاب، المرجع السابق.

المفرطة بشكل تعسفي وانحرافي. والآلية التي تُتيح هذا التناسب والتوازن هي المساءلة وأدائها هي الرقابة على الأداء؛ ولذا فإنَّ المساءلة هي أساس الحفاظ على تحقيق مفهوم التناسب والتوازن بين السلطة والمسؤولية، منعاً للاستبداد في ممارسة السلطة، وعدم جعلها سلطة مطلقة واسعة، وتحميل المسؤولية عن الأخطاء والأداء المرتبك والمتعثر⁽¹⁾.
على أن تحقيق هذا التناسب يقتضى تحديد واجبات وسلطات كل وظيفة بدقة وهو ما يتأتى عن طريق توصيف الوظائف، أي وضع وصف وتحليل مفصل لكل وظيفة بين السلطات والاختصاصات والواجبات التي تتضمنها، بحيث يراعى فيه إعمال مبدأ التناسب بين السلطة والمسؤولية.

¹ رائد دحبور، التوازن بين السلطة والمسؤولية، أنظر: <https://www.alhadath.ps>



الثاني عشر

مبدأ خضوع المصلحة الخاصة للمصلحة العامة

نبيّن فيما يلي معنى كلاً من (مصلحة، مصلحة خاصة، مصلحة عامة)، ومن ثم نوضح الأدلة الشرعية على حجية تطبيق هذا المبدأ، وأخيراً عرض الضوابط الشرعية لتطبيقه، وذلك كما يلي:

○ **المصلحة لغةً هي:** نقيض المفسدة؛ والجمع مصالح⁽¹⁾. أما اصطلاحاً فهي: المحافظة على مقاصد الشريعة الإسلامية التي جاءت لحفظها على الإنسان وهي: الدين، والعقل، والنفس، والمال، والنسل. فكلّ ما يتضمن هذه المقاصد ويحققها هو مصلحة، وكلّ ما يفوتها ويضيعها هو مفسدة، والدافع لهذه المفسد هو مصلحة في حد ذاته⁽²⁾.

○ **المقصود بالمصلحة خاصة:** هي ما فيه نفع الأحاد؛ باعتبار صدور الأفعال من أحادهم ليحصل بإصلاحهم صلاح المجتمع المركب منهم. فالالتفات فيه ابتداءً إلى الأفراد، وأما العموم فحاصل تبعاً. مثل حفظ المال من السّرّف بالحجر على السفه، فذلك نفع لصاحب المال ليجده عند رشده أو يجده وارثه من بعده وليس نفعاً للجمهور⁽³⁾.

○ **المقصود بالمصلحة العامة:** هي ما فيه صلاح عموم الأمة أو الجمهور؛ فالشريعة الإسلامية قد أولت عظيم العناية بالشأن العام باعتبار أن ضبط هذا الشأن من أهم عوامل العمران في الدنيا والنجاة في الآخرة، مثل فقه أمن المجتمع وصحته وتعليمه وإدارته وطريقة حكمه، وفقه منظومة الحقوق والواجبات العامة الشاملة، وجواز نزع الملكية الفردية لمصلحة المرافق العامة⁽⁴⁾.

بقدر اهتمام الشريعة الإسلامية بالشأن العام أولت العناية الخاصة بالفرد وقررت حقوقه وواجباته، وجعلت من أهم أهدافها السعي إلى صلاح الفرد وعموم المجتمع⁽⁵⁾؛ ولكن إذا تعارضت مصلحة الفرد مع مصلحة عموم المجتمع في الوقائع التي لم يرد فيها حكم منصوص؛ فالمصالح المعتمدة هي المصالح الكلية أي التي تعمّ جميع المسلمين، فإن تعارضت المصالح رجحنا أوقاها أثراً وأعما نفعاً وأكثرها دفعاً للمفسدة، وإذا تعارضت مصلحة فرد أو فئة مع المصلحة العامة قدّمت المصلحة العامة⁽⁶⁾.

أدلة حجية المبدأ: يشهد لهذا المبدأ أدلة كثيرة من القرآن الكريم، ومن السنة النبوية، ونهج أمير المؤمنين -عليه السلام-، وفيما يلي بيان ذلك:

■ **أولاً: الدليل من القرآن الكريم:** الآيات القرآنية الواردة في جعل الولاء لله ولرسوله ولجماعة المؤمنين، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾⁽⁷⁾، وجه الدلالة في هذه الآية أن الله سبحانه

¹ محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، (28/ 2479)، مادة (صلح).

² طلال مشعل، ضوابط المصلحة والمفسدة في الشريعة الإسلامية، أنظر: <https://mawdoo3.com>

³ محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر: 1425 هـ - 2004 م، (3/ 202).

⁴ د. شوقي علام، فتوى تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، أنظر: <https://www.sis.gov.eg>

⁵ د. شوقي علام، المرجع السابق، أنظر: <https://www.sis.gov.eg>

⁶ عياض بن نامي بن عوض السلمي، أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، دار التدمرية - الرياض، ط1 - 1426 هـ - 2005 م، ص209.

⁷ المائدة 56.



وتعالى جعل ولاية الجماعة مقدمة على ولاية الفرد، بل وربط بين من يتولى الله ورسوله ومن يتولى جماعة المسلمين بأنهم في حزب واحد وأنهم هم الغالبون⁽¹⁾.

■ **ثانياً: الدليل من السنة النبوية:** نصوص الأحاديث النبوية الواردة في النهي عن التلقي، أو بيع حاضر لباد، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "نهى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- عن التلقي، وأن يبيع حاضر لباد"⁽²⁾، جاء في شرح هذا الحديث: أن الشرع ينظر في مثل هذه المسائل إلى مصلحة الناس والمصلحة تقتضي أن ينظر للجماعة على الواحد لا للواحد على الجماعة⁽³⁾.

■ **وجه الدلالة:** نهى الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- عن هذين البيعين للحفاظ على المصالح العامة للمسلمين، حيث إن عموم الناس ينتفعون من وفرة العرض ورخص الأثمان فيما لو قام الجالبون لبضائعهم ببيع السلع مباشرة بتلقائية تامة، دون تدخل من أحد، فإذا اشترت البضائع قبل هبوطها إلى الأسواق عن طريق تلقي الركبان، أو تدخل الوسطاء في عملية البيع كما في بيع الحاضر للبادي، فإن مصلحة العامة ستفوت، مما يؤدي للإضرار بالناس، وسينتفع من هذا البيع مجموعة قليلة من الأفراد على حساب عموم أهل السوق⁽⁴⁾.

■ **ثالثاً: الدليل من نهج أمير المؤمنين:** جاء في عهد الخليفة علي بن أبي طالب لملك الأشتر قوله: "وليكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق، وأعمها في العدل وأجمعها لرضى الرعية، فإن سخط العامة يجحف برضى الخاصة، وإن سخط الخاصة يغتفر مع رضى العامة"⁽⁵⁾. هنا يبين أمير المؤمنين -عليه السلام- أن محورية العلاقة بين الأمة والمسؤول في المنظومة الإدارية يجب أن لا يكون الهدف هو إرضاء السلطة الحاكمة وما يسمى بالطبقة الأرستقراطية⁽⁶⁾ أصحاب المصالح الخاصة، بل ينبغي أن يكون الهدف هو خدمة عامة الناس وما تريده الأمة. ومن توجيهات أمير المؤمنين -عليه السلام- هذه يتبين أنه قسّم المجتمع إلى طبقتين من الناس، (وهو المنهج الذي أخذت به النظرية الأرستقراطية)، وتلك الطبقتين هما:

● **الأولى: الأقلية:** هذه الطبقة العالية من الناس والتي تشكل بمفردها قادة الحكم في الأمة وممن يدعون المكانة والتبّل والقدرة والثراء والمكانة الاجتماعية البارزة في المجتمع، أصحاب البذخ والترف الذين يثقلون كاهل الحاكم كل يوم من خلال الضغوط التي يتعرض لها الوالي أو الحاكم.

● **الثانية: الأكثرية:** هذه الطبقة التي تشكل العدد الأكبر في المجتمع أي عامة الناس، غالباً ما يتمتعون بالإمكانات القليلة، ويكتفون بالمقدار المتواضع من المأكل والملبس والمشرب. ومن البديهي أن تكون حركة الوالي أو المسؤول الإداري لصالح عامة الناس، بما يضمن مصالحهم ويحقق أهدافهم وتطلعاتهم.

يبن أمير المؤمنين -عليه السلام- في عهده أسباب ومبررات مراعاة مصالح عامة الناس بقوله: "وليس أحد من الرعية أثقل على الوالي مؤونة في الرخاء، وأقل معونة له في البلاء، وأكره للإنصاف، وأسأل بالإلحاف، وأقل شكراً عند الإعطاء،

¹ سناء رحمانى، القاعدة الفقهية "المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة" ودورها في مكافحة الفساد، بحث منشور في مجلة الإحياء، المجلد: 19، العدد: 22 - سبتمبر 2019م، ص 383-384، أنظر: <https://www.asjp.cerist.dz>

² رواه مسلم، في صحيحه كتاب الطلاق، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، حديث: 1515.

³ أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث - بيروت، ط2، 1392هـ، 10/ 163.

⁴ لجنة من العلماء والباحثين، معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية، ط1، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، 1434هـ - 2013م، (4/ 207). و د. خالد حمدي عبد الكريم، د. ياسر محمد عبد الرحمن، تعارض المصالح العامة والخاصة دراسة أصولية فقهية، بحث ضمن مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد 13 - يوليو 2015م، ص 86.

⁵ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

⁶ الأرستقراطية طبقة اجتماعية عالية، سواء كانت تشمل قادة الحكم في الدولة أو أصحاب الثروة والجاه في الأمة، يدعي أعضاؤها أنهم أرفع منزلة من غيرهم من الناس في المجتمع بسبب صلاتهم الأسرية ومكانتهم الاجتماعية وثرواتهم وقدراتهم.

وأبطأ عذرا عند المنع، وأضعف صبراً عند ملقات الدهر، من أهل الخاصة. وإنما عماد الدين وجماع المسلمين والعدة للأعداء العامة من الأمة، فليكن صغوك لهم وميلك معهم⁽¹⁾.

ضوابط تطبيق المبدأ: تعتبر المصلحة من أوسع الطرق التي يستغلها أهل الأهواء من أجل تحقيق رغباتهم الخاصة بزعم تحقيق المصلحة العامة، لذلك كان واضحاً في الشريعة الإسلامية الاهتمام بالضوابط المتطلبة لتطبيق هذا المبدأ، ألا وهي:

أن لا تكون مصلحة الخصوص أقوى من مصلحة العموم في بعض الاعتبارات، كأن تكون مصلحة الخصوص مثلاً متعلقة بالضروريات، بينما تتعلق مصلحة العموم بالتحسينيات، إذ لا تفوت مصالح الأفراد الضرورية أو الحاجية، لأجل مصالح العامة التحسينية، كهدم البيوت مثلاً لإقامة ملعب⁽²⁾.
أن يتعذر الجمع والتوفيق بين المصلحتين⁽³⁾، وكان في مراعاة المصلحة الخاصة تفويت للمصلحة العامة فهنا تكون مراعاة المصلحة العامة أولى.

ومثاله: "جاء رجل يسأل عن دينه، فأقبل إليه النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- وقطع خطبته، حتى انتهى إليه، ثم جيء إليه بكرسي، فجعل يعلم هذا الرجل: لأن هذا الرجل جاء مشفقاً محباً للعلم، يريد أن يعلم دينه حتى يعمل به، فأقبل إليه النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- وقطع الخطبة، ثم بعد ذلك أكمل خطبته، وهذا من تواضع الرسول -عليه الصلاة والسلام- وحسن رعايته⁽⁴⁾.

فإن قال قائل: أليست المصلحة العامة أولى بالمراعاة من المصلحة الخاصة؟ وحاجة هذا الرجل خاصة، وهو -صلى الله عليه وآله وسلم- يخطب في الجماعة؟ يُرد عليه: نعم لو كانت مصلحة العامة تفوت لكان مراعاة المصلحة العامة أولى، لكن مصلحة العامة لا تفوت، بل إنهم سيستفيدون مما يعلمه الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- لهذا الرجل الغريب، والمصلحة العامة لا تفوت⁽⁵⁾.

والشاهد من المثال: أنه في هذه الحالة استطاع النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- الجمع والتوفيق بين المصلحتين، بل إنَّ في تطبيق المصلحة الخاصة (تعليم الرجل) تحقيق لمصلحة عامة وهي استفادة جميع الحاضرين مما علّمه النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- للرجل.

أن تكون مصلحة الخصوص قابلة للجبران (التعويض) عند تقديم المصلحة العامة عليها، بحيث إذا فاتت أمكن التعويض عنها إلى بدل آخر، كالمصالح المالية الخاصة التي يمكن التعويض عنها بقيمتها أو مثليها، حتى لا يؤدي ذلك لتضييع المصالح الخاصة للناس والتي راعاها الإسلام في تشريعاته. أما إذا كانت المصالح الخاصة غير قابلة للجبران، كإزهاق نفوس بعض الأفراد للحفاظ على نفوس العامة، فإنه لا يجوز تقديم المصالح العامة هنا⁽⁶⁾.

¹ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?oldid>

² معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية، (4/ 203)، مرجع سابق، ص 95.

³ معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية، (4/ 203)، مرجع سابق، ص 95.

⁴ سناء رحمانى، القاعدة الفقهية "المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة" ودورها في مكافحة الفساد، مرجع سابق، ص 386-387.

⁵ محمد بن صالح بن محمد العثيمين، شرح رياض الصالحين، (ت: 1421هـ)، دار الوطن للنشر، الرياض، ط: 1426هـ، (3/ 530).

⁶ معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية، (4/ 203)، مرجع سابق، ص 95.

مما سبق يتضح جواز نزع الملكية الخاصة أو الملكية الفردية لغرض المنفعة العامة ولو كرها مع التعويض بالقيمة العادلة؛ مع أن الأصل في نقل الأموال في الشريعة الإسلامية هو الرضى؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْءِلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽¹⁾.

¹ البقرة 188.

الثالث عشر

مبدأ حفظ الأسرار

الوظيفة الإدارية العامة مسؤولية ملقاة على عاتق كل موظف، وتأدية مهامها وواجباتها أمانة في أعناق جميع العاملين، وعليهم جميعاً واجب بذل كل الجهود في العمل على استرعاء هذه الأمانة، ومن ضمن واجباتهم حفظ وحماية كافة البيانات والمعلومات والوثائق الخاصة بالوظيفة العامة باتخاذ الإجراءات الاحترازية وفقاً للصلاحيات الممنوحة والأنظمة والقواعد المعمول بها التي تضمن حفظها وتمنع تسريبها أو فقدانها أو استخدامها أو تعديلها أو نقلها أو نسخها كواجب ديني أداء للأمانة؛ كما يجب عليهم عدم الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات من التي يؤتمنون عليها أو يطلعون عليها بحكم وظيفتهم سواء كانت سرية بطبيعتها أم بحكم التعليمات الصادرة عن المسؤول المباشر⁽¹⁾، وكل هذه الواجبات جاءت استرعاء للأمانة ووفاء للعهد والالتزامات الموافقة عليها من قبل الموظف العام عند التحاقه بالوظيفة العامة، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾⁽²⁾، وقال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً﴾⁽³⁾، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽⁴⁾.

كما أن حفظ السرّ وكتمانه من الفضائل التي أمر النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- بها وهو من أخلاق المؤمنين، وإفشائه ونشره من أخلاق المنافقين التي نهى وحذر منها، إذ إنه يدخل في خيانة الأمانة، والخيانة من علامات النفاق، فعنه -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال: "أربع من كنّ فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا ائتمن خان، وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر"⁽⁵⁾، كما روي عنه -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال: "لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له"⁽⁶⁾.

وعن أمير المؤمنين علي -عليه السلام- أنه قال: "سرّك من دمك فإذا تكلمت به فقد أرقته"⁽⁷⁾، وعنه -عليه السلام- أنه قال: "سرّك أسيرك، فإذا أفشيتته صرت أسيره"⁽⁸⁾، كما جاء في عهده -عليه السلام- لمالك الأشتر قوله: "ثم انظر في حال كتابك قول على أمورك خيرهم، واخص رسائلك التي تدخل فيها مكائذك وأسرارك بأجمعهم لوجود صالح الأخلاق، ممن لا تبطره الكرامة فيجتري بها عليك في خلاف لك بحضرة ملا"⁽⁹⁾.

يتحدث الإمام -عليه السلام- هنا، حول مبدأ حفظ الأسرار في المنظومة الإدارية، لأن المسؤول في الإدارة بحاجة إلى جمع المعلومات حول ما يخص مهام الوظيفة العامة وواجباتها وأنشطتها وحول لياقة العاملين معه، وقدراتهم وإمكاناتهم

¹ مدونة السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل في وحدات الخدمة العامة، الصادرة عن وزارة الخدمة المدنية والتأمينات - اليمن، 1444هـ، ص 45-46.

² المؤمنون 8.

³ الإسراء 34.

⁴ الأنفال 27.

⁵ رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه. أنظر: <https://islamhouse.com>

⁶ رواه الإمام أحمد عن أنس رضي الله عنه. أنظر: <https://islamhouse.com>

⁷ ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد إبراهيم، دار الكتاب العربي، ط1، 2007م، ص 384.

⁸ فخر الدين أبو الحسن علي بن محمد بن الحسن الليثي الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، تحقيق: الشيخ حسين حسني البيرجندي، دار الحديث - قُم، ط1، 1376هـ، ص 285.

⁹ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

وذكائهم وتجاربهم وسوابقهم الحسنة والسيئة وذلك بهدف اختيار الأفضل من بينهم لتسلم المسؤوليات الإدارية وفي حال انتشار هذه المعلومات في المؤسسة أو نقلها إلى الأشخاص أنفسهم فقد يؤدي ذلك إلى آثار نفسية وردود فعل غير مناسبة تؤدي إلى انهيار المنظومة الإدارية⁽¹⁾.

ما يسمى اليوم بـ(الارشيف) أي موظفو الدوائر المختصة بالملفات والأوراق السرية أسماه أمير المؤمنين -عليه السلام- بالكتّاب، فأوصى الإمام -عليه السلام- مالكاً بأن يكونوا خير الكتّاب "قول على أمورك خيرهم"، لأنهم المكلفون بحفظ أسرار الدولة وصيانة خطتها، والوثائق الخاصة بأشخاص معينين⁽²⁾ التي يجب إخفاؤها ممن لا يحتاطون بحفظها، وإيداعها لدى الأمناء ممن يمتلكون الأخلاق الفاضلة، فحفظ الأسرار في المجال الإداري يؤمن المنظومة الإدارية من الوقوع في الأخطار ويحفظ للإنسان كرامته ومكاسبه ويحقق له الأهداف المستقبلية، ويسد الأبواب والطرق أمام المنافسين من الأعداء.

ثم إن لإفشاء الأسرار آثاراً سلبية على المنظومة الإدارية، من هذه الآثار: أنها موجبة للترفة، وممكنة للأعداء من تنفيذ خططهم؛ فدائماً تشتمل حياة الإنسان على أسرار لو أذيعت وفشت بات مستقبله أو مستقبل مجتمعه معرضاً للخطر، والموافقة على حفظ الأسرار دليل على سعة الروح وتملك الإرادة، فكثير من ضعاف النفوس والشخصية أوقعوا أنفسهم أو مجتمعهم في الخطر بسبب إفشاء الأسرار، وكم يرى الإنسان من مساءة وضرر لأنه ترك حفظ الأسرار⁽³⁾. كما أنّ مسألة حفظ الأسرار تعدّ أمانة عظيمة في الفهم الإسلامي فيجب مراعاتها والوفاء بها⁽⁴⁾.

¹ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشر، مرجع سابق، ص 111-113.
² السيد محمد تقي المدرسي، الحكم الإسلامي في مدرسة الإمام علي -عليه السلام-، ط1، 1431هـ، 2010م، مركز العصر للثقافة والنشر، ص 197.

³ الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، مرجع سابق، في ذيل تفسير سورة يوسف الآية 5.
⁴ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشر، مرجع سابق، ص 111-113.



الرابع عشر

مبدأ الرقابة الواعية والتقويم

أولاً: مفهوم الرقابة والتقويم:

معنى الرقابة لغة: رقب. في أسماء الله تعالى: الرقيب: هو الحافظ الذي لا يغيب عنه شيء، "ارقبوا محمدا في أهل بيته" (1) أي احفظوه فهم، ورقبت الإنسان، رقبه ورقبانا، وهو أن ينظره الرقيب والحافظ والأمين (2). أما معنى الرقابة في الاصطلاح: فقد وردت عدة تعريفات لها، فقبل بأنها تعني: "عملية التحقق من مدى إنجاز الأهداف المرجوة، والكشف عن الصعوبات في تحقيق هذه الأهداف، والعمل على إزالتها في أقصر وقت ممكن" (3). كما عرفت الرقابة بأنها: "التأكد والتحقق من تنفيذ السياسات والأهداف حسب الخطة والتنظيم والتوجيه" (4). والرقابة تتمثل بمراجعة النفس أولاً، ثم الحراسة والحفظ والنظر إلى حال الأعمال والأفعال والأشياء، والاطمئنان عليها ثانياً. وبذلك يكون إزالة الظلم الواقع من المسؤولين (الولاة)، أو من الرعية، ثم تحقيق العقوبات عند حصول المخالفات، بما يمنع الغش والفساد والزور وقبول الهدايا وأخذ الرشوة. وبهذا يتبين أن الرقابة في حياة الإداري المسلم تكون للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعية بصورة دقيقة وفقاً للمقاييس والمعايير والضوابط الشرعية (5). ويمكننا أن نعرف الرقابة الإدارية بأنها: تلك العملية التي تعني بالتأكد من أن نشاطات أعضاء المنظمة الإدارية ونتائج إنجازها تسير وفق الخطط الموضوعية، وذلك بواسطة أسلوب علمي باستخدام معايير أداء محددة مسبقاً لقياس أوجه التوافق والاختلاف بين الأهداف المرسومة والنتائج الفعلية، وتصحيح انحرافات الأداء إن وجدت. أما التقويم فيعني: حكم العقل والنظرة العميقة على الأشياء من خلال تقدير وتحكيم نتائج الأمور وتفحصها. ثانياً: أنواع الرقابة:

تم تنفيذ الرقابة في النظام الإسلامي إلى ثلاثة أنواع انطلاقاً من قول الله تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسُردُونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (6). وهي: الرقابة الذاتية: "﴿فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾. -الرقابة الرئاسية: ﴿وَرَسُولُهُ﴾. -الرقابة الشعبية: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾.

الرقابة الذاتية:

وهي رقابة الضمير التي تشعر الفرد بتحملة للمسئولية الفردية والأمانة والعدل، وتنبتق من مراقبة الله عز وجل للفرد في السر والعلن (7)، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ (8)، يتضح بأنه:

¹ أخرجه البخاري، مروي عن أبي بكر -رضي الله عنه- (حديث رقم: 3713). أنظر: <https://hadithprophet.com>

² محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص 475.

³ ظاهر فريدة حسين طه، الرقابة على السلع والأسعار في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير (جامعة النجاح، نابلس - 2011م)، ص 3.

⁴ محمد علي محمود صبح، إدارة الدولة في الإسلام، مرجع سابق، ص 17.

⁵ مهندس: محمود عبد اللطيف، مفاهيم الجودة من منظور إسلامي، أنظر: <https://www.ienajah.com>

⁶ التوبة 105.

⁷ محمد علي محمود صبح، إدارة الدولة في الإسلام، مرجع سابق، ص 17.

⁸ النساء 1.



يجب أن نعلم أن أي عمل لن يفلح إلا إذا أُسس على التقوى، أي وجوب العمل والحرص على أن يكون الوازع الديني دائماً - حياً وقوياً، فهذا وحده هو الذي من شأنه أن يميزنا عن غيرنا كمسلمين⁽¹⁾. ففي صدر الإسلام كان الوعظ - وحده - كافياً للزجر عن الظلم، وكان التناصف يقود الجميع إلى الحق، ومع ذلك وجدت الرقابة.

أعظم ما يتميز به النظام الإداري في الإسلام عن غيره من النظم الإدارية هو التركيز على الرقابة الذاتية كأسلوب رئيسي في ضبط سلوك أفراد المنظمة الإدارية، وغرس شعورهم بالمسؤولية أمام الله سبحانه وتعالى عن كافة تصرفاتهم انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾⁽²⁾، وشعور المسلم بالمسؤولية الكاملة تجاه جميع أعماله وأقواله وجوارحه وفقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾⁽³⁾، عندما يستحضر الموظف الإداري الشعور بأنه مسؤول أمام الله سبحانه وتعالى، تكون النتيجة لهذا المفهوم استحضر الرقابة الإلهية الذاتية والتي تعتبر من أكبر دعائم نجاح الرقابة على المنظمة الإدارية⁽⁴⁾.

تتجلى معاني الرقابة الذاتية وعظمتها في الإسلام في تفسيره - صلى الله عليه وآله وسلم - للإحسان عندما سئل عنه، حيث قال: "الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك"⁽⁵⁾. وتأكيد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - على ضرورة الالتزام بتعاليم الإسلام فقال: "الإيمان معرفة بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالأركان"⁽⁶⁾. ومن ذات الأساس والمنطلق توجب عند شغل أي ولاية أو وظيفة اشتراط شرطان: الأمانة، والكفاءة. وبقدر السلامة أو الاختلال في هذين الشرطين (الوصفين) يكون النجاح أو الفشل في شؤون الخدمة العامة، وسائر وظائف الدولة.

الرقابة الإدارية (الرئاسية):

والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة هي من مسؤولية الرئيس الإداري، الذي عليه أن يلاحظ مرؤوسيه ويراقب سلوكهم ومدى التزامهم أو انحرافهم عن واجباتهم، وغالباً ما تعطيه القوانين سلطة المحاسبة والمؤاخذة وتوقيع الجزاء⁽⁷⁾. وهي وسيلة يستطيع الرئيس الإداري بواسطتها التأكد من أنّ الأهداف قد تحققت كاملة وفي الوقت المحدد لها⁽⁸⁾. وقد أقر الإسلام مبدأ التدرج الرئاسي في النظام الإداري بوجه خاص وفي النظم الاجتماعية بصورة عامة. في الوقت نفسه أوجب الإسلام الرقابة الرئاسية لحديث: "كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته"⁽⁹⁾.

كان رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - دائم التفطيش على عمل عمّاله، ويتابع ما ينقل إليه من أخبارهم. وكان يستوفي الحساب على العمّال، يحاسبهم على المستخرج والمنصرف⁽¹⁰⁾، وقد استعمل مرة رجلاً على الصدقات فلمّا رجع حاسبه فقال: هذا لكم وهذا أهدي إليّ. فقال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: "ما بال الرجل نستعمله على عمل بما ولّنا

¹ د. القطب محمد القطب طبلية، المرجع السابق، ص 166 - 176.

² المذّنر 38.

³ الإسراء 36.

⁴ مهندس: محمود عبد اللطيف، مفاهيم الجودة من منظور إسلامي. أنظر: <https://www.ienajah.com>

⁵ روي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: في حديث جبريل - عليه السلام - الطويل. أنظر: <https://www.islamweb.net>

⁶ مروي عن علي بن أبي طالب - عليه السلام - عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، حاشية السندي على سنن ابن ماجه. أنظر:

<https://hadithprophet.com>.

⁷ د. القطب محمد القطب طبلية، المرجع السابق، ص 166 - 176.

⁸ محمد علي محمود صبح، إدارة الدولة في الإسلام، مرجع سابق، ص 17.

⁹ رواه البخاري (2554) ومسلم (1829) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

¹⁰ د. القطب محمد القطب طبلية، المرجع السابق، ص 166 - 176.

الله فيقول: هذا لكم وهذا أهدي إليّ. أفلا قعد في بيت أبيه وأمه فنظر أيهدى إليه أم لا" (1). وقال- صلى الله عليه وآله وسلم- : "من استعملناه على عمل ورزقناه رزقاً فما أخذ بعد ذلك فهو غلول" (2). ومن حديث آخر: "من بعثناه على عمل... فخان خيطاً فما سواه فإنما هو غلول يأتي به يوم القيامة" (3).

وبالاطلاع على عهد الإمام علي -عليه السلام- لمالك الأشرتم استخلاص أهم ما يخص الرقابة فيه (4) وهو قوله: "ثم تفقد أعمالهم، وأبعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم، فإن تعاهدك في السر لأموهم حدودهم لهم على استعمال الأمانة والرفق بالرعية. وتحفظ من الأعوان، فإن أحد منهم بسط يده إلى خيانة اجتمعت بها عليه عندك أخبار عيونك اكتفيت بذلك شاهداً، فبسطت عليه العقوبة في بدنه وأخذته بما أصاب من عمله، ثم نصبته بمقام المذلة ووسمته بالخيانة، وقلدته عار التهمة"، وجّه -عليه السلام- بإقامة العيون والرقباء على العمال للنظر في شؤونهم وقيامهم بما عهد إليهم من الالتزام بالعمل على وجهه، وعدم المخالفة، فإن أدين أحد منهم بذلك عاقبه وأذله ردعاً للفساد وبسطاً للعدل والأمانة (5).

"وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله فإن في صلاحه وصلاحهم صلاحاً لمن سواهم، ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم، لأن الناس كلهم عيال على الخراج وأهله. وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرج البلاد وأهلك العباد...".

"وتفقد أمورهم بحضرتك وفي حواشي بلادك. واعلم مع ذلك أن في كثير منهم ضيقاً فاحشاً وشحاً قبيحاً، واحتكاراً للمنافع، وتحكماً في البياعات، وذلك باب مضرة للعامة وعيب على الولاة، فامنع من الإحتكار فإن رسول الله منع منه، وليكن البيع بيعاً سمحاً بموازين عدل وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع. فمن قارف حكرة بعد نهيك إياه فنكل به، وعاقب في غير إسراف...".

"وتفقد أمور من لا يصل إليك منهم ممن تقتحمه العيون وتحقره الرجال، ففرغ لأولئك ثقتك من أهل الخشية والتواضع، فليرفع إليك أمورهم، ثم اعمل فيهم بالإعذار إلى الله يوم تلقاه، فإن هؤلاء من بين الرعية أحوج إلى الإنصاف من غيرهم، وكل فأعذر إلى الله في تأدية حقه إليه...".

"ثم أكثر تعاهد قضائه..." (6).

يتبين من هذه النصوص إن الرقابة لم تكن رقابة طائشة، أو مستفزة، أو رقابة تجريم أو تنكيل، بل كانت رقابة تحصين ووقاية ضد الآفات الاجتماعية التي تؤدي إلى ضياع حقوق الأفراد والمجتمع، ومن ثم تؤدي إلى ضعف الروابط الاجتماعية بين أفراد الأمة الواحدة، بعد ضعف الوازع الديني الذي هو- كما هو معلوم- من الأسباب الرئيسة للانحراف بالأمة عن مسارها الصحيح. نستطيع أن نتلمس ذلك كله من خلال النصوص المتقدمة من العهد، التي تفيد بضرورة تعاهد

¹ مروي عن أبي حميد الساعدي، عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أنظر: <https://hadithprophet.com>

² مروي عن أبو داود عن عبد الله بن بريدة عن أبيه -رضي الله عنه- عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أنظر: <https://m.youm7.com>

³ مروي عن عدي بن عميرة الكندي رضي الله عنه مرفوعاً. أنظر: <https://hadeethenc.com>

⁴ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

⁵ باقر شريف القرشي، شرح العهد الدولي للإمام أمير المؤمنين -عليه السلام-، مرجع سابق، ص 38.

⁶ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

العمال الإداريين بالمراقبة، وتفقد شؤونهم، والسؤال عن أحوالهم؛ ليتضح لنا أن هدف الرقابة حفظ الدين والناس والحقوق. فالرقابة هي عطف ونصرة للمراقب لمواصلة أداء الأمانة.

كما وأن الرقابة لا بد وأن تتم عبر وسائط من أهل الصدق والوفاء، حتى يكون تقييمهم عادلاً لا تتلاعب فيه أهواؤهم؛ فالرقابة هنا عامل مساعد على التقدم، وتدفع بالأفراد إلى الحركة، والإخلاص في العمل⁽¹⁾.

وتبدأ الرقابة من أصغر الأمور لتصحيح الأوضاع منذ بدايتها، وليس انتظار الأمور حتى تكبر، وتتفاقم، ثم يكون التنكيل والانتقام، وبالمحصلة فالرقابة إنما هي تحصين العمال ضد الغش والخيانة، وبعبارة أخرى هي وقاية وليست علاجاً⁽²⁾، وقد قيل قديماً: درهم وقاية خير من قنطار علاج⁽³⁾. أي أن الإشراف على سير العمل يجب أن يكون بشكل فوري، بحيث يتم اكتشاف الانحراف لحظة بروزه، ثم العمل على إصلاحه⁽⁴⁾. إذ أوصى الإمام علي -عليه السلام- مالك (رضي الله عنه): "ثم تفقد من أمورهم ما يتفقدوه والوالدان من ولدهما، ولا يتفاقم في نفسك شيء قويته به. ولا تحقرن لطفاً تعاهدته به وإن قل فإنه داعية لهم إلى بذل النصيحة لك وحسن الظن بك. ولا تدع تفقد لطيف أمورهم اتكلاً على جسيمها فإن للسير من لطفك موضعاً ينتفعون به، وللجسيم موضعاً لا يستغنون عنه"⁽⁵⁾.

وقوله -عليه السلام-: "وتعرض لهم العلل، ويؤتى على أيديهم في العمد والخطأ"⁽⁶⁾. بيان أن من العوامل التي تؤدي إلى نجاح المسؤول في منظومة القيادة الإدارية هو كيفية معالجة الأخطاء، وبعبارة أخرى كيف ينظر الوالي أو المسؤول الإداري إلى أخطاء الناس، وكيف يستطيع تقييمها، وماهي الطرق في التعامل معها. وهذا ما يتناوله الإمام -عليه السلام- هنا، فيقول أن الناس بحسب طبيعتهم تصدر منهم الأخطاء، البعض منهم ينسجمون في سلوكياتهم وأفعالهم مع الضوابط والقوانين؛ والبعض الآخر تصدر منهم الأخطاء، تكون سلوكياتهم وطبائعهم غير منسجمة مع القانون ومع علمهم بهذه الأخطاء، فيجب على الوالي أو المسؤول الإداري أن يتعامل معهم على ضوء مبدأ التسامح والصفح، وهذا العفو أو الصفع لا يعني تجاهل الحق العام، لا بد من محاسبة كل من يتجاوز الحدود والضوابط والقوانين، وإلا إذا ترك المسيء في ممارسة الإساءة للحق العام سيؤدي إلى فقدان الدولة هيبتها، ونفهم من ذلك أن من واجبات المسؤول الإداري توفير أجواء المحبة والثقة بين الناس، ودفعهم باتجاه المزيد من الالتزام بالقوانين⁽⁷⁾. وأن الهدف من الرقابة الإدارية بالإضافة إلى ما سبق هو الوصول إلى سهولة التمييز بين العاملين وتقييمهم في مورد النزاهة والقدرة والكفاءة لأداء العمل والتحلي بالأخلاق الفاضلة، والتمكن من اختيار الأجدر لتولي الوظيفة فقال: "وأناهم جيئاً، وأفضلهم حلمًا، ممن يبطئ عن الغضب، ويستريح إلى العذر، ويرأف بالضعفاء وينبو على الأقوياء. وممن لا يثيره العنف ولا يقعد به الضعف"⁽⁸⁾.

¹ د. علي محمد الصلابي، مرجع سابق، أنظر الموقع: http://alsallabi.com/s2/_lib/file/doc/Book161C.pdf

² د. علي فرحان الفكيكي، مبادئ الإدارة وفق المنهج القرآني، مرجع سابق، ص 55-57.

³ رحيم علي صياح و عبد الحميد حمودي الشمري، الفكر الرقابي عند الإمام علي -عليه السلام-، مجلة جامعة بابل، المجلد 22، العدد 1، 2014م، ص 42-43.

⁴ م.م. هاشم فوزي العبادي، مبادئ الإدارة من منظور قيم الإمام علي، مرجع سابق، ص 117.

⁵ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

⁶ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

⁷ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي -عليه السلام- لمالك الأشتر، مرجع سابق، ص 233-234. و م.م. ياسمين حاتم بديد الإبراهيمي وسجاد عبد الحليم الربيعي، أصول الإدارة في عهد الإمام أمير المؤمنين، مرجع سابق، ص 161.

⁸ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

وسائل الرقابة الإدارية: تتنوع الأساليب في الرقابة الإدارية والتي يكون الغرض منها أولاً تثبيت قوة النظام الرقابي، وثانياً فعاليته في تصحيح الأخطاء، وتأتي أهم هذه الوسائل على النحو التالي⁽¹⁾:

الموازنة التقديرية: تعد الموازنة ترجمة رقمية للخطة خلال مدة زمنية معينة، ومن ثم فهي تعبر عن النتائج المتوقع تحقيقها، وحتى تكون صالحة كأداة رقابية، ينبغي أن يراعي في إعدادها الطابع العلمي، وترتبط بالزمن.

البيانات الإحصائية والرسوم البيانية: تعد من أهم الأدوات والوسائل التي تعتمد في الرقابة، وبخاصة إذا عرضت هذه البيانات على هيئة أشكال أو خرائط أو رسوم بيانية، حيث يمكن إجراء مقارنة بين النتائج بصورة سريعة.

السجلات: تستخدم كوسيلة رئيسية للرقابة الداخلية، حيث يستخرج منها البيانات عن الأداء الفعلي للأعمال كما تقارن البيانات الواردة فيها بما هو مقرر إنجازه في الخطة.

الملاحظة الشخصية: من أقدم أدوات الرقابة، وهي تمثل أساسيات الاتصال المباشر بين الرئيس ومروسيه، من خلال التفقد المباشر لسير العمل وتقويم الأخطاء ميدانياً.

التقارير الإدارية: تعطي التقارير المكتوبة والشفهية صورة متكاملة عن العمل الذي تم أدائه أو الذي يجري إنجازه. ويشترط فيها الدقة والسلامة، وتكون في وقتها المناسب، حتى تكون مساهمة في تصحيح الأخطاء في وقتها.

الرقابة الشعبية:

ويمارسها الرأي العام للمجتمع المسلم لمنع أي انقسام أو هدم قد يؤثر على الهيكل الاجتماعي للأمة⁽²⁾. وتُعرف الرقابة الشعبية في الإسلام ب(الحسبة). وقد نظم الإسلام عملية الرقابة الشعبية ووضع لها أصولاً وقواعد عامة، وحدد لها شروطاً معينة لا بد من توافرها فيمن يقوم بمهمة الرقابة، ومن أهم تلك الشروط: الإسلام، التكليف، القدرة، والعلم. بدليل قول الله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾⁽⁴⁾. وقول رسول -صلى الله عليه وآله وسلم-: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"⁽⁵⁾. فكره القلب وإنكاره يعفي صاحبه من المسؤولية عند العجز عن تغييره. وقول رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: "إنه يستعمل عليكم أمراء؛ فتعرفون وتنكرون، فمن كره فقد برئ، ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضي وتابع"⁽⁶⁾، أي هو المؤاخذ والمعاقب.

وقد أكد الإمام علي -عليه السلام- وجود الرقابة الشعبية في عهده فقال: "ثم اعلم يا مالك أني قد وجهتك إلى بلاد قد جرت عليها دول قبلك من عدل وجور، وأن الناس ينظرون من أمورك في مثل ما كنت تنظر فيه من أمور الولاة قبلك، ويقولون فيك ما كنت تقول فيهم. وإنما يستدل على الصالحين بما يجري الله لهم على ألسن عباده. فليكن أحب الذخائر

¹ عبيكشي عبدالقادر سعيد، مطبوعة في مقياس الإدارة العامة المقارنة، قسم العلوم السياسية- كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل، 2015- 2016م، ص36- 37.

² محمد علي محمود صبح، إدارة الدولة في الإسلام، مرجع سابق، ص17.

³ التوبة 71.

⁴ الحج 41.

⁵ رواه مسلم. أنظر: <https://www.islamweb.net>

⁶ رواه مسلم. أنظر: <https://www.islamweb.net>

إليك ذخيرة العمل الصالح. فاملك هواك، وشح بنفسك عما لا يحل لك، فإن الشح بالنفس الانصاف منها فيما أحبت أو كرهت"^(١).

ثالثاً: خطوات عملية الرقابة:

للرقابة ثلاث خطوات أساسية تطبق على أي شخص أو بند أو عملية إدارية يراد التحكم بها ومراقبتها وهي:

إعداد معايير الأداء: المعيار أداة قياس، كمية أو نوعية، صممت لمساعدة مراقب أداء العاملين والسلع أو العمليات؛ وتستخدم لتحديد التقدم أو التأخر عن الأهداف. ويعتمد طبيعة المعيار المستخدم على الأمر المراد متابعته.

قياس الأداء: في هذه الخطوة، يقيس المراقبون الأداء عن طريق مقارنة الأداء والنتائج الفعلية بطريقة مستمرة لتقدير ما إذا كان الأداء متفقاً مع المعايير الموضوعة، وقد يكون القياس شاملاً أو بالعينة.

تصحيح الانحرافات عن المعايير: تحديد الإجراء الصحيح الواجب اتخاذه يعتمد على ثلاثة أشياء: -المعيار. - دقة القياسات التي بينت وجود الانحراف. -وتحليل أداء الشخص أو الآلة لمعرفة سبب الانحراف لغرض إيجاد الحلول لمشكلة الانحراف.

ولا بد من أن نضع في الاعتبار أن: -تلك المعايير قد تكون مرنة جداً أو صارمة جداً. -القياسات قد تكون غير دقيقة بسبب رداءة استخدام آلات القياس أو بسبب وجود عيوب في الآلات نفسها. -وأخيراً، من الممكن أن تصدر عن الناس أحكاماً رديئة عند تحديد الإجراءات التقييمية الواجب اتخاذها.

¹ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?& oldid>



الخامس عشر

مبدأ الإحسان والمرتب والمكافأة

إن الإحسان إلى الناس عامة -وإلى الموظفين العموميين خاصة- منهج إلهي تربوي اجتماعي في البناء والتزكية، قال الله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾⁽¹⁾، وقال جل ثناؤه: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾⁽²⁾، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾⁽³⁾. ويقول رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: "جبلت القلوب على حب من أحسن إليها، وبغض من أساء إليها"⁽⁴⁾.

وقال أمير المؤمنين علي -عليه السلام- في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾⁽⁵⁾ "العدل: الإنصاف، والإحسان: التفضل"⁽⁶⁾. ومن كلام لأمير المؤمنين -عليه السلام- أوجز فيه معنى الإحسان، فقال: "احتج إلى من شئت تكن أسيره، واستغن عمن شئت تكن نظيره، وأفضل على من شئت تكن أميره"⁽⁷⁾. أي من خلال الإحسان إلى الناس يكون محبوباً بينهم ويكون أعوانه كثيرون، وقال -عليه السلام-: "إن إحسانك إلى من كادك من الأضداد والحساد، لأغيظ عليهم من مواقع إساءتك منهم، وهو داع إلى صلاحهم"⁽⁸⁾. على المسؤول الإداري وكل من يتصدى لأي موقع من مواقع المسؤولية أن يحسن إلى من يتحمل المسؤولية إزاءهم.

الإحسان والمرتب والمكافأة حق من حقوق العاملين الإداريين بمختلف مستوياتهم في التنظيم الإداري. في هذا المجال يؤكد أمير المؤمنين علي -عليه السلام- في خطبة له بصفين على أن الحقوق متقابلة، فيقول: "أما بعد فقد جعل الله سبحانه لي عليكم حقاً بولاية أمركم ولكم علي من الحق مثل الذي لي عليكم، فالحق أوسع الأشياء في التواصف وأضييقها في التناصف، لا يجري لأحد إلا جرى عليه ولا يجري عليه إلا جرى له، ولو كان لأحد أن يجري له ولا يجري عليه لكان ذلك خالصاً لله سبحانه دون خلقه لقدرته على عباده ولعدله في كل ما جرت عليه صروف قضائه، ولكنه سبحانه جعل حقه على العباد أن يطيعوه وجعل جزاءهم عليه مضاعفة الثواب تفضلاً منه وتوسعاً بما هو من الميزان أهله". ويؤكد أهمية مراعاة الحق من الجانبين، من جانب الوالي، ومن جانب الرعية، على أساس أن أحد ركني المعادلة لو اختل فلن تتحقق العدالة السياسية والإدارية، فيستطرد ويقول -عليه السلام-: "وأعظم ما افترض سبحانه من تلك الحقوق حق الوالي على الرعية وحق الرعية على الوالي فريضة فرضها الله سبحانه لكل على كل، فجعلها نظاماً لألفتهم وعزا لدينهم، فليست تصلح الرعية إلا بصلاح الولاية ولا تصلح الولاية إلا باستقامة الرعية، فإذا أدت الرعية إلى الوالي حقه وأدى الوالي إليها حقها عزَّ

¹ القصص 77.

² آل عمران 134.

³ التوبة 120.

⁴ ابن شعبة الحراني، تحف العقول عن آل الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم-، مرجع سابق، ص 37.

⁵ النحل 90.

⁶ الدكتور صبحي الصالح، نهج البلاغة، مرجع سابق، ص 51، الحديث 231.

⁷ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي -عليه السلام- لمالك الأشتر، مرجع سابق، ص 276.

⁸ نفس المرجع، 276.



الحق بينهم وقامت مناهج الدين واعتدلت معالم العدل وجرت على أذلالها السنن، فصلح بذلك الزمان وطُمع في بقاء الدولة ويُنست مطاعم الأعداء⁽¹⁾.

ثم يبين العواقب الخطيرة لعدم مراعاة أحد الجانبين حق الآخر، فيقول -عليه السلام-: "وإذا غلبت الرعية والمها أو أجحف الوالي برعيته اختلفت هنالك الكلمة وظهرت معالم الجور وكثر الإدغال في الدين وتركت محاج السنن، فعمل بالهوى وعُطلت الأحكام وكثر تعلل النفوس، فلا يُستوحش لعظيم حق عطل ولا لعظيم باطل فُعل، فهناك تُدل الأبرار وتُعزّ الأشرار وتعظم تبعات الله سبحانه عند العباد"⁽²⁾.

إذاً معالجة هذا الخلل (الوفاء بالحق) لا تتم إلا بالتنصيح، والتعاون، والتواصي بالحق، والتواصي بالصبر على الدوام. وهذا الواجب لا يقتصر على كبار الولاة والرؤساء الإداريين والأقوياء، وإنما هو واجب كل عضو في المنظمات الإدارية -سواء كان أعلى القمة أو أسفل القاعدة الإدارية-، ولا يقلل من أهمية القيام بهذا الواجب عظمة الوالي الإداري مهما علا في المنزلة والقوة في التنظيم الإداري، كما أنه لا يقلل من أهمية القيام بهذا الواجب بساطة المحكوم مهما تواضع في المنزلة والضعف. يقول -عليه السلام-: "فعلیکم بالتنصيح في ذلك وحسن التعاون عليه فليس أحد وإن اشتد على رضا الله حرصه وطال في العمل اجتهاده ببالغ حقيقة ما الله سبحانه أهله من الطاعة له ولكن من واجب حقوق الله على عباده النصيحة بمبلغ جهدهم والتعاون على إقامة الحق بينهم وليس امرؤ وإن عظمت في الحق منزلته وتقدمت في الدين فضيلته بفوق أن يعان على ما حملة الله من حقه ولا امرؤ وإن صغرته النفوس واقتحمته العيون بدون أن يعين على ذلك أو يعان عليه"⁽³⁾. وأكد أمير المؤمنين -عليه السلام- في عهده لمالك الأشتر بأن على الوالي ضرورة بذل الواجب في الإحسان إلى العاملين في الوظيفة العامة ومنحهم كافة حقوقهم من المرتب والمكافأة التي تفي بتلبية كافة متطلباتهم الحياتية حتى تبلغ حد الكفاف، فقال: "ثم تفقد من أمورهم ما يتفقده الوالدان من ولدهما، ولا يتفاقم في نفسك شيء قويتهم به. ولا تحقرن لطفاً تعاهدتهم به وإن قل، وافسح له في البذل ما يزيل علته وتقل معه حاجته إلى الناس، ثم أسبغ عليهم الأرزاق فإن ذلك قوة لهم على استصلاح أنفسهم، وغنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم، وحجة عليهم إن خالفوا أمرک أو ثلموا أمانتك"⁽⁴⁾. يتحدث الإمام أمير المؤمنين -عليه السلام- هنا بأنه يجب على الوالي العمل على بذل الإحسان إلى الرؤساء والمرؤسين الإداريين، وتوزيع الحقوق والمكافأة الشهرية⁽⁵⁾. فيقول -عليه السلام- "تفقد من أمورهم ما يتفقده الوالدان من ولدهما". أحد العناصر المهمة في نجاح المنظومة الإدارية لتحقيق أهدافها، لا بد من توفر عنصر الإحسان للآخرين، الإمام -عليه السلام- يخاطب مالكا بالعبارات الأبوية التي تحتوي في معانيها على الرحمة والعطف، أي اجعل نفسك بالنسبة إليهم كالأب الحنون والشفوق على ولده ويكون تواصلك معهم من جهة الشفقة والمحبة، وتعاهدتهم بالسؤال عنهم وقضاء حوائجهم، حتى تقوى هذه العلاقة بين المسؤول والمرؤوس في الإدارة العامة، ومن ثمرات هذه العلاقة تحقق مبدأ الطاعة في العمل اليومي، وثباتهم في مواقع المواجهة لتحقيق الأهداف⁽⁶⁾.

¹ الدكتور صبحي الصالح، نهج البلاغة: خطب وكتب الإمام علي بن أبي طالب، مرجع سابق، ص 198، خ 216.

² الدكتور صبحي الصالح، نهج البلاغة: خطب وكتب الإمام علي بن أبي طالب، مرجع سابق، ص 199، خ 216.

³ الدكتور صبحي الصالح، نهج البلاغة: خطب وكتب الإمام علي بن أبي طالب، مرجع سابق، ص 199، خ 216.

⁴ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

⁵ الشيخ سجاد عبد الحلیم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي -عليه السلام- لمالك الأشتر، مرجع سابق، ص 117- 118.

⁶ الشيخ سجاد عبد الحلیم الربيعي، المرجع السابق، ص 117- 118.

ثم ينتقل الإمام -عليه السلام- إلى عنصر آخر من مبادئ الإدارة في الفهم الإسلامي، وهو مبدأ المكافأة والحقوق الشهرية: "وافسح له في البذل ما يزيل غلته وتقل معه حاجته إلى الناس، ثم أسبغ عليهم الأرزاق فإن ذلك قوة لهم على استصلاح أنفسهم، وغنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم، وحجة عليهم إن خالفوا أمرك أو ثلموا أمانتك" (1). يؤكد الإمام -عليه السلام- إن نجاح المنظومة الإدارية مرهون بمنح كافة الحقوق المادية لجميع العاملين في مجال الوظيفة العامة، بل واسباغ الزيادة من الأرزاق عليهم بهدف القضاء على عوامل الفساد المالي والإداري في السلطات التنفيذية (2). وأن يعتني بتأمين الحياة الكريمة والمرفهة لهم ولمن يعولون، كي يؤدي إلى رضا الموظفين ويزيد من التزامهم بمراعاة النظم والقوانين، وكي لا يكونون فريسة سهلة للرشوة والطمع والانحراف بسبب الحاجة، وكي تكون حجة عليهم عند مخالفتهم بعد كل ذلك في تشديد العقاب عليهم.

لا بد من الاهتمام بالعاملين الإداريين في مجال الوظيفة العامة مادياً، فليسوا مجتمعاً من الآلات، فهم بشر، والناس لهم مطالب واحتياجات وعليهم تقع إعالة أسرهم وتوفير متطلباتهم واحتياجاتهم، وكل إنسان يطمح في أن يعيش وأسرته الحياة التي تليق بهم. فقد أكدت البحوث العلمية أن الموظف العام يحقق نتائج غير عادية في الوصول إلى أهداف الإدارة عندما يشعر بأنه موضع تقدير واهتمام لتوفير كافة احتياجاته المادية من قبل السلطة الرئاسية (3). كما يعد الاكتفاء المادي من عناصر القوة والاستغناء عن الغير وفيه العزة والكرامة للإنسان، لأن الكرامة المادية توجب الكرامة الشخصية والاجتماعية (4).

يمكننا ملاحظة توجهات الإمام أمير المؤمنين -عليه السلام- في تحقيق التنمية الإنسانية بأبعادها المختلفة من خلال الإحسان والمرتب والمكافأة، والتي تعتمد على العناصر الآتية:

أولاً: الدعوة إلى تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي: والاهتمام بمناطق الضعف والحاجة المادية في المجتمع: في الصحيح عن أمير المؤمنين علي -عليه السلام- أنه قال لجابر بن عبد الله الأنصاري: يا جابر قوام الدين والدنيا بأربعة: عالم مستعمل علمه، وجاهل لا يستنكف أن يتعلم، وجواد لا يبخل بمعروفه، وفقير لا يبيع آخرته بدنياه، يا جابر من كثرت نعم الله عليه كثرت حوائج الناس إليه، فمن قام لله فيها بما يحب عرضها للدوام والبقاء، ومن لم يقم لله فيها بما يحب عرضها للزوال والفناء (5).

ثانياً: وضع سياسة الدولة في خدمة التنمية الإنسانية: وهذا ما تؤكد سياسات الإمام -عليه السلام- مع الأمة وسياسته مع الولاة والموظفين، ومن أبرزها علواً وشمولاً في مضمونها ما ورد في عهده لمالك، قوله -عليه السلام-: "ثم أسبغ عليهم الأرزاق، فإن ذلك قوة لهم على استصلاح أنفسهم، وغنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم، وحجة عليهم إن خالفوا أمرك أو ثلموا أمانتك" (6).

¹ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

² الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، المرجع السابق، ص 117-118.

³ كيف تحفز الموظفين، How to Motivate Employees, written by: Michelle Perez، ترجمة: خالد محمد الحر. أنظر:

<https://www.scribd.com>

⁴ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، المرجع السابق، ص 382.

⁵ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، مرجع سابق، ص 388.

⁶ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

ثالثاً: ضرورة توفير حالة الكفاف للموظفين: عن طريق المرتب والمكافأة حتى الوصول لحالة الاكتفاء التام، أي أن أسلوب دفع مرتبات ومكافآت العاملين يكون بشكل يؤدي إلى الاكتفاء وصولاً لرضا الموظفين مما يزيد من التزامهم بمراعاة النظم والقوانين⁽¹⁾. قال -عليه السلام- في عهده لمالك: "وأفسح له في البذل ما يزيل علته، وتقل معه حاجته إلى الناس"⁽²⁾. وأمر -عليه السلام- بتكريم الحكام الشرفاء، وتوفير الرخاء والسعة في العطاء لهم. فقال: "وأفسح له في البذل ما يزيل علته وتقل معه حاجته إلى الناس، وأعطه من المنزلة لديك ما لا يطمع فيه غيره من خاصتك ليأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك"⁽³⁾.

وفي الخبر الشريف عن الصادق -عليه السلام- في تفسير قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾⁽⁴⁾ رضوان الله والجنة في الآخرة والمعاش وحسن الخلق في الدنيا⁽⁵⁾. وقال رجل للصادق -عليه السلام- إنا والله لنطلب الدنيا ونحب أن نؤتي بها، فقال تحب أن تضع بها ماذا؟ قال أعود بها على نفسي وعيالي وأصل منها وأتصدق وأحج وأعتمر، فقال الصادق -عليه السلام- ليس هذا طلب الدنيا هذا طلب الآخرة⁽⁶⁾.

يتبين مما تقدم أن الحث على ضرورة توفير حالة الاكتفاء المادي للموظف العام عن طريق المرتب والمكافأة يهدف

إلى:

- بناء القيم الإنسانية في المجتمع عن طريق تذويب الفوارق المادية بين الطبقات الاجتماعية، وتحقيق تكافؤ فرص تولي الوظائف العامة، والمساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات، والعدالة في توزيع أعباء الإنفاق العام.
- إشاعة الثقافة الإسلامية الصحيحة بين الناس من خلال ما ورد في كتاب الله سبحانه وتعالى، وسيرة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- وعمل الإمام علي -عليه السلام- من خلال تصحيح المعتقدات الفكرية التي عادة ما يقتبسها الأفراد من مجتمعاتهم من دون التدبر والتأمل في صحتها أو سقمها، وبناء الفكر على رؤى عقائدية سماوية ابتداء من الإيمان بوحداية الله عز وجل، وانتهاء بالمعاد والحساب في يوم القيامة.
- ضرورة توفير حالة الاكتفاء المادي الذي يلبي كافة احتياجات الموظف العام عن طريق المرتب والمكافأة، والسعة في أرزاقه حتى تقل حاجته إلى الناس فيخلص في عمله⁽⁷⁾، ومن ثم تفرض الرقابة الصارمة للتأكد من تنفيذ واجباته ومنع الفساد المالي والإداري وأخذ الرشوة حتى ولو غُلِّفت بغلاف الهدية.

الشروط التي يجب مراعاتها في المرتب والمكافأة:

- أن يكون المرتب والمكافأة متناسبا مع دوافع الفرد وكفاءته.
- لا بد للمنظمة الإدارية أن تحدد الوقت الملائم الذي ستدفع فيه المرتب والمكافأة.
- ضمان استمرارية دفع المرتب والمكافأة.
- الدفع للعاملين في مواعيد محددة ومتقاربة ومتناسبة زمنيا مع احتياج العاملين.

¹ م.م. هاشم فوزي العبادي، مبادئ الإدارة من منظور قيم الإمام علي، مرجع سابق، ص 117.

² محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?& oldid>

³ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?& oldid>

⁴ البقرة 2201.

⁵ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي -عليه السلام- لمالك الأشتر، مرجع سابق، ص 383.

⁶ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي -عليه السلام- لمالك الأشتر، مرجع سابق، ص 382-383.

⁷ باقر شريف القرشي، شرح العهد الدولي للإمام أمير المؤمنين -عليه السلام- لمالك الأشتر، مرجع سابق، ص 35-36.

- أن يتصف نظام المرتب والمكافأة بالعدل والمساواة والكفاءة.
 - معرفة العاملون لنظام المرتب والمكافأة وقواعده وشروطه وأن يتصف بالوضوح والبساطة.
 - أن يرتبط المرتب والمكافأة ارتباطاً قوياً مع الجهود المبذولة لتؤدي دورها في تحفيز الأفراد.
 - أن ينمي في ذهن الفرد العلاقة العضوية بين الأداء الجيد والحصول على المكافأة.
 - أن يواكب المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للبلد والتي قد تؤثر في حاجات الأفراد ودوافعهم وتوقعاتهم⁽¹⁾.
- وللمرتب والمكافأة نتائج مفيدة من أهمها:**

- زيادة نواتج العمل في شكل كميات إنتاج، وجودة إنتاج.
- تخفيض الفاقد في العمل، كتخفيض التكاليف، وتخفيض الفاقد في الموارد البشرية، وأي موارد أخرى.
- إشباع احتياجات العاملين بشتى أنواعها، وعلى الأخص ما يسمى التقدير والاحترام والشعور بالمكانة.
- إشعار العاملين بروح العدالة داخل المنظمة الإدارية.
- جذب العاملين الأكفاء إلى المنظمة الإدارية، ورفع روح الولاء والانتماء.
- تنمية روح التعاون بين العاملين، وتنمية العمل بروح الفريق والتضامن.
- تحسين صورة المنظمة الإدارية أمام المجتمع⁽²⁾.

¹ www.hrdiscussion.com/hr18572.html. في: سامي محمود أحمد البحيري، مداخل الإصلاح الإداري (التطوير التنظيمي والتدريب وتقييم الأداء)، رسالة ماجستير مقدمة إلى الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي - لندن - المملكة المتحدة، يوليو 2011م، أنظر: www.abahe.co.uk، ص113.

² www.hrdiscussion.com/hr278.html. في: سامي محمود أحمد البحيري، المرجع السابق، ص114.



السادس عشر

مبدأ الشورى

أولاً: مفهوم الشورى:

معنى الشورى لغة: جاءت كلمة "أشار" بمعنى استخراج العسل وجلبه من مواضعه، كما جاءت بمعنى أوماً بيده أو برأسه. والمشورة بضم الشين تقول منه شاورته في الأمر واستشرته⁽¹⁾، المشورة: التشاور والمشاورة، والمشورة: استخراج الرأي بمراجعة البعض إلى البعض الآخر، المشورة القول منه شاورته في الأمر واستشرته، وشاوره مشاورة وشواراً واستشارة طلب منه المشورة⁽²⁾.

أما المشورة في الاصطلاح: هي استطلاع الرأي من ذوي الخبرة فيه للتوصل إلى أقرب الأمور للحق⁽³⁾. الظاهر أن الشورى في كل شيء بحسبه، ففي الأمور الخاصة يكفي فيها الاستطلاع بلا إلزام، وأما في الأمور العامة -خصوصاً مسائل الولاية العامة والإدارة- فالظاهر أنها ملزمة للتبادر، ومنه يقال: المستشار العليم الذي يؤخذ رأيه في أمر هام علي أو في أو سياسي أو إداري أو قضائي أو اقتصادي ونحوه، ولزوم الأخذ برأي المستشار وإلا كانت الشورى لغوا⁽⁴⁾.

ثانياً: أهمية الشورى:

مبدأ الشورى من المبادئ الأساسية في الإسلام، ويعد من أهم الفرائض والواجبات الإسلامية، فقد جاء مبدأ الشورى والتشاور في الإسلام كنص من النصوص الظاهرة في الإلزام في القرآن الكريم دون باقي المبادئ السياسية والإدارية والاجتماعية الأخرى للدلالة على مدى أهميته ودوره الفاعل في الحياة السعيدة للشعوب⁽⁵⁾، والشورى تكون عادة فيما ليس فيه نص من القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة، وما أشكل على الناس في تفسيره من النصوص. قال تعالى مخاطباً الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- أعلى سلطة في الدولة آنذاك: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾⁽⁶⁾. وقال سبحانه وتعالى ممتدحاً في مجال الأخذ بالمنهج السليم في بناء الحياة السعيدة المبتنية على مبدأ التشاور: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾⁽⁷⁾.

الإسلام جعل الدولة والشعب وحدة متكاملة في عملية بناء المجتمع، وأكثر المسؤوليات تقوم بها الدولة والشعب معاً، فالدولة بدون الشعب لا تستطيع أن تفعل شيئاً، فكلما زادت المشاركة الشعبية اتحدت مسؤوليات الشعب بمسؤوليات الدولة، وعلى هذا المحور قامت سياسة الرسول الكريم -صلى الله عليه وآله وسلم-، فكان يشاور أصحابه امتثالاً لأمر الله: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾⁽⁸⁾، والظاهرة التي وجدناها في سيرة الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- كقائد. حبه للشورى وحرصه عليها ومحاولته توسيع دائرتها واستخلاصه الرأي الأخير في النهاية، ومما ورد

¹ محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج3، مرجع سابق، ص434، (شور).

² محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج3، مرجع سابق، ص434، (شور).

³ د. إبراهيم العنزي، الشورى في الإدارة الإسلامية، أنظر الرابط: <http://www.al-jazirah.com>

⁴ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، مرجع سابق، ص121.

⁵ فاضل الصغار، الحرية السياسية "دراسة مقارنة في المعالم والضمانات"، لا توجد بيانات النشر، ص64.

⁶ آل عمران 159.

⁷ الشورى 38.

⁸ آل عمران 159.



عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- قوله: "إذا كان أمراؤكم خياركم، وأغنياؤكم سمحاءكم، وأموركم شورى بينكم فظهر الأرض خير من باطنها"⁽¹⁾. وقوله -صلى الله عليه وآله وسلم-: "من أراد أمرا فشاور فيه وقضى هدي لأرشد الأمور"⁽²⁾. وعنه -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال: "من أراد أمرا فشاور فيه امرا مسلما وفقه الله لأرشد أموره"⁽³⁾.

وعن أمير المؤمنين علي -عليه السلام- أنه قال: (سئل رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- عن العزم فقال: "مشاورة أهل الرأي ثم اتباعهم")⁽⁴⁾. وحذر -عليه السلام- من اللجاجة في الرأي، والتي تعني: بأنها الإلحاح والعناد والإصرار بالقول والفعل⁽⁵⁾. ووضح -عليه السلام- لنا الآثار السلبية للجاجة في الرأي، فقال: "عمل الرجل بما يعلم إنه خطأ هوى، والهوى آفة العفاف، وترك العمل بما يعلم إنه صواب تهاون، والتهاون آفة الدين، وإقدامه على ما لا يدري أصواب هو أم خطأ لجاج والللجاجة آفة العقل"⁽⁶⁾. وهذا معناه أن القائد في تصوراته أنه يعرف كل شيء عن كل شيء ولا يعرف الآخرون ذلك، فيتقاطع مع رؤية مستشاريه وخبرائه من ذوي الاختصاص والخبرة. وعنه -عليه السلام- قوله: "الللجوج لا رأي له"⁽⁷⁾.

كما حذر -عليه السلام- من الاستبداد في المسؤولية بقوله في عهده مالمالك: "ولا تقولن إني مؤمر أمر فأطاع فإن ذلك إدغال في القلب ومنهكة للدين، وتقرب من الغير"⁽⁸⁾. يتحدث الإمام -عليه السلام- هنا حول موضوع الاستبداد بالمسؤولية وعدم الاستشارة، فينبغي لكل من يتصدى للمسؤولية ألا يقول أنا مؤمر ويجب أن أطاع، لكي لا يقع في مصائد الشيطان ولا يجعل حب الرئاسة يملكه، لأن في حب الرئاسة سوف تتولد عنده حالة التجبر والتكبر والاستبداد والنرجسية فعندما يصاب المسؤول الإداري بهذه الأمراض الخلقية يعرض الحكومة للدخول بمطبات ومشاكل لا تحمد عقباه والتاريخ مليء بالعبر عندما يتحدث عن الحكم الاستبدادي والآثار المأساوية المترتبة عليه⁽⁹⁾.

فالإمام -عليه السلام- يشدد على هذه الأمراض الخلقية التي قد يصاب بها الوالي، وقد تختلف هذه الأمراض من شخص إلى شخص آخر حسب موقع المسؤولية، فلا بد من وضع كوابح للسيطرة على النفس وهواها فيقول -عليه السلام- في مورد الاستبداد والآثار المترتبة عليه: "من استبد برأيه هلك ومن شاور الرجال شاركها في عقولها"⁽¹⁰⁾.

ثالثاً: من يجنب مشاورتهم:

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾⁽¹¹⁾، الآية تنهي الوالي ألا يتخذ من اليهود والنصارى

¹ رواه الترمذي في سننه عن بي هريرة وضعفه لشيخ الألباني، أنظر: <https://www.islamweb.net>

² أخرجه البيهقي في (شعب الإيمان) عن ابن عمر عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-. أنظر: <https://www.islamweb.net>

³ رواه عبدالله بن عباس. في: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، الجامع الصغير، دار الفكر - بيروت، ط1، 1401هـ، ج2، ص563.

⁴ الشيخ سجاد عبد الحلیم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي -عليه السلام-، مرجع سابق، ص123.

⁵ الشيخ سجاد عبد الحلیم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي -عليه السلام-، مرجع سابق، ص169.

⁶ الشيخ سجاد عبد الحلیم الربيعي، مرجع سابق، ص169.

⁷ الشيخ سجاد عبد الحلیم الربيعي، مرجع سابق، ص169.

⁸ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

⁹ الشيخ سجاد عبد الحلیم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي -عليه السلام-، مرجع سابق، ص244-246.

¹⁰ الشيخ سجاد عبد الحلیم الربيعي، مرجع سابق، ص124.

¹¹ آل عمران 118.



والمنافقين أعواناً، والبطانة هم خاصة الإنسان الذين يساعدونه في استنباط الأمور⁽¹⁾. كما أكد حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الذي يرويه أبو هريرة: "الرجل على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل"⁽²⁾.

كان أمير المؤمنين علي -عليه السلام- حريصاً على التزام منهج الشورى في تصرفاته وأعماله وقراراته وتوجيهاته، وعلى اختيار مستشاريه، ومما وجه به أمير المؤمنين -عليه السلام- لملك الأشر: "ولا تدخلن في مشورتك بخيلاً يعدل بك عن الفضل ويعدك الفقر، ولا جباناً يضعفك عن الأمور، ولا حريصاً يزين لك الشره بالجور، فإن البخل والجبن والحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله"⁽³⁾. إن المستشار منصب دقيق وحساس وذو تأثير بالغ على الوالي وقراراته المهمة التي يتخذها، فكم من واليا وورطته استشارة خاطئة، وكم من فتنة أشعلها مستشار أحمق؛ هنا توجيهه للوالي بمناقشة شؤون الحكم والإدارة في البلد وتدارسها مع العلماء والحكماء لأنهم الأقدر على تشخيص مصالح البلاد والعباد وإعطاء الرأي السديد الذي ينشده الوالي لتحقيق المصلحة العامة. ولا يكفي أن تكون للمستشار خبرة إدارية سابقة بل يجب أن تتوفر فيه خصال خلقية ونفسية سامية، ويتجرد من صفات سلبية كالجبن والبخل والطمع، التي ستؤثر حتماً على استشاراته، وهذا أحد معالم ارتباط السياسة والإدارة بالأخلاق عند الإمام علي -عليه السلام-، وقد حذر من استشارة ثلاثة أصناف وهم⁽⁴⁾:

○ **الصنف الأول: البخل:** البخل هو الإمساك حيث ينبغي البذل، كما إن الإسراف هو البذل حيث ينبغي الإمساك، وكلاهما مذمومان والمحمود هو الوسط وهو الجود والسخاء⁽⁵⁾. منه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾⁽⁶⁾، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾⁽⁷⁾.

○ **البخل من ثمرات حب الدنيا، وهو من خباثت الصفات ورذائل الأخلاق، ورد في ذمه ما ورد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾⁽⁸⁾. وقال جلّ شأنه: ﴿وَلَا يَخْسِرَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخَلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾⁽⁹⁾.**

○ **وحذر رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- عن البخل بقوله: "البخل بعيد من الله بعيد من الناس بعيد من الجنة، قريب من النار، ولجاهل سخي أحب إلى الله عز وجل من عابد بخيل"⁽¹⁰⁾.**

¹ أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ج4، مرجع سابق، ص178.

² رواه أبو داود في السنن، كتاب الأدب، باب من يؤمر أن يجالس، ج4، ص159، ح4835، والترمذي، كتاب الزهد، ج4، ص589، ح2378، وإسناده جيد.

³ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?oldid>

⁴ إبراهيم العاتي، الرؤية السياسية للإمام علي بن أبي طالب -عليه السلام- دراسة تحليلية في عهده إلى واليه على مصر مالك الأشتر، ط1، مطبعة الضياء للطباعة والتصميم - النجف الأشرف - العراق، 2010م، ص62.

⁵ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي -عليه السلام-، مرجع سابق، ص125.

⁶ الإسراء 29.

⁷ الفرقان 67.

⁸ النساء 37.

⁹ آل عمران 180.

¹⁰ مروي عن الحسن بن عرفة مرفوعاً عن أبي هريرة. أنظر: <https://www.islamweb.net>.





- وفي عهده لمالك حذر أمير المؤمنين علي -عليه السلام- الوالي أو المسؤول الإداري ألا يضع في طاقم منظمته الإدارية مستشارا بخيلا لأنه يمنع المسؤول من تقديم الإحسان إلى للناس، ويجعل له الأجواء المكفهرة والآثار الوخيمة لكل عمل إيجابي فقال: "ولا تدخلن في مشورتك بخيلا يعدل بك عن الفضل ويعدك الفقر"⁽¹⁾.
- **الصنف الثاني: الجبناء:** الجبن: وهو سكون النفس عن الحركة لتنفيذ المهام أو الانتقام أو غيره، مما يؤدي إلى مهانة النفس والذلة وسوء العيش لطمع الناس فيما يملكوه والكسل وحب الراحة⁽²⁾.
- قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: "ثم لا تجدوني بخيلاً ولا كذوباً ولا جبناً"⁽³⁾. إن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- كان يتعوذ بهنّ دبر الصلاة بقوله: "اللهم إني أعوذ بك من البخل، وأعوذ بك من الجبن"⁽⁴⁾.
- الإمام -عليه السلام- حذر في عهده لمالك من المستشارين الذين يمتلكون صفة الجبن أن يكونوا ضمن المنظومة الإدارية، لأن هؤلاء يلقون الرعب في نفوس الناس ويشجعون المسؤولين على الرضوخ للذلة والمسكنة مما يؤدي إلى هزيمة واضع الدولة فقال: "ولا جبناً يضعفك عن الأمور".
- **الصنف الثالث: الحرص والطمع:** الحرص: معناه شدة الرغبة والميل إلى شيء معين، فيقال رجل حريص على الشيء⁽⁵⁾. وقد ورد عن أمير المؤمنين -عليه السلام- تعبير جميل جداً في تعريف الحرص عندما سُئل: ما هو الحرص؟ فقال "هو طلب القليل بإضاعة الكثير"⁽⁶⁾.
- **والطمع:** هو التوقع من الناس في أموالهم، وهو أيضاً من شعب حب الدنيا ومن الرذائل المهلكة.
- حالة الحرص والطمع إذا امتلكها الإنسان يكون في حالة غير متوازنة وغير منضبطة، النظر إلى الأمور برؤية ضيقة، ويسعى صاحبها إلى الوصول إلى المنصب من خلال التسلق على الآخرين، فيصعب تفكيره في المصلحة العامة ويبقى في هواجس شخصيته ونفسه، الطمع والحرص على المكاسب والمناصب.. وقد ورد هذا المعنى في القرآن الكريم بأساليب شتى، منها قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾⁽⁷⁾. وقال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: "إياك والطمع فإنه الفقر الحاضر"⁽⁸⁾.
- وعن أمير المؤمنين علي -عليه السلام- أنه قال: "المدلة والمهانة والشقاء في الطمع والحرص"⁽⁹⁾. وأكد -عليه السلام- في عهده بقوله: "فإن البخل والجبن والحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله". أي أن الأصل في هذه الخصال (البخل، الجبن، الحرص والطمع) هو سوء الظن بالله سبحانه وتعالى.
- كما حذر -عليه السلام- فضلاً عن مواصفات الأصناف الثلاثة التي مرّ ذكرها من مواصفات سلبية أخرى للمستشارين، وهي: (الكذب، التهور، ضيق الأفق، الجهل والجهال). فيقول -عليه السلام-: "لا تشاور أحمقا، ولا تستعن بكذاب، ولا تثق بمودة ملول، فإن الكذاب يقرب لك البعيد ويبعد لك القريب. والأحمق يجهد لك نفسه

¹ الدكتور صبحي الصالح، نهج البلاغة، مرجع سابق، ج3، ص87، رسالة 53.

² الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، مرجع سابق، ص126.

³ رواه البخاري من حديث جبير بن مطعم. أنظر: <http://saaid.org>.

⁴ رواه البخاري في صحيحه - باب الاستعاذة من أرذل العمر ومن فتنة الدنيا ومن فتنة النار. أنظر: <https://www.islamweb.net>.

⁵ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، مرجع سابق، ص127.

⁶ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، مرجع سابق، ص128.

⁷ التوبة 24.

⁸ محمد نقي النقوي القاياني الخراساني، مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة، ط1، مؤسسة التاريخ العربي، 2015م - 1436هـ، الجزء 7، ص418.

⁹ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، مرجع سابق، ص129.





ولا يبلغ ما تريد، والمملول أوثق ما كنت به خذلك وأوصل ما كنت له قطعك⁽¹⁾. وقال -عليه السلام-: "لا تشاورن في أمرك من جهل"⁽²⁾. ووضع الإمام علي -عليه السلام- معايير ومواصفات إيجابية للمستشارين ينبغي للمسؤول النظر والتفحص فيها، وهي على سبيل الحصر: (الصدق، العقل، الاخلاص الشجاعة، الدراية، التجربة والاختصاص، تغليب المصالح العامة على المصالح الشخصية).

○ ثم يؤكد الإمام -عليه السلام- إن تحقيق الأهداف والاقتراب من القيم الإسلامية والمفاهيم الصحيحة، منوط باستشارة العقلاء والاستفادة من خبراتهم وتجاربهم في الحياة الاجتماعية والسياسية والإدارية. قال -عليه السلام-: "استرشدوا العاقل، ولا تعصوه فتندموا"⁽³⁾. فدوو التجارب هم مصدر المعرفة الواقعية، ومن الطبيعي أن يستفيد المتعلم من أصحاب التجارب أكثر ممن يتلقى العلوم النظرية، فهو يتلقى الخبرة ممن سبقه، وقد جاءت هذه القاعدة على لسان أمير المؤمنين: "خير من شاورت ذوو النهى والعلم والحزم، وأفضل من شاورت ذوو التجارب"⁽⁴⁾. فهذه النصوص ما هي إلا قواعد غايتها إعداد الإنسان المسلم الناجح في الحياة، ومن ثم بناء المجتمع المتصف بالتقدم والرفق المستمر.

رابعاً: حالة عدم تطبيق مبدأ الشورى:

لقد رأينا فيما سبق أن الشورى تُعد إحدى الضمانات الأساسية لتقييد السلطة، ولكن ما العمل إذا لم يستشر الوالي؟ وما العمل إذا استشار ولم يلتزم برأي الجماعة؟

إن الوالي يخضع حينما يحيد عن الصواب في قراراته إلى رقابة الأمة عليه وإلى محاسبته وحرمانه من منصبه. إذ أن مسؤولية الوالي هي مسؤولية ثنائية، فهو مسئول من جهة أمام الخالق سبحانه وتعالى، ومن جهة ثانية فهو مسئول أمام الأمة، والقانون الذي يترجم للشرع الإسلامي؛ وهنا يأتي دور رقابة الأمة على سلطة الوالي، فإذا كانت الأمة صاحبة السيادة وسلطان الرأي العام على سلطات الولاة، فلها أن تراقبهم في كل أعمالهم وأن تردهم إلى الصواب كلما أخطأوا أو عزلهم إذا عوجوا⁽⁵⁾. إن تطبيق الوالي لمبدأ الشورى وخضوعه للمراقبة الشعبية والاحتساب الذي لا تسامح فيه يخرج عنه وصف الاستبداد⁽⁶⁾.

وقد وضع القرآن الكريم هذه الجزئية، حيث أن الأمة هي التي لها الحق بأن تناقش وتقدم النصيح، ولا تقر الوالي على الظلم والمنكر لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ* الَّذِينَ يَفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾⁽⁷⁾، وقول رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: "أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر"⁽⁸⁾. إن العقد الذي صار بموجبه الوالي سلطاناً على المسلمين، ليس عقداً مطلقاً، ولكنه مقيد بنصوص الشريعة التي لا تبيح له إلا ما تبيحه لكل فرد، ولا تحرم عليه إلا ما قد حرّمته على كل فرد⁽⁹⁾.

¹ ابن شعبة الحارثي، تحف العقول عن آل الرسول، مرجع سابق، ص 313. والشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، مرجع سابق، ص 131.

² علي بن محمد الليثي الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، مرجع سابق، ص 518.

³ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، مرجع سابق، ص 131-132.

⁴ د. علي محمد الصلابي، مرجع سابق، أنظر: http://alsallabi.com/s2/_lib/file/doc/Book161C.pdf

⁵ محمد علي محمود صبح، إدارة الدولة في الإسلام، مرجع سابق، ص 37-38.

⁶ عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، كلمات عربية للترجمة والنشر - القاهرة، انظر: Cover Artwork and Design

Copyright © 2011 Kalimat Arabia

⁷ الشعراء 151-152.

⁸ رواه أبو داود، باب الأمر والنهي (4/ 124) (4344). أنظر: <https://www.islamweb.net>

⁹ محمد علي محمود صبح، إدارة الدولة في الإسلام، مرجع سابق، ص 37-38.



الخاتمة

تناولت هذه الدراسة إحدى أهم الإشكاليات في الدولة الإسلامية، بل ربما تكون الإشكالية الرئيسية، والتي تخص الإدارة العامة وما يرتبط بها من مبادئ إدارية. فقد بدا واضحاً أنّ النصوص القرآنية والسنة النبوية لم تتناول هذه القضية بشكل تفصيلي، بل تناولتها عبر قواعد وأطر عامة وكلية وتركت تفاصيلها للاجتهاد البشري. فجاءت هذه الدراسة لاستخلاص أهم هذه المبادئ من نص عهد أمير المؤمنين علي -عليه السلام- لمالك الأشتر بعد البحث عن تأصيل كل مبدأ من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. وقد خلصت الدراسة إلى التوصل لنتائج وتوصيات علمية نذكر أهمها فيما يلي:

أولاً: النتائج: خلصت الدراسة إلى استنتاجات علمية من أهمها:

أنّ نظام الإدارة العامة في الدولة الإسلامية منذ أن وجد الإسلام قد اشتمل على قواعد عامة وموجهات فكرية للعديد من المبادئ والمفاهيم الإدارية ودلالاتها المتعارف عليها في العصر الحديث، مثل: مبدأ وحدة الأوامر وسلسلة المراتب، مبدأ التناسب بين السلطة والمسؤولية، مبدأ خضوع المصلحة الخاصة للمصلحة العامة، وغيرها الكثير.

من خلال تناول المفاهيم والمذلولات لمبادئ الإدارة العامة في النظام الإسلامي -فكر الخليفة علي بن أبي طالب بعد تأصله من القرآن والسنة نموذجاً-، تبين أنّ هناك العديد من الحقائق التي تدل على أنّ الإسلام قد أوجد نظاماً إدارياً مُحكماً، قادر على قيادة الأمة وتنظيم كافة شؤونها بما يحقق المصالح الدينية والدينية، ويلبي آمال الأمة في النهضة والتنمية والتطور في كافة المجالات، ويمنع كل مظاهر التخلف والفساد.

تبين أنّ النظام الإداري في الإسلام ومبادئه ومفاهيمه يغلب عليه الطابع القيمي المقاصدي الديني، محوره الأساس العقيدة والإيمان، وبها يتجاوز الفرد المسلم المنافع الشخصية الدنيوية إلى سعة التكليف الرباني الذي يجعل الحياة كلها لله، وعلى أساس الأخوة والمساواة واحترام إنسانية العامل مع مراعاة أهمية التركيز على الأعمال وتخصصاتها، يتضح ذلك جلياً من الخطاب القرآني ونصوص الأحاديث النبوية وأقوال وأفعال الإمام علي، والمشملة على تحديد أطر عامة وقيم كلية ومقاصد عليا، مع تطرقها إلى بعض التفاصيل كمبادئ وموجهات يلزم الأخذ بها في العمل الإداري وفقاً لحاجات كل عصر وظروفه.

سيادة الشرع الإسلامي الحكيم في الدولة الإسلامية، لأنّ الإسلام قد اشتمل على رعاية مصالح الناس الشرعية في جميع أحكامه، وأنّ لجماعة المسلمين الحق في أن يكون شرع الله عزّ وجلّ هو الحاكم على قرارات الإدارة العامة وأنشطتها، وأن هذه السيادة ملزمة لجميع الأفراد والجماعات حكماً ومحكومين ويجب عليهم الخضوع له؛ كما أن هذه السيادة توجب تطبيق الشريعة والعقيدة دولة ونظاماً وقانوناً وفكراً وحضارة، على جميع شئون الحياة.

سلطان الأمة على ولاية الوظيفة العامة وموظفيهم وكافة أنشطتهم في الدولة الإسلامية، بأن يكونوا جميعاً قائمين على حراسة الدين وإنفاذ شرع الله وتحقيق ورعاية مصالح العباد والبلاد؛ وأنّ للأمة الحق في الرقابة على ذلك بهدف العمل على إصلاح أي خلل ومنع الخروج عن مقاصد الشرع، بل لها الحق في عزلهم ثم محاسبته إذا لم يتم إصلاح الخلل عند ثبوت حدوثه.

أنّ الله عز وجل قد أقرّ وأمر بالعدل بين البشر بشكل موضوعي لا يختلف من إنسان إلى آخر، وإنّما يحقق المساواة بينهم وفقاً لقدراتهم وامكاناتهم، وذلك استناداً إلى وحدة الأصل الإنساني، دلّت على ذلك الآيات القرآنية والسنة النبوية؛ وقد نهج وفعل أمير المؤمنين مبدأ العدل والمساواة تنفيذاً لأمر الله تعالى وتأسياً بالرسول القدوة -صلى الله عليه

وآله وسلم-، فالعدل والمساواة أداة تقيد السلطة العامة وتوجهها في اتخاذ قراراتها بشكل يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين الناس.

النظام الإداري الإسلامي بمبادئه ومفاهيمه نظم حقوق وواجبات جميع المواطنين -بما فيهم العاملين في الوظيفة العامة- في مواجهة الإدارة العامة، كما نظم علاقة المواطنين مع بعضهم البعض، وجعل الجميع متساوون أمام الشرع الإسلامي وقوانينه في الحقوق والواجبات العامة، وفي الحق لتولي الوظيفة العامة في الدولة وفقاً لشروط ومعايير شرعية قانونية عامة ومجردة، عند توافرها لدى أي شخص تكون المفاضلة في الكفاءة لاختيار الأفضل فقط.

استنتجت الدراسة بأنّ خلافة أمير المؤمنين علي -عليه السلام- لأمر الأمة الإسلامية كانت كخلافة من سبقوه امتداداً للعهد النبوي، اتضح ذلك من خلال توافق ما ورد من نصوص تثبت سياسته في إدارة الدولة مع ما تم من تأصيل لها بنصوص القرآن والسنة، التي جعلها مرجعيتها في رسم قواعد الدولة وتنظيمها الإداري، فقد التزم الشورى وقيّم العدل والمساواة شعاراً وممارسة، وعيّن على مختلف الأقاليم والبلدان الولاة الأكفاء الذين تم اختيارهم وفق معايير حققت الشفافية والنزاهة والمسئولية النابعة من القِيَم الإيمانية والمعاني الإدارية التي نادى بها الإسلام، وأعطى الأمة الحق في مراقبتهم؛ وبذلك تحقق في عهده الأمن والأمان. فقد كانت خلافة جسدت معالم الحكم الصالح الذي عمل على حماية الدولة الإسلامية واثبات سيادتها، فلم يسجل التاريخ مثيلاً لها على مر التاريخ الإسلامي.

أنّ أهداف الإدارة العامة بمبادئها ومفاهيمها في النظام الإسلامي منطلقة من وحي العقيدة والشريعة، وتتمثل أهم تلك الأهداف في:

- عمارة الأرض، وذلك تنفيذاً لرسالة الاستخلاف الإلهي للإنسان على الأرض.
- رعاية الكليات الخمس (حفظ الدين، والنفس، والعقل، والمال، والنسل).
- تحصيل المصالح العامة، والمحافظة عليها، وأهم ما تشمل: توزيع الموارد العامة على الأفراد بالعدل، وإقامة القضاء العادل بين الناس، وتنظيم الملكية الفردية.

ثانياً: التوصيات: بناء على ما تم استعراضه فيما مضى وما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن أن نحصر أهم التوصيات فيما يلي:

العناية بتقوية الجوانب المعنوية والروحية المتصلة بالعاملين في الإدارة العامة بثقافة مستقاة من المصادر الإسلامية الصحيحة وتعميمها على جميع العاملين وفي جميع القطاعات بدون استثناء، مع العمل على تهيئة كوادر إدارية مؤهلة ذات قدرات ومهارات متميزة وصولاً لإيجاد قيادة تتخلق بأخلاقيات القيادة الإسلامية الناجحة؛ ومن ثم تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب وفقاً للتخصص والكفاءة فحسب، لما لذلك من دور كبير في تحقيق الأهداف.

فرض تدريس مبادئ الإدارة وفق منهج النظام الإداري الإسلامي في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي بهدف غرس القيم الإسلامية المحفزة على تجويد كافة الأعمال الإنسانية، وترسيخ ثقافة الرقابة الإلهية على كافة الأعمال والأقوال وإخلاص العمل لله عز وجل والتزام الأمانة في أداء الأعمال، والتعاون من أجل الصالح العام. وتعميم ثقافة هذه المبادئ وجعلها الموجه والمرجع الأساس لأداء المهام والتعاملات والعلاقات التنظيمية الإدارية في جميع قطاعات الدولة، لما لها من قوة عقائدية وأخلاقية في تحقيق التنمية والتطور المنشود في كافة مجالات الحياة ومنع كافة مظاهر وأشكال الفساد.

تهيئة المناخ الباعث على تنمية وتشجيع روح الابتكار والاجتهاد لدى العاملين في الإدارة العامة، بما يوفره من ضمانات الدعم المادي والمعنوي والحرية في تبادل الرأي والاحترام المتبادل والعلاقة الدافئة بين الرؤساء والمرؤوسين، والأخذ بمبدأ الشورى والمشاركة والتفويض والعدل والمساواة، ذلك المناخ الذي يشجع العاملين على الحوار الحر والمبدع لتنمية قدرات مشاركة اتخاذ القرارات والموضوعية في معالجة وجهات النظر المختلفة، واستثمارهم للاعتماد عليهم كمصدر للفكر والإبداع والتطوير.

ضرورة اقتناع قيادة الدولة بأهمية وجدوى التجديد المستمر لبرامج التدريب، وأن عليهم إعداد برامج تدريبية متعددة الأغراض يمكن أن تتمحور حول عدة عناصر تتمثل في تنمية فرق العمل، ومساندة الغرض من ترسيخ الثقّف بالمبادئ الإدارية الإسلامية، التي تُعدّ أحد وأهم مجالات إصلاح الإدارة العامة، مع الأخذ في الاعتبار أعداد المشاركين في كل برنامج تدريبي، حيث إن كثرة الأعداد تقلل من فرص الاستفادة والتفاعل والمشاركة الإيجابية من جانب المتدربين. لزوم قيام الدوائر المالية في الإدارة العامة بتحديث القوانين الخاصة بمنح المرتبات والحوافز ونظام الترقية لضمان توفير حالة الكفاف للعاملين في الدولة وفقاً للمتغيرات الاقتصادية، وأن تكون هذه القوانين مرتبطة بنوع وقدرة وفاعلية أداء الأفراد. من أجل العمل على تفعيل عملية تقييم الأداء للتحقق من أنّ أداء الأفراد قد وصل إلى درجة الفاعلية المطلوبة، ومنع كافة مظاهر الفساد المالي والرشاوي وإن كانت مغلفة باسم الهدايا، ومن ثمّ توقيع العقاب على أي مخالفة تحدث بعد كل ذلك.

دعم وتشجيع الباحثين في مجال الإدارة العامة وفقاً للنظرية الإسلامية على الاستمرار في بحوثهم العلمية، والعمل على الاستفادة منها في اصلاح وضع الإدارة العامة في الدولة، والتشجيع على نشرها في المجالات العالمية لتعميم ثقافتها، وذلك من خلال توفير الحوافز المناسبة لهم وتغطية النفقات المترتبة على عملية البحث وكذا المرتبطة بعملية النشر.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع والمؤلفات العامة والمتخصصة:

- إبراهيم العاتي، الرؤية السياسية للإمام علي بن أبي طالب -عليه السلام- دراسة تحليلية في عهده إلى واليه على مصر مالك الأشتر، ط1، مطبعة الضياء للطباعة والتصميم- النجف الأشرف- العراق، 2010م.
- ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد إبراهيم، دار الكتاب العربي - دار الأميرة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2007م.
- ابن تيمية، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تحقيق محمد جميل غازي، مطبعة المدني- القاهرة، د.ت.
- ابن شعبة الحراني، تحف العقول عن آل الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم-، تحقيق وتصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري ط2، مؤسسة النشر الإسلامي- جماعة المدرسين- قم، 1404هـ.
- أحمد بن داود المزجاني، مقدمة في الإدارة العامة الإسلامية، ط1، الشركة الخليجية للطباعة والتأليف، جدة- السعودية، 2000م.
- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط3، دار النهضة العربية- القاهرة، 1968م.
- أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ج2، دار طيبة- الرياض، ط2، 1420هـ/ 1999م.
- الشيخ المنتظري، دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، الدار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، ج1-2، 1988م.
- القاضي النعمان المغربي، دعائم الإسلام، الجزء1، تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، دار المعارف- القاهرة، 1383هـ- 1963م.
- د. القطب محمد القطب طبلية، نظام الإدارة في الإسلام "دراسة مقارنة بالنظم المعاصرة"، دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة الأولى 1978م.
- باقر شريف القرشي، شرح العهد الدولي للإمام أمير المؤمنين -عليه السلام- لمالك الأشتر، تحقيق: مهدي باقر القرشي، مكتبة الروضة الحيدرية النجف الأشرف، 1432هـ- 2011م.
- توماس ارنولد، الدعوة إلى الإسلام، بحث في تاريخ نشر العقيدة الإسلامية، ترجمة: حسن إبراهيم حسن، عبد المجيد عابدين، إسماعيل النحراوي، 1947م.
- حازم عبد العال الصعيدي، الإسلام والخلافة في العصر الحديث، ط1، مكتبة الآداب ومطبعها- القاهرة، 1984م.
- حزام بن ماطر المطري، الإدارة الإسلامية "المنهج والممارسة"، ط1، توزيع دار الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض- السعودية، 1997م.
- السيد حيدر الأملي، تفسير المحيط الأعظم والبحر الخضم في تأويل كتاب الله العزيز المحكم، الجزء1، لا توجد بيانات وتاريخ النشر.
- خالد الجضي، الإدارة - النظريات والوظائف، ط1، الرياض- السعودية، 2006م.
- د. خالد حمدي عبد الكريم، د. ياسر محمد عبدالرحمن، تعارض المصالح العامة والخاصة دراسة أصولية فقهية، بحث ضمن مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد13- يوليو 2015م.
- رأفت عثمان محمد، الفكر الإداري في الإسلام، وقائع ندوة (31) الإدارة في الإسلام- نظمها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة- السعودية، بالتعاون مع جامعة الأزهر بالقاهرة، للفترة من 15- 19/ 1990/9م.
- رحيم علي صياح و عبد الحميد حمودي الشمري، الفكر الرقابي عند الإمام علي -عليه السلام-، مجلة جامعة بابل، المجلد22، العدد1، 2014م.

- سعود النمر وآخرون، الإدارة العامة- الأسس والوظائف، الطبعة الخامسة، الرياض- السعودية، 2001.
- سليمان محمد الطماوي، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة، مطبعة المستقبل- القاهرة، 1969م.
- سيد محمود الهواري، الإدارة والأصول، مكتبة عين شمس- القاهرة، 1970م.
- الدكتور صبحي الصالح، نهج البلاغة: خطب وكتب الإمام علي بن أبي طالب، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1980م.
- صبحي عبده سعيد، السلطة السياسية في المجتمع الإسلامي، ط1، وكالة الأهرام للتوزيع- القاهرة، 1991م.
- ظاهر فريدة حسين طه، الرقابة على السلع والأسعار في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة النجاح- نابلس، 2011م.
- عبد المحسن بن حمد العباد البدر، كيف يؤدّي الموظف الأمانة، لا توجد بقية البيانات.
- عبدالله إبراهيم الكيلاني، القيود الواردة على الدولة في الإسلام، ط1، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1997م.
- عبيكشي عبدالقادر سعيد، مطبوعة في مقياس الإدارة العامة المقارنة، قسم العلوم السياسية- كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل، 2015-2016م.
- علي حسن عبد القادر، نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي، دار الكتب الحديث- القاهرة، (د.ت).
- عياض بن نامي بن عوض السلي، أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، دار التدمرية- الرياض- السعودية، ط1- 1426هـ.
- فاضل الصفار، الحرية السياسية "دراسة مقارنة في المعالم والضمانات"، لا توجد بيانات النشر.
- فخر الدين أبو الحسن علي بن محمد بن الحسن الليثي الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، تحقيق: الشيخ حسين البيرجندي، دار الحديث- قم، ط1، 1376هـ.
- فضل الله محمد إسماعيل، الفكر السياسي في الإسلام، ط1، مكتبة بستان المعرفة- الاسكندرية، 2004م.
- لجنة من العلماء والباحثين، معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية، ط1، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية- أبو ظبي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، 1434هـ- 2013م.
- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب- الرياض، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- قطر: 1425هـ- 2004م.
- السيد محمد تقي المدرسي، الحكم الإسلامي في مدرسة الإمام علي -عليه السلام-، مركز العصر للثقافة والنشر، ط1، 1431هـ، 2010م.
- محمد تقي النقوي القايي الخراساني، مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة، ط1، مؤسسة التاريخ العربي، 2015م- 1436هـ.
- د. محمد رضا برنجي، نظرة في الإدارة في الإسلام، دار الحق للنشر والتوزيع- بيروت، ١٩٩٤م.
- محمد صالح بن محمد العثيمين، شرح رياض الصالحين، دار الوطن للنشر- الرياض، 1426هـ.
- محمد علي محمود صبح، إدارة الدولة في الإسلام "دراسة تأصيلية لمفهوم إدارة الدولة في الفكر السياسي الإسلامي"، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية بنابلس- فلسطين، 2011م.
- أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (ب.ت).
- محمد مكرم بن منظور، لسان العرب، الجزء الرابع، صححها: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، 1995م.
- محمد وحيمور الصيني، معجم الطلاب، مكتبة لبنان- بيروت، 1991م.

أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط2، 1392هـ.

مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٥م.

السيد مهدي الرجالي، رسائل الشريف المرتضى، تقديم وإشراف: السيد أحمد الحسيني، منشورات دار القرآن الكريم- قم المقدسة، ج3.

الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، مدرسة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، ط1، التصحيح الثالث، 1426هـ.

الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، نفحات الولاية شرح عصري جامع لنهج البلاغة، ج10، ط1، 1426هـ.

هادي المدرسي، عوامل النجاح، لا توجد أي بيانات للمرجع.

م.م. هاشم فوزي العبادي، مبادئ الإدارة من منظور قيم الإمام علي، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد السادس، ٢٠٠٧م.

م.م. ياسمين حاتم بديد الإبراهيمي وسجاد عبدالحليم الربيعي، أصول الإدارة في عهد الإمام أمير المؤمنين -عليه السلام- لمالك الأشتر (رضي الله عنه)، بحث منشور في مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية- ج2- العدد32-، (أبجأ التاريخ)، تاريخ الإصدار 1/1 /2019م.

ثانياً: المراجع الالكترونية:

د. إبراهيم العنزي، الشورى في الإدارة الإسلامية، الرابط: <http://www.al-jazirah.com>

د. إبراهيم الفقي، أسرار قادة التميز (دليل الانطلاق وتحرير الطاقات الكامنة)، ترجمة: أميرة عرفة- مراجعة د. عبدالرحمن توفيق، أنظر: www.pdfactory.com PDF created with pdfFactory Pro trial version

المناوي، كتاب منتهى السؤال على وسائل الوصول إلى شمائل الرسول، المكتبة الشاملة. على الرابط: <https://shamela.ws/book/23683/1624#p12>

رائد دحبور، التوازن بين السلطة والمسؤولية، أنظر: <https://www.alhadath.ps>

سامي محمود أحمد البحيري، مداخل الإصلاح الإداري (التطوير التنظيمي والتدريب وتقييم الأداء)، رسالة ماجستير مقدمة إلى الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي- لندن- المملكة المتحدة، يوليو 2011م، الرابط: www.abahe.co.uk

الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي -عليه السلام- لمالك الأشتر (رضوان الله عليه)، دراسة تحليلية، مؤسسة علوم نهج البلاغة: كربلاء- العراق- العتبة الحسينية المقدسة، سلسلة بحوث في العهد العلوي، الدراسات الإدارية، الطبعة الأولى 1438هـ- 2017م، الموقع الإلكتروني: www.inahj.org

أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، المعجم الوسيط، الجزء1. أنظر المكتبة الإسلامية على الرابط: islamweb.net

سنة رحمان، القاعدة الفقهية "المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة" ودورها في مكافحة الفساد، بحث منشور في مجلة الإحياء، المجلد: 19، العدد: 22- سبتمبر 2019م، أنظر: <https://www.asjp.cerist.dz>

د. شوقي علام، فتوى تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، أنظر: <https://www.sis.gov.eg>

د/ طلال الشريف، الإدارة العامة، موسوعة ويكيبيديا، قسم الإدارة، أنظر: www.google.com

طلال مشعل، ضوابط المصلحة والمفسدة في الشريعة الإسلامية، أنظر: <https://mawdoo3.com>

- طه جابر العلواني، إشكالية التعامل مع السنة النبوية، المعهد العالي للفكر الإسلامي- هرنند- فرجينيا- الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى 1435هـ/ 2014م. أنظر الرابط: <https://iiit.org>
- عادل عامر، تلازم المسؤولية مع السلطة، أنظر دنيا الوطن: <https://pulpit.alwatanvoice.com>
- عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، كلمات عربية للترجمة والنشر- القاهرة، على الرابط: Cover Artwork and Design Copyright © 2011 Kalimat Arabia
- علي شكر فايز، الرعاية في عهد الإمام علي -عليه السلام- لمالك الأشتر، أنظر: http://www.haydarya.com/maktaba_moktasah/17/16.htm تاريخ الزيارة 2016/11/20.
- د. علي فرحان الفكيكي، مبادئ الإدارة وفق المنهج القرآني -منهج الإمام علي (عليه السلام) أنموذجا- ممثلا برسائله لمالك الأشتر (رضي الله عنه) حين ولاه مصر، العتبة الحسينية المقدسة، ط1، 2017م - 1438هـ، العراق - كربلاء، الموقع الإلكتروني: www.inahj.org
- د. علي محمد الصلابي، الإدارة في عهد علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)- الحلقة الثامنة والأربعون، جمادى الآخر 1441هـ - فبراير 2020م. الرابط: http://alsallabi.com/s2/_lib/file/doc/Book161C.pdf
- عهد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) لمالك الأشتر، وثيقة إسلامية ذات أبعاد قانونية- سياسية- اجتماعية- إدارية، منشورات شبكة الفكر، alfeker.net
- كتاب قبسات من الثقافة الإدارية في نهج البلاغة، نشر جمعية المعارف الإسلامية الثقافية. الرابط: <https://looks.almaaref.org>
- كيف تحفز الموظفين، How to Motivate Employees, written by: Michelle Perez، ترجمة: خالد محمد الحر. أنظر: <https://www.scribd.com>
- محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، نص: عهد الإمام علي لمالك الأشتر، تحقيق وتصحيح: صبيح الصالح، قم، الناشر: هجرت، ط1، 1414هـ، مجلوبة من: 261011=" & oldid title=" <https://ar.wikishia.net/index.php?>
- محمد خطاب، الفرق بين السلطة والمسؤولية، أنظر: <https://www.business4lions.com>
- مهندس: محمود عبداللطيف، مفاهيم الجودة من منظور إسلامي، أنظر: <https://www.ienajah.com>
- الرابط: <https://shamela.ws/book/127677/2474#p5>
- الرابط: <https://shamela.ws/book/2615/455#p6>
- الرابط: <https://www.alukah.net>
- الرابط: <https://www.habous.gov>
- الرابط: <https://al-fatawa.com>
- الرابط: <https://www.alshareyah.com>
- الرابط: <https://hadeethshareef.com>
- الرابط: <https://islamhouse.com>
- الرابط: <https://hadithprophet.com>
- الرابط: <https://m.youm7.com>
- الرابط: <https://hadeethenc.com>
- الرابط: Fayol, H. General and Industrial Management, Trans C. Storrs. London: Pitman, 1949م.
- الرابط: Taylor, F.W. The Principles of Scientific Management New York Harper and Brothers: 1911م.
- الرابط: <https://www.habous.gov>
- الرابط: naswhoon.org

الرابط: <https://al-maktaba.org>.

الرابط: <https://mawdoo3.com>

الرابط: <https://binbaz.org>

الرابط: <http://saaaid.org>.

الرابط: <https://www.islamweb.net>.

ثالثاً: القوانين واللوائح:

القانون اليمني رقم (1) لسنة 1995 م بشأن الاستملاك للمنفعة العامة.

مدونة السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل في وحدات الخدمة العامة، الصادرة عن وزارة الخدمة المدنية والتأمينات- الجمهورية اليمنية، 1444هـ.

القانون اليمني رقم (15) لسنة 2000 م بشأن هيئة الشرطة.

القانون اليمني رقم (19) لسنة 1991 م بشأن الخدمة المدنية.

لائحة الجزاءات والمخالفات المالية والإدارية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء اليمني رقم (27) لسنة 1998 م وهي واجبة التطبيق على الموظفين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية أينما كانت مواقع وظائفهم.

القانون اليمني رقم (12) لسنة 1994 م بشأن الجرائم والعقوبات.

القانون اليمني رقم (21) لسنة 1998 م بشأن الجرائم والعقوبات العسكرية.

La Révolution Numérique : Quels Impacts Sur La Communication Et La Société Moderne Au Maroc ?

EL IBRAHIMI OMAYMA

Université Mohammed I, Oujda (Maroc). omaymaelibrahimi@gmail.com

Sous la direction de Dr. HASSANI BOUTAÏNA

Résumé :

La transformation numérique a profondément modifié de nombreux aspects de la communication et de la société au Maroc. Avec le développement de l'Internet et des médias sociaux, la communication est devenue beaucoup plus rapide et accessible. Cela a également conduit à de nouveaux défis, notamment en termes de protection des données et de sécurité en ligne. Il est essentiel de comprendre ces changements afin de mieux saisir les opportunités et de surmonter les défis à venir.

L'objectif principal de cette recherche est d'analyser les impacts de la révolution numérique sur la communication et la société moderne, et de mettre en lumière certaines transformations actuelles et perspectives d'avenir.

Afin d'analyser les impacts de la révolution numérique, nous avons adopté une approche mixte comprenant une revue littéraire, une analyse approfondie des études déjà réalisées sur les changements technologiques et leurs impacts économiques, sociaux et éthiques respectifs. Enquêtes et sondages : Collecte de données quantitatives auprès de divers groupes démographiques afin de comprendre les perceptions et les comportements liés à la technologie numérique. Analyse statistique : L'utilisation d'outils statistiques pour identifier les tendances et les corrélations pertinentes dans les données collectées.

Les résultats ont montré que la révolution numérique a transformé la communication, en rendant les plateformes numériques telles que les médias sociaux et les outils de vidéoconférence accessibles au public. Cette transition impose certains défis éthiques, notamment en termes de sécurité des données et de fiabilité des informations fournies en ligne. Sur le plan social, les technologies modernes ont modifié la consommation des médias, l'éducation, les interactions sociétales et l'économie, créant à la fois des opportunités et des perturbations. À l'avenir, il sera essentiel de promouvoir les compétences numériques et d'élaborer des politiques visant à protéger les utilisateurs et à garantir une utilisation éthique de la technologie. La collaboration des gouvernements, des entreprises et des organisations de la société civile est essentielle pour maximiser les avantages de cette transformation et minimiser les risques.

Cet article apporte une contribution importante à la littérature existante en fournissant une analyse détaillée des impacts de la transformation numérique dans le contexte marocain. En plus de confirmer les tendances observées au niveau mondial, cette étude met en lumière certaines spécificités locales, telles que les préoccupations uniques sur la sécurité des données et la fiabilité de l'information en ligne. Les résultats de cette recherche offriront de nouvelles recommandations pratiques pour les entreprises, les gouvernements et les institutions éducatives dans le but de promouvoir une utilisation responsable et éthique de la technologie moderne.

Mots clés

Révolution numérique, Pratiques de communication, Impacts sociétaux, Défis éthiques, Avancées technologiques, Maroc

الثورة الرقمية: ما تأثيرها على الاتصال والمجتمع الحديث في المغرب؟

الملخص

غيّر التحول الرقمي بشكل عميق العديد من جوانب الاتصال والمجتمع في المغرب. مع تطور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، أصبحت الاتصالات أسرع وأكثر سهولة. وقد أدى ذلك أيضًا إلى تحديات جديدة، خاصة فيما يتعلق بحماية البيانات والأمان عبر الإنترنت. من الضروري فهم هذه التغيرات من أجل استغلال الفرص بشكل أفضل وتجاوز التحديات المقبلة.

الهدف الرئيسي من هذا البحث هو تحليل تأثيرات الثورة الرقمية على الاتصال والمجتمع الحديث، وتبسيط الضوء على بعض التحولات الحالية وآفاق المستقبل.

من أجل تحليل تأثيرات الثورة الرقمية، اعتمدنا منهجًا مختلطًا يشمل مراجعة أدبية وتحليلًا معمقًا للدراسات السابقة التي تناولت التغيرات التكنولوجية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية على التوالي. كما شمل البحث استقصاءات واستطلاعات لجمع بيانات كمية من مختلف المجموعات الديموغرافية لفهم التصورات والسلوكيات المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية. وتضمنت الدراسة أيضًا تحليلًا إحصائيًا لاستخدام الأدوات الإحصائية لتحديد الاتجاهات والارتباطات ذات الصلة في البيانات المجموعة.

أظهرت النتائج أن الثورة الرقمية قد غيرت الاتصال، حيث جعلت المنصات الرقمية مثل وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات مؤتمرات الفيديو في متناول العامة. تفرض هذه التحولات تحديات أخلاقية معينة، وخاصة فيما يتعلق بأمن البيانات ومصادقية المعلومات المقدمة عبر الإنترنت. على الصعيد الاجتماعي، غيرت التقنيات الحديثة استهلاك وسائل الإعلام، والتعليم، والتفاعلات المجتمعية والاقتصاد، مما خلق فرصًا واضطرابات في الوقت نفسه. في المستقبل، سيكون من الضروري تعزيز المهارات الرقمية ووضع سياسات تهدف إلى حماية المستخدمين وضمان استخدام أخلاقي للتكنولوجيا. يعد التعاون بين الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني أمرًا حاسمًا لتعزيز الفوائد وتقليل المخاطر الناتجة عن هذا التحول.

يقدم هذا المقال إسهامًا مهمًا في الأدبيات الحالية من خلال تقديم تحليل مفصل لتأثيرات التحول الرقمي في السياق المغربي. وبالإضافة إلى تأكيد الاتجاهات الملاحظة على المستوى العالمي، تسلط هذه الدراسة الضوء على بعض الخصائص المحلية الخاصة، مثل المخاوف المتعلقة بأمن البيانات ومصادقية المعلومات عبر الإنترنت. ستوفر نتائج هذا البحث توصيات عملية جديدة للشركات والحكومات والمؤسسات التعليمية بهدف تعزيز الاستخدام المسؤول والأخلاقي للتكنولوجيا الحديثة.

الكلمات المفتاحية

الثورة الرقمية - ممارسات الاتصال - التأثيرات المجتمعية - التحديات الأخلاقية - التقدم التكنولوجي - المغرب

Introduction

La transformation numérique, marquée par l'essor des technologies de l'information et de la communication, a bouleversé nos modes de communication, de travail et d'interactions sociales. En modifiant profondément les moyens et les normes de communication, cette révolution numérique soulève des questions cruciales sur les impacts et les défis qu'elle impose. Cette étude se propose d'explorer ces impacts, en se concentrant particulièrement sur le contexte marocain, où les technologies numériques transforment les interactions individuelles, les opérations commerciales et les services gouvernementaux. Les principales questions de la recherche sont les suivantes : Comment la transformation numérique redéfinit-elle nos moyens de communication ? Quels sont les défis éthiques et sociétaux qu'elle impose ? En outre, comment naviguer efficacement dans ce paysage changeant pour assurer une utilisation responsable et éthique des technologies de l'information et de la communication ?

L'importance de cette étude réside dans sa capacité à fournir une compréhension approfondie des impacts de la transformation numérique sur la communication et la société, en particulier dans le contexte marocain. Bien que de nombreuses études se concentrent sur les impacts globaux de la numérisation, peu d'entre elles ont exploré ses effets au Maroc, un pays en pleine transition numérique. Cette recherche vise à combler cette lacune en offrant des perspectives pertinentes qui peuvent aider les décideurs, les entreprises et les établissements d'enseignement à adapter leurs stratégies pour tirer parti de la numérisation tout en minimisant ses risques.

La transformation numérique a été largement étudiée dans le contexte mondial. Castells (2009) a décrit le réseau sociétal comme une structure sociale émergente dans laquelle les médias sociaux jouent un rôle central. D'autres chercheurs, comme Van Dijk (2012), ont exploré les impacts des médias sociaux sur les interactions sociales et la dynamique du pouvoir. Sur le plan éthique, les scandales tels que Cambridge Analytica (Cadwalladr, 2018) ont mis en lumière les risques associés à la collecte et à l'utilisation des données personnelles. Ces études montrent que la numérisation influence profondément les structures sociales, économiques et politiques.

Cette étude utilise une approche quantitative pour analyser l'impact de la transformation numérique sur la communication et la société marocaine. Un questionnaire bien structuré a été distribué à un échantillon représentatif de la population marocaine afin de recueillir des données sur l'utilisation de la technologie numérique, les perceptions des défis éthiques et les changements dans les interactions sociales et culturelles. Les données recueillies ont été analysées à l'aide de statistiques descriptives et inférentielles afin d'identifier les tendances et les corrélations pertinentes.

Hypothèses

1. La transformation numérique a considérablement modifié les moyens de communication au Maroc.
2. Les défis éthiques, tels que la sécurité des données et la fiabilité de l'information en ligne, sont des préoccupations majeures pour les utilisateurs.
La numérisation influence profondément le comportement culturel et les interactions sociales au Maroc.
3. Les entreprises et les gouvernements devraient adopter des mesures spécifiques afin de garantir une utilisation responsable et éthique de la technologie numérique.

Instruments de collecte de données

Le questionnaire comportait des questions à choix multiples et des questions ouvertes, ce qui a permis de recueillir des données quantitatives et qualitatives. Les questions portaient sur l'utilisation des plateformes numériques, les changements dans les moyens de communication, les perceptions des défis éthiques et sociétaux, et les impacts sur la qualité de la communication et des interactions sociales.

Échantillon et procédure de collecte

L'échantillon comprend 1000 répondants, sélectionnés pour représenter une variété d'âges, de groupes de personnes et de niveaux socio-économiques. La collecte des données a été réalisée en ligne, ce qui garantit un accès facile et une participation volontaire.

Analyse des données

Les données quantitatives ont été analysées à l'aide de statistiques descriptives et inférentielles, tandis que les réponses qualitatives ont été analysées de manière thématique afin d'identifier les tendances et les principales perceptions.

Résultats

Profil des répondants

- **Âge** : 45,3 % des répondants avaient entre 24 et 40 ans, 31,3 % entre 18 et 25 ans et 23,4 % 40 ans ou plus.
- **Genre** : Une répartition équilibrée d'hommes et de femmes.

Transformation des pratiques de communication

- **Utilisation des plateformes numériques** : WhatsApp et Messenger ont été utilisés par 84,5 % des répondants, suivis par Facebook et Instagram (50,7 %).
- **Impact sur les modes de communication** : 52,1 % des répondants affirment que la transformation numérique a fortement modifié leurs modes de communication, 21,1 % estiment que les changements ont été massifs, tandis que 18,3 % pensent que les changements ont été modérés.

Défis éthiques

- **Sécurité des données** : 63,4 % des personnes interrogées ont été confrontées à des problèmes de sécurité de leurs données ou de confidentialité en ligne.
- **Fiabilité des informations en ligne** : 62 % des personnes interrogées estiment que les informations partagées par l'intermédiaire des médias sociaux et d'autres plateformes en ligne ne sont pas très fiables, tandis que 85 % d'entre elles ne les jugent pas du tout fiables.

Défis sociétaux et culturels

- **Consommation des médias et du divertissement** : 77,5 % des personnes interrogées ont observé une augmentation de la consommation en ligne, tandis que 15,5 % remarquent une diminution dans les médias traditionnels.
- **Éducation et formation en ligne** : 66,2 % des personnes interrogées apprécient la flexibilité de l'éducation en ligne, mais 14,1 % n'aiment pas le manque d'interaction en personne.
- **Changements dans les interactions sociales et les comportements culturels** : La majorité des personnes interrogées ont remarqué des changements significatifs dans leurs interactions sociales et leur comportement culturel en raison de la numérisation.

Discussion

Interprétation des résultats

Les résultats de cette étude montrent que les plateformes numériques ont été largement intégrées dans nos moyens de communication, avec un impact notable sur ses moyens et ses normes. La transformation numérique a radicalement changé la façon dont les individus communiquent, interagissent et consomment l'information. WhatsApp et Messenger, par exemple, sont devenus des outils essentiels pour la communication quotidienne, remplaçant les moyens traditionnels comme le téléphone portable. Cette transition vers les outils numériques montre l'importance de l'immédiateté et de la flexibilité dans les moyens de communication modernes.

Les résultats ont également confirmé que la sécurité des données et la fiabilité des informations fournies en ligne sont des préoccupations majeures pour les utilisateurs. Les scandales tels que Cambridge Analytica (Cadwalladr, 2018) ont sensibilisé le public, et la majorité des répondants ont exprimé leur inquiétude à ce sujet.

Les changements sociétaux et culturels observés, tels que l'augmentation de la consommation des médias en ligne et l'impact sur l'éducation, montrent comment la digitalisation transforme la société marocaine. Les résultats indiquent l'importance de l'éducation, tout en soulignant les défis posés par le manque d'interaction humaine.

Comparaison avec la littérature existante

Les résultats de cette étude confirment les observations faites dans la littérature existante sur la transformation numérique. Des études antérieures ont montré que l'utilisation de la technologie numérique a profondément influencé les moyens de communication et les interactions sociales à l'échelle mondiale. Par exemple, une étude de Castells (2009) sur la société en tant que réseau a montré comment les technologies de l'information et de la communication redéfinissent les structures sociales et les moyens de communication.

Van Dijk (2012) a exploré l'impact des médias sociaux sur l'interaction sociale et la dynamique du pouvoir. Les résultats de notre étude montrent que les Marocains utilisent beaucoup les médias sociaux pour interagir, échanger des idées et participer aux débats sociaux et politiques. Cela correspond aux observations de Van Dijk sur la pertinence croissante des médias sociaux dans les interactions sociales.

En termes de défis éthiques, les scandales tels que Cambridge Analytica (Cadwalladr, 2018) ont mis en lumière les risques associés à la collecte et à l'utilisation des données personnelles. Notre étude confirme que les préoccupations liées à la sécurité des données et à la fiabilité des informations en ligne sont également présentes au Maroc. 63,4% des répondants ont été confrontés à des problèmes de sécurité de leurs données, ce qui reflète la tendance globale observée dans d'autres études.

Une étude menée par Pew Research Center (2018) a révélé que la majorité des utilisateurs des médias sociaux aux États-Unis ont été préoccupés par la protection de leur vie personnelle en ligne. De même, notre étude montre que 69% des répondants estiment que l'application de

la loi sur la protection de nos données personnelles est nécessaire, ce qui indique qu'une préoccupation similaire est présente au Maroc.

Cependant, cette étude apporte une perspective unique sur le contexte marocain, mettant en lumière les spécificités locales. Au Maroc, la transformation numérique n'implique pas seulement la technologie, mais aussi des changements socioculturels. Les résultats montrent que les utilisateurs marocains utilisent beaucoup les plateformes numériques, mais qu'ils sont également confrontés à des défis spécifiques, tels que la fiabilité des informations en ligne et la sécurité de leurs données, qui sont particulièrement pertinents dans ce contexte.

Implications pratiques

Pour les entreprises

Les entreprises doivent adopter des mesures strictes pour protéger les données personnelles de leurs clients. La confiance des consommateurs est essentielle pour un succès à long terme, et toute violation des données aurait des conséquences terribles. Les entreprises devraient également améliorer leurs mesures de sécurité en ligne afin de prévenir les cyberattaques et autres menaces numériques. En outre, elles devraient sensibiliser leurs employés aux risques en ligne et aux meilleurs moyens de sécurité, ce qui est essentiel pour garantir une protection optimale.

Pour les gouvernements

Les gouvernements devraient renforcer la réglementation sur la protection des données personnelles et veiller à ce que les lois soient appliquées efficacement. La mise en place de cadres législatifs clairs et stricts peut contribuer à protéger les citoyens contre les abus et les violations de leur vie privée. En outre, les gouvernements devraient mener des campagnes de sensibilisation afin d'éduquer le public sur les risques en ligne et sur la manière dont les gens peuvent les protéger.

Pour les institutions éducatives

Les établissements d'enseignement jouent un rôle crucial dans l'utilisation responsable et éthique des technologies numériques par les individus. L'intégration de programmes de formation aux compétences numériques dans les programmes scolaires peut aider les étudiants à comprendre les implications de la technologie numérique et à développer des compétences essentielles pour naviguer dans le monde numérique. En outre, les initiatives visant à mettre en place une formation continue pour les adultes peuvent contribuer à combler leurs lacunes en termes de compétences numériques et à promouvoir une culture de la sécurité en ligne.

Limites de l'étude

Cette étude présente certaines limites dont il faut tenir compte. Tout d'abord, elle utilise des données autodéclarées, ce qui peut introduire un certain biais dans les réponses. Deuxièmement, l'échantillon composé de 1000 répondants, bien qu'il s'agisse d'un grand nombre, ne peut pas représenter entièrement l'ensemble de la population marocaine. Troisièmement, cette étude est de nature transversale, ce qui limite notre capacité à observer les changements sur une période prolongée.

Suggestions pour des recherches futures Les recherches futures pourraient adopter une approche longitudinale afin d'examiner les évolutions à long terme des impacts de la transformation numérique. En outre, certaines études qualitatives pourraient fournir des informations plus approfondies sur les expériences individuelles et les perceptions des utilisateurs concernant la transformation numérique. Il serait également intéressant d'explorer

l'impact de la transformation numérique dans d'autres contextes culturels afin de comprendre les différences et les similitudes dans l'adoption et l'utilisation de la technologie numérique.

Impact sociétal et culturel

La transformation numérique ne se limite pas à ses aspects technologiques ; elle a des effets tout aussi profonds sur le plan sociétal et culturel. Les résultats montrent que la numérisation influence les comportements culturels et les interactions sociales. Par exemple, l'augmentation de la consommation de médias en ligne a transformé la manière dont les individus accèdent à l'information et au divertissement. Les plateformes de streaming, les médias sociaux et les applications mobiles sont devenus les principales sources de contenu, remplaçant les médias traditionnels.

Cette évolution a des répercussions sur l'industrie du divertissement, l'éducation et même les interactions sociales quotidiennes. Les jeunes générations, en particulier, sont plus enclines à utiliser les plateformes numériques pour leurs besoins éducatifs que pour le divertissement. Toutefois, cette tendance soulève des questions quant à l'impact de la numérisation sur les interactions en personne et les compétences sociales.

Défis éthiques

La transformation numérique entraîne également d'importants défis éthiques. La sécurité des données personnelles et la fiabilité des informations en ligne sont des préoccupations majeures pour les utilisateurs. Les résultats montrent que la majorité des personnes interrogées sont préoccupées par la sécurité de leurs données personnelles et la fiabilité des informations qu'elles trouvent en ligne. Les entreprises technologiques et les gouvernements devraient collaborer pour mettre en place des mesures fortes afin de protéger les données et des politiques de régulation pour empêcher la diffusion de fausses informations.

Conclusion

Hypothèse 1 : La transformation numérique a significativement modifié les pratiques de communication des individus au Maroc.

Les résultats de cette étude montrent que les moyens de communication ont été profondément modifiés par l'adoption de la technologie numérique. Les répondants utilisent souvent des plateformes de messagerie et de médias sociaux pour communiquer, remplaçant les outils de communication traditionnels tels que les appels téléphoniques et les réunions en personne. Cette transition indique l'importance de la flexibilité et de l'immédiateté offertes par ces outils numériques. La transformation numérique a permis des interactions plus rapides et plus fréquentes, modifiant ainsi la dynamique des relations personnelles et professionnelles.

Vérification de l'hypothèse 1 : Les résultats montrent que la majorité des répondants reconnaissent que la transformation numérique a considérablement modifié leurs moyens de communication, ce qui confirme l'hypothèse 1.

Hypothèse 2 : Les défis éthiques, tels que la sécurité des données et la fiabilité des informations en ligne, sont des préoccupations majeures pour les utilisateurs.

Les réponses des participants révèlent que la sécurité de leurs données personnelles et la fiabilité des informations qu'ils trouvent en ligne sont au cœur de leurs préoccupations. Les scandales liés à la confidentialité et aux fausses informations ont renforcé cette préoccupation, amenant les utilisateurs à demander des mesures plus strictes pour protéger leurs informations personnelles et garantir l'exactitude du contenu en ligne. Ces préoccupations sont en phase avec

les tendances mondiales, où la sécurité et la confidentialité des données sont devenues les principales priorités des utilisateurs de la technologie numérique.

Vérification de l'hypothèse 2 : Les données indiquent que la majorité des répondants considèrent la sécurité de leurs données et la fiabilité des informations en ligne comme des préoccupations majeures, ce qui confirme l'hypothèse 2.

Hypothèse 3 : La digitalisation influence profondément les comportements culturels et les interactions sociales au Maroc.

La numérisation a entraîné des changements notables dans le comportement culturel et l'interaction sociale des Marocains. L'augmentation de la consommation des médias en ligne et la popularité des plateformes de streaming ont transformé la façon dont les individus accèdent à l'information et se divertissent. En outre, les outils numériques ont permis de nouvelles formes de participation politique et sociale, tout en facilitant l'ordre et la mobilisation en ligne. Ces changements montrent que la numérisation n'a pas seulement modifié nos moyens de communication, mais qu'elle redéfinit également les normes et les activités culturelles.

Vérification de l'hypothèse 3 : Les résultats montrent que la numérisation a un impact remarquable sur les comportements culturels et les interactions sociales, ce qui confirme l'hypothèse 3.

Hypothèse 4 : Les entreprises et les gouvernements doivent adopter des mesures spécifiques pour garantir une utilisation responsable et éthique des technologies numériques.

Les résultats indiquent une demande claire de mesures spécifiques de la part des entreprises et des gouvernements pour garantir une utilisation responsable et éthique des technologies numériques. Les participants demandent des lois plus strictes sur la protection des données personnelles et l'amélioration des mesures de sécurité en ligne. Les entreprises sont encouragées à faire preuve de transparence et à sensibiliser leurs employés aux risques en ligne. Ces initiatives sont essentielles pour établir un environnement sûr et fiable, où l'utilisateur peut profiter des avantages de la numérisation sans avoir à se soucier de sa sécurité et de sa confidentialité en ligne.

Vérification de l'hypothèse 4 : Les données montrent un accord général entre les personnes interrogées sur la nécessité de mesures spécifiques pour protéger les données et améliorer la sécurité en ligne, ce qui confirme l'hypothèse 4.

La révolution numérique a profondément transformé la communication et la société moderne, offrant des opportunités d'innovation et de croissance économique, tout en imposant de nombreux défis éthiques concernant la sécurité et la confidentialité. Au Maroc, cette transformation est visible dans les interactions individuelles, les opérations commerciales et les services gouvernementaux. Afin de profiter pleinement de ces opportunités et de surmonter les défis, une approche holistique intégrant la protection des données, l'éducation numérique et la sensibilisation aux risques en ligne est essentielle. En exploitant le potentiel des technologies numériques de manière responsable et éthique, le Maroc peut construire un avenir numérique inclusif et prospère.

Références

1. Ali Mohamed (2023) « Impact de la digitalisation sur la croissance économique au Maroc » HAL Open Science.
2. Horea Mihai Bădău (2018) « Les enjeux éthiques de la communication de l'information d'actualité sur les blogs et réseaux sociaux » Open Édition.
3. Pierre-Alain Muet « Impacts économiques de la révolution numérique » Revue Économique, 2006.
4. Pierre Baron « La Révolution Numérique et Son Impact sur la Société Moderne » Big Data, 2024.
5. Sara MARINI « La digitalisation et son rôle dans la performance des administrations publiques au Maroc » International Journal of Administration and Finance Management, 2022.
6. Cadwalladr, C. (2018). The Cambridge Analytica Files. The Guardian.
7. Castells, M. (2009). Communication Power. Oxford University Press.
8. Van Dijk, J. (2012). The Network Society. Sage Publications.
9. Pew Research Center (2018). The Public's Views of Privacy and Security in the Post-Snowden Era.

Communication Et Transformation Numérique: Comment Maximiser Les Avantages De La Technologie Et Comment Garantir Le Respect Des Normes Éthiques?

Nezha Bekkay: Université Mohammed I Oujda Maroc. Prof.bekkay@gmail.com

Sous la direction de: Dr Boutaina Hassani

Résumé:

Aujourd'hui, comme le prévoyaient beaucoup de sociologues dans les années soixante, la communication est devenue le principe de base de toutes les activités humaines. Or, la communication a un caractère interdisciplinaire car elle intéresse de nombreux domaines de notre vie.

La présente étude s'inscrit dans le cadre des bouleversements et de la mouvance que nous connaissons actuellement et qui n'épargnent pas le processus de la communication. Elle s'assied comme objectif principal d'examiner dans un premier temps l'apport de la transformation numérique et son impact sur les pratiques de la Communication et dans un deuxième temps de soulever les défis éthiques émanant de ces changements.

Pour ce faire, et sur le plan méthodologique, nous avons adopté une méthode quantitative. Pour l'élaboration des questionnaires, nous avons eu recours aux indicateurs définis lors de l'opérationnalisation de notre cadre théorique. Ces questionnaires ont été adressés à un échantillon de 200 personnes dont 30 sont des enseignants et 170 sont des étudiants.

L'analyse des données recueillies dévoile des disparités remarquables à propos de l'apport de la numérisation et son impact sur la communication professionnelle et personnelle.

Force est de constater aussi que le numérique sous forme de technologie de l'information constitue un levier aidant à la rénovation et que seul compte l'usage qu'on en fait, autrement dit trouver une façon rationnelle pour l'approprier avec responsabilité, éthique et humanisme.

Mots-clés :

Transformation Numérique – Communication - Société contemporaine -Défis éthiques.

الاتصال والتحول الرقمي: كيف يمكن تعظيم فوائد التكنولوجيا وكيف يتم ضمان الامتثال للمعايير الأخلاقية؟

الملخص

كما توقع ذلك العديد من علماء الاجتماع في الستينيات، فقد أصبحت الاتصالات اليوم، مبدأ أساسياً لجميع الأنشطة البشرية. ومع ذلك، تتميز الاتصالات بطابع متعدد التخصصات لأنها تهتم العديد من مجالات حياتنا.

تندرج هذه الدراسة ضمن إطار التحولات والحركة التي نعيشها حالياً، والتي لم تستثن عملية الاتصال. والهدف الرئيسي منها هو فحص مساهمة التحول الرقمي وتأثيره على ممارسات الاتصال من جهة، ومن جهة أخرى، إثارة التحديات الأخلاقية التي تنجم عن هذه التغيرات. ولتحقيق ذلك، وعلى المستوى المنهجي، اعتمدنا على طريقة كمية. في إعداد الاستبيانات، استندنا إلى المؤشرات المحددة أثناء تفعيل إطارنا النظري. تم توجيه هذه الاستبيانات إلى عينة مكونة من 200 شخص، من بينهم 30 مدرساً و170 طالباً.

يكشف تحليل البيانات المجموعة عن تباينات ملحوظة فيما يتعلق بمساهمة الرقمنة وتأثيرها على الاتصال المهني والشخصي. ومن الواضح أيضاً أن الرقمنة، بوصفها تكنولوجيا للمعلومات، تمثل رافعة للمساعدة في التجديد، وأن ما يهم حقاً هو الاستخدام الذي نمثله لها، أي إيجاد طريقة عقلانية لتبنيها بمسؤولية وأخلاق وإنسانية.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي – الاتصال – المجتمع المعاصر – التحديات الأخلاقية

Introduction:

La communication a de tout temps était rattachée à la vie de l'être humain en société. Toutefois, si communiquer autrefois impliquait l'usage du verbal, du message linguistique, il en est tout autrement dans le monde actuel où le non verbal acquiert une importance capitale.

De fait, le signe linguistique privilégié depuis Saussure se trouve concurrencé par le signe visuel, qu'il soit fixé ou animé, et quel que soit son support.

Par ailleurs, communiquer nos jours ne se limite plus à transmettre un message, mais revêt de nouvelles acceptions notamment interaction, influence, persuasion.

Or, les nouvelles technologies, vecteur principal de liens sociaux, isolent plus que jamais les personnes qui n'y ont pas accès, de là l'intelligence artificielle a été inventée puis optimisée pour aider les humains à améliorer leur vie.

Notre étude s'inscrit dans le cadre des bouleversements que nous connaissons actuellement, qu'ils soient économiques ou sociétaux et qui n'épargnent pas le processus de la Communication. Elle s'assied comme objectif principal d'examiner dans un premier temps l'apport de la transformation numérique et son impact sur les pratiques et les processus de communication, et dans un deuxième temps de soulever les défis éthiques émanant de ce changement.

Cela dit, nous nous sommes assignés comme tâche de répondre à la question suivante : comment pourrons-nous exploiter le meilleur de l'intelligence artificielle pour bénéficier de ses bienfaits tout en gardant à l'esprit les enjeux éthiques ?

Hypothèses :

Hypothèse 1 : Les avantages de la technologie peuvent être maximisés tout en respectant les normes éthiques si les chercheurs intègrent des considérations éthiques dès la phase de conception et de développement des technologies.

Hypothèse 2 : La formation des utilisateurs et des développeurs de technologies sur les enjeux éthiques peut conduire à une utilisation plus responsable et éthique des technologies, tout en optimisant leurs avantages.

Hypothèse 3 : Les entreprises peuvent maximiser les avantages de l'IA tout en respectant les normes éthiques en mettant en place des codes de conduite internes et des mécanismes de contrôle éthique rigoureux.

Méthodologie de recherche :

Sur le plan méthodologique, nous avons adopté une méthode quantitative. Et pour l'élaboration des questionnaires, nous avons eu recours aux indicateurs où les indices définis lors de l'opérationnalisation de notre cadre théorique. L'anonymat de l'enquête est demandé et assuré par les réponses.

Le premier questionnaire a été destiné aux étudiants de l'Ecole Supérieure de l'Éducation et de la Formation, nous avons visé un échantillon de 170 étudiants de deux sexes poursuivant leurs études dans le quatrième semestre de l'enseignement primaire.

Le deuxième questionnaire proposé était émis à des enseignants de langue française exerçant dans le même établissement.

Les résultats :

À l'issue de cette recherche, nous sommes arrivés aux résultats suivants : d'abord, l'intelligence artificielle présente un potentiel immense dans le domaine d'enseignement supérieur car les

systèmes de l'IA pourraient former un enseignement adoptif et personnalisé aux étudiants. Ensuite, concernant la garantie des droits éthiques dans l'utilisation de l'IA, elle soulève des préoccupations éthiques importantes telles que la protection de la vie privée, la transparence des algorithmes, la prévention de la discrimination et la responsabilité en cas de décisions automatisées.

Dans ce sens l'intelligence artificielle pourrait mettre à mal nos valeurs, nos droits, nos normes et nos comportements. De plus, elle provoque parfois des conflits, des manipulations, de dépendance ou d'isolement dans notre société.

Analyse et interprétation des résultats :

Face à cette situation, le Conseil National des Droits de l'Homme a organisé le 03 juin 2021 à

Rabat, un séminaire international sur l'intelligence artificielle et les droits de l'homme sous le thème "Organisation éthique et principes directeurs". Ce séminaire a adopté la déclaration de Rabat sur l'IA et la citoyenneté numérique, pour une intelligence artificielle respectant les droits humains. Dans le même sens, l'UNESCO a établi des normes mondiales pour maximiser les avantages des découvertes scientifiques, tout en minimisant les risques, afin qu'elles contribuent à un monde plus inclusif, plus durable, et plus pratique.

En novembre 2021, 193 pays de l'UNESCO ont adopté la Recommandation sur l'éthique de l'intelligence et ont veillé à ce que les sciences et la technologie développent avec des garde-fous éthiques solides.

Les résultats de notre enquête permettent aussi d'entrevoir les conditions nécessaires pour une intégration correcte de l'IA dans le monde éducatif comme ils peuvent éclairer la décision publique concernant la place du numérique dans l'éducation.

De plus, le droit à l'éducation suppose que l'enseignement soit souple, qu'il s'adapte à l'évolution de la société et qui veille à éviter les inégalités numériques. Ainsi compte tenu de la vitesse des technologies, le système éducatif doit penser le numérique en fonction des responsabilités nouvelles.

Au vu des enjeux qui dépassent les sphères économiques et sociales, puisqu'il s'agit du devenir de l'humanité, des modalités de gouvernance s'imposent et semblent cruciales pour s'assurer que les systèmes de l'intelligence artificielle sont développés de manière éthique et responsable tout en faisant attention aux impacts sur les personnes et les sociétés. **Limites de l'étude :**

- Les limites de notre recherche peuvent inclure les points suivants.
- La complexité des Normes Éthiques c'est à dire qu'elles peuvent varier largement entre cultures, sociétés et contextes, rendant difficile l'élaboration des principes universels et acceptés par toutes les technologies.
- Les défis de la mise en pratique, autrement dit, les recommandations issues de la recherche peuvent être difficiles à mettre en œuvre en raison de la diversité des acteurs concernés, des contraintes économiques, et des intérêts conflictuels.
- L'évolution rapide de la technologie car la vitesse avec laquelle elles évoluent peut dépasser la capacité des recherches et des régulations à suivre rendant difficile l'évaluation et la mise en place des mesures éthiques appropriées.
- La question de confidentialité et de sécurité, c'est à dire que la recherche sur les normes éthiques peut être limitée par des préoccupations liées à la confidentialité des données et à la sécurité, particulièrement lorsque des informations sensibles sont impliquées.

Propositions d'action :

- Pour avoir une bonne exploitation des résultats déduits et en bénéficier dans d'autres études, il convient de suggérer certaines propositions d'action en vue d'élargir la vision et de multiplier ses angles.

- L'intégration de l'Éthique dès la conception.
- Le développement de réglementations claires.
- La formation et la sensibilisation des développeurs, des chercheurs et des utilisateurs.
- L'encouragement de la transparence
- La création des comités d'Éthiques indépendants.
- La protection des données et de la confidentialité.
- L'encouragement des innovations Éthiques.

Conclusion :

L'hypothèse 1 : la majorité des répondants ont certifié que les avantages de la technologie peuvent être maximisés tout en respectant les normes éthiques, et de là la première hypothèse a été confirmée.

L'hypothèse 2 : les réponses recueillies montrent que la formation des utilisateurs et des développeurs des technologies sur les enjeux éthiques peut conduire à une utilisation plus responsable et éthique des technologies tout en optimisant leurs avantages, ce qui confirme cette hypothèse.

L'hypothèse 3 : les données obtenues ont affirmé que les entreprises technologiques peuvent maximiser les avantages tout en respectant les normes éthiques en mettant en place des codes de conduite interne et des mécanismes de contrôle éthique confirmant ainsi l'hypothèse 3.

En guise de conclusion, la communication et la transformation numérique offrent des perspectives passionnantes grâce à l'intégration croissante de l'IA dans nos vies.

Cependant pour maximiser ces avantages de manière éthique, il est impératif de mettre en place des cadres réglementaires robustes, de promouvoir la transparence et la responsabilité et de continuer à investir dans la recherche et le développement de l'IA.

En adoptant une approche proactive, nous pouvons garantir que la révolution numérique profite de tout en respectant les droits éthiques fondamentaux.

Nous sommes donc tentés d'admettre que l'intelligence artificielle n'est ni bonne ni mauvaise et que seul compte l'usage qu'on en fait.

Mais pour ne pas être pessimiste, rien ne sert d'avoir peur de l'avenir. Il convient de s'approprier l'intelligence artificielle et de l'encadrer avec responsabilité éthique et humanisme.

Bibliographie :

1. DRYFUS, Hubert, Intelligence artificielle : mythes et limites, Paris, 1984.
2. GAUTHERON, Isabelle, Usages innovants d'intérêt et outils intelligents, BBF, 2020.
3. KIYINDOU, Alain, Intelligence Artificielle et Enjeux pour le Développement, l'harmattan, Paris, 2019.
4. LÉVY, Pierre, les technologies de l'intelligence artificielle : l'avenir de la pensée à l'ère de l'information, La Découverte, Paris, 1990.
5. Takhdade, Khadija, La communication pour tous, définitions et théories, Afrique Orient, 2014.
6. SFEZ, Lucien, La communication, PUF, Paris, 1991.
7. ZAKI, Abdelatif, Comprendre et pratiquer la communication, Editions Okad, 2011.

Sitographie :

1. <https://medias24.com/2023/04/12/saida-belouali-lethicienne-de-lintelligence-artificielle/>
2. <https://www.adp.ca/fr-ca/ressources/articles-et-perspectives/articles/a/%C3%A9thique-de-l-ia-et-des-donn%C3%A9es,-c,-gouvernance-desdonn%C3%A9es.aspx>
3. <https://www.adp.ca/fr-ca/ressources/articles-et-perspectives/articles/a/%C3%A9thique-de-l-ia-et-des-donn%C3%A9es,-c,-gouvernance-desdonn%C3%A9es.aspx>

4. <https://www.techniques-ingenieur.fr/actualite/livre-blanc/introduction-a-lintelligenceartificielle-118923/>
5. <https://www.cndh.ma/fr/article/lintelligence-artificielle-et-les-droits-de-lhomme-organisationéthique-et-principes>

L'Afrique Face Aux Rivalités De Puissance: Les Routes De La Soie Et Le Global Gateway

Maska Elmahjoub: Docteur en sciences politiques et relations internationales.

Politologue et spécialiste de l'Afrique, Université Cady Ayyad Maroc.

Résumé:

Notre article étudie les relations de l'Afrique avec ses géants partenaires, qui sont l'union européenne et la chine. L'approche se veut comparative entre les deux fameuses stratégies économiques qui ont marqué le 21eme siècle, à savoir les routes de la soie et le "Global Gateway". En effet, le vieil ami (l'union européenne) a signé des dizaines de traités de partenariat avec les pays africains et organisé des sommets avec l'union africaine. Idem pour la chine, néanmoins, cette dernière tentait d'être plus proche, respectueuse des partenaires africains. Par conséquent et suite au rapprochement sino-africain, l'Europe emboîte le pas à l'empire du milieu, tout en traitant le partenaire africain d'égal à égal, en concentrant les efforts sur les domaines stratégiques et en mettant fin au traitement parfois dégradant. Cette concurrence accrue sur le sol africain suscite notre curiosité scientifique à explorer les fruits et les caractéristiques de chaque partenariat, et voir jusqu'à quelle mesure l'Afrique tire profit des projets phares qui sont en train de se construire dans les quatre coins du continents.

Mots clés: l'Afrique, la Chine, l'Union Européenne, les Routes de la soie, le Global Gateway.

إفريقيا في مواجهة التنافس بين القوى: طرق الحرير والممر العالمي

ملخص

يدرس مقالنا، بالاعتماد على المنهج المقارن، علاقات أفريقيا مع مرتدة الاقتصاد العالمي . قطبي التجارة والأعمال، وهم الاتحاد الأوروبي والصين. وذلك بنفض الغبار وسر أغوار استراتيجيتين اقتصاديتين ذاعتا الصيت، ميزتا القرن الحادي والعشرين، وهما طرق الحرير و"البوابة العالمية". فقد وقع الصديق القديم (الاتحاد الأوروبي) على العشرات من معاهدات الشراكة مع الدول الأفريقية ونظم مؤتمرات وقمم مع الاتحاد الأفريقي، وحذت الصين حذوه، لكن بفارق في الاسلوب ونوعية الشراكة وأهداف التعاون، حيث حاولت الأخيرة أن تكون أقرب إلى شركائها الأفارقة، أكثر احتراماً للإنسان الإفريقي .

فلكيلا تخضع للضغوط الغربية ولا ترضخ للأساليب الإحتقارية، أثرت بعض بلدان القارة السمراء الخروج من غياهب الاستبداد الاقتصادي الذي فرضته القوى التقليدية، بتوقيع معاهدات بلون جديد طبعت عليه قيادات جديدة، طمعا في غد أفضل، أصبحت من خلالها نقط استراتيجية مهمة في طريق الحرير الصيني، كانت بكن الرابع الأول والمستفيد من مخرجاتها.

في أعقاب التقارب الصيني الأفريقي، حاولت أوروبا أن تسير على خطى المملكة الوسطى، بتبني نهج جديد وتصنع سلوك مغاير بالتعامل مع الشريك الأفريقي ولو على الأقل ظاهريا على قدم المساواة، من خلال تركيز الجهود على المجالات الاستراتيجية، ووضع حد للمعاملة المبهنة في بعض الأحيان، وذلك في إطار مبادرة البوابة العالمية.

إن هذه المنافسة المتزايدة على مقدرات الأراضي الأفريقية تثير فضولنا العلمي لاستكشاف ثمار وخصائص كل شراكة، ومعرفة مدى استفادة أفريقيا من المشاريع الرائدة التي يتم بناؤها في أركان القارة الأربع

الكلمات المفتاحية: افريقيا، الصين، الاتحاد الأوروبي، خطوط الحرير، البوابة العالمية

Introduction

Occupant 6 % de la surface de la terre, l'Afrique est un géant continent.¹ Elle est le berceau des sciences, et la terre des premières innovations. Les grands philosophes occidentaux et les fameux médecins passaient par là, puisque, le système scolaire était, alors, l'un des meilleurs, notamment au sin de la civilisation musulmane dont la contribution est non négligeable à l'essor scientifique, et il suffit de citer les grands savants qui ont marqué le moyen-âge et les siècles suivants. Néanmoins, les westerns étaient très ingrats à l'égard de l'Afrique et les Africains. Après le déclin des puissances africaines et musulmanes, l'occident tend à sous-estimer leur pouvoir et ignorer leur passé glorieux, qualifiant l'Afrique de terra nullius, et ses habitants de "blank tabula rasa"².

L'Afrique est un continent riche, représentant 8% des réserves du pétrole à l'échelle internationale, ajoutant à cela, ses ressources abondantes en hydroélectrique, diamant, chrome et l'or. Aussi, des ressources rares comme le platine, l'uranium et le cobalt se trouvent en Afrique avec des quantités incroyables. Dans le domaine de l'agriculture, les terres cultivables s'étendent sur des millions d'hectares.

Les exportations du gaz africain battent du record en record, faisant du continent un partenaire indispensable d'autant plus durant les crises qui secouent de temps en temps le marché de l'énergie.

Ce continent restait très longtemps marginalisé. La colonisation en est la cause. Il découlait de cet état de fait un mépris à l'égard de ses peuples, car les superpuissances s'obstinent à la garder dans la périphérie du monde, en la divisant en zones d'influence. En fait, les vestiges de cette période sombre subsistent et l'Afrique peine à s'en débarrasser car la dépendance de la tutelle occidentale est très ancrée, ainsi que les élites qui servent les intérêts de l'ex-colonisateur mènent un combat féroce pour la garde de cet héritage qui s'adapte sans cesse aux mutations que connaissent les relations internationales.

Même si les chances d'un changement radical restent problématiques, quelques états osent prendre leur destin entre les mains, et choisir les alliés tels qu'il tient à ses gouvernements et au service de ses peuples qui aspirent à l'émancipation et au développement. A vrai dire, en Afrique, des états sont sortis de l'axe des humiliés, d'autres espèrent leur emboiter le pas, dans ce sillage; et vu les changements géopolitiques que marqueront l'ère post unipolarisme américain,

Problématique: L'Afrique est-elle en mesure de tirer profit d'un partenariat diversifié dans le cadre d'un multilatéralisme qui se dessine de plus en plus?

I/ L'Afrique et les routes de la soie: enjeux énormes

Depuis des siècles, l'histoire du monde est jalonnée de périodes de partenariat et d'échanges de biens entre l'Asie et l'Afrique, l'intensification du commerce international impose, chaque siècle, la mise en place d'une nouvelle forme de coopération. L'ère de la mondialisation est un peu différente pour Mama Africa, s'est caractérisée par une ouverture sur

¹ Artwell Nhemachena, Tapiwa V Warikandwa, Samuel K Amoo, Social and Legal Theory in the Age of Dcoloniality (Re)Envisioning Pan-African Jurisprudence in the 21st Century, Langas Research, Publishing CIG Mankon, Bamenda, 2018, p 151

² Ibid, XIV.

les nouveaux marchés après une période d'aliénation totale vers l'ex colonisateur qui, dans la quasi majorités des pays du continent imposait un régime économique taillé sur mesure, guidé à distance, dont l'élaboration des plans de développement est laissée à sa discrétion.

Lorsque la chine a posé le premier jalon des routes de la soie, le premier objectif était de s'affirmer comme un acteur incontournable dans les relations internationales, et étendre son influence partout dans le monde. A la fin du vingtième siècle, l'Empire du Milieu est devenu une superpuissance mondiale qui concurrence les Etats Unis et l'Europe.

D'emblée, la chine n'est pas un nouveau arrivant en Afrique, car elle tendait la main aux africains lorsque ceux-ci étaient sous l'emprise coloniale, souffrant le martyre dans leur lutte contre l'impérialisme. Mais depuis les années soixante-dix, une coopération économique mutuellement bénéfique est devenue la pièce maîtresse de la politique chinoise à l'égard de l'Afrique¹.

A partir du 2013, au faite de sa puissance, le nombre de ses partenaires a doublé, avec la stratégie "BRI", suscitant l'admiration d'autant plus des Africains qui veulent s'ouvrir sur des marchés autres que ceux des ex-puissances coloniales.

De nos jours, l'Afrique fait partie des nouvelles routes de la soie, avec des corridors économiques passant par le continent, le mobile majeur de ce rapprochement est, d'une part, la quête des ressources naturelles par les chinois; et d'autre part, les Africains ont compris que l'enjeu de développement est incontestablement lié à l'ouverture sur l'Asie.

Les chinois misent sur les hydrocarbures en Afrique où les multinationales continuent de réaliser des investissements directs. Au début, l'effort chinois s'est concentré sur l'Afrique centrale, une zone minière et pétrolière très riche qui suscitait pendant longtemps les convoitises des puissances extérieures ainsi que ses peuples ont été soumis à des pressions durant les années de colonisation. Le grand consommateur du pétrole traite les africains d'une manière assez respectueuse, donnant une valeur non moindre à ses partenaires ; sa politique du gagnant-gagnant constituait un tournant dans les relations internationales contemporaines d'autant plus lorsqu'on évoque la relation afro-européenne et ses méfaits sur le développement durable des pays du tiers monde qui cherche encore une formule magique pour se relever et réaliser des progrès au double plan de l'économie et de la gouvernance économique.

Après les désillusions et les déceptions de l'ère post-colonisation, il y avait un optimisme de la part de la jeune génération qui reste déterminée à changer la ligne politique traditionnelle en constituant des systèmes politiques à même de recevoir les impulsions et les demandes des citoyens à l'effet de les transmettre en décisions osées qui rendent compte de carences et intérêts suprêmes. Ceci nécessite une certaine fluidité, ainsi que des systèmes modernes avec des leaders non alignés mais aussi une structure économique qui peut se développer d'une manière harmonieuse et dynamique. La chine dépend en moyenne de 75% du pétrole pour maintenir le processus de production et d'industrialisation exceptionnellement réussi et incroyablement géré par un parti unique s'appuyant sur des structures économiques nullement trouvées ailleurs.

¹ Arkebe Oqubay and Justin Yifu Lin, China-Africa and an Economic Transformation, published to Oxford Scholarship Online: June 2019.

L'Afrique représente une zone géopolitique vitale, avec les gisements de pétrole et les trésors miniers. Néanmoins, l'engagement des chinois était limité¹ ; d'autant plus lorsqu'on sache que le commerce avec l'Afrique ne constitue que 4°/°, (4,4°/° pour les exportations et 3,6 °/° des importations)².

La recette secrète de la méritocratie chinoise tourne autour de certaines stratégies du développement des infrastructures de ses partenaires africains, d'autant plus que ceux-ci aspirent à la mise sur pied d'un commerce efficace. En effet, ce partenariat englobe des plans de route très prometteurs en ce sens là. C'est l'un des principaux bailleurs de fonds en Afrique, ayant financé des projets d'aménagement dans le domaine du transport surtout en Afrique de l'ouest. A vrai dire, les acteurs chinois impliqués financent la construction des infrastructures vitales. Evidemment, les besoins sont pressants, ainsi que cette superpuissance en auraient besoin tout autant. Car, pour accroître les échanges économiques avec ses partenaires, et pour réaliser le taux de croissance espéré, la chine, consciente de l'importance de réduire les frais de transport, se met depuis des décennies, dans un esprit opportuniste à mettre à niveau les infrastructures nécessaires, là où elle pourrait réaliser un taux d'échange exceptionnel, contribuant à l'accélération de sa miraculeuse croissance économique.

Indéniablement, Dans le continent africain, la tendance est de se rapprocher de Pékin, cela pour profiter des avantages que propose la fameuse stratégie BRI. Celle-ci vise, par-dessous tout, le marché Européen. Cependant, plus la chine rallie les Africains à son orbite plus elle s'impose sur la scène internationale, car la réussite du projet Eurasien dépend, en grande mesure, de l'existence de quelques facteurs déterminants dans la performance de ce projet phare qui va secouer les postulats de puissance. Ainsi, pour trôner au sommet, elle devrait se servir des pays qui grouillent à la base, et c'est le cas des pays émergents qui ont des réserves de pétrole³ et des ressources naturelles abondantes, ajoutant à cela, les états vivant dans le chaos qui sont prêts à jouer le rôle des pions ou des états satellites en échange de donations et d'aides.

En fait, le ralliement des états Africains permettrait à cet empire moderne d'étendre son influence géostratégique, ceci est l'objectif primordial des puissants asiatiques qui espèrent devenir les rois du Monde d'ici vingt ans, leurs stratégies se basant sur la construction des infrastructures pour les pays ayant un manque à ce niveau et le soutien financier - à travers des prêts à taux très bas et des dons - donné à ceux dont le budget est épuisé voire la balance économique est en déficit. L'Ironie du sort, un nombre important des membres de l'union africaine vivent dans une situation de vulnérabilité. Cette organisation, consciente de cette réalité amère, se montre intéressée à participer à l'essor de ses relations avec la chine, désirant resserrer les liens avec les différents acteurs chinois, ouvrant des perspectives de développement à même d'aider les pays africains à se construire en tant que nations modernes.

Après l'euphorie des premières années de coopération et les promesses données, il s'est révélé un déficit évident au niveau des partenariats signés sur fond des investissements qui peinent à relever les défis et à réaliser les objectifs tracés surtout par les gouvernements Africains. En fait, ils ont mis beaucoup d'espairs dans cette seconde puissance mondiale qui

¹ Thierry Pairault, China's Presence in Africa is at Heart political, The diplomat, August 11, 2021.

² Ibid.

³ Les pays membres de l'OPEP coopérant avec la Chine sont L'Angola, le Gabon, la Guinée équatoriale, le Nigéria.

promet de les accompagner dans leur quête de prospérité. L'économiste **Yifu Lin Justin**¹ considère l'Afrique comme une zone propice où le savoir-faire chinois et ses solutions peuvent donner de bons résultats et un meilleur rendement. Cet expert très sollicité avance des arguments prometteurs, telle que la scolarisation des enfants qui a augmenté ces dernières années grâce aux partenariats signés avec la chine, ainsi que le taux de mortalité des enfants et les épidémies qui sévissent en Afrique qui sont en baisse.

Les deux partenaires doivent s'attaquer à certains problèmes s'ils ont vraiment l'intention de créer les conditions propices à la mise en place d'un climat d'échange fructueux d'où sortent "gagnant-gagnant" comme prétend réaliser, à travers la stratégie des routes de soi, la propagande économique chinoise. Les enjeux majeurs que veulent atteindre les dirigeants chinois concernent surtout l'adéquation des "FDI" avec la capacité de production des pays africains, ce qui permettrait le transfert des connaissances et du savoir-faire indispensables à la réduction du déficit dont souffre le climat des affaires en Afrique.

Pour les chinois, changer la politique africaine de fond en comble ne jouerait pas en leur faveur. Ce qui compte pour le gouvernement de XI Jinping, c'est le soutien des partenaires africains à leur intégrité territoriale, notamment la question du Taiwan, qui depuis leur retour au bercail, constitue une priorité pour la diplomatie chinoise dans sa coopération avec les Etats africains. Leur ralliement à cette cause surtout au sein du conseil de sécurité a permis aux plus pauvres de profiter de certains dons durant les périodes de crise, même si cela ne passe pas inaperçus, et en profite énormément la chine, qui pourrait plutôt lever beaucoup de restrictions sur l'entrée de ses compagnies dans le marché africain. Ainsi, les produits chinois entrent avec des volumes importants, bénéficiant de la levée des droits de douanes dans pas mal de pays qui signent avec Pékin des accords économiques. Néanmoins, à partir de 2016, le nombre des investissements chinois commencent à reculer, et l'octroi des prêts est devenu très compliqué, avec une nouvelle conditionnalité, du fait de retard des africains à payer, ajoutant à cela les problèmes de la corruption qui ne laisse pas une marge de manœuvre à la jeune génération, qui veut profiter de la présence chinoise surtout en termes d'expertise, mais aussi les espaces culturelle et universitaires, qui sont loin d'être à même de créer un climat de recherche et d'échange propice à la formation des experts et des technocrates qui pourraient sauver la face à ce continent riche en matières énergétiques, cependant souffrant du carence à propos du capital humain qualifié.

Grosso modo, depuis le lancement de la "Belt and Road Initiative" en 2013, le bilan de ce partenariat se révèle mi-figue mi-raisin. Qu'en-t-il du partenariat euro-africain?

II/ L'Afrique et l'union européenne: des accords de Yaoundé à la "Global Gateway"

A l'instar de la chine, l'union européenne veut investir dans des infrastructures à travers l'établissement « des liens plus résilients avec le monde »².

¹ Justin Yifu Lin est doyen de l'Institut de la nouvelle économie structurelle et de l'Institut de la coopération et du développement Sud-Sud.

² Josep Borrell, le haut représentant / vice-président.

L'histoire a retenu que l'Afrique a beaucoup souffert de la colonisation européenne dont la propension visait une négation totale de l'historicité du continent et l'appropriation de ses territoires. Grosso Modo, cette parenthèse était pleine de leçons.

Les accords de Yaoundé représentent la première tentative institutionnalisée visant la mise en place d'un partenariat euro-africain, cette convention a été signée le 20 juillet 1962 entre la communauté économique européenne et les Etats Africains. Le Fonds européen de développement s'est engagé à financer les projets d'aménagement dans les domaines d'infrastructure et d'investissement, ainsi qu'améliorer les structures de production agricole. Ce rapprochement s'est fait entre la communauté européenne à l'époque et les ex-colonies françaises. Depuis le temps de décolonisation, la France a maintenu une politique de conservation de l'accès aux matières stratégiques de l'Afrique, tout en empêchant les autres puissances d'y accéder, celles-ci n'arrivaient pas à avoir un accès total sur la mine énergétique africaine que récemment avec cette nouvelle tendance de certains pays de tourner le dos aux amis français d'autant plus que les pays francophones n'ont pas développé des industries qui pourraient faire la fierté de l'Afrique.

La France est le deuxième détenteur d'actif étranger en Afrique avec 60 millions de dollars. Aussi, un quart des investissements français est destiné à l'Afrique, les flux financiers entre les deux rives ont pris, durant les dernières décennies, une ampleur gigantesque. Cependant les profits, dont bénéficient les pays qui vivent encore à la Mercy des partenariats avec Paris, sont loin de satisfaire les attentes et les ambitions de cette nouvelle génération qui aspire à un décollage économique qui permet au continent de se relever

Dans les années soixante-dix, de nouveaux horizons se dessinent pour l'Afrique, les accords de Lomé viennent concrétiser les ambitions des Africains qui voulaient obtenir à leur marchandises un accès au marché communautaire, cet objectif a été réalisé via la signature de cette convention qui enlève les restrictions quantitatives et les droits de douane, ceci créa un cadre de coopération qui motive les africains à traiter les états de la communauté comme des Nations plus favorisées notamment dans le secteur minier dont les recettes d'exportation comptent énormément pour l'Europe qui accorde une assistance sans conditions aux gouvernements qui coopèrent.

Le partenariat Afrique-Union européenne s'est beaucoup concrétisé depuis le sommet du Cotonou qui a marqué l'année 2000.

Les accords de "Cotonou" incluent les éléments essentiels qui concernent les droits de travail et le rôle de la société civile dans la mise en place d'une coopération qui postule le respect des droits de l'homme, et la promotion des principes démocratiques. La convention met en avant la nécessité d'une coopération multilatérale qui facilite le dialogue et les consultations sur les intérêts mutuels des deux communautés et qui concernent surtout les domaines stratégiques tout en réalisant un environnement stable où règne la paix et sécurité:

"Le dialogue doit faciliter les consultations et renforcer la coopération entre les parties au sein des enceintes internationales, de même qu'il doit promouvoir et soutenir un système efficace de multilatéralisme. Le dialogue porte sur l'ensemble des objectifs et finalités définis dans le présent accord ainsi que sur toutes les questions d'intérêt commun général ou régional, y compris les questions relatives à l'intégration régionale ou continentale. Par le dialogue, les parties contribuent à la paix, à la sécurité et à la stabilité et à la promotion d'un environnement

politique stable et démocratique. Le dialogue se concentre, entre autres, sur des thèmes politiques spécifiques présentant un intérêt mutuel ou général en relation avec les objectifs énoncés dans le présent accord, notamment dans des domaines tels que le commerce des armes, les dépenses militaires excessives, les drogues, la criminalité organisée...’’¹

Dans la même année, le 3et le 4, les deux continents ont organisé le sommet EU-Afrique au Caire, pour signer un document stratégique² qui comprend leurs attentes et visions du partenariat. Ainsi, ce qui caractérise cette convention est la dimension stratégique que les leaders voulaient donner au partenariat du 21^{ème} siècle entre l’Europe et l’Afrique. Ils s’engagèrent à renforcer les liens existants tout en respectant l’esprit de coopération dans le domaine politique et économique à travers la mise en place d’un cadre effectif pour un dialogue constructif³. Suite à cet accord, la commission européenne prépare une stratégie globale de l’union Européenne qui concerne ses intérêts dans cette région, par conséquent et en vue de concrétiser la présence européenne sur ce vaste continent, le conseil européen adopte la stratégie européenne du 2005. Celle-ci vise de renforcer les rapports bilatéraux, et qui suppose le respect des principes d’égalité et du partenariat. Cependant, les européens n’ont pas tenu les promesses du sommet de Caire, le leadership africain étant marginalisé, d’autant plus au niveau de l’élaboration de cette stratégie censée répondre aux attentes des deux continents. Toujours, après une telle déception, les européens promettent de palier aux déficiences et élaborer un plan de changement qui peut faire sortir les africains du clan des humiliés. Ces derniers ne cessent d’évoquer leur dignité et le respect de leur leadership sur la terre africaine, mais aussi les intérêts de leurs peuples qui sont animés des mêmes désirent et passions que les autres, et qui méritent de vivre dans des conditions similaires à celles dans lesquelles vive la population européenne.

L’Europe joue le jeu dans un esprit moins cartésien, et le processus du rapprochement pragmatique prend des formes diverses. En effet, chaque fois que l’occasion se présente, l’UE prétend créer de nouveaux horizons qui, apparemment, répondent aux ambitions que l’Afrique place en tel partenariat. Paradoxalement, il sert uniquement et exclusivement l’intérêt vital communautaire, tout en maquillant les faiblesses des accords et l’insatiabilité des désirs.

Après la déception des premières années de 21^{ème} siècle, une nouvelle étape a été franchie en 2007.

Pour élever la gestion des projets du partenariat économique au niveau stratégique requis, l’union européenne et l’union africaine, signent une nouvelle convention à Lisbonne. C’est la ‘‘The joint africa-EU Strategy’’ qui a été adoptée pour donner un nouvel élan de partenariat aux relations économiques intercontinentales, qui servent les intérêts mutuels avec une responsabilité partagée concernant la paix et la sécurité dans les deux rives.

¹ L’accord de Cotonou, signé le 23 juin 2000, Titre II : la Dimension politique, Article 8, Dialogue Politique, Alinéa 2,3,4.

² Anold H.Kammel, The EU-Africa Partnership: Another Lost Year?, Austria institute Fur Europa-UND Sicherheitspolitik, FOKUSS? 8/2014. Page 1.

³ Africa-Europe Summit under the Aegis of the OAU and the EU cairo, 3-4 April 2000, 7 April 2000
Disponible sur le lien suivant: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/PRES_00_901

Cette “joint strategy” se veut un cadre globale qui améliore le dialogue politique sur tous les niveaux, et qui donne des résultats quantifiables dans tous les domaines de partenariat¹. Ceci tourne autour d’un système multilatéral avec des institutions légitimes et représentatives. A travers cette stratégie; l’Europe et l’Afrique s’engagent à promouvoir le rôle de la société civile et les acteurs non étatiques, en étayant une approche globale et mettant l’accent sur la sensibilité aux conflits qui menace la stabilité et la prospérité des pays qui risquent de virer dans chaos².

Pour faire face à leurs concurrents étrangers d’autant plus la Chine, l’Europe a mis en place des initiatives dont l’objectif primordial est de défendre les intérêts de « l’équipe de l’Europe ».

Dans ce sens-là, et en vue de réaliser ses ambitions, l’union Européenne crée une initiative globale qui a pour vocation la réduction de déficit d’investissement mondial, l’Afrique devrait, bien évidemment, faire figure d’un partenaire prioritaire, ayant les ressources rares recherchées par les pays industriels. Cette stratégie est le “global Gateway”.

Le global Gateway est un projet à long terme, mis en place par l’EU en vue de rendre opérationnelles ses ambitions géopolitiques sur la scène internationale.

L’union européenne promet, comme à l’accoutumée, d’aider ses partenaires africains de mettre en place un agenda de développement durable, et de servir leurs intérêts géopolitiques d’autant plus l’accès à de nouveaux marchés. Cette stratégie se veut être un agenda conforme au programme de développement durable des Nations Unies (2030).

Les occidentaux proposent un paquet d’investissements qui vise à accélérer la transition écologique et numérique ainsi que réaliser une croissance durable qui garantisse la création d’emplois décents³.

D’après les responsables européens, ce paquet va faciliter la mobilité des capitaux entre les deux continents, ainsi que entre les membres de l’union Africaine, à travers la construction d’une infrastructure hautement sophistiquée qui rendra facile la mobilité des humains et des capitaux, chose que la chine a déjà accomplie dans certains pays qui se sont tournés vers l’empire du milieu dès qu’ils ont constaté que la balance de coopération économique exclusivement concentrée sur l’Europe ne pourrait pas les aider à se relever.

Donc, l’UE fait tardivement le constat que la mise à niveau d’une infrastructure moderne est le secret de réussite des chinois, et ce n’est plus un secret de polichinelle.

Cette nouvelle tendance peut s’avérer comme une politique de jeter de la poudre aux yeux des Africains, qui aspirent à la modernité et au développement, pourtant, les Européens n’ont pas le choix, puisque la coopération avec les chinois, donne des résultats plus ou moins prometteurs. A vrai dire, l’infrastructure s’est modernisée, et le gap entre le passé et le présent est très large. Les exemples sont abondants.

¹ The Africa-EU Strategic Partnership : A Joint Africa-EU Strategy, Council of the Eurorpean Union, Lisbon, 9 December 2007, 16344/07(Press 291), Page 2. Disponible sur le Lien suivant: https://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/er/97496.pdf

² Ibid.

³ UE-Afrique : paquet d’investissement « Global Gateway », le site officiel de l’UE, disponible sur le lien suivant : https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2019-2024/stronger-europe-world/global-gateway/eu-africa-global-gateway-investment-package_fr.

En effet, l'infrastructure est le catalyseur de la transformation structurelle en Afrique. Conscient de cet état de fait, les Etats dans les quatre coins du continent ont commencé à investir dans ce domaine, avec les moyens dont ils disposent. Les deux secteurs cruciaux pour l'industrialisation en Afrique sont les transports et l'énergie, leur état pitoyable nécessite d'impliquer, à contre gré, un partenaire étranger qui contribue au développement de l'infrastructure, étant "une charpente de l'industrialisation rapide"¹ et qui peut générer davantage des ressources intérieures"². Cela pourrait aussi accroître le PIB de 2 pour cent³

Bien entendu, la transformation de l'Afrique demande le développement de l'infrastructure. En vue de satisfaire les attentes de la jeune génération des leaders africains, qui sont plus intègres et déterminés à mettre en place des projets phares qui auront une valeur ajoutée immense pour l'avenir du continent, la stratégie du "Global gateway" promet un financement colossal, qui pourrait atteindre les 150 milliards de dollars⁴. Cela rentre dans le cadre d'une stratégie européenne globale qui vise à améliorer l'infrastructure dans le monde entier.

Réaliser l'intégration régionale et la connectivité entre les quatre coins du continent est une condition sine qua non pour le progrès et le développement des membres de l'union Africaine. Donc, pour rivaliser avec le "Belt and road", l'Europe mise sur les domaines stratégiques qui sont nécessaires à la réalisation de cet objectif que les africains placent au sommet de leurs priorités. Le dernier sommet entre les deux unions (février 2022) insiste une fois de plus sur l'amélioration des moyens de transport et de communication, mais aussi l'infrastructure digitale et physique. La mise à niveau des capacités africaines en la matière ne pourrait que faciliter l'importation des produits énergétiques dont le monde est en besoin urgent notamment l'Europe qui pourrait souffrir le martyre si la guerre en Ukraine s'étend dans le temps, plus pire, si jamais Putin ferme le robinet, et manifeste un rejet catégorique de coopérer avec les Européens, au cas où ces derniers resserrent l'étau sur son armée, et imposent autres régimes de sanctions plus sévères avec lesquelles le néo-Keiser se trouverait obligé de passer à un autre stade plus avancé dans sa guerre globale avec l'occident qui s'obstine à imposer le fait accompli.

Dans cet environnement instable, les projets phares de l'énergie se révèlent prometteurs pour l'UA, surtout avec la hausse des prix à l'échelle internationale. Suite à la crise Russo-ukrainienne, l'Afrique pourrait devenir un partenaire potentiel qui satisfait les attentes du vieux continent, et subvient aux besoins des Etats totalement dépendants du Gaz russe, dont l'importation avec un prix supportable reste conditionnée à une position neutre vis-vis de la guerre en Ukraine. Evidemment, les membres de l'OTAN ont mis au défi le kremlin qui répond aux sanctions à sa manière, tout en durcissant les procédures et rendant l'exportation plus difficile et couteuse.

¹ 16 projets d'infrastructures pour l'intégration Africaine, commission économique pour l'Afrique et NEPAD 2016, Aout 2016, page 14. Disponible sur lien suivant : <file:///C:/Users/Ebis/Downloads/b11869495.pdf> .

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ **Matthew P. Goodman, Akhil Thadani**, Global Gateway's Infrastructure Plan for Africa Announced at EU-AU Summit, February 28, 2022. Disponible sur lien suivant: <https://www.csis.org/analysis/global-gateways-infrastructure-plan-africa-announced-eu-au-summit>

Cette fenêtre d'opportunité qui se présente aux Etats Africains producteurs du Gaze doit être prise au sérieux, ils sont tenus de sauter là-dessus, tout en imposant les conditions qui servent les intérêts vitaux, avec des contrats contraignants qui ne laissent aucune marge de manœuvre à ceux qui sont habitués de marginaliser et humilier les membres de l'UA.

Conclusion:

En effet, les ressources énergétiques aiguissent l'appétit des puissances émergentes, mais aussi les superpuissances économiques traditionnelles. L'Europe se trouve dans l'embarras, d'autant plus après le déclenchement de la guerre en Ukraine. En même temps, éclaboussés par l'hypocrisie qui règne, les Africains aspirent à un changement, et montre une disponibilité, même si prudente, à coopérer avec un agenda clair axé sur les valeurs suprêmes de partenariat.

Bibliographie:

- **Anold H.Kammel**, The EU-Africa Partnership: Another Lost Year?, Austria institute Fur Europa-UND Sicherheitspolitik, FOKUSS? 8/2014. Page 1.
- Africa-Europe Summit under the Aegis of the OAU and the EU cairo, 3-4 April 2000, 7 April 2000; Disponible sur le lien suivant: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/PRES_00_901
- L'accord de Cotonou, signé le 23 juin 2000, Titre II : la Dimension politique, Article 8, Dialogue Politique, Alinéa 2,3,4.
- **Matthew P. Goodman, Akhil Thadani**, Global Gateway's Infrastructure Plan for Africa Announced at EU-AU Summit, February 28, 2022. Disponible sur lien suivant: <https://www.csis.org/analysis/global-gateways-infrastructure-plan-africa-announced-eu-au-summit>
- 16 projets d'infrastructures pour l'intégration Africaine, commission économique pour l'Afrique et NEPAD 2016, Aout 2016, page 14. Disponible sur lien suivant : <file:///C:/Users/Ebis/Downloads/b11869495.pdf>
- UE-Afrique : paquet d'investissement « Global Gateway », le site officiel de l'UE, disponible sur le lien suivant : https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2019-2024/stronger-europe-world/global-gateway/eu-africa-global-gateway-investment-package_fr
- The Africa-EU Strategic Partnership : A Joint Africa-EU Strategy, Council of the Eurpean Union, Lisbon, 9 December 2007, 16344/07(Press 291), Page 2. Disponible sur le Lien suivant: https://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/er/97496.pdf
- **Thierry Pairault**, China's Presence in Africa is at Heart political, The diplomat, August 11, 2021.
- **Arkebe Oqubay and Justin Yifu Lin**, China-Africa and an Economic Transformation, published to Oxford Scholarship Online: June 2019

قواعد النشر بالمجلة

- § أن يكون البحث أصيلاً معدّ خصيصاً للمجلة، وألا يكون جزءاً من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
- § تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلامة النص واجتناب الأخطاء النحوية والإملائية واللغوية
- § تُعنى مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين بالدراسات والبحوث والأوراق البحثية في مجالات الدراسات العسكرية والأمنية والجيوسياسية، وفي مجال العلاقات الدولية، وقضايا التخطيط الاستراتيجي للتنمية، وإعداد وتهيئة المجال والحكومة الترابية، والمواضيع المتعلقة بوضع السياسات والبرامج وتقييمها، إن في المجال الاقتصادي والمالي أو في المجال الاجتماعي، سواء كانت هذه القضايا ذات بعد وطني، إقليمي أو دولي.
- § ألا يكون البحث قد نشر جزئياً أو كلياً في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- § أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الانجليزية أو الفرنسية.
- § تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سري من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
- § يبلغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
- § يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
- § الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلم للباحثين قرار المحكم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.
- § يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
- § للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي:

ISSN 2626-093X

§ لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.

§ أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلق بالسرقة العلمية فسيحمل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.

§ تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.

§ تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.

§ لغات المجلة هي: العربية، الانجليزية والفرنسية.

§ في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

ترسل المساهمات باللغة العربية منسقة على شكل ملف ما يكروسفت وورد،

إلى البريد الإلكتروني: strategy@democraticac.de

كيفية اعداد البحث للنشر:

§ يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها.

عنوان جهة الباحث:

§ الملخص التنفيذي باللغة العربية- الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة ، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل إليها البحث.

§ تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشرات الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

§ كما يجب أن يكون البحث مرفوقاً بقائمة ببليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

§ أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقاً لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده "المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

§ تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

§ ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائياً في القائمة حسب اسم المؤلف وفقاً للآتي:

- أ- إذا كان المرجع بحثاً في دورية: إسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث وإسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.
- ب- إذا كان المرجع كتاباً، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.
- ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، إسم الجامعة، السنة.
- د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب إسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يراجح عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس (A4)، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو Sakkal Majalla
- حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.
- حجم 11 عادي للجداول والأشكال، وحجم 12 عادي بالنسبة للملخص و10 عادي للهوامش.

• نوع الخط في الأبحاث باللغة الانجليزية Times New Roman ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال، 10 عادي للملخص والهوامش.

• يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (2.5) من جميع الجهات.

وتعتمد "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية، والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. حيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية"

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين



المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التاييري

نائب رئيس التحرير: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

رئيس اللجنة العلمية: د. المصطفى طایل

تنسيق العدد: د. يوسف بليط

سبتمبر / أيلول 2024 م

البريد الإلكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

